













هو  
انصحه القصر محمود حواس  
احمد بن الدرس الفاضل  
دار السلطنة القلعة





					
كتاب الطهارة	باب المياه	فصل في البئر	باب التيمم	باب المسح على الخفين	باب الحيض
باب الانجاس	كتاب الصلاة	باب الأذان	باب شرط الصلاة	باب عصفه الصلاة	فصل إذا اراد الدخول
فصل جهر الامام	باب الامامة	باب الاستحالة	باب ما يفسد الصلاة	باب الوتر والتوافل	باب الك
باب قضاء الفوات	باب سجود الشهو	باب صلاة المريض	باب سجود التلاوت	باب صلاة المسافر	باب الجمعة
باب عيدين	باب الكسوف	باب الاستسقا	باب صلاة الخوف	باب الجنائز	باب الشهيد
باب الصلاة في الكعبة	كتاب الزكاة	باب السائمة	باب زكاة البقر	باب الفهم	باب زكاة المال
باب العاشر	باب الركاز	باب العشر	باب المصرف	باب صدقة الفطر	كتاب الصوم
باب ما يفسد الصوم	فصل في العواض	باب الاعتكا	كتاب الحج	فصل في الاحرام وصفه المفرد	باب القران

باب التمتع	باب الجنایات	باب الاحصار	باب الحج عن الغير	باب الهدى	كتاب النكاح
باب المحرمات	باب الولی	باب الكفاة	باب الخلوة والمهر	باب نكاح الكافر	باب القسم
باب الرضاع	كتاب الطلاق	باب الصريح	باب طلاق غير المدخول	باب الكايات	باب تقويض الطلاق
باب الامر باليد والتعليق	باب طلاق المريض	باب الرجعة	باب الايلاء	باب الخلع	باب ١١٦
باب الظهار	باب الكهارة	باب اللعان	باب العتق	باب العدة	فصل في الحداد
فصل اكثر منة الحمل	باب الحضانه	باب النفقة	كتاب العتق	باب عتق البعض	باب ١٣٨
باب الفتن على جعل	باب التدبير	باب الاستيلاء	كتاب الايمان	باب الدخول والخروج والسكنى	باب ١٤٤
باب النهي في الطلاق والعتاق	باب النهي في البيع والشراء والصوم والصلوة	باب الحدود	باب الذي يوجب الحد والذى لا	باب الزنا ورجوع عنها	باب ١٥٨
باب حد القذف	باب التعزير	كتاب السرقه	باب كيفية القطع واثباته	باب قطع الطريق	كتاب ١٦٨
باب ١٦٨	باب ١٦٨	باب ١٦٨	باب ١٦٨	باب ١٦٨	باب ١٦٨

باب نكاح الرقيق

باب النهي في الضرب والقتل



باب ١٧٠ المفهم وقسمته	فصل ١٧٠ كيفية القصة للقبض والاستحقاق	باب ١٧١ استيلاء الكفار	باب ١٧٢ المستأمن	باب ١٧٣ العشر والجزاج	فصل ١٧٤ الموضع من الجزية
باب ١٧٧ المرتد	باب ١٨١ البغاة	كتاب ١٨٢ اللقيط	كتاب ١٨٣ اللفظه	كتاب ١٨٤ الابوت	كتاب ١٨٥ المفقود
كتاب ١٨٥ الشركة	فصل ١٨٦ الشركة الفاسدة	كتاب ١٨٩ الوقف	فصل ١٩٠ شرط الواقف في اجارته	كتاب ٢٠٤ البيع	فصل ٢٠٥ يدخل في البيع
باب ٢٠٦ خيار الشرط	باب ٢٠٨ خيار الرؤية	باب ٢٠٩ خيار العيب	باب ٢١٠ البيع الفاسد	فصل ٢١١ الفضولي	باب ٢١٨ الاقاله
باب ٢١٩ المرجحة والتولي	فصل ٢٢٠ عقار لا يخشى هلاكه	فصل ٢٢١ في القرض	باب ٢٢٢ الربا	باب ٢٢٣ الحقوق	باب ٢٢٤ الاستحقاق
باب ٢٢٦ السلم	باب ٢٢٨ المتفرقات	باب ٢٢٩ الصرف	كتاب ٢٣٠ الكفالة	باب ٢٣١ كفالة الرجلين	كتاب ٢٣٨ الحالة
كتاب ٢٣٩ القضا	باب ٢٤١ الحبس	باب ٢٤٥ التحكيم	كتاب ٢٤٦ القاضي اليه وعينه	مسائل ٢٤٧ شئى	كتاب ٢٥٠ الشهادات
باب ٢٥٥ القبول وعدمه	باب ٢٥٥ الاختلاف في الشهادة	باب ٢٥٦ الشهادة عليها	باب ٢٥٦ الرجوع عنها	كتاب ٢٥٨ الوكالة	باب ٢٥٩ الوكالة بالبيع والشراء
باب ٢٦٣ الوكالة في الخصومة	باب ٢٦٣ غند الوكيل	كتاب ٢٦٥ الدعوى	باب ٢٦٨ التخالف	فصل ٢٦٩ رفع الدعوى	باب ٢٧٠ ما يدعيه الرجلان

باب ٢٧٤ دعوى النسب	كتاب ٢٧٣ الاقرار	باب ٢٧٥ الاستثناء	باب ٢٧٦ اقرار المريض	مسائل ٢٧٨ شئى اقرب الحرة المكففة	كتاب ٢٧٩ الصلح
فصل ٢٨١ الصلح الواقع	كتاب ٢٨٣ المضاربة	باب ٢٨٣ المضارب	مسائل ٢٨٤ شئى	كتاب ٢٨٥ الايداع	كتاب ٢٨٨ العارية
كتاب ٢٩٠ الهبة	باب ٢٩١ الرجوع فيها	مسائل ٢٩٢ متفرقة وهب جارية	كتاب ٢٩٤ الاجارة	باب ٢٩٦ ما يجوز منها ولا	باب ٢٩٩ الاجارة الفاسدة
باب ٣٠٤ ضمان الاجير	باب ٣٠٣ فسخ الاجارة	مسائل ٣٠٤ شئى احرق حصايد	كتاب ٣٠٦ المكاتب	باب ٣٠٦ ما يجوز للمكاتب ان يفعل	باب ٣٠٦ العبد المشترك
باب ٣٠٧ موت المكاتب	كتاب ٣٠٨ الولا	فصل ٣٠٩ اسلم رجل	كتاب ٣١٩ الاكرام	كتاب ٣١٧ الحجر	فصل ٣١٢ بلوغ الصبي بالاختلاف
كتاب ٣١٢ المأذون	كتاب ٣٠٤ العصب	فصل ٣١١ غيبة غصبه	كتاب ٣١٨ الشفعة	باب ٣١٩ طلب الشفعة	باب ٣٢١ في شئى فيه اولاد
باب ٣٢٤ ما يبطلها	كتاب ٣٢٣ القصة	كتاب ٣٢٥ المزارعة	كتاب ٣٢٧ المساقاة	كتاب ٣٢٨ الذبايح	كتاب ٣٢٩ الاضحية
كتاب ٣٣١ الخطرة والاباحة في اللبس	فصل ٣٣٣ في النظر	باب ٣٣٥ الاستبراء وعينه	فصل ٣٣٦ في البيع	كتاب ٣٤٤ احياء الموات	كتاب ٣٤٤ الاحياء
فصل ٣٤٣ في الشرب	كتاب ٣٤٦ الاشربة	كتاب ٣٤٥ الصيد	كتاب ٣٤٧ الرهن	باب ٣٤٨ ما يجوز رهنه وما لا	باب ٣٥٠ الزهد يوضع عند عدل











قوله المومنون في السماوات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 حمد لك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقا ونورت بصرنا بتوحيات الابصار لاحقا  
 وافضت علينا من اشعة شروقك المظهرة بحرارها واغدت لدرنا من بحر منحة الوفرة نارا  
 فالقوا وامتت نعمتك علينا حيث لمست ابتدأ وتبقيض هذا السطح المختص بجاه وجه  
 منير الشروق والدرر وصحيفة الجليلين ابي بكر وعمر بعد الاذن منه صلى الله وسلم  
 عليه وعلى اله وصحبه الذين حازوا من مخ فخر كلف فيض فضلك الوافي حقايقا بعد  
 فيقول فقير ذي اللطف الخفي محمد علا الدين بن المشيخ علي الامام بما مع بني امير الخفي  
 لما بيضت الجزية الاول من خزان الاسرار وبدايع الافكار في شرح تنوير الابصار وجامع  
 البحار قدرته في عشر مجلدات كبار فصوت عنان العناية نحو الاختصار ومختصة  
 بالدر المختار في شرح تنوير الابصار الذي فات كتب هذا الفن في الضبط والجمع والاختصار  
 ولعمري لقد امتحت روضة هذا العلم بمقتضى الانهار مسالمة الانهار من مجاليه  
 ثمرات التحقيق مختار ومن غريبه اخبار تدقيق بحر الافكار لشيخ شيخنا شيخ الاسلام  
 محمد بن عبد الله التتري في عمدة المتأخرين الاخبار فانه لا ريب عن شيخنا الشيخ  
 عبد النبي عن المصنف عن ابن نجيم بسنده الى صاحب المذهب الى حقيقته بسنده  
 الى النبي المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد القهار كما هو مبسوط في اجازتنا  
 بطريق عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار وما كان في الدرر والعز لم اعز الا ما  
 ندر وما زاد وعز نقله عزوته لقائله وما للاختصار وما هو لي من الناظر في زمان  
 ينظر بعين الرضا والاستبصار وان يتلاني في تلاوه بقدر الامكان او يصح ليصفحه  
 عنه عالم الاسرار والاضمار ولعمري ان السلامة من هذا الخطر لا امر بغير عالج  
 ولا غرو فان النسيان من خصائص الانسانية والخطا والزلل شعار الادمية  
 واستغفر الله مستعيذا بمن حسد سيد باب الانصاف ورد عن جميل الاوصاف  
 الا وان الحسد حرك من تعلق به هلك وكفى للحاسد ذما آخر سورة الفلق  
 في اضطرابه بالفلق لله در الحسد ما اعدله بدا يصاحبه فقله وما انا من كيد  
 الحسد بآمن ولا جاهل يزري ولا يتدبر ولله در المقاتل  
 محسدون وشرا الناس كلام من عاش في الناس يوما غير محسود  
 اذ لا يسود سيد يدون ودود يمدح وحسود يقبح لان من زرع الاحق  
 حصدا الحق فالخير يفتح والكره يصلح لكن يا اخي بعد الوقوف على حقيقة الحال  
 والاطلاع على ما حره المتأخرون كصاحب البحر والنهر والفيض والمصنف جند السرفور  
 وعزمي زاده واخي زاده وسعدي افندي والزليعي والاكمل والكمال وابن الكمال  
 مع تحقيقات شيخنا بالمال وتفنيها عن فحول الرجال وياي الله العظمة الحقا غير كتاب  
 والمصنف من اعترف قليل خطا التري كثير صواب ومع هذا فمن اتقن كتابه هذا فهو  
 الفقيه الماهر ومن ظفر بها فيه فيقول بلاؤه كبر ترك الاول لآخر ومن حصل

Handwritten text in a script, likely Indic, with some red ink markings.

١٥  
الحاصل  
باعتبار السائل التي فيه  
المستخلصه انتهى

قوله تلافه الذي في القاموس  
و جامع اللغة و لسان العرب  
القول المأثور و لم يذكر  
التلاف في قوامع المعاني  
التي هي في القاموس

والاضطراب اشتد  
فوله في اصطفا

والمعاني  
والفوائد  
والنصائح

مجلد اول

三

والجنان  
فوله ومع هذا اي  
ما صوابه من التحدث

المحقق قد قاتل في سنة  
الهند في مكان هرو  
عريض وهو لم يصب  
القائمة في سنة  
قوله في سنة  
عنه

وغيرها عند البقال  
والفندقين ان يبيع  
لها واورادها  
لحمين قنطاريان  
الزجاج و قد

فقد حصل له الخظ الوافر لا نذكره بملأ ساجل ووابل القطر غير ان متواصل بحسن عباراته  
ورفع اشاراته وتفتح معانيه وتحرر مبادئه وليس الخبر كما الميان وستقر به بعد التامل  
القيان فخذ ما نظرت من حسن روضة اله سماء ودع ما سمعت عن الحسن وسلي  
خذ ما نظرت ودع شيا سمعت به في طلوع الشمس ما يغنيك عن رجل  
هذا وقد اضحت اعراض المصنفين اعراض سهام السنة الحساد  
ونفائس تصانيفهم معرصة بايديهم تنبت فوايدها ثمرات مريها بالفساد  
اخا العلم لا تجعل بعيب مصنف ولا تتيقن زلة منه تعرف  
فكروا فسد الراوي كلاما بعقله وكبر عرف الاقوال قوم وحقوا  
وكبرنا سخ امي لعني مغيرا وجاء بينه لمرودة المصنف  
وما كان قصدي من هذا ان يدفع ذكره بين المحررين من المصنفين والمولفين  
بل القصد ريامن الترجمة وحفظ الفروع الصحيحة مع رجال الفقهاء ودعاء  
الاخوان وما علي من اعراض الحاسدين عنه حال حياته فستلقونه بالقبول  
ان شاء الله بعد وفاته كما قيل  
تري الفتى ينكر فضل الفتى لوما وجبنا فاذا ما ذهب  
لح تير الحرف على نكتة يكتمها عنه بما الذهب  
فهذا مولفنا هذا المصنف هذا الفن مظهر لدقائق استعملت الفكر فيها اذا ما الليل جنى  
متمحريا ربح الاقوال واوجز العبارات معتمدا في دفع الابراد الطف الاشارة فربما خالفت  
في حكم او دليل فحسبه من الاطلاع لولا انه عد ولا عن السبيل وربما غيرت تعبنا  
ما شئ عليه المصنف كلمة او حرفا وما ذكرنا ان ذلك لكنت تدق عن نظره وتحق وقرنا شديدا  
شئني الخبر السامي والبحر الطامي واحذر زمانه وحسنه اوان شئ الاسلام السخ خير  
الدين الرملي اطال الله بقاءه امين  
قل لمن لم ترك المعاصر شيئا ويرى للا وابل المقدما  
ان ذاك القديح كالخديا وتيق في هذا الحديث قديما على ان المقصود والمراد  
ما انشدني شئنا رايس المحققين والنقاد محمد افندي الحاسني رحمه الله وقت  
اجاد لكل بني الدنيا مراد ومقصود وان مرادي صحة وقراغ  
لا يبلغ في علمه الشريف مبلغا يكون به لي في الجنان بلاغ  
فله مثل هذا فبنا في اولو النهي وحسبي من الدنيا الفرو بلاغ  
فما الفوز الا في نعيم مؤبد بالعيش رعد والسراب يساغ  
مقدمه حق على من حاول علما ما ان يتصوره بحده اورسمه ويعرف موضوعه وغايته  
واسمها دة فالفقير لفة العلم بالشيء ثم خص بعلم الشريعة وفقير بالاسرفقها علم وفقير  
بالضيق فقاهه صار فقيرا واصطلاحا عند الاصوليين العلم باله حكم الشريعة الشرعية  
عن ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع واقل ثلاث وعند اهل الحقيقة  
لجمع بين العلم والعقل لقول الحسن البصري انها الحقيقة المحر من الدنيا الزاهر في الآخرة

۱۰۰



والله اعلم بالصواب

卷一

أحبهم فقد أحبني ومن أبغضهم فقد أبغضني. كذا في المقدمة  
والله اعلم بالصواب



ما نفع دواي صاروا يهودا وفيه ان  
 لو بقي من موسى ان يكونوا يهودا فان  
 حصل بقدر الخدم ان مثل في ح  
 من الامان وقد غاية الذم وان كان  
 بقوله ما نفع دواي ان مثالي ح لو كان  
 بمن نياصلي الله تعالى عليه وسلم  
 دواي كما مو على اليهود به باءه  
 يكون ففذا يتنقى تعضيله على النبي  
 ان تنفع دعوة ابي ح الى الاسلام  
 تنفعكم دعوة النبي وان كان المراد  
 لابي ح لو كان في زمن موسى لمهد  
 القواعد واقتل الاوصياء  
 نبوة محمد باوضح البيان تحت  
 بقدر جاهل ولا معاند على  
 بقا لما نفع دواي في زمن محمد  
 انوا مسلمون ففذا يتنقى  
 له على انبياء بني اسرائيل  
 ان يمد موسى واخرا لا قول  
 ان وقد حذر الناس في زمان  
 هذا ورد اياه باله قد يوجد  
 ان المنصور ما لا يوجد  
 ما شاعرا ما لم يرتد

المعنوي وقول ابن الجوزي ان موضوع تعصب لا يروى بطريق معتذر وروى الجوزي  
 في مناقبه بسنده لسهل بن عبد الله الدستقي ان قال لو كان في امت موسى وعيسى مثل ابي ح  
 لما تودوا ولا تنصروا ومناقبه اكثر من ان تحصى وصنف فيها شيطان الجوزي  
 مجلد بن كير بن وسماه الا تصار امام امية الامصار وصنف غيره اكثر من ذلك الحاصل  
 ان انا حنيفة النعمان من اعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه  
 استهزاء مذهبه ما قال قول الا اخذ امام من الائمة الا علام وقد جعل الله تعالى  
 الحكم لا صحابة وانما بعد من رفته الى هذه الايام لان الحكم بمذهبه عيسى عليه السلام  
 وهو كالصديق رضى الله تعالى عنه اجرو واجرو من دون الفقه والفقه وخرج احكامه  
 على اصول العقائد الى يوم الحشر والقيام وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين  
 سائر العلماء العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام من تصف  
 نبيا المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابراهيم بن ادهم وشفيق البلخي  
 ومروفي الكرخي وابي يزيد القسماي وفصيل بن عياض وداود الطائي وابي  
 حامد اللخاني وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابي بكر  
 الوراق وغيرهم ممن لا يحصى لبعثه ان يستقضى فلو وجدوا فيه شبهة  
 ما اتفقوا ولا اختلفوا ولا اختلفوا ولا اختلفوا ولا اختلفوا ولا اختلفوا ولا اختلفوا  
 في زمانه مع صلاحته في مذهبه وتقدم في هذه الطريقة سمعت الاستاذ  
 ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النضر ابادي وقال  
 ابو القاسم انا اخذتها من السبلي وهو اخذها من السري السقطي وهو معروف  
 الكرخي وهو من اود الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة وكل  
 منهم اني عليه واقرب فضله فجب انك يا ابي حنيفة انك اسوة حسنة في هؤلاء  
 السادة الصغار اكنوا متميزين في هذا الاقرار والافتخار وهم امة هذه  
 الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فلهي  
 تبع وكلمة خالف ما اعتدوه مردود ومبتدع وبالحال فليس ابي حنيفة  
 في زهره وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشاركتهما قال ابي حنيفة

- لقد ران البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة
- باحكام وانار وفقه كليات الزبور على صحيفه
- فالي مشرقين له نظير ولا في المغربين ولا يكونه
- يبيت مشرا شمس الدنيا وصام نهاره لله خيفه
- فمن كان حنيفة في عمارة امام الخليفة والخليفة
- راي العائنين له سفاها خلاف الحق مع خضعه
- وكيف يحل ان يودي فقير له في الارض انار شريفه
- وقد قال ابن ادريس مقالا صحيح النقل في حكمة لطيفه
- بان الناس في فقه عيال على فقه الامام ابي حنيفة

فلعن

• فلعن ريتا اعداء رمل • على من رد قول ابي حنيفة •  
 وقد ثبت ان بابا والامام ادرك الامام علي بن ابي طالب فزعاه واذن به بالبر  
 وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في او اخر منية المفتي  
 وادرك بالسبع نحو عشرين صحابيا كما بسط في اوائل الضياء وقد ذكر العلامة شمس الدين  
 محمد ابو النصر بن عوف شاه الانصاري الحنفي في منظومة الالفية المسماة بجواهر  
 العقائد ودرر القلائد ثمانية من الصحابة من روي عنهم الامام الاعظم ابي حنيفة رضي  
 الله تعالى عنهم اجمعين حيث قال •

- معتقدا مذهب عظيم الشأن • ابي حنيفة الفتى النعمان
- النابغ سابق الائمة • بالعلم والدين سراج الامة
- جهات من اصحاب النبي ادركا • انوارا قد اقتفى وسلكا
- طريقة واضحة المنهاج • سلمة من الضلال الداجي
- وقد روي عن انس وجابر • وابن ابي اوفى كذا عن عامر
- اعني ابا الطفيل ذا النون • وابن ابي شيبة الفتى وواشله
- عن ابن جبر وقدر روي الامام • وبنت جبر در هي التمام
- رضى الله الكرم دايما • عنهم وعن كل الصحاب العظام

توفي ببغداد في السنين ليلى القضا وله سبعون سنة بانيح خمسين وثمان  
 قيل يوم توفي ولد الامام الشافعي فعد من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة نيلامية  
 انراي سببا يلعب في الطين فحذر من السقوط فاجابه بان احذر ان السقوط  
 فان في سقوط العالي سقوط العالم فحينئذ قال لا تخاف ان توجه لكم دليل فقولوا  
 به فكان كل ياخذ برأيه عنه ويرجح هذا في غاية احتياطه وورعه وعلمه بان  
 الاختلاف من اثار الرحمة فها كان اكثر كانت الرحمة او في ما قالوا ان ما اتفق  
 عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يفتي به قطعا واختلف فيما اختلفوا فيه والاصح كما  
 في السراجية وغيرها انه يفتي بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الماني ثم يقول الثالث  
 ثم يقول رفر والحسن بن زياد وسيد في الحاوي القديس قوة المذكر وفي وقف البحر  
 وغيره متى كان في المسئلة قولان حكمي ان جاز القضا والافنا باحدها وفي اول المصنف  
 اما العلامات الاثنا فقوله وعليه الفتوى وبه يفتي وبه ناخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل  
 اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح او الاصح او الاظهر او الاشبه او الاوجه او المختار  
 ونحوها ما ذكر في حاشية البرزوي انتهى قال شيخنا الرملي في فتاويه وبعض الاقاط  
 اكثر من بعض فلنقط الفتوى اكثر من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ به  
 يفتي اكثر من الفتوى عليه والاصح اكثر من الصحيح والاحوط اكثر من الاحتياط فليست  
 لكن في تلح المنيته للجلبي عند قوله لا يجوز من مصنف الا بغلافه اذا تعارض امامان  
 معتبران غير احدهما بالصحيح والاخر بالاصح فالأخذ بالصحيح اولها لانها اتفقا  
 على انه صحيح والاخذ بالمفتق ادق فليحفظ ثم راي رسالة ادا ب المفيين

قوله على من رد قول ابي حنيفة المراد بر دقوله ان يرد  
 معتقدا مذهب عظيم الشأن ان يكون فيه قوة الاجتهاد  
 والا فكل نزل الائمة ترد اقوال بعضها  
 مع انهم مشايروني ذلك نظرا لضرورة  
 الحق تحسب ظنهم وكان الاسلام يقول  
 على من خط قدر ابي حنيفة ان يرد

• و بطن

قوله ليلى القضا الذي في الملل والاختلاف  
 للشهرستاني عند ترجمته فقه الشيعة  
 ان المنصور انما حسبه لمبايعته  
 محمد بن الحسن من آل البيت اشهر  
 عبد الله بن



و ايضا و بعد فقول

وہو جسے ولیم ٹولیر

السكون

امروزه

المزينة  
والمعقولة

فقطلى ماء مع طهارير ومع  
 وشروط وجوب وهو اسلم الف  
 وشروط الصحيح الموضوع والاقا  
 كسبع ورمض تدرست في حال  
 طهر ويز ايضا فخر بينان  
 مع الحدث التميز بالعلم بايمان  
 بعد ايقال المياه من ادران  
 الموضوع مناف باعظيم الشان

تاما  
 فلا نه  
 نيزم ان  
 توفى ما تدا  
 قام الى  
 ملاة تدرست  
 و اخر وهو



مؤيد لان الامر لا يقتضي شيئا اذ لم يقتض  
 كما وان يوحى منه وتبين في الفتيا وما لا يشاد  
 بل ينبغي التماس من الحق مع ما يحل من وفاء عام المحرمين  
 صيغة الامر لا تدل على ضرورة ولا حرج وانما هي على  
 المماحية فاذا اراد احدكم على غيره في حريمه وتسلط  
 بالوصف عن خصوص المرأة والنكاح ما لا يشك  
 المنطوق واما العهد الحقيقي قوله ان ودل  
 في كل منسوط في كتب الاصل كتحقيق ابن الحاج  
 وغيره مراد

وسف  
 الملا  
 كذا  
 العلم  
 اذا  
 فملك  
 الابوة  
 وقد  
 ولم  
 هو  
 عن  
 الما  
 المرض  
 الغا  
 لحد  
 دون  
 الابه  
 الشك  
 العار  
 سنه  
 على  
 ركان  
 المس  
 في  
 خارج  
 الراس  
 جمل  
 ولوق  
 م  
 على  
 اي  
 عليه

• وزيد على هذين ايضا نقاط • مع الفصل ليس هذا الذي الثاني •  
 تأخر فرض الصلاة وواجب للوقوف قبل ومس المصحف للقول بان المظهرين  
 سنة للنوم ومنه وفي نيف وثلاثين موضعا ذكرتها في الخزان منها بعد  
 وغيبه وتلقفه وشعره وكل جزور وبعد كل خطبة والخروج من خلاف  
 اوركنها غسل ومسح وزوال نجس والثأمار وتراب وخوها ودليلها آية  
 منتمية للصلاة وهم مدينة اجماعا واجمع اهل السيران الوضوء والغسل فرضا  
 مع فرض الصلاة بتجليد جبريل عليه السلام وانه عليه السلام لم يصل قط  
 نوء بل هو شريفة من قبلنا بدليل هذا وضوءي وضوء الانبياء من قبلنا  
 مقر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا خص الله ورسوله من غير انكار  
 يظهر سبحانه فائدة نزول تقرير الحكم الثابت وثاني اختلاف العلماء الذي  
 حكمه كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيمم الضياء  
 وايد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مني طهارتين الوضوء والغسل ومظهرين  
 والتسعيد وحكيين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبطلين  
 والسفر ودليلين التفصيلي في الوضوء والاجمال في الغسل وكما بين  
 في الملازمة وكرامتين تطهير الذنوب واتمام النعمة اى بموته شهيدا  
 من داوم على الوضوءات شهيدا ذكر في الجوهرة وانها قال امنوا بالقيمة  
 امنتم ليوم كل من امن الى يوم القيمة قال في الضياء وكان مبني على ان شرع  
 الثناء والتحقيق خلافاً واي في الوضوء بأداء التحقيق وفي الجنابة بان  
 يكفيه للاشارة الى ان الصلاة من الامور اللازمة والجنابة من الامور  
 ضرة وصرح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء  
 وفرض والحدث شرط للثاني الاول فيكون الغسل على الغسل والتيمم  
 بعد غسلا والوضوء على الوضوء نور على نور اركان الوضوء اربعة غير بالا  
 لان اربعة مع سلامة عما يقال ان اريد بالفرض القطعي يرد تقدير  
 في الرابع وان اريد العملي يرد المغسول وان اجيب عنه بما يخصناه  
 من الملتقى بركن ما يكون فرضا داخل الماهية واما الشرط فما يكون  
 لها فالفرض اعم منها وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كاصل مسح  
 وقد يطلق على العملي وهو ما تفوت الصحة بقوانه كالمقدار الا  
 ادى في الفروض فلا يكفر جاحده غسل الوجه اى اسالة المامع الثقال  
 طرفة وفي الفريض اقله قطران في الاصح مرة لان الامر لا يقتضي التكرار  
 شئ من المواجهة واشتقاق الثلاث من المزيد اذا كان شئ في المعنى  
 كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليد من التيمم من ميا اسطح جهته  
 متوحي بقرينة المقام اسطره اى منبت استانة السفلى ما كان  
 شئ او لا عدل عن قولهم من قصاص شجرة الجاري على الغالب المطرد

[illegible]



وروي سنة شوب عن الفرض من بعض المناظرين ليت شعري ما معنى نيابة الله عن الوضوء  
فان قيل معناه ان لا يعبد الله عند غسل الذراعين قلنا ذلك لان الفرض واحد  
اصالة والقد ابعده الامام السرخسي اذا قال لا يصح عندى انه سنة لا تنفرد عن الفرض  
وانما في ذلك خيرا لا شرفا ان السنة عند غسل الذراعين ان يعسر عليه فلا ياتى ايضا  
اعتبار اوصاف المالا ان لو تدرك باليد وطهر باليد وجعل باليد ولو غسره ما يفي بالغسل  
مرة معهما ولا ياتى بهما غسل مرة ولو اخذ ماء فغضمض ببعضه واستنشق ببقية  
اجزائه وعكسه لا وهل يدخل اصبعه في فيه وانقه الا ولما نعم فمستأنى في ذلك  
لغير المحرم بعد التلث ويجعل ظهر كفه الى عنقه وتخليل الاصابع اليدين بالمشبك  
والرجلين بخصم يده اليسرى يادى بخصم رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء في الاذن  
فلو منضمه فرض **باب الفرض المستوعب** ولا عبرة للفرقات ولو اتيه برة  
ان اعتاده امر والا لا ولو زاد لطمانينة القلب او لقصد الوضوء على الوضوء لا باس  
به وحديث فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكرار في مجلس تنزيه  
والفرض في مغزى الجواهر الاسراف في الماء الجارية لا في غير مضيق **باب الفرض المستوعب**  
فلو تركه وداوم عليه امر **باب الفرض المستوعب** لو لم يمس غمامة فلا بد من ماء  
جديد **باب الفرض المستوعب** المذكور في النص وعند الشافعي فرض وهو مطالب بالدليل  
بترك الوضوء او غسل المني او مسه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو في ماء  
ففي لطلبه لا باس بروثه الغسل والتمتع وعند مالك فرض ومن السنن لذلك  
وترك الاسراف وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج **باب الفرض المستوعب**  
مندوبا وادبا وفضيلة وهو ما فعله عليه السلام مرة وترك اخري وما احبته السلف  
في البرين والرجلين ولو مس الا الاذنين والخدين فيلغى اي عضو من  
يستحب التيامن فيهما **باب الفرض المستوعب** لا بد من ماء ولو لم يمس غمامة فلا بد من ماء  
جديد لان له اداها اخر او صلها في النخ الى ريف وعشرين واوصلتها في الخزان الى ريف  
عشرين **باب الفرض المستوعب** في المرة الاولى **باب الفرض المستوعب** في المرة الاولى  
عند مسحها **باب الفرض المستوعب** وهذه احدي المسائل الثلاثة المستقاة  
من قاعدة الفرض افضل من النقل لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض المشاء  
ابو المعسر مندوب افضل من نظاره الواجب الثالثة الابتداء بالسلافة سنة  
افضل من رده الواجب ونظرة من قال  
الفرض افضل من تطوع عابد حتى ولو قد جاء منه باكثر  
الا انظر قبل وقت ابتداء **باب الفرض المستوعب** بالسلافة كذا ابو المعسر  
ومثله القوط وكذا الضيق ان علم وصول الماء والا فم  
والاعذر واما استعانت عليه السلام بالمغيرة فلنعلم المستقاة  
الجواز **باب الفرض المستوعب** الحاجة تقوته **باب الفرض المستوعب** الحاجة تقوته  
تحرر عن الماء المستعمل وبعبارة الحال وحفظ ثيابه من النقاظ وهذا  
ولا بد من الماء المستعمل وبعبارة الحال وحفظ ثيابه من النقاظ وهذا  
بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف **باب الفرض المستوعب** بالحكم  
وكذا المسوح **باب الفرض المستوعب** اي عند كل عضو وقد رواه ابن حبان  
وغاية عنه عليه السلام من طرق قال محقق الشافعية الرولى فيعمل برفه فضائل  
انما كل من غسل لار  
وجهه برفه  
المناظرين

تحرر عن الماء المستعمل وبعبارة الحال وحفظ ثيابه من النقاظ وهذا  
ولا بد من الماء المستعمل وبعبارة الحال وحفظ ثيابه من النقاظ وهذا  
بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف **باب الفرض المستوعب** بالحكم  
وكذا المسوح **باب الفرض المستوعب** اي عند كل عضو وقد رواه ابن حبان  
وغاية عنه عليه السلام من طرق قال محقق الشافعية الرولى فيعمل برفه فضائل  
انما كل من غسل لار  
وجهه برفه  
المناظرين



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

له وقاية  
منه الصابة  
تقضي القبر  
لصابة النع  
والذي  
المحقق  
فيلوقا  
عنه اسر  
وله شند  
ومسعود  
لصابة الد  
نوع اذ  
اسر  
له شند  
ومسعود  
لصابة الد  
نوع اذ  
اسر

قوله  
لظهار  
والله  
بما عني  
الساعة  
الحمد

ولوح المربع فلا تقص انفاقا كفي حمية

انما يتصور بالبلغ من القبح فليس هو غير ناقض لاشارة  
 وينقض الوضوء بغير البلوغ اذ لم يترك احد اجمع اجماع المحل  
 وبلغ ما يجمع حد الكثرة انتهى فالمراد انهم عطفه وقد بقا  
 او دد كثير لطهارته في نفسه كما في النايه فانه ظاهر مطلقا بغيره بخلاف ما ذكره الميت  
 فانه يحس كقي غير ضر او بول وان لم يتقض لقلته لخاصته بالاضالة لا بالمجاورة  
 لا يتقضه في من كان على المعتمد اذ لا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب  
 ولو استويا فكل على حدة وينقضه در مائع من جوف او فخر **باب في بيان**  
**حكم الغالب او** او ان احتياط لا يتقض **باب في بيان** والقيح كالدمل ولا  
 خللا بالمخاط كالزرق **باب في بيان** لا يتقضه **باب في بيان** من المرم  
**باب في بيان** ان كان **باب في بيان** لا يتقض **باب في بيان** من المرم  
 تكن العلقه والقراد كذلك لا يتقض **باب في بيان** لا يتقض **باب في بيان** من المرم  
 وفي القسامة لا يتقض ما لم يتجاوز الورق ولو شذ بالرباط ان نقض البطل الخارج  
 نقض **باب في بيان** ويجعل كق واحد لا **باب في بيان** وهو الغنيان عند  
 عذر وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا لما منع كاشتط في المكاف  
 كل **باب في بيان** اصلا بغير زيادة الباء كق قليل ودم لو ترك لم يسئل  
 عند الماء وهو الصحيح وفقا بصحاب القروح خلافا لمحمد وفي الجوهر  
 يفتي بقول محمد لو المصائب ما يعان يتقضه حصا **باب في بيان** اي قوتر  
 المسألة بحيث تزول مقعدته من الارض وهو المزمع على احد جنبه اوفى ركبا وفتاه  
 او وجهه لا يزول مسكته لا يتقض وان تعدد في الصلاة او غيرها على المختار كالزوم  
 قاعدا ولو مستندا الى الماويل لسقط على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في  
 الصلاة على المعتمد ذكره الحلبي او تورا كاحتبيا وراسه على ركبتيه او شبه المنكب  
 او في محمل او سيج او كاف ولو الدابة غريبا فان حال الهبوط نقض والا ولو ناء قاعدا  
 يتأمل فسقط ان انبته حين سقط فلا نقض به يفتي كتاعس يقرن الكر باقل عنده والفتن  
 لا يتقض كنوم الانبياء عليهم السلام وهل يتقض اغماؤه وغشيتهم ظاهر كلام المبسوط نعم  
 يتقض **باب في بيان** ومنه العتيق **باب في بيان** يدخل في مشيته **باب في بيان** ولو باكل  
 المشية **باب في بيان** في ما يسفه جيرانه **باب في بيان** ولو امرأة سبوا **باب في بيان** فلا يبطل وضوءه  
 صبي وانما يبر صلاتهما به يفتي **باب في بيان** ولو حكا كالباني **باب في بيان** لو تمسك  
 فلا يبطل وضوءه ضمن الفصل لكن ربح في الخانية والفتح والمهر النقض عقوبة له وعليه  
 الجمهور كاذن الذخاير الا سرفيه **باب في بيان** ولو عني السلام عدا فانها تبطل الوضوء لا  
 الصلاة خلافا لفرقها حرره في الشرب لئلا يله ولو قهقهة امامته او احديث عدا  
 قهقهة المومئ ولو مسبو قافلا لا يتقض بخلافها بعد كلامه عدا في الاصح ومن مسائل  
 الامتحان لو نسي الباء في المسح فقهة قبل قيامه للصلاة انقض لا بعده لبطاها بالنيام  
 الباء **باب في بيان** يتماشى الفرجين ولو بين المراتين او الرجلين مع الانتشار  
 المباشر والمباشر ولو بلا بلل على المعتمد **باب في بيان** لكن يغسل يده  
 ندبا **باب في بيان** لكن يندب الخروج من الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم لزوم  
 ارتكاب فركوه من هذه **باب في بيان** لا يتقض **باب في بيان** وخوها كعينة وندير **باب في بيان**

[illegible]

والغنى فأنتم ساء ما  
تتعبدون



اي

عزيمه وبنينها الى العلم اذا خافتم  
فوزت الوقت وراه  
عزيمه

[illegible]



لا يتوقف من رضاف موقوف بما اراد  
 وقال الجرحان في الاول مطلق وقال الجرحان في الثاني  
 ان الجرحان في الاول مطلق وقال الجرحان في الثاني  
 ان الجرحان في الاول مطلق وقال الجرحان في الثاني

[illegible]

وفي الثاني رخصه مقرر للغبائية  
والتمتار وجوبه على مجنون  
اتفق وهو مخالف لما يات  
متنا الا ان عمل على  
انه راي منيا  
مطلوبكم على التوفيق والهدى  
والعلم على  
كذلك  
حرم

مجلد امیرۃ العظام علیہ

المدرسة

۱۵۲

۷

و. ق. م. م. م. م. م.







لكن في البصر وانت خبير بان اعتبار العشر اضبط ولا سيما في حق من لا يراي لمن الغوام  
فلذا افقي به المتأخرون الاعلا في المربع باريعين وفي المدور بستة وثلاثين وفي المثلث  
من كل جانب خمسة عشر وربعاً وخمسة ذراع الكرابس ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ  
عشر في عشر جاز تيسيراً ولوله اعلاه عشر واسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو  
بعكسه فوقع فيه خمس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو جمد ماوه فلقب ان الماء  
منفصلاً عن الجمد جاز لانه كالمسقف وان متصل لانه كالقصة حتى لو وقع فيه  
كلب نجس لا يوقع فيه فمات لتسفله ثم المختار طهارة النجس بمجرد جريانه  
وكذا البير وحوض الحمام هذا وفي القربان والمختار ذراع الكرابس وهو سبع  
قبضات فقط فيكون ثمانية ثمان بذراع زمان ثمان قبضات وثلاث اصابع على القول  
المفتي به بالعشر اي ولو جمد ماوه طوله لا عرض في الاصح وكذا بئر عمها عشر  
في الاصح وح فلو ما وهما بقدر العشر لم نجس كاليه الميتة وح فهي خمس اصابع  
تقريباً ثلاث الاف وثلاثمائة واثني عشر من الماء الصافي وليست غدير كل يبلغ منه  
طولا وعرضا وعمقا ذراعان وثلاث ارباع ذراع ونصف اصبع تقريباً كل ذراع اربع  
وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام اذ المعتد عدم اعتبار العمق وقدره فيبصر  
ولا يرد بان البلد زال بطبعه وهو السيلان والاروا والابيات ليست  
وما ياقلا الا بما قصد به التنظيف كاستن وصابون فيجوز ان يقي رقتة او بما استعمل  
لاجل قربة اي ثواب ولو بع رفع حدث او من مهيأ او حايض لعاده عبادتها او غسل  
ميت او يد لاكل او منه بنية السنة او لاجل راحة ودمع قربة كوضوء محدث  
ولو للشبه فلو توضع متوضي لشرب او تعليم او لطيق بيده لم يصير مستعمل اتفاقاً  
كزيادة على الثلاث بل بنية قربة وكفيل نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل ولاجل  
استعماله هو الاصل في الاستعمال كانه عليه الكمال بان يغسل بعض اعضاءه  
او يدخل يده او رجله في حب لغير اعتراف وخوه فانه يصير مستعمل لا يسقط المفروض  
اتفاقاً وان لم يزل حدث عضوه او جنباته ماله بغير لعدم تجزيمها زوالاً يوجب على  
المعتد قلت وينبغي ان يتراد او سنة ليعبر المضمضة والاستنشاق فتأمل  
اذا غسل عن حدث وان ريقه في يده على المذهب وقيل اذا استعمل في  
الحج ورد بان ما يصيب من رمل المتوضي وشابهه عفواً اتفاقاً وان كثر وهو ظاهر  
ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعجن به تنزهاً للاستعداد وعلا روية  
بحاسته تحريماً وحكمه انه ليس ببل وحدث بل نجس على الراجح فروع اختلاف في  
محدث النجس في يده لولا ان يرد مستنجباً بالماء ولا نجس عليه ولم ينوي ولم  
يتذكر والاصح انه طاهر والمأستعمل لا بشرط الانفصال للاستعمال والراد  
ان ما اتصل باعضائه وانفصل عنها مستعمل لاكل الماء على ما مر وكل اصاب ومثله  
المنازة والكروش قال لا يستعمل في الاكل ولا في شرب ولو نجس وهو جمل اقبيل  
به ويتوضا منه وماه يحتمل بان وعليه فلا يطهر بل يمسح بغيره صغيرة ذكره الزبيدي

اما قيصها

هذا هو المذهب  
في غسل الميت  
في غسل الجنين  
في غسل الكلب  
في غسل الدابة  
في غسل الثوب  
في غسل اليد  
في غسل الوجه  
في غسل الرجل  
في غسل القدم  
في غسل البطن  
في غسل الظهر  
في غسل الساق  
في غسل الكعبين  
في غسل الخدود  
في غسل العنق  
في غسل الرقبة  
في غسل الكتفين  
في غسل المرفقين  
في غسل المصراعين  
في غسل اليدين  
في غسل الأصابع  
في غسل الأظفار  
في غسل القدمين  
في غسل الكعبين  
في غسل الخدود  
في غسل العنق  
في غسل الرقبة  
في غسل الكتفين  
في غسل المرفقين  
في غسل المصراعين  
في غسل اليدين  
في غسل الأصابع  
في غسل الأظفار

في غسل الميت  
في غسل الجنين  
في غسل الكلب  
في غسل الدابة  
في غسل الثوب  
في غسل اليد  
في غسل الوجه  
في غسل الرجل  
في غسل القدم  
في غسل البطن  
في غسل الظهر  
في غسل الساق  
في غسل الكعبين  
في غسل الخدود  
في غسل العنق  
في غسل الرقبة  
في غسل الكتفين  
في غسل المرفقين  
في غسل المصراعين  
في غسل اليدين  
في غسل الأصابع  
في غسل الأظفار

في غسلها فظاهر وانه كانه لا يطهر بذكاة ليقدرها بما يحتملها فلا يطهر  
وقد ران المقام لا يخفى وادى فلا يدع كرامته وكودع طهر وان حرم استعماله  
حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يترك في الاصح احتراماً وافاد كلامه طهارة كلب  
وقيل وهو المعتد وبالماء فانه يدعى طهر بذكره على المذهب بظاهر  
قول الأئمة ان كان غير نافع هذا اصح ما فيتي به وان قال في الضيق الفتوى في طهارة  
الحيوان طهارة جلده كونه الزكاة شرعية بان تكون من الاهل في المحل  
بالتسمية قبل غسله لا قبل ذبحه لان ذبح الحيوان وتارك التسمية حرام  
كلاذبح وان كان صحيحه الزاهري في القنية والمجتهب واقره في البحر  
فروع ما يخرج من دار الحرب كسحاب ان عليه ديو بطاهر فقطاه او نجس فنجس  
وان شك ففصله افضل وشرائطه غير المختار على المذهب وعلى ما ذهب  
على المشهور وان كان من الخالية عن الرسومة وكذا كل ما يحل الحياة حتى  
الانحد والدين على الراجح وشرائطه غير المنقوت وسنة مطلقاً  
على المذهب واختلف في اذنه ففي المذنب نجسه وفي الخائصة لا وفي الاشياء المنفصل  
من الحي كهيئة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر ونفسد الماء بوقوع قدر الظفر  
من جلده لا بالظفر رد وشرائطه لا علم انه ليس المذهب بخمس الدون عند  
الاحام وعليه الفتوى وان ربح بعضهم الخائصة كالسطة ابن الشيخ فياخذ ويوجب  
ويضمن ويتخذ جلده مصلحاً ودلواً واخرج حيا لم يصب منه الماء لا يفسد  
ما البر ولا الثوب بان تقاضيه ولا بعينه ماله بر ريقه ولا صلاة شعاعه ولو كبراً  
وسوط الخلو لا يفسد فيه ولا خلاف في نجاسة لحيه وطهارة شعره والاصح ان  
فيوكل بكل حال وانما طهارة شاة لا يفسد في ذبحه وكذا الزباد اشباهه لا يستعمله الى  
الطبيعية واول ما ياول اللحم من نجاسة مخففة وطهره محمد ولا يبر بوله اسلاً لا  
المذابي ولا الغر عند النجاسة فروع اختلف في الذراوي بالمجزم وظاهر المذهب للنجس  
كافي رضاع البحر لكن نقل المصنف عنه وهناك عن القائل وقيل يخصص اذا علم فيه السفا  
ولم يعلم دواخر كاربض لا غطشان وعليه الفتوى فلو لم يدر ان ذبحه  
ليست بحيوان ولو مخففة او قطرة بوله او دم او ذنب فارة لم ينجس فلو شبع ففقد  
ما في الفارة في البس دون الذراوي على ما مر ولا عبرة للعق على المعتدل او ما  
الاخارجها والقي فيها ولو فارة يابسة على المعتد الا الشهيدي والمسلم المفسول  
اما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط حيوانه غير ما في ما مر ولا يبر بوله او غط  
او نجس ولو نجسها خارجها ثم وقع فيها ذكره الراجح في المذهب الذي كان  
فيها وقت الوقوع ذكره ابن المال في المذهب الا اذا تعذر نجاسة او خرقه نجسه  
فتخرج الماء الى حد لا يلائق الدلو بطهر الكل تبعاً ولو تخرج بعضه ثم زاد في القدر  
نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصه قيد بالموت لانه لو خرج حيا وليس بنجس العين  
ولا بحدث او ثبت لم ينجس شيء الا ان يدخل فيه الماء فيغير يسورة فان نجسا

الظفر



نزع الكحل والاهو الصحيح نزع من نزع عشرة في الشكوك لاجل الظهور في كافي الخاضع  
 في النافذ خاتمة عشر في القارة واربعين في سنور ودجاجة مخلاة كادهي محض ثم  
 هذا اذا لم تكن القارة هارئة من حر ولا البر من كلب ولا الشاة من سبع فان كان نزع كاه  
 مطلقا في الجوعرة تكن في النهر عن المجني الفئوي على خلافه لان في بولها شكاوان قد  
 نزع كلها لكونها مغيثا في وقت ما وقت ابتداء النزع قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
**بوجز ذلك يقول** في وقت ما وقت ابتداء النزع قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 فان نزع الحيوان في وقت ما وقت ابتداء النزع قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 سخله وجدي واذا كبر **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 لا يستين ندبا وان كان كاه **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 بخلاف مخرج وجب حيث يراق الماء كله لتخصيص الابار بالاثار **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 المصنف في حواشيه للكثر وعوه في النصف وتقل عن القليلة ان حكم الركية عا  
 لير وعن الفوائد ان الحب المطهور اكثر في الارض كالبر وعليه فالصريح والوزير  
 الكبير نزع منه كالبر فاعتد هذا التحري انتهى **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 لم يكن ضامع صاعا وغيره يختص به ويكفي ملا اكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل  
 وجريان بعضه وغوران قدر الواجب **وما بين حمامة وفاره في الجنية كفارة في الحكم**  
**في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهريثين كشاة انتفاقا ونحو الفارثين كفارة والذلا  
 في الخمس كبرة والسبت كشاة على الظاهر **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
**في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 محض به فيطعم الكلاب وقيل يباع من شافعي اما في حق غيره كفصل ثوب فيكم  
 بنجاسته في الحال وهذا لو تطهر عن حدث او غسل عن نجاسة والا لم يلزم شيء  
 اجاعا جوهره **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 من وقت العلم فلا يلزم منه قيله وقيل بر يفتي **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 او دما اعاد من اخر اختلاطه وبول وركاب ولو وجد في جيبه فارة ميتة فأت  
 لا ثقب فيها اعاد من وضع القطن والا فكل شيء ايام لو متفتحة او ناسفة والا في يوم  
 وليلة **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 طير في الاصح لتغذ من نزعها **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 عنها **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 وتكون والتعير بالبرتين انتفاقا لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في الفقيض وغيره ولذا  
 قال **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 كافي لغيره لان ابا حنيفة لا يقدر شيئا بالرأي في المحدثين  
 المير والبالوعة بقدر ما لا يظهر للنفس ان **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 استأثر به ابي لا يخلط بلعابه **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**

قوله ان حكم الركية في النافذ  
 في البركن في الترف في مخرج ما واما

في وقت ما وقت ابتداء النزع  
 في وقت ما وقت ابتداء النزع

في وقت ما وقت ابتداء النزع  
 في وقت ما وقت ابتداء النزع

نعم يكون سورها الرجل كعكسه للاستلذا واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز مجيء واما  
 كون ومنه الفرس في الاصح ومثله ما لا دمر له **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 ظهوره بالكرامة ومور **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 او لو شاربه طولا لا يستوعبه اللسان فيخس ولو بعد زمان **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 تركه دجاجة ليعده الابل والبق **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 وسواكن بيوت طاهر للضرورة **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 اصلا كالكه لغير سور **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 او بقرة فطاهر كمولد من حمار وحشي وبقرة ولا عيرة لغلبة السبه لتقريبهم بجل  
 الكذب ولدت شاة اعتبار باللام وجواز الاكل يستلزم طهارة السور كما لا يخفى وما  
 نقله المصنف عن الاشياء من تصحيح عدم الجمل قال شيخنا غريب **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 قولان في وقت ما وقت ابتداء النزع **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 في حالة واحدة ان **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 وصلى ثم اراق لزوم اعادة التيمم **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 لا يجوز الاخذ به **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 المذهب كما في المصنف وفي المحيط عرق الجلالة عفو في الثوب والبدن وفي الخاضع ان ظاهر  
 على الظاهر **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 الامة بلا ارتياح **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 خرج الارض المتنجسة اذا اجفت فانها كالماء المستعمل **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 بالبحر الاملس **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 جل اقامة **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 والاستيعاف **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 وكونه مطهر او فسادا **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 ففضلهما وتخرج اصابعه وتسميه وترتيب ولا وزاد ابن وهبان في الشروط فزاد  
 صممت سنة الثمانية في بيت اخر وغيرت شرط بيت الاول **في وقت ما وقت ابتداء النزع**  
 والا اسلام شرط عند ضرب ونية **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 وسنة سمي ودبلن **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 من غير مبتدأ خبره **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 خلف ليعده **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 وهي ست شعيرات **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**  
 ظن او قول حاذق مسلم **في وقت ما وقت ابتداء النزع** قاله الحلبي **بوجز ذلك يقول**

في وقت ما وقت ابتداء النزع  
 في وقت ما وقت ابتداء النزع

في وقت ما وقت ابتداء النزع  
 في وقت ما وقت ابتداء النزع



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

فر - فی موضع انظار متعلق  
 مبرک و داخل علی انسان  
 انظار علی شخص و غیره  
 انظار علی ملک انسانی  
 انظار علی عمار و شخص  
 انظار علی کتب و اوراق  
 انظار علی اشیاء  
 انظار علی احوال  
 انظار علی احوال  
 انظار علی احوال

Handwritten text in a cursive script, likely a list or account, written on aged, yellowed paper. The text is written in a dark ink and is somewhat faded and difficult to decipher. It appears to be a list of items or names, possibly related to a collection or inventory.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

منه بغيره في عهد السلاطين في العهد العثماني في العهد العثماني في العهد العثماني

بلغة بلغة  
 قلت بلغة بلغة  
 ما لا تشاء  
 واما ما تشاء  
 مصحف ولا يجوز  
 واما للغة فان  
 فكما تاني وقالوا  
 او بقارة ولومن  
 اوتنا بته او  
 فبقور او اسلام  
 اوده ام  
 وهو ما ينسب اليه

وهو ما ينسب اليه



و هو

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

لو ان كان اداءه على غير ما ذكر افادة استحقاق الافراد وادخلت على صرف افاد ما استحقاق الزجر او المقتضى  
السلام من الغرض السع

خروج الولد من الرحم وانما بين الحيضين  
اجامعا وان استغرق القمر الايام الاحتياج الى  
انها في هذا الجمل العده بشهرين بدني في وعده كل  
ومن نسيت عادتها في الحيرة والمضلة واضلاها افا بعدد او بمكان او بمكان  
بسطه في الشهرين والحادي وحاصل انها تحريما وفي ترددت بين حيض ودخول فيه  
وطهر تنوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه تفصل لكل صلاة وتترك غير مؤكدة  
ومسجد واجامعا ونصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوما ان علمت بدائته ليلة والا فاثنتين  
وعشرين وتطوف لركن ثمة بقية بعد عشرة ولصدر العدة وتقدم لطاق بسبعة







والا يتنجس قبل فراغه فلا يجوز ترك غسله هو المختار الفتوى وكذا مريض لا يسطر ثوبا  
الا يتنجس فوراً تركه والعذر انما يتنجس طهارة في وقتين او في وقت واحد  
والعذر انما يتنجس اذا انقضت اجزى وعذره منقطع ثم سال او تونا  
لعذره ثم طهر عليه حدث اخر بان سال احد منجزه او جرحه او جرحه ولو من  
جدرى ثم سال الاخر فلا يتنجس طهارة فروع يجب رد عذره او تقليده بقدر قدرته  
ولو بصلاته موميا وبرده لا يبقى ذاعذره خلاف الجافض ولا يملك من به انقلات  
يج خلف من به سلس بول لان معه حدثا ونجاسات **باب الانجاس** جمع نجس فنجس وهو  
لقد يعبر الحقيقي والحكمي وعرفا يختص بالاول **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
ولو انما او ما خولا علم محلها او لا يماز او يستعمل به يفتى **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
للنجاسة ينقص بالعصر **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
فلا تاكلات **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
المختار **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
كثير وبول اصابع تراب بر يفتى **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
لامسام له قراه وظفر وعظم وزجاج وانية مدهونة او خرايط وصفائح فضة  
غير منقوشة **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
ييسر اي جفافها ولو بريح وزجاج او حاككون وريح الاجل سلة عليها  
لا يتنجس بها لان المشروط بها الطهارة وله الطهور ربه **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
ونجس بالما نجاسة سطح ونجس **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
نجاف وكذا كمالا كان ثابتا فيها لا خذ حكمها باقتضاله بالمفصل بفصل لا غير  
الا جرحا خشنا كرحا فكارض **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
ان **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
يطهر الا بفصل لثوثة بالنجس انهي اي برطوبة الفرج فيكون مفرعا على قوله ما نجس  
ستها اما عند فهي طاهرة كسابر رطوبات البدن جوهره **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
ظاهر في نجاسة كسابر النجاسات ولود ما عبط على المشهور **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
رفقا لمريض **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
او مبطنا في الاصح **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
فكر المعتمد وكذا كمالا حكم بطهارة بغير مانع وقد انتهت في الخزان المطهر  
الى نيف وثلاثين وغيره نظري وهبان فقلت

وغسل ومسح والجفاف مطهر **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
او دبح وتخليل ذكاة تخلل وفرك ودلك والدخول الثقور  
تشر في البعض تدف ونزحها **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
يطهر **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
بالنجس فيه **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**

والعبرة بوقت الصلاة  
والاصابع على الاكثر

بعد الطبخ ذكره الحلبي **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
وما دونه نثرها فيس وفوقه مبطل فيفرض **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
نجس كيثيف له جرم وعرض **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
مقلد **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
ما كاول ولو من **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
التمزعة وعليه الفتوى كاي النائر خائبة وسيجي اخر الكتاب ان خرها لا يفسد  
ماله يظهر اثره وفي الاشياء بول السنور في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
من سائر الحيوانات الا دم شهيد مادام عليه وما بقي في لحمه من زول وعروق وكبد وطحال  
وقلب ومالم يسلد دم سمك وقمل وبرغوث وبوزاد في السراج وكنان وهو كما في القاموس  
كرمان وروية حمرا لساعة فالمستثنى اثني عشر **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
والنجف والطهارة ربح في البحر الاول وفي النهر الاوسط **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
كبط اهله **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
تولما اظهر وطهرها فحدها الملبوي وبه قال مالك **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
نجاسة خفيفة جعلت الخفيفة نجاسة خفيفة احتياطا كما في الظاهر **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
النجاسة فظاهرها التخليل **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
ذكره الحلبي ونجس في النهر على التقدير بربح انصباب كبير وكبير وان قال في  
الحقايق وعليه الفتوى من نجاسة **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
محمد وغيره من السباع وغيرها غير **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
في غير الماء فيلحفظ **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
النجاسة **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
قليل نجاسة في الاصح لان طهارة الماء اكدر جوهره وفي القضية لو اتصل وانسبط  
وزاد على قدر الدرهم ينبع ان يكون كالدهن النجس اذا انسبط وطين سارح ونجس  
وغبار سرقن وحمل كلاب وانتضاج غسالة لا يظهر مواقع قطرها في الاناء عفو ون  
بالماء **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
او نجاسة على سطح لكن قد مرنا ان المعبر للانسكاب **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
على الماء من نجس الماء اجماعا لكن لا يحكم نجاسة اذا الاية المتنجس مالم يفصل فليحفظ  
لا يكون نجسا **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
حمار او خنزيرا ولا قدز وقع في بئر فضا حجارة لا انقلاب العين به يفتى **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
نوب او بدن اصابت نجاسة **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
هو المختار ثم لو ظهر انها في طرف اخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي الظاهر المختار  
ان لا يعيد الا الصلاة التي هو فيها كما لو بال نجس نجسها التخليل بواها اتفاقا  
بحو حنطة تدومها **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة** **فصل في نجاسة**  
وكذا المذهب لاحتمال وقوع النجس في كل طرف كساة النوب

ونجس زفاد بها نجاسة  
فمن كل حيوان غير الطيور  
وقال حنيفة

الخرم  
فمن كل حيوان غير الطيور  
وقال حنيفة











فاعلموا ان الله لا يهدي  
 القوم الظالمين  
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 اولئك هم الصالحون  
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 اولئك هم الصالحون  
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 اولئك هم الصالحون

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and covers the entire page, written in a cursive style. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

عزب بعد اربع

انسانها هم عالم را بعد مینماید لیکن ازین

قد وقع في اكثر النسخ ان اربعينه  
الشئ جعل ان وقع الشئ  
نظرا الى هذه بفار و منا لربنا  
واما اذا نظر الى هذه كروم  
بمنظر ان يكون في اربعينه  
الصيف لان في الروم يكون  
الدنيا في قصة في الصيف خاصة  
لا في الشئ فليتبأ من  
الموعد

مذكور ما فیہ



در جنس الاول اوقات متعدد الاوقات و هر قسم الاما قه اذ انا  
لا يبعد لان تكرار الاوقات ضروري دون الاقامه على الفصح

[illegible]

وَمِنْ بِلَادِ سُرَّةٍ مَلَاةٍ

مقطوع

[illegible]



قوله وكافرتهم انه  
اذا اذن الكافر صلا  
سما او كتاب  
الصلاة

وحصره وامسقه وذهابه بوضو لم يبق حدث خلاصه كنز عبرة اسراج بينه وجزم  
المصير بعد صفة اذان مجنون ومعتوق وصبي لا يعقل قلت وكافر وفاسق لعدم  
قبول قوله الديانات وكره تركها معالسا فلو لم يفرق اولها وتركها لا تركه بحضور الرفقة  
بخلاف فصل ونوجاعة في بيته بغير اوقية بها مسجد فلا يكره تركها اذا اذات  
الحى يلفيه او مصل في مسجد بعد صلاته جماعة فيه بل يكره فعلها وتكرار الجماعة  
الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهره اقام غير من اذن بعينه اي المودن  
لا يكره مطلقا وان بحضوره كرهه كحقه وحسنه كما كره صلبه في اقامته وجب  
وجوبا وقال كلواي ندبا والواجب الاجابة بالقدم من سماع الاذان ولو جبا  
لاحيضا ونفسا وسامع خطبة وفي صلاة وجنابة ومترج وكل وغيره  
وتعلم خلاف قرآن بان يقول بلسانه كقالت ان سمع المسنون منه وهو ما كان  
عربيا لاحسن فيه ولو تكرار اجاب الاول الا في الجهل فيقول وفي الصلاة غير  
من السوم فيقول صدقت وسررت ويندب القيام عند سماع الاذان سورا  
ولم يذكر هل يستمر في فراغه او يكلس ولو لم يجبه حق فرغ لم اره وينبغي تذكره  
ان قصر قصر ويدعو عند فراغه بالوسيلة الرسول الله ولو كان في المسجد حين  
سمعه ليس عليه الاجابة وكان خارجا اجاب بالثني بالقدم ولو اجاب  
بالسان لانه لا يكون في صيا وهذا بناء على ان الاجابة المطلوبة مقدمة بلسانه  
كما هو قول كلواي وعليه فيقول قراءة القرآن لو كان يقرأ الخ لانه واجب  
مسجد لانه اجاب بحضوره وهذا متفرع على قول كلواي وانما هو وجوب  
بلسانه لظاهر الامر اذا سمعتم المودن فتقولوا مثل ما يقولون كما سطر في البحر  
وقرء الحمد وقرء في الشهر ناقلا عن الحديث وغيره بانه على الاول لا يرد السلام  
ولا يكمل بل يخطب ويكسب ولا يستغل بغير الاجابة وينبغي ان لا يجيب  
بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي مكثيب وان يجيب بقدره اتفاقا في الاذان  
الاول يوم الجمعة لو جوب سفي بالنقص وفي اوقات اخرى انما يجيب اذان  
وسئل عن من سعه في ان من جهات فاذا يجب عليه قال اجابة  
اذن سجد بالفضل وجب الاقامة ندبا اجماعا كالاذان ويقول عند قد  
قامت الصلاة اقامتها و... وقيل لا يجيبه وبه جزم المشي  
ف...

المودن

ولا يقيم

وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعقد فطحا كما ان تغاد دخل المسجد والمودن  
يقيم وقد ادى قيام الامام في صلاة رئيس المحلة لا ينتظر عالم يكن شريه والوقت  
منع يكره ان يؤذن في مسجد من ولاية الاذان والاقامة لبا في المسجد مطلقا  
ولذا الامامة لو عدل الا فخر يكون الامام هو المودن وفي الدنيا انه عليه الصلاة  
والسلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخبرين  
**باب شروط الصلاة** هي ثلاثة انواع شرط انقضاء كنية ومخرجة  
ووقت وحاجة وشرط دوام طهارة وسرعة واستقبال قبله وسرا  
بقا فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة وهو القراءة فانه ركن في  
نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الركعات تقدير اوله كجزء من الاستحسان الا في  
ثم السكون لانه العلامة لازمة وشرعا ما يتوقف عليه السعي ولا يدخل فيه  
هي ستة صهارفة يدنه اي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون اليدين فلو حفظ  
من حدث بنوعيه وقدمه لانه فلهذا وجبت ما ع كذا وكذا وما يخرج من حركة  
او بعد ما دله صبي عليه جنس ان لم يمسك بنفسه منع ولا لا يجنب وكذا ان  
سدد في الارض ومكانه اي موضع قدميه واحدهما ان رفع الاخرى وموضع سجود  
اتفاقا في الارض لا موضع يديه وركبتيه على الخاء الا اذا سجد على كنية كما سجد على  
الساكن اي تحت اقبوله تعالى ويأبى فلهذا فبذنه ومكانه بالاولى لا ينهى الزم وكرا  
من حوزته ووجوبه عام ولو في كفاية على النجس الا لغرض صحيح وله ليس بوجوب جنس في  
غير صلاة وهو للرجل ما تحت سرة ان تحت ركبته وشرط احد ستر احد سلكيه  
ايضا وعن ما كرهه القبل واندر فقط وما هو عورة منه عورة من الالة ولو خشي  
او مبدى او كاتبة او ام ولد مع ضرره وبطنها واما جنبها فمتبع لها وواجب  
تصليته ان استترت كما قدرت صحت ولا علمت بفسادها ولا على الزب قاله  
صلاة صحيحة فان شدة قتل فسلت بذا... ينبغي الغالبية ووقوع العتوق  
في رجب في طينق الدورى والفرقة ولو خشي جميع ركن حتى سقرها اشار في الارض خلا  
الوجه واليمن فلهذا عورة المذهب والقدم على المقعد وصوتها على الزمان  
وذراعيها على... وفيه في است الوضوء... لانه عورة بل وفي الفتنة  
كسبه وان من السرة لانه اغلظ وان... في كفاية في...  
النظر... في... في...

كل

منه



اما بدونه فيباح ولو جلاهما غناه الكمال فاحل النظر منوط بعدم خشيته الشهوة  
 مع عدم العورة وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم حادام لم يثبت فقبل ودبو  
 ثم تتغلظ الى عشر سنين ثم كباغ وفي الاستباه يدخل على النساء الى خمسة عشر  
 ومنع حتى انقضاء الكشف ربع عضو قد راد اذ كان بلا صنع من عورة غلبته  
 او خشيته على المعتد والعتيقة قبل ودبو ما حوطها ومخيفة ما عدا ذلك  
 من الرجل والمرأة وتجمع في الاجزالي في عضو واحد والا فبالقدر فان بلغ ربع  
 ادناها كاذن منع والسرط سترها عن غير ولو حكما كان حطلم لا سترها  
 عن نفسه به يفتي بلوراها من زينة لم تقصد وان كره وعادم سائر لا يصف  
 ما تحتها ولا يضر النصفه وتكلم ولو حريرا او طينا يبقى الى تمام صلاته  
 او ما كبر الا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلة في جمع الانهر ثالثا في الاضطرار  
 لا الاختيار ويقتل قاعدا كما في الصلاة وقيل حاد ارجله موقيا بر كوع وسجود  
 وهو افضل من صلاة قاعدا بركع ويسجد وقا يما ياء عاد او بر كوع وسجود  
 لان السراهم من اداء الاركان ولو ابيع له ثوب ولو با عارة ثبت قدرته  
 هو الاصح ولو وعد به منتظر عالم يخف فوت الوقت هو الاظهر كراجي ما  
 ونوب وطهارة مكان وهل يلزمه السراهم مثله ينبغي ذلك ولو وذر  
 اي سائر كل من ليس با صلب كبد ميتة لم يدع فانه لا يستتر به فيها  
 اتفاقا بل خارجها كما ذكره التواني او قل من رتبه طاهر يذب صلاته فيه  
 وجاز الايباء كما مرو حتم محمد بنه فاستحسنه في الاسرار ربه قالت  
 الثلاثة ولو كان ربه طاهر اصيل فيه حتما اذ الربيع كاكل وهذا اذا لم تحجب  
 ما يزيل به الخجاسة او يقللها فيستتم ليس اقل ثوبه بخجاسة والضايف ان من  
 ابتلى بلبستين فانه شاي خيرا او خلتا اختارا لا خف ولو وجدت الحرة  
 اباحة سائر اسنيد بها مع ربح راسها يحس سترها فلو تركت ستر راسها  
 اعدت خلاف المراهقة لانه لا سقط بعد الرق فيعد الرحي اوي ولو كان  
 يسترا قل من ربح ارس لا يجب بل يندب لكن قوله ولو وجد الحلف ما ستره  
 بعض العورة وجب استعانة ذكره الكمال اذا حلبى وان قل يفتي وجوبه  
 مطلقا فتاوى واسترا قبل والده بر ولا فان وجد ما سترها فقل يسترا به  
 لانه الحشر في ركوع واجود وقيل انقار حكاها في بلا ترجيح وفي كنهها ظاهر

ان اختلف في الاوبويه والتخليل ريف انه لو صلى بالايام تعين ستر القبل ثم فخذ  
 ثم بطن المرأة وظهره ثم التربة ثم الباقي على السوا واذا لم يجد الحلف المسافر  
 ما يزيل به الخجاسة او يقللها لبعده ميلا او لعطس صلب معها او عاريا ولا اعادة  
 عليه وينبغي لزومها لو العجز عن مزيل وسائر تفعل العباد كما مر في التيمم ثم هذا  
 للمسافر لان المقيم يتنظرا سائر وان لم يملكه فصل في الثاني والخامس  
 بالاجتماع وهي الارادة المرجحة لاحد النساء وبين اي ارادة الصلاة به تحاك  
 على الخصوص لا مطلق العلم في الاصح الا ترى ان من علم ان لا يكفر وان نواه بكفر  
 والمعتز فيها عمل القلب اللازم للارادة فلا عجز للذكر باللسان وان خالف  
 القلب لانه كلام لا سنة الا اذا عجز عن احضاره لعموم اصابته فيكفيه النساء  
 مجتنبى وهو اى عمل القلب ان يعلم عند الارادة بداهة لا تا مل اي صلاة  
 يصلح فلو لم يعلم الابتداء لم تجز والتلفظ بها مستحب هو المختار ويكون  
 بلفظ الماهي ولو فارسي لانه الاغلب في الانبياء وتتم اكمال فصل في الثاني  
 وقيل سنة يعني احبه او سته علما وان اذ لم يتنزل عن الصلح في صلبه عليه  
 كالم ولا يحجب به وانما يعني بل قيل بدنة وفي المخط انه يقول اللهم اني اريد  
 صلاة كذا فسرهماى وتقلدها مني ويسجد في الحج وسائر تقدر عليها على  
 التكررة ويوقر الوقت وفي البديع خرج من عزته يريد الجماعة فلما انتهى  
 الى الامم كبر ولم يخف من السنة حار ومخادده جواز تقديم الاقتدار ايضا  
 فيكون ما لم يوجد بيمينها قاطعها فصل في الثالث من حمل غير لائق بصلاة  
 وهو كل ما يمنع البناء وشرط الساق في قرانها فندب عنه ولا شرع بنية  
 من خرق منها على ثوب وجوزد الكرخى الى الركوع وكفى مطلق بنية الصلاة  
 وان لم يلبس ثوبا وسنة راتبة وتزاول على كعتد لا يقينها بوقوعها  
 وقت تشروع والتعيين احوط ولا بد من اليقين عند كونه فلو جهل  
 الفرصة لم تجز ولو علم ولم يتر الغرض من عزه ان توى الخرج في كل حال ولذا  
 لوم غيره فيما لا سنة قبلها لغرض انه طهر او عصر قرنه باليوم او الوقت او  
 هو الاصح ولو كلف قضا لكنه يعين طهر يوم كذا على المختار والاسهل بنية او  
 ظهر عليه او اضره وفي التيسر فان عن السنة لا يستتر ذلك في الاصح فصل في  
 الكتاب ووجوب انه وتزاوله ومجود ثلاثة ولذا سكر خلاف مسعود واثبتين

بلفظ

بعد ذلك  
 في كل صلاة



عدد ركعاته كصورتها ضئيلة فلا يضر كخطا في عددها وينوي بالمقتدي المتابعة لم يقل  
 ايضا انه لو نوى الاقتداء بالامام او الشروع في صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح في  
 الاصح وان لم يعلم بها جعله نفسه بتعال الصلاة الامام بخلاف ما لو نوى صلاة  
 الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم نية الاقتداء في جمعة وحاضرة وعيد  
 على المختار لاختصاصها بالجماعة ولو نوى فرض مع بقائه جاز في الجمعة لا في  
 بله الا ان يكون عنده في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض فتصح ولو  
 نوى صهر الوقت فلو مع بقائه ان الوقت جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان كان قد  
 خرج وهو لا يعلم لا يصح في الاصح ومنه فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم بجواز  
 مطلقا لصحة الفضا بنية الاداء كعكسه هو المختار وصح الجحارة بنوى الصلاة  
 به وينوي ايضا ان لا يثبت لانه واجب عليه فيقول اصله ما داغيا ليلت وان  
 استنبه عليه ليلت وكرام انني يقول نويت اهل مع الامام على من يصلي عليه الامام  
 وافاد في الاشياء بخلافه لو نوى الميت الذي لم يمان انه اني ادعكسه لم تجز وانه لا  
 يضر تقيين عدد الموتى الا ان كان الامم اكثر لعدم نية الزيادة والامام بنوى صلاته  
 فقط ولا يشترط الصحة الاقتداء بيه امامة المقتدي بل بسبيل الثواب عند اقتدا  
 احده لا قبله كما نكته في الاشياء لو ام رجلا فلا يجت في لا يوم احدا ما لم ينو  
 الامامة وان ام سافرا اقتدت به المرأة بمحاذية لرجل في غير صلاة الجحارة فلا  
 بد لصحة صلاتها من نية امامتها لا يلزم الفساد في كل اذاعة بلا التزام وان  
 لم يقتد بمحاذية اختلف فيه فقيل يشترط وقيل لا بخجارة الجماعة وحده وعيد  
 في الاصح خلاصته وابناه وعليه ان لم يخاذ احد فثبت صلاتها والا لينة انتقال  
 الغلة ليست بشرط مطلقا على الرابع فما قيل لو نوى بنا الكعبة والمقام او محراب  
 مسجد لم يجز بغيره على القول المرجوح كنية تقيين الامام في صحة الاقتداء  
 فانها ليست بشرط قلوا يتم بيقينه زيدا فاذا هو كبر في الاذا عينه باسمه فبان  
 غيره الا ان عرفه كان كالقيام في المحراب او اشارة اليه بهذا الامام الذي هو زيد  
 الا اذا اشار لصفة مختصة كعهد الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبالعكس يصح  
 لان الساب يدعى شيخا لعله وفي المقتدي بنوى ان لا يصلي الا خلف من هو على مذهبه  
 فاذا هو على غيره لم يجز فاستدل بان لا اعتبار للتسمية عندنا لم تكن  
 ثوب الصلاة في مسجد عليه سلام بما كان في زمنه فليست في السادس

نوف

حقيقة

الكعبة

حقيقة او حكما جزوا كسره حصوله لا طلبه وهو سرور زائد لا يستل بسفطة العجز  
 حتى توسد نفسها كغيرها فليكن وكذا المدي لبوت قبلتها بالوحي اصابة عينه بجمع المعان  
 وعينه كن في البحر ضعيف والاصح ان من بينه وبينها هائل كغايب وقره الكعبة  
 قائلا فالمرء يقول فليكن مكي بعين الكعبة والسفطة اي عجز معا بينها اصابة جرحها  
 بان يبقى من سطح الوجه مسافة للكعبة او نحوها بان يفرض من تلقا وجه مستقيما  
 حقيقة في بعض بلاد خط على زاوية قائمة الى لائق مارة على الكعبة وخط اخر يقيم  
 الى زاويتين قائمتين يمتد وسيرة من قلمست هذا معنى ايتام والظاهر  
 في عبارة اندرر فتصو تعرف بدير وهو في اقصى ولا مصار محارب الصحابة والظاهر  
 وفي المفاروز واما الحرم كالمقرب والامن الاهل العالم بها من لوصاح بها سمعه والمعتبر  
 في القبلة العروضة بالاسما فهي من الارض السابعة الى العرش وقبلة المهاجر عنها  
 لمصر وان وجهها عند الامام او خوق قال وكذا كل من سقط عنه الاركان  
 جهة قدرته ولو فرض على ما يما خوف روية عدد ولم يعد لان الطاعة بحسب  
 الطاعة ويتحرى هو يدل المحرم بسبيل المقصود عاجز عن معرفة القبلة كما عرفان  
 صهر خطا لم يجد لما من وان علم به في صلاة او نحو راية ولو في مسجد سهوا استد  
 وبني حتى او في مرة بجهة جاز ولو بكعبة او مسجد منهم ولا يعرفه فخرج ابواب  
 جدر وواعي فسواه رجل يني ولم يقتد الرجل به ولا يتحرك ولا يتحرك ولا يتحرك  
 بجزان احصا لاماء ووسم فتحرى في مسبوق ولا حق استدرا مسبوق واستانف  
 اللاحق ومن لم يقع تحريمه على كل جهة مرة احتياطا ومن تحول رايه بجهة الاولى  
 استدروس تدرك تركبة من الاولى استانف وان شرع بلا تحريم بجزان اصاب  
 بركه فرض تحري الا اذا علم صابته بعد فزع فلا يعيد اتفاقا بخلاف جهة  
 تحريمه فانه يستأنف مطلقا كصلى على انه محدث او توبه تجس او وقت لم يدر فبان بخلافه  
 ما جاز صلى جماعة عند شبناء القبلة فلو لم تشبه ان اصاب جازت بانحري مع امام وتبين  
 انهم صلوا جهات مختلفة فمن يتقين منهم بخافة امامة في كجته او تقدم عليه حاشا  
 الاداء ما جاز فلا يضر بخبر صلاته لا اعتقاده خطا امامه وتركه فرض المقام ومن لم يعلم  
 ذلك فخطا صحى كالمولم يعين الامام بان رى رجلين يصليان قائم بواحد لا يجنيه  
**فروع** ائمة عندنا شرع مصفا ولو عصفها بحسبة فلو ما يتعلق باقوى  
 كطلاق وعناق بطرا ولا لليس ثامن بنوى خلاف ما يودي الا على تور محمد في جمعة وهو ضعيف



شبهنا انما هو في قوله تعالى لا تقربوا الصلوات الى الصلوة الا بعد الطهارة  
 فانما هو في قوله تعالى لا تقربوا الصلوات الى الصلوة الا بعد الطهارة  
 فانما هو في قوله تعالى لا تقربوا الصلوات الى الصلوة الا بعد الطهارة  
 فانما هو في قوله تعالى لا تقربوا الصلوات الى الصلوة الا بعد الطهارة

لا تقرب

ولا تضعه

لمعتقد ان العباد ذوات الافعال تنسب نيتها على كل ما افتتح خالصا له خالصا  
 الربا اعتبر لسابق والربا ان لو حلي عن الناس لا يصلي فلو لم يمت كسنتها ووجهه لا  
 فله نواب اصل الصلاة ولا يترك خوف دخول الربا لانه من موهوم ولا ربا في  
 الفرائض في حق سقوط الواجب قبل الشخص صل الظهر وكذا يبار في فضل هذه  
 ائمة ينبغي ان يكره ولا يستحق ان يبار الصلاة لارضاء الخصوم لا فيفرض على  
 الله فان لم يعف خصه اخذ من حسنة جاءه ان يوحى لذيق نواب سجاية صلاة  
 بالجماعة وبوادرك القوم في الصلاة ولم يدبر فرضا من تراويح ينوي الفرض فانهم  
 فيه صواب والاتق نفلا ولو نوى فرضين مكتوبة وجنابة فله مكتوبة ولو مكتوبتين  
 فله مكتوبة ولو فائتين فلا ولي لوم من اهل الترتيب والاعمال في حفظ ولو فائتين  
 ووقية فله فائتين لو اوقت متسعا وبوفرضا ونفلا فله فرض ولو فائتين كسنة  
 فله مكتوبة مسجد فله فائتين ولو فائتين وجنابة فله فائتين ولو فائتين كسنة  
 بنية مغايرة ولو نوى في صلاة الصوم صح باب  
 شروع في الشرط بعد بيان الشرط في مصدر وعرفا كيفية متقلة على  
 فرض وواجب كسنة ومندوب من فرائض التي لا تصح بدونها التحريم قايما  
 وهي شرط في غير جنابة على اقدار يفتي فيجوز بناء استقر في نظر وعلى الفرض  
 وان لره لا فرض على فرض او نفلا على ظاهر ولا نقلا بالاركان روعي لها الشرط  
 وقد منع الزليعي ثم رجع اليه بقوله ولين سلم نعم في تلويح تقديم المنع على  
 التسليم اولى لكن نقول الاحتياط خلافة وعبارة به كان وانما الشرط لها  
 ما اشرط للصلاة لا باعتبار ركبتها بل باعتبار ايقانها بالقيام الذي هو  
 ومنها القيام بحيث لو عد يديه لا ينال ركبته ومفروضه وواجبه ومسئونه  
 ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو كبر قايما فركع ولم يقف صح لان ما اتي به من القيام اي ان  
 يبلغ ركوع كيفية قنينة في فرض وملحق به كذا سنة فخر الاصح لقادر عليه وعلى  
 سجود فلو قدر عليه دون السجود ذنب ايمان قاعدا وكذا من يسيل جرحه لو سجد  
 وقد يجهل الفقود كن يسيل جرحه اذا قام او سلس بوله او يبد وربع عورته  
 ويضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان عن القيام الخروج جماعة صلى  
 بنية قايما يفتي خلافا للائمة ومنها القراءة لقادر عليها كما ينبغي  
 وهو ركن زايد عند الاثر سقوطه بالاختلاف لا اقتداء ومنها الركوع بحيث

لو عد يديه

لو عد يديه نال ركبته ومنها السجود بجهته وقدمه ووضع اصبع واحد منها  
 شرط وتكرار بقية ثابت باسنة كعدد الركعات ومنها القعود الاخير والذي  
 يظهر انه شرط لانه شرع للخروج كالتحريم للشروع وصح في البداية ان ركن زايد  
 بحيث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السجدة لا يكفر منكركه قد راد في قراءة  
 الشهادتين ورسوله بلا شرط مولاة وعدم فاصل ما في الولوجية صلى اربع  
 وحسب كفة فظنها ثالثة فقام ثم تذكر فجلس ثم تكلم فان كلا الجلسين  
 قد رتبتهما صححت والا لومنها الخروج بصنعه كفعله المنافي لها بعد  
 تمامها وان كره تحريما وصحح انه يسير بفرض اتفاقا قاله الزليعي وغيره واقره  
 المصنف وفي بحثي وعليه المحققون وتبين الفروض تبيين الفروض وترتيب القيام  
 على الركوع والركوع على السجود والقعود الاخير على ما قبله وتام الصلاة والاستقبال  
 من ركن زايد وقتا بعده لا مامه في الفروض وصحة صلاة امامه فرائه وعدم  
 تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة وعدم تذكر فائتين وعدم محاذاة امرأة  
 بشرطها وتعديل الاركان عند الثاني والائمة استلانه قال العيني وهو المختار  
 واقره المصنف وبطنا في كثر ابن وشرط في ادائها اي هذه الفرائض قلت  
 وببلغت نيفا وعشرين وقد نظم سربلا في شرح الوهبانية للتحريمية  
 عشرين شرطا ولغيرها ثلثة عشر فقال

كان

- ١. موهبة حسنة من الله تعالى
- ٢. دخول الوقت واعتقاد دخوله
- ٣. ونية اتباع الامام ونطقه
- ٤. وتعيين فرض او وجوب فيذكر
- ٥. بجملة ذكر خاص من مراده
- ٦. وبسمة عربا ان هو بقدر
- ٧. وعن تركها او لها وجلالة
- ٨. وعن مدهمات وبابا كبس
- ٩. وعن فاصل فكل كلام مبين
- ١٠. وعن سبق تكبير ومثلك بعد
- ١١. فدونك هذي مستفيها لقليلة
- ١٢. لعل تخطي بالقبول وتسلم
- ١٣. في حاشتها العشر وبل زير غيرها
- ١٤. وناظها برجوع مجود فيغفر
- ١٥. واخفها من بعد ذلك غيرها
- ١٦. ثلثة عشر لمصلين تظهر
- ١٧. فيا مكن في المفروض مقدارية
- ١٨. وتقر في ثنتين منه تحب
- ١٩. ومن كان موقفا ففعل ذلك خطا
- ٢٠. وفي ركعات النفل ولو فرضها



وبعد قيام فالكوع فسجدة **١** وثانية قدح عنها توخر  
 وسوا على من خضع ذراع **٢** سجودك في حال بظهر مشارك **٣** السجدة عند زحافل يففر  
 على ظهر كف او على فطر ثوبه **٤** اذا نظهر الارض كجواز مقرر  
 اذا ورك افعال صلاة بيقظة **٥** وتغير مفر وض عيك مقرر  
 ونجتم افعال صلاة فقوده **٦** وفي صفة عنها الخروج مقرر  
 الاختيار في الاستيقاظ اما لو ركع او سجد اهل كل الزهور اجزائه فان في لها  
 وباحدها بان قام او قرأ أربع او سجدا وقد الاخير نائما لا يجند بها اني به بل يجيد  
 وبالقراءة او القعدة على الاصح **٧** ونم بغيره تفسد لصدره لا عن اختيار فكان  
 وجوده كعدمه وانما من غافلون فلو اني انما بركة تامة تفسد صلوات  
 لانه زركعة وهي لا تقبل الرقص ولو ركع او سجد فنام فيه جزاه حصول الرفع  
 ووضع بالاختيار وهما واجبات لا تفسد تركها وتعاد وجوبها في بعد  
 والسهو وان سجد له وان لم يعدها يكون فاسقا التا وكذا كل صلاة ادت مع كراهة  
 التحريم يجب اعادة فها والمختار اربع الاول لان الفرض لا ينكر وهو على ما ذكره اربعة  
 عشر قراءة فاتحة الكتاب يسجد للسهو بتركها اكثرها لا قلها لكن في المجتبى  
 بسجد بتركها منها وهو اولي قلت **٨** وعليه فكل اية واجب كل تكبيرة عيد  
 وتعد بركن وايتان كل ترك كرايا في فليحفظ وضيم اقصر سورة كالتوتر  
 او ما قام مقامها وهو ثلاث ايات فصار فصار حكوم نظر ثم عبس وسر ثم  
 ادبروا شكر وكذا لو كانت الاية والايتان بقدر ثلثا فصار جلي في راويين  
 من الفرض وهو تكبيرة في الاخيرين المختار لا وفي جميع ركعات انفلا ان كل  
 مند صلاة وكل بوتر حياطا وتعين القراءة في الاولين من الفرض على المذهب  
 وتقديم الفا تح على كل سورة وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاولين ورعاية  
 الترتيب بين القراءة والكوع وفيما تكرر اعا في لا تكرر ففرض كما مر في كل ركعة  
 كاسجدة او في كل صلاة كعدد ركعاتها حتى لو شئ سجدة من الالوى قضاها  
 ولو بعد اسلام قبل الكلام لكنه يتشهد ثم يسجد للسهو ثم يتشهد لانه  
 يبطل بالعود الى الصلابة والتلاوة اما السهووية فترفع الشهد لا بالقوة  
 حتى نوسم بخبر دفع منها لم تفسد بخلاف تلك اسجدتين وتعديل الاركان  
 اي سائر الجوارح قدر يسجد في الركوع والسجود ونز في ارفع منها على ما اختاره  
 الكمال

الاربعه م  
 الكمال لكن المشهور ان كل الفرض واجب ومكمل الواجبة وعند الثاني فرض وكفقد  
 الاول ولو في غلظة الاصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد واد بالاول غير الاخر لكن يرد  
 عليه لو استخلف مسافر سبقه احداث فقاما فان افقود الاول فرض عليه وقد تجاب  
 بان عارض والتشهدان ويسجد للسهو بترك بعضه كله وكذا في كل قعدة في الاصح  
 او قد ينكر عسركم ادرك الامام في تشهدي المغرب وعليه هو يسجد معه وتشهد ثم  
 ثم تذكركم سجود ثلاثة فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد معه ثم قضى الركعتين  
 يتشهدين ووقع له كذلك قلت **٩** ومثل التلاوة تذكرا الصلابة فلو فرضنا  
 تذكرها ايضا لها زيد اربع خروا فستدبر ولو فرضنا بقدر التلاوة والصلابة  
 لها ايضا زيد ستون ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا لم يسجد معها لمقتضى  
 القواعد بغيرها في اربع اخر فتدبر ولم ارض به عليه واسه علم ولفظ السلام  
 مرتين مرتين فالثانية واجبة على الاصح برهان دون عليكم وتنقضي قذة بالاور  
 قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للثالثة وقراءة فتوت او ترو وهو عطلق اربع  
 وكذا تكبيرة فتوته وتكبير ركوع السابعة زيلعي وتكبيرت العدين كلها او بعضها  
 وكذا تكبير ركوع ركعة السابعة كلفظ التكبير في افتتاح كل ركعة وجوبه في كل  
 صلاة **١٠** ويجب وجه للامام والاسرار لكل فيما يجهر فيه ويسر وتلي من الواجب  
 ايتان كل واجب وفرض في خله فلو تم القراءة فلك متفكر اسهوا ثم ركع او تذكرك سورة  
 ركعتي فضمها قايما اعدا ركوع وسجد للسهو بترك تكرير ركوع وتكبير سجود وترك  
 فقود قبل ثمانية اربعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين والاضات المتعدي ومتابعة  
 الامام يعني في مجتهد فيه لاني المقطوع بسجدة او بعد سبعة كفوت **١١** وانما  
 تفسد بخالفته في الفروض كما سبطناه في تحرير قلت **١٢** فبلغت اصولها  
 بنفا واربعين بالبسط اكثر من مائة فاذ احدها بنيت **١٣** من ضرب خمسة قعدة  
 المغرب بتشهدها وترك نقص منه او زيادة فيه او عليه في **١٤** كما مر واستيع بيقي  
 اسهر فبصر فيلغزاي واجب يستوعب **١٥** واجبا وسننها ترك استه  
 لا يوجب فسادا ولا سهوا لاساءة لو عا مد غير **١٦** تخلف وقالوا لاساءة ادون من  
 اكراهة ثم **١٧** على ما ذكره ثلثة وعشرون رفع اليدين للتحريم في خلاصته ان اعتاد  
 تركه ثم وشتر لا صابع يتركها حالها وان لا يطا طاراسه عند تكبير فانه بدعة  
 وجه الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالادخول وانتقال ونز بالتجميع

وعليه ما فيه  
 ونحوه



والسلام واما الموت والمنفرد فيسمع نفسه والناس والنفوذ والشمسية والتأمين  
 وكونهم سرا ووضع يمينه على يساره وكونه تحت سرة الرجل لقول علي رضي  
 الله عنه سنة وضع ما تحت سرة وخوف اجتماع الدم في روس الاصابع  
 وتكبير الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قايما والتسبيح فيه ثلاثا  
 ولصاق لعبيه واخذ ركبته بيديه في الركوع وتفرخ اصابعه للرجل ولا يذب  
 انتفرج الاهنا ولا الضم الا في السجود وتكبير السجود وكذا نفس الرفع منه  
 بحيث يستوي جاسا وكذا تكبيره وتسبيح فيه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه  
 في السجود فلا يلزم طهارة مكانهما عندنا مجمع الا اذا سجد على كفة كما مر  
 واقر اش رجلا يسرى في تشهد الرجل والجلسة بين السجدة وتوضع يديه فيها  
 على مخدتيه كاستشهد بنورث وهذا ما غفله اهل النون كما في امداد الفتاح للشرنبللي  
 قلت ياتي معنى للمنية فافهم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة  
 الاخرة وفرض السات في قول الامام صل على محمد وسليوه الى السدود ومخالفة الاجماع  
 واذا غابا بغير سواهما من احوال وفي بقية تكبيرات الانتقال حتى تكبيرة القنوت  
 على قول التميمي للامام والتخمد لغزو وتحويل الوجه بينة وميرة للسلام ولها  
 ادب تركه لا يوجب اساءة ولا عتبا كترك سنة الرواية لكن فكله نظره في موضع  
 سجوده حال قيامه ويظهر قدمه حال ركوعه والى اربعة حال سجوده والى جزم حال  
 قعوده والى ملكة الامن والاسير عند تسليمه الاولى والثانية لتخصل المختلوع  
 وامساك له عند التشاوب ولو باخذ سبعة بسنة فان لم يقدر عظامه بظهر  
 به اسير وقيل باليمين لوقايما والافيساره مجتبي او كذا لان السجدة بلا ضرورة  
 مكرهه واخراج كفيه من كفيه عند تكبير الرجل الا ضرورة كبر ودفع السؤال  
 ما استطاع لانه لا عذر فمفسد في تحننه والقيام لاحام وموت حي قبل حي على  
 الفلاح خلافا لفرغته عند حي على الصلاة ان كان الامام بقرب الحرب  
 ولا يقوم كل صف ينتهي اليه لاحام على الاظهر وان دخل من قدم قاموا حين يقع  
 بصرهم عليه الا اذا اقام الامام بنفسه في مسجد فلا يقوموا حتى يتم اقامته  
 فحيرة وسرور الامام في الصلاة من قبل قد قامت الصلاة ولو خرجت عنها  
 لا باس به اجتماعا وهو قول الثاني وسلاثة وهو اعدل المذهب كما في شرح  
 المجمع المصنف وفي استنباط معنى بالمخاضة انه الاصح في شرح لولم يعلم ما في

لرجال

مستوفى

افضل

الصلاة

قوله من ان يدع عليه  
 بالاناء في كل صلاة  
 فالتسبيح على الاصل

الصلاة من فرائض وسنن اجزاء قسمة  
 او اذا اراد السجود فيها كبر  
 المختار فلو قال الله مع الامام وكبر قبله وادركه الامام ركعا فقال الله قايما  
 لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا  
 لمحمد بالخذف اذ قد اختلف في مفسد ونحوه كقولنا في الاصح ويشترط كونه  
 شريعا كبر غير عالم بتكبير امامه ان كبر اياه انه كبر قبله لم يخز ولا حاز محض ولو اراد تكبيره  
 التسبيح او متابعة المؤذن لم يصح سارعا ويحزم الزاقل قوله عليه الصلاة والسلام الاذان حزم  
 والا قامة وتكبير حزم مع ومرة الاذان وانما يصير سارعا بالنسبة عند تكبيره  
 ولها وحدها بل لا يلزم العجز عن سقوط كاخس وامى تحريك لسانه وكذا في حق  
 القرة هو صحيح لتعذر الوجوب فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفى السنة لكن ينبغي ان يستظهر  
 فيها القيام وعدم تقديمها لقناتها مقام التجزية ولم اره في الاصابة في قاعدة  
 التابع تابع والمفتي به لزوم في تكبيرة وتبليغ لاقراءة ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه  
 ما ساء بالهامية سحنت اذنية هو كذا بالمحاذاة لانها لا تتيقن بذلك وتستقبل بكفيه  
 اقبلة وقيل خديه والمرأة ولو اتممت لحن في النهر عن السراج انها هنا كالرجل وفي  
 غير كاحر ترتفع بحيث يكون روس اصابعها حذاميكسها وقيل كالرجل وصح سرور  
 ايضا مع كراهة التحريم بتسبيح وتقبل وتحميد وسائر كرم استعظم الخالصة بدعاء  
 ولو متركه كرحيم وكريم في الاصح وحضه الثاني باكثر وكبير منكرا ومعرفة اذ في الخلاصة  
 والبار مثقلا ومخففا كما صح لو سارع بغير عريية اي سان كان وحضه البردعي  
 بالفارسية لم ينفها حديث لسان اهل الجنة العربية والفارسية الدرية يشهد بد السراج  
 فمستاني وثروا يحزم وعلى هذا الخلاف محضه وجميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله  
 او من اوبى او سلم او سمى عند دخ او شهد عند حاكم او رد سلاما ولم ار لومنت عا طسا  
 او قرأها عا جزا في اجماعا فتدقرا بالجز لان الاصح رجوع الى قولها وعليه الفتوي  
 قسمة وجعل اعني شروع كالقراءة لاسلف له فيه وادست يقويه بل جعله في  
 التا تاريخه كالتبليغ يجوز اتفاقا فظاهره كالتبليغ رجوعا اليه لا هو لهما فا حفظ  
 فقد استنبط على كبر من القاصرين حتى سربللي في كل كسبه فتنبه لا يصح ان اذن بها  
 على الاصح وان علم انه اذن حدادي واخبر ان يبلغ النصارى فروع قرا بالفارسية او تنو

كجانب

قوله من ان يدع عليه  
 بالاناء في كل صلاة  
 فالتسبيح على الاصل  
 او اذا اراد السجود فيها كبر  
 المختار فلو قال الله مع الامام وكبر قبله وادركه الامام ركعا فقال الله قايما  
 لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا  
 لمحمد بالخذف اذ قد اختلف في مفسد ونحوه كقولنا في الاصح ويشترط كونه  
 شريعا كبر غير عالم بتكبير امامه ان كبر اياه انه كبر قبله لم يخز ولا حاز محض ولو اراد تكبيره  
 التسبيح او متابعة المؤذن لم يصح سارعا ويحزم الزاقل قوله عليه الصلاة والسلام الاذان حزم  
 والا قامة وتكبير حزم مع ومرة الاذان وانما يصير سارعا بالنسبة عند تكبيره  
 ولها وحدها بل لا يلزم العجز عن سقوط كاخس وامى تحريك لسانه وكذا في حق  
 القرة هو صحيح لتعذر الوجوب فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفى السنة لكن ينبغي ان يستظهر  
 فيها القيام وعدم تقديمها لقناتها مقام التجزية ولم اره في الاصابة في قاعدة  
 التابع تابع والمفتي به لزوم في تكبيرة وتبليغ لاقراءة ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه  
 ما ساء بالهامية سحنت اذنية هو كذا بالمحاذاة لانها لا تتيقن بذلك وتستقبل بكفيه  
 اقبلة وقيل خديه والمرأة ولو اتممت لحن في النهر عن السراج انها هنا كالرجل وفي  
 غير كاحر ترتفع بحيث يكون روس اصابعها حذاميكسها وقيل كالرجل وصح سرور  
 ايضا مع كراهة التحريم بتسبيح وتقبل وتحميد وسائر كرم استعظم الخالصة بدعاء  
 ولو متركه كرحيم وكريم في الاصح وحضه الثاني باكثر وكبير منكرا ومعرفة اذ في الخلاصة  
 والبار مثقلا ومخففا كما صح لو سارع بغير عريية اي سان كان وحضه البردعي  
 بالفارسية لم ينفها حديث لسان اهل الجنة العربية والفارسية الدرية يشهد بد السراج  
 فمستاني وثروا يحزم وعلى هذا الخلاف محضه وجميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله  
 او من اوبى او سلم او سمى عند دخ او شهد عند حاكم او رد سلاما ولم ار لومنت عا طسا  
 او قرأها عا جزا في اجماعا فتدقرا بالجز لان الاصح رجوع الى قولها وعليه الفتوي  
 قسمة وجعل اعني شروع كالقراءة لاسلف له فيه وادست يقويه بل جعله في  
 التا تاريخه كالتبليغ يجوز اتفاقا فظاهره كالتبليغ رجوعا اليه لا هو لهما فا حفظ  
 فقد استنبط على كبر من القاصرين حتى سربللي في كل كسبه فتنبه لا يصح ان اذن بها  
 على الاصح وان علم انه اذن حدادي واخبر ان يبلغ النصارى فروع قرا بالفارسية او تنو







ثم السجدة الصلواتية ثم بالرفع عند محمد وعليه الفتوى كالثلثاوية اتفاقا مجمع  
وحسب بين السجدين مطلقا لما روي في رفع يديه على فخذه كما تشهد فيه  
الصلوات وليس بينهما ذكر مسنون وكذلك ليس بعد رفعه من الركوع دعا وكذا  
لا يأتي في ركوعه وسجوده غير التبريع على المذهب وما ورد من حمل على النفل  
ويكره بسجدة ثالثة فمطلقا ويكره للتهوض على صدور قدميه بلا اعتماد وتعود  
استراحة ولو فعل الأباوس ويكره تقديم رجله عند التهوض والركعة  
الثانية كالأولى فيما مر غرنا لآياتي بنتا وتعود فيها إذا لم يشترعا إلا مرة  
ولا يسن موكدا رفع يديه إلا في سبع مواطن كما ورد بنا على أن الصفا والمروة  
واحد نظر السعي ثلثة في الصلاة تنكير افتتاح وعيد وقنوت وخمسة  
في الحج استلام الحجر والصفا والمروة وعرفات وأحمرات وتجمعها على هذا  
الترتيب بالنزول ففعل مع وبالنظم لابن الفصيح  
فتح قنوت عيد استلم صفا مع مروة عرفات أحمرات  
والرفع بهذا الأذنية كالسحرية في الثلاثة الأولى وأما في الاستلام والرمي عند  
الحجرين الأولى والوسطى فإنه يرفع حذا منكبيه ويجعل باطنها نحو الحجر  
والكعبة وأما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعها كالدعاء والرفع فيه وفي  
الاستسقا مسح فيسقط يديه حذا صدره نحو السماء اتفاقا قلته الدعاء  
ويكون بينهما فرجة والأسارة تسبحة لعذر كبريكفي والمسيح بعده على يديه  
سنة في الأصح ستر بكتابه وفي وتر البحر الدعاء أربعة دعاء رغبة يفعل كل واحد  
ودعا رغبة يجعل كفيه لوجهه كالاستغث من كسبي ودعا نضر يعقد  
الخنصر والبنصر ويأتي ويشتر تسبحة ودعا الخفية ما يفعله في نفسه  
وبعد فراغه من سجدة ثلث الركعة الثانية يفتش الرجل رجله اليسرى  
فيجعلها بين يتيه ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه أصابعه في  
نحو القبلة هو سنة في الفرض والنفل ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسره على  
اليسرى ويسقط أصابعه مفرجة قليلا حذاء أصرافها عند ركبته ولا يأخذ  
الركبة هو الأصح لتوجه القبلة ولا يشتر سبابة عند شهادة وعليه الفتوى  
ولو أجيح وتجنيس عمدة الفتى وعامة الفتاوى لكن المحدث ما صح الشراخ ولا سيما  
المتأخرون كالكمال والجلد والهنسي وباقي في الشيخ زمام جدد وغيرهم أنه يشير

عندنا بشرط كون راحة أو بعضها كما مر ما إذا كان الكور على رأسه فقط وسجد  
عليه مقتصر أي ومقبب الأرض حبيته ولا الفقه على القول به لا يصح لعدم السجود  
على محله وبشرط صهاة المكان وإن سجدت على الأرض والناس عنه في قولون  
ولو سجد على كره أو فاضل ثوبه صح لو المكان المبسوط عليه ذلك طاهر والألا  
مام بعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذلك كل متصل ولو بعضه كلفه  
في الأصح وفحذه لو بعدد الركبة لكن صح الحلي أنها كتحفة وله سبط ذلك  
إن لم يكن ثمة تراب أو حصاة أو حرا وبرد لأنه ترفع والأمكن ترفع فإن لم  
تخف إذا الأساس به فيكره تنزيها وإن خافه كان مباحا وفي الزيلعي أن لدفع  
التراب عن وجهه كره وعن عمامته لا وصح الحلي عدم كراهة بسط الخرق ولو  
بسط القبا جعل كتحفة تحت قدميه وسجد على ذنبه لأنه أقرب للتواضع  
وإن سجد للترحام على ظهره هو قيد احترازي لم أره مصل صلابة التي هو فيها  
جاء للضرورة وإن لم يصلها بل صلى غيرها أو لم يصل أصلا أو كان فرجة لا يصح  
وشرط في الكفاية كون ركبتى الساجد على الأرض وشرط في المجتبي سجود كسجود  
لمسجود عليه على الأرض فالسروط خمسة لكن نقل القهستاني يجوز ولو كانا  
على ظهر الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل ما كول بل على غير الظهر كالنخيل  
للعدو ولو كان موضع سجود ارتفع من موضع القدمين بمقدار سنتين  
منصوبين جاز سجوده وإن أكثر إلا الزحمة كما مر والمراد لبنة بخاري  
وهي ربع ذراع عرض ستة أصابع بمقدار ارتفاعها نصف ذراع تنتهي عن  
أصابع حلي ويظهر عضديه في غير زحمة ويباعد بطنه عن فخذه ليظهر  
كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فإن المقصود اتخاذهم حتى كأنهم جسد  
واحد ويستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ويكره أن لم يفعل ذلك كما يكره  
لو وضع قدمه ورفع أخرى بلا عذر وسيج ثلاثا والمرأة تنخفض فلا تندي  
عضدها وتلتصق بطنها بخديها لأنها استرو حرمات في مخازينها تخالف  
الرجل في سنة وعشرين ثم يرفع رأسه مكررا ويكفي فيه مع التواضعة  
إدني ما ينطلق عليه اسم الرفع كما صيغ في المحيط لتعلق الركبتين بالأرجل  
كسائر الأركان بل لو سجد على لوح فترفع فسجد بلا رفع أصلا وصح في  
أهداية أنه إن كان أي الفقود أقرب نحو لا لا ورحة في النهر والشر بل لا

[illegible]

A close-up photograph of a textured, brownish surface, possibly a book cover or endpaper. The surface is heavily worn, showing a dense pattern of small, dark, irregular spots and fibers. The overall color is a mottled brown, with darker areas where the texture is more pronounced. The lighting is somewhat uneven, highlighting the roughness of the material.







واحد ما يصل بالحق وتثقيده الرقة بسجدة واحدة فما تثقيده بسجدة مع الامام  
 ان اتم الشهادة ما رواه لا يخرج الموت نحو سلام الامام بل قهقهة واحدة عند الانتفا  
 ختمتها ولو اتم قبل امامه فكل ما جاز وكره فلو عر عن مناف تفسد صلاة الامام  
 فقط كالخبرية مع الامام فالأفضل بينهما بعد **ق يا ايها السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**  
 هو سنة وصح الحديث براهنة عليهم السلام وانه لا خلاف هنا وبراهنة و سلم الله  
 بدخلة وردة جلي وفي كحاوي انه حسن وسن جعل **السلام على من اتبع الهدى** ان كان  
 في كنية بالامام واقراءه **ويؤيد الامام بخطابه السلام على من اتبع الهدى** وسيا  
 بمن معه في صلاة ويوجها ان ساء اما سلام التثدي في عدم اخطاب **والحفظ**  
**بها بلاية** عدد كائنا بالانبياء وقدم القوم لان المختار ان خواص بني ادم وهم  
 الانبياء افضل من كمال ملائكة وعوام بني ادم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة ونراد  
 بالانبياء من اتقى الله فقط كالفضيلة عن الروضة واقراءه المص قلنت  
 وفي جمع التثدي للفقهاء في خواص البشر واساطة افضل من خواص الملك  
 واساطة عند كثير المساجد **وهو لا يتغير حفظه** ق وان ويغفر لك ما كان من قبلك  
 عند جماع وخلا وصلاة والمختار ان كيفية الكتابية والكتوب فيه مما اثره جلد  
 نعم في حاشية الابنائه نكت في رق بلا صرف كثوتها في العقل وهو احد ما قل في  
 قوة تحال وكتاب مسطور في رق منشور وصح انيسابوري في تفسيره انها بكتان  
 كل شيء عن ابنه قلنت وفي تفسير الدنيا على بكت المباح كانت اسيا  
 ونجي يوم القيمة وفي تفسير الكاذب وفي المعروف بالاخوين الاصح ان الكافر ايضا تكتب  
 اعماله الا ان كاتبه كاسا همد على كاتب السيات وفي البرهان ان ملائكة المبل  
 غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن ادم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم  
 من احد الا وقد وكل اليه قرينه من الجن وقرينه من الملائكة ق لولا ما ليل يا رسول الله  
 قال وايي ولكن الله اعاني عليه فاسلم روى بفتح الميم ونسبها **في يوم الموت**  
**عنه في سنة الامام** ان الامام **والسلام على من اتبع الهدى** في سنة  
 له **في سنة الامام** لم يقل الا بفتح الميم في سنة الامام اذ لا تكتب معه  
 وروي لعدسا هذا كاشرة المسوخة لا يكاد ينوي احد ثيا الا الفقهاء ونهم  
 نظر ويكره تاني سنة الامام منهم **سلام** وقال طوائف الايمان انظر  
 ما اورد واختاره الحال قال جلي ان اريد بالبراهنة التثدي تفع املاف

قلت

هذا الحديث لا يخرج الموت نحو سلام الامام بل قهقهة واحدة عند الانتفا  
 ختمتها ولو اتم قبل امامه فكل ما جاز وكره فلو عر عن مناف تفسد صلاة الامام  
 فقط كالخبرية مع الامام فالأفضل بينهما بعد ق يا ايها السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
 هو سنة وصح الحديث براهنة عليهم السلام وانه لا خلاف هنا وبراهنة و سلم الله  
 بدخلة وردة جلي وفي كحاوي انه حسن وسن جعل السلام على من اتبع الهدى ان كان  
 في كنية بالامام واقراءه ويؤيد الامام بخطابه السلام على من اتبع الهدى وسيا  
 بمن معه في صلاة ويوجها ان ساء اما سلام التثدي في عدم اخطاب والحفظ  
 بها بلاية عدد كائنا بالانبياء وقدم القوم لان المختار ان خواص بني ادم وهم  
 الانبياء افضل من كمال ملائكة وعوام بني ادم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة ونراد  
 بالانبياء من اتقى الله فقط كالفضيلة عن الروضة واقراءه المص قلنت  
 وفي جمع التثدي للفقهاء في خواص البشر واساطة افضل من خواص الملك  
 واساطة عند كثير المساجد وهو لا يتغير حفظه ق وان ويغفر لك ما كان من قبلك  
 عند جماع وخلا وصلاة والمختار ان كيفية الكتابية والكتوب فيه مما اثره جلد  
 نعم في حاشية الابنائه نكت في رق بلا صرف كثوتها في العقل وهو احد ما قل في  
 قوة تحال وكتاب مسطور في رق منشور وصح انيسابوري في تفسيره انها بكتان  
 كل شيء عن ابنه قلنت وفي تفسير الدنيا على بكت المباح كانت اسيا  
 ونجي يوم القيمة وفي تفسير الكاذب وفي المعروف بالاخوين الاصح ان الكافر ايضا تكتب  
 اعماله الا ان كاتبه كاسا همد على كاتب السيات وفي البرهان ان ملائكة المبل  
 غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن ادم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم  
 من احد الا وقد وكل اليه قرينه من الجن وقرينه من الملائكة ق لولا ما ليل يا رسول الله  
 قال وايي ولكن الله اعاني عليه فاسلم روى بفتح الميم ونسبها في يوم الموت  
 عنه في سنة الامام ان الامام والسلام على من اتبع الهدى في سنة  
 له في سنة الامام لم يقل الا بفتح الميم في سنة الامام اذ لا تكتب معه  
 وروي لعدسا هذا كاشرة المسوخة لا يكاد ينوي احد ثيا الا الفقهاء ونهم  
 نظر ويكره تاني سنة الامام منهم سلام وقال طوائف الايمان انظر  
 ما اورد واختاره الحال قال جلي ان اريد بالبراهنة التثدي تفع املاف

قلت وفي حفظي حمله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا وبقرائة الكرسي  
 والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويصل تمام الكاية ويدعو ويقيم سبحان  
 ربك وفي كجوهرة بكره للامام التنفل في مكانه لا يموت وقيل يستحب كسر مصفوف  
 وفي طائفة يستحب للامام التحول بين القبلة يعني سائر المصلي للتنفل او ورد  
 وغيره في كنية بين تحويه بينا وثلاثا او اماما وخلفا وذهابه لبيته واستقباله  
 ابن من بوجهه ولوردون عشرة مالم يكن بخذاه مصلوب ويؤيد على المذهب  
**في يوم الامام** وجوبها بحسب الجماعة فان زاد عليه اسما ولو انتم  
 به بعد كفاية او بعضها سرا اعادها جهرت بخبر كن في اخر شيوخ الميمنة ايتهم  
 به بعد فائقة جهرت بالسنة ان قصد الامامة والا فلا يكره **في يوم الامام**  
**داوي انما ادا وانشاء وبيت وتراويج ووتر بعد هذا**  
 اي في رمضان فقط للتوارث قلنت في تقييده بعد هذا نظر جهره فيه وان  
 لم يصل تراويج على كسج جمع الاخر نعم في قهقهة في تنفلا للقاعدى بالتحافنة  
 في غير غرض كعبه ووتر نعم جهر افضل **في يوم الامام** وكان عليه السلام  
 جهر في طريق تركه في ظهره والعصر لرفع اذى الكفار كما في **كتاب الامام**  
 فانه يسر **في يوم الامام** وهو افضل ويكتفى بادائه ان ادى وفي سرية يفت  
 حتما على المذهب **في يوم الامام** فلوم جهر لتجبة انفل للفرس زيلعي  
**في يوم الامام** وجوبها ان فتى بجهرية في وقت الخافنة كان صريحا  
 بعد صوغ السمن كذا ذكره انص بعد عدا واجبات قلنت وهكذا ذكره ابن الملك  
 في شرح النار من تحت افضا **في يوم الامام** هدية لمن تحفه بمرحله ويحوا تحيره  
 كن سبق بركة من الجمعة فقام غفصها خير ادى **في يوم الامام** ادى  
**في يوم الامام** ومن بقره فتوسع رجل او رجلان فليس بجهر واجبر ان سيم  
 الكل خلاصة **في يوم الامام** المذكور في كل ما يتعلق بنطق كسمة على دقته  
 وجوب سجدة تكاوة وعناق وطلاق واستنسا وغيرها فلو ضيق او استثنى  
 ولم يجمع نفسه لم ينجح في صاح وفيل في خواصه يستتره سماع الشيرى  
**في يوم الامام** ولا يكره **في يوم الامام** وقيل نداء **في يوم الامام**  
**في يوم الامام** لان الجمع بين جهر وخواص في ركعة نسيم ونوتد كرا في ركعة قرا  
 واعاد ركوع ولوتر **في يوم الامام** في اولين **في يوم الامام** تسليما في ركعة ركعتيها

في سنة الامام  
 في سنة الامام  
 في سنة الامام











وقدره ان عليها رضى عنه راي راجلا نصلي بعد العيد فقبل ان يبعثه يا امير المؤمنين  
فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى  
ووقتها من الارض قد رجع فلا تصح قبله بل تكون نفلا محرما الى كروال  
باسقاط الغاية فلو ان ات الشئ وهو في الشايها فسدت كما في الجمعة سراج  
وقد مناه في الاثنى عشرية وبقي الامام ركعتين مشينا قبل الزوايد وهي  
ثلاث تكبيرات في كل راحة ولو زادنا بعه الى ستة عشر لانه ما تورا لان يسمع  
من الكبرين فيا في باكل وبوايند باين القرائين ويقرا الجمعة ولو ذكر الموضع  
الامام في الشام بعد ما كبر في حال براري نفسه لانه مسبوق وبسبق  
بركة يقرأ ثم يكبر لئلا يتولى التكبير فلو لم يكبر حتى رجع الامام قبل ان يكبر  
المؤمن لا يكبر في القيام ولكن يكبر في الركوع على الصحيح لان للركوع حكم قيام  
فالتيان بالواجب اولى من المسنون كما لو كبر الامام قبل ان يكبر في الركوع  
فان الامام يكبر في الركوع ولا يجوز الى الشيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو عاد ينبغي  
الفساد ويخرج يديه في الزوايد وان لم يرافقه ذلك الا اذا كبر في الركوع فلا يرفعه  
يد يده على المختار لان اخذ الركعتين سنة في حله وليس بين التكبيرين  
في الركعة ولذا يرسل يديه واسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث  
تسبيحات هذا يختلف بكثرة الزحام وقتله ويطلب بمرات طيبات  
وهما سنة فلو طيب قبلها في ما سترك سنة وما بين في الجمعة ويكبر  
يسن فيها ويكبر والخطب ثمان بل عشر يبدأ بالعيد في ثلاث خطبة  
واستغفار ونحوه وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك  
ولم اره وجيدا بالتكبير في خمس خطبة العيدين وتلك خطبة الحج الا ان  
تلك وعرفه يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة خرافة ان البيت  
ويستحب ان يستأجر الاوّل بتسع تكبيرات تتراعى متتابعات والثانية  
بستة هو سنة وان يكبر قبل نزول من المنبر راحة عشرة واذا صعد  
عليه لا يجلس عندنا يعرفه ويحلم الناس فيها اشياء صفة الخطب ليوذها  
من لم يودها ديبني تخليهم في الجمعة اني قبلها اخر جوهرا في الصلاة ولم ارج  
وهذا كل حكم اخرج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم والابتناء وحسن ال  
فات الامام وبوالفساد اتفاقا في الامم ثم يخرج فيها يفرى جل صلاة

فأما

واجبة عليه ولا قضاء عليه والركعة الذهاب لامام اخر فعل لانها تؤدى بواحد  
سواء كبر في اتفاقا فان عجز صلى اربعا كالصحي وتؤخر عن ركعة الى ركعة  
من العذر وقتا فوقتها من الثاني كالأول وتكون فضا لا اذا لم يجز في الاضحية  
وحكى القهستاني قولين واحدا منها ان يؤخر عن ركعة الى ركعة في الاضحية  
ثالث ايام العذر بلا عذر مع الكراهة وبه ان يؤخر عن ركعة الى ركعة  
وفي الفطر للصحة ويكبر في اتفاقا في كل ركعة قبل وفي المصلي وعليه عمل الناس  
اليوم لاني البيت وينبغي ان يؤخر عن ركعة الى ركعة وان لم يفرغ في الاضحية ولو اكل لم يكبر  
اي تحريما وبطلان الاضحية ويكبر في كل ركعة في الخطبة وقوف الناس يوم عرفه  
في ركعتين بواحد فبين ليس بشئ هو نكبة في موضع كنف فتع انواع العادة  
من فرض واجب ومسحب فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في مسكن وقال  
الباقون لو اجتمعوا لم يقرأ ذلك اليوم والسمع الوعظ بلا وقوف وكشف براس  
حاز بلا كراهة اتفاقا ويجب التكبير في الاضحية للامرية من فان مراد عليه  
يكون فضلا قاله كعني صفته انه لا يقرأ الا في الاضحية والامرية من فان مراد عليه  
هو المختار من تحليل والمختار ان الذبح اسماعيل وفي القاموس انه الاضحية في الركعة  
حطت له عيب كل من عني بلا فضل يمنع البناء في الصلاة او قضي فيها  
منها من عامه لقيام وقته كالاضحية مستحبة خرج جماعة النساء والنساء لا العبد  
في الاضحية جوهرة اوله من غير عرفة واخره ان عرفة جوهرة بارضال لغاية فخر ثمان  
صلوات وجوبه على الامام ومنهم من يركع ركعتين او ركعة او ركعة  
بالتسبيحة لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسافر وقال ابو جوب  
فوزل قريش وطلقات ولو منفردا ومسافر او امرأة لانه تبع للمكتوبة في عصر  
ايوم الخامس من ايام التشريق وعليه الاضحية والاعمال وافتوى في عامته  
الامصار وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لان الحسن توارثه فوجب  
اتباعهم وعليه البخاريون ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في الايام العشر  
وبه ناخذ نحو ومجتهبي وعرفه بيات احوقه به وجوبا وان لم يقرأه لادايه بعد هلاله  
قال ابو يوسف صليت ايام المغرب يوم عرفة فسمعت ان اكبر فكن بهم ابو حنيفة  
والمسبوق يكبر وجوبا كالأحق لكن عقب الشك لما فاته ولو كبر مع الامام  
لا تقصد ولو لم يفسدت وبدأ الامام بسجدة في ركعة فلو جوبه في تحريمها

سم ن  
اي بالعذر

الماثور

قوله منع ابنه فلو سركه  
سقط التكبير ولو سركه كبر  
بلا وضوء كذا في حديث  
بمحضر غلام كذا في



بالتكبير لوجوبه في حرمتها ثم بالتلبية لوجوبها لعدم ما خلاصة وفي الولوجية  
لو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير **باب** الكسوف فثبت  
اما من حيث الاتحاد او تضاد ثم اجمعه بانه بالخاف ومخالفة الشمس والقمر **باب**  
بأناس من يذكرون ان جماعة من بني السوف كانوا في السراج لا بد من شرائط  
الجمعة الا الخطبة رده في بحر **باب** السوف فثبت بيان لانها وان كان  
او في كل ركعة ركعتين بتسليمة او كرايع تحتها وصفها فانها ان ترفع  
واحد في غير وقت مكررة بلا اذن ولا اقامة ولا سجدة ولا قراءة والادعية  
الصلاة جماعة يجتمعوا ويصل فيها الركوع والسجود والقراءة والادعية  
والاذكار الذي هو من خصائص جماعة ثم يدعون بعد ذلك باستقبال  
القبلة او قايما مستقبلا الناس والقوم يوقنون حتى تنجلي الشمس كلها  
وان لم ينجلي للجمعة **باب** الناس في اذني في منازلهم يخرجون من بيوتهم  
فالسوف للقرآن والبرج السديرة والظلمة القوية نهارا والصوف القوي  
ليلا والظلمة الغالب وتوذلك من الايات المخوفة كالزلزال والصواعق  
والسحاب والظلمة والايام وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون  
وقول ابن جرير انه بدعة ائمة سنة وكل طاعون وباء ولا عكس ومما فيه في  
الاسماء وفي العيني صلاة الكسوف سنة واعتباره الاسرار وجوبها  
وصلاة الكسوف سنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان  
صلاة الاستسقاء فلذا **باب** الاستسقاء هو دعاء  
**باب** الاستسقاء فانه كسب لارسال الامطار بلا حجة مسنونة بل هي جارية  
وبلا حجة وقال لا يفعل كما عبيد وهل يكبر للزوايد خلاف وبلا حجة  
خلافا لمحمد وبلا حجة وان كان الزمان ان دعا الخاف قد يستجاب استدراجا  
واما قوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال فحق الاخره سروج جمع وات  
**باب** الاستسقاء فانه كسب لارسال الامطار بلا حجة مسنونة بل هي جارية  
ظاهر الرواية لا صلاة اي جماعة وتخرجون ثلاثة ايام لانه لم ينقل كثر  
منها **باب** استسقاء واستسقاء الامام ان يامرهم بصوم ثلاثة ايام قبل الخروج  
وبالتوبة ثم خرج بهم في الرابع **باب** استسقاء في باب خبيثة امة فثبت  
تدليله في حديثه **باب** استسقاء في باب خبيثة امة فثبت

الاستسقاء

في كل يوم قبل خروجهم وبحدود التوبة ويستغفرون للمسلمين **باب** استسقاء  
بالضعفة والسيوخ والعجايز وهم ياتون ويعدون الاطفال عن امهاتهم  
وسيتخرجون الدواب والا في خروج الامام هم وان خرجوا باذنه او غير اذنه  
حازوا **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
وان دام المطر حتى اضرب الياض بالدعا تحبسه وصر فيه حيث يقع وان سقطوا قبل  
خروجهم نذب ان يخرجوا شكر الله تعالى **باب** استسقاء في باب استسقاء  
من اضافة الشيء لشرطه **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
ومحمد خلافا للثاني **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
اعادوا اوسع اوجبة عظيمة وكوها وحان خروج الوقت مجمع الانهر ولم ار  
لغيره **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
الا عند بعض حال الحام **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
ويصل باخرى ركعة في الشائ ومنه الجمعة والعيد **باب** استسقاء في باب استسقاء  
لزوجا وحدثت ابيه ومبات الاخرى **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
نوبا ومبات الطائفة الاولى واقتوا صلاة لهم **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
**باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
في صلاة خلف واحد او افضل ان يصل بكل طائفة امام **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
وعجزوا عن التزوي سلوا **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
بالايم الى جهة قد رتبهم للضرورة وفسدت بسبب لغوا مطراف وسبق حدث  
وكوب مطلقا وقال كبر لا تقبل كرمية سهم **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
**باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
بالسيف **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
لا اعدم خوفه سرعوا ثم ذهب العدو لم يخرجوا فافهم وعكسه جاز لا شرع  
صلاة خوف للعاصي في سفره **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
الصلاة والسلام صلاحها في ربيع ذات الرقاع **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
**باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء  
الميت وبالكسر كسر وقيل اختان والموت بمسقة ومجودية مملكت **باب** استسقاء  
الحياة وقيل عدمية **باب** استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء في باب استسقاء

والا



وانحساف صدغية للقبلة على يمينه وهو سنة وجاز الاستلقاء على ظهره  
 وقد عاهد اليها هو المعتاد في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه للقبلة  
 وقيل يوضع ثوبه على الارض حتى في المستغنى وان سقى عليه ترك على حاله  
 والمرجوم لا يوجه معراج ويلقى ندبا وخيل وجوبا بذكر سننها دلتان لان الاول  
 لا تقبل بذكر الثانية عند قبل الغرقة واختلف في قبول ثوبه اناس واختار  
 قبول ثوبه لا ايمانه والفرق في البرازية وغيرها من غير امره بها لا يضر واذا  
 واذا قالها من كفاه ولا يكسر عليه عالم يتكلم يكون اخر كلامه لا اله الا الله ويذهب  
 قراءة ليس والى العبد والى يقين بعد تخليه وان فعل لا ينهي عنه وفي جوهرة انه  
 مشروع عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل صليت  
 باسم ربك وبالا سلام ديننا ونحمد نبيا قيل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب  
 الى سوا ومن لا يسئل ينبغي ان لا يدفن والاصح ان الانبياء لا يسئلون ولا اطفال  
 المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المسلمين وقيل هم خدم اهل الجنة ويكرم ثني  
 الموت وتقام في شهر ربيع في محظروا ما في شمس ما كانت كثيرة تستغرق في  
 ويحاطل حاملة موت المسلمين حمله في حاله وعقله ولذا اختار بعضهم  
 ذوال عقلة قبل موته كالك وادامات تسد حياه وتغض عيناه تحسنا  
 له ويقول مغضيه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر عليه فابعده  
 واسعه ببقاياه واجعل ما خرج اليه خيرا ما خرج عنه ثم يد اعصاه ويضع  
 على بطنه سيف او حديد لئلا يتفخ وتحضر عنده الطيب وتخرج من عنده  
 الحايض والمنفسا ويحب وعلم كنهه بيلانه واقرباؤه ويسرع في جهازه  
 ويترا عنه القرآن الى ان يرفع الى الغل فتستأني معزيا للشفق قلنا  
 وليس في الشفق الا الغسل بل الى ان يرفع فقط وفنه في البحر برفع الروح وعادة  
 الزيلعي ويخرج تكمة القراءة عنده حتى لا يخلو من بلال في امداد الفتاح  
 قوله تتراها للقرآن عن جاسة الميت لتنجسه بالموت قبل جاسة حيث  
 وقيل حدث وعليه ينبغي جوازها كقراءة المحدث وبواسطه كما كانت كما ينشر  
 في الاصح على سرور ويتر الى سبع فقط فتح الفقه وعند موته وهي  
 ثلاث لا خلفه ولا في قبره كقراءة القرآن في مقام غسله عبارة  
 الزيلعي حتى يغسل وعبارة انه قبل غسله يستقر موته في القبر فقط على

في وقت الموت  
 في وقت الموت  
 في وقت الموت

في وقت الموت  
 في وقت الموت  
 في وقت الموت

الفاعل من الرواية وقبل مغاطا الغليظة وكفيفه في صحبة الربيع وغيره  
 ويفضلها من خرفة تسترق بعد خرفة خرفة فتلها على يد حرقه الشمس كالنظر  
 من ثيابه كما مات وغسله عليه الصلاة والسلام في قبضه من خواصه  
 ويوضي من يومه بالصلاة بلا مضضة واستنشق للحج وقيل يفعلات  
 خرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا او حائضا ونفسا فعلا انفاقا تيمما  
 لطمه ان كما في امداد الفتاح مستد من شرح المقدسي ويبدأ بوجهه ويمسح برأسه  
 ويبس عليه ما على سبدر ورق ليقا من من يغم فسكون الانسان ان تيسر  
 ولا فوا على فعل وغسل راسه وكنته باخيه بنت بالعراق ان وجد والا  
 بنا الصابون وضوع وهذا لو كان لها شرحتي لو كان امرا او جرد لا يفعل ويفضخ  
 على سائر ليداء يمينه فيغسل حتى يغسل الماء الى ما يلي التحت منه ثم على يمينه  
 لذلك ثم يغسل سندا بالمال المفقور اليه ويمسح بوجهه رقيقا وما خرج منه  
 يغسله ثم بعد فقاره بوجهه على يمينه الايسر ويغسله وهذه غسلة ثالثة  
 لغسل السنون ويجب عليه انشاء عند كل جماع ثلاث مرات وان زاد عليها  
 ونقعه ما زاد الواجب مرة ولا يجاد غسلة ولا وضوع بالبارج منه لان غسلة  
 ما وجب لرفع كبد لبقاياه بالموت بل لتنجسه بالموت كما يراحيوانات الدهوية  
 الا ان المسلم يظهر بالغسل كرامة له وقد حصل شرح مجمع بحر ونسب في توب  
 ووضوع كمنوط وهو يفتح الحاء الحاء من ان ضا الطيبة غير منقران وورس  
 كراهتها للرجال وجعل في الكفن جهل على راسه وندبا والهاشور  
 كراهتها كرامة لها وليس من شعور اي يكره ذلك تحريما ولا يقبل فافهم الا الكسور  
 ولا شعور ولا يخنن ولا باس لجعل القطن على وجهه وفي مخارقه كبر وقيل واذا  
 وفم يوضع يده في جانيه لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك وسبع وجه  
 من غسله وسنن الا من انظر اليها في الاصح منه وقالت الامية اسلانه يجوز لان  
 عليها غسل فاحمده رضي الله عنها قلنا هذا يجوز على بقا الزوجية لقوله عليه الصلاة  
 والسلام كل سبب وسبب يتقطع بالموت الا سببي وسببي مع ان بعض الهابة  
 انكر عليه شرح الجمع للعيني وفي لا شعور من ذلك ولو ذمته بشرط بقا الزوجية  
 خلاف ام الولد والمدرسة والمكاتبه فلا يغسلنه ولا يغسلهن على المشهور  
 مجتبي والاعتبار في الزوجة صلاحيتها غسله ساعة غسل حاة الموت

للمرء







في البحر تنصرتهم بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات خلا أربع بغات وقطاع  
 حريق فلا يغسلون ولا يصلي عليهم اذا اقتلوا في حرب ولو بعد صلواتهم  
 لانه حد وقصاص وكذا اهل عصبة وكما يرفع في مصر لاصلاح وحقاق  
 خنق غير مرة فحكمهم كالبعثة من قتل نفسه ولو عمدا يغسل ويصلي عليه  
 به يفتي وان كان اعظم وزرا من قاتل غيره وزج الكمال قول الثاني بما في مسلم  
 انه عليه سلام اتى برجل قتل نفسه فلم يصلي عليه لا يصلي على قاتل واحد  
 ابويه اهانة له ومحقة في الشريعة بالبعثة وهي أربع تكبيرات كل تكبيرة قامة  
 مقام ركعة يرفع يديه في الاولى فقط وقال الشيخ في كلهما ويثنى بعدها  
 وهو سبحانك اللهم وبحمدك ويصلي على النبي عليه السلام كما في الشاهد بعد الثانية  
 لان تقديمها سنة الدعاء يدعو بعد الثالثة بامور الآخرة والماتوا وولي  
 وقدم فيه الاسلام مع انه الايمان لانه فني عنى الا نقياد فكان دعاء في حال الخوف  
 بالايمان والالتفات واما في حال الوفاة فالانقياد وهو العمل غير موجود  
 ويسلم بلادعا بعد الرابعة تسليمين ناويا الميت مع القوم ويسير الكل الا تكبير  
 زليعي وغيره لكن في البدايع العرفية زمانا على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى  
 يحرم واحدة ولا قراءة ولا تشهد فيها وعين السامعي النافذة في قول الفاضل  
 وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام  
 وافضل صفوفها اخرها للتواضع ولو كراما معه خمس لم يتبع لانه منسوخ  
 بمكة الموت حتى يسلم معه اذا سلم به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من  
 المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العبد ولا يستغفر فيها  
 لصي ومجنون ومفتون لعدم تكليفهم بل يقول بعد دعا البايع اللهم  
 اجعله لنا فرطا بفتحين اي سابقا الى كونه ليهي الماء وهو داء ايضا  
 بتقديمه في خير لا سيما وقد قالوا احسانت الصبي له لا ابويه بل لها ثواب العظم  
 واجله ذخرا لهم الذال المحجة ذخيرة وسامها مصفا مقولا لسفاعة  
 ويقوم الامام نداء هذا الصدر مطلقا للرجل والمرأة لانه محل الايمان وسفاعة  
 لاجله والمسبوق ببعض التكبيرات لا يكبر في اكل بل يثني تكبير الامام ليكبر  
 معه لافتتاح لما مر ان كل تكبيرة ركعة والمسبوق لا يبدأ بها فاته وقال ابو  
 يوسف لا ينتظر في حال التسمية بل يكبر اتفاقا للتسمية لانه كما ذكر

اظهار

في البحر تنصرتهم بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات خلا أربع بغات وقطاع حريق فلا يغسلون ولا يصلي عليهم اذا اقتلوا في حرب ولو بعد صلواتهم لانه حد وقصاص وكذا اهل عصبة وكما يرفع في مصر لاصلاح وحقاق خنق غير مرة فحكمهم كالبعثة من قتل نفسه ولو عمدا يغسل ويصلي عليه به يفتي وان كان اعظم وزرا من قاتل غيره وزج الكمال قول الثاني بما في مسلم انه عليه سلام اتى برجل قتل نفسه فلم يصلي عليه لا يصلي على قاتل واحد ابويه اهانة له ومحقة في الشريعة بالبعثة وهي أربع تكبيرات كل تكبيرة قامة مقام ركعة يرفع يديه في الاولى فقط وقال الشيخ في كلهما ويثنى بعدها وهو سبحانك اللهم وبحمدك ويصلي على النبي عليه السلام كما في الشاهد بعد الثانية لان تقديمها سنة الدعاء يدعو بعد الثالثة بامور الآخرة والماتوا وولي وقدم فيه الاسلام مع انه الايمان لانه فني عنى الا نقياد فكان دعاء في حال الخوف بالايمان والالتفات واما في حال الوفاة فالانقياد وهو العمل غير موجود ويسلم بلادعا بعد الرابعة تسليمين ناويا الميت مع القوم ويسير الكل الا تكبير زليعي وغيره لكن في البدايع العرفية زمانا على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى يحرم واحدة ولا قراءة ولا تشهد فيها وعين السامعي النافذة في قول الفاضل وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفوفها اخرها للتواضع ولو كراما معه خمس لم يتبع لانه منسوخ بمكة الموت حتى يسلم معه اذا سلم به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العبد ولا يستغفر فيها لصي ومجنون ومفتون لعدم تكليفهم بل يقول بعد دعا البايع اللهم اجعله لنا فرطا بفتحين اي سابقا الى كونه ليهي الماء وهو داء ايضا بتقديمه في خير لا سيما وقد قالوا احسانت الصبي له لا ابويه بل لها ثواب العظم واجله ذخرا لهم الذال المحجة ذخيرة وسامها مصفا مقولا لسفاعة ويقوم الامام نداء هذا الصدر مطلقا للرجل والمرأة لانه محل الايمان وسفاعة لاجله والمسبوق ببعض التكبيرات لا يكبر في اكل بل يثني تكبير الامام ليكبر معه لافتتاح لما مر ان كل تكبيرة ركعة والمسبوق لا يبدأ بها فاته وقال ابو يوسف لا ينتظر في حال التسمية بل يكبر اتفاقا للتسمية لانه كما ذكر

ثم يكبران فافاتها بعد الفراغ دستا بلا دعا ان خيار رفع امنت على الاعناق وما في  
 المجتبي من المدرك تكبير الكل لئلا يثاثر فلو جاز المسبوق بعد تكبيرة الامام  
 الرابعة فاسته الصلاة لتعذر الدخول في تكبيرة الامام وعند اي يوسف يدخل  
 بقا التسمية فاذا سلم الامام كبر لئلا يثاثر في كذا فرفع عليه كفتوى حلي وغيره  
 واذا اجتمعت مجازير فرد الصلاة على كل واحدة اولى من الجمع وتقديم الافضل  
 افضل وان جمع جاز ثم ان ساجد كجنا برفضا واحدا وقام عند افضلهم وان ساجد  
 جعلها صفحا مما يلي القبلة واحدا خلف واحد بحيث يكون صدر كل جنانة عما يلي  
 الامام ليقيم تحدا صدر الكل وان جعلها درجا فحسن كصور المقصود وراعى الترتيب  
 المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالاه فضل الرجل مما يليه فالصبي  
 فالخنثى فالبالغة فالمرهقة والصبي يحرك يقدم على العبد والعبد على المرأة  
 واما ترتيبهم في قبر واحد ضرورة فيعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة  
 فتح ويقدم في الصلاة عليه السلطان ان حضرا ونايبه وهو امير المصطفى القاسمي  
 ثم صاحب كسوط ثم خليفة ثم خليفة القاسمي ثم امام الحق فيه ايهام وذلك  
 ان تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحق مندوب فقط بشرط ان يكون افضل  
 من الولي والا فالولي اولى بمجتبي وسر الخجمع لمصنعه وفي الدار اية امام المسجد  
 اجماع اولى من امام الحق اي مسجد بجلسته ثم ثم الولي بترتيب عصوة الانحاج  
 الا لا ب تقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فان لم يكن وطب  
 فالزوج ثم النجباء ومولى العبد اولى من ابنته الحرة لبقاء ملكه والفتوى على بطلان  
 الوصية بخله والصلاة عليه وله اي الولي وسلكه كل من يقدم عليه من باب اول  
 الا ان يفرغ فيه لانه حقه فتمك اباطاله الا انه اذا كان هناك من بابا وبه فله اي  
 ذلك المساوي ولو اصغر من المفع لما ركته في حق اما البعيد فليس له المنع  
 فان صلى بغيره اي كولي من ليس له حق التخدم على الولي ولم يتاثر الولي اعاد كولي  
 ولو على قبره ان سالا جرحه لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا ليس لمن على عليها ان يعيد  
 مع الولي لان تكرارها غير شروع ولاي وان صلى من لحق التقديم لقاض او نايبه  
 او امام حق او من ليس له حق تقدم وتابعه الولي لا يعيد لانهم اولى بالصلاة  
 منه وان صلى هو اي اولى بحق بان لم من يقدم عليه لا يصلي غير بعد  
 وان سطره له التقديم لكونه في حق الامور والولي بفرقة سلطان مثلا عاد ساجدا

فالابن اولى







و جسد للنهي عنه والاطين واليرفع عليه بنا وقيل لابس به وهو المختار  
 كما في كراهة السراجية وفي جنازتها لابس بالكتانة ان اخرج اليها حتى لا يذهب  
 الانز ولا يمتلئ ولا يخرج منه بعد اهاة انراب الاخر اذ هي كان تكون الارض  
 مفسوبة او اخذت بشقة وخير المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما  
 جاز زرعه وابنا عليه اذا بلى وصار نرابا ذليقي حامل ماتت وولدها يطرب  
 تنق بطنها من الابس وخرج ولدها ولو بالعكس وينق على الام قطع واخرج  
 لومينا والاد كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل سبق قولان  
 والاول نعم فتح روع الاتباع افضل من النوافل لولقرابة او جوار او صلاح  
 معروف ينرب دفنه في جهة موته وتجهيله وتر موضع غسله فلا يراه  
 الا غاسله ومن يعينه وان راى ما يكرهه لم يخرج ذكره كحديث اذكروا محاسن  
 موتاكم وكفوا عن مساوئهم لابس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته وبارئاه  
 بسر او غيره لكن يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازته كحديث من  
 تغزى بعزاجا هلينة وتغزى اهلته وترغيبهم في الصبر باخذ طعام  
 لهم وباجلوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا  
 لغيب وتكره التعزية ثانيا وعند قبر وعند باب الدار ويقولون عظم الله جرك  
 واحسن عزاك ونعم انتك وزيارة القبر ولو للسالك حديث كنت اخيتكم  
 عن زيارة القبر الا فرورها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا  
 ان ساءت بكم لا احقون ويقرأ بس وفي حديث من قرأ الاخلاص لحد عشر مرة  
 ثم وهب امره للاثبات اعطى من الاجر بعد الاثبات وشرقت نفسه  
 وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره فهيئة خوالق خلاف القبر يكره النبي  
 في طريقه فلن انه محدث حتى لو لم يصل الي قبره الا بوطي فتركه لا يكره الدفن ابلا  
 ولا ابلال القارين عند قبره المختار عظم الذي يحترم اما بوزب اما ب  
 يسكا افعله اذا اوصى بذلك كعت على جهة الميت او غمته او كفته عهدنا به  
 يزوان يعطيه الميت اوصى بعضهم ان يكتب في بيته او سدح باسمه اثنى  
 الرحيم ففعل ثم روى في المنام ففعل لما وضعت في القبر جاتني ملايكة  
 العذاب فلما راوا مكتوبا على جبهتي باسم الله قالوا اميتت من عذاب الله  
 باب **النسب** في النسب المختار لانه مشهود له بالجنة او فاعل  
 لانه

في كراهة السراجية وفي جنازتها لابس بالكتانة ان اخرج اليها حتى لا يذهب الانز ولا يمتلئ ولا يخرج منه بعد اهاة انراب الاخر اذ هي كان تكون الارض مفسوبة او اخذت بشقة وخير المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه وابنا عليه اذا بلى وصار نرابا ذليقي حامل ماتت وولدها يطرب تنق بطنها من الابس وخرج ولدها ولو بالعكس وينق على الام قطع واخرج لومينا والاد كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل سبق قولان والاول نعم فتح روع الاتباع افضل من النوافل لولقرابة او جوار او صلاح معروف ينرب دفنه في جهة موته وتجهيله وتر موضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن يعينه وان راى ما يكرهه لم يخرج ذكره كحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم لابس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته وبارئاه بسر او غيره لكن يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازته كحديث من تغزى بعزاجا هلينة وتغزى اهلته وترغيبهم في الصبر باخذ طعام لهم وباجلوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا لغيب وتكره التعزية ثانيا وعند قبر وعند باب الدار ويقولون عظم الله جرك واحسن عزاك ونعم انتك وزيارة القبر ولو للسالك حديث كنت اخيتكم عن زيارة القبر الا فرورها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان ساءت بكم لا احقون ويقرأ بس وفي حديث من قرأ الاخلاص لحد عشر مرة ثم وهب امره للاثبات اعطى من الاجر بعد الاثبات وشرقت نفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره فهيئة خوالق خلاف القبر يكره النبي في طريقه فلن انه محدث حتى لو لم يصل الي قبره الا بوطي فتركه لا يكره الدفن ابلا ولا ابلال القارين عند قبره المختار عظم الذي يحترم اما بوزب اما ب يسكا افعله اذا اوصى بذلك كعت على جهة الميت او غمته او كفته عهدنا به يزوان يعطيه الميت اوصى بعضهم ان يكتب في بيته او سدح باسمه اثنى الرحيم ففعل ثم روى في المنام ففعل لما وضعت في القبر جاتني ملايكة العذاب فلما راوا مكتوبا على جبهتي باسم الله قالوا اميتت من عذاب الله

لانه في غديره فهو شاهد هو مل مطلق فاعلم طاهر فالحا بضر ان اذ ثلاثة ايام  
 غسلك والا لعدم كونه حيا ايضا ولم يعد عليه السلام غسل حنظله لحصوله بفعل  
 الملايكة بدليل قصة ادم قتل ظمنا بغير حق بخارجية اي بما يوجب القصاص ولم  
 يجب لنفسه اقتل مال بل قصاص حتى لو وجب المال كاصح اقتل الاب انه لا ينقض  
 الشهادة ولم يرتب فلوارثت عمل كما ينبغي وكذا يكون شريدا وقتله باع  
 او حرى او قاع طريق ولو نسبيا او بغير الة جارية فان مقتولهم شهيد باي  
 انة قتلوه لان الاسل فيه شهدا سد ولم يكن كلهم قتل سلاح او بعد جرحا  
 حيا في معكزهم المراد بجراحة علامة القتل خروج الدم من عينه او اذنه او خلفه  
 صافيا لاني افه اذكره اودبره او سلقه جامدا فينزع عنه ما لا يسجد للكفن  
 ويراد ان نقص ما عليه عن كفن السنة وينقص ان زاد لاجل ان يتم كفته المسنون  
 ويصل عليه لا غسل ويدفن بدمه ويأب حديث املوهم كلوهم وفسل من بعد  
 قتل في مصر او قرية فيما في موضع يجب فيه الدية ولو في بيت المال كالمقتول  
 في جامع وسارع ولم يعلم قاتله او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا  
 كن قتله المصوص ليلا في المصرفا انه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله  
 المصوص غاية الامران عينه لم تعلم فيحفظ فان الناس عنه غافلون او قتل  
 بعد وقت من اى يغسل وكذا يتحيز او اقتراس سبع او جرح وارث وانك بان  
 اكل او شرب او نام او تدوى ولو قليلا او اوى جنة او مضى عليه وقت صلاة  
 او قتل او بغير على اديها او قتل من المعركة وهو قتل سوا مسلحيا او مات  
 على يدك وزد اوقام من كان الى مكان اخر بدافع الاغوى وعلى اخيل او اوصى  
 بامر او بيا وان لا يكره لا يغير رتبنا عند هذا وهو الاخر بكونه لانه من اسكاه  
 الاموات او باع او اشترى او تكلم بلام كثير والافلا وهذا انه اذا كان بعد  
 انفسا حارب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مرتبسا في مذكر وكل ذلك في الشهيد  
 الكامل والا فامرت شهيدا لاخره وكذا يجب ونحوه ومن قصد العدو قاصبا  
 نفسه واغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون ونفسا  
 والميت ليلة الجمعة وضاحك يجب ومن مات وهو يظب العلم وقد عدتهم  
 السيوطي نحو ثلثين باب **الصلاة** في الصلاة في الباب زيادة  
 على الترجمة وهو سن يصح فريضة وفعل فيها وموقبا ولو بلسنة لان القبلة

بعارض

في كراهة السراجية وفي جنازتها لابس بالكتانة ان اخرج اليها حتى لا يذهب الانز ولا يمتلئ ولا يخرج منه بعد اهاة انراب الاخر اذ هي كان تكون الارض مفسوبة او اخذت بشقة وخير المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه وابنا عليه اذا بلى وصار نرابا ذليقي حامل ماتت وولدها يطرب تنق بطنها من الابس وخرج ولدها ولو بالعكس وينق على الام قطع واخرج لومينا والاد كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل سبق قولان والاول نعم فتح روع الاتباع افضل من النوافل لولقرابة او جوار او صلاح معروف ينرب دفنه في جهة موته وتجهيله وتر موضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن يعينه وان راى ما يكرهه لم يخرج ذكره كحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم لابس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته وبارئاه بسر او غيره لكن يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازته كحديث من تغزى بعزاجا هلينة وتغزى اهلته وترغيبهم في الصبر باخذ طعام لهم وباجلوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا لغيب وتكره التعزية ثانيا وعند قبر وعند باب الدار ويقولون عظم الله جرك واحسن عزاك ونعم انتك وزيارة القبر ولو للسالك حديث كنت اخيتكم عن زيارة القبر الا فرورها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان ساءت بكم لا احقون ويقرأ بس وفي حديث من قرأ الاخلاص لحد عشر مرة ثم وهب امره للاثبات اعطى من الاجر بعد الاثبات وشرقت نفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره فهيئة خوالق خلاف القبر يكره النبي في طريقه فلن انه محدث حتى لو لم يصل الي قبره الا بوطي فتركه لا يكره الدفن ابلا ولا ابلال القارين عند قبره المختار عظم الذي يحترم اما بوزب اما ب يسكا افعله اذا اوصى بذلك كعت على جهة الميت او غمته او كفته عهدنا به يزوان يعطيه الميت اوصى بعضهم ان يكتب في بيته او سدح باسمه اثنى الرحيم ففعل ثم روى في المنام ففعل لما وضعت في القبر جاتني ملايكة العذاب فلما راوا مكتوبا على جبهتي باسم الله قالوا اميتت من عذاب الله



۲  
کزکوة

کما یدفع

ما يقع عنه هلاك تحقيق كنيسته او تقدير كنيسته **نام** وال  
 الاستمنا ولو بناينة و فرغ على سببه بقوله **فلا زكاة**  
 التام ولا في كسب ما ذون ولا في رهون بعد قبضه ولا في  
 قبضه **ومعدون** للعبه **تقدير كنيسته** فيزكي الرايد ان يد  
 كانه اكل عن الحرج و من قال له ولله نصيب فله نصيب

هو المختار







ايها ملا باخرى وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعنت  
 في السائل لان امها تكون ذات بنت لاخرى غالبا وفي ست واربعين الى ستين  
 حقة بالكسر وهي التي طعنت في الرابعة وحق كروها وفي احدى وستين الى خمس  
 وسبعين جذع بفتح الذال المعجم وهي التي طعنت في الخامسة لانها تجذع اي  
 تقلع اسنان اللبن وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى  
 وتسعين حقتان الى مائة وعشرين كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يبي بكر ثم تستأنف الفريضة عندي فيؤخذ في كل خمس سنة مع الحقتين  
 ثم في كل مائة وخمسين بنت فاض وحقتان ثم في كل مائة وخمسين  
 ثلاث حقتان ثم تستأنف الفريضة بعد المائة والحقين ففي كل خمس سنة  
 مع الثلاث حقتان ثم في كل خمس وعشرين بنت فاض مع احقتان ثم  
 في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين اربع حقتان  
 اي مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين اربع حقتان في الخمسين  
 التي بعد المائة والحقين حتى يجب في كل خمس حقة ولا تقري ذكورا لابل الابا لقيمة  
 للثلاث بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير باب ذكاة البقر  
 من البقر بالسكون وهو الشق لانه يسبق الارض كما لو لانه يثير الارض وقره  
 بقرة والتال للوحده نصاب البقر وما موسى ولو متولدا من وحشي واهلية بخلاف  
 عكسه ووحشي بقر وغنم وغيرها فانه لا يجد في النصاب ثلاثون ساعة  
 غير مشتركة وفيها قبيل لانه يتبع احمه وهو سنة كاملة او يتبعه انتاه  
 وفي اربعين سنين ووسيتين او منه ويما زاد نصابه في ظاهر الرواية  
 عن الامام وعنه كذا في نمازاد المستنق في فيها ضعف ما في ثلاثين وهو قولها  
 والثلاثة وعليه كفتوى الحر من اينما يتبع وتصحيح القدوري ثم في كل مائتين  
 يتبع وفي كل اربعين سنه الا اذا خلا مائة وعشرين فيخبر بين اربع اتبع  
 وثلاث سنات وهكذا باب ذكاة الغنم مستحق من الغنمة  
 لانه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمة لكل طاب نصاب الغنم ضانا او مفرا  
 فانها سواء في تكميل النصاب والاضحية والربا لا في اداء الواجب والايات  
 البعوت وفيها سائة نعم الذكر والنتى وفي مائة واحدة وعشرين سائات  
 وفي مائتين واحدة ثلث شيان وفي اربع مائة واحدة وعشرين سائات  
 وفي مائة واحدة ثلث شيان وفي اربع مائة واحدة وعشرين سائات

على الاربعين

وفي مائة واحدة ثلث شيان وفي اربع مائة واحدة وعشرين سائات  
 وفي مائة واحدة ثلث شيان وفي اربع مائة واحدة وعشرين سائات

في كل مائة سنة الى غير نهاية وبوخذ في زكاتها اي لغنم  
 التي من الضان والمغن وهو ماتت له سنة لا تجذع الابا لقيمة وهو ما اتى عليه

٤٣  
 ثم بعد بلوغها اربع مائة في كل مائة سنة الى غير نهاية وبوخذ في زكاتها اي لغنم  
 التي من الضان والمغن وهو ماتت له سنة لا تجذع الابا لقيمة وهو ما اتى عليه  
 اكثرها على الظاهر وعنده جواز الجذع من الضان وهو قولها والدليل بزمج كمال  
 والثاني من لبقرا بن سبتين ومن الابل ابن خمس والجذع من لبقرا بن سبتين  
 ومن الابل ابن اربع والثاني في جبل سامية عندها وعليه الفتوى خاتمة وغيرها  
 ثم عند الامام هل لها نصاب مقدار الا لا لعدم انتقل بالتقدير ولا في نصاب  
 وجبر سامية اجماعا ليست للتجارة فلوها فلا كلام لانها من العرض ولا في حوز  
 وطرفة فالم تكن العلوفة للتجارة ولا في حمل بفتحتين ولد السائة وفصيل  
 ولد الناقة ويجوز بوزن سنور ولد البقرة وصورتها ان يموت كل الكبار ويتم كحل  
 على اولادها الصغار لا ينفعها كالبقر ولو اشد وجب ذلك الواحد كونها قصا  
 فلو جريد يلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط  
 ولا يكمل من الصغار بخلاف الثاني ولا في غنم او حمارين النسيب كل الاموال وحضاه  
 باسوايم وفيها هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصح لتعلقها بالعين  
 لا بالذمة وان هلك بعضها سقط حظه وبصرف الكمال الى العفو ولا يتم الى  
 نصاب يليه ثم ولم بخلاف المستعمل بعد كحل لوجوده يتعدي ومنه ما لو  
 حبسها عن العلف او الما حتى هلكت فيضمن بداعي واستوى بعد الفرض والا عارة  
 واستبدل مال التجارة بالمال هلاك وبغير حال التجارة والسائمة بالسائمة  
 استهلاك وجاز دفع حقة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وانما  
 غير العتاق وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال يوم الاداء وفي السوايم يوم الاداء  
 اجماعا هو لا محذور ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفارقة ففي اقرب الامصار  
 اليه فتح المصدق لا ياخذ الا الوسط وهو اعلا الادي وادي الاعلا ولو كله جديا  
 فحيد الاكوا مل فلا يؤخذ منها حامل كذا نقله الشافعية وقوا عدنا لانا به وليراجع  
 وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالقيده اتفاقا ما وجب من ذات سن دفع  
 اماك الاداء مع الفصل جبر على الساعي لانه دفع بالقيمة ودفع الى اولى او خير  
 بلا جبر لانه سرفي شرط الرضا وهو الصحيح سراج ارفع القيمة ولودفع ثلاثين سائة  
 سمان عن اربع وسط جاز والمستفاد ولو بهيمة اوارث وسط اول قيم الى نصاب  
 من جنسه فيزكيتها ولو ادي زكاة نقد ثم اشترى به سائمة لا قيم ولو له نصابا

في كل مائة سنة الى غير نهاية وبوخذ في زكاتها اي لغنم  
 التي من الضان والمغن وهو ماتت له سنة لا تجذع الابا لقيمة وهو ما اتى عليه  
 اكثرها على الظاهر وعنده جواز الجذع من الضان وهو قولها والدليل بزمج كمال  
 والثاني من لبقرا بن سبتين ومن الابل ابن خمس والجذع من لبقرا بن سبتين  
 ومن الابل ابن اربع والثاني في جبل سامية عندها وعليه الفتوى خاتمة وغيرها  
 ثم عند الامام هل لها نصاب مقدار الا لا لعدم انتقل بالتقدير ولا في نصاب  
 وجبر سامية اجماعا ليست للتجارة فلوها فلا كلام لانها من العرض ولا في حوز  
 وطرفة فالم تكن العلوفة للتجارة ولا في حمل بفتحتين ولد السائة وفصيل  
 ولد الناقة ويجوز بوزن سنور ولد البقرة وصورتها ان يموت كل الكبار ويتم كحل  
 على اولادها الصغار لا ينفعها كالبقر ولو اشد وجب ذلك الواحد كونها قصا  
 فلو جريد يلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط  
 ولا يكمل من الصغار بخلاف الثاني ولا في غنم او حمارين النسيب كل الاموال وحضاه  
 باسوايم وفيها هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصح لتعلقها بالعين  
 لا بالذمة وان هلك بعضها سقط حظه وبصرف الكمال الى العفو ولا يتم الى  
 نصاب يليه ثم ولم بخلاف المستعمل بعد كحل لوجوده يتعدي ومنه ما لو  
 حبسها عن العلف او الما حتى هلكت فيضمن بداعي واستوى بعد الفرض والا عارة  
 واستبدل مال التجارة بالمال هلاك وبغير حال التجارة والسائمة بالسائمة  
 استهلاك وجاز دفع حقة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وانما  
 غير العتاق وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال يوم الاداء وفي السوايم يوم الاداء  
 اجماعا هو لا محذور ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفارقة ففي اقرب الامصار  
 اليه فتح المصدق لا ياخذ الا الوسط وهو اعلا الادي وادي الاعلا ولو كله جديا  
 فحيد الاكوا مل فلا يؤخذ منها حامل كذا نقله الشافعية وقوا عدنا لانا به وليراجع  
 وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالقيده اتفاقا ما وجب من ذات سن دفع  
 اماك الاداء مع الفصل جبر على الساعي لانه دفع بالقيمة ودفع الى اولى او خير  
 بلا جبر لانه سرفي شرط الرضا وهو الصحيح سراج ارفع القيمة ولودفع ثلاثين سائة  
 سمان عن اربع وسط جاز والمستفاد ولو بهيمة اوارث وسط اول قيم الى نصاب  
 من جنسه فيزكيتها ولو ادي زكاة نقد ثم اشترى به سائمة لا قيم ولو له نصابا















سقاها المسلم بما به اوها لانه البق به **ولاشي في دار ومقرة ولواذي ولا في عين قبر**  
 انزفت ونقط دهن بعلوا **مطلقا** في ارض عسرا وخراج ولكن **في حرمها الصالح**  
 المزارعة من ارض خراج لا في المزارعة الخراج بالتمكن من الزراعة واما العسرا  
 فيجب في حرم العسرا من زرع والا لا لتعلقه بالخارج **ويؤخذ العسرا عند الامام**  
 عند ظهور النمرة وبدو صلاح برهان وسرط في النهر من فسادها **ولا يحل**  
 لصاحب ارض خراجية اكل غلتها قبل ادائها خراجها ولا ياكل من طعام العسرا حتى يودي  
 العسرا وان اكل من عسره بجمع الفتاوي ولل امام حبس الخراج للخارج ومن منع  
 الخراج سبني لا يؤخذ لما مضى عندنا في حنفية خاينه وفيه **عليه عسرا وخراج**  
 اذا مات اخذ من تركته وفي رواية لا يسقط بالموت **والاول ظاهر الرواية**  
**في** عسرا يمكن ولم يزرع وجبا خراج دون العسرا يسقطان لهلاك الخراج والخراج  
 على الغاصب ان زرعهما وكان حاد ولا يئنه لربها وخراج في بيع الوفا على البايع  
 ان بقي فيه ولو باع الزرع ان قبل ادراكه فالعسرا على المشتري ولو بعهده فعلى البايع  
 والعسرا على المورث خراج موظف وقال على المستاجر كغيره مسلم وفي الحادي وثقوه  
 ناخذ وفي المزارعة ان البذر من راء الارض فعليه ولو من العامل فعليه بالحصة من له  
 حظ في المزارعة بما هو موجب له اخذ ديانة والمودع صرف ودعوة مات رخصا  
 بلا وارث لنفسه او غيره من المصارف دفع النسيئة والظلم عن نفسه اولى الا اذا  
 حل حصته باقهم وتصح الكفالة بها ويوجب من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ  
 باطلا وهذا يعرف وهذا ولا يعرف كفا لما ذكره الظلم يجوز ترك الخراج للمالك العسرا  
 كسبحي تمامه مع بيان بيوت المال ومصارفها ونظمها ابن السكينة فقال  
**بيوت المال اربعة لكل** ١ مصارف بيتها العالمون ٢  
 ٣ فاولها الغنائم والتميز ال ٤ ركاز وبعدها المتصدقون ٥  
 ٦ وثالثها خراج مع عشور ٧ وجاليتيها ابا بلون ٨  
 ٩ ورابعها الصوايح فتر ما لا يكون له اناس وارثون ١٠  
 ١١ مصرف الاولين الا وبقاى بقى ١٢ وثالثها اده مقاتلون ١٣  
 ١٤ ورابعها مصرف جهات ١٥ تساوي النفع فيها السلوان ١٦  
**باب** المصرف اى مصرف الزكاة وكعسرا واما خمس المعدن فصرفه  
 هو فقير وصرف اديان في اي دون نصاب او قد نصاب غير نام مستغرق في الحاجة  
 ومكين

تمت

في المال

في الجهاد

في الجهاد

ومسكين من الاشياء له على المذهب لقوله تعالى او مسكينا ذميرة واية السفينة للرحم  
 وحامل يعم الساعي والعاشر فيعطي ولو غنيا لاهما شيئا لانه فرغ نفسه لهذا العمل  
 فيحتاج الى الكفارة والغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة كابن السبيل جرح عن البديع وبهذا  
 التعليل يقوى سبب الوقفات من ان طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا  
 اذا فرغ نفسه لا فادة العلم واستفادة لغرضه عن الكسب والى جهة داعية الى ما يبين  
 مص بقدرة عمله ما يكفيه واعوانه بالوسط لكن لا يزداد على نصف ما قبضه ومكان  
 لغرضه شئ ولو عجز حل مولاه ولو غنيا كفقير استغنى وابن سبيل وصل بماله وسكت  
 عن المؤلفة قلوبهم لقولهم اما بوزال العلماء ونسخ بقوله عليه الصلاة والسلام للعائد  
 في اخر الامر خذها من اغنياهم وردها في فقرهم ومديون لا يملك نصبا باقضا  
 عن دينه وفي الظهيرية الدفع للمديون اولى منه للفقير وفي سبيل الله وهي منقطع  
 الفداء وقيل الحاج وقيل طلبه العلم وفرضه في البديع بجميع القرب وثمة الاختلاف في أخذ  
 الاوقات وابن السبيل وهو كل من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا او على  
 غائب او معر او جاحد ولوله بيعة في الاصح يصرف المكي الى كلهم اولى بعضهم  
 ولو واحد لمن اى صنف كان لان ال الجندية تبطل الجندية وشرط ان افعى ثلاثة  
 من كل صنف ويستمرط ان يكون الصنف تملكه لا اباية كما مر للصرف الى بناء  
 نحو مسجد ولا الى كفن ميت وقضاء دينه اما دين الحى الفقير فيجوز له بامره ولو اذن  
 فوات فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الوجه نهر ولا الى ثمن ما اى فن يفتق  
 لعدم التملك وهو الركن وقد مر ان الجدة ان يتصدق على الفقير بامره بفعل هذه الاشياء  
 وهل له ان يخالف امره والظاهر نعم ولا الى من بينهما ولاد ولو مملوكا لفقير وبينهما  
 له وجبة ولو مبانية وقال لا تدفع الى زوجها ولا الى مملوك المكي ولو مملوكا او مديونا  
 ولا الى مملوكا عتق المكي بعضه سواء كان كله له او بينه وبين ابنه فاعتق الاب خطه  
 معرا لا يدفع له لانه مكاتبته او مكاتب ابنه واما المستدرك بينه وبين اجنبي فحكمه  
 علم مما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقال يجوز مطلقا لانه حر مديون  
 فانهم ولا الى غنى يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الاصلية من اى مال كان من  
 له نصاب شائعة لاثاوى مائتي درهم كما جزم به في البحر والنهر واقرة المص قاطلا  
 فيه يظهر ضعف ما في الوهبانية وحول وجزم بان مائتي البحر وهم ولا الى مملوك  
 اى الغنى ولو مديونا او زنا ليس له عيال مولا او كان غائبا على المذهب لان المانع















امتحان

مختار

51

51

51



فيه عقد انزال الا ان يكون مصوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه ذاكرا ونظما ابن السكيت  
 فقال مكره ريب الخط بالريق فالتلا با دخاله فيه لا يتضرر وعن بعضهم ان يبلغ الريق  
 بعد ما يضر يصبغ لونه فيه يظهر **وان افطر خطا كان تقصير وسبق الماء او شرب نائما**  
 او شرب او جامع على ظن عدم بغير او جبر **مكرها** او نائما او ما حديث رفع خطا فامراد  
 رفع الاثم وفي تحرير المواخاة با خطا حادثة عندنا خلافا للمعتزلة **واطر** او جامع نائما  
 او احتمل وانزل بنظر او ذرعه افعى **فطن** انه افطر **فاطر** عند الشبهة ولو علم عدم فطره  
 لزمنه الكفاية الا في مسألة امكن فلا كفارة مطلقا على المذهب السنية خلاف مالك والشافعي  
 كما يجمع وسروجه فقيده لظن انما هو لبيان الاتفاق او احتقن واستعوط في انفسه  
**او افطر في ذنبه** هذا او دوى جافية واحدة فوصل الى حقيقة الجوف ودماغه  
 او ابتلع حصاة وعوها فالايكلة الانسان او يعاقبه ويستقذره ونظما ابن السكيت  
 فقال **ومستقذره** غير مأكول مثلنا في كلة التكفير بل في كلة الجور او ينوي في رمضان  
 كلة صوما ولا فطر اجمع الامساك لشبهة خلاف زفر **او صبح** غير ناول للصوم فاطر  
 عمدا ولو بعد السنة قبل الزوال لشبهة خلاف السافعي ومفاده ان الصوم عطف كنية  
 كذلك **او دخل حلقه فطر** او تلج بنفسه لا مكان التخرج عنه يضم فيه خلاف نحو الفجار  
 وانظر بين من رموه او عرقه واما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فيه واجتمع شئ  
 كثير وابتلعه افطر **والالا خلاصة او وطى امرأة ميتة** او صغيرة لا تشتهى مهر او بجمعة  
 او فخذ او بطن او قبل او قبله فاحشة بان يدغدغ او عيش شفتها **او لس** ولو بحايل  
 لا يمنع الحرارة واستمنى بكفه او عياشرة فاحشة ولو بين امرأتين فانزل قيد للكل  
 حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر **او فسد غير صوم رمضان** او انما تصابها بهتد رمضان  
 او وطى نائمة او مجنون بان ابسخت صائمة فحجت او تسحر او افطر يقضى اليوم  
 الوقت الذي اكل فيه ليلا والحال ان الفجر طالع او الشمس لم تغرب لم يفسد ويكفي  
 الشك في انه وادون كسائي عملا به صليهما ولو لم يتبين كمال لم يقض في ظاهر الرواية  
 والمسئلة تنفرع الى سنة وتلاين محلها الكهوليات قضى في الصور كلها فقط  
 كما لو شهد على الغروب واخران على عدمه فافطر فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر  
 قضى وكفر لان شهادة المتقي لا تغاير شهادة الانبياء واعلم ان كل ما انتفى  
 فيه الكفاية محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصد المعصية فان فعله  
 وجبت زجره به بذلك فتى اية الامصار وعليه الفتوى فيه وهذا حسن **نهر**  
 ولا جرح

مطابقا لغيره  
 والغلبة بين من رموه

والاخير ان يسكن ببقية يومها وجوب على الاصح لان الفطر قبيح وترك القبيح واجب  
 لمسافر اقام وحايض ونفسا طهرت ومجنون افاق ومريض صح ويفطر ولو فكرها  
 او خطا وصلى بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون ما فاتهم الا الاخيرين وان افطر  
 لعدة اهليتها في اجزاء الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوى قبل الزوال  
 كان نفلا فيقضى بالافساد سريلا اليه عن كفايته ولو نوى المسافر والمجنون والمريض  
 قبل الزوال صح عن الفرض ولو نوى كفايته والنفس لا يصح اصلا للمنا في اول الوقت  
 وهو لا يتجزى ويومر الصبي بالصوم اذا اطاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلاة  
 في الاصح وان جامع المكلف ادما مشتها في رمضان اذ المامس ارجومع وتوارت كحشفة  
 في احده **السبيلين** انزل او لا او اكل او شرب غذا بكسر الخين والذال المعجمتين  
 والمدا ما يتغذى به او دوا ما يتداوى به وكضايط وصول ما فيه صلاح بدنه خوفا  
 ومنه ريق جيبه فيكفر لوجوده يعني صلاح البدن دانية وغيرها وما نقله الشربلالي  
 عن احمد في زده في شهر عمدا راجع لكل **او حتم** اي فعل ما لا يقن الفطر به كقصده  
 او كل وليس وجماع بهيمة بلا انزال وادخال اصبع في دبر ومحو ذلك **فطن فطره** به  
**فاطر** عمدا قضى في الصور كلها كغيره لانه ظن في غير محله حتى لو افاته مفت يعتمد عليه  
 او سمع حديثا ولم يعلم تأويله لم يكفر للشبهة وان احط المقتضى ولم يثبت الاثر الا في  
 الادهان وكذا في بعينه عند العامة زبكي لكن جعلها في المتقي كالحجامة ورحم في البحر  
 للشبهة ككفارة المظاهرة الثابتة بالكتاب واما هذه فالسنة ومن ثم شهوها  
 بها ثم انما يكفر ان نوى ليلا ولم يكن فكرها ولم يطر اسقط كرض وحض واختلف  
 فيما لو مضى بخرج نفسه او سوف به فكرها والمعتد لزومها وفي المعتاد حى وحيفا  
 واستقن قتال عدو ولو افطر ولم يحصل العذر والمعتد سقوطها ولو تكر فطره ولم يكفر  
 لا اول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محرم وعليه الاعتقاد بترابيه وحتي وعظم  
 واختار بعضهم المفتوى ان الفطر يغني الجماع تدخلا ولا ولا ولو اكل عمدا شهرة بلا عذر يقبل  
 وتماه في شرح الوهبانية ولو نوى الفطر وخرج ولم يجد لا يفطر مطلقا ملا او لا فان  
 عاد بلا صنعة ولو هو ملا والغم مع تدلح للصوم لا يفسد خلا فاللثاني وان اعاده  
 او قدر جمعة منه فاكتر حادى افطر جماعا وكفارة ان كان ملا الغم فسد بالاجماع  
 مطلقا وان اقل لا عند الثاني وهو صحيح لكن ظاهر الرواية يقول محمد انه يفسد  
 فتح عن الثاني فان عاد بنفسه لم يفطر وان اعاده ففيه روايتان اعمدة لا يفسد بخط

الاشعة في رواية  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى

في رواية اخرى  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى

في رواية اخرى  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى



هذا كلام في طعام او ما اومه او ما كان كاذبا في غير مفسد مطلقا خلافا للثاني  
 واستحسنه الكمال وغيره ولو لم يكن بين اسنانهم مثل خمسة فكثر قضي فقط وفي  
 اذ لم ينه لا يفطر الا اذا خرج من فيه فاكل وكذا في ان النفس تعافه وطر مثل  
 سبعة من خارج يظهر ويغيره في الاذ تضع كيت تلاشت في هذه الاث  
 بعد في حقه كما مر واستحسنه الكمال قايلا وهو الاصل في كل قيد مضطه وكره  
 له ذوق شي كذا مضطه بلا عذر فيها عيني كسوف زوجها او سدها سي خلق فذات  
 وفي كراهة الذوق عند الشر قولان ووفق في الشهر بانه ان وجد بدا ولم ينف غناكره  
 والا لا وجه في اغض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحركة الفطر فيه بلا عذر على  
 المذهب فيبقى الكراهة وكره وضع على ابيض مضوع ملتيم والا فيفطر ويكره  
 للمفطر بن الا في الخلوة بعذر وقيل يباح ويستحب النساء له سواهن فتح  
 وكره قلة ومس ومعاذقة ومباشرة فاحشة ان لم يامن المفسد وان امت  
 لا باس لا يكره دهن شارب ولا كحل اذا لم يقصد الزينة او تطويل الحية اذا كانت  
 بقدر سنون وهو لقيضة وصرح في النهاية بوجوب قطع ما راد على القبضة  
 بالضم ومقتضاه الاثم بتركه الا ان يجزى بوجوب على الموت واما الاخذ فيها  
 وهي دون ذلك فيجعلها اثاره ونجاسة الرجال فلم يجه احد واخذها  
 فعلى جهود الهند ومجوسه عاجم وحديث التوسعة على الحيان يوم عاشور  
 صحيح واحاديث ان حال فيه ضعيف لا موضوعه كازعم ابن عبد العزيز ولا  
 سؤال وبوعيا او طبيا بالما على المذهب وكراهه السافعي بعد الزوال وكذا لم  
 محاذة وخفف خوب مبتل ومضضة او استشق او غتسل المبتدع عند  
 الثاني وبه يفتي شربلايه عن برهان ويستحب السحور وتأخير وتجميل  
 الفطر حديث ثلاث من اطلاق المرسلين تجليله فطار وتأخير السحور وكسواك  
 فروع الاجوز ان يجزى لا يصلح الى الضعف في خبر صف انها وبترج  
 الباقي فان قال لا يفتني كذب باقصر ايام كسنا فان اجهد نفسه بالجماع حتى  
 مرض في وقتها رته قولان في نفسه وفي الخبر فيه بوجاهة عجز عن القيام  
 سام وصديق عند معاين العبادتين **فصل في العواض** اي يجمع لعدم  
 الصوم في ذلك احد منها خمسة وفي لا يرون وحقوقهم لا نقصان فقر واول  
 حبش وموع سديد واسعة حية مسافر سفر شرعي ولو لم يمت

مستحب

ميدوع

مض  
 صرح في النهاية  
 بوجوب قطع ما راد  
 على القبضة من ميه  
 بعد

في غير

هذا

او حامل او مرضع اما كانت او طهر على فاعر خافت بغلبة الفتن على نفسها  
 او ولدها وقيد بهنسي بتعالين الكمال بها اذا نعتت للارضاع او مرض خاف  
 الزيادة لمرضه وصحح خاف المرض وخادقة خافت الضعف بغلبة الفتن بامارة  
 او خرفها او اجار طبيب حاذق مسلم مستنور وافاد في الشهر بتعالين جوار القرب  
 بالاحافر فيما ليس فيه انقطاع عيادة فلت وفيه كلام لان عندهم نصح المسلم ان  
 فاني يتطبيب لهم وفي البحر من غلبة الامنة ان كسب من امثال امرائهم اذا كانت  
 يعجزها عن اقامة الفرائض لا ينه ببقاة على اصل امرية في الغرض من الفطر  
 يوم العذر لا السفر ما ينبغي وقضوا لزوما قدره وبلاذية وبلاذية على  
 الترخي ولذا يبار المتزوج منه بخلاف قضا الصلاة ولوجار رمضان الثاني قدم  
 الاداع على القضا ولا فدية لما فرخا للمسا في ويندب لمسافر الصوم لانه وان تقوى واخبركم  
 واخبر عن البر لا فطر قيل ان لم يصوم فان سق عليه وعلى رفته فافطر افضل لوافق  
 الجماعة فان ما توفي في ذلك العذر فلا تجب عليهم الوصية بالفدية لعدم ادراكهم  
 سنة من ايام اخر ولو ماتوا بعد زوال العذر وجبت الوصية بقدر ادراكهم سنة من  
 ايام او امان فطر عدا فوجوبها عليه بالاولى وفدى لزوما عن اى من الميت وولي  
 الذي يتصرف في ماله كالقصر فذر بعد قدرته عليه اى على قضا الصوم وفوته  
 اى وفوت القضا بالموت فلو فاتت عشرة ايام فقدر على خمسة فداها ففطر بوصية  
 من الثلث متعلق بغدي وهذا لوله وارث والا فمن اكل فستاي وان لم يوص ويترج  
 وليه بجازان سانه تعالى ويكون الثواب موني اختيار وان صام او صاع عنه  
 الولي لا الحديث المساي لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يصوم  
 كذا يجوز او يترج عنه وليه بكفارة عين او قتل باطعام او كسوة بغير الاعتاق  
 ما فيه من الزام الولا الميت بدارضاه وفدية كل صلاة ولو تركها مرة فضا الفوات  
 كصوم يوم على المذهب وكذا فطرة ولاعتكاف الواجب طعم عنه كل يوم كالقصر  
 ولو اوجبه والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان كوفي يصوم عنه بعد موته عن  
 كل واجب كالقصر والمائة كالزكاة يترج عنه القدر الواجب والمرب كالج فخر عنه رجال  
 من مال الميت كخر والمشيخ الثاني العاجز عن الصوم انظر ويقرى وبوبوا و  
 في اوان الشهر ولا يقدر فدية فطرة وموسرا ولا يستغفر عنه عند اذا كان صوم  
 اصلا بنفسه وخطوب باره حتى يوزر الصوم تقا رة عين او قتل كخبر لم ير

اصح

مستحبا











في هوف

في احوال من طوع في البحر الى اخره وفي الوفوف من زوار شمس عرفه البحر البحر **فصل في**  
 بان يكون بحر مائية الخ سابقا كما ينبغي لم يقل لادرك من الاركان الذين يسمي بحر انقل  
 في سنة تسع وثمانين عليه الصلاة والسلام عشر عذرة علمه سيقا حياته  
 ليكمل التبليغ **مر** لان سببه ابيته وهو واحد والزيادة نظوع وقد جئ كما اذا  
 جاوز السيفات بلا حرم فانه كما ينبغي يجب عليه احد المسكن فان اختار الخ انصف  
 بانوجب وقد ينصف بالحرمه كالحرم وبالكراهة كالحرم بلا اذن ممن يجب سببه  
 وفي النوازل لو كان الابن صبيحا فلابد منه حتى يلحق **على الفقيه** العام ان ولو اوصى  
 الروايتي من الامام ومالك واحمد فيفسق وتزد شهادته بتاخير اى سين  
 لان تاخير صفة وبارت كما مودة لا يفسق الابا لاصرا بحر ووجهه ان الفقيه  
 ظنيه لان دليله لا حياط ظني ولذا اجمعوا انه لو تراخي كان اداء وان اتم بوجبه  
 قبله وقالوا لم يبح حتى ائلف ماله وسعه ان يستقرض ويخ ولو غير قادر على وفائه  
 ويرمي ان لا يواخذه به بذلك اى لو ناولا وفاءه اذا قدر لا يقدره في الظاهر  
**على** لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه  
 فيما علقناه على **الشارح** **مر** **الف** عالم بفضيسته اما بان يكون بدارنا او باخبار  
 عدل او مستورا **صح** **البدن** **بصير** غير مجبوس وخائف من سلطان يمنع منه  
**ذ** **ي** **ز** **ا** **د** **ب** **ي** **ع** به بدنه فالمعتاد **ب** **م** **ا** **و** **خ** **و** **ا** **ق** **د** **ر** **ع** **ل** **ي** **ج** **ن** **ل** **ا** **ي** **ق** **د** **ر** **ا**  
**و** **ا** **ح** **ل** **ة** **م** **خ** **ص** **ة** **ب** **ه** **و** **ه** **و** **ا** **ل** **م** **س** **ى** **ب** **ا** **ل** **م** **ت** **ب** **ا** **ن** **ق** **د** **ر** **و** **ا** **ل** **ا** **ق** **ت** **ر** **ط** **ا** **ل** **ق** **د** **ر** **ه** **ع** **ل**  
 الحارة بلا فاقى لا يمكن يستطيع المسئى للبيعة باسعى لجمعة وافاد انه لو قدر  
 على غير الرحلة من بغل او حمار لم يجب قاله في البحر ولم اراه صريحا وانما صرحوا بالكره  
 وفي سراجية الخ ركب افضل منه فاسيا به يفتى والمقتب افضل من الحارة  
 وفي حارة الخلاصة حمل على فائتان ورعيونا منا واحمار مائة وخمسون وظاهروا  
 ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه مالا لم يبح به لم يجب قبوله لان سريطة  
 لوجوب لا يجب تحصيلها وهذا عنها باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين **فصل**  
**الاب** **ع** **ن** **د** **ه** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ع** **ن** **ه** **ا** **ل** **م** **س** **ى** **و** **م** **ر** **ن** **ه** **و** **ل** **و** **ب** **ي** **ر** **ا** **ي** **ك** **ن** **ا** **ل** **ا** **س** **ت** **ف** **ن** **ا** **ي** **ع** **ن** **ه**  
 واجب بانفسه فانه لا يلزمه بيع التزديد نعم هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيعه  
 استغنا بسكنى اراحارة بالاولي ولذا لو كان عنه مالوا اشتروا به سكنى واحدا  
 يبقى بعد ما يكتفى للبح لا يلزمه خلاصه وحرى التزديد يستغنى بقا اس مال حرفة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible][illegible]















ورفع يديه نحو السماء ودعا لخدمة العباد بما سال ان يحرم لم يعين شيئا لانه يذهب  
رقعة اسفند وان تترك بالما نور فحسن ثم مشى نحو اسرة سابعيا بين الميادين الاخضرين  
 المتخذين في حيدر المسجد وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا  
بأمره او حجة اشهره في المروة فلو بدا بالمرقة لم يعتد بالاول وهو صحيح وندب  
 حقه بركعتين في المسجد كختم الطوف ثم سكن مكة بحرما باج ولا يجوز فتح الحج بالعمرة  
عندنا وطاف بالبيت نفلا فاسا بلار وسعي وهو افضل من الصلاة نافلة للانا في  
 وقلب للمكي وفي البحر ينبغي تقييده من الموسم والا فاطوف افضل من صلاة مطلقا  
 وحظ الامام اول خطبة الحج اثلاث سابع ذي الحجة بعد نزول وبعد صلاة الظهر  
 وكبر قبله وعلم فيها المناسك فاذا صلى مكة الفجر يوم الترويه ثامن الشهر خرج  
 اي من قرية من حرم على فرسخ من مكة ومكث بها الى فجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس  
 راح الى عرفات على طريق منب وعرفات كلها موقوف الاضحية عرفة بفتح الراء وضحاها  
 واد من حرم غربي مسجد عرفة فبعد انزوال قبل صلاة الظهر خطب الامام في  
 المسجد خطبتين كالحجة وعلم فيها المناسك وبعد الخطبة صلى بها الظهر والعصر  
 باذان واقامتين وقراءة سريته ولم يصل بينهما شي على المذهب ولا بعدا دا  
 العصر وقت الظهر بشرط الصحة هذا الجمع الامام الاعظم اونا بيه والاصلوا وحدا  
 والاحرام باج بينهما اي الصلاتين فلا يجوز العصر للمنفرد في احدهما فلو صلى الظهر وحده  
 لم يجز اعتمر مع الامام ولا يجوز العصر لمن صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج ثم احرم الا  
 في وقت وقالا لا بشرط الصحة العصر الا الاحرام وبه قالت السلافة وهو الاظهر شرنا له  
 عن ابرهان ثم ذهب اي الموقف بفصل من وقف الامام على ناقته بقرب جبل ارم حنة  
 عند اخراات الكبار مستقبلا القبلة والقيام والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط  
 ولا وجب فلو كان جاسا جاز حجه وذلك لان من شرط المسنونة فيه فتح وقوف  
 تحتار وهارب وطائب عزيم وتاييم ومجنون وسكران ودعا جهرا بجهده وعلم  
 المناسك ووقف الناس خلفه مستقبليين سابعين لقوله خاسعين باكين  
 وهو من مواضع الاجابة وهي مكة خمسة عشر موضعا نظمها صاحب اشهر نقار  
 ما دعا ابريا يستحب بكعبة ١ ومتنزم والموقوفين كذا الحجر ٢  
 ما صواف وسعي مروتين وزمزم ٣ مقام وميزاب بمحار كعتب ٤  
 زاد في الملب وعند روية الكعبة وعند سدرة والركن اليماني وفي حجر وفي منى في نصف ليلة

هذا هو الموضع الذي وقف عليه النبي صلى الله عليه وسلم في يوم النحر وهو بين مكة والمدينة  
 وهو من مواضع الاجابة وهي مكة خمسة عشر موضعا نظمها صاحب اشهر نقار

بدر واذا غابت الشمس اتي على طريق الماز من مزدلفة وحدها من مازمي غزفة الى مازمي مسر  
 ويستحب ان يات بها فاسيا وان يكبر ويهلل ويحمد يلى ساعة فساعة والمزدلفه كلها موقوف  
 الا وادي محسر وهو اوطر بين منى ومزدلفة فلو وقف به او بطن عرنة لم يحزن  
 على شهور ونزل عند جبل قزح بضم ففتح لا ينصرف للعلمية والعدل من قازح معنى  
 مرتفع والاصح انه الشعر احرام وعليه مبقنة فيل كانون ادم عليه الصلاة والسلام وصل  
 احسان باذان واقامة لان العشا في وقتها فلم يفتح للاعلام كالا احتياج هنا للامام  
 ووصل المغرب اولها في الطريق اولى عرفات اعاده للحديث الصلاة احامك فتوقفتا  
 بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشا  
 حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشا لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشا فيصلي لغزائ  
 وجوه عالم يطعم الفجر فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خافه  
 صلاها ووصل العشا قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم العشا فان لم يبدعها حتى  
 ظهر الفجر عاد العشا الجواز وينوي المغرب اذا ويزكر سنتها وتيسرها فانها اشرف  
 من ليلة القدر كما افق به صاحب الكبر وغيره وحزم سراج البخاري سيما العسقلاني بان عسر  
 ذي الحجة افضل من العشر الاخير من رمضان وصل الفجر بفلس لاجل الوقوف ثم وقف بمزدلفة  
 ووقت من صلوع الفجر ان طلوع الشمس ولو مارا في عرفه كان لو تركه بعذر كرحمة لاشي عليه  
 وكبر واهل ولى وصل على المصطفى صلى الله عليه وسلم ودعا واذا اسفر جدا الى منى مهلا  
 مصليا فاذا بلغ بطن محسر اسرع قدر رمية حجر لانه موقوف البضاري ورمي جمرة  
 العقبة من بطن ابودي ويكره تنزيها من فوق سعا خذ فانجمعتين اي بروس  
 الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع فلو وقعت على ظهر رجل او جملان وقعت بنفسها  
 بقرب الحجرة جاز والا فلا وثلاثة اذرع بعيد وما دونه قريب جوهره وكبر بها اي مع  
 كل منها وقطع تلبسته باولى فاورمي بكنز مني اي سبع جاز لا يورمي بالاقتل  
 فالسقيده باسبع لمنع النقص الزيادة وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض  
 كالحجر والندر والطين والمغرم وكل ما يجوز التيمم به ولو كان من تراب فيقوم مقام حصاة  
 واحدة لا يجوز خشب وعبره واولو كمار وجواهر لانه اعزاز لاهلها وقيل يجوز ذهب  
 وفقت لانه يسمى نثار الارض وانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاستباه  
 من مواز بالعرض في المذهب ويكره اخذها من عبد كحجر لانها مردودة حديث من  
 قبلت حجة ردت حجة ويكره ان يلتفت من وجه في اسرع سبعين مرة في اذان  
 يرمي في خمسة بيوت ووقته من الفجر ويسن من طلوع ذكاز والها ويباح لغزوها

المنسطلاني

الي الفجر











بعده ولو تم لها وانما يؤتى بعد سبب اللبس بقدر الجزاء وضطر الى قبض فليس يقيس اوي  
تتسوق فليسها مع عمامة لزمه دم وان لم يوثق زوايا ضرورة فاستمر فخرى وتغلبه  
ربع الراس او الوجه كالمثل ولباس تنغصية اذنه وقفاه ووضع به على انفه بلا  
نوب او حلق اي ازال ربع راسه او ربع كيته او حلق محاجه يعني وحجمه ولا  
فصدقة يخرج عن فتح او حلق احدي البصية او عاتية او قبضة كلها او قرض خضار  
يدب او جلبة او سكر في مجلس واحد فلو تعدد المجلس بقدر الدم الا اذا اتخذ الحلق  
كحلق البصية في مجلسين او راسه في اربعة اويدا وجعل اذ الربيع كالحلق او طاف  
للقدم لوجوبه بالشرع او للصدر **جيبا** او حياضها او الفرج **محدثا**  
ولو حينا فبذنة اذ لم يبعده والاصح وجوبها في كناية وندبها في كبر وان  
المعتبره وانما في جابر له فلا يجب عادة تسمى جوفه وفي الفتح يوصف للمعة  
جينا او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من صوافها شوطا لانه لا مدخل لصدقة في مرة  
**او افاض من عرفه** ولو بيند بعيره **قبل الامام** والغروب ويسقط الدم بالعود ولو  
بعده في الاصح غاية **او ترك اقل سبع الفرض** يعني ولم يطف غير حتى لو طاف  
لصدرا انتقل الى فرض ما يكمله ثم ان بقي اقرا صدر فصدقه والا فدم وبترك  
الشرع يبيح محرما ابد في حق النساء حتى يتوفاه فكما جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس  
الا ان يقصد الفرض فتح او ترك طواف الصدر **واربعة منه** وانما يتحقق ترك  
الا باخروج من مكة او ترك السبع او كرهه او ركبه فيه بلا عذر والوقوف يجمع يعني  
مزدلفة او الرجا كاله او في يوم واحد او الرمي الاول او اكثر اي اكثر من يوم او حلق  
في اي يوم من الايام الخمسة بعد ما قدما او عذرة لاختصاص الحلق بالحرم لادم في معتمر  
خرج ثم رجع من مكة الى الحرم ثم قصر وكذا محاج اذا رجع في يوم التخر ودفنه للتاخير  
او قتل عصف على صق اوسى بوقت ابر او في اصح او ستمنى بكفه او جامع بجمعة  
وانزل او اخر محاج الحلق او طواف الفرض عن ايام التخر لتوقيتها بها او قدم **سما**  
يجب في يوم التخر ربعة اسيا الرمي ثم الذبح لغير فدر ثم حلق ثم الصواف  
كن لا شيء على من صاف قبل الرمي وحلق ثم يكره ليلاب وقد تقدم كانه شيء على المفرد الا  
اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه يجب ويحب **وما كان على حلق قبل ذبحه** دم لئلا  
ودم لغيره عن كذبه كاحرره المصنف قال وبه اندفع ما توجه بعضهم من جعل  
الدمين للجناية وان جيب جوبه قوله فان خندق اقل من خنجر او سائر راسه

للمرء

حمار

الرجل

**اوليس اقل من يوم في كثرانه** في الساعة نصف صاع وفيما دونه اقبضة وظاهرة ان الساعة  
فلكية او حلق سائر راسه او اقل من ربع راسه او كيته او بعض رقبته او قصر اقل  
من عمة اظافره او عمة الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة وقد استقر ان  
لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ وما ينقص ما شا او طاف للقدم او للصدر  
**محدثا** او ترك ثلاثة من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه ومن كفي نصف صاع  
او احديهما **او ترك** ويجب لكل حصة صدقة الا ان يبلغ وما يكما مر واذا لم يجد  
انه ينقص نصف صاع او حلق من محرم او حلال غير اوز رقبته او قلم ظفره  
بالحلاف او لطيب عضو غير البصية فخطا فانه لا شيء عليه اجماعا **المهرية**  
تصدق بنصف صاع من بركا عطرة وان جيب او حلق اوليس بعذر خزان شا  
ذبح في الحرم او تصدق بثلاثة اصوع ضام على ستة مسكنين اي اوصام  
ثلاثة ايام ولو متفرقة ووطئ في احد السبيلين من ادنى ولوناسيا او نكرها  
او نامة او صبا او مجنونا حدي لكن لادم عليه ولا قضا عليه قبل وقوف فرس  
او ناقة وكذا لو استدخلت ذكر او ذكر مقطوعا فسد جفها اجماعا **وعصى**  
وجوبها في فاسد كحماره وبذبح ويقضى ولو بقتل او فسد القضا هل يجب  
قضاؤه لم اراه والذي يظهر ان المراد بالقضا الاعادة ولم يتفرقا وجوب  
بل ندب ان خاف الوقوع ووطئه بعد وقوفه لم يفسد وقت بركا وبعد  
استان قبل الصواف ساة كحفة الجناية ووطئه في بركة قبل طوافه اربعة  
منسدة ما لم يذبح وقت وجوب ووطئه بعد اربعة ذبح ولم يفسد  
حدا فالت في فان قتل محرم صيدا اي حيوانا برييا فميتوحا باصل  
خلقته او دل عليه قاتله فصدقانه غير عالم وانقل القتل بالدالة او الشارة  
وايدال والمسير باق على احراره واخذ قبل ان ينقلب عن مكانه بدا او عودا  
سبهوا او عمد باحدا او ملوكا فعليه جزاء ولو سبهوا غير صايل او مستانسا  
او حمارا ولو سبهوا او فاح في رجبه ريس كالسحر والاهو **مخط**  
الى الله كما لا يلزمه انقصا لوقت انسانا واكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد  
ومصيد على مال غير ولحم اهل سان قتل ومختزير ولو املت بيا لم يخل الحلال  
كما لا ياكل صمام مضفر اخر وفي البرزية الصيد المدبوح اولى اتفاقا ساة  
ويغرم ايضا ما كاله بعد بخر وبخر هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو

للمرء

متوحا

لو



القاتل يكتفي في مقتله او في اقرب مكان منه ان لم يكن له في مقتله قيمه فاللغو  
 لا بالتخيير والحز في بيع الحيوان لا بوجوبه او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره  
 ساءه وان كان سباع الكرم فيها لان الفساد في غير ما كوله ليس الا بالارقتان لم فلا يجب  
 الادم ولد الوقتل معلما ضمنه حتى اسد غير معلما ولما كان معلما سم له اي للمقاتل  
 ان يشترى به حديدا ويذكره بركة ويصدق في اي مكان سكن ولو ذميا  
 مضاف صيام من يراو صياح من غزا او غير كالفطرة لا يحز به اقل او اكثر منه بل يكون  
 تطوعا او صام عن طعام مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين او كان  
 الواجب ابتداء فله منه تصديق به او صام يوما بدينه ولا يجوز ان يفرق نصف  
 صاع على مسكين قال الله تعالى للبحر هكذا ذكره ههنا وقدم في الفطرة يجوز في شئ  
 كذلكها وتكفي له باحة هنا كدفع البقعة ولا ان يدفع كل الطعام الى مسكين واحد  
 هنا بخلاف الفطرة لان العدد منصوص عليه كما لا يجوز دفعه الى جزا من لا تقبل  
 شهادته له كاصله وان علا وقره وان سفل وزوجه وزوجها وهذا هو الحكم  
 في كل صدقة واجبة كما في المصروف ووجب بحره وتنف المصرفة وقطع  
 عضه فانقص ان يمسد الاصلاح فان قصده تخليص جماعة من سنوات  
 او سكة فلا شئ عليه وان ماتت ووجب لتنف مائة وقطع قوايته  
 حتى خرج عن حيز الاقتناع وكسريضة غير المذموم وخروج فينت قرح به  
 اي بالكر وذبح حلال صيد حرم وحلبه لبسه وقطع حبيته وسجده  
 حال كونه غير ملوك يعني كذا ثبت بنفسه سواء كان ملوكا او لا حتى قالوا لو ثبت  
 في ملكه ان غيلان فقطعها انسان فعليه قيمته ما كانتا وخرى بحق الشرع بنا  
 على قولها المفتي به من تلك ارض حرم ولا تمت اي ليس من جنس ما بينت الناس  
 فلو من جنسه فلا شئ عليه كقلوع وورق بخر بالشر ولذا حل قطع الشجر  
 الممر لان الممر انما يقيم الاثبات بتمته في كل ما ذكر الا ما جف او انكسر  
 لعدم النماء وذهب بخبر كذا يكون او ضرب فسطاط والعقبة للاصل لا لفصنه  
 لان تتبع وبعضه اي الاصل هو ترجيح الحرمة والعقبة لما كان الطريق فان  
 كان في نصن بوقوع الصيد وقع في حرم صيد حرم ولا يوجب قوائيم  
 الصيد لقيام في حرم وانه في كل قاعة عقوبة وبقائها كلها لا لراسه  
 وهذا في القاييم فلو ان اقله لرسه لسقوط اعتبار قوائيمه حينئذ فاجتمع

او صاعا

كل  
مح

شعر  
مح

حيث  
مح

طبع والمجرب ولعرة لحالة الرمي الا اذا رماه من الحلو ومنهم في الحرم تحبب استحيانا  
 بدائع ولو شري بيضا او جردا او حلب لبن صيد فضة لم يحرم اكله وحاز بيعه ويكره  
 ويجعل منه في الفدا ان سأل عدم الزكاة بخلاف ذبح الحرم وصيد الحرم فانه ميتة  
 ولا يرعى حبيته بداية ولا يقطع بخلاف الا اذا رماه من الحلو ولا بأس باخذ ميتة لا بها كالحاف  
 ونقتل قملة من يدينه او القايها او القايها في الشمس تصدق بمائة جرداة ويجب في  
 فيها القملة بالذلة كما في الصيد ويجب في الكير منه نصف صاع والكير هو الزباد  
 على كذا له والجرداء كالفطر المحروك شئ يقتل غراب الا العققق على كذا ظهر وتغيم الشجر  
 في النهر حدة بكسر ففتحتين وجوز البرخدي فتح الحيا وذيب وعقر حية  
 ونارة بالخن وجوز البرخدي شهيد وكلب عقوقاى وحشى احا غريم فليس بصيد  
 اصلا ويعوض ومثل لكن لا يجر قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لا يجر قتل الكلب الا هلى  
 اذ لم يؤذى ولا يجر قتل الكلاب مشوخ فتح اي اذ لم تنضرب برغوث وفردوس  
 بغير ففتح فسكون وفراش وذباب وورغ وزبور وقنفذ وصرصر وصباح ليل وانب  
 عرس وام حنين وام اربعة واربعين وكذا جميع هوام الارض لا يجر قتلها بصيد  
 ومسنون من البهائم وسبع اي حيوان صابر لا يجر دفعه الا بان يقتل فتوا مكن  
 بغير لزمه الجزا كما تدرعه قيمته لو ملوكا وله ذبح ساءه ولو لم يجر قتل الامم  
 الاصل وبيع وشجاع ويطا اهل واكل ما صاده حلال وبه حرم وذبح في كل بلاد لالة  
 تحرم ولا امر به واعانته فلو وجد احداهما حل للحلال لا للحرم على المختار ويجب قيمته  
 بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يحز به الصوم لانها غرامة لا كفارة حتى لو كان  
 الذاب محرما اجزاه الصوم وقيد بالذبح لانه لا شئ في ذلته الا ان يمس ومن دخل الحرم  
 ونوحه لانه احرى ولو في كل وفي يده حقيقة يعني الجاحنة صيد وجب ارسائه اي  
 اطارته او ارسائه للحل وبيعته قهنتاى على وجه غير مضيع له لان شبيب لادنة  
 حرام كحروفي كراهية جامع افتاوى شري عصافير من الصيد واعتقها حازان  
 قادم اخذها فخره ولا يخرج عن ملكه باعتناقه وقيل لانه تضييع للمال انتهى  
 قلت وحشية فتقييد الاطارة بالاباحة فتأمل لا يجب ان كان الصيد  
 في بيته جريانا لعادة انفاضية بذلك وهي من احدي الجوارح وما وقف في  
 يده دليل اخذ النصف بغلافه للحديث ولا يخرج الصيد من ملكه الا ارسائه لله  
 امساكه في كل اوله اخذه من انسان مملو منه كانه لم يشر من ملكه كانه ملكه وهو

لتمت

طه

حية  
 حية  
 حية

ما خذها من  
 ما خذها من  
 ما خذها من



حلال بخلافه الواخذ وهو محرم كما يأتي لانه لا يرسله عن اختيار فلو كان جازحا  
 كذا فقتل تمام الحرم فلا تنى عليه لفعله ما وجب عليه فلو باعه من المبيع او فعله ان يجمع  
 انما لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع انصيده ولو اخذ من الصيد الحرام فاحرم  
 من يملكه من يده كهيئة اتفاقا ومن كهيئة عند خلافاها وقولها استحسن  
 برهان ولو اخذ من الحرم لا يضمن مرسله اتفاقا لان الحرم لم يملكه وحبيذ فلا يأخذ  
 من اخذه والصيد لا يملكه سبب اختيارى كسرا وهبة بل بسبب جري  
 مسيكة والسبب مجرى في احد عشر مبسوطة في الاسباه فلذا قال تنعنا للحر عن الخط  
 ماله وجعل في الاسباه بالاتفاق لكن في النهر عن كسرا لا يملكه بالملك وهو  
 الظاهر فان قتل محرم اخر بالغ مسلم فاجزائي الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل  
 ورجع اخذ على قاتله لانه قرر عليه ما كان معرض السقوط وهذا ان كان مال وان يصوم فلا  
 على ما اختار الكمال لانه لم يغير شيئا ولو كان القاتل لجهة لم يرجع على ربه ولو صبا او فريا  
 فلا جزا عليه من تعالي ولكن رجع الى اخذ عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون  
 حقوق الله تعالى وكلما على المفرد به دم بسبب جبايته على احراره يعني بفعل شئ من  
 لمطلقا اذا محظوراته لو ترك واجبا من واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد بحر لانه ليس بجباية  
 على الاحرام فعلى ابقائه ومثله متمع ساق الهدى دمان وكذا الحكم في الصدقة فتشترى ايضا  
 لجبايته على احرار امية الا تجاوزت الميقات غير محرم استثنى منقطع فعليه دم واحد  
 لانه حبيذ ليس بقارن ولو قتل محرما صيدا بقدر بحر لتعدد الفعل ولو حله لان  
 صيد الحرم لا اتحادا للمحل وبطل بيع محرم صيدا وكذا كل تصرف وسراوه ان سواده هو  
 محرم والا فاسد فاسد فلو قبض المشتري فغلب في يده فعليه وعلى البائع الجزا وفي  
 الفاسد يضمن قيمته ايضا كما مر ولدت طيبة بعد ما اخرجت من الحرم وماتت غرقا  
 وان ادى جزاها الى الامم ولدت ثم حرة اي الولد لعدم سرانية الامن جنيذ وهل يجب  
 مردها بعد الادا الظاهر نعم افا في مسلم بالغ يريد الحج ولو قفلا او انعمه فلو لم يرد واحدا  
 منها لا يجب عليه دم تجاوزت الميقات وان وجب الحج او عمره ان اراد دخول مكة او حرم  
 على ما مر وجاوز وقته ظاهرا في كنهه عن كيد بيع اعتبارا لاراده عند جاوزة ثم  
 احرم بزمه كما اذا لم يحرم فان عاد الى ميقات ما لم احرم او عاد اليه حال كونه محرما  
 لم يسرع في يسد صفة محرما كطواف وتوسطا وانما قال ولي لان شرط عند الاقام  
 جديدا تبيته عند بقائه بعد عود خلافاها سقط دم ولا افضل عوده الا اذا خاف

فوت الحج والاى وان لم يجد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم مكي يريد الحج ومنع  
 منع من عمرته وصار مكيًا وخرجا من الحرم واحرم بالحج من احلف ان عليه ما عدا ورة  
 ميقات المكي بلا احرام وكذا الواحر ما بعث من الحرم وباليهود كما مر يسقط الدم دخل كوفي  
 اي افا في البستان اي مكانا من الكل داخل الميقات كحاجة قصدها ولو عند تجاوزة  
 على ما مر ونية من الاقامة ليست بشرط على المذهب له دخول مكة غير محرم ووقته  
 البستان ولا تنى عليه لانه التحق باهله كما مر وهذه حيلة لافاقى يريد دخول مكة  
 بلا احرام وتجب على من دخل مكة بلا احرام لكل مرة حجة او عمره فلو عاد فاحرم بنسك  
 اجزاه عن اخذ دخوله وتماه في دفع وجه منه اي اخراه عما الزمه بالدخول لو احرم عما  
 عليه من حجة اسلام او نذر او عمره مندورة لكن في عامه ذلك لتدركه المزدور في وقته  
 لا بعد بصورته دينيا بتحويل السنة جاوز الميقات بلا احرام فاحرم بعمره ثم انفسد  
 مضى وقضى ولا دم عليه لانه لو قتل جبره بالاحرام منه في القضاء ومن حله طاف  
 لعمرته ولو شوطا فاحرم بالحج رفضه وجوبا بالخلق انتهى المكي عن اجمع بينهما وعليه دم لاجل  
 الرفض وجع وعمره لانه كفايف الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها  
 وقضاها فقط فلو اتمها صح واساودح وهو دم جبر وفي الافاقى دم تسكه ومن احرم  
 الحج وجع ثم احرم يوم النحر باخر فان كان قد حلق للاول لزمه الاخر في العام القابل للادم  
 لانه في الاول والاولى للاول مع دم فصر عريه ليع المراتة ولا جبايته على احراره  
 بالنقصير او كذا خير ومن اتى بعمره الا حلق فاحرم بلخرى ذبح الاصل ان يجمع بين احريين  
 لعمرتين مكرره خيرهما فيلزم الدم لا يحتمل في ظاهر الرواية فلا يلزم افا في احريم الحج ثم  
 احرم بعمره لزمه وصار قارنا مسيا كما مر ولذا بطلت عمرته بالوقوف قبل افعالها  
 لانها لم تسرع مرتبة على الحج لا بالتوجه الى عرفه فان طاف له طواف القدوم ثم احرم لها  
 قضى عليها ذبح وهو دم جبر ونذر رفضها لثاكر بطوافه فان رفض قضى لصحة الشروع  
 فيها وراق دعا لرفضها حج واجل بعمره يوم يوم النحر او في ثلاثة ايام بعده لزمته بالشروع  
 لكن مع كراهة التحريم ورفضت وجوبا لخصاص الامم وقضيت مع دم للرفض وان قضى  
 عليها صح وعليه دم لا رنكاب كراهة فهو دم جبر فايت الحج اذا احرم بها وبها وجب  
 الرفض لان اجمع بين احرامين يحتمل او بعمرتين غير مشروع ولما فاته الحج بقي فاحرامه  
 فيلزمه ان يتحلل عن احرام الحج بافعال الحج ثم بعد يقضى ما احرم لصحة الشروع ويدخلكم التحلل  
 قبل اوانه بالرفض باب

ن قال شوطها

الموق



بعد موت محرم او هلك نفقة حل التخلل فحينئذ يبعث المفرد ما اوقمته  
 فان لم يجد يبعث محرم حتى يجد ويتخلل بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام  
 وينصدق به فان لم يجد صام عن كل بضع صاع يوما والقارن دميت فلو بعث  
 واحدا لم يتخلل عنه وعن يوم الذبح متى يتخلل ويذبح في الحرم ولو قبل يوم النحر  
 خلا فالحما ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير تخلل وصبر محرم حتى زال الخوف فان زال  
 الخوف جاز فان ادرك الحج فيها ونمت والا تخلل بالعمرة لان التخلل بالذبح انما هو  
 للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيسقط عليه ذبلي وبذبحه كل ولو بلا طلق ونقصير  
 هذا فاية التعيين فلوطن ذبحه ففعل كما لال فظهر انه لم يذبح اذ ذبح في حل لزمه  
 جزا ما جنى ويجب عليه ان حل من حجه ولو تفلا حجة بالسرع وعمره للتخلل ان لم يحج من  
 عامه وعلى المعتمر عمره وعلى القارن حجة وعمران احدهما للتخلل فان بعث ثم زال الاحصاء  
 وقدر على ادراك الكهدي ولحج مغا توجه وجوبا والا يقدر عليهما لا يذبحه التوجه وهي  
 دبا عية ولا احصاء بعد التوجه ما اوفى بعرفة لا من لفوات والمنوع ولو بركة عن  
 الركبتين يحصر على الاصح والقادر على احدهما الا اما الوقوف فلتقام حجه به واما على الطواف  
 فلتخلله به كما مر **باب** الحج عن غير الاصل ان كل من اتى بعبادة قاله  
جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر الأدلة واما قوله تعالى وان ليس  
 للانسان الا ما سعى اي الا اذا وهدبه له كما حققه الكمال واللام يحج على كافي ولهم البعثة  
 ولقد دفع الزاهدي عن اعتزاله هنا والله الموفق العباد المالية لزكاة وكفارة تقبل  
 النيابة عن المكلف مطلقا عند القدرة والعجز ولو اناب ذميا لان العبرة بنية الموكل  
 ولو عند دفع الوكيل والبدنية كصلاة وصوم لا تقبلها مطلقا والمركبة منهما حج  
 ان فرض تقبل النيابة عند العجز فقط لكن بشرط دوام العجز الى الموت لانه فرض العمر  
 حتى تلزم الاعادة بزوال العذر وبشرط بنية الحج عنه اي عن الامر فيقول احريت  
 عن فلان وليد عن فلان ولو نسي اسمه فنوي عن الامر صح وتكفي بنية القلب هذا  
 اي اشتراط دوام العجز الى الموت اذا كان العجز كالخس والمرض يرحى زواله اي  
 يمكن وان لم يكن كذلك كالعمى والزمانه يسقط الفرض بحج ان غير عنه فلا اعادة مطلقا  
 سواء استمر ذلك العذر به ام لا ولو ارجح وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يحزه لفقد شرطه  
 وبشرط الامر به اي بالحج عنه فلا يجوز حج التفرع بغير اذنه الا اذا حج او ارجح الوارث  
 عن مورثه لوجود الامر دلالة وبقي من شرائط النفقة من مال الامر كلها واكثرها  
 وحج

لعل

هذا هو الوجه في النفقة  
 ان النفقة هي ما ينفق به  
 الزوج على زوجته  
 او الولد على والده  
 او المولى على المولى  
 او غيره من المالكين  
 على من في ذمتهم  
 من النفقة

وحج المأمور بنفسه وتعيينه ان عينه فلو قال حج عني فلان لا غير لم يحج عنه ولو لم  
 يقل لا غير جاز استحسانا واصلها في الباب الى عشرين منها عدم اشتراط الاجرة  
 فلو استأجر رجلا بان قال استأجرني على ان حج عني بكذا لم يحج عنه ولما يقول امرتك  
 ان حج عني بلا ذكر اجارة ولو اتفق من حال نفسه او خلط النفقة به لم يحج وانفق كله  
 او اثره جلد ويري من الضمان وبشرط العجز المذكور في الفرض لا المنفل لا يشاع باسمه  
 ويقع الحج المفروض عن الامر على كظاهر من المذهب وقيل عن المأمور نفلا ولا امر ثواب  
 النفقة لكنه بشرط صحة النيابة اهليا للمأمور لصحة الافعال ثم فرع عليه بقوله  
 فجاز حج الضرورة بمهمة من الحج والمرأة ولو اتمته والعبد وحره كالمراهق وغيرهم اولا  
 لعدم الخراف ولو امر ذميا او مجنونا لا يصح واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له  
 دفع المال اليه غير الحج ذلك الغير عن الميت الا اذن له بذلك بان قيل له وقت الدفع اصنع  
 ما شئت فيجوز له ذلك مرضا ولا لانه صار وكيل اطلاقا خرج المكلف الى الحج ومات  
 في الطريق ووصى بالحج عنه انما تجب بوصية به اذا اخبره بعد وجوبه اما لو حج من  
 عامه فلا فان فسر المال والمكان فالامر عليه اي على ما يفسره والا يحج عنه من بلد  
 وباسا لا استحسانا فيلحفظ فلو ارجح عنه الوصي من غير لم يصح ان وصى به اي بالحج  
 من بلدته بله وان لم يف في حيث يبلغ استحسانا ولو وصى الميت او وارثه ان يسترد  
 المال من المأمور عالم يحرم ثم ان رده كخيانة منه فنفقة الرجوع في ماله والا فمال  
 الميت وصى حج فمطوع عنه رجل لم يحزه وان امره الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو  
 ثواب الانفاق لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من ماله وكذا  
 لو ارجح ليرجع كالدين اذا قضاه من مال نفسه ومن حج عن كل من امر به وقع عنه  
 وضمن ماله لانه خالفهما ولا يقدر على جعله عن احدهما لعدم الاولوية وينبغي  
 صحة استيعين لواطلى الاحرام ولو ابنيهما فان حج احدهما قبل الطواف والوقوف  
 جاز بخلاف ما لو اهل حج عن ابويه او غيرهما من الجانب حال كونه متبرعا فعين  
 بعد ذلك جاز لانه متبرع بالثواب فله جعله لاحدهما او لهما وفي حديث من حج  
 عن ابويه فقد قضى عنه محنته وكان له فضل عسرجح وبعث من الابرار ودم الاحصاء  
 لا غير على الامر ماله ولو ميتا قبل من تلك وقيل من الكل ثم ان فاته تقصير منه  
 ضمن وان بافة سماوية لا ودم القران وكتمت وجبايات على حاج ان اذن له الامر  
 بالقران والتمتع والافيهي بخلافه فيمن ضمن استنفقة ان جامع قبل الوقوف -

مشرطا

الحج المفعل

هذا هو الوجه في النفقة  
 ان النفقة هي ما ينفق به  
 الزوج على زوجته  
 او الولد على والده  
 او المولى على المولى  
 او غيره من المالكين  
 على من في ذمتهم  
 من النفقة







اعضاه الشريف صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة وعرش والكرسي وزياقة قبر  
 الشريف من دونه بل قيل واجبة من له سعة وسيد باع لو فرضا ويخير لو فلام  
 يربيه عليه الصلاة والسلام فيبذل بزيارته لاجالة ولينومعه زيادة مسجده الشريف  
 فكذا جازان الصلاة فيه افضل من الف في غير المسجد الحرام وكذا بقية القرب  
 ولا تكثر المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يتق بنفسه **كتاب النكاح**  
 ليس لنا عبادة شرعت من عهد ادم عليه السلام الى الان ثم تستمر في كنية الا النكاح  
 والايان هو عند الفقهاء عقد يقيد ملك المتعة اى جلا استمتاع الرجل من  
 امرة لم يمنع من كذاها مانع شرعى فخرج الذكر وكنتى المسكر كوازد كورسيت  
 والمحارم وكجنية وانسان الماء لاختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح كجنية بشهود  
 قنية فصد اخرج ما يفيد كذا كثر امة للتشري وعندها الاصول واللغة هو  
 حقيقة في الوطى مجاز في العقد فثبت جازي الكتاب او سنة مجردا عن القران  
 يراد الوطى كما لا تنكحوا ما تنكح اباؤكم فحرم منية الاب على الابن بخلاف حتى  
 تنكح زوجا لانساده اليها والمتصور منها العقد لا الوطى الاجاز ويكون  
 واجبا عند التوثيق فان يتقن الزنا الابه فرض نهائية وهذا اذا ملك المهر وثبتقة  
 والا فلا انكح بترك يد ابع ويكون سنة مؤكدة في الاصح فياثم بتركه ويثاب ان نوى خصيا  
 ولذا حال الاعتدال اى القدرة على وطى ومهر ونفقة وزوج في النهر وجوبه للمواطنة  
 عليه والى نكاح على من رغب عنه ومكرها خوف جوار فان يتقنه حرم ونكاح  
 اعلانه وتقدم خطبة وكونه في مسجد يوم الجمعة بعاقدر سيد وشهود عدول  
 والاستدانة له ونظر اليها قبله وكونها دونه سنا وحسبا وعرا وما لا فوقه ادبا  
 وخلقاً وورعا وجمالا وهذا ليكرم الزفاف المختار اذا لم يستهل على مفسدة دينية  
 وينعقد ملتسبا بايجاب وقول من الاخر وصفا للمضى لان الماضى ادى على الصحة حتى  
 كزوجت نفسي او انتى او موكلتى منك ويقول الاخر تزوجت وينعقد ايضا بها  
 اى بلفظين وصح احدهما للمضى والاخر للاستقبال او الحال فالاول الامر كزوجتى  
 او زوجتى نفسك او كوفى امرأتى فانه ليس بايجاب بل هو توكيد ضمنى فاذا قال  
 فى المجلس زوجت او قلت او بالسمع والطاعة بترأسيه قام مقام الطرفين وقيل هو  
 ايجاب وزوجه فى السر والثاني المضارع المبدوء بهمزة او توت او تا كزوجتى نفسك  
 اذا لم ينو الاستقبال ولذا انما تزوجك او حيثك خاطبا لعدم جريان المساومة

هذا هو النكاح  
 وهو عقد يقيد ملك  
 المتعة اى جلا  
 استمتاع الرجل من  
 امرة لم يمنع من  
 كذاها مانع شرعى  
 فخرج الذكر وكنتى  
 المسكر كوازد كورسيت  
 والمحارم وكجنية  
 وانسان الماء لاختلاف  
 الجنس واجاز الحسن  
 نكاح كجنية بشهود  
 قنية فصد اخرج ما  
 يفيد كذا كثر امة  
 للتشري وعندها  
 الاصول واللغة هو  
 حقيقة في الوطى  
 مجاز في العقد  
 فثبت جازي الكتاب  
 او سنة مجردا عن  
 القران يراد الوطى  
 كما لا تنكحوا ما  
 تنكح اباؤكم  
 فحرم منية الاب  
 على الابن بخلاف  
 حتى تنكح زوجا  
 لانساده اليها  
 والمتصور منها  
 العقد لا الوطى  
 الاجاز ويكون  
 واجبا عند  
 التوثيق فان  
 يتقن الزنا الابه  
 فرض نهائية  
 وهذا اذا ملك  
 المهر وثبتقة  
 والا فلا انكح  
 بترك يد ابع  
 ويكون سنة  
 مؤكدة في الاصح  
 فياثم بتركه  
 ويثاب ان نوى  
 خصيا ولذا حال  
 الاعتدال اى  
 القدرة على  
 وطى ومهر  
 ونفقة وزوج  
 فى النهر  
 وجوبه  
 للمواطنة  
 عليه والى  
 نكاح على  
 من رغب عنه  
 ومكرها  
 خوف جوار  
 فان يتقنه  
 حرم ونكاح  
 اعلانه  
 وتقدم  
 خطبة وكونه  
 فى مسجد  
 يوم الجمعة  
 بعاقدر  
 سيد وشهود  
 عدول  
 والاستدانة  
 له ونظر  
 اليها قبله  
 وكونها  
 دونه سنا  
 وحسبا  
 وعرا وما  
 لا فوقه  
 ادبا وخلقاً  
 وورعا  
 وجمالا  
 وهذا  
 ليكرم  
 الزفاف  
 المختار  
 اذا لم  
 يستهل  
 على  
 مفسدة  
 دينية  
 وينعقد  
 ملتسبا  
 بايجاب  
 وقول  
 من الاخر  
 وصفا  
 للمضى  
 لان  
 الماضى  
 ادى على  
 الصحة  
 حتى  
 كزوجت  
 نفسي  
 او انتى  
 او موكلتى  
 منك  
 ويقول  
 الاخر  
 تزوجت  
 وينعقد  
 ايضا  
 بها اى  
 بلفظين  
 وصح  
 احدهما  
 للمضى  
 والاخر  
 للاستقبال  
 او الحال  
 فالاول  
 الامر  
 كزوجتى  
 او زوجتى  
 نفسك  
 او كوفى  
 امرأتى  
 فانه  
 ليس  
 بايجاب  
 بل هو  
 توكيد  
 ضمنى  
 فاذا  
 قال فى  
 المجلس  
 زوجت  
 او قلت  
 او بالسمع  
 والطاعة  
 بترأسيه  
 قام  
 مقام  
 الطرفين  
 وقيل هو  
 ايجاب  
 وزوجه  
 فى السر  
 والثاني  
 المضارع  
 المبدوء  
 بهمزة  
 او توت  
 او تا  
 كزوجتى  
 نفسك  
 اذا لم  
 ينو  
 الاستقبال  
 ولذا  
 انما  
 تزوجك  
 او حيثك  
 خاطبا  
 لعدم  
 جريان  
 المساومة

من احدهما

في النكاح

المذهب

في النكاح او هرا عطيتها ان المجلس النكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها يا عرس فقالت  
 ليك ان عقد على المذهب ولا ينعقد بقول بالفعل كقضى مهر ولا سقاط ولا كتابة حاصر بل  
 غائب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب عالم يكن بلفظ الامر فتسولي الطرفين فتح ولا بالافار  
 على المختار خلاصة كقولهم امرأتى لان الاقرار اظهر ما هو ثابت وليس بانك او قبل ان كان  
 يحضر من الشهود كما يصح بلفظ يجعل وجعل الاقرار انشا حوالا صح ذخير ولا ينعقد بتزوجت  
 نصفك في الاصح احتياطاً خائفة بل لابد ان يضيفه الى كلها او ما يجربه عن الكل ومنه لظهر  
 والبطن على الابه سبب ذخيره ورجوعاً في طلاق خلاصة فحتاج للفرق واذا وصل الى التسمية  
 للمهر كان من تمامه اى اليجاب فلو قبل الاخر قبله لم يصح لتوقف اول الكلام على اخره لو فيه  
 ما يغير اوله ومن شرط اليجاب والقبول اتحاد المجلس لوها صرين وان لا يخالف الايب  
 للقبول كقبول النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافاً  
 ولا معلقاً كما يسمى ولا المنكوحه مجهولة ولا يسترط العلم بمغالب اليجاب والقبول فيما  
 يستوى فيه العقد والهرل اذ لم يتج لينة به يفتى وانما يصح بلفظ تزواج ونكاح لا نهما  
 صريحان وصاعداهما كناية وهو كل لفظ وضع لملكك عين كاملة فلا يصح بالسركة في كذا  
 خرج الوصية غير الحقيقة بالمال كصبة وتليك وصدقة وفرض وصح ومرف وعطية  
 وسلم واستحارة وكل ما تملك به الرقاب بشرط لينة او قرينة وفهم الشهود المقصود  
 لا يصح بلفظ اجارة بر او زاي واعارة ووصية ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد الملك  
 لكن تثبت به شبهة فلا يجد ولها الاقر من المسمى ومهر المثل وكذا تثبت بكل لفظ لا ينفي  
 به النكاح فيلحفظ والفاظ مصحفة كخورت لصدوره لاجن قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف  
 فلم يكن حقيقة ولا مجاز لعدم العلاقة بل غلطاً فلا اعتبار به اصلاً نعم لو اتفق قوم على  
 النطق بهذه الغلطة وصدر ذلك عن قصد كان ذلك وضعاً جدياً فيصح به افتى المرحوم  
 ابو السعود واما الطلاق فيقع به افضا كما في اويل الاسباه ولا يتعاط احتراماً للفروج  
 وسرط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر ليتحقق رضاها وشروط حضور شاهدين حرين  
 او حرو حرتين مكلفين سابعين معافوا على الاصح فاهم ان نكاح على المذهب  
 كحرم مسلمين نكاح مسلمة ولو فاسقين او محدورين في ذنوب او عمنى او ابني الزوجين  
 او ابني احدهما وان لم يثبت النكاح لهما بالابن ان ادعى القربى كما صح نكاح مسلم دمية  
 عند ذميين ولو تخالفين لدينها الاصل عند ان كل من ملك يقول النكاح بولاية  
 نفسه ان عقد حفرة امرالاب رجلا ان تزوج صغيرته فزوجها عند رجل وامرأتين

تلوع ص



والحال ان الاب حاضر صح لانه يجعل عاقدا حكما والا ولزوج بنته البالغة بحضر شاهد  
 واحد جاز ان كانت ابنته حاضرة لانها تجعل عاقدة الاصل ان الامر متى حضر جعل مباحا  
 ثم انما تقبل شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقده لئلا يشهد على فعل نفسه ولزوج  
 المولى عبده البالغ بحضرة واحد لم يحضر على كذا هو ولو اذله فعقد كفاءة المولى  
 ورجل صح وكفى لا يخفى ولو قال رجل لا خير زوجتي ابنتك فقال الاخر زوجت  
 او قال نعم مجيبا له لم يكن نكاحا عالم بغير الموجب بعده قبلت ان زوجتي  
 استنجاز وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه توكل علق وكيلها بالنكاح في  
 اسم ابنتها بغير حضورها لم يصح للجهالة ولذا لو غلط في اسم بنته اذا كانت  
 حاضرة واثار اليها فيصح ولو له بنتان اراد تزويج الكبرى فغلط فثماها باسم  
 الصغرى صح للصغرى خائنة ولو بيعت مريد النكاح اقواما الخطبة فزوجها  
 الاب او المولى بحضرتهم صح فيجعل النكاح فقط خاطبا والباقي سهوا به يفتي  
**فروع** قال زوجتي ابنتك على ان امرها بيدك لم يكن له الامر لانه تفويض  
 قبل النكاح وكله بان يزوجها فلا بد ان يزوجها في المهر لم ينفذ فلولم يعم  
 حتى دخل بقى اختيار بين اجازته وفسخه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل لان  
 الموقوف كالفاقد لتزوج بشهادة الله ورسوله لم يحز بل قيل كيف  
**فصل في اسباب التحريم** انواع قرابة مصاهرة رضاع جمع ملك ترك  
 ادخاله في حرة فهو سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وفي التظليل ثلاثا  
 وتعلق حق الغير بنكاح او عدة ذكرها في الرجعة حرم على المتزوج ذكر اكان او انثى  
 نكاح اصله وفرعه علا ونزل وبنت اخيه واخوته وبنتها ولون زنا وعمته  
 وخالتها فهذه سبعة في اية حرم عليهم امهاتهم ويدخل عدة جده وجدته  
 وخالتها الا شقا وغيرهن وامامة عمه وخالة خالة ابيه فحلال كانت عمه  
 وعمته وخاله وخالتها لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وحرم بالمصاهرة  
 بنت زوجته الموطوءة وام زوجته وجدتها مطلقا بحمد العقد الصحيح وان  
 لم توطأ الزوجة لما تقرر ان وطئ الامهات تحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات  
 ويدخل بنات الربيبة والربيب ولو اكتشف المس ونحوه كالدخول عند  
 الحنفية واقره المصنف وزوجته صله وفرعه مطلقا ولو بيعت ادخل لها  
 اولادها بنت زوجته ابيه او ابنه فحلال وحرم الكل مما تحريمه نسبا

ومصاهرة

هذا اذا اصابه قهر الرجل  
 مستر شهوة فان كان  
 وكان الكفر اياه انما لم  
 شهوة لا يحرم عليه بنتها  
 كذا قال يعقوب بن كذا  
 وسياق فان قيل

مذنب

هذا اذا اصابه قهر الرجل  
 مستر شهوة فان كان  
 وكان الكفر اياه انما لم  
 شهوة لا يحرم عليه بنتها  
 كذا قال يعقوب بن كذا  
 وسياق فان قيل

**ومصاهرة** مصاهرة الاما استثنى في بابها  
 امراته طلقين ولها منه لمن فاعتدت فكنيت صغيرا فارضعت فحرمت عليه فكنيت  
 اخر فدخل بها فانها فحل لغور الاول بواحدة ام بثلاث **اجواب** لا تعود اليه  
 ابدا لصيرورتها حليلة ابنته رضاعا بشرى امه لانيه لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج بكرا  
 فوجدها ثيبا وقالت ابوك فضي ان صدقها بانت بلامهر ولا لا شئني **واصل من يشئني**  
 اراد بان زنا الوطئ الحرام وحرم ايضا بالمصاهرة وصل بمسوسة بشئني ولو لم يصر على  
 الراس كاحل لا يمنع بحرقه **ومصاهرة** كرهوا ان يزوجوا المدور بالداخل  
 من ينظر من زجاج او قاي فيه وفرو من مطلقا والعرة للشهوة غيبا لمس والنظر  
 لا بعدهما وحدها فاما تحرك الله او زيادته به يفتي وفي امرأة ونحوه تحرك قلبه  
 او زيادته وفي كونه لا يشترط في النظر للفرج تحريك الله به يفتي هذا اذا لم ينزل فلو  
 انزل مع مس ونظر فلا حرة به يفتي وفي خلاصة وطئ اخت امراته لا تحرم عليه امراته  
 لا تحرم المسور اليه **فروع** اذا اراد من امرأة او ما لان امرى قتاله **بالحسن**  
 لا هو **فروع** اذا كانت حرة ولها من مضاهاة ما يعنى الميتة وصغيرة لم تشتهى  
 فلا تثبت الحرة اصل الوطئ وبمطلقا وكما لو افضاها لعدم يتقن كونه في الفرج عالم  
 خبر منه بلافق بين زنا ونكاح فلو تزوج صغيرا **فروع** اذا كان  
 ففتى به **فروع** اذا تزوجت **فروع** اذا تزوجت **فروع** اذا تزوجت  
 وكذا اشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراهق زوجته ابيه لم تحرم فتح ولا فرق فيما ذكر  
 بين المس والنظر شهوة بين عمد وسياق وخطا وكره فلو ايقظ زوجته او ايقظته في لحاحها  
 فمست به بنتها المستهارة او يدها ابنته حرمت الام ابدان فتح قبل ام او بنته في اي  
 موضع كان على الصحيح **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه  
 في الذخيرة وفي المس **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه  
**فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه  
 احدها ومراهق ومجنون وسكران كبايع برأيه وفي القنية قبل ان يكون بنته تحرم امها  
 وبحرة المصاهرة **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه  
 العدة ووطئ بها لا يكون زنا **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه  
 به يفتي ون **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه  
 لاهي **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه **فروع** اذا كان عليه

هذا اذا اصابه قهر الرجل  
 مستر شهوة فان كان  
 وكان الكفر اياه انما لم  
 شهوة لا يحرم عليه بنتها  
 كذا قال يعقوب بن كذا  
 وسياق فان قيل

هذا اذا اصابه قهر الرجل  
 مستر شهوة فان كان  
 وكان الكفر اياه انما لم  
 شهوة لا يحرم عليه بنتها  
 كذا قال يعقوب بن كذا  
 وسياق فان قيل

هذا اذا اصابه قهر الرجل  
 مستر شهوة فان كان  
 وكان الكفر اياه انما لم  
 شهوة لا يحرم عليه بنتها  
 كذا قال يعقوب بن كذا  
 وسياق فان قيل



معها او ليس على الفرج او يقبلها على الفم حدادي وفي الفتح يترى بماق اخدين بالفم وفي  
 الخلاصة قبل ما فعلت بام امرتك فقال جامعها تثبت الحرفة ولا يصدق انه  
 كذب ولو هازلا وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل  
 على نفس المس والتقبيل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار تجنيس  
 لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشارا واثارا وحرم الجمع بين المحارم تكاحا  
 اي عقد صحيحا وعدة ولومن طلاق باين وحرم الجمع وطئا بملك بين امرأتين  
 ابنتهما فرضت ذكر لم تحمل الاخرى ابدا الحديث مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور  
 يصلح لخصصا للكتاب فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها وامرأة ابنتها وامة  
 ثم سبقتها لانه لو فرضت المرأة وامرأة الابن والسيدة ذكر لم يحرم بخلاف عكسه  
 وان تزوج بنكاح صحيح اخت امة قد وطئها مع النكاح لكن لا بطا واحدة منهما  
 حتى يحرم حل استمتاع احدهما عليه بسبب قالان للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشركي  
 مغربية ثبتت نسب اولادها منه لثبوت الوطئ حكما ولو لم يكن وطئا لامة له وطئا  
 المنكوحة ودواعي الوطئ لا كالموطئ ان كمال وان تزوجها معا اي لا تحت او من تعانها  
 او يعقدين ونسب النكاح الاول فرق انقاضي بينه وبينهما ويكون طلاقا ولها نصف  
 المهر يعني في مسئلة النسيان اذا الحكم في تزوجها معا بطلان وعدم وجوب  
 المهر الا بالوطئ كما في عامة الكتب فتنبه وهذا ان كان مهرهما متساويا  
 قدر وجنسا وهو مسمى بالعقد وكانت الفرقة قبل الدخول وادعى كل منهما انها الاولى  
 ولا بينة لهما فان اختلف مهرهما فان علمنا لكل ربع مهرها والا فصف اقل المسلمين  
 لهما وان لم يكن لهما مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت  
 الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل لتقره بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله  
 بواحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم في نكاح وحرم نكاح الموي اتمته والعبد  
 سيدته لان المملوكية تنافي المملوكية نعم لو فعله الموي احتياطاً كان حراما وفيه  
 انه لا احتياط في عدم عدوها خاصة ونحوه تأمل حرم الوثنية بالاجماع وصح  
 نكاح كتابية وان كره تزويجها مومنة بغير مسطرة بكتاب قتل وان اعتقدوا  
 المسيح انها وكذا حل ذبحهم على المذهب كرو في شهر تجوز مناعة المعتزلة  
 لاننا لا نكفر احد من اهل البيت ونوقع الزاماً في المباح لا يصح نكاح عابدة  
 كوكب لكتابها ولا وطئها بملك عيين والمجوسية والوثنية هذا ساقط من نسخ

كالوطئ

فكل

بنكاح

في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح

الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله والمحرمة اي او عمة ولو  
 المحرم عطف على كتابية فتنبه والامة ولو كانت كتابية او مع طول الحرة الاصل  
 عندنا ان كلوطي يحل بملك عيين بنكاح وما لا فلا وان كره في المحرمة وتزويجها  
 في الامة وحرة على امة لا يصح عكسه ولوام ولد في عدة حرة ولومن باين وصح لورا جمعها  
 اي الامة على حرة لبقا الملك وبوتزوج اربعاً من الامة وخمساً من حرة اربعة عقد  
 واحد وصح نكاح الامة بطلان المحرم وصح نكاح اربع من كراير والامة فقط للمحر  
 لاكثر وله ان يترى بها سمان الامة فلوله اربع وانف سريه فارادشرا اخرى فلام  
 رجل خيف عليه الكفر ولوراد ان يترى فقالت له امراته اقتل نفسي لا يمتنع لانه  
 مشرور لكن لو ترك لبلايها بوجر حديث من رقى لامرئ رقى الله له ونصفها  
 للعبد ولو عد بر او يمتنع عليه غير ذلك فلا يحل له ان يترى اصلاً لانه لا يملك الا  
 الطلاق وصح نكاح حبلى من زنا الا حبلى من غير اي الزنا لثبوت نسبه ولومن حرى  
 او سيدها المقربة وان حرم وطئها ودواعي محبتي تضع متصل بالمسئلة الاولى  
 ليلاليسقي ما زرع غرم اذ الشعر يثبت منه **فروع** لو نكحها الزاني حل  
 له وطئها اتفاقاً او ولده ولزمه النفقة ولو تزوج اتمته او ام ولد الحامل بعد علمه قبل  
 اقراره به جاز وكان نكاحاً له **تحرر** وصح نكاح الموطوء بملك عيين ولا يترى بها  
 زوجها بل سيدها وجوباً على الاصح ذخيرة او الموطوء **زنا** اي جاز نكاح الزانية  
 وان راها تربي وله وطئها بلا استبراء واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا ان تمنوخ  
 باينة فانكحوا ما احاب لهم وفي اخره حظر المحبتي لا يجب على الزوج تطليق انفا حرة  
 ولا عليها **تشرع** الفاجر الا اذا خاف ان لا يقيمها حدود الله فلا باس ان يتقوا فيما في  
 الوهابية ضعيف كما ذكره لمصنف وصح نكاح المصروفة الى محرمة والمسمى كله لها  
 ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل وبطل نكاح متعة وموقت وان جهلت المدة  
 او طابت في الاصح وليس منه ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر ونوى ملكته معها  
 مدة معينة ولا باس بتزوج النهاريات عيني وتكحل له وطئ امراته ادعت  
 عليه عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح وهي اي والكال انها محل للنساء اي  
 لا نكاح النكاح عليه خلية عن الموانع وقضى انقاضي بنكاحها بينة اقامتها  
 ولم يكن في نفس الامر تزوجها وكذا حل له نكاحها خلفاً لها وفي السر بنالها  
 عن المواهب وبقوطها يفتى وتوقضى بطلانها بشهادة الزور روى علمها بذلك نفذ وحل

بزرية

لا يبرأ ادب

الشرح







وبرهننا بنيتها ولي الان يبرهن على رضاها او اجازتها **باب** **في بيان** **الاب**  
 عدم بلوغها **فقالت** **انا بالفت والنكاح لم يصح وهي مراقة وقال الاب**  
 او الزوج **بل هي صغيرة** فان القول لها ان ثبت ان سنها تسع وكذا لو ابرهق بلوغه  
 ولو برهننا فبنية البلوغ اولى **على الزوج** بخلاف قول الصغيرة رددت حين بلغت وكذا  
 الزوج قال القول له لا نكاحه وان ملكه لو اختلفا بعد زمان البلوغ وكوالت البلوغ  
 قال القول لها **شروع** وهما فيه فيلحق **والولي** التي بيانه **النكاح الصغير والصغيرة**  
**جبر** **وا** **ثيا** **كعتوه** **ومجنون** **سها** **ولزم** **النكاح** **وا** **ب** **فاس** **نقص**  
 مهرها وزيادة مهره او زوجها **بغير كفوان** **كان** **الولي** **المزوج** **بنفسه** **بغير**  
**ابا** **وجدا** **وكذا** **الولي** **وان** **المجنونة** **لم** **يعرف** **منهما** **سوا** **الاختيار** **مجانة** **وفسقا**  
**ون** **ع** **لا** **يصح** **النكاح** **اتفاقا** **وكذا** **لو** **كان** **سكران** **فزوجها** **من** **فاسق** **او** **سري**  
**او** **فقر** **او** **دني** **حرفة** **لظهور** **سوا** **اختياره** **فلا** **يعارضه** **بشفقة** **المظنونة** **تحر**  
**وان** **كان** **الزوج** **غير** **اي** **غير** **الاب** **وابيه** **ولو** **الام** **ولقاضي** **او** **كل** **الاب** **لكن**  
**في** **النهر** **نحو** **الوعى** **لو** **كيلة** **القدر** **مع** **لا** **صح** **النكاح** **من** **غير** **الاب** **فان**  
**اسا** **وما** **في** **صدر** **كسر** **بغية** **ولهما** **فسخه** **وهم** **ان** **كان** **من** **كفو** **وغير** **المثل**  
**ولكن** **اي** **لصغير** **وصغيرة** **ولم** **يلحق** **بهما** **خيار** **الفسخ** **ولو** **بعد** **ادخول** **بالبلوغ**  
**او** **العلم** **بالنكاح** **لنقص** **الشفقة** **وبقي** **عنه** **خيار** **العتق** **ولو** **بلغت** **وهو**  
**صغير** **فرق** **بمخفة** **ابيه** **او** **وصيه** **بشرط** **القضا** **للفسخ** **فيتوارثان** **فيه** **ويلزم**  
**كل** **المهر** **ثم** **الفرقة** **ان** **من** **قبلها** **فسخ** **لا** **ينقص** **عدد** **طلاق** **ولا** **يلحقها** **طلاق** **الاف** **لعدة**  
**وان** **من** **قبله** **فطلاق** **الاب** **او** **ردة** **او** **خيار** **عتق** **وليس** **لنا** **فرقة** **منه** **ولا** **مهر**  
**عليه** **الا** **اذا** **اختار** **نفسه** **بخيار** **عتق** **وسرط** **للكل** **القضا** **الامانة** **ونظرة** **في** **النهر**  
**فرق** **النكاح** **اتسك** **جمعانا** **فعا** **فسخ** **طلاق** **وهذا** **الذي** **حكيمها**  
**بنان** **الدار** **مع** **نقصان** **مهر** **كذا** **فساد** **عقد** **وفقد** **كفو** **بنفسها**  
**تفيل** **سبي** **واسلام** **المحارب** **او** **ارضاع** **ضرتها** **قد** **عدا** **فيها**  
**لخيار** **عتق** **بلوغ** **ردة** **وكذا** **ملك** **لبعض** **وتلك** **الفسخ** **يخصها**  
**اما** **الطلاق** **فب** **عنه** **وكذا** **ايلا** **ولعان** **ذا** **كر** **يتلوها**  
**قضا** **قاضي** **ان** **سوط** **جميع** **خلا** **عتق** **ومك** **واسلام** **ان** **فيها**  
**تفيل** **سبي** **مع** **الايلا** **يا** **امك** **بتاين** **مع** **فساد** **العقد** **يديها**

هذا  
 في بيان  
 النكاح  
 الصغير  
 والولي  
 الذي  
 بيانه  
 النكاح  
 الصغير  
 والصغيرة  
 جبر  
 وا  
 ثيا  
 كعتوه  
 ومجنون  
 سها  
 ولزم  
 النكاح  
 وا  
 ب  
 فاس  
 نقص  
 مهرها  
 وزيادة  
 مهره  
 او  
 زوجها  
 بغير  
 كفوان  
 كان  
 الولي  
 المزوج  
 بنفسه  
 بغير  
 ابا  
 وجدا  
 وكذا  
 الولي  
 وان  
 المجنونة  
 لم  
 يعرف  
 منهما  
 سوا  
 الاختيار  
 مجانة  
 وفسقا  
 ون  
 ع  
 لا  
 يصح  
 النكاح  
 اتفاقا  
 وكذا  
 لو  
 كان  
 سكران  
 فزوجها  
 من  
 فاسق  
 او  
 سري  
 او  
 فقر  
 او  
 دني  
 حرفة  
 لظهور  
 سوا  
 اختياره  
 فلا  
 يعارضه  
 بشفقة  
 المظنونة  
 تحر  
 وان  
 كان  
 الزوج  
 غير  
 اي  
 غير  
 الاب  
 وابيه  
 ولو  
 الام  
 ولقاضي  
 او  
 كل  
 الاب  
 لكن  
 في  
 النهر  
 نحو  
 الوعى  
 لو  
 كيلة  
 القدر  
 مع  
 لا  
 صح  
 النكاح  
 من  
 غير  
 الاب  
 فان  
 اسا  
 وما  
 في  
 صدر  
 كسر  
 بغية  
 ولهما  
 فسخه  
 وهم  
 ان  
 كان  
 من  
 كفو  
 وغير  
 المثل  
 ولكن  
 اي  
 لصغير  
 وصغيرة  
 ولم  
 يلحق  
 بهما  
 خيار  
 الفسخ  
 ولو  
 بعد  
 ادخول  
 بالبلوغ  
 او  
 العلم  
 بالنكاح  
 لنقص  
 الشفقة  
 وبقي  
 عنه  
 خيار  
 العتق  
 ولو  
 بلغت  
 وهو  
 صغير  
 فرق  
 بمخفة  
 ابيه  
 او  
 وصيه  
 بشرط  
 القضا  
 للفسخ  
 فيتوارثان  
 فيه  
 ويلزم  
 كل  
 المهر  
 ثم  
 الفرقة  
 ان  
 من  
 قبلها  
 فسخ  
 لا  
 ينقص  
 عدد  
 طلاق  
 ولا  
 يلحقها  
 طلاق  
 الا  
 في  
 لعدة  
 وان  
 من  
 قبله  
 فطلاق  
 الاب  
 او  
 ردة  
 او  
 خيار  
 عتق  
 وليس  
 لنا  
 فرقة  
 منه  
 ولا  
 مهر  
 عليه  
 الا  
 اذا  
 اختار  
 نفسه  
 بخيار  
 عتق  
 وسرط  
 لكل  
 القضا  
 الامانة  
 ونظرة  
 في  
 النهر  
 فرق  
 النكاح  
 اتسك  
 جمعانا  
 فعا  
 فسخ  
 طلاق  
 وهذا  
 الذي  
 حكيمها  
 بنان  
 الدار  
 مع  
 نقصان  
 مهر  
 كذا  
 فساد  
 عقد  
 وفقد  
 كفو  
 بنفسها  
 تفيل  
 سبي  
 واسلام  
 المحارب  
 او  
 ارضاع  
 ضرتها  
 قد  
 عدا  
 فيها  
 لخيار  
 عتق  
 بلوغ  
 ردة  
 وكذا  
 ملك  
 لبعض  
 وتلك  
 الفسخ  
 يخصها  
 اما  
 الطلاق  
 فب  
 عنه  
 وكذا  
 ايلا  
 ولعان  
 ذا  
 كر  
 يتلوها  
 قضا  
 قاضي  
 ان  
 سوط  
 جميع  
 خلا  
 عتق  
 ومك  
 واسلام  
 ان  
 فيها  
 تفيل  
 سبي  
 مع  
 الايلا  
 يا  
 امك  
 بتاين  
 مع  
 فساد  
 العقد  
 يديها

ويبطل خيار البكر بالسكوت لو مختارة عامة **باب** **اصل النكاح** **ولو** **سالت** **عن** **قدس**  
**المهر** **قبل** **الخلق** **او** **عن** **الزوج** **او** **سالت** **على** **السكوت** **لم** **يبطل** **خيارها** **نهر** **نكتا** **ولا** **امتد**  
**ان** **الامان** **لانه** **كالشفقة** **ولو** **اجتمعت** **معه** **تقول** **اطلب** **حق** **شهادتها** **ب**  
**البلوغ** **لانه** **ديني** **وتشهد** **قائلة** **بلغت** **لان** **ضرورتها** **احيا** **حق** **وان** **جهلت** **به**  
**لتفرغها** **للعلم** **خلاف** **خيار** **المعتق** **فانه** **يمتد** **لغلبها** **بالمولي** **ونيار** **صغير**  
**والثب** **اذا** **بلغا** **لا** **يبطل** **بالسكوت** **بلا** **صريح** **رضا** **ودلائقه** **عليه** **كقتلة**  
**وليس** **ودفع** **مهر** **لا** **يبطل** **بقيام** **عن** **الحامس** **لان** **وقته** **العمر** **يفتق** **حتى** **يوجد**  
**الرضا** **ولو** **ارعت** **التمكين** **كرها** **صدقت** **ومعاده** **ان** **القول** **مدعى** **الاكراه** **لو** **في** **حبس**  
**الولي** **في** **الحفظ** **الولي** **في** **النكاح** **لا** **المال** **العصبة** **بنفسه** **وهو** **من** **يتصل** **بالميت**  
**حتى** **المحتقة** **بلا** **توسط** **ان** **بيان** **لما** **قبله** **على** **ترتيب** **الارث** **وتجب** **في** **يقدم**  
**ان** **المجنونة** **على** **ابيه** **لانه** **تجبه** **حي** **نقصان** **بشرط** **حرية** **وتكليف** **وبلا**  
**في** **ق** **تريد** **الزوج** **وودعه** **العدم** **الولاية** **وللا** **ولاية** **في** **نكاح** **ولا** **مال**  
**لن** **على** **كافرة** **الا** **بالسب** **العام** **بان** **يكون** **المسلم** **سيده** **ا** **كافرة** **او** **سلطا**  
**او** **نابيه** **او** **شاهدا** **والمسافر** **ولا** **يتيم** **كافر** **كذلك** **اتفاقا** **فان** **لم** **يكن** **مستة**  
**قال** **لزم** **ثم** **لام** **الاب** **وفي** **القينة** **عكسه** **ثم** **لبيت** **ثم** **لبيت** **الابن** **ثم** **لبيت**  
**النت** **ثم** **لبيت** **ابن** **الابن** **ثم** **لبيت** **بنت** **النت** **وهكذا** **الحكم** **الفاسد** **ثم** **الافت**  
**الاب** **وام** **ثم** **الاختلاف** **ثم** **اول** **الام** **الذكر** **والانثى** **سواء** **لا** **اولادهم** **ثم** **الاب**  
**الارام** **العجات** **ثم** **الاخوال** **ثم** **الحالات** **ثم** **بنات** **الاعمام** **وبهذا** **الترتيب**  
**اولادهم** **ثم** **ثم** **موي** **الموالة** **ثم** **السلطان** **ثم** **القاضي** **ثم** **له** **الملك**  
**ثم** **لنوابه** **ان** **فوضله** **ذلك** **والالا** **وليس** **الموي** **من** **حيث** **هو** **ان** **زوج**  
**اليتيم** **سلطا** **وان** **اوصى** **اليه** **الاب** **بذلك** **على** **المذهب** **نعم** **لو** **كان** **قريبا** **او** **حكما** **يملكه**  
**بالولاية** **كالأخت** **فزوج** **ليس** **للقاضي** **تزوج** **بصغيرة** **من** **نفسه** **ولا** **يمن**  
**لا** **تقبل** **شهادته** **له** **معين** **الحكام** **واقره** **المصروبه** **علم** **ان** **فعله** **حكم** **وان** **عوى** **عن**  
**الدعوى** **صغيرة** **زوجت** **نفسها** **ولا** **ولي** **ولا** **عالم** **توقف** **ونقد** **باجازتها** **بعد**  
**بلوغها** **لان** **له** **مجزا** **وهو** **اسلطان** **ولو** **زوجها** **وليان** **مستويا** **قدم** **السابق** **فان**  
**لم** **يبدرا** **ودقا** **مع** **ابطلا** **لوي** **الزوج** **الزوج** **فلو** **زوج** **الابعد**  
**حال** **قيام** **الا** **قرب** **توقف** **على** **اجازته** **ولو** **تحولت** **الولاية** **اليه** **لم** **يجز** **الا** **باجازته** **بعد** **الحول**

في بيان  
 النكاح  
 الصغير  
 والولي  
 الذي  
 بيانه  
 النكاح  
 الصغير  
 والصغيرة  
 جبر  
 وا  
 ثيا  
 كعتوه  
 ومجنون  
 سها  
 ولزم  
 النكاح  
 وا  
 ب  
 فاس  
 نقص  
 مهرها  
 وزيادة  
 مهره  
 او  
 زوجها  
 بغير  
 كفوان  
 كان  
 الولي  
 المزوج  
 بنفسه  
 بغير  
 ابا  
 وجدا  
 وكذا  
 الولي  
 وان  
 المجنونة  
 لم  
 يعرف  
 منهما  
 سوا  
 الاختيار  
 مجانة  
 وفسقا  
 ون  
 ع  
 لا  
 يصح  
 النكاح  
 اتفاقا  
 وكذا  
 لو  
 كان  
 سكران  
 فزوجها  
 من  
 فاسق  
 او  
 سري  
 او  
 فقر  
 او  
 دني  
 حرفة  
 لظهور  
 سوا  
 اختياره  
 فلا  
 يعارضه  
 بشفقة  
 المظنونة  
 تحر  
 وان  
 كان  
 الزوج  
 غير  
 اي  
 غير  
 الاب  
 وابيه  
 ولو  
 الام  
 ولقاضي  
 او  
 كل  
 الاب  
 لكن  
 في  
 النهر  
 نحو  
 الوعى  
 لو  
 كيلة  
 القدر  
 مع  
 لا  
 صح  
 النكاح  
 من  
 غير  
 الاب  
 فان  
 اسا  
 وما  
 في  
 صدر  
 كسر  
 بغية  
 ولهما  
 فسخه  
 وهم  
 ان  
 كان  
 من  
 كفو  
 وغير  
 المثل  
 ولكن  
 اي  
 لصغير  
 وصغيرة  
 ولم  
 يلحق  
 بهما  
 خيار  
 الفسخ  
 ولو  
 بعد  
 ادخول  
 بالبلوغ  
 او  
 العلم  
 بالنكاح  
 لنقص  
 الشفقة  
 وبقي  
 عنه  
 خيار  
 العتق  
 ولو  
 بلغت  
 وهو  
 صغير  
 فرق  
 بمخفة  
 ابيه  
 او  
 وصيه  
 بشرط  
 القضا  
 للفسخ  
 فيتوارثان  
 فيه  
 ويلزم  
 كل  
 المهر  
 ثم  
 الفرقة  
 ان  
 من  
 قبلها  
 فسخ  
 لا  
 ينقص  
 عدد  
 طلاق  
 ولا  
 يلحقها  
 طلاق  
 الا  
 في  
 لعدة  
 وان  
 من  
 قبله  
 فطلاق  
 الاب  
 او  
 ردة  
 او  
 خيار  
 عتق  
 وليس  
 لنا  
 فرقة  
 منه  
 ولا  
 مهر  
 عليه  
 الا  
 اذا  
 اختار  
 نفسه  
 بخيار  
 عتق  
 وسرط  
 لكل  
 القضا  
 الامانة  
 ونظرة  
 في  
 النهر  
 فرق  
 النكاح  
 اتسك  
 جمعانا  
 فعا  
 فسخ  
 طلاق  
 وهذا  
 الذي  
 حكيمها  
 بنان  
 الدار  
 مع  
 نقصان  
 مهر  
 كذا  
 فساد  
 عقد  
 وفقد  
 كفو  
 بنفسها  
 تفيل  
 سبي  
 واسلام  
 المحارب  
 او  
 ارضاع  
 ضرتها  
 قد  
 عدا  
 فيها  
 لخيار  
 عتق  
 بلوغ  
 ردة  
 وكذا  
 ملك  
 لبعض  
 وتلك  
 الفسخ  
 يخصها  
 اما  
 الطلاق  
 فب  
 عنه  
 وكذا  
 ايلا  
 ولعان  
 ذا  
 كر  
 يتلوها  
 قضا  
 قاضي  
 ان  
 سوط  
 جميع  
 خلا  
 عتق  
 ومك  
 واسلام  
 ان  
 فيها  
 تفيل  
 سبي  
 مع  
 الايلا  
 يا  
 امك  
 بتاين  
 مع  
 فساد  
 العقد  
 يديها



فثبت في ظاهره **مسألة القهر** واختاره الملتقي فإلم ينتظر الكفو إلى طلب  
جوابوا عنه الباقي ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى وثمره اختلاف فثبت  
اختفى في المدينة هل تكون غيبته منقطة **ولو زوجه الأقرب** حيث  
**جواز النكاح** **ظهير** **ويثبت للأب** من أولياء النسب شرع وهبة  
تكن في الغيبته عن الغيبات لوم بزواج الأقرب زوج القاضى عند قوت الكفو  
**ولو زوجه الأقرب** **بإيمانه** **باعتقاده** عن التزوج إجماعا خلاصة **ولا يبطر**  
**مروجه** **للسابق** **بغير** **الأقرب** **لحصوله** **بولاية** **تامه** **وولي** **المجنونة** **والمجنون**  
**ولو عارضا في النكاح** **أما** **التصرف** **في** **المال** **فلا** **ب** **اتفاق** **أما** **البنها** **أو** **سفل** **دون**  
**ابن** **الأم** **والأولي** **أن** **يأمر** **الأب** **به** **ليصح** **اتفاقا** **ولو** **أقروا** **في** **صغر** **أو** **صفقة**  
**أو** **أقروا** **فيلزم** **إمارة** **أو** **ولي** **أسد** **بالنكاح** **لم** **ينفذ** **لأنه** **أقرار** **على** **غير**  
**إجماع** **مولى** **الأمة** **حيث** **ينفذ** **إجماعا** **لأن** **منافع** **بضعها** **ملكه** **لأن** **بشهادته** **شهود**  
**على** **النكاح** **بأن** **ينصب** **القاضى** **خصما** **من** **لصغير** **حتى** **ينكر** **فتقام** **البينة** **عليه** **أو** **يترك**  
**بغير** **إدعاء** **فيصدقه** **أي** **الولي** **المقر** **أو** **يصدق** **الوكيل** **أو** **يصدق** **عند** **أي** **مينة**  
**وقال** **يصدق** **في** **ذلك** **وهذه** **المسئلة** **مخرجة** **من** **قولهم** **من** **ملك** **الإنسان** **ملك** **الأقارب**  
**ولها** **نظائر** **ففرع** **هل** **الولي** **يحبون** **ومعقوف** **تزوجهم** **أكثر** **من** **واحدة**  
**لم** **أره** **ومنعه** **من** **أفعى** **وجوز** **في** **كسبي** **الحاجة** **باب الكفاة**  
**من** **كافاه** **إذا** **ساواه** **والمراد** **هنا** **مساواة** **مخصوصة** **أو** **كون** **المرأة** **أدنى** **داكفاة**  
**في** **ابتداء** **النكاح** **للزوجة** **أو** **صحته** **من** **جانبه** **أي** **الرجل** **لأن** **الشرعة** **تأبى**  
**أن** **تكون** **فراسا** **للدي** **ولذا** **لا** **تعتبر** **من** **جانبها** **لأن** **الزوج** **مستغنى** **فلا** **يغيطه**  
**دناءة** **الفراس** **وهذا** **عند** **الكل** **في** **الصحيح** **جواز** **نية** **كسبي** **في** **كظهيره** **وغيرها**  
**هنا** **عنده** **وعندهما** **تعتبر** **من** **جانبها** **أيضا** **والكفاة** **حق** **الولي** **لا** **حقها** **فلو**  
**نكحت** **رجلا** **ولم** **تعل** **حاله** **فأذا** **هو** **عبد** **لا** **خيار** **لها** **بل** **للأوليا** **ولو** **زوجه** **بضاهها**  
**ولم** **يعلموا** **بعدم** **الكفاة** **ثم** **علموا** **لا** **خيار** **لأحد** **الأذا** **شرطوا** **الكفاة** **أو** **أخبرهم**  
**بها** **وقت** **العقد** **فزوجوها** **على** **ذلك** **ثم** **ظهر** **أنه** **غير** **كفو** **كان** **لهم** **الخيار**  
**ولو** **أجبه** **فليحفظ** **ونقل** **الكفاة** **للزوم** **النكاح** **خلافا** **لما** **لك** **بعض** **الفتاوى**  
**بعض** **الفتاوى** **وبقية** **العرب** **بعضهم** **كفا** **بعض** **واستثنى** **في** **الملتقى**  
**بعض** **الهداية** **بنى** **بأهله** **لكنهم** **وكل** **الطلاق** **قاله** **المهم** **كأن** **بحر** **والسهر** **والفتح**

والسبب إليه وبعضه اطلاق المص كالنزول والدر هذا في العرب واما في العم فمعتبر  
رنية وسلاما فلم بنفسه او معتق غير كفولين ابو هاشم او حرا او معتق  
وامها حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حر غير كفول ذات ابوين وابوان بينهما لاء  
لتقام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد كفاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما  
معتق الوضيع فلا يكافي معتقة الشريف واما مرتدا مسلم فكفولين لم يرتد  
واما الكفاة بين الذميين فلا تعتبر الالفظة وتعتبر العربية والعجمية واحدة  
اي تقوي فليس فاسق كفوا لصاحبة او فاسقة بنت صالح معلنا كان او لا على  
الظاهر نعم وما لا بان يقدر على المعجل ونفقة شهر لو غير محترف والا فان كانت  
يكسب كل يوم كفايتها لتطبق الجماع وحرفة مثل حاكم غير كفول مثل حيياط ولا  
حيياط لبزاز وتأجر ولاهما العالم وقاض وقاض واما اتباع الظلمة فاحسن من كل  
واما الوظائف فمن يحرف فصاحبها كفول للتأجير ولو غير دينية كبوابه وذو ندر يس  
او نظير كفول بنت الامير عمر بن محمد والكفاة اعتبارها عند بنت العقد فلا يصح  
زواج بعد فلوكان وقتته كفوا ثم فجر لم يقع واما لو كان دبا غائما صار تأجرا  
فان بقي عارها لم يكن كفوا والا بغير خنثى البع لا يكون كفوا للعربية ولو كان لعجمي  
شاميا وسليمانا وهو الاصح فتح عن يمينه وادعى في الحاشية ظاهر الرواية واقره المصنف  
لكن في الشهر انفسه كسيب بن ذي المنصب وبجاه فقير كفول للعلوية يتابع وان بالولد فكفو  
لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي وارتيقاء الكمال وغير ذلك  
فيه ظاهر ولذا قيل عائشة افضل من فاطمة فهنتاني وكنتي كفول بنت كنانة  
ومنى سئلنا عن مذهبهم اجبتنا مذهبنا بسطة المص والسري بكونه ليس فلا عبرة بالبلد  
كما لا عبرة بالجمال خاصيه ولا بالنقل والبيعوب يقع بها البيع خلا قال السافعي لكن في الشهر  
عن امر عينا في المحنون ليس بكفو للعاقلة وهذا الصبي كفول بفناء بيته او امه او جدته  
السري الى الشهر يعني المعجل كما مر لا بالنسبة الى الكنفقة لان العادة ان الاباء يتحملون عن  
عن الابناء المهر والنفقة ذخيرة ولو كانت مأذون من مهر ما خلوت العصبة لا غير ذلك  
من مهر مثلها او صرف القاضى بينها دفعا للمعارضة قبل الزوج قبل نفري الولى  
قبل جهور ومن كصف المسني ولو فرق الولى بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده فلها  
المسني وكذا الوفات احدهما قبل التفريق فليس للولى المطالبة بالاتمام لانتهاء النكاح بالموت  
جواهر الفتاوى امره بتزوج مراه شر وجه اب ماروقا لا لا بيع وهو استحسان ملتقى

عول الالف المستقلة  
كسبت ملكة غير عولها  
جاءك فان التاء  
يترك بينها لا  
لعدم الكفاة بل  
لشكيب الغيبة

قوله دحرقة اذ حتر الكفاة  
الصانع ان اياها يفتح و  
يتعرون وعن الى يوسف  
انها لا تقبر الا ان يمشي  
كالبعد والحمام دار  
اشتهى يلج

و  
بله  
هم  
عن  
س  
ها







وفاقته قبل رضى فلا تستحب لها بل الموطوعة سميها مهر اولاً فالملقات اربع وما  
 فرض بتراضيهما او بفرض قاض مهر المثل بعد العقد الخالي عن المهر او ريد  
 على ما سمي فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس او قبول روى الصغيرة ومعرفة  
 قدرها وبقا الزوجية على الظاهر مهر ذى الكا في جدد النكاح بزيادة الف  
 لزمه الا ان كان على الظاهر وفي كفاية لو وهبته مهرها ثم اقر بكذا من المهر  
 وقبلت صح وجملة على الزيادة وفي البرازية لا شبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة  
 لا ينفك باختصاص التخصيص بالمفروض في العقد بالنقص بل بحجب المتعة  
 في الاول ونصف الاصل في الثاني **وهي حصة** كذا وبعضه عنه قبل اولا  
 ويرتد بالرد بغيره وخلوة مستدجره قوله الاتي كالوطى بلا مانع حتى كرم لاحدها  
 يمنع الوطى وطبع كوجوه ثلث عاقل ابن كمال وجعله في الاسرار من كسى  
 وعليه فليس للطبيعي مثالا مستقل وشري كاحرام لفرس او نقل ومن كسى  
 رفق بفتحين التلاحم وقرن بالسكون عظم وعضل بفتحين غدة وصفر  
 ولو تزوج لا يطاق معه الجماع وبلا وجود ثلث معها ولو نأى او اعلم الان  
 يكون الثالث صغيرا لا يعقل بان لا يعبر عما يكون بينهما او مجنونا او مغمى عليه  
 كن في البرازية ان في الليل صحت لافي النهار وكذا الاغمى في الاصح او جارية احدها  
 فلا تمنع به يبقى متبني والكل **يمنع** ان كان عقورا وفي الفتح وعند ابى مطايعا  
 كلب لا يمنع مطلقا او كان المروحة ولا يكن عقورا او كان له لا يمنع وتبقى عدم  
 صلاحية المكان كسجود وطريق وضحا وسطح وبنت بابيه مفتوح وما اذا لم  
 يعرفها وصوم استنوع والمندور والكنارات والتفاح **ما منع** تصحتها  
 في الاصح اذا كفارة بالافساد ومفاده انه لو كانا سيفا فمسك فحلى بها ان يقع  
 وكذا اكملها اسقط الكفارة بغير ما منع صوم رمضان او صلاة الفرض فقط  
 كالوطى فيما يحى ولو كان الزوج مجنونا او غيبا او خبيثا او خشي ان ظهر حاله  
 والا فثنا كاحد موقوف وما في البحر والا يشاء ليس على ظاهره وفيه وتكون الجنة  
 لمرض او ضعف خلقه او كبر سنه في ثبوت النسب ولو من المحبوب وفي  
 تأمل المهر المسمى ومهر المثل بلا تسمية والسفقة والسكنى والعدة وحرقة نكاح  
 اختها وربع مهرها في عدتها وعرفته نكاح لامة ومراعاة وقت الخطاف  
 في سبها وكذا في وقوع طلاق باين اخر على المختار لا تكون كالوطى في متى بقبية  
 الاحكام

ففقدت قبل رضى فلا تستحب لها بل الموطوعة سميها مهر اولاً فالملقات اربع وما  
 فرض بتراضيهما او بفرض قاض مهر المثل بعد العقد الخالي عن المهر او ريد  
 على ما سمي فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس او قبول روى الصغيرة ومعرفة  
 قدرها وبقا الزوجية على الظاهر مهر ذى الكا في جدد النكاح بزيادة الف  
 لزمه الا ان كان على الظاهر وفي كفاية لو وهبته مهرها ثم اقر بكذا من المهر  
 وقبلت صح وجملة على الزيادة وفي البرازية لا شبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة  
 لا ينفك باختصاص التخصيص بالمفروض في العقد بالنقص بل بحجب المتعة  
 في الاول ونصف الاصل في الثاني **وهي حصة** كذا وبعضه عنه قبل اولا  
 ويرتد بالرد بغيره وخلوة مستدجره قوله الاتي كالوطى بلا مانع حتى كرم لاحدها  
 يمنع الوطى وطبع كوجوه ثلث عاقل ابن كمال وجعله في الاسرار من كسى  
 وعليه فليس للطبيعي مثالا مستقل وشري كاحرام لفرس او نقل ومن كسى  
 رفق بفتحين التلاحم وقرن بالسكون عظم وعضل بفتحين غدة وصفر  
 ولو تزوج لا يطاق معه الجماع وبلا وجود ثلث معها ولو نأى او اعلم الان  
 يكون الثالث صغيرا لا يعقل بان لا يعبر عما يكون بينهما او مجنونا او مغمى عليه  
 كن في البرازية ان في الليل صحت لافي النهار وكذا الاغمى في الاصح او جارية احدها  
 فلا تمنع به يبقى متبني والكل **يمنع** ان كان عقورا وفي الفتح وعند ابى مطايعا  
 كلب لا يمنع مطلقا او كان المروحة ولا يكن عقورا او كان له لا يمنع وتبقى عدم  
 صلاحية المكان كسجود وطريق وضحا وسطح وبنت بابيه مفتوح وما اذا لم  
 يعرفها وصوم استنوع والمندور والكنارات والتفاح **ما منع** تصحتها  
 في الاصح اذا كفارة بالافساد ومفاده انه لو كانا سيفا فمسك فحلى بها ان يقع  
 وكذا اكملها اسقط الكفارة بغير ما منع صوم رمضان او صلاة الفرض فقط  
 كالوطى فيما يحى ولو كان الزوج مجنونا او غيبا او خبيثا او خشي ان ظهر حاله  
 والا فثنا كاحد موقوف وما في البحر والا يشاء ليس على ظاهره وفيه وتكون الجنة  
 لمرض او ضعف خلقه او كبر سنه في ثبوت النسب ولو من المحبوب وفي  
 تأمل المهر المسمى ومهر المثل بلا تسمية والسفقة والسكنى والعدة وحرقة نكاح  
 اختها وربع مهرها في عدتها وعرفته نكاح لامة ومراعاة وقت الخطاف  
 في سبها وكذا في وقوع طلاق باين اخر على المختار لا تكون كالوطى في متى بقبية  
 الاحكام

الاحكام كالغسل والاحصان وحرمة البسات وحلها الاول والرجعة والميراث  
 وتزوجها كالا بكار على المختار وغير ذلك كما نظمه صاحب النهر فقال  
 ١ وخلق الزوج مثل الوطى في صورته ٢ وفيه وبهذا العقد تحصيل  
 ٣ تكميل مهر واعداد كذا نسب ٤ اتفاق سكنى ومنع الاخت ٥  
 ٦ واربع وكذا قالوا الاما ولقد ٧ راعوا زمان فراق فيه تزجيل  
 ٨ او وقعوا فيه تطبيقا اذا حق ٩ وقبل لا والصواب الاول القيل  
 ١٠ اما المغاير فالاحصان يا املى ١١ ورجعة وكذا التورث معقول  
 ١٢ اسقوط وطى واحلالها وكذا ١٣ تحريم بنت نكاح البكر مبذول  
 ١٤ كذا الفى والتكفير ما فسدت ١٥ عبادة وكذا بالغسل تكميل  
 ولو افرقا فقلت بعبادة خور وقال الزوج قبل الدخول قال قول كمالا نكارها  
 سقوط نصف المهر وان اكثر الوطى ولو لم تمكنه في خلوة فان بكر اصبحت والا لان  
 البكر انما توطاكرها كما تحب الطرسوسى واقره المصرو ولوقار ان خلوت بك فانت  
**ما منع** فلا ١٦ فقلت باين الوجود الشرط ووجب نصف المهر ولا عدة عليها  
 بزازية ووجب العدة في الكل اى كل انواع الخلقة ولو فاسدة اختها اى  
 استحسانا التوهم الشغل وقبل قابله القدورى واختاره الترمذى وقاضى  
 خان اذا كان ناسيا شريعا لصوم بغير العدة وان كان ناسيا كصفر ومرض  
 مدنف لا تجب والمذهب الاول لا ينص محمد فاه المصرو وفي المجتبى الموت  
 ايضا كالوطى في حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله بها حلت  
 بنتها فبنت البنت المهر في حصة الام لا في حصة البنت قبل وطى رجع عليها بنفسه  
 لعدم تعيين النقود في العهود وان لم تقبضه او قبضت بنفسه فوجبت  
 اصل الصورة الاولى او سابق وهو النصف في الثانية او وهبت عرض  
 المهر كثوب معين او في الذقة قبل البت او بغيره لا رجوع لحصول المقصود  
 كسبها بابت ١٧ من البت او لا يزوج عليها او نكحها على  
 الف ان اقام بها او لا يزوجها فان في مباشر طى كصورة  
 الاولى واقام بها في الثانية فله ان لا يزوجها بها او يوفى ولم يقيم المهر المثل  
 لفقد رضاها بفوت النفع كسب لا يزوج المهر في الصورة الثانية ذات التقدير  
 على العنق ولا يزوج عن النكاح لا تقاها على ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف

عدم الخلوة المكنة  
 من الوطى

فمنها صدر ان الاولى  
 تسمية كمر مع ذكر شرط  
 بنوعها والثانية تسمية  
 مهر على تقدير وعقد على  
 غير تقدير



المسمى في صورتين لسقوط الشرط وقال السرخس صحيحان بخلاف ما لو تزوجها  
على ان كانت قبيصة وعلى نفي ان كانت جميلة فانه صحيحان اتفاقا  
في الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما لو رد في المهرين القلة والكثرة للميتوبة والكافة  
فانها ان يثب الزم الاقل والاكثر لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح ولو  
شرط الكافة فوجدها بيبا الزمها لكل ذلك وزججه في البرازية ولو تزوجها على  
حد عبد ارسلت او الفدين او على حد العبد او هذا العبد او على احد  
هاذين او على كس من انفس هذه فثلاث مثل الاربع او ثلثة فلها الاربع  
او مثل الاوكس او دونه فلها الاوكس والاكثر المثل وفي الطلاق قبل الدخول حكم  
ميتة المثل لانها الاصل حتى لو كان نصف الاوكس اقل من الميتة وجبت الميتة  
فتح ولو تزوجها على فرس او عبد او ثوب هروي او فراش بيت او عدد معلوم  
من خوابير او ارجب في كل حبش له الوسط او قيمته وكل ما لم يشتر السلم فيه فأكيد  
للزواج والا فله المدة وكذا حكم وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه هو عند  
الفقه المقول على كثر من مختلفين في الاحكام دون نوعه هو المقول على كثيرين  
متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة لانه لا وسط له ووسط الجيد  
في زماننا الحبشي وان امره بالعدين والحال ان احدهما حر فلهما العبد  
عند الامام ان ساوى اقله اي عشرة دراهم والا فلهما العشرة لان وجوب المسمى وان  
قل بغير مهر المثل وعند الثاني لها قيمة الحر لو عبدا وزججه الكمال كالواستحق احدها  
ويجب من المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شرائط الصحة  
كشهود الوطى في القبل لا بغيره كالمخلوق كحرة وطلتها ولم يزد مهر المثل على المسمى  
لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد  
ولو لم يسم اوجبه لزم بالغام بالغ ويثبت لكل واحد منهما فسخه ولو بغير  
المهر من مباحه دخلها اولا في الاصح خروجها من المعصية فلا ينافي وجوبه  
بل يجب على القاضي التفريق بينهما ويجب العقد بعد الوطى لا المخلوق للطلاق  
لا الموت من وقت التفريق او متاركة الزوج وان لم تعلم بالمتاركة في الاصح ويثبت  
النسب احتياطاً بلا عوق وتضمن مدته وهي ستة اشهر من الزمان فان كانت مدة  
الزواج اقل من ستة اشهر يعني ستة اشهر فاكثر يثبت نسب والابان ولدت  
لاقل من ستة اشهر لا يثبت وهذا قولهم وبه يفتى وقال لا ابتداء المدة وقت العقد  
كما صرح

على

اسارة

كما صرح وزججه في الشهر بانه احوط وذكر من لنقضات الفاسدة احد وعشرين وتنظم منها  
العشرة التي في خلاصة فقهاء القنفذ  
1. وفاسد من العقود عشرين 2. اجارة وحكم هذا الاجرة  
3. وجوب في قبل او مسمى او كله مع فقد كالمسمى  
4. والواجب الاكثر في الكتاب 5. من الذي سماه او من قيمته  
6. او في النكاح المثل ان يكن دخل او خارج فله المثل ارجل  
7. والصالح والكس من انفس هذه 8. امانة او كالصحيح حكمه  
9. بغير القيمة بمؤونة يوم قبض 10. وصح بيعه لعبد اقترض  
11. مضاربه وحكمها الامانة 12. والمثلية البيع والالقيمة  
والحرة ومهرها السرى **مهر** الدعوى اي مهر امرأة تملكها من قوم ابيها لانهما  
ان لم تكن من قومه كينت عنه وفي خلاصته ويعتبر به خواتمها وعما فان لم يكن فبنت  
القيقم وبنت العم اشترى ومعاذه اعتبارا بالترتيب فالحققة وتعتبر لما شلة  
في الاوصاف وقت **النسب** نسبا وحملا ولا بد من ولد وعصير وعقد ودين وبنارة  
وثبوت وعفة وعلم وادبا وكما خلق وعدم ولد ويعتبر حال الزوج ايضا كونه  
الكامل قال ومهر الامة بقدر رغبة فيها ويثبت شرط فيه اي في ثبوت مهر المثل لما ذكر  
اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولقطة الشهادة فان لم يوجد سهود عدول  
قال لقول للزوج بيمينه وباني المحيط ان القاضي فرض المهر محله في الشهر على ما اذا  
رضيا بذلك فان لم يوجد من قبيلة ابيها في الاجاب في قبيلة تامل قبيلة  
ابيها فان لم يوجد فانقول اي للزوج بيمينه كما مر في كتاب النكاح في ذلك  
والمرأة **المدة** ولو عاقد لانه سفير لكن بشرط صحة فلو في مرض موته وهو وارث  
لم يصح والاصح من الثلث وقبول المرأة او غيرها في مجلس ضمان وتطالب ابائات  
من زوجها البالغ او الولي الضامن وان ادى رجوع على الزوج ان امرها هو حكم الكفاية  
ولا يثبت الابائات ائنه استعملت اما الغني ويتطالب ابو بالدفع من مال  
ابنه لامن مال نفسه اذا تزوج امرأة الا اذا ضمنه على العقد كما في النفقة  
فانه لا يواخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا اشهد على الرجوع عند الداء  
منه من اولى وروايع شرح مجمع **والنكاح** وادب وال **النسب** لان  
كل وطلقة بعقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي لانهما ثابتان











الملک



تہ

نت

1875











لقول الامام بقوله تعالى وعمله فضاله فلا يكون شهر اى مدة كل منها ثلاثون غير  
النقص في الولد قام بقول عائشة لا يبقى الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف بالاسماء  
والاية موولة لتوريعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن دلالتها قطعية على ان الواجب  
على المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افاده في رسم المفتي كمن في اخر كتابه  
فان خالف قيل بخير المفتي والاصح ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم ما لزوم  
اجز الرضاع للمطلقة فقد روي بحولين بالاجماع **وبيئت التحريم في الكثرة فقط ولو**  
**بغير النظام والاستنفا بظاهر المذهب** وعليه الفتوى فتح وعرف قال  
المصنف كالمحرر في الزيلعي خلاف المحدث لان الفتوى في اختلاف زعم ظاهر الرواية  
ولم يبع الرضا بعد عدة لانه جزء ادنى والانتفاع به لغير ضرورة حرام على صحيح  
سخرج وهما بينه وفي البحر لا يجوز التداوى بالمحرم في ظاهر المذهب اصله بول المأكول  
كما مر في اجابته على الارضاع وليس له ان يعنى الاجبار بنوعيه مع زوجته  
الزوجة ولو قبلت لان حق التزوية جوهري **وبيئت به ولو بين الحريين بزازية** وان  
ذا ان علم وصوله لجوفه من فيه او انفه لا غير فلو انتقم الحمة ولم يدخر الدين  
في حلقه ام لا لم يحرم لان في المانع شكاً والحمة ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يدر  
فاراد احدثهم تزوجها ان لم يظهر علامة ولم يشهد بذلك جاز خاينه امومة  
المزوجة **ابن رجب** وبيئت بوجع زوج مريضه اذا كان لينها منه كونه  
والا كما يحى فيحرم منه اي بسببه ما يحرم من النسب رواه شيخان واشتد  
بعضهم احدي وعكر من صورة وجمعها في قول **بيئت**

نظام ولول من قبال ان لا يرضع اي الولد  
انظام كماله ايضا في رهاى امة بغير علم

ايقار النسب الارضاع في صورته كما نافلة اوجدة الولد  
**وام اخت واخت ابن وام اخ** وام خال وعمة ابن اعتمد  
الامام اخيه واخته استثناء منقطع لان خرمه من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم  
يكن كحديث متناولاً استثناء الفقهاء فلا تخصص بالعقل كما قيل فان خرمه  
ام اخته واخيه نسباً لكونها امة او موطوءة ابيه وهذا المعنى مفقود في الرضاع ومن  
عليه **اخت ابنه وبنته وجدة ابنه وبنته وام عمه وعمته وام خاله وخالته**  
**ولدة عمه ولدة بنت عمه وبنت اخت ولده وام اولاد اولاده** فهو لا من الرضاع  
حلال للزواج وكذا اخوان المرأة لها هذه عشر صور تفصل باعتبار الذكورة والانثى  
الى عشرين وباعتبار ما يحل له والها الى اربعين مثلاً يجوز تزوجه بام اخيه وتزوجها

بابي

وتزوجه بابي اخيها وكل منها يجوز ان يتعلق الجار والمحرور اعني من الرضاع تخلقا  
معنويهما بالمضاف كالام كان تكون له اخت نسبته لها ام رضاعية او بالمضاف  
اليه كالاخ كان يكون له اخ نسبى له ام رضاعية او بهما كان يجتمع مع اخر على تدى  
اجنبية ولاخيه رضاعاً ام اخرى رضاعية فهي مائة وعشرون وهذا من خواص كتابنا  
**وتحارخت اخيه رضاعاً** اي انقاله بالمضاف كان يكون له اخ نسبى له اخت رضاعية  
وبالمضاف اليه كان يكون له اخيه رضاعاً اخت نسباً ذكراً وانثى وهو ظاهر وكذا نسباً  
بان يكون لاخته لايه اخت لام فهو متصل لها لا باحد من الزوجين التكرار كما لا يخفى  
**ولا حربي رضيعي امراته** لكونها اخوين وان اختلفت الزمن والاب **ولا حل بين**  
**الرضيعين** والدمية فخر اي التي ارضعتهما ولد له لانه ولد الاخ ولين لم يثبت نسبه  
سنتين فكثر من ذلك **والا جوهري** وكذا يحرم **ابن بنته** ولو بحلوب فيصير نكحاً محرم للميتة  
فيهما ويدها خلاف وطبها وقرق بوجود التغذية للذة **ولا حل بين** والاولى  
اصحاب ابن سادة اذا ثبت بين المرأة وكذا اذا ثبت بينها اجاعا لعدم الابوة جوهري وعلق محمد  
الحكمة بالمرتين مطلقاً قيل وهو لا يصح لا يحرم **ابن بنته** مطلقاً وان حساه حسو  
وكذا لو جئته لان اسم الرضاع لا يقع عليه تحريم ولا **ابن بنته** في اذن وحليل  
بما لا ينسب الا ان قال النساء انه لا يكون على غزارة اللبنة واللاجوهري والابن  
سادة وغيرهما لعدم الكرامة ولو روي عن البيهقي ولو مائة صرة الصغيرة وكذا لو اوجره  
رجل في غيرها حرماً ابدان دخل بالام والابن سادة والاجاز تزوج الصغيرة ثانياً  
ان لم يوطأ المحل للفرقة **وعمة** لعدم الدخول في الزوج به على البيرق وكذا على  
الموجر ان يوطأ بان تكون بمقالة طابغة متبقة عالمه بالنكاح وبانفساد  
الارضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك **والا لان النسب** يشترط فيه التعدي والقول لها ان لم  
يظهر منها غير الفساد معراج **والا لان النسب** يشترط فيه التعدي والقول لها ان لم  
من الاول لانه منه يتبين فلا يزوج بالشك ويكون ريباً للنكاح في ان يكون الذي من نكاح  
والوطر بسببه كالحلال قيل وكذا الزنا والواجب لا يقع **والا لان النسب** يشترط فيه التعدي والقول لها ان لم  
من لان الرضاع ما يخفى فلا يمنع التناقض فيه ولو ثبتت عليه بانها **الامومة** كما قلت  
هكذا فسر البنات في الهداية وغيرها فرق بين اقرت المرأة بذلك ثم انزلت  
نسباً وقاتلت اقرت بالزنا وفساد النسب **والا لان النسب** يشترط فيه التعدي والقول لها ان لم  
عليه لان حرمة ابيها قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه بزازية ومفارقة لواقرة بالثلاث من

اليه

منها

ام من شدة قنديل

بعدة

بابي















يوم يقدم نريد فقدم ليلا لم تتخير ولو كان في الغروب والاصل ان اليوم متى قرئ  
بفعل يستوعب المدة يراد به النهار كما لا امر باليد فانه يصح جعله بيدها يوما  
او شهرا ومتى قرئ بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق  
فانه لو قال طلقك شهر كان ذكر المدة لغوا وتطلق الحال او يرى  
به الطلاق **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
حرام لان الابانة لا تزيل الوصلة والتحرير لا يزيل الحل وهما مشتركان  
فتصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك لم يقع بخلاف انت باين حرام  
حيث يقع اذا نوى وان لم يقل مني نعم لو جعل امرها بيدها شرط قولها باين  
منى ويقع بابرأك عن الزوجية بالانية **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
فان سيدها طلقته فثنتين بعد الاعتاق لانه شرط ونقل ابن الكمال ان  
كلمة مع اذا اتهم بين جنسين مختلفين محل للشرط **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
المجموع **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
واحد **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
لو وقع وهو امة فلا ترقه ميسوط **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
المنشور **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
لان الكاف للتشبيه في الصفات ولذا قال ابو خنيفة ايمان مثل ايمان جبريل  
بالحلف بشرط الاصابع ونقل القهستاني انه يصدق قضاء بنية الاشارة  
بالكف وهي واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه ولو قال  
انت هكذا مشيرا ولم يقل طالق لم امر  
للعرف ولو كان من وسد ما نحو المخاطب فان نشر عن ضم فالعبرة بالنشر وان  
ضمما عن نشر فالضم ابن كمال يقع بقوله **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
الشافي يقع رجعا الى موطوء **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
او اخشده **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
الطلاق بما يحمله **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
بطلاق واحدة ونحو باين اخرى فيقع شتان باينتان ولو عطف فقال وباين  
او شرأين ولم ينو شيئا فرجعية ولو بالغ باينة ذخيم يقع البانين  
لانها لا تملك نفسها الا بالبانين ولو قال  
انت طالق على ان لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهره ورجع في الحرج

وله الرجعة لوجود  
التطليق

الذات وشمل  
للتشبيه في  
كايان جبريل لا

الثاني وخطا

الثاني وخطا من افق بالرجعي في التعاليف وقول الموثقين تكون طالق طلقه غلاك بها  
نفسها الخ لكن في البزازية وغيرها قال المدخولة ان طلقته واحدة فهي باينة  
او ثلاثا ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال انت  
دخلت الدار فكذا ثم قبل فدخلها الدار قال جعلته باينا او ثلاثا لا يصح  
لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الطلاق عليها رجعي في متى تزوجت  
عليك فانت طالق طلقه تملكى بها نفسك اذ غايتة مساواة لانت باين والوصف  
لا يسبق الموصوف كذا حرم المصنف هنا وفي الكنايات **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
اعا الطلاق **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا ولو قال لا قليل ولا كثير فثلاث هو المختار  
كما في الجوهرة ولو قال اقل الطلاق فواحدة او قال عامة الطلاق او لجله او لولدين  
منه او اكثر الثلاث او كبر الطلاق فشتان وكذا لا كثير ولا قليل على الاشبه ففهرات  
وفي القنية طلقته اخر ثلاثة تطليقة فثلاث وطلاق اخر ثلاث فواحدة والفرق  
دقيق حسن فروع يقع بانته طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة  
ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر ابليس او عدد  
شعر بطن كفي واحدة وعدد شعر ظهر كفي او ساق او ساقك او فرجك  
او عدد ما في هذا الحوض من السمك وقع بعده ان وجد والا لست لك  
بزواج اولست لي بامراة او قالت لست لي بزواج فقال صدقت طلاق ان نوى لا  
خلافهما ولو كلفه بالقسم او سئل الك امرأة فقال لا لا تطلق اتفاقا وان  
نوى لان اليمين والسؤال قريبتا اذ ان النفي فيهما وفي الخاصة قبل له اطلقتها  
تطلق بيلي لا بنعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وفي البزازية قالت انا امرتك  
فقالها انت طالق كان اقرارا بالخطح وتطلق لاقتضاء النكاح الطلاق وضعا  
علم انه حلف ولم يدر بطلاق او غير لغا لما لو شك اطلق ام لا ولو شك اطلق  
واحدة او اكثر بنى على الاقل وفي الجوهرة طلق المنكوجة فاسد ثلاثا لا تنزوها  
بلا محل ولم يحك خلافا **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
الرجوع الى ما كان عليه **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
وهي زوجته ثم بانته منه بعده وكذا انت طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله تعالى  
تعلق الاستثناء بالوصف بزانية لما تقرر انه متى ذكر العدد كان الوقوع به  
وما قيل انه لا يقع لنزوله الاية في الموطوء باطل محض ومنشأ الغفلة عما تقرر  
ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في غير الاذكار على كونها  
متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط **باب في الرجعة** انما الرجعة انما هي الرجعة الى ما كان عليه الزوج  
انت طالق على ان لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهره ورجع في الحرج

نسخت  
الست







قالوا واحدة ففعلها بالطلاق  
تدرك ونوعها بالاولى  
والباقي حفظا  
وان لم ينفذ  
فلا بد

مطلقة وانت طالق وغير ذلك كما صرح به **باب الاستحسان** فان نية الثلاث لا تصح فيها بابل ولا  
يقع به ولا بامر بك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما ياتي **باب الاستحسان** لما تقر  
ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد **باب الاستحسان** في الوحدة الجنسية ولذا صرح في الامة  
نية الشئتين **باب الاستحسان** ثلاثا في نية الطلاق والباقي **باب الاستحسان** فصلة لنية حقيقة  
كلامه **باب الاستحسان** اي بالباقي **باب الاستحسان** كدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوى بالثاني فقط  
فشتان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها  
الكامل وينزاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء ولو قال انت طالق اعني  
او عطفه بواو او فاء فان نوى واحدة فواحدة او شئتين وقعا ولم ينو في الواو فشتان  
وفي الفاء واحدة وقيل شتان **باب الاستحسان** بعد الدخول **باب الاستحسان** في المصداق  
فجعل قبل الرجعة **باب الاستحسان** او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت امرات ثلاث تطليقات  
بتلك التطليقة او الزمتها بتطليقتين بتلك التطليقة فهو كما قال ولو قال ان طلقته فهي  
باين او ثلاث ثم طلقها يقع رجعي لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر **باب الاستحسان**  
**باب الاستحسان** يلحق البائن بشرط العدة **باب الاستحسان** الصريح ما لا يحتاج الى نية باينا  
كان الواقع به او رجعي ففتح فمده الطلاق الثلاث فيلحقهما وكذا الطلاق على مال  
فيلحق الرجعي ويوجب المالة والبائن ولا يلزم المالة كما في الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ  
لا المعنى على المشهور **باب الاستحسان** اذا امكن جعله اخبارا عن الاول كانت باين  
او ابتك بتطليقة فلا يقع لانه اخبارا فلا حاجة في جعله انشاء بخلاف ابتك اخري  
او انت طالق باين او قال نويت البينة الكبرى لتعذر حملها على الاخبار فيجعل انشاء ولذا  
وقع المعلق كما قال **باب الاستحسان** او مضافا قبل ايجاد البائن كقوله  
انه دخلت الدار فانت باين فواحدة الطلاق ثم ابانها ثم دخلت بانت باخرى لانه لا يلحق  
اخبارا ومثله المضاف كانت باين غدا ثم ابانها ثم جاء الغد يقع وفي البحر عن الوهابية  
انت باين كناية معلقة كان او منجزا فيفتقر للنية ولو قال ان دخلت الدار فانت باين  
ثم قال ان كلمت نريدا فانت باين ثم دخلت الدار وبانت ثم كلمت يقع اخري وخير وفي  
البرزانية ان فعلت كذا فاحلال الله على حرام ثم قال كذا لا امر اخر ففعل احدهما بانت  
وكذا الوفا على الثاني على الاشبه فيلحظ قيد بالقبولية لانه لو ابانها او لا ثم اضاف البائن  
او علقه لم يصح كتنجيز بدايه ويستثنى ما في البرزانية قال كل امرأة له طالق لم يقع على  
المختلعة ولو قال ان فعلت كذا فامرته كذا لم يقع على معتدة البائن ويضبط الكل ما قيل  
لحقا اجزا لا باينا مع مثله الا اذا علقته من قبله الا بكل امرأة وقد خلع والحق الصريح  
**باب الاستحسان** كاسلام ومرتبة مع لحاق وخيار بلوغ وعق لا يلحق الطلاق  
مطلقا **باب الاستحسان** الطلاق **باب الاستحسان** على نحو ما بيناه في شروع  
انما يلحق الطلاق لمعتدة من الطلاق اما المعتدة للوطي فلا يلحقها خلاصه وفي القنية

امر الزوج

نزوج امراته من غير لم يكن طلاقا ثم رقم ان نوى طلقت اذ هي وتزوجي تقع واحدة  
بالانية اذ هي الى جهنم يقع ان نوى خلاصه وكذا اذ هي عن وافلي وفسخت النكاح وانته  
على كالميتة او كالحكم الخنزير او حراما كالماء لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع بامر بعنه  
طرق عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل خذي اي طريق شئت **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعه ذكر ما يوقعه غير باذنه وانواعه ثلاثة تقويض وتوكيل  
ومر سالة والفاظ التقويض ثلاثة تخيير وامر بيد ومشية قال **باب الاستحسان** ان امرأته  
يقع تقويض الطلاق لانهما كناية فلا يعملان بالانية **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** ان  
تجلس **باب الاستحسان** مشافهة واخبارا وان طلق يوما واكثره ما لم يوقته وعرض الوقت  
قبل علمها ام لم تقبل لتبطل مجلسها حقيقة او حكما بان **باب الاستحسان** مما يدل على اعراض  
لانه عليك فيوقوف على قبولها في المجلس لا توكيل فلا يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم  
حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يحث في الاصح لا تطلق بعد اي المجلس الا اذا اراد على قوله  
طلق نفسك واخوانك من نفسك **باب الاستحسان** او اذا شئت او اذا شئت فلا يتقيد بالمجلس  
**باب الاستحسان** **باب الاستحسان** او قوله لا جني **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
لانه توكيل محض وفي نفسك وضربك كان عليك في حقها توكيل في حق  
ضربها جوهر **باب الاستحسان** فيصير عليك لا توكيلا والفرق بينهما في خمسة  
احكام في التملك لا يرجع ولا يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بالمجلس لا يعقل  
فيصح تقويضه لجنونه وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل بجره نعم لو جن بعد التقويض لم يقع  
فهنا تسويح ابتداء لبقاء عكس القاعدة فيلحظ **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
**باب الاستحسان** **باب الاستحسان** او غير العشي ثم بفتح فضم المشاورة **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعوهن سوق تحولت عن مكانها او لا في الاصح  
خلاصه **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
لتمكنها من الاختيار **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
الملك ويتبدل بسير الدابة لاضافته اليها الا ان تجيب مع سكوتها او يكونا في محل يوقدها  
الجمال فانه كالسفينة **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
فانت باين وامر بك بيدك **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
قوله طلق نفسك فقالت انا طالق انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوهر ما لم يتعارف  
او تنوى الانشاف فتح **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
**باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
الا ان يتصادقا على اختيار النفس فيصير وان خلاصا لهما عن ذكر النفس دهر وتاجبه  
واقترع الجنسي والباقي لكن هذه الكمال ونقله الاكل بقل فالحق وضعفه **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**  
نيت او مطلقة وامر بك **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان** **باب الاستحسان**







والصين  
والعيني

۲  
قلیو

[illegible]

۲  
تتمتع



اول الفيل

[illegible]















هذه

من ثم لا يجوز فكه من قبله **الحكم** هذا كله فرج حصة المرأة الاولى حتى لو كان بلاوي  
 بل عبارة المرأة اوله فله الحصة او بحضرة فاسقن واراد حلها بلا زوج يرفع  
 الامر الى ساقني فينقض به ويطلان النكاح اي في سقام والاى لاني المنقضي بزازية  
 وبها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم يدخل بها وكذبته لما قولها  
 ونوقا الزوج الاول ذلك فاقول له والزوج الثاني بعد بلذ هو فلو لم يدخل  
 لم يهدم تقا فالثمة ما دون البطلان الثاني كما يهدم الثلاث اجماعا لانه  
 اذا هدم الثلاث فما دونها اولى خلافا لمحمد فمن طلقت دونها وعادت اليه بعد  
 اخر عادت بثلاث لوحرة وستين لواءة وعند محمد وباقي الامة بما بقي وهو الحق  
 فتح واقفه المص ويخرج من الزوجات الثلاث في سنة واحدة الزوج الثاني  
 بعد موته والدة حمله له اي الاولان **سنة** انما هي سنة واحدة  
 سنة سفي شهر ولاعة اربعون يوما عالم يتدح المسقطا كما مر ولو تزوجت  
 بعد مدة محتملة ثم قالت لم تنقض عدي او ما تزوجت باخر لم تنقض لان اقدامها  
 على التزوج دليل على اوجوب كسر حنسي لا يحل تزوجها حتى يستفسر ما وفي البرازية  
 قالت خلقتي ثلاثا ثم ارادت تزوج نفسها من المزمع اصبرت عليه ام اذنت  
 نفسها من غير ان يزوجها الله تعالى **فقد** في سنة واحدة لا يقتله  
 الا يقتله بد واخوف النكاح ولا يقتل نفسا وانما الاور حنزي تزوج  
 الامر لما كان حلف ولما بينة فالانتم عليه وان قتله فلا يفي عليها واما ابن  
 كالثلاث بزازية وبها شهيد انه ضحك لثلاثها التزوج باخر المقتله لو كانت  
 انتهت فماتت يعني ديانة وكما يحرم من الجوار فماتت رفيقك لو تم فقد  
 من انما عني انما يباح حرة ودية امرها لا يحل له قتلها ويحرم من  
 جهدة قتلها لا يقتله في اية من اية من الجوار في ان تارخانه وتزوج  
 الوصاية من الملقط **سنة** انما هي سنة واحدة اي بعد طلاقه ثلاثا  
 قبل طلاق واحدة وانقضت عدتها وصدقة المرأة في ذلك لا صدقة فان  
 اشهد **سنة** بمكالوم قديمة ثم دخل بصدقة وان دخلتها ثنتين وثلاثا  
 الدوا ثم قال كنت استرا قبل ما رايته في سنة واحدة في سنة واحدة  
 الايلا فما سبنة البسبونة مالا **سنة** اخذت اليمن وثلاثا في سنة واحدة  
 في سنة واحدة ولو زيا والولى هو الذي في السنة في سنة واحدة في سنة واحدة











وغير عندك جسمه والحق بسط فيها الا ما سجداه وبتوسط مع محمد الخلق ومع ابراهيم في المأثرة  
فلذلك انهم اذا صلعت مثل البرجور عاينته من خاضا فليس ثقل ان ترخص على الزور بشي عنده وعندك ابراهيم  
ولو كانت قبضت الالف لم يكن التزوير على المائيه وعندك ابراهيم الى تمام النصف ولو خاضها مع ما في الفيدق  
فان مدخوليه وثمره يتبعون فانها تسلم بالما ولا يتبع احد على الاخر بشي وان كان غير متبعين فانها تسلم مد  
الخلق ولا ترخص على الروح بشي من المهر عند خلدان لها وان غير مدخوليه والمهر متبعين فانها تسلم مد  
بدر الخلق فقط وان لم يكن متبعين فاحد بدر الخلق ولا ترخص عليه بنصف المهر عند راجع الا لكل

بند

و قسما

[illegible]

211

[illegible]

۲۰۱



فلک ۲ ای یک واحد

[illegible][illegible]

119

وَمِنْ ذَٰلِكَ  
وَكَبْرَهُ



























الظاهر لو بالسرور فالمقدرا المذكور ولو بالحيض فقلها كحرة ستون يوما ولافة  
 أربعون ما لم تدع السقط كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقا معلقا بولادتها فيضم  
 لذلك خمسة وعشرين النفاس كما مر في الحيض **نكاحا صحيحا معتقدا ولو**  
**من فاسد وطلقها قبل الوطى ولو عكسا وجب عليه مهر تمام وعليها عتق مستدانة**  
 لأنها مقبوضة في يد الوطى الأول لبقا أثره وهو العتق وهذه إحدى المسائل العشرة  
 الجنبية على أن الزوجة النكاح الأول دخول في الثاني وقول فر لعدة عليها فحق للزوج  
 إبطال المص ما يطول وجزم بأن القاضي المقلد إذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ  
 حكمه في الأصح كما لو ارتضى إلا أن ينص السلطان على أن العار بغير المشهور فيسوغ  
 فيصير حنيفا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فيلحفظ **فإنه غير صحيح ما إذا**  
**وكانت الزميمة حاملا معتقدا** إذا اعتقدت **فإنه لا امرأته** وما يعتقدها  
 والزميمة أو **الحق** أو مات عنها **فإنه اعتقادا صحيحا** لأن المسلم يعتقده  
 وكذلك **فإنه اعتقادا صحيحا** ببيان أن العدة حيث وجبت وجبت  
 حق الجوارح والحزني ملحق بالجوارح فلا يصح تزوجها إلا أنها معتدة بل لأن في  
 بطنها ولذا بات النسب كزينة **فإنه اعتقادا صحيحا** أو ذميمة أو مستأنسة  
 أو مملوكة أو ذميمة لما مر أنه ملحق بالجوارح **فإنه اعتقادا صحيحا** لما مر ولذا لا يعتد به  
 عليه ووطئها عتق **فإنه اعتقادا صحيحا** وفي شيخ المقتن ودخلها ولا يرضى به يفتى وهذا يجدد مع العلم  
 بالحكمة لأن زنا والمزني به لا تحرم على زوجها وفي شروع الوهبانية لو زنت المرأة لا يقرها  
 زوجها حتى يحضر احتمال علوقها من الزنا فلا يسقط ما به يرضى فيلحفظ لغرضه  
**فإنه اعتقادا صحيحا** حيث تحرم على الأول إلى أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على  
 الأول لأنها صارت ناشئة خائبة قلت **يعني لو عالمة راضية كما مر** قد  
**فروع** أدخلت منه زوجها هل تعتد به **فإنه اعتقادا صحيحا** نعم لا يحتاجها لتعرف براءة  
 الرحم وفي شهر حكا أن ظم عليها نعم **فإنه اعتقادا صحيحا** نعم لا يفتى بها لتعرف براءة  
 الشهر فثبت أن **فإنه اعتقادا صحيحا** إذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة  
 لأن من لا تحض لا تحض وبقدرها ثلاثا ويحول كعتقها واحدة وضعت عدتها  
 فلو مضى عليها معلوما عندنا لم يقع الثلاث والاعتق وروى عليه بتويع الثلاث  
 بالينة بعد الحار فادرس من أنه عتق قبل ذلك عدة طلقه لم يقبل كحر وفيه كبر

الظاهر لو بالسرور فالمقدرا المذكور ولو بالحيض فقلها كحرة ستون يوما ولافة أربعون ما لم تدع السقط كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقا معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين النفاس كما مر في الحيض نكاحا صحيحا معتقدا ولو من فاسد وطلقها قبل الوطى ولو عكسا وجب عليه مهر تمام وعليها عتق مستدانة لأنها مقبوضة في يد الوطى الأول لبقا أثره وهو العتق وهذه إحدى المسائل العشرة الجنبية على أن الزوجة النكاح الأول دخول في الثاني وقول فر لعدة عليها فحق للزوج إبطال المص ما يطول وجزم بأن القاضي المقلد إذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الأصح كما لو ارتضى إلا أن ينص السلطان على أن العار بغير المشهور فيسوغ فيصير حنيفا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فيلحفظ فإنه غير صحيح ما إذا وكانت الزميمة حاملا معتقدا إذا اعتقدت فإنه لا امرأته وما يعتقدها والزميمة أو الحق أو مات عنها فإنه اعتقادا صحيحا لأن المسلم يعتقده وكذلك فإنه اعتقادا صحيحا ببيان أن العدة حيث وجبت وجبت حق الجوارح والحزني ملحق بالجوارح فلا يصح تزوجها إلا أنها معتدة بل لأن في بطنها ولذا بات النسب كزينة فإنه اعتقادا صحيحا أو ذميمة أو مستأنسة أو مملوكة أو ذميمة لما مر أنه ملحق بالجوارح فإنه اعتقادا صحيحا لما مر ولذا لا يعتد به عليه ووطئها عتق فإنه اعتقادا صحيحا وفي شيخ المقتن ودخلها ولا يرضى به يفتى وهذا يجدد مع العلم بالحكمة لأن زنا والمزني به لا تحرم على زوجها وفي شروع الوهبانية لو زنت المرأة لا يقرها زوجها حتى يحضر احتمال علوقها من الزنا فلا يسقط ما به يرضى فيلحفظ لغرضه فإنه اعتقادا صحيحا حيث تحرم على الأول إلى أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الأول لأنها صارت ناشئة خائبة قلت يعني لو عالمة راضية كما مر قد فروع أدخلت منه زوجها هل تعتد به فإنه اعتقادا صحيحا نعم لا يحتاجها لتعرف براءة الرحم وفي شهر حكا أن ظم عليها نعم فإنه اعتقادا صحيحا نعم لا يفتى بها لتعرف براءة الشهر فثبت أن فإنه اعتقادا صحيحا إذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لأن من لا تحض لا تحض وبقدرها ثلاثا ويحول كعتقها واحدة وضعت عدتها فلو مضى عليها معلوما عندنا لم يقع الثلاث والاعتق وروى عليه بتويع الثلاث بالينة بعد الحار فادرس من أنه عتق قبل ذلك عدة طلقه لم يقبل كحر وفيه كبر

انها

آخرها نفقة أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثا أو أتاها منه كتاب  
 على يد نفقة بالطلاق أن البراءة حق فلا بأس أن تعتد وتزوج وكذا  
 لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس أن ينكحها وفيه  
 من ألقى الحاكم لو شكت في وقت موته بعد من وقت تستيقن به احتسابا  
 وفيه من أجب كذبته في مدة كتمه لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها على ألا  
 يختر لهما بقدر المكان ولو ولدت لأكثر من نصف حول بنت نسبه ولم يفسد  
 نكاح اختها في الأصح فتره لو مات دون المعتدة **فإنه اعتقادا صحيحا** في كذا من باب أحد  
 ومد وفرو روى بالحكم وهو لغة كما في لقاموس ترك الزينة للعدة وسرعان ترك  
 الزينة ونحوها المعتدة بآب أو موت **فإنه اعتقادا صحيحا** كما مر **فإنه اعتقادا صحيحا** ولو  
**أنه نكحها بنكاح صحيح** ورسا لها بتدليل قوله **إذا كانت معتدة** أو **موت** وإن  
 امرها المطلق أو الميت نكحها حق شرع أظهره الناسف على فوات نفقة النكاح  
**فإنه اعتقادا صحيحا** محلي أو حر أو امتساق بضيق الأسنان والطيب وإن لم يكن لها كسب  
 الأفيه والأمن ولو بلا طيب كزيت خالص **فإنه اعتقادا صحيحا** ولو **فإنه اعتقادا صحيحا**  
 ومبشوع **فإنه اعتقادا صحيحا** راجع للجمع من الضرورات بنسج المحظورات وأبأس  
 بأسود وأزرق وبعض خلق الأراجمة له **فإنه اعتقادا صحيحا** على سبعة كافر وصغيرة ومجنونة  
 ومعتدة عتق لموته عن أم ولد ومعتدة **فإنه اعتقادا صحيحا** أو **فإنه اعتقادا صحيحا** أو **فإنه اعتقادا صحيحا**  
 رجعي ويباح إحداد على قرابة ثلاثة أيام فقط وللزوج منها لأن الزينة حققة فتح  
 وينبغي حل الزيادة على الثلاثة إذا رضى الزوج أو لم تكن متزوجة له وفي التنازلية  
 ولا تعذر لبس السواد وهي أمه الأروجة في حق زوجها فتعذر إلى ثلاثة أيام  
 قال في البحر وظاهر من السواد تناسفا على موت زوجها فوق الثلث وفي شهر  
 لو بلغت في العدة لزمها إحداد فيما بقي **فإنه اعتقادا صحيحا** كانت عتق فبمع معتدة عتق  
 ونكح فاسد وأما الخالية فتخطب إذا لم يحضها غيره وترضى به فلو سكت فقواله  
**فإنه اعتقادا صحيحا** بالنسب وتضم **فإنه اعتقادا صحيحا** كأيدي التزوج **فإنه اعتقادا صحيحا** وفاة لا المظنة  
 إجماعا لا فضائيه إلى عدان المطلق ومفاده جوارحه لمعتدة عتق ونكاح فاسد  
 ووطئ بسببه لكن في الشهر الثاني عن المضرات أن بنا التوضي على الخروج  
**ولا يخرج معتدة رجعي وباب** باب فرقة كانت على ما في الظاهر ولو مختلفة  
 على نفقة عدتها في الأصح اختها أو جلا أسلافه **فإنه اعتقادا صحيحا** أن تكرى بيت الزوج

الظاهر لو بالسرور فالمقدرا المذكور ولو بالحيض فقلها كحرة ستون يوما ولافة أربعون ما لم تدع السقط كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقا معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين النفاس كما مر في الحيض نكاحا صحيحا معتقدا ولو من فاسد وطلقها قبل الوطى ولو عكسا وجب عليه مهر تمام وعليها عتق مستدانة لأنها مقبوضة في يد الوطى الأول لبقا أثره وهو العتق وهذه إحدى المسائل العشرة الجنبية على أن الزوجة النكاح الأول دخول في الثاني وقول فر لعدة عليها فحق للزوج إبطال المص ما يطول وجزم بأن القاضي المقلد إذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الأصح كما لو ارتضى إلا أن ينص السلطان على أن العار بغير المشهور فيسوغ فيصير حنيفا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فيلحفظ فإنه غير صحيح ما إذا وكانت الزميمة حاملا معتقدا إذا اعتقدت فإنه لا امرأته وما يعتقدها والزميمة أو الحق أو مات عنها فإنه اعتقادا صحيحا لأن المسلم يعتقده وكذلك فإنه اعتقادا صحيحا ببيان أن العدة حيث وجبت وجبت حق الجوارح والحزني ملحق بالجوارح فلا يصح تزوجها إلا أنها معتدة بل لأن في بطنها ولذا بات النسب كزينة فإنه اعتقادا صحيحا أو ذميمة أو مستأنسة أو مملوكة أو ذميمة لما مر أنه ملحق بالجوارح فإنه اعتقادا صحيحا لما مر ولذا لا يعتد به عليه ووطئها عتق فإنه اعتقادا صحيحا وفي شيخ المقتن ودخلها ولا يرضى به يفتى وهذا يجدد مع العلم بالحكمة لأن زنا والمزني به لا تحرم على زوجها وفي شروع الوهبانية لو زنت المرأة لا يقرها زوجها حتى يحضر احتمال علوقها من الزنا فلا يسقط ما به يرضى فيلحفظ لغرضه فإنه اعتقادا صحيحا حيث تحرم على الأول إلى أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الأول لأنها صارت ناشئة خائبة قلت يعني لو عالمة راضية كما مر قد فروع أدخلت منه زوجها هل تعتد به فإنه اعتقادا صحيحا نعم لا يحتاجها لتعرف براءة الرحم وفي شهر حكا أن ظم عليها نعم فإنه اعتقادا صحيحا نعم لا يفتى بها لتعرف براءة الشهر فثبت أن فإنه اعتقادا صحيحا إذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لأن من لا تحض لا تحض وبقدرها ثلاثا ويحول كعتقها واحدة وضعت عدتها فلو مضى عليها معلوما عندنا لم يقع الثلاث والاعتق وروى عليه بتويع الثلاث بالينة بعد الحار فادرس من أنه عتق قبل ذلك عدة طلقه لم يقبل كحر وفيه كبر

جواره



على ما ازكاهت

معراج اذ كانت مبيعة ولو من فاسد من بيتها لا بد ولا يراها  
الى حين دار فيها فزال لغيره ولو باذنه لانه حق الله تعالى بخلاف نحوامة لتقدم حق العبد  
ومع موت الزوج في بيته وتبين ان الميراث لغيره لان نفقتها عليها  
فيحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالملققة فلا يحل لها الخروج  
فتح وجوز في القينة خروجها لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعتها ولا وكل لها **طلقت** او مات  
وسايرة في بيتها عادت اليه فور لوجوبه عليها **وانعتد** ان اي معتدة طلاق وموت  
في بيت وجبت فيه ولا يخرجان منه الا ان تخرج او يهدم المنزل او تخاف الهدم  
او تلف المهر او كادت البنت ويخوذ ذلك من الضرورات فتخرج لاقرب موضع اليه وفي  
الطلاق المستيف من الزوج ولو لم يكن لها نصيبها من الدار استمرت من الاجانب مجتبي  
وظاهر وجوب كسر الوفاة اذ انكر النكاح واقره اخوه والمصه قلت لكن الذي  
دائمه بنسخ المجتبي استمرت من الاستتار فليحرم والى ما في نسخة **بني** في  
البان ليلاجتلي بالاجنبية وفارده ان يحل لجميع المخلوق المحرم وان ضاقت  
المهر فليس لها ان تكون الزوج فاسقاط وجه اولي لان ملكها واجب لا ملكه ومفاده  
وجوب الحكم به ذكره الكمال وحسن ان يحل القاضي بين امرأة ثقة تزرق من  
بيت المال يخرج من تخصص الجاهل فادركه في الجنبية **بني** وفي المجتبي لا فضل لحيولة  
بستر ولو فاسقا فاما قال ولها ان يسكنها بعد الثلاث في بيت واحد اذا لم  
يلتقيا التقا الا اذا ج ولم يكن فيه خوف فتنة اشهر كسرايخ الاسلام عن  
زوجين افرقا فادخل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تتعذر عليهما مفارقتهم فيسكن  
في بيتهما ولا يفتان في فراش ولا يلتقيان التقا الا اذا ج حالهم ذلك قال نعم واقره  
المصنف في الامور **بني** ولو في قصر وليس بينه وبين غيرها من النساء  
من دارين مصر حادثة وبين مقصدهما اقرضت وان كانت تلك اى مرة لسفر  
من دارين سنهما ولا يجتريا في قيمته ويمسرة فان كانت في مفارزة حيث بين جوع  
ومضى **بني** في صورتهن ولتعتد في منزل الزوج ولكن ان مرت  
لما يصلح لللاقاة تاتي البحر وغيره زاد في شهر وسينه وبين مقصدهما سفر او طاعة  
او قرية يصلح لللاقاة **بني** ان لم يجد محرمات تقا وكذا ان وجدت عند الامام  
ثم يخرج المحرم ان كان المستحل المطلقة بالبارية فتح مع اهل الضل في محفة  
او حجة مع زوجها ان تدرت بالملك في المكان الذي يطلقها به فله ان يحول بها والا

وليس

في يومه من سنة 1717

وبين الزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي **ومطلقة** الزوج في كتابها فيما سر  
غير ان تمنع من مبيتة زوجها في وقت **بني** لقيام الزوجية بخلاف المباشرة في شروع  
طلب من القاضي ان يسكنها بحواره لا يجيبه وانما تعتد مسكن المفارقة ظهريه  
قلت ابن زوجها فلها السكن لا نفقة تاتار خانيه لا تمنع معتدة كالح فاسد  
من الخروج مجتبي قلت عن كبرازيه خلافه لكن في كبرايه له منعها التحصين  
مايه لكتابة وجنونة وام وما عتقها فليحفظ **وموت** الزوج **بني** في موت النسب  
التي **بني** في نكاحها عتقت رضى الله عنها كما مر في الرضاع وعند الامية اسلانة  
اربع سنين واقلها ستة اشهر اجماعا **بني** في نسب ولد معتدة الرجعي ولو بالامر  
لاباها بدائع وفاسد النكاح في ذلك تصح **بني** في ما لم يفرغ من العقد والمدة كتمله  
وهذا الولادة رجعي لو في الاثر منها او تمامها العلوق في عدة لا في الاثر للشكر وان  
ثبت نسبها كايست بلا دعوة احتياط في **مستوتة** جات به لاقول منها من وقت  
الطلاق يجوز وجوده وقته وم **بني** في كبرايه كما مر في كتابه لا يثبت النسب قبل  
يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق وزعم في كجوهرة انه الصواب **الابدعوة** لانه  
الترمه وهي شبهة عقد ايضا والاذا ولدت ثومين احدها لاقول من سنين والاخر  
لاكثر والاذا ملكها فيشت ان ولدت لاقول ستة اشهر من يوم السر ولو لاكثر من سنين  
من وقت الصدق وكان طلاق سائر اسباب الفقة بدائع لكن في التمهتالي عن سراج  
الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر من ايام **بني** في المرأة في الاوجه  
فتح ويثبت نسب المطلقة ولو رجعي **بني** في كبرايه كما مر في كتابه لا يثبت النسب قبل  
لاقر من ان قل **بني** في كبرايه كما مر في كتابه لا يثبت النسب قبل  
تدبر فلو ادعته فكيف **بني** في كبرايه كما مر في كتابه لا يثبت النسب قبل  
ولا يكونه بعدها لانها صغرها يجعل سكوتها كافر بعض عدتها **بني** في كبرايه كما مر في كتابه لا يثبت النسب قبل  
فهي ككيفية في بعض الاحكام لا عتقها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة الموت لاقول  
في وقت اى الموت اذا كانت كبرية **بني** في كبرايه كما مر في كتابه لا يثبت النسب قبل  
عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت والا لا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر  
وعشر فولدت لستة اشهر لم يثبت واما الامية فكما مضى لان عدة الموت بالاشهر  
للمكلاز **بني** في كبرايه كما مر في كتابه لا يثبت النسب قبل  
نحوه كما في كبرايه لو اقرت من وقت الاقر ولاقر من اثرها من وقت

من اقل

في يومه من سنة 1717

في يومه من سنة 1717

في يومه من سنة 1717



ولم يعلم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

ان

ومع إسلامه أوقته أوقار ورثه كانت زوجته له وهي أمة لا تراث في صور  
المذكورة وهما مهران مثل قبل نعم زوج أمته من عبده مات بولد فأدعاه المولى  
لم يثبت نسبه له ولم يمتنع النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعشق الولد ونصير لافة  
أم ولد لا قراره ببسوة وموميتها ولدت أمته الموطوعة له ولدا توقفت نبوت  
نسبه على دعوى لضعف فرائدها كامة مشتركة بين اثنين استولدها  
واحد عبارة الدرر استولدها ثم جات بولد لا يثبت النسب بدولها الحرمة  
وطبها كام وقد كانت مولاهما كسبي في أهله استلادان الفرائس على أربع مراتب  
وقد اتفقوا بقيام الفرائس بلاد خور كنز ورجوع المغربي عسقية بينهما سنة  
فولدت ستة أشهر فزوجهما لتصوره كرامة واستخداها فتح كنز النهر  
الاقتصار على ما في أدنى لاز طي المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت  
لكن في عقابا استتار في حزم باله ور بتعالمفتي ثقلين النسفي برسيل عما كان  
إذا كعبة كانت تزور واحد من الأدوية هل يجوز لقوريه فقار حرق الحادات على سبيل  
الكرامة لاهل الولاية جاز عند هراسه ولا يمس بالمعجزة لأنها إنشردعوى الرسالة  
وبار عابها لمز فور فلا كرامة وتماه في شرح الوهابية من كسر عند قوله  
ومن لوى قال طي مسافة يجوز جهور ثم بعض يكفر  
وأشارتا في نكاحا كان خارقا عن النسفي الخيم يروي وينصر  
أي ينصر هذا القول ينصر محمد الثاني من بكر أمته الأولى غاب عن امراته فترجعت  
بأخر وولدت أولاد ثم جات زوج الأور فاء وولد الثاني عليه المذهب الذي رجع إليه  
العام وعليه الفتوى كما في ثمانية وأجوده وكافي في ما وفي حاشية شرح  
الشارح ابن كسبي وعليه الفتوى أن حمله كاللبن في آخر دعوى الجمع حكم أربعة أقوال  
ثم اعتمدت عليه ابن كسبي بانه مستند حقيقة فأولده للفرائس كسبي وأن كان  
فاسدا وتماه فيه فرائده **فصل** روع نكاح أمة فطلقها فاستتر بها فولدت  
لا قل من نصف حور فبشرها الزهر والاداء المطلق قبل ادخولها وبانتهى بنسبها  
فقد طلقها لكن في ثمانية سنتين فأقلد في الرجوع أكثر مطلقا بعد ما يكون لا قل من نصف  
حور فبشرها في المستلتم وكذا لو استقر بها بعد شهر ولو باعني فولدت أكثر من اقل  
نكاحها فأدعاه هل يفتقر ليقصد بيق المشتري قولان مات عن أم ولد أو أمة  
ولدت له ونسبتين لزوجه ولاكثره إذا كان يدعيه ولو تزوجت في سنة فترت

انما الله  
 بسم الله  
 فيما لا اعتبار بعقول  
 الطلاق في كل  
 نيت فيكون نسيبه  
 واولاده في كل نسيبه  
 انما هو وفي الثانية  
 لست في ما قل وقد علم ما  
 قدمه المصنف ان هذه  
 الامه لو كان خلافها  
 في الآيات في



من عتق او من نفسه من فاة من تزوجت وارعاها معا كان المولى اتفاقا  
 كذا امة في خلافها او تزوجت ام الولد بلا اذن فانه ازوج اتفاقا ولو  
 تزوجت معتقة باين فوات لا قلم من ستمين مذبات ولا قلم من الاقل من  
 تزوجت فالولد للاول العباد بنكالا اخر ولو لاكثر منها مذبات ونصف  
 حوا من تزوجت فالولد للشاني ولو لا قلم من نصف لم يلزم الاول ولا الثاني  
 والنكاح صحيح ولو لا قلم منها ولو لنصف ففي عدة البحر حتى ان لا وار لكنه نقل  
 هنا عن كبرياع انه للشاني معللا بان اقدامها على التزوج دليل انقضاء  
 عدتها حتى لو علم بالعدة فالنكاح صحيح فاسد وولدها للاول ان امكن  
 اثباته منه بان تلد لا قلم من سنين من سلق اوقات ولو نكح امة فجات بسقط  
 سنين من خلق فاعل الاربعة اشهر ونسب الشاني وان لا رجة اريد انفسه  
 للاول وفسد نكاح الشاني **قلت** وفي مجمع الفتاوى نكح كافر  
 مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا يجب العدة لان نكاح باطل  
**باب ما اذا بفتح ما وسر ما** تربية الولد **ثبت** في النسب  
 كتابية او جوسية او بغيره **ان** تكون **مترقة** فحق تسميها لها كابن  
 او **مترقة** فحق تسميها الولد بكنى او غنا وسرقه ونسابة كمانى البحر والنزوح  
 قال انه والذى يسمونها بالطلاق كما هو مذهب الشافعي اذ الفسقة  
 تترك صلاة الحضانة وفي ائمة الام احق بالولد ولو سمية اسيرة معروفة  
 بالقبول عالم بعقل ذلك او **مترقة** ذكره في ايجتي بان حق الوقت وتترك  
 انوارضاها وتكون امة او **مترقة** او **مترقة** او **مترقة** **قلت** الكتاب  
 لا يتفاكح بمخذه انوى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه للمولى  
 جيتى او **مترقة** **باب ما اذا بفتح ما وسر ما** تربية الولد **ثبت** في النسب  
 كتابية او جوسية او بغيره **ان** تكون **مترقة** فحق تسميها لها كابن  
 او **مترقة** فحق تسميها الولد بكنى او غنا وسرقه ونسابة كمانى البحر والنزوح  
 قال انه والذى يسمونها بالطلاق كما هو مذهب الشافعي اذ الفسقة  
 تترك صلاة الحضانة وفي ائمة الام احق بالولد ولو سمية اسيرة معروفة  
 بالقبول عالم بعقل ذلك او **مترقة** ذكره في ايجتي بان حق الوقت وتترك  
 انوارضاها وتكون امة او **مترقة** او **مترقة** او **مترقة** **قلت** الكتاب  
 لا يتفاكح بمخذه انوى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه للمولى  
 جيتى او **مترقة** **باب ما اذا بفتح ما وسر ما** تربية الولد **ثبت** في النسب  
 كتابية او جوسية او بغيره **ان** تكون **مترقة** فحق تسميها لها كابن  
 او **مترقة** فحق تسميها الولد بكنى او غنا وسرقه ونسابة كمانى البحر والنزوح  
 قال انه والذى يسمونها بالطلاق كما هو مذهب الشافعي اذ الفسقة  
 تترك صلاة الحضانة وفي ائمة الام احق بالولد ولو سمية اسيرة معروفة  
 بالقبول عالم بعقل ذلك او **مترقة** ذكره في ايجتي بان حق الوقت وتترك  
 انوارضاها وتكون امة او **مترقة** او **مترقة** او **مترقة** **قلت** الكتاب  
 لا يتفاكح بمخذه انوى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه للمولى  
 جيتى او **مترقة**

لي بان لم ياخذ ثدي غيرها اوم يكن للاب ولا لغيره مال به ايجتي خاتبة  
 ويصح في النفقة واذا سقطت الام عنها صارت كمتة او تزوجة  
 في نقل **باب ما اذا بفتح ما وسر ما** تربية الولد **ثبت** في النسب  
 كتابية او جوسية او بغيره **ان** تكون **مترقة** فحق تسميها لها كابن  
 او **مترقة** فحق تسميها الولد بكنى او غنا وسرقه ونسابة كمانى البحر والنزوح  
 قال انه والذى يسمونها بالطلاق كما هو مذهب الشافعي اذ الفسقة  
 تترك صلاة الحضانة وفي ائمة الام احق بالولد ولو سمية اسيرة معروفة  
 بالقبول عالم بعقل ذلك او **مترقة** ذكره في ايجتي بان حق الوقت وتترك  
 انوارضاها وتكون امة او **مترقة** او **مترقة** او **مترقة** **قلت** الكتاب  
 لا يتفاكح بمخذه انوى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه للمولى  
 جيتى او **مترقة** **باب ما اذا بفتح ما وسر ما** تربية الولد **ثبت** في النسب  
 كتابية او جوسية او بغيره **ان** تكون **مترقة** فحق تسميها لها كابن  
 او **مترقة** فحق تسميها الولد بكنى او غنا وسرقه ونسابة كمانى البحر والنزوح  
 قال انه والذى يسمونها بالطلاق كما هو مذهب الشافعي اذ الفسقة  
 تترك صلاة الحضانة وفي ائمة الام احق بالولد ولو سمية اسيرة معروفة  
 بالقبول عالم بعقل ذلك او **مترقة** ذكره في ايجتي بان حق الوقت وتترك  
 انوارضاها وتكون امة او **مترقة** او **مترقة** او **مترقة** **قلت** الكتاب  
 لا يتفاكح بمخذه انوى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه للمولى  
 جيتى او **مترقة** **باب ما اذا بفتح ما وسر ما** تربية الولد **ثبت** في النسب  
 كتابية او جوسية او بغيره **ان** تكون **مترقة** فحق تسميها لها كابن  
 او **مترقة** فحق تسميها الولد بكنى او غنا وسرقه ونسابة كمانى البحر والنزوح  
 قال انه والذى يسمونها بالطلاق كما هو مذهب الشافعي اذ الفسقة  
 تترك صلاة الحضانة وفي ائمة الام احق بالولد ولو سمية اسيرة معروفة  
 بالقبول عالم بعقل ذلك او **مترقة** ذكره في ايجتي بان حق الوقت وتترك  
 انوارضاها وتكون امة او **مترقة** او **مترقة** او **مترقة** **قلت** الكتاب  
 لا يتفاكح بمخذه انوى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه للمولى  
 جيتى او **مترقة**

اذا لم يكن للاب  
 فان خير الام على  
 ارضه فان  
 واذا سقطت  
 حقها مايت  
 كمتة  
 جميعا  
 المراد بولد الام الثاني وفي  
 الشهر والامانة والامانة  
 الاعمام والعلم والافعال  
 والحالات ولا يجوز  
 الحضانة لا لقرينة  
 لم تتأكد بضرورة















وذا سائر ادوات البيت كحصير ولبد وطينفسة وما تشترى له وتزينة الوسخ  
 كمشط واشنان وما يبيع الصنان ومداس رجلها وقامه في جودته والى  
 وفيه حرقه القابلة على من استأجرها من زينة الزوج ولو جات باللائمة  
 قبل عليه وقيل عليها **وتفرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة** لتحديد الحجة  
 وبردا وللزوج **النفقة** **عليها** **نفسه** **و** **بعد فرض القاض** **خلاصته** **ان**  
**تفرض لبقاضه** **انما** **تفرض** **اي** **يقدر** **بها** **بطلبها** **مع** **حضرتها** **وبامره** **ان**  
**يعطيها** **ان** **شككت** **مطله** **ولم** **يكن** **صاحب** **ما** **يدونه** **لان** **كان** **ناكرا** **من** **طعامه**  
**وتتخذ** **ثوبا** **من** **كراسه** **بلا** **اذنه** **فان** **لم** **يعط** **حبسه** **ولا** **تسقط** **عنه** **النفقة**  
**خلاصته** **وعندها** **وقوله** **في** **كل** **شهر** **اي** **كل** **مدة** **تناسبه** **للمنفقة** **في** **كل** **شهر**  
**اي** **كل** **مدة** **تحتاج** **اليها** **كل** **يوم** **عند** **اليوم** **الذي** **لها** **اخذ**  
**لنفقة** **شهر** **فان** **اخذ** **من** **عنده** **ان** **وبه** **يفتي** **في** **رئيس**  
**سائر** **الدون** **عليه** **وبه** **افتي** **عن** **جواهر** **اختاره** **من** **كفاته** **ابا** **الاول** **ولو**  
**كفها** **كل** **شهر** **كذا** **ابدأ** **على** **الابد** **وكذا** **لوم** **فان** **ابدأ** **عند** **ثاني** **وبه** **يفتي**  
**سرويه** **عليها** **دين** **لزوجها** **لم** **يلتقيا** **قضا** **الابرص** **اه** **لسقوط** **بأوت**  
**خلاف** **سائر** **الدون** **وفيه** **اجرت** **دارها** **من** **زوجها** **وهي** **سكنان** **فيها**  
**لا** **اجر** **عليه** **ولو** **دخلها** **في** **منزل** **كانت** **فيه** **باجر** **فكروا** **بها** **بعد** **سنة**  
**فقلت** **له** **اجرتك** **بان** **المزول** **بالدرا** **عليه** **الاجر** **فهو** **عليها** **لان** **انما** **انما**  
**بنازيه** **ومعقومه** **انما** **ارسلت** **بغير** **اجارة** **في** **وقت** **او** **مال** **ليتم** **او** **بعد**  
**للا** **استغلال** **فالا** **اجرة** **عليه** **فليحفظ** **وبه** **يفتي** **بعد** **الفرد** **للفرض** **ولا** **تقدر**  
**بغير** **دنانير** **كما** **في** **الاختار** **وعزاه** **المص** **لشرح** **المجمع** **للمص** **لكن** **في** **الحط**  
**ثم** **المجتي** **ان** **سأ** **القاضي** **فرضها** **اصفا** **فا** **وقومها** **بالدرا** **ثم** **يقدر** **بالدرا**  
**وفيه** **لوقت** **تت** **على** **نفسها** **فان** **يرفعها** **للقاضي** **لنا** **كل** **ما** **فرض** **لها** **خوفا** **عليها**  
**من** **ان** **تزل** **فانه** **يصرف** **كما** **ان** **يرفعها** **للقاضي** **للمس** **الثوب** **لان** **الزينة**  
**منه** **وتزاد** **في** **الستاحية** **وسير** **والا** **وما** **يرفع** **به** **ان** **محرور** **ردي** **او** **فراشا**  
**وحد** **ها** **بما** **تقدر** **لغنه** **اي** **حفظها** **در** **ان** **طنته** **وتختلف**  
**ذلك** **سائر** **دعسار** **ومار** **ومار** **اختيار** **ليس** **عليه** **فان** **ان** **افترها**  
**وقد** **استفد** **من** **عذانه** **لوان** **النفقة** **من** **زني** **وخوها** **لا** **يسقط** **عن**  
 ازواج

الزوج ذلك بل يجب عليه وقد رايان يامر بها ففرض المنفعة له ولا صنفه  
 جبراً عليها وذلك خرام كسوة كسوتها انتهى لكن قد مضى في المهر عنه عن المجتبي وزفت  
 اليه بلاجره زليلي به فله وصالة الاب بالنقد الا اذا سكنت انتهى وعليه  
 فلو زفت اليه به لا يجزئ الانتفاع به وفي عرفنا يلزمون كثرة المهر لثرة  
 اجهاز وقلة لقلته ولان المعروف كالمسرة فيسفي العزما كذا  
 وفيه عن قضا البحر هل تقدر القاضي المنفعة حكم منه قلت نعم لان  
 طلب التقدير بغيره دعوى فلا تسقط بعض المدة ولو فرض لها كل يوم او  
 شهر هل يكون قضا مادام النكاح قلت نعم الا مانع ولذا قالوا الا براءة  
 الفرض بالطلوع بعد البيع عامضي ومن شهر مستقبل متى او شرط في الشهر  
 ان النفقة تكون من غير تقدير والكسوة كسوة الستة والعشرين لم يلزم  
 فلها بعد ذلك طلب التقدير فنهى ولو سلم لموجب العقد المسمى بذلك  
 فلم يجز في تقديره لعدم الدعوى ومجارتها بقي لو حكم كنفى بغيرها دراهم  
 من السافعي جده ان حكم بالتعويض قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه  
 فلو حكم السافعي بالتعويض ليس المجتبي الحكم بخلافه فيلحقه نعم لو تقفا بعد فرض  
 طان تا دل بعد غويين بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي السراجية قرر  
 كسوة دراهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب كسوة قاسما اجاب  
 نعم وقالوا ما بقي من كنفقة لها فيقضي باخرى بخلاف اسراف وسرفه  
 وهذا من نفقة من وكسوة الا اذا اشترقت بالاستسقال المحتاد واستعملت  
 معها اخرى وفرض اخرى **وقد** **المالك** **لها** **على** **فان** **ملكها** **تاما** **ولا** **تسفله**  
**غير** **خدمتها** **تا** **تغل** **فلوم** **يكن** **في** **ملكها** **او** **تخدمها** **لان** **نفقة** **الخادم**  
**بار** **الخديعة** **ووجبا** **ها** **خادم** **لم** **يغلب** **منه** **الارض** **ها** **لان** **الخارج** **خادمها** **بل** **مرا**  
**عليه** **محرور** **لان** **حرية** **لانه** **بوجه** **لعدم** **ملكها** **من** **سرا** **لا** **يعسر** **في** **الا** **محرور**  
**الا** **عسار** **ولو** **بر** **هنا** **في** **بنيته** **اولى** **خاتمة** **وعليه** **ان** **تسفلها** **من** **سرا**  
**عليه** **فان** **ان** **قافح** **وعن** **تات** **غنية** **زفت** **اليه** **تخدم** **كثير** **استحققت**  
**نفقة** **اخرى** **ذكر** **المص** **ثم** **قال** **وفي** **عن** **غايه** **وبه** **نا** **اخذ** **قال** **وفي** **سراجيه** **وغيره**  
**عليه** **نفقة** **خادمها** **وان** **كانت** **من** **الاسراف** **فرض** **نفقة** **خادمي** **وعليه** **الفتوى**  
**ولا** **يفرق** **بينهما** **بجز** **عنها** **بالنوع** **لان** **ان** **يعدم** **ايضا** **به** **لوعايبها**

محرور



السطح

١٤٨٦  
في المكتبة  
في القاهرة

از فتح مر

هاتوا وسمهم







أول ما ينبغي أن  
يعلمه الطالب  
هو أن

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١











نصیه  
قوم

10



من المالك الذي قال امراته مائة ان كان ذلك لم يرد عتق وطلعت  
 لان كل من زعم كنه في الاخرى خلاف مالوكات الا ان ياتوا بالبرهان لا بد حار  
 عتق ان لم يكذب به في اخرى ومن ملك قربة لم يبيع بها على احد عتق  
 عتق بدلتها على غيره بقرائه او على غيره لان الحكم يد على من يبيع  
 وامر له ان يعتق او يستعمله او يستولى به بالكلية مع اخر ففهم خط  
 ترك لان ضمان تلك وان اشترى نفسه اجبني ثم اقرب باقية فله ان يضمن  
 المشتري موصرا او يستعمل العبد هذه ساقطة من شئ الشرح وان اشترى  
 نفسه قربة من ملكه كله لا يضمن لغيره مطلقا لمشاركته في العلة وفيه  
 لانه لو اشترى من احد الشريكين لزمه ان يجمع الشريكين لزمه لم يضمن  
 لو اشترى موصرا عبيد من ثلاثة دبره واحد وبعد اعنته المروى وهو  
 ضمن الساكن الذي لم يذبر ولم يحرر موصرا ان سالت قيمته فنادرجع بها على العبد  
 لان العبد لان التدبير ضمان معاوضة وهو ان يضمن الما برحت ثلثه  
 موصرا انما ضمنه المذبر من ثلثه مضافا لنقصه بتدبيره ويصح ان قيمة المذبر انما  
 قيمته قنا وولا يضمن المصنف وولا يضمن المذبر انما يضمن المصنف  
 هكذا على ملكها ولو اشترى من اثنين او من اكثر من اثنين ولا يضمن المذبر  
 بلا خدعة موصرا على باقي ونفقته في اسيرها واذن المذبر وجايتها موقوفة  
 في ذمة المذبر والضرورة اسلام ام ولد المصرا او غيرها ثلث قيمتها قنة  
 ولا يضمن حتى اعنته موصرا ما ولدت فادعاه وصارت ام ولدا لها فاعتق احداهما  
 لم يضمن وكذا لو ولدت فادعاه احداهما بنت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلافا لها  
 انما يضمن بالجنابة او بالزنا او بغيره ما كان من قنن من جنابة  
 لا غضب ولا يضمن الصبي الحر قبله زليجي ولو قال لعبد من ثلثة اعد  
 ان يحررني او يبيعني او يملكني او يملكني فاعاد ثوبه احرقا فادام حياته يوم  
 بالبيان وان سالت بلا يضمن حتى يثبت ثلثة ارباب نصفه باءا ونصف  
 نصفه بالثاني وعتق من ثلثة نصفه لثبوت بصرف التوزيع واخره فلم  
 ينعقد بغيره المذبر منه في نفسه وفاق ثلث عشرهم ولا يضمن لو  
 وقته سوا قسم اثلث بينهم ثا ربان كل عبد سبعة اسلمهم كسهمهم  
 لا يثبت ان يخرج له نصف وربع وقلة اربعة فتقول السبعة وهي

ان

ثلث المال وعتق من ثلث سبعة وسبعة اربعة وعتق من كل من عتق  
 سبعة وسبعة ثمة فبلغ سهام السبعة اربعة عشر وسهام الوصايا سبعة  
 لنفاذها من اثار وان طلق ثمة الثلث كذا ومهر عن سوا قبل وملا يضمنه  
 البينة سقط اربع مهر من خرجت وثلاثة ايمان من ثقت وثمن من دخلت  
 من باب اربعة سقط نصف من الواحدة فمقتابن الحارثة والساينة فسقط  
 ربع كل ثمن بالباب الثاني سقط اربع منصفابن الساينة والداخله واما  
 الميراث فمن من ربع ادعى فله اربعة نصفه لانه لا يرضى بها الاثنته والنصف  
 الاخر بين اربعة وثلاثة نصفان لعدم المخرج وعلى كل منهن عن اربعة  
 نصفان طلاق لعبد الدخول والوصي واسوت بياض في طلاق يان مبرهم كقول  
 لاسرائيلية كما بان فوعى احدهما او مات كان بيان للاخرى وكذا التقيل لا الطلاق  
 وهو استهد يد بالطلاق كالاتفاق كالمعوض على ابيع كايبيع لم اريه بيع ولو فاسد  
 وموت ولو اقتل العبد نفسه ومهره ولو معلقا وتدبيره ولو موقفا واستدلال  
 وكذا كل تصرف لا يقع الا في ملك لكتابة واجارة واجا وتزوج ورهن وحصة وصدقة  
 وغيره فسلكت اهل الحال لان المساومة بياض او يبلابيل فبعض بدائع  
 في حق عتق كقول احد كما حرق ففعل ما ذكره في الاثر وادعاه اليها فبوت فقال  
 لم اعن هذا عتق الاخرى ان قال لم اعن هذا عتق الاخرى ايضا وكذا انطلق خلافا  
 الاقرار اخيرا ولو جنى احدنا بغير الجاني وعليه الدية دون الضرر ولو اوجب  
 في الوصي وروا عنه بيان فيه وقاد هو بيان حيلت اولا وعليه الفتوى لعدم  
 حله الا في ملك ولذا لو كان لا يوجب بياض او يبلابيل ففعل ما ذكره في الاثر وادعاه  
 اليها فبوت فقال لم اعن هذا عتق الاخرى ان قال لم اعن هذا عتق الاخرى ايضا  
 وكذا انطلق خلافا لاسرائيلية لان الاثنته نصفان او يبلابيل فبعض بدائع  
 في حق عتق كقول احد كما حرق ففعل ما ذكره في الاثر وادعاه اليها فبوت فقال  
 لم اعن هذا عتق الاخرى ان قال لم اعن هذا عتق الاخرى ايضا وكذا انطلق خلافا

تقيل

حال

اعلان الطلاق المبرم  
 كرم ففعل ١٢ جماعا يكون  
 حق انه فلا يشترط له  
 الدعوى بخلاف العتق  
 المبرم فلا يكره عنده  
 لكن لم يكره يفتى به  
 فيلحقه صر



وصحح ابن الكبار ومنه فروع شهدا بحقيقة بغيته سماعا فنياسا  
 او جلاق احدي زوجتيه وسماها فنياسا هالم تقبل للجهالة فتح باب  
 الحلف بالاعتق قال ان دخلت الدار فكل ملكوك يوسيد حريتي من له من رونه  
 ويوسيد سوا ملكك بعد حلفه وقبله لان اعني يوم اذ دخلت فاعتبر منكم وقت  
 دخولك ويوم قبل يوسيد عتق من له وقت حلفه وقت كقولك يا عبد الله  
 يوسيد بعد واحد شهر وقت حلفه لان ي ادا ملكك الحال فلا يتناهي استقبالي  
 حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغني كمينه ودر بجل عبيدي اوا ملكك نريد موت من  
 كان به فملوكا يوم قال هذا القول لا يكون مديرا مطلقا بل مقيدا من ملكه هذه  
 ولكن ان كان حقيقا من ثلث لتعليقه بالموت فيضيه وصيته المملوك لا يتناول  
 اجماله فتع امه فلا يعتق حلا جارية من قال لولائي ذكر فهو حر ولو لم يتل ذكر  
 لدخل الى مل فاعتق اجماله وكذا لفظ المملوك واحد لا يتناول المكاتب والمشتكر  
 ويتناول المديروا الموهون والمازون على اصواب ولو نوي الذكور او لم ينوا المديريين  
 وفي ما يلي كلام اخر لم يدين لرفع احتمال التخصيص بالتاكيد فروع  
 حلف لا يعتق عبيد فكانت او شتي قريبا او اشترى احد نفسه حيث ان بعثك  
 فانت رفاة فاسد عتق وان صحى لان دخلت دار فلان فانت حر فشهد  
 فلان واخر انه رطل عتق وفي ان كلمته لا لا بها على فعل نفسه ولو شهدا بنافلا  
 على انه كلم اباهما جازت ابا محمد وكذا ان ارعاه عند محمد وابطاها الثاني باب  
 الحقيق **باب ما يرفع المال اعتق عبيد على مال صحيح معلوم الجنس والقدر**  
**فصل في ما يرفع المال في المجلس على لو غايب عتق وان لم يود لانه معلق**  
 على القول لا اذ اذن لورد او اعرض بطلا او اما لو حلفه ياديه كان ادب فانت حر  
 ما يازون له دلالة وهو يصح محره ترددينه في البحر لا طاقا لانه صريح في فاقا عتق  
 بالاد وهو يات المكاتب في عشرين مسيلة ذكر منها تسعة فقال فلا يعتق بغير حلفه  
 على قول من يبيد بغير حلفه قبل وجوده بغير حلفه وهو ادب ولو باعته  
 ثم اشتره هل يجب قبول ما ياتي به خلاف عتق **باب ما يرفع المال**  
 اخذه ولو رى عنه عتق بغير حلفه او امر غيره بالاد افا رى لا يعتق لان شرط اداؤه  
 ولم يوجد لا يعتق بغير حلفه بغير حلفه فاري زنا ي ادا بغير حلفه فانت حر  
 اسودار من اشترى في غير ارضه بغير حلفه بغير حلفه فاري زنا ي ادا بغير حلفه

مكاتب

اسببه لا يستحب على عبيده دنيا وبعد الادراك لانه فلا معنى لهذا الكلام بل ذكر  
 هذه المسئلة هنا غلط ومحلها اول الباب عند قول المتراعين عتق على ما يقتل العبد  
 في المجلس عتق على ما عتق في البحر حلفه قال ادا بغير حلفه او ما شرط من عتق  
 حتى يصح الحلف له به بخلاف قول الكتاب لانه ثبت مع التلف وهو ما في الرق على ما عرف على ادم  
 لو ابراه او مات المولى واداه الى مورثه لعدم كسره بل العبد با كسبه لا كسبه كالموت  
 العبد قبل الادا فتركت له بل له اخذ ما طفر به او ما فضل فنده من كسبه وورث  
 من كسبه قبل التعلية عتق ورجع السيد عنه عليه وتعلق اداؤه ما ياتي من عتق  
 بان وبدا الا ولا يتبعه اولاده بخلاف في كل وهو اي المال دين صحيح يصح التملك به  
 بخلاف في المكاتب فانه لا يقع الكفالة به وهذه الموفقة عشر روي ويراد ما في الذخيرة  
 لو علقه باللف فاستقر ضرره ونفعها لمولاه عتق ورجع المولى لان غرضه والمازون اخذ  
 عتق حتى يتم ديونهم ولو استقرض الغير فباع احدها او كل اخرى فللغيرم مطالبة المولى  
 فهي لمصلحة بغيته من بيعه بدينه ولو قال انت رجد موتك انت ان قبل عتق اي  
 موته واعتقه مع ذلك وارث او وصي او قاض عند استماع اوائت هو ان ضل لان المكاتب  
 ليس باهل للاعتاق عتق بالالف وان لم يمت ولا يوجد كذا الامر لا يعتق بذلك  
 ومعه عتق بغير حلفه من مالا كما عتقتك على ان تحذفني سنة فقتل عتق في اي وقت  
 ان خدمتي سنة فانت حر لا يعتق الا بالشرط فلو شرطه اقل من ارض او عوض عنها او قال ان  
 خدمتي واواري فمات بعض اولاده لا يعتق لان ان التعلية وعلى المعاوضة وحده الحدية  
 اعزته بين الناس عدة ايا كانت فان جهنت او مات هو ووصي كع او مولاه فمات ولو خدم  
 بعضها بغير حلفه **باب قيمته** فتؤخذ منه للورثه او من تركته الميراث وعند محمد بغير حلفه  
 خدمته وبه ناخذها وي وهل تقف عياله لو فقرا على مولاه في المدة بالوصية بالحذية  
 او بكتيب لا اتفاق حتى يستغني ثم يخدم المولى كما عتق في البحر الثاني والمصالح والورث  
 اسببه عتق عتق بغير حلفه نفسك بهذا العين فمات واستحق حلفه قيمته وعند  
 محمد بغير حلفه قال رجل لمولى امته عتق امته الف على ان تتركها له والمعتق  
 مات اشكاه فماتت بغير حلفه من ماله على وصية شريه البر على الخوي عتق لاني فماتت  
 ولو ادلت على قيمته بغير حلفه اي مهر مملكتها انضمت الشرا فقتل ولد غيب  
 بغير حلفه اي امته وشقت حصته المهر فلو ماتت انفا لم يصب منه مهر مملكتها من الف  
 فمهره فيكون لها من وصية من عتق وتتركه وادامت فقتلها في الاول هدر وفي الثانية  
 بغير حلفه باعتبار ضمن السر وعدمه اعني المولى اذ عتق بغير حلفه من ماله فماتت  
 بغير حلفه وجوز ان اشان اقتد بغير حلفه على سلام في صفية قلنا عليه الصلاة والسلام فماتت  
 بالثاني بلام مهر فان انت فعليه السعاية في قيمته اتفاقا وكذا لو عتقت امرأة عبد  
 على ان ينكحها فان فعله ينكحها فان فعلها مهرها وانما جلي فعليه قيمته ولو ماتت

١١  
 ١٢  
 ١٣

المكاتب

الغريم على























































مسأله او في ان ذمته ان في حال غضب صليقت ولا لانه وقتها من امراته  
 غير هذه المرأة لا يخلو هذه المرأة فلم تدخل تحت كل خلاف الا في شرب  
 شفره الحنث لغواته بخوان لم يقضي هذا في هذا الحنث فانت كذا فليسرت  
 او ان لم تدعي فتاتي بهذا الحام فانت كذا فطار الحام طلقت قال رحمه ان  
 تزوجت فغدي حرق تزوجها حنث لان يمينه تنصرف الى ما تصور  
 حلف لا تزوج باليمين عقد خارجها لان المعبر مكان العقد ان تزوجت  
 يلبا فهي كذا فطلق امراته ثم تزوجها لا تطلق اعتبار الغرض وقبل تطلق  
 حلف لا تزوج من بنات فلان وبنات فلان بنت لا حنث بمن وبرت له بعد  
 الحنث **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** فلو قال ان دخلت في نكاح  
 احد فلذا وادركه لو بعثه فدخلت الحانف حنث لتكره ولو قال داري اودرك  
 لا حنث بالخاف تنفر فيه وكذا لو قال ان من هذا الراس احد وشار الى راسه  
 لا حنث الحانف بسبه لانه متصل به خلقة فكان معرفة اقوى من بالاضافه  
 كره وذكره المصنف باب ايمين في اطلاق معز بالابناء بالبنية وفي  
 كان كلم غلام محمد بن احمد فلذا دخل الحانف لو هو كذا كذا لموار استنار العلم في نكاح  
 النكاح قائم بغير الحانف من عموم النكاح لم يخلو وفيه لانه سببه المعرفة  
 لا تدخل تحت النكاح الا في الموضع في النكاح الذي في موضع الشرط  
 كان دخل داري حنث حنث فانت طالق فدخلت هي صليقت ولو دخلت هو لم  
 حنث لان معرفة لا تدخل تحت النكاح وقامه في قسم الثالث من ايمان الظاهر  
 وفيه من قبله من بلد في قوله **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
**الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 لم يزل في حنث **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 او في **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 او عرفه عدم الوفاء **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 محبت والمكر احد واتى بشاخصه **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 علم في الحانف اذا اشخصية لا تدخل تحت الحنث وقان محمد عتيق وزوجها الحانف  
**الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**

الحانف  
 الحانف  
 الحانف  
 الحانف  
 الحانف

لا اصوم صوما او يوما حنث **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد انزال صحت اليمين وحنث الحانف لان  
 اليمين لا تعتمد الحنث بل التصور لتصوره في الناس وهو كذا فانت كذا  
 ان لم فعل يوم فانت كذا حنث في ساعته او بعد عامه **الحنث في النكاح**  
 رتبة فان اليمين نصح وتطابق في الحال لان زور اندم لا يمين كذا في رتبة  
 خلاف مسئلة انكرو لان محار الفعل وهو آسار غير قائم اصله فلا يتصور بوجه  
 وحنث في **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 لا يعتق الا باوي دفع لتحقيق الرتبة وفي لا يصلي صلات شمس وان لم يقدر  
 خلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد وحنث في **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 ما اقتد قوم بعد شربهم وان وصليته فانه لا يؤم احد لانه اقم  
 وحنث في **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 انه لا يؤم احد **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 الحانف الحانف الحانف الحانف الحانف الحانف الحانف الحانف الحانف الحانف  
 لعدم كمالها **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 منها عنها **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 الحانف لم يعتق لا مكان الوقوف عليها بلا حرج قال ان ثلث اصلا فانت  
 فصلتها فضا طلقت على الاظهر فحده حلف ما اخر صلاة من وقتها  
 و قد نام ففضله استظهر بان في عدم حنثه حديث فان ذلك وقتها  
 يتبع حديثان فالصلاة منها حلف ليصلي هذا اليوم من صلوات الجماعة  
 ويحاج امراته ما ولا يغتسل على الفجر وتظهر وعصر جماعة ثم يحاجها  
 ثم يغتسل كما عزبت ويصلي المغرب والعشاء جماعة فلا يحث حلف  
 وفي الصحيح منه فلا يحث بانفا سيد ولا يحث في وقت عرقا  
 عن الحانف اي محمد ادركه **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 و به حزم في المنهاج للعلامة عمر بن محمد لعقيلي الانصاري كان من كبار فقهاء  
 بخاري ومات بها سنة سبعين وخمسمائة ولا يحث في العمة حتى  
 يطوف اكثرها ان ليست من طرية **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
 به بركة في الزواج **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**  
**الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح** **الحنث في النكاح**

درود















وقال صلى الله عليه وسلم في ما عجز الصنفان  
فقد تاب فليس صاحب غفران والقدرة  
ولما نقضوا الحق يغفر الله لهم  
فما عجز الصنفان

اروی نه علیہ السلام خرفانی مرتبه خرق و  
درها و خذ صفا مل و حقه و غایا  
و قال و یغو و یجی فلما طقت افرها  
علیها و قال لقد ابت لولیة لوفیت علی  
'علا حجار لوستیم اختیار

[illegible]

في الدنيا مع  
 بالذات عنده  
 ولاية افاضه الخ  
 فافهم عليه  
 لا يفتد به



[illegible]

۳۴  
خلع من ماس

۲۵  
مواضع

三

والمختارة

والله اعلم

٢٤

سید الشہداء



وينبغي حتى يموت او يتوب ولو اعتاد النواطة قتله الامام قلته وفي الشهر  
 عز يا بحر التقيد بدار يفهم ان القاضي لا يحكم بالسياسة فصر  
 وفي هذه الامور حرام وفيه التمييز ولو لم يكن امراته او امته من كعب  
 بنو قاتر بن ولا شيء عليه النكاح النواطة واجبة على من لا يملكها  
 وجاهها بنية ونية منزهة عنها فتح بالاسناد حرمته بحلقه فلا  
 لها في كونه وقيل بغيره فتزوج وقيل بحلقه كذا قال طائفة من فقهاء  
 كالذكور والاسفل كالاناث ونحوه ان زنا وفي البحر حرمتها من الزنا حرمتها  
 غلا وشرعا وطبعا والزنا سحر حرم طبعا وتزويج حرمته بتزويج  
 وشرعا بخلافه وعدم احده عند الكف عنها بل لا يملكه بل لا يملكه  
 وفي المجتبى كغيره من مباحات عند الجاهل في الزنا او في الزنا  
 في عكر الامر ولاية الاقامة هدية ولا احد يزني غير مكلف عكفة  
 مطلقا لا عليه ولا عليها وفي عكسه حد فقط ولا احد بالزنا بالمستاجر  
 له اي الزنا واكثر وجوب الحد كالمستاجر للمخدة فتح ولا بالزنا باكره  
 ولا بالزنا بالانكره الا في الشبهة وكذا لو قال استترت به في حرة  
 وفي قتل امته بزناها احد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عيها لزمه  
 قتلها وسقط الحد لملك الجثة اعيانها وارتبته بنية حدية وتبنيها بالزنا  
 افضاها في الشرح ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه  
 اتفاقا بخلاف ما لو زنى بها ثم غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها  
 لا يمسك الحد اتفاقا وفيه من يوجب الحد في الزنا ثم يوجب الحد في الزنا  
 والاموال الا في حق العباد فيستوفيه ولي الحق اما بملكه او بملك  
 المالك وبه علم ان اقتضائهم لا يستلزم الفضايل والاموال بل للمالك  
 فتح ولا يمسك ولو لحدف فغلبه حق الله تعالى واقامته اياه بولاية لاحد  
 عليه بخلاف امير البلدة فانه يجد بامر الامام باب **الشهادة**  
 على الزنا والرجوع عنها شريفا واحدا متقادما بلا عذر كرض  
 او بعد سافة او غير ذلك طرق القتل للمتهم التي قد تقدمت اذ لم يبق  
 العبد وضمن المال المسروق لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم ولو  
 قتل اياه بالحد من غير ان يمسك الحد لان مقتضى الولاية ان يمسك الحد

وتقار به بزنا بريء معزم من شهره الامم وو شره انما متقار حد  
 اشهر وعنده بعض وقيل كذا في النجاسة شهدها على زناه بعبادة  
 حد ولو على سرقة من غيبك كالمشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا  
 اقربا الزنا بمجسمة حد وان شهدوا عليه بذلك لا احتمال انها امراته او امته  
 كما خالفهم في موضعها او في سبله ولو كان على كل زنا اربعة كذب احد الفريقين  
 يعني ان ذكروا وقتا واحدا ونشأ عند المكان والاقبلت فتح ولو اختلطوا في الزنا  
 بين واحد صغر حد اي الرجل والمرأة استحسانا لا مكان المتوفيق ولو  
 شهدوا على زنا ولكن هي بكر او ثقا او قرنا او هم فسده او شهدوا على شهادة  
 اربعة وان وصليه شهدوا اربعة حد ثم تكذب احد وكذا لو شهدوا على  
 زناه فوجد مجسوبا ولو شهدوا بالزنا ولكن هم عيان او محدون في قذف  
 او ثلاثة او واحد محدود او عيب او واحد او حد ذلك بعد اقامة الحد عند  
 للقذف ان يطالب المحذوف وارث حلية وان مات منه حد رخصا في اربعة  
 رجع في بيت المال اتفاقا ويحد من رجع من اربعة حد ان لم يمسك الحد لان القذف  
 شهادة بالرجوع قذفه من رجع الدية وان رجع قبل اي قبل الرجم حد والقذف  
 ولا يرمي لان الامضاء من القضا في باب الحد ولا شيء على خامس رجع بعد الرجم  
 في رجع المشرع في رجع الدية ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الاربعة  
 ضمنوها انما ساءت من المشرع في المشرع من المشرع وغير اهل الشهادة  
 او وهذا اذا خبر المشرع بغيره المشرع وواسلامهم ثم رجع قايلا بغيره الكذب  
 والا فالدية في بيت المال اتفاقا ولا يحد ولا لا يحد ولا لا يحد ولا لا يحد  
 بعد التزكية فمعه غير اهل القضا ضمن الدية استحسانا  
 لشبهة صحة قضا فلو قتل قبل الزنا او بعد قبل الزنا اقتص منه كما يقتضيه  
 بقتل المقتضى بقتله واما ما حضر المشرع غيبا او لانا الاستيفان لم يمسك  
 الرد وان كان المشرع المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع  
 امير الامام فنقل هذه اليه وان كان المشرع في المشرع في المشرع في المشرع  
 لتحمل الشهادة الا اذا قال نعمنا فله تقبل ففتح في المشرع في المشرع  
 في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع  
 في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع في المشرع



۴۸

1863

11

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

وطني انا اوجامعنا وانا  
ع

المقام  
بسمه  
على وجه  
بأنه  
القاذف إذا قر



ماقره

[illegible]

11  
39

نقد



ثبت باقراره او بشهادة المسلمين او ان بشهادة اهل الذمة لا اقرار القاذف **وبالقذف**  
 ثمة اربعة على راي روي كفره لسقوط احصائه كما ساروا في الزنا اربعة  
 في عبارة الدرر واقراره بالزنا فيكون معناه واقام بنية على اقراره بالزنا  
 فقد حرر في البحر ان البينة على ذلك لا تعتبر أصلاً ولا يعول عليها لانه ان كان منكراً  
 فقد رجع فتلف البينة وان كان مقرر لا يسمع مع الاقرار الا في سبع مذبورة  
 في الاستباه ليست هذه منها فلذا غير كماله ابعاده فتنبه **حد** **استدلال**  
 يعني اذا لم تكن لشهادة بعد متقادم كماله يخفى **وان عجز عن البينة للحال واستدل**  
**بشبهه** **في القذف** **بوجوب** **ان** **يتم** **في** **ما** **يجز** **حد** **ولا** **يخفى**  
 عليه من عيبه ويقتضيه ايده من يحضرون ولو قام اربعة فساقا  
 انه كما قال دري كحد عن القاذف والمقذوف والشهود ملتقط كما في  
**حد واحد كجائات** **الحد جنسها بخلاف** **ما** **اختلف** **جنسها** **كما**  
 بنيها وعم اطلاق ما اذا التحد المقذوف ام تعد بكلمة او كلمات في يوم  
 ام ايام طلب كلهم ام بعضهم وما اذا التحد الاسوطا ثم قذف  
 اخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء للثاني للتداخل وما اذا قذف فعتق  
 وقذف اخر حد العبد فان اخذه الثاني كماله ثمانون لوقوع الاربعين  
 لها فتح وفي سرقة الزليعي قذف فحد ثم قذف لم تحدد ثانيا لان المقصود  
 وهو اقرار كذبه ورفع العار حصل بالاول انتهى ومفاده انه لو قال  
 يا ابن الزانية وانه ميتة في خاصه حد ثانيا كماله يخفى واذا تقيده بالحد  
 ان استغير يتعدد بتعدد الفاظه لان من العبد **فروع** **عائ**  
 القاضي رجلا زني او يشرب الخمر لم يحده استحسانا وعي محمد بحده قياسا  
 على حد القذف قلنا لا يستفاد للقاضي وهو مندوب الدرر بالخبر فلحقته  
 التهمة **حواشي السعدي باب** **التعزير** **هو لغة** **التاديب**  
 مطلقا وقوله القاموس انه يطلق على ضرب دون احد غلط **تحرر** **تاديب**  
**دون احد اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة** **لولا** **الضرب** **وجعله**  
 في الدرر على اربع مراتب وكله مبني على عدم افعوله للحاكم نعم انما ليست على  
 اطلاقها فان من كان من الاشراف لوضرب عيزه فادما له لا يكفي تعزيره بالاعلام  
 سراج

خ  
والغود

واي انه بالضرب صواب **تحرر** **ولا يفرق** **الضرب** **فيه** **وقيل** **يفرق** **ووفق** **بانه** **ان**  
 بلغ اقصاه يفرق والا لا شرة وهما بينه وبينه وبالكيس **وبالضرب**  
 على العتق وفرك الاذن وبالكلام العنيف وبسخر القاضى له بوجه عبوس  
 ونشتم غير القذف مجتنب وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لانه من اهل  
 ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبله **لا يحد** **على** **مذنب** **لحقه**  
 وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه انه يمسه مدة ليتجرى ثم يعيده له  
 فاذا ايس من ثوبه صرفه ان ما يرى وفي الحديث انه كان في ابتد الاسلام  
 ثم نسخ والتعزير ليس فيه حد من سحره وخنوته **ان** **الضرب** **القاضي**  
 وعليه ما يخارزيلي لان المقصود منه الزجر واحوال الناس فيه مختلفه **تحرر**  
 وبك التعزير باقتناء من وجد من لامة لا تمل له ولو اذرها فله قتله ودمه  
 هدر وكذا الاعلام وهما بينه ان كان **بطل** **الحد** **لا** **يجز** **ببعض** **الضرب**  
**تاديب** **سوطا** **او** **ان** **علم** **انه** **يتم** **جرما** **لا** **يكون** **بالقتل** **ولا** **بالتعزير**  
**ان** **الحد** **مطابق** **لما** **اذا** **عزاه** **الزليعي** **للمهندوي** **ثم** **قال** **وفي** **مسئله**  
**المفتي** **بوجوب** **ان** **يتم** **في** **ما** **يجز** **حد** **ولا** **يخفى**  
**فمن** **ما** **يتم** **انتهى** **واقره** **في** **الدرر** **قال** **في** **البحر** **ومفاده** **الفرق** **بين** **البينة**  
 والزوجة والمحرم مع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشر المذكور من عدم الانزجار  
 المزبور وفي غيرها مطلقا انتهى ورده في الشهر بما في البرازية وغيرها من  
 التسوية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير المهندوي للمرأة نعم  
 ما في المسئلة مطلق فيحمل على المفيد ليتفق كلامهم ولذا جزم في الوهابية  
 بالشرط المذكور مطلقا وهو كحق بلا شرط احصان لانه ليس من احد بل من  
 الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص راى حيا يترى انه يحل له قتله  
 وانما يتبع خوفه من ان لا يصيبك ان زنا **وبالقياس** **الحد** **وبالضرب** **والمعزير**  
**تاديب** **ومما** **يجز** **ببعض** **الضرب** **تاديب** **سوطا** **او** **ان** **علم** **انه** **يتم** **جرما** **لا** **يكون** **بالقتل** **ولا** **بالتعزير**  
 والاخوة والسعاة يباح قتل الكل ونياب قاتلهم انتهى وافتي الناس في بموجب  
 قتل كل موز في شرع الوهابية ويكون بالدفن عن كبد وبالحجوم على بيت  
 المفسدين وبالاخراج من الدار وهدمها وكسر دنان الخمر وان ملحوها ولم يتقل  
 احراق بيته وبقية كل مسلم حال مباشر المعصية قتيلا **واما** **حد**

في















محرقة... لكن نقل الممنوع في الباب الاتي بقيه خلافه فتنبه و...  
وقد وانبوس بفتح الباء وعود وسبك وارتكان و...  
و... وقصود من خراي... وقوت وز... ولولود و...  
وتأوي باب مركب ولومته... من خشب وكذا بكم... اعز الالهوال  
واقترها ولا يوجب في دار احد مباح الاصل غير مرغوب فيه هذا هو الاصل  
لا يوجب بقاؤه اي حقير يوجد مباحا في دارنا كخشب لا يحرر عا...  
وقصب وسبك ولومته وطير ولوبط او دجاجة في الاصح غاية وصيد وزرع  
ومعزة ونورة زادي المجتبي واشنان ونجم وملح وخزف وزجاج لسرعة  
كسره ولا يابى تسارع فساده كلبن وكحم ولوقد يد وكل مهمل لكل كخر وفي ايام  
خط لا قطع بطعام مطلقا شئى وفاكهة رطبة وقمر على شجر وبصم وكاسا...  
يبقى حولا وزرع لم يفسد لعدم الاحراز واسترابة مفسدة ولوالا ناذها والات  
هو ولو ضل الغزاة في الارض لان صلاحيتها للموصلة شبيهة غايه وصيلب  
ذهب او فضة وستخرج وترد لتاويل الكسرخيا على المنكر...  
لانه حرز لا يحرق من شئ ولو لم يكن لان اكلية تتبع وعنه كبير يعبر عن نفسه  
ولونا يما او مجنون او اعشى لانه ما غصب او خداع و... غير الحساب لانها لو شرعية  
ككتبت تفسير وصديك وفقه فكمصون والاقطن سور... لعبد...  
... الحساب المسمى حساب لان المسترور ورثها فيقطع ان يباع بضابا  
اما الممولها فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بمال فلا قطع بل الفرق بين وقفا شر  
تجار وديون واقواف... وطلب... واوله... السارق  
به اوله لانه تتبع ولا يخانة في ودعة وقصب اي اخذ فقرا واختلاس اي  
اختطاف لانتها الترتين ونفس لبقور... وكان القبر... بيت... الاصح  
او كان الثوب غير الكفن وكذا لو سرق من بيت فيه قبر او ميت لتا وله زيارة  
القبر او التجرير وللاذن بدخوله عارة ولواعتاده قطع سياسة رطبة خاصة  
... وحصر مسجدا واستنار كعبة ومال وقف... المالك الحر...  
... او جود نصير ورثة... كان من جملته ولود...  
... فسرقت دنائير وبكسه هو الاصح... من جنس واحد  
خلاف... منه الحلي فينبغي به ما لا يقل اخذته رهنا او قضا واخلق

السافى خذ خلاف الجنس للمجانسة في المالية قال في المجتبى وهو واسع فهو عند  
الضرورة خلاف سرقته من غيركم ابيه او غيره ومنه اكبر وغنى مكانته او غيره  
عنه المازون المديون فانه يفتح لان حق الزوجة لا يورث من غير ابيه  
اسمير لا سرقته شئ يقطع فيه ولم يتغير احوال بتبدل العين او... كالبيع  
قطع على ما في المجتبى او من ذم محرم لارضائه فلو سرقته برضاع قطع كان  
عم هو اخ رضاعا فانه لم يربا محرم رضاعا عيني فسقط كذا الريلعي ولو  
المسروق والغير اي غير ذى الرثم المحرم بحد فاما ما سرق ربا... فانه  
يقطع اعتبار المحرز وعنده ومثلت مرضعته بربا مرضعه بلاتان...  
فما سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما سرق ولا يسرقه من زوجته  
وان تزوجها بعد الفضا بالقطع جوهرة وزوجها او... المسروق من حرز...  
له ولا عبده... او... سيرة... للاذن بالدخول عادة ولا من مكانته  
وحتنه وصهره ومن... فانه وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل وضار شبهة غايه  
بجنا... في وقت جرت العادة بدخوله وكذا حوايت التجار والحانات المجتبى وبيت  
او... ولو اذن لخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع واعلم  
انه لا ينبغي يعتبر الحرز بالكافة مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر في  
في الحمام لان الحرز ويعتبر في المسجد لانه من حرز به يفتي بحق و...  
... فيقطع لسرقه لولوه من اصطبل... وقيل حرز  
كل شئ معتبر حرز مثله والاول هو المذهب عندنا المجتبى ممن حزم القريستاني بان  
الثاني هو المذهب فتنبه و... فها... فهو من سرق الدرهم بين اصابعه  
ومشاس... فهو من... لعلق الباب ما يفتح اذا فتن عانوت او باب دار...  
وحلا... بيت... فلو فيه احد ولا يعلم قطع شئى وبقطع...  
لانه حرز شرع وهو... من سرق... لا يفسد... فعم الطريق والصحة  
ورب المتاع عنده اي... يراه ود الكافة... في الاصح لا يقطع لو سرق صدق...  
اضاده ولو من بعض بيوت ائمة او من صندوق مقل لا يقطع... او سرق...  
من... لانه عدم الاخذ... الفص... من... اشعة  
حد الى... من... لانه كل حجر حرز...  
كذا رايته في شيخ اديب وكثير باو وصوابا واما في استنار... بيده







لو سرق منهم اي من الثلاثة وكذا يطلب الزاهن مع غيبة المثلث على الظاهر  
لانه هو المالك لا يطلب المالك للعين المسروقة وطلب السارق لو سرق  
من سارق بعد القطع لسقوط عقوبته بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق  
الاول قبل **القطع** او بعد ما درى بشبهة فان له ولرب المال **القطع** لان سقوط  
التقوم ضرورية للقطع ولم يوجد فصار كالغاصب ثم بعد القطع هل للاول  
استرداده روايتان واختار الكمال رده للمالك سرق شيئا وورد من قبله  
عند القاضي ان سكره ولو حكا كاصوله ولو في غير عياله او سكره اي المسروق بعد  
الغصا بالقطع ولو بهيمة مع قبض او ادعى انه ملكه وان لم يبرهن للشبهة  
او نقصت قيمته من النصاب بنقصان السعر في بلد مخصوصة لم يقطع  
في المسائل الاربع **اقر** **بشبهة** **نصاب** **شبهة** مسقصة  
للقطع لم يقطع **اقر** باقرارها لانه لو اقرانه سرق وفلان فانكر فلان قطع المقر  
كقوله قلت انا وفلان ولو سرقا وغاب احدهما وشهد اي شاهد اثنان  
على سرقتهما قطع الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر ولو اقر عبد مكاتب  
بسرقته قطع وزدت السرقة الى المسروق منه لو قايمة كالوقايمة **عليه**  
بذلك لكن بشرط حضرة مولاه عند اقامتها خلافا للثاني لا عند اقراره بخد  
اتفاقا ولا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه هذا لفظ الحديث درر  
وعنها ورواه الكمال بعد القطع **بيمينه** وترد العين لو قايمة وان باعها  
او وهبها لبقاها على ملك ما تمكنا ونظر في عدم النجاع بين هذين  
او **بشبهة** **في** **نصاب** من الرواية لكنه يفتي بادا قيمتها ديانة وسواء  
كان **بشبهة** **في** **نصاب** او بعد مجتبى وفيه لو سرق ملكه المشتري  
منه او الموهوب له فلما لم يقم يمينه ولو قطع لبعض سرقات لم يقم شيئا  
وقال بعض ما لم يقطع فيه سرق شيئا **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
ان **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستند الى وقت الاخذ فلا قطع زككي وهل  
ضمن نقصان السبق مع القصة صح بخلافه لا وقال الكمال الحق نعم وقتي اختار  
تضمن القيمة سقطت القصة لما مر وسرق شيئا **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
انه لا قطع في **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**

148  
من الحرجين وهو قد مر بنصاب وقت الاخذ دراهم ودنانير وايئة قطع وبرت  
وقالا لا يريد لتقوم الصناعة عندها خلافا له واما نحو الخماس لوجعه واي  
قان كان يباع وزنا فذلك وان عددا من السارق اتفاقا اختيارا ووصفه  
**بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
القطع **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
للثاني وهو اختلاف زمان لا برهان سرق في ولاية سلطان ليس سلطانا  
وقعه اذ لا ولاية له على من ليس تحت يده فيلحقه هذا الاصل اذ كان السارق غافلا  
في معصم واحد فقتل بقتل واحد وقيل ان يميزه اصله وان كان له قتل واحد  
وقعه لم يقطع الزيد لانه غير مستحق للقتل وتكون ميرة قطعها هو وقت  
لانه لا يثبت من اقامة الواجب الا بذلك سراج باب **بشبهة** **في** **نصاب**  
وهو السرقة الكبرى من قضاة ولو في المصر ليلاب يفتي وهو مضموم على شخص  
ولو ذهبا فلو على الستامين فلا يعد وهذا قبل الاخذ وقت انفسه  
وهو المراد بالنفي في الزينة وظاهر ان المراد توزيع الاجزئية على احوالها كما تقر في الامور  
**بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
او يموت **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
فمنه **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
ون **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
وي **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
وهذا **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
خير **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
الثلاثة او قتل واصل او قتل فقط او صلب فقط كذا فضل الزيلعي ويصعب  
في الاصح وكيفيته في **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
الثلاثة **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
ومن الثاني يترجى حتى يسمع وجها **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
وقتل وجرح زيلعي وتجرى الاحكام المذكورة على الكل بما سرق بعضهم الاخذ  
والقتل والاخافة وهو **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**  
منع من خلاف وهو **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب** **بشبهة** **في** **نصاب**











عن فتح الفتح اي فخر قسطنطين بن الجيش ان ساء اذ اقر عليها بحرية على رؤسهم  
على راضيهم والاولى عند حاجته الغنائم والجزية كانوا قلوبهم  
وضع احسرا غير ... ان ساء ان لم يسلموا  
الاميركي العرب والمه تدب كما سجي  
اطلاقهم مجانا ونوبعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغنائم وجوز  
اسافق لقوة تعالى فاما من بعد واما فذا قتنا نسخ بقوله تعالى اقتلوه  
حيث وجدتهم شرح مجمع حرم بعد تمام الحرب اما قبله فبحوز  
بالمال لا بالاسير المسلم درر وصدور سرية وقال لا يجوز وهو ظهر الروايتين  
عن الامام شافعي والتفقوا انه لا يفاردي بنسا وصبيان وخيل وسلاح الا ضرورة  
ولا باسير مسلم اسير الا اذا من اسلاده حرم ثابت في  
شرح شرح متبع للدرر دون كمن يتبع لابن كمال للعلم به من منع المني بالاولى  
حرم ... الى دارنا ... بعد الا يغيب بالنار  
الاربها  
وكسر او انهم وتزق ادهانهم مغايطة لهم  
ودوجه الى ابقائهم ... اي في دار  
الحرب نيزعون ذنب العقرب واياب الحية قطعوا لضررنا بلا قتلا بقاء  
للسلطان تاريخه وفيها مات ساء ساء ثمة واهل الحرب يجامعون الموت  
مكرقن بالنار ولا  
اذا قسم عن اجتهاد والحاجة الخراقة  
فتتج او ... فخل اذا لم يكن بلامام جملة فان ابوا هل يحرم بلحرا مثل روتا  
فاذا خذرو فان حال لو قسمها قدر كل على حمله قسم بينهم والا فهو ما شق  
نقله وسبق حله ... الحينة ... لا دام ولا غير يعني ليقول اما لو باع  
سبا بتمام جاز جوهرة البيع دفعا لفساد فان لم يكن مرد ثمة  
للغينة خائنه ... وحرى او مرند اسلام  
ثمة فان قاتلوا ساكروهم لومات

عليه

ملكه تاتار خائنه ويسرها ادعي رجل شهود الواقعة وبرهن وقتد  
قسمت لم تنقض تحسانا وعوض بقدر حظه من بيت المال  
وما في البحر من قياس الوقف على الغينة رده في كسره وحررناه في الوقف  
اي للغاين لا غير ... اي في دار الحرب  
بالحاجة وهو محقق وقيد الكل في كسبه به بعدم زبي الامام عن الكلمة فان كفى  
بيع فيسبغ تقييد المكون به بلا ... فلو باع ردم ثمة فان قسمت  
تصدق به لو غير فقير ومن وجد ما لا يملكه اهل الحرب كصيد وعسل فحقو  
مسترك فيوقف ببيع على اجازة الامير فان هلك او لثمن انفع اجازة  
والارده للغينة تحرو بعد خروج منها لا الا برضاهم ومن اسلم منهم قبل  
بسك ... فان كانوا اخذوا حرز نفسه  
فقط او ... ولو ذميا فلو عند حرزي ففي كمالوا سلم ثم خرج  
ايمانهم ظهرنا على ابدار فحاله ثمة في سوى طفله زوجه استعيته  
لانه جز الام ... فاحذ احدا ... واما بعد  
كل المسلمين سوا ... وقال لا اخذه خاصة وفي الجحس  
روايتان قتيبة وفيها استاجره كخدمت سفرم فغزا بفرس المستاجر  
وسلاحه فله بينهما الا اذا شرط في العقد ان المستاجر  
اي الانقصان من دارنا وعند سبافعي وقت القتال  
اي مات

صحيح كبير  
استحق تحسانا لالو مهر افكرنا تاريخه وكان الفرق حصول ارضه بغير مرض  
لا باهر ولو غصب في ... قبل دخوله او كره او نذر ودخل اجملا ثم اخذ منه فله سهاان لاو  
باعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الامم لانه ظهر ان قصد استجاره فخره وقرنه  
لكن نقل في اسر بلاية عن ... والتبيين ما يخالفه وفيه تبيان لو باع في وقت

تلك

ح



ومفاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه  
 الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضي عنهم  
 فيراد على السهم لانه كالاجرة خيل العجم بكسر العين  
 جمع عتيق كرام خيل العرب والهيمن الذي ابوه عزي وامه عجميه والمفرق  
 عكسه قاموس يسهم واحمار عزم هراب  
 الباقي يقسم الثلاثة عندنا او جاز صرفه لصف  
 واحد فتح وفي المينة لو صرفه للفائزين كما جرتهم جاز وقد حققته في سرك  
 الملتقى من بني هاشم اي من الاصناف الثلاثة  
 لجواز الصدقات لغيرهم لاهم عندنا وما نقله المصنف من  
 من ان الحاوي يفيد ترجيح الصرف لاعتبارهم نظروفه في الشهر

باسمه في ابتد الكلام اذا تكلم به  
 لانه حكم معلق بمسئق وهو كرسالة  
 لنفسه **باز** الامام **اي** قوة **ما** اخذ  
 لانه غنية **لانه** اختلاس وفي المسئلة لودخل اربعة خمس ولولسلة لاقال  
 الامام ما اصبتم لاجنسه فلو لم ينفع لم يحزوا الاجاز **سما** قتيلا اقرب  
**وتحرصا**  
 منه **وقد يكون** بدفع مال او ترغيب مال **فالتحرص**  
 نفسه واجب للامر به واختيار الادعى للمضود مندوب ولا يخافه بغير القدور  
 بلا باس لانه ليس بطرد الماتركة اولى بل يستعمل في المندوب ايضا قاله المصنف ولذا جبر  
 في المبسوط بالاستحباب **ويستحق الامام اوقالا**  
**استحسان** **ما** اوقالا **فمنكم** اوقالا **فلا** استحق  
 الا اذا عم بعد ظهريه ويستحقه مستحق سرهم او ربح فعم الذمي وغيره **اي**  
 التنفيل

ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا ينفذ تمام ولاية  
وهي خمس الاستلاد والطلاق وقبول الهبة وتسلم السفحة والحجر على عدل  
المأذون ويبطل منه اتفاقا ما ينفذ الملة وهي خمس الكاخي والذبيحة وكسبه  
واسهادة الارث ويتوقف منه اتفاقا ما ينفذ المساواة وهو المفاوضة <sup>المفاوضة</sup>  
او ولاية متعدي وهو التفريق على ولاية اصغر ويتوقف منه عند الامام ويبعد  
عند غيره ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع كالمبايعة واصرف واسلم ونفق  
والتدبير واكتناب والهبة والرهن والاحارة وكسبه عن اقرار وقض الدية لانه  
مبادلة حكمة ونوصية وبقي مائه وعقله ولا شركة بطلاقها او اماراداعه  
واسنداعه واستقاطه ولقطته فيسفي عدم جوازها لغير ان اسلم نفذ وان  
هلك ثبوت او قتل او لحق بدرا الحرب وحكم للحاقة بطل ذلك كله فان عدل اسلم قبل  
قبل احكم فكانه لم يرتد وكما لو عاد بعد الموت احدثني زبدي وان جاسم بعد  
وماله مع وارثه اخذ بقضا ورضا ولو في بيت المال لانه في نفسه وان هلك ماله  
او ازاله الوارث عن ملكه لا ياخذ ولو قايما الصحة القضا وله ولا مدبره وامه وللمرء  
وسنة له ان لم يود وان عجز عا د رقيقا له بدائع ويقضي ما ترك من عبادة في  
الاسلام لان ترك كفالة وكفاسام معصية والمعصية تنفي بعد الردة وما رى منها  
فيه يبطل ولا يقضي من لعبادات الا الحج لانه بالردة صار كالكا في الاصل فاذا اسلم  
وهو غني فعليه الحج فقط فاسلم اصاب ما را او شيئا يجب به القضا ص او حد  
السرقه يعني المار المسروق لا احد خايه واصله انه لو اخذ بحق العبد واما من  
فيه التفصيل او لدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم حج وجرنا  
زمانا ثم جاء فاسلم او اخذ بملكه ولو اصابه جدها حتى مرتد فاسلم لا يواخذ بشي من  
ذلك لان الحري لا يواخذ بعد الاسلام بها كان اصابه حال كونه محاربا لنا اخبرت بارتد  
زوجها فلما التزوج باخر بعد عدة استحسنان كما في ارجاس من ثقة بموته او نطقه  
لنا وكذا لو لم يكن ثقة فانها بكتاب طلاقها واكثر بها انه حق لا باس بان تعذر  
وتتزوج مبسوطا والمرنة ولو صغيرة او خشي نحر تحبس ابدا ولا تخالس ولا تزاول احقاف  
خز بشم ولا تقتل خلافا للسافعي وان قتلها احد لا يصح شيئا ولو اتم في الامم وتحبس  
عند مولاهما كخدمته سوى الوحي سواء طلب ذلك ام لا في ايهما ويتولى ضربها تحجب  
بين الحقتين وليس للمرنة التزوج بغير زوجها به شتي وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام



مر

في الكتابة

ثم هل يقع فرض قبل البلوغ ظاهر كلامهم مع اتفاقا وفي الخبر المختار عندنا ترددي  
انه معاذ باد والامان كالبايع حتى لو مات بعده بلا ايمان حله في الن رو في شرح  
بدر وبيدر وبيان كفر بعضهم وحيث ان كفر وهو المحرر

كذا قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومن سئل عن الرقص قالوا يكفر  
 ومن ادنى قال على مسافة  
 وابا حنيفة في كل ما حاربنا  
 وابا حنيفة في كل ما حاربنا  
 ولا سيما بالد فلهو ونمر  
 بخورهم هو لم يقض يكفر  
 عن النسفي انهم يروى ويصر

[illegible]



وسيبون سانا وبكفرون اصحاب بنيينا عليه افضل الصلاة وحكمهم حكم  
ابن خاثة ما جماع الفقه كما حققته في كفتح وانما لم تكفرهم لكونه عن تاويل والكان  
باطلا خلاف المسجل بل تاويل كما مر في باب الامامة والامام يصير اماما مبرا  
بالمبايعة من الاسراف والاعيان وبان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته  
فان بايع الناس الامام ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا  
صار اماما فخرا لا يعزل ان كان له قهر وعلمه لعوده بالقر لا يفيد ولا ينفل  
به لانه مفيد خاتمه ونماه في كتب الكلام اذا خرج جماعة مسلمون عن  
طاعة او طاعة نائبه الذي اناس به امان درر وعلبوا على بلد عام  
الامام اليه اي طاعته وكشف سبلهم استجابا فان تجر واجتمع  
حلنا قتالهم بدرا حتى يفرق جمعهم اذ الحكم يدار على دليده وهو الاجتماع  
والامتناع ومن دعاهم الامام الى ذلك اي قتالهم افترض عليه اجابته  
لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف بما هو طاعة بدية لوقادرا  
والالزم بيته درر وفي كفتي لوبغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغي  
لناس معاونة السلطان ولا معاونة لهم ولو طلبوا الموادة اوجبوا اليها  
ان خير للمسلمين كما في اهل الحرب والا لا يجابوا بحرب ولا يوحده منهم متى فلو اخذ  
منهم رهونا واخذوا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا لا تقتل رهونا  
ولكنهم يحسبون ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكذا يهلك اهل الشرك اذا فعلوا  
برهونا ذلك لا يقتل برهونا ولكن يجرون على الاسلام او يصروا ذمة لنا  
ولو هم في اجهز على جزئهم اي اتهم قتله واتبع موليتهم والا لا يقدم اخوف  
وارامام بالخيار في اسيرهم ان ساقطه وان ساجبه حتى يتوب اهل البغي فان تابوا  
حبس ايضا حتى يحد ثوبه سراج ونقاتلهم بالمحقيق والافراق وغير ذلك  
كما اهل الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب كمناسا وسيموم لا يجوز قتله منهم ما لم يقاتلوا  
ولا يقتل غدا في حرب مباشرة مام يرد قتله ولا ينبغي ذرية وتجنس مواليهم الى ظهور  
توبتهم فترد عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه العبيد نحر ونقائل  
سلاحهم وقيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرها من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة  
سراج ولو قال كباغي ثبتت والقي سلاح من يركف عنه ولو قال كف عن

لا تضر

لا تضر في امرى لعل التوب والقي سلاح كف عنه ولو قال انا على دينك ومع سلاح لا لان  
وجود سلاح مع قرينة بقاء بغيره فقي القاه كف عنه والا لا فتح ولو قتل  
باغ مثله وظهر عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل فتح فلا اثم ايضا وقتلنا  
شهادا ولا يصلح على جاعة بل يكفون ويدفنون بدائع ويكره بقتلهم وسهم  
الافاق وكذا يكره من اهل الحرب لانها مثله وحوزة بعض المتأخرين لوفته كسر  
سكونهم او فراغ قلوبا كمر في اكلها ولو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله على  
فظهر على المصر قتل به ان لم يجر على اهل اى المصر احكامهم وان جرى لا انقطاع  
ولاية الامام عنهم واذا قتل عادل باعيا ورية مطلقا وبالعس اذا قال اباغ وقت  
قتله انا على باطل لا يبرئه اتفاقا لعدم الشهادة وان قال انا على حق في الخروج على الامام  
فاصر على دعواه ومريته اما لو رجع بتطويعه فلا اثم كمال وفي الفتح رطل  
باغ با مان فقتله عادل عمد الزم الدية كما في المستامن لبقا سببه الامانة وركره  
خروج بايع السلاح من اهل الفتنة ان علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ منه  
كالحديد ونحوه يكره لاهل الحرب لا لاهل البغي لعدم تفرغهم لعمله سلاحا لقرب  
زولهم بخلاف اهل الحرب زيلعي قتلوا واذا كلامهم ان ما قامت المعصية بهينة  
يكره بيعه بخزينا والافتنزى بالخروج في الفتح ينفذ حكم قاضيهم لوعاد لا والام ولو  
كتب قاضيهم الى قاضيهما كتابا فان علم انه قضى بسهادة عادلين نفذوا الا لا  
عقبة مع النقطة بالجهاد لعرضتهما لفوات  
النفس والمال وقدم اللقط لتعلقه بالنفس وهي مقدمة على المال هو لوقه باللقط  
فيعمل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المنيح باعتار المال وسرت اسم الى مولود طرحه  
اهله خوفا من اعباله او فرار من يمينه فمضي به اثم ومحرره غانم التقاط  
فرض آفائة ان غلب على ظنه هلاكه لولم يردعه ولو لم يعلم به غرم ففرض من ومثله  
روية اعمر يبيع في كبر شتمى والاعندوب لما فيه من السفقة والاحيا وهو حرم مسلم  
بتعاللدار الا حجة رقة على خصم وهو المنقط السبق بين وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة  
وسكنى ودوا ومهر اذا روج السلطان في بيت المال ان يرضى على التقاطه وان كان  
له مال او قرابة ففي ماله او على قرابته وارثه ولوديه في بيت المال كبايته لان الغرم  
بالغنم وليس لاحد اخذه منه فبهر او اهل الامام الاعظم اخذه بالولاية العامة في الفتح لا  
وافره المص بتعاللهم وحرره النهر نعم لكن لا ينبغي اخذه بموجب فلو اخذه احد وخاصه الاول

منه فخر به في او قطع طريق  
غسل ولا يصلح عليه  
وعمل لا يغسل ملتقى



رد اليه الا اذا دفعه باختياره لانه بطرقه وهذا اذا اتخذ الملقط فلو قدر وزج  
 احدهما كما لو وجد مسلم وكافر فتنازعوا في بطلان اللفظ للملقط خائيه  
 ولو استويا فالرأي للقاضي بحركتها وبنت نسبه من واحد بحركه دعواه ولو  
 غير الملقط استحسن لو حيا والا فالبينة خائيه ومن اثنين مستويين  
 كويدامة مشتركة وعبارة المنيعة ادعاء اكثر من اثنين فعن الامام انه ابي  
 حنيفة ظاهرة في عدم قبول دعوى الزايد ولا يستتر اتحاد الامم كهر لكان في  
 المنيعة من النظم ما يفيد بثبوتها من الاثر فلم يحرر ولو ادعت امرأة  
 واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او قامت بينة  
 ولو رجلا وامرأتين على الولادة صحت دعوتها والا لما فيه من تحمل النسب على  
 الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعت امرأتين  
 وقامت احداهما بالبينة فهي اولى به وان اقامتا جميعا فهو ايسر ما خلا فالحا  
 الحكم من خائيه وان ادعاه خارجا ووصف احداهما علامة به اى بكسره  
 لا بثوبيه ووافق فهو احق اذ لم يعارضها اقوى منها كبينة الاخر وحرية  
 وسبقه واسلامه ولو ادعى انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا هو خنثى فلو شك  
 قضى لها والا فلن ادعى انه ابنه ولو شهد للمسلم اذميان وللذمي مسلمان قضى به  
 لمسا تاتار خائيه وبثبت نسبه من ذمي وكفى هو مسلم استحسانا في نزع  
 من يربى قيل غفله الايمان ما لم يبرهن مسلمين انه ابنه فيكون كافر اخر ان لم يكن  
 اى يوجد في مكان اهل الذمة كقرية او بيعة او كنيسة والمسئلة ربا عنة  
 لانه اما ان يجد مسلم في مكان فم او كافر في مكان فم كافر في مكان او عكسه  
 فظاهر روية اعتبار المكان لسبقه اختيارا وبثبت من عبد وهو حر وان  
 ادعى انه ابنه من زوجته الامة عند محمد وكلام الزبلي ظاهرة اختياره ولو ادعاه  
 حران احدهما انه ابنه من هذه كره والاخر من امة فالذي يدعيه من كره اولى  
 لبثوته من جانب زبلي وان وجد به ما يفهمه له عملا بالظاهر ولو فرقه  
 او تحتها او دابة فهو عليها لا ما كان يقربه فيصرفه الواحد او غيره اليه بالرفق  
 في ظاهر الرواية لانه مال صانع ولو قرر القاضي ولادة الملقط صح ظهريه لانه قضا في  
 فضل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يواى من ساما لم يعقل عنه ثبت الما

ويدفع

من ارمي احدا بالرسول

ويدفعه في حرفة ويقبض هبته موصدة قته وليس له ختنه فلو فعل فهلك ضمن  
 ولو علم اخطا ان ملته قاضى ذخره وله بقله حيث ساء وينبغي منع من مصر  
 الى قرية محرولا ينفذ للملقط عليه كالحج وبيع وكذا اجارة في الاصح لان الولاية  
 عليه في ماله ونفسه للسلطان كحديث السلطان وكي من لا ولي له فروع  
 لوباع او كفل او دبر او كابت او اختق او وهب او يصدق وسلم اسم اقرانه عبد  
 لزيد لا يصدق في ابطال شئ من ذلك لانه منتهى وقامه في الخائيه وبجهول  
 نسب كلقط ككت **الرقعة** بالفتح وتسمى اسم وضع المال  
 الملقط عيني وسرعان ما يوجد ضايعا من كمال وفي التاتار خائيه عن الحركات  
 مال يوجد ولا يعرف مالكة كالواقع من السكران وفيه وجه انه امانة لا لفظ لانهم  
 لا يعرف بل يدفع لما ملكه نذب رفعها لصاحبها ان امن على نفسه تعريفها والا فالتكر  
 اولى وفي الدايغ وان اخذها لنفسه حرم لانه كالغصب ووجب اى فرض فتح وغيره  
 عند خوف ضايعها كما مر لان مال المسلم حرفة كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت اسم  
 وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر كلام المصنف لما في الصيرفة مما ركب حنطة  
 انسان فلم ينفعه حتى اكل قال ابيدع الصحيح انه يضمن انتهى وفي كفتح وقهر لو  
 رفعها ثم ردها لم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا ينجون  
 ومدهوس وسكران ومعتوق لعدم احفظ منهم فان اسهر عليه بانه اخذ لبرده على  
 ربه ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطه فلولو على وعرف اى نادى عليها  
 حيث وجدها وفي الجماع الى ان علم ان صاحبها لا يطهر او انها تفسد ان بقيت كالا  
 والنهار كانت امانة لم يضمن بل لا تغد فلولم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر  
 ردها اخذ للرد وقيل الثاني قوله بيمينه وبنا حذاوى واقره المص وغيره ولو من الحرم  
 او قليلة او كثيرة فلا فرق بين مكان وكان ولقطه ولقطه فبنتفع الرافع بها لو فخر  
 والا يصدق بها على فقر ولو على اصله وفرعه وعرسه الا اذا عرف اى الذي قاله  
 في بيت المال تاتار خائيه وفي لقينة لورجا وجود المالك وجب الاضا فان جازا  
 بعد التقديق خير بين اجازة فعله وبيعها له وله ثوابها او بضمه ووظاهر  
 انه ليس للموصى والاب اجازة لغيره وفي الوضعية الصبي كالبغ فنضمن ان لم يشهد  
 ثم لابييه او وصيه التقديق وضما في مالهما الا مال الصغير ولو تصدق به بامر لقاض

وينبغي ان كان كره وفي الجماع  
 رجع شئ ضايع لا ينفذ على صاحب  
 ثم يملك وهذا هو المصنف



في الاصح كماله ارضى القاصي والامام لو فعل ذلك لانه يصدق مال الغير بغير اذنه ذخير  
او يضمن المسكين وابهما ضمن لا يرجع به على صاحبه ولو العن قايمة اخذها  
من الفقير ولا يثبت للمنفق مال او يضمنه او ضال من اجل اصله الا بالشرط  
لمن رده فله كذا فله اجر مثله تاتار خاتنه كاجازة فاسدة ونوب التقاط البهمة  
الضالة وتعرفها ما لم يحف صناعها فيجب وكره لومعها ما تدفع به عن نفسها  
كفرن بقر وكدم لا بد تان ارضانه ولو كان الا لتقاط في الصحرا ان من انما ضالة  
هاوي وهو في الانفاق على التقيط واللقطة متبرع لفقير ولا يثبت الا اذا قال له  
قاضي انفق لترجع فلو لم يذكر الرجوع لم يكن ديناً في الاصح او يصدقه المنفق بعد  
بلوغه كذا في الجمع اي يصدق على ان القاضي قال له ذلك لا ما زعم ابن الملك ثم  
المدينون رب اللقطة وابو التقيط او سيده او هو بعد بلوغه وان كان كذا فصح  
اجرها باذن الحاكم وانفق عليها منه كالتضامن بخلاف الابن وصبي في بابه وان لم يكن  
باعه القاضي وحفظت منها ولو الانفاق اصح امر به لان ولا يثبت نظرية اختيار  
فلو لم يكن ثمة نظر لم ينفذ امر به به فصح كذا وله منعها من ربه لياخذ النفقة  
فان هكلت بعد حبسه سقطت وقبلة لا ولا يدفعها الى مدعيها جبراً عليه  
بلائنة فان ثبت علاقة حل الرجوع وكذا يحل ان صدقة مطلقاً بين اولاد له اخذ كفضل  
الانع البينة في الاصح فانما التفت لقطه فصاحت منه ثم وحدها في يد غيره  
فلا خصومة بينهما بخلاف الودعة محبتي ونوازل لكن في كسراج الصحيح  
ان له الكسوة لان يد احق عليه ديون ومظالم جهاراً بها واپس من عليه  
ذلك من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وان استوفت جميع ماله هذا  
مذهب اصحابنا لا نعلم بشي خلافه لكن في يد عروضة لم يعلم متى فترها اعتار  
للدون بالاعيان ومتى فعل ذلك سقطت المطالبة من اصحاب الديون في بعض  
مجتهبي وفي العمدة وجد لقطه وعرفها ولم يرزها فاستفح بها لفقره ثم استرجع  
عليه ان تصديق بمثلها مات في البادية جاز برفقة بيع متاعه ومركبه وحمل الى اهله  
لانه حطب وجد في المان له قيمة فلقطه والافحلال لاخذ كسار الى احواله  
در رد في كذا في غريب مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فترته كلقطة مالم  
يكن

بلا جبر

يكن كذا فليست المال بعد التفتيح عن ورثته سنن فان لم يجد فله لوم صرفاً  
محصنة اي برح حمام اختلط بها اهل الجرم لا يثبت له ان يأخذ وان احده طلب  
صاحبه لبرده عليه لانه كالفقطة فان فرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض  
لفرخها لانه ملك لغيره وان الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر فالفرخ له ولو لم يعلم  
ان يرجع غريباً لشي عليه ان سئانه تعالى قلت واذا لم يملك الفرخ فان  
فقير اكله وان غنيان تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الكلواني طهره  
وفي الوهبانية من شارب تحت اشجار غير امصار لا باس بالتناول مالم يعلم انتهى  
صريحاً ودلالة وعليه الاعتماد وفيها واخذك تفاحاً من شجر جارياً يجوز وكثر  
وفي الجوز ينكر الابن فناسته عرسية التلف والزوال  
والابن ان يطلق الرقيق ثم ذكر كذا عرفه ابن الكمال ليدخل الهارب من موخره ويستعمل  
ومودعه ووصيه اخذه فربما ان خاف صباغ ويحرم اخذ نفسه ويند اخذ  
ان قوى عليه والا فلا يذب لما في كذا يبيع حكم اخذ كلقطة فان ادعاه اخر دفع اليه  
ان برهن واستوثق منه بكفيل ان ساء الجواز ان يدعيه اخر وحلفه الحاكم ايضاً  
بانه ما اخرج من ملكه بوجه وان لم يبرهن عطيت على ان يبرهن واقر العبد  
انه عبده او ذكر المولى علامته وحليته دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة مخافة  
حمله حلف الا ان يبرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك زليعي فان طالت المدة  
اي مدة محي المولى باعه القاضي ولو علم مكانه لئلا يتضرر المولى بكثر النفقة وحفظ  
لنفسه لصاحبه واسك لنفسه من ثمنه ما انفق عليه منه وان جاء المولى بعبد  
وبرهن او علم دفع باق الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه اي بيع القاضي لانه  
بامر المشرع حكمه لا ينقض قلت لكن رايت في معروضات المحرم الى  
السعود مفتي الروم انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة عن اعطاء الازن ببيع  
عبيد العسكارية وحينئذ فلا يبيع ببيع السباية فلهما خذها من مشتريها  
ويرجع المشتري بثمانه على البائع قال واما في عبيد ارباباً فكذا اذا كان بغيره فاق  
والا فللعرايا الثمن بهذا ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى فيحفظ فانه مهم ولو زعم  
المولى تدبيره او كتابته او استناده لم يصدق في نقضه الا ان يكون عنده والمد منها له  
او يبرهن على ذلك فخر واختلف في الضال فيل اخذ افضل وفل تزكر ولو عرف بيته فابيع  
اليه اولى ابن عبد الحجاب رجل وقال لم اجد معه شيئاً من المال صدق ولا شيء عليه دس

مبني

مس



خبر لقوله الاتي اربعون درهما اليه من مئة سفر فاكتر وهو اى والحال ان الراد ولو صبيا  
او عبدا لكن الجعل لمولاه ممن يستحق الجعل فتد به لانه لا جعل سلطان وتجنه  
وحقير ووصى يتيم وعائله ومن استعان به كان وحده فخذ فقال نعم او كان  
في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا زليعي وشريك نصف وبرهان ولو واجبه  
فالمستثنى احد عشر اربعون درهما بطل صلح فيما زاد عليها ولو بلا شرط  
استحقا نال ووردا مئة وكما ولد يعتقل الاباق فجعلان بغير حكا وان لم يعد لها  
عند الثاني لسببونه بالنص فلذا عول عليه ارباب المحتون ان اشهدانه اخذ  
ليرده والا لاسى له ولزاده من اقل منها بفسطه وقيل يرضع له براءى الحاكم او يقدر  
باصطلاحها به يفتى نانا راضية بحر وتومن المصير فيرضع له او بفسطه كما مر  
وام ولد ومدره ما دون كفن وان مات المولى قبل وصوله اى الاباق  
وهو مدره وام ولد فلا جعل له لعنقها بموته وان ابى منه بعد سهاذه  
المستقدم لم يصح لانه امانة حتى لو استعمله في حاجة بنفسه ثم ابى ضمن  
ابن ملك عن كفتية وفي الوهابية لو انكر المولى اباقة قبل قوله بيمينه ويلزم  
مريد الرد قيمته فام يمين اباقة وصح لو ابى او مات قبله مع ثلثه منه لانه  
غاصب ولا جعل له في الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان الاسهاد عنده ليس  
بشرط فيه وفي اللقطة ولا جعل برد مكاتب حرينه يدا وجعل عبد الرهن على  
الرهن لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين فعليه بقدر دينه  
والباقي على الراهن لان حقه بالتقدر المضمون منه وجعل عبد اوصى برقيقته  
لاسان وخدمته لآخر على صاحب الخدمة في الحال لان المنفعة له فاذا انقضت خدمته  
رجع صاحبها على صاحب الرقبة او بيع العبد فيه اى في الجعل وجعل ما دون  
مدون على من يستقر له الملك فان بيع بدها بجعل وكبا في اللغز ما يجب جعل  
ابق جنى خطأ لا في يد الاخذ على من سبب صير له ومغصوب على غاصبه وهو  
على موهوب له وان رجع الواهب بعد كسر لان زوال ملكه بالرجوع بتقصير  
منه وهو ترك التصرف وجعل عند ضي في ماله والابق نفقته كنفقة لقطه  
كما مر وله حصة من نفقته ولا يوجرم الفاض خسة اباقة ما بنا ولكن  
كحسبه تعزير له وقيل يوجرم للنفقة وبه جزم في الهداية والحكا في خلاف  
اللقطة والفساد وقدر في كسار خاية من حبه ستة اشهر ونفقته فيها من

في الجعل

بيت

بيت المال ثم بعد ما يبيعه القاضي كما مر فروع ابق بعد بيع قبل الفتن  
لم تترى رفع الامر للقاضي لينسخ المستثنى هو لغة  
المعروف وشرعا غائب لم يدراجي هو فتوقع قدومه ام ميت او دع المهر اسلف  
اى القفر جمع بلاقع فدخل الاسير ومرتد لم يدراجي ام لا وهو في حق نفسه على بالا  
هذا هو الاصل فيه فلانك عرسه غيره ولا تقسم ماله قلت وفي  
معروضات المفتي ابي كعود ان ليس لامنى بيت المال نزع من يد من بيده  
ممن امنه عليه قبل ذهاب ما يبيح فعزيا خزانة المفتين ولا تقسم حارته ونصب  
القاضي من اى وكيل اياخذ حقه كعلاية ودبونه المقرها ويحفظ ماله ويقوم  
عليه عند اى جه فلوله وكل فله حفظ ماله لا تعمد اياه الا باذن الحاكم لانه لعلة  
ولا يكون وصيا بتجنيس لكنه اى هذا الوكيل المنصوب ليس خصم فيما يدعى على  
المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق وكونه لانه ليس بالملك ولا نائب  
عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا خلاف  
ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزليعي في القضا ويتبعه الكمال الاستنفذ قاض  
اخر كمن في خلاصة الفتوى على النفاذ يعنى لو ابقا قاض مجتهدا لغيره لا يبيع القاضي  
مالا يخاف فسادا في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فسادا فانه يبيعه القاضي  
ويحفظ ماله قلت لكن في معروضات المفتي ابي السعد ان القضاة واما  
بيت المال في زماننا ما مورون بالبيع مطلقا وان لم تحف فسادا فان ظهر حيا  
فله المثل لان القضاة غير ما مورون بفسخه نعم اذا بيع بغيره فاحس له فسخه  
اشترى فيلحفظ وينفق على عرسه وقريبه ولاداهم اصوله وفروعه ولا يفرق بينه  
وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلافا للمالك وميت في حق فلا يرت من غير  
حق لو مات رجل عن ابنتين وابن مفقود والمفقود بنتان وابنا والتركه في يد البنين  
والكل مقرر بفقده الابن واختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرر المال عن موضعه  
اى لا ينزع من يد البنين خزانة المفتين ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصي  
بل يوقف قسطه الى موت اقرانه في بلده على المذهب لانه القاب واختار الزليعي تفويضه  
للإمام وطريق قول البينة ان يجعل القاضي من في يده المال خصما عنه او ينصب عليه  
قما تقبل عليه البينة بغير قلت وفي واقعات المفتين لقد رى اخذ في  
معزيا للقيمة انه انما علم بموته بالقضالة امر محتمل فانه ينضم اليه القضا لا يكون حجة

ستعجاب



فان ظهر قبل موت اقرانه حيا فله ذلك القسط وبعد حكم موته في حق ماله يوم  
علم ذلك اي موت اقرانه فتعقد منه عرس للموت ويقسم ماله بين من يريه  
الان ويحكم موته في حق ماله غيره من حين فقده ويند الموقوف له الي من يريه  
مورثه عند موته لما تقرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا  
مستترة ولو كان مع المفقود وارث يجب به لم يعط الوارث شيئا وان انتقص  
حقه اعطى اقل النصيب ويوقف الباقي كالحل ومحل الفرض ولذا حذفه  
القدوري وغيره **ف** ليس للقاضي تزيج امة غائب ومجنون  
وبعدها ولا ان يكاتبها ويبيعهما  
لاخفي مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد يتحقق في ماله عند موته  
مورثه هي بغير فسكون في المعروف لغة الخلط تسمى بها العقد لانها سبب وسر  
عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والزرع جوهره وركنها في شركة العين  
اختلاطها وفي العقد اللفظ المعنوي له وسرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة  
وهي ضربان شركة ملك وهي ان يملك متعدي اى انسان فاكتر عينا او دينا  
على ما هو الحق فلودفع المدون لاحدها فلاخر الرجوع بنصف ما اخذ  
فتح ويصح متنافي كصلح وان من حيل اختصاصه بما اخذه ان يبيعه المدون  
قدر حصته ويهبه رب الدين حصته وهما يينه بارت او بيع او غيرها  
باي سبب كان جريا او اختياريا ولو متعاقبا كما لو اشترى ثيابا ثم اشرك  
فيه اخر منيه وكل من شركا المالك جني في الاختناع عن تصرف مضره مال  
صاحبه لعدم تضمنها الوكالة فصح له بيع حصته ولو من غير شريك بلا اذن  
الا في صورة الخلط لما بينهما بغير الخطه بغير وكنا وشجر وزرع فلا يجوز  
بيعه الا باذنه ولو كانت الارض شركة وارثها باع احدها شيئا معينا او نصيبه  
من بيت معين فلاخر ان يبطل البيع وفي الوقعات دار بين رجلين باع احدهما  
نصيبه لاخر لم يجوز لانه لا يخلو اما ان باع بشرط القلع او الهدم اما الاول  
فلا يجوز لانه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط اجازة في البيع ولا يجوز  
شرط الهدم والقلع لانه فيه ضرر بالشريك الذي لم يبع وفي الفتاوى كمشعر بين  
قوم باع احدهم نصيبه مساعا والاشي قد انتهت او ان القطع حتى لا يضرها  
القطع جاز للشرا والمشتري ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرر وفي التوزع

او حفظا كثر هبه  
البيع في دارها فانها  
شريكان في الحفظ  
فقتل في حق

شركة متساوية وتامة  
2 الفصل الثلاثين من  
العماديه وكيفية وقاوي  
ابن نجيم وقرنها بعد  
ورقته ان المبطل  
كذلك لكن فيها بعد  
ورقته ان احزابين  
جواز بيع البنا والنواس  
المحتكره ولو للاجنبي فليتبني

المشتري في الارض يلاصق من  
والاختلاط احداهما

باع نصيبه من الشجرة بلا اذن شريكه ان اوان انقطاعها جاز البيع لانه  
لا يتضرر المشتري بالنقص والاماياع فسد لشترها وفيها باع بيتا بلا ارض  
على ان يشترى المشتري البنا فالبيع فاسد عما ديه من الفصل الثالث من  
مسائل السبوع والاختلاط بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم  
سيوع الشركة في كل حصة بخلاف نحو حمام وظاحون ودانة حيث يصح بيع  
حصته اتفاقا كما بسط المص في فتاواه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد بل  
المراد الاخراج عن الملك ولو هبته او وصيته وتما في الرسالة المباركة في الاسماء  
المشتركة وهي نافعة لمن ابتلى بالافتاز اذا الوالي محشي ابرر المستفعة ايضا فراجع  
واما الانتفاع به بغية شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت  
الارض ينتفعها الزرع والالاخر بخلاف الدابة ونحوها وتامة في الفصل الثالث  
والثلاثين من الفصولين وشركة عقداي وادعة بسبب عقد قابلية للوكالة  
وركنها اى ما هيته الايجاب والقبول ولومعنى كالودفع له الف وقال اخرجه منها  
واشترى والزرع بيننا وشروطها اى شركة العقد كون المعقود عليه قابلا  
للكالة فلا تقع في مباح كاحتطاب وعدم ما يقطعها كشرط درهم سماء من كرخ  
لاحدهما لانه قد لا يزرع غير المسمى وحكمها الشركة في الزرع وهي اربعة مفاوضة  
وعنان ونقل ووجوه وكل من الاخرين يكون مفاوضة وعنانا كما يبيح اما  
مفاوضة من التقويض بعينه المساواة في كل شيء ان تضمنت وكالة وكفالة لصحة  
الوكالة بالمجهول ضمنا لا نقدا وسواء بالاحالة تصح به الشركة وكذا ان كان حصته الوالي  
وصرفا ودين لا يخفى ان التناوي في التصرف يستلزم المساوي في الدين واجازها  
ابو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة فلا تقع مفاوضة وان صحت عنانا يحرر  
وعبد ولو مكاتب او ما دون وصبي وبالغ ومكافر لعدم المساواة وافاد ايضا  
لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للوكالة ولا اذ وبنين لتفاوتهما في قوة وكل موضع  
لم يصح المفاوضة لفقد شرطها ولا ان شرط ذلك في العنان كان عينا كما مر  
لاستجماع شرائطه كما يستفح وتصح المفاوضة بين حنفي وسافعي وان تفاوتوا  
تصرفا في متروك التسمية لتساويهما ملة وولاية الالتزام بالحق ثابتة ولا تصح الا لفظا  
المفاوضة وان لم يعرفا متعاقبا سراج اوبيان جميع مقتضياتها ان لم يذكر لفظها  
اذ العرف للمعنى لا للمبنى واذا صحت كما اشتره احداهما يقع مشتركا الاطعام اهله

وعبد حر

حيث لا يربكها  
الا باذنه ملتقى



وكسوتهم استحسن ان المعلوم بدلالة الحال كالمسروط بالقال واراد بالمستثنى  
ما كان من حوائجه ولوجارية للوطى باذن شريكه كما ينبغي ولكن لم يطالبه اربا  
سائمتهم اى لطعام والكسوة ويرجع الاخر بما ادى على المشتري بقدر حصته  
ان ادى من مال الشركة وكل لودين لزم احدهما بتجارة واستقراض وعصب  
واستهلاك ولفالة بهال بامر لزم الاخر ولو لزمه باقراره الا اذا اقر لزم لا تقبل  
سهادته له ولو معتدته فيلزمه خاصة كهر وخلق وجناية وكل ما لا تصح  
الشركة فيه وفاية الزوم انه اذا ادعى على احدهما فله تخليف الاخر ولو ادعى على  
الغائب له تخليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تخليفه البتة ولو ايجابية وطلت  
ان وهب لاحدهما او ورث ما تصح فيه لشركة مما يحى او وصل اليه ولو بهدقة او اياها  
لفوات المساواة بقا وهي شرط كماله بتد الا يتطل بقبض ما لا تصح فيه الشركة  
كعرض وعقار واذا بطلت بها ذكر صارت عنانا اى تنقلب اليها ولا تصح مفاو  
وعنان ذكر فيهما المال والافهما تقبل ووجوه بغير النقدين والفلوس التافقة  
والنرو كنقرم اى ذهب وفضة لم يضربا ان جرى مجرى النقود المتعامل بهما  
والافلكر وض وصحت بعض هو المتاع غير النقدين وتكر كقاموس ان باع كل  
منهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقداهما مفاوضة او عنانا  
وهذه حيلة لمحتها بالغرض وهذا ان كانتا ويا قيمة وان تفاونا باع صاحب  
الاقبل بقدر ما تثبت به الشركة اى كمال فقوله بنصف عرض الاخر اتفاقي ولا تصح  
بمال غائب او دين مفاوضة كانت او عنانا لتعذر المضى على موجب الشركة  
واما عنان بالكسر وتفتح اى تضمنت وكالة فقط بيان لشرطها تصح من اهل  
التوكيل كصبي ومعتوق يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة للكون لا تقتضى الكفالة  
بل الوكالة ولذا تصح عاما وخصوصا ومطلقا وموقتا ومع التفاضل في المال دون  
الرجوع وعكسه وبعض المال دون بعض بخلاف الجبس كذا نرى من احدهما ودرهم  
من الاخر بخلاف الوصف كبيض وسود وان تفاوتت فتمتعهما والرجوع على ما شرط  
ومع عدم اخلط لا يستند الشركة في الرجوع الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة  
واختاد وخطا وبطال المشتري بالتمن فقط لعدم تضمن الكفالة ويرجع على شريكه  
بخصته منه ان ادى من مال نفسه اى مع بقا مال الشركة والا فالسرا له خاصة  
للبا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن خرو وتطل الشركة بهلاك المالين واحدهما

قبل

قبل السرا والهلاك على مالكه قبل اخلط وعليها بعده وان اشترى احدهما بماله وهلك  
نحو مال الاخر قبل ان يشتري به شيئا فالمشتري بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرط  
ورجع على شريكه بخصته منه اى من الممن لقيام كشركة وقت السرا وان هلك مال  
احدهما ثم اشترى الاخر بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة بان قال على اشتراه  
كل منهما بماله هذا يكون مشتركا كهر وصدر الشريعة فالمشتري مشترك بينهما  
على ما شرط في اصل المال لا الرجوع لصيرورتهما شركة ملك لبقا الوكالة المصرح بهما  
ويرجع بحصة عنه والاى ان ذكر ايجرد الشركة ولم يتصافقا على الوكالة فيها اى كمال  
فهو كمن اشتراه خاصة لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة ونفسه  
باستراط دراهم سمائة من الرجوع لاحدهما فقطع الشركة كما ذكرناه شرط لعدم فسادها  
بالشرط فظاهره بطلان الشركة لا الشركة كهر وصدر قلت صرح صدر  
الشريعة وان كان المكان بفساد الشركة ويكون الرجوع على قدر المال وكل من شريك العنان  
والمفاوضة ان يستلحق من تجر له او يحفظ المال ويضع اى يدفع المال بضاعة بان  
بشرط الرجوع لرب المال ويودع ويبيع ويضارب لانها دون الشركة فتضمنتها ويوكل حينا  
بيعه وشرا ولو فيها المفاوض الاخرى بخصه بخرو ومبيع بما عردها خلاصة وينفذ  
وبنسبة بنزانية وسافر بالمال له حلا ولا هو له حلا خلافا للاسباه وقيل ان له حلا بضمن  
والالاظهر به وموتة السفر واكثر من راس المال ان لم يرج خلاصة لا يملك الشريك  
الشركة الا باذن شريكه جوهر ولا الرهن الا باذنه او يكون هو العاقد في موجب الدين وحينه  
فيصح اقراره بالرهن والارتها ن سراج ولا الكتاب به والاذن بالتجارة وتزوج الامه وهذا كله  
لوعنا اما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا تنعقد عنانا بخبر  
ولا يجوز لها في عنان ومفاوضة تزوج العبد ولا الا غلق ولو على مال ولا الهبة اى ثوب ومخ  
فلم تجز في حصته شريكه وجاز في حقوقه وخبر وفاكهة ولا القرض الا باذن شريكه اذا تفرقا  
فيه سراج وفيه اذا قال له اعلم براك فله كل تجارة الا القرض والهبة وكذا كل ما كان اتلافا  
للمال اذ كان ملكا للمال بغير عوض لان كشركة وضعت للاسترباح وتواجه وماليس كذلك  
لا ينتظمه عقدها وصح بيع شريك مفاوض ممن ترده سهادته له كجانبه وابيه وينفذ  
على المفاوض اجماعا لا يصح اقراره بدين فلا ينفذ على المفاوضة عنه بنزانية وفي الخلاصة  
اقر شريك العنان بتجارته لم تجز في حصته شريكه وتواجه واحدها ليس للافراخذ منه ولا اخفوة  
فيما باعه او اذانه وهو ان شريكه في المال يتقبل قوله بيمينه في عقد الرجوع وكحسرا

ان



والضباع والرفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كما في البحر مستدلا بما في وكالة الولوالجية  
كل من حكم امره لا يملك استيفاءه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه  
تفويض عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط ونظمي بالتعدي  
وهذا حكم الامانات وفي الخانية التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تخاوز جوارزم  
تجاوز ضمن حصته شريكه وفي الاسئلة نفى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع السنية  
جاز كما يضمن الشريك غنايا ومفاوضة مخزومة بجهلا بصيب صاحبه على  
المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الخانية وسيجي في الودعة خلاف الاسئلة  
**فروع** في المحبط قد وقع حادثان الاول نفاه عن بيع سنية فباع  
فاجبت بنقذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فان اجاز فالزعم الثاني  
نفاه عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت انه غاصب حصته شريكه بالاجراج  
فيتبعي ان لا يكون الزرع على كسرها اشترى وقبضه فساد الشركة فهو فيه  
وتفرع على كونه امانة ما سئل قاري الهداية عن طلب محاسبة شريكه فاجاب  
لا يلزمه بالتفصيل ومثله المضارب والوصي والمتولي نفى قال وقضاة زماننا  
ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى تحت المحصول واما تقبل وتسمية شركة  
صنایع وعمال وادان ان اتفق صانعا فانيان او خياط وصباغ فلو لم يلزم  
اتحاد صنعة ومكان فليمان يتقلا الاعمال التي يمكن استحقاقها ومنه تعلم  
كتابة وقران وفقه على المفتي به بخلاف شركة دالين ومغنيين وشهود محاكم وقرا  
مجالس وتعايز ووعاظ وسؤال لان التوكيل بالسؤال لا يصح قتيبه واسباه ويكون  
الكسب بينهما على ما شرط مطلقا في الاصح لانه ليس بربح بل بدل عمل فصح تفقيمه  
وكما تقبله احدهما يلزمهما وعلى هذا الاصل فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب  
كل منهما بالاجر ويبرادفعهما بالدفع اليه احدى او احدهما او حاصل من اجر احدهما بينهما  
على السوط ولو الاخر مرضا او مسافرا وامتنع عما بلا عذر لان السوط مطلق العمل  
لا عمل القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره او استاجر به استحق الاجر بترزيع  
واما وجوه هذا رابع وجوه شركة العقد ان عقدها على ان يشتري نوعا او نوعا  
بوجوهها اي بسبب وجاهتها ويبيعها فالحاصل بالبيع يدفعان منه  
ثن ما اشتريا بالسنية وما بقي بينهما ويكون كل منهما من التقبل والوجوه  
غنايا ومفاوضة ايضا بشرطه السابق واذا اطلقت كانت غنايا وتضمن شركة

من  
الضمان

طلب الشريك محاسبة  
شريكه لا يلزمه التفصيل  
ومثله الكسب  
والوجوه

سئل  
عن

كل من التقبل والوجوه الوكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت  
مفاوضة بشرطها والربح فيها على ما شرط من مناصفة المشتري بفتح الراء ومثاله  
ليكون الربح بقدر الملك لا يودي الربح ما لم يضمن بخلاف الغنايا كما مر في الدرر لا يستحق  
الربح الا باحدى ثلاث مبال او عمل او تقبل **في شركة**  
**الان** انصح الشركة في خطاب واحتشاش واصطاد واستنقا وسائر مبال  
كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن او كثر ولجج اجر من طين مباح لتضمنها  
الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما  
بضمين ان لم يعلم ما لكل وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله  
بالغا ما بلغ عند محمد وعندك يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك قبل نقد بمرهم  
قوامه يجوز باختياره نفرو غنايه والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا يخرج  
بشرط الفضل فلو كل المال لاحدهما فللاخر اجر مثله كالودفع دابته لرجل ليوجرها  
والاجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك وللآخر اجر مثله وكذلك السفينة  
والبيت ولو يبيع عليها البر فالربح لرب البر وللآخر اجر مثل الدابة ولو لاحدهما بفقر وللاخر  
بغير فالاجر بينهما على مثل ما اجر البغل والبقر فهو ينظر الشركة اي شركة العقد  
نموت احدهما علم الاخر ولا لانه غرل حكلي ولو حكما بان قضى بجماعه مرتداً ينظر ايضا بانها  
وبقوله لا علم معك فتح وبفسخ احدهما ولو المال عروضه بخلاف المضارب هو المختار بترزيع  
خلاقا للزيلي ويتوقف على علم الاخر لانه غرل قضى وبخونه مطبقا فالربح بعد ذلك  
للعامل لكنه يتصدق بربح مال المضمون تاتار خانية ولم يترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن  
كل قاربا معا وجهل ضمن كل نصيب صاحبه وتقاصا اذ رجع بالزيادة وان ادب متعاقبا  
كان ضمان على الثاني علم ياداه صاحبه او كالا لأمور ياداه الزكاة او الكفارة اذا رفع لطلب  
بعد اداء الامر بنفسه لان فعل الامر غرل حكلي وفيه لا يشترط العلم خلافا لهما اشترى احد  
المثاق وضيق امة باذن الاخر صريحا فلا يكفي سكوته لبطاها فهي له لا للشركة بلائى  
لتضمن الاذن بالسر اللوطي الهبة اذا لاطريق حله الا بها كحصة وكلى المشتركة وهبة  
المساع فيما يقسم جابزة وقالا يلزمه نصف الثمن واللبايح والمستحق اخذ كل ثمنها  
وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة ومن اشترى عبدا مثلا فقال له اخرا شريكى فيه فقال  
فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح وزميه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند  
العلم به ولو قال اشركنى فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجيب بنعم فان كان



لنقل على ما يشاء من الاله ورفله ربع وان لم يعلم فله نصفه لكون مطلوبه شركته في  
 كماله وعينه خرج العبد من ملك الاله واما اشتري اليوم من انواع التجارة  
 فهو بيني وبينك فقال نعم جازا سباه وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عفت  
 شركة فعله احدهم فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين فروع القول لمنكر  
 الشركة برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل حتى يبرهنوا انه كان مع الحي في حياة  
 الميت برهنوا على الارث واخي على المفاوضة قضى له بنصفه فتح تصرف احد  
 الشريكين في البطله والاخر في السفر واراد القسمة فقال ذوالبد قد استقرضت الف  
 قال قول له ان المال في يدي شروا كراما فبا عوامرته ودفعوه لاحدهم ليحفظه فذسه في ثياب  
 ولم يجد حلف فقط دفع لآخره لافرضه نصفه وعقد الشركة في التحول فشرى امتعة  
 فطلب رب المال حصته ان لم يصبر نصفه اخذ المتاع بقيمة الوقت بينهما متاع على  
 دابة في الطريق سقطت فاكترى احدهما بعينة الاخر خوفا من هلاك المتاع ونقصه رجع  
 بحمته قنية دابة مشتركة قال لبيطار لا بد من كسها فكلواها كما حضر لم يضمن  
 دار بين اثنين سكن احدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن طاحون مشتركة قال  
 احدهما لصاحبه عمرها فقال هذه العارة تكفي لارض يمارتكم فغيرها لم يرجع جواهر  
 الفتاوى في السراجية طاحون مشتركة انفق احدهما في عمارتها فليس بمنطوع ولو  
 انفق على عبد مشترك او ادى خراج كرم فهو منطوع الكل من المنع قلت  
 والضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شركته اذا فعله احدهما بلا اذن فهو منطوع والا لا  
 ولا يجبر الشريك على العارة الا في ثلث وصي وناظر وضرورة تعذر قسمة كركي نصر  
 ومرة قنارة وبرود ولاب وسفينة معينة وحابط لا يقسم اساسه فان كان كاه  
 تحمل القسمة ويبنى كل واحد في نصيبه السترة لم يجبر والا جبر وكذا كل ما لا يقسم  
 كحام وخان وطاحون وقامه في متفرقات قضا البحر والعيني والاسباه وفي غصب  
 المجبتي زرع بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف الزرع ليكون الزرع بينهما قبل  
 النبات لم يجز وبجده جاز وان اراد قلعه بفاسه فيقلعه من نصيبه وفيه الزرع  
 نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي قسمة الاسباه المشترك  
 اذا اهدم قاي احدهما العارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بئى ثم اجره ليرجع  
 وقامه في شركة المنظومة المحببة وفيه

باع شريك شقصه لآخر ولو بلا اذن شريك ناظر

لغة

فيما عدا الخلط والاختلاط جوز ذاك البيع والسعاطي  
 ثم الشريك ههنا لو باع حصته من فرس وابتاع  
 ذلك منه الاجنبي وهلكا وكان ذا بغير اذن الشريك  
 فان يثابوا فمضوا الشريك او من اشترى منه على ما قدر ووا  
 وان يكن كل شريك احرا حصته حمام له من احبرا  
 وكان شخص من قذاذنا لذك في تعمرها وبالبنا  
 فلا رجوع صاحب للمستاجر في البناء على الشريك الاخر  
 لو واحد من الشريكين سكن في الدار مدة فصنت من الزمن  
 فليس للشريك ان يطالبه باجرة السكنى ولا المطالبة  
 بانه يسكن مثل الاول لكنه ان كان في المستقل  
 يطلب ان يهاجى الشريك بحاجب فافهم ودع التشكيك  
**كتاب الوقف** مناسبتة للشركة ادخل غرضه في ماله  
 غير ان ملكه باق فيها لانه هو المحبس وشرع احبس العبي على حكم ملك الواقع  
 والتصدق بالشفقة ولو في الجملة والاصح انه عنده جاز غير لازم كالعارية  
 وعندها هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرفت منفعتها على من  
 احب ولو غنيا فلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى  
 ابن الكمال وابن الشحنة وسبب ارادة محبوب النفس في الدنيا ببر  
 الاجاب وفي الاخره بالتواب يعني بالنية من اهلها لانه ما جدد صحتته  
 من الكافر وقد يكون واجبا بالنذر في تصديق بها او بتمنيتها ولو وقفها على من لا يجوز  
 له الزكاة جاز في الحكم وتبقى نذره وبهذا عرفت صفتة وحكمه ما مر في تعريفه وحله  
 المال المتقوم وركته الالفاظ الخاصة كارض هذه صدقة موقوفة موقوفة على  
 المساكين ونحوه من الالفاظ الموقوفة لله او على وجه كبر او البر والتمني ابو يوسف يلفظ  
 موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نقف به للعرف وشرطه شرط سائر التبرعات  
 كربة وشكليف وان يكون قرية فذاته معلوما بمجرد الامتلاك لا بكون ولا مضاف  
 وله موقفا ولا يجبر بشرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف عنه كاحته فان ذكره  
 بطل وقفه بزازيه وفي الفتح لو وقف الميرتد فقتل اومات او ارتد المسلم بطل وقفه  
 ولا يصح وقف مسلم او ذمي على سبعة او حربي قتل او مجوسي وجاز على ذمي لانه قرية



حتى لو قال على ان من اسلم من ولده او انتقل الى غير النصرانية فلا شيء له لزم شرط  
على المذهب والملك يزول عن الموقوف باحد امور اربعة بافراز مسجد كما ينبغي  
وبقضا القاضي لانه مجتهد فيه وصورته ان يسلمه الى المتولى ثم يظهر  
الرجوع من غير المفتي معزيا للفتح الموي من قبل السلطان لا الحكم وسيجي  
ان البينة تقبل بلا دعوى ثم هل القضا بالوقف فضا على الكافة فلا تشع  
فيه دعوى ملك اخر ووقف اخرا لا فتشع افتي ابو السعود مفتي الروم بالار  
وبه جزم في المنظومة المحبسة وزعم المصنف صونا عن اكمال لابطاله لكنه نقل  
بعد عن البحران المخذرات في وصيحه في الفواكه البديرة وبه افتي المصنف او بالموت اذا  
علق به اي بموته كادامت فقد وفقت داري على كذا فالصحيح انه كوصية تلزم  
من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو لوارثه وان رثته لكنه يقسم  
كالثلثين فقول البرازية انه ارث اي حكما فلا خلل في عبارته فاعتذر الوارث  
بالنظر للغة والوصية وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها لم تخص  
له بل لغيره فادفعهم او بقوله وفتتها في حياتي وبعد وفاتي موبدا فانه  
جائز عندهم لكن عند الامام مادام حيا هو نذر بالتصدق بالغة فعله الوفا وله  
الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت ففي هذين الامرين له  
الرجوع مادام حيا غنيا او فقرا بامر قاض او غيره شرعا لايه وقول الدرر لواقف  
يفسخ القاضي لو غير مسجل منظور فيه ولا يتم الوقف حتى يقبض لم يقل للتوبة  
لان تسليم كل شيء يالينق به ففي مسجد بافراز وفي غيره بنصب المتولى وتسليمه  
ايه ابن كمال ويقر فلا يجوز وقف مساع يقسم خلافا للثاني ويجعل اخره جهة  
قربة لا تنقطع هذا بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه كالصدقة وجعل  
ابو يوسف كالاعتاق واختلف الترجيح والاه خذ بقول الثاني احوط واسهل  
نحو وفي الدرر وصدور سريعة وبه يقتضي واقره المصنف واذا وقته بشهر او سنة  
بطرا اتفاقا درر وعليه فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف به  
يقتضي فتح قلت وجزم في النجاسة بفتح الوقت مطلقا فتنبه واقره  
الشريناي فادانتم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن فطر شرط واقف  
الكنب الرهن كما مر في التدبير ولو سكنه المشتري او الميراث ثم بان انه  
وقف او لصغير لزم اجر المثل قينه ولا يقسم بل يبقا يورث الا عندهما فيقيم  
المساع

المساع وبه افتي قاري الهداية وغيره اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك  
او الواقف الاخر او ناطقه ان اختلف جهة وقفهما قاري الهداية ولو وقف نصف  
عقار كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدر الشريعة وابن الكمال ولجزم موثقه  
لورثته ذلك فينظر القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه به افتي قاري الهداية واعتمد  
في المنظومة المحبسة لا الموقوف عليهم فلا يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا درر  
وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في فتاويه  
وفي فتاوى قاري الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد  
الاخر موضع يكتفيه فليس له اجرة ولا له ان يقول انما استعمله بقدر ما استعملته  
لان الكفاية انما تكون بعد خصومة قينة نعم لو استعمله كله اخدمه بالقلية بلا  
اذن الاخر لزمه اجر حصته شريكه ولو وقف على سكنها خلاف الملكا المشترك ولو معدا  
للإجازة قينة قلت ولو بعضه ملك وبعضه وقف ياتي في الغصب ونزول  
ملكه عن المسجد والمصنف بالفعل ويقول جعلته مسجدا عند الثاني وسرط محمد والامام كصلا  
فيه بجماعة وقيل يكفي واحد وجعله في النجاسة ظاهر الرواية فسرع اراد اهل  
الحلة نفق المسجد وبناه احكم من الاول ان الباني من اهل الحلة لهم ذلك والا لبرازيه  
واذا جعل حقه وطه سرداب لمصاحبه اي المسجد حارسا للقدس ولو جعل لغيره  
او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى طريق وغزله عن ملكه لا يكون مسجدا وله  
بيعه ويورث عنه خلافا لهما كما لو جعل وسط داره مسجدا واذن للصلاة فيه حيث  
لا يكون مسجدا الا اذا سطر الطريق زيل في سرع لو بنى فوقه بيتا للامام لا يضر  
لانه من المصالح اما لو بنت المسجد ثم اراد البناء بغيره ولو قال عييت ذلك لا يصدق  
تاتا رعايته فاذا كان هذا في الواقف فكيف بغيره فيجوز هدمه ولو على حذر المسجد  
ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل يسامنه مستغلا ولا سكنى برازيه ولو خرب  
ما حوله واستغنى عنه يبقى مسجدا عند الامام والى الثاني ايدى قيام الساعة وبه يقتضي  
حاوي القدس وعاد الى الملك اي ملكا باني او ورثته عند محمد وعن الثاني ينقل الى  
مسجدا اخر باذن القاضي ومثله في خلاف المذكور حشيش المسجد وحصر مع الاستغناء  
عنهما وكذا الرباط وابير اذا لم ينتفع بهما يصرف وقف المسجد والرباط والبير واخوض  
الى اقرب مسجد او رباط او بئر واخوض اليه تفريع على قولها درر وفيها وقف ضيقة على

غصب

3



الفقير وسلمه بالتولي ثم قال لو وصيه اعطى من غلته فلان كذا وفلان كذا لم يصح لمجروحه  
عن ملكه بالتسجيل فلو قبله صح قلنت لكن سيجي معزيا الفتاوى موبد  
زاده ان للواقف الرجوع في الشروط ولو سجلا اتخذ الواقف وجهه وقلم رسوم  
بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقف احدهما جاز الحكم ان يصرف من  
فاضل الوقف الاخر اليه لانهما حينئذ كشي واحد وان اختلف احدهما  
بان بنى رجلا من مسجد بن اورجل مسجد او مدرسة ووقف عليهما اوقافا  
لا يجوز له ذلك ولو وقف الفقار بيقوم واكرته بفختين عبده الحران  
صح استحسانا تبعا للفقار وجاز وقف القن على مصالح الرباط خلاصته ونفقت  
وجبايته في مال الوقف ولو قتل عمدا لا قود فيه بنار يه بل تجب قيمته ليشتري  
بها بدله كصالح وقف مساع قضى بجواره لانه محتهد فيه فللمحفي المقلد  
الحكم بصحة وقف المساع وبطلانه لا خلاص الترجع واذا كان في المسئلة قولان  
صحح ان جاز الافتاء والقضا باحدهما خروجه وكما صح ايضا وقف كل متقو  
فقد فيه بقا ملكت من كفاش وقدر بل ودرهم ودانير قلنت بل ورد  
الامر للقضاة بالحكم به كما في معروضات المفتي اي سعود ومكيل وموزون فيباع  
ويرفع ثمنه مضاربة او بضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط ان يقرضه لمن لا يذر  
له ليزرع لنفسه فاذا اذركا خذ مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصة  
وفيهما وقف بقرعة على ان يخرج من لبنها او سمها للفقراء ان اعتادوا ذلك جوت  
ان يجوز وقدر وجبارة ونيابها ومصحف وكتب لان النعام لا يترك به القياس كالحاي  
ما راه المسلمون حنا فموضع عند الله حسن خلاف ما لا تعامل فيه كتاب ومناج  
وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيارا وكفى في البحر السفيضة بالمتاع وفي الزاوية  
جاز وقف الاسية على الفقراء فتدفع اليهم شتا ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف  
مصحفا على اهل مسجد للقرأة ان يهضون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقر  
فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبهذا عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها  
للاستفاد بها والفقهاء يذكرون بان وقفها على محقق وقفه لم يحز نقلها  
وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه التي في مكان كذا ففي جواز النقل تردد  
نعم ويبيد من غلته بعارته ثم ما هو اقرب لعارته كمام مسجد ومدرس

مدرسة

مدرسة يعطون بقدر نفقاتهم ثم لسراج وبساط كذا كذا في المصالح وقناه في البحر  
وان لم يستصرها واقف لشوته اقتضا وتقصص الجهات للعاره ان لم يخف ضرر  
بي فتح فان خيف كمام وخطيب وفرش قدموا فيعطون الشروط لهم واما ان خر  
وكتابت والجاني فان عملوا من العماره فلهما اجرة عملهم لا المشروطا خر قال في الشهر  
وهو الحق خلافا لما في له سباه وفيها عن اذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير  
صمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديده بالرفع وما قطع للعاره سقف راسا وفيها  
لوسط الواقف تقديم العماره ثم انما فضل الفقراء او المستحقين لزم الناظر امسار  
قدرا لعمارته في كل سنة وان لم يحسنه الان يجوز له يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا  
لم يسطرط فليحفظ الفرق بين كسراط وعدمه وفي الوهبانية لوزاد المتولي دانقا  
على اجبر المثل صمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرطها للشر بنلاي عند قوله ويرد في وقف  
المصالح قيم امام خطيب والموزن يعبر السعائر التي تقدم سراط ام لم يسطرط بعد العماره  
في مام وخطيب ومدرس ووقاد وفرش وموزن وناظر ومن زيت وقتا يلا وحصر  
وما وصود وكلفة نقله للمبضاة فليس بها شرط وساهد وساد وجاب وخازن كتب  
من السعائر فتقديمهم في دفتر الحاسبات ليس شرعي ويقع الاستباه في بواب ومن يلاقي  
قاه في بحر قلنت ولا تردد في تقديم بواب ومن يلاقي وخادم مطهرة اشترى قلنت  
اما يكون المدرس من السعائر او مدرس المدرسة اما مدرسا جامع فلا لانه لا يتفطر لغيبته  
لخلاف المدرسة حيث تقفل اصلا وهل ياخذ ايام البطالة كعبه ورمضان لم اراه وينبغي  
الحاقه ببطالة انقضى واختلفوا فيها والاصح ان ياخذ لانها لا تستراة اسباه من قاعته  
العادة بحكمة وبسجى ما لو غاب فليحفظ ولو كان الموقوف دارا لعارته على من لا سكني ولو متعده  
من مانه لامن الغلة از الغرم بالغرم درر ولم يرد في الاصح جنى انما تجب العماره عليه بقدر اصفته  
ان وقفها الواقف ولو ابي من السكني او عجز لفقره عم الحاكم اي اجرها كالم منه او من غيره  
وعمرها باجرتها لعمارته الواقف ولم يرد في الاصح الا برضا من له السكني بل يبيح ولا يحز الزنى على  
الجاره ولا يصح اجارة من له السكني بل المستوى او انقضى ثم ردها بعد التو الى من له  
السكني رعاية المحققين فلا عماره على من له الاستغلال لانه لا سكني له فلو سكن هل يلزمه  
الاجرة الظاهر لعدم الغاية الا اذا اجتمع للعاره فباخذها المستوى ليعمرها وهو المستوى ينبغي  
ان يجبره القاضي على عمارتها مما عليه من الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ويرشد  
اوقف غلته له ومونسها عليه صحا وهل يجبر على عمارتها الظاهر لا نعم وفي كفة لوم مسجد

سكن مدر



القاضي من يستاجر هالم اره وخطري انه يحرم بين ان يعمرها او يرد هالورثة الواقف  
قلت فلو كان هو الوارث لم اره وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد استبداد  
او رد عنه للوارث او للفقير او صرف الحاكم او المتولى حاوى نقضه او عنه ان تغدر  
اعادة عينه الى عمارته ان احتاج والاحتفظه لاحتاج الا اذا خاف ضياعه فيبيعه  
وبسك مثله لاحتاج حاوى ولا يقسم النقض او عنه بين مستحق الوقف لابل  
حقهم في المنافع العين جعلت لى اى جعل اباى سمان لطريق مسجد لصيقه  
ولم يضر بالمارين مع لانهما للمسلمين لعكسه اى كجواز عكسه وهو ما اذا جعل  
في المسجد ممر التعارف اهل الامصار في اكماع وجاز لكل احد ان يمر فيه حتى الكافر  
الا كجنب والحايض والدواب زيلعى كما جاز جعل الامام الطريق مسجد لعكسه لجوار  
الصلاة في طريق الامور في المسجد تؤخذ ارض ودار وهانوت بجنب مسجد  
ضاق على الناس بالقيمة كرها درر وعما ديه جعل الواقف الولاية لنفسه جاز  
بالاجماع وكذا لو لم يشرطها لاحد فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر المذهب  
خلافا لما نقله المصنف ثم اوصيه ان كان والا فللحاكم فتاوى ابن جسيم وقارى الهداية  
وبجى وينزع وجوبا بنزاعه لو الواقف درر فعزم بالاولى غير مانون او عاجز  
او ظهر به فسق كشراب غر وخنوم فتح او كان يصرف ماله في اليكما بغير حياء وان شرط  
عدم نزعده او ان لا يزرعه قاض ولا سلطان لمخالفته حكم شرع فيبطل كالوصى  
فلو ما موثا لم تمنع تولية غيره اسبابه وجاز جعل غلة الوقف او الولاية لنفسه  
عند الثاني وعليه الفتوى وجاز شرط الاستبدال به ارضا اخرى حينئذ او شرط  
بيعه ويشترى بئنه ارضا اخرى اذا استافاذا فاعل صارت الثانية كالاولى في  
شروطها وان لم يذكرها سم لا يستبدلها بئاته لانه حكم ثبت بالشرط والشرط  
وجد في الاولى لاثباته واما الاستبدال ولو للمساكين بدون الشرط فلا يملكه  
الا القاضي درر وشرط في البحر خروج عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقارا والمستبدل  
قاضي كجبه المفسر يذى العلم والعمل وفي النهران المستبدل قاضى كجبه فانفس به مطمينة  
فلا يكتفى ضياعه ولو بالدرهم والدينار وكذا لو شرط عدمه وهي احدى المسائل السبع  
التي خالف فيها شرط الواقف كما سطر في الاسباب وزاد ابن المصنف في جواهر ثمانية  
وهي اذا اض الواقف وراى الحاكم ضم مشارف جاز كالوصى وعزاها لانفع الوسائل بينى  
على ارض ثم وقف البناء فسد بدونها ان الارض مملوكة لا بيع ويتلصع وعليه  
الفتوى

الفتوى سئل قارى الهداية عن وقف البناء والفراس بلا ارض فاجاب الفتوى على  
صحته ذلك ورحم سائر الوهابية واقروه المص معللا بانهم يقولون فيه تعادل فيتعين  
به الاثنا وان موقوفه على ما عين البناء جاز ابتعا اجماعا وان الارض لجهة اخرى  
فختلف فيه والصحيح الصحة كما في المنظومة المحببة وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار  
بلا ارض فاجاب نعم لو الارض وقفها ولو لغير الواقف وسئل ايضا عن البناء والفراس  
في الارض المحتكره هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين المرهونة والمستأجرة  
فاجاب نعم وفي الزاوية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة واما حكم الزيادة  
في الارض المحتكره ففي المسئلة حانوت لرجل في ارض وقف فابحسها بانه  
يستاجر الارض باجر المثل ان العماره لو رقت تستاجر بالكثر ما يستاجر امره برفع  
العماره وتو جرجره ولا تترك بيده بذلك الاجر ومثله في البحر وفيه لوزيد عليه  
ان اجارته مستأجرة تفسخ عند راس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر  
رفع او تملكه القيم برضا المستاجر فان لم يرض يبق الى ان يخلص ملله محط بغيره  
اجارته مسانعة او مدة طويلة وكذا هرايه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه  
ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انها كانت بسبب البناء لزيادة في نفس الارض  
اشتهر واما وقف الاقطاعات ففي الشهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام  
فاقطعها رجلا قال واغلب اوقاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات تجعلونها مستأجرة  
صورة من ذيل بيت المال وفي الوهابية ولو وقف السلطان ما من بيت مال لمصلحة  
عمت يجوز ويوجر قلت وفي شرحها للسر بن علي وكذا يصح اذنه بذلك ان فتحت  
عنه لا صلحا لبقا ملكه فالتفخ اطلق القاضى ببيع اوقف غير المسجل الوارث  
اوقف فباع صح وكان حكما بطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف او بعضه  
او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى وحكم بالساني قبل اكم يلزم الادراج الثاني وقوعه  
في محل الاجتهاد كما حققه المص وافي به بنغال شيخه وقارى الهداية والكنز المحي  
الى السعد قلت لكن جملة في الشهر على القاضى المجتهد فراجعوه ولو اطلق  
القاضى البيع لغيره آي غير الوارث لا يبيع بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع  
ما لا يجوز در رجبى بغير طريق شرعى لما في العارية باع القيم الوقف باسم القاضى  
ورايه جاز قلت واما المسجل لواقطع بثبوته واراد اولاد الواقف الباطال فقال  
المفتى ابو السعد في معرضه قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى فليحفظ

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a list of names, written on aged paper. The text is arranged in approximately 25 horizontal lines, with some lines starting with a small mark resembling a stylized 'S' or 'C'. The ink is dark and the paper shows signs of wear and discoloration.



الوقف في مرض موت كهيبة فيه من انكسرت مع اقتضت فان خرج الوقف من كسرت  
او جازاه الوارث نقد في الكل والابطال في الزايد على الثلث ولو اجاز البعض  
جاز بقدره وبطل وقف رهن معسر ومريض مديون لمحيط بخلاف صحيح  
وقيل ان شرط وفادينه من غلته صحيح وان لم يشترط يوفي من الفائض  
عن ثباته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة فناوي  
ابن نجيم قلت فقد محيط لان غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين  
لوله ورثته والا فقي كله فلو باعها القاضي ثم ظهر مال شري به ارضا بها  
وتماه في الاسعار من باب وقف المريض وفي الوهبانية وان وقف الموهون  
فاثنته يجوز وان مات عن عي تقى لا يغير اي والا في بطلان الغلة يميل  
فلما مل قلت كس في معروضات المفتي ابي السعود سأل عن وقف على  
اولاده وهرب من الديون هل يصح اجاب لا يصح ولا يلزم واقضاه ممنوعة  
عن الكس وتسجيل الوقف بمقدار ما سفل بالدين اشترى فليحفظ الوقف على ثلاثة  
اوجه اما الفقير او بلا غنى اسم الفقير او يستوي فيه الفريقان كرباط وخان  
ومقابر وسقايات وقناطر وكوزن كساجد وطاحون وطست لا حياج اشكل  
الى ذلك بخلاف الادوية فلم يجوز لغني بلا تعميم او تنصيص فدخل الاغنياء  
للفقر فيه فخرج اقر بوقف صحيح وبانه اخرج من يد ووارثه يعلم  
خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه فقنادر وفي الوهبانية  
وتبطل اوقاف امر بارتداده فحال ارتداد منه لا وقف احذر  
لله ولاية النظر لفقير وغايب وميت فلو اهل اواقف مديون فليطلق الزيادة  
للقيم وقيل تقيد بسنة مطلقا وبها اي بالسنة يفتي في ابدال وبطلت  
سنة في ارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا يختلف زمانا  
وموضعا وفي البرازية لو احتيج لذلك بعقد عقود او يكون العقد الاول ارضا  
كانه ناجزا وانما لا لانه مضاف قلت كس قال ابو جعفر الفتوي  
على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقد ذكره الكرماني في باب التاسع عشر  
واقره قدي اخذ في كس في اجارة ويوجب باجر المثل ولا يجوز بالاقل ولو هو  
سحق قاري الهدية لا ينقصان يسيرا واذا لم يرغب فيه لا بالاقل اسباه  
فلورخص

فلورخص اجره بعد العقد لا يفسخ العقد للزوم الضرر ولو زاد اجره على اجر  
مثله فليز يفسد ثابته على الاصح في اسباه لو زاد اجر مثله في نفسه بلا  
زيادة احد فليمتولي فسخها به يفتي وما لم يفسخ فله المسمى وقيل لا يفسد  
به ثابته كزيادة واحد تعنتا فانها لا تعتبر كس في الاجارة والمستاجر  
الاول اولى من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الغلة او السكنى لا يملك  
الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الاستولية او اذن قاض ولو الوقف  
على رجل معين على ما عليه الفتوى عماديه لان حقه في الغلة لا العين وهل  
يملك السكنى من يستحق الربح في الوهبانية لا وفي شرحها للسرياني والتميز  
نعم والموقوف اذا اجره المتولي بدون اجر المثل لزم المستاجر المتولي كما غلط  
فيه بعضهم تمامه اي تمام اجر المثل كالب وكذا وصي خانيه اجره من له صغر  
بدونه فانه يلزم المستاجر تمامه لا ليس لكل منهما ولانه اخطا والاستقاط  
وفي اسباه عن كفيته قد كقاضى يا مريه بالاستيجار باجر المثل وعليه تسليم  
زود السنن الماضية ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع للقاضي  
لا غرارة عليه وانما هي على المستاجر واذا ظفر انظر مال الساكن فله اخذ  
النقصان منه فيصرفه في مصرفه فقنادر بيان اشترى فليحفظ قلت  
وقد باجارة المتولي في غصب اسباه لو اجر الغاصب ما منافع مضمونة  
من مال وقف او يتيم او معد على المستاجر المسمى اجر المثل وعلى الغاصب رد ما  
قبضه لا غير لتاويل العقد اشترى فليحفظ يفتي بالضان في غصب عقار الوقف  
وغصب منافع اذ اتلافها كما لو سكن بلا اذن او اسكنه المتولي بلا اذن كان على  
الساكن اجر المثل ولو غر بعد الاستقلال به يفتي صيانة للوقف وكذا منافع  
مال اليتيم درر وصدق يفتي بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء  
فيه حاوي القدسي وفتي قضى بالقيمة شري بها عقارا اخر فيكون وقفا بدلا  
والذي نقل فيه الشهادة حسبة بدون الدعوى اربعة عشر منها  
الوقف على ما في اسباه لان حكمه الصدق بالغلة وهو حق الله بقي لوقف على  
معين هل تقبل بلا دعوى في الحامية ينبغي لا اتفاقا في سرة الوهبانية  
للشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي اتا تارخانيه ان هو حق الله تقبل  
والا لا بالدعوى فليحفظ قلت كس في ابن سحنه ووفق المسنف

لما



بقوله مطلقا بثبوت اصل الوقف ثمة للفقر او باشتراط الدعوى لبثوت الاستحقاق  
ثمة في الخاتمة لو كان ثمة مستحق ولم يدع لم يدفع له شيء من الغلة وقصر فكلها للفقر  
قلت وفقاده انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تتبع منه على المفتي به  
الا بتولية كما مر فتدبر في الاسباه لنا شاهد حسيبة في أربعة عشر وليس  
لنا مدعى حسيبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض  
والمفتي به لا بالتولية فاذا لم تسمع دعواه فالاجنبى اولى استحقاقا وقد مر فتدبر  
ويستتر في دعوى الوقف بيان الوقف ولو الوقف قدما في الصحيح برأيه ليل  
يكون ابيات المجهول في العبادية بقبول وتقبل فيه الشهادة على الشهادة  
وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة لا بآيات اصله وان صرحوا  
به اي بالسمع على المختار ولو الوقف على معينين حفظ الاوقاف القديمة  
عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهرة لا بآيات شرائطه في الاصح درر  
وغرها لكن في المجتبى المختار فتدبرها على شرائطه ايضا واعلمه في المعراج واقره  
الشربلاني وقواه في كفتح بقوله سلك بمنقطع البثوت المجهول شرائط  
ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة انتهى وجوابه اه ذلك للضرورة  
والمدعى اعم بحروبيان المصروف كقولهم على مسجد كذا من اصله لتوقف صحة الوقف  
عليه فتقبل بالسمع وبعض مستحقه وكذا بعض الورثة ولا ثالث لهما كما في  
الاسباه قلت وكذا الوثبت اعساره في وجه الغرماء كما سيحى فتأمل  
وقالوا تقبل بينة الافلاس بغيبة المدعى وكذا بعض الاولياء المتساويين ويثبت  
الاعتراض لكل كلا وكذا الامان والفقود وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق  
المسلمين والتتبع يقتضى عدم احصر ثم انها ينتصب احد الورثة خصما عن الكل لو  
دعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليحفظ ينتصب خصما عن الكل اي اذا كان  
وقف بين جماعة فلو واحد منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله وقيل لا  
ينتصب فلا يصح لقضا الا بقدر ما في يد الحاضرين وهذا اي انتصاب بعضهم  
اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا ينتصب احد المستحقين حصما وقامه في شرح  
الوهبانية اشترى المتولى بمال الوقف دار الوقف لا تلحق بال منازل الموقوفة  
ويجوز بيعها في الاصح لان لزومه كلاما كثيرا ولم يوجد ههنا مالم المودن والامام  
ولم يستوفيا وظفتها من الوقف سقط لانه كاصل كالحاضي وقيل لا يسقط  
لانه

اصح  
3

ودا حقه واحد

لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف وظاهر ترجيح الاول الحكاية  
الثاني بقيل قلت قد جزم في البغية تلخيص لقينة بانه يورث بخلاف  
رزق القاضي كذا في وقف الاسباه ومقتضى النهر ولو على الامام دار وقف فلم يستوف  
الاجرة حتى مات ان اجرها المتولى سقط وان اجرها الامام لا عمارية اخذ الامام  
الغلة وقت الادراك وذهب قبل تمام السنة لاسترد منه غلة باقي السنة  
فصار كجزية وموت القاضي قبل احوال ويجل للامام غلة باقي السنة لو فقيرا  
وكذا الحكم في طلبية العلم في المدارس <sup>درر</sup> ويظن ان شحته الخبثية المسقطا  
للمعلوم المقننة للعزل ومنه وما ليس بد منه ان لم يزد على ذلك شهور  
فهو يعفى ويغفر وقد اطبقوا لا باخذ السهم مطلقا لما قدم في الحكم في شرح  
يسفر قلت وهذا كله في مكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم  
اما فيما لا يستحق العزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية للشربلاني وفي المنظومة  
المحبة لا تجز استنابة الفقيه ولا المدرس لعذر حصل كذا حكم ساير الارباب  
او لم يكن عذر فذا من باب والمتولى لو وقف اجرا لكنه في حكمه ما ذكرنا من اي  
جهة تولى الوقف ما جوزه ذلك حيث يلقي ومنه الوصى اذ يختلف حكمها  
في ذاعلي ما يعرف بحسب التقليد والنسب فقس كل التصرفات كيلا تلتبس  
قلت لكن للسيوطي رسالة سماها الضبابه في جواز الاستنابة ونقل  
الاجماع على ذلك فليحفظ ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لو وصيه لقيام مقامه  
ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء خلافا للثاني ولو جعل انظر لرجل  
ثم جعل اخر وصيا كانا نظرين مالم يخصص وقامه في الاسعاف فلو وجدك با  
وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخر اشتركا في شرح طائفة التولية  
لابولي الا المشروط له النظر لانه تولى فيريد التنفيذ فمهم ثم اذا مات المشروط  
له بعد موت الواقف ولم يوص الى احد فولاية النصب للقاضي اذ لا ولاية للمستحق  
الابتوائية كما مر وما دام يصح احد التولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولي  
من الاجاب لانه اسفق ومن فضله نسبة الوقف اليهم اراد المتولى اقامة غيره  
مقامه في حياته وصحته ان كان التفويض له بالشرط عام صح ولا يملك عزله  
الا اذا كان الواقف جعله التفويض والعزل والا فان فوض في محته لا يصح وان في  
مرض موته صح ويبقى ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالا ايضا اشباه



قال وسلت عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده للمالك فهل اذا فوض النظر لغريم ثم مات ينتقل للمالك فاجبت ان فوض في صحته ونعم وان في مرض موته لامادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للمنفق ففرض عنه لغريم ثم مات هل ينتقل للمنفق فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا به يفتي ولم اركم عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعلنا ظرا فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف او القاضي صح والا لا باع دارا ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى اني كنت وفقتها اوقافه وقفا على لم يصح فلا يحلف المشتري واذا اقام بيته او برز حجة شرعية قبلت فيبطل البيع ويلزم اجرا للملك في الملك ولو استحق على المعتد بزازية وغيرها وليس للمشتري حبسه باليمن منه من التحقق وهي احد المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته فيجبه مردود عليه واعتمد في فتح والجرانه ان ادعى وقفا محكوما بلزومه قبل ولا وهو تفصيل حسن اعتمد المصنف في باب التحقيق لكن اعتمدا ولا اخر الكتاب بتعاليك وفرض وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو احوط وفي دعوى المنظومة المحببة وهذا في وقف هو موقوف اسبقا الى اموالها كان على العباد لم تجز قلت وقد قدمنا فتواها مطلقا لبوت اصله لما له للفقر فتدبر وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه وبسته ويبطل البيع الباني للمسجد او كمن القوم نصب الامام والمودن في المختار الا اذا عين القوم اصله من عينه الباني صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هباه لبنا مسجدا ومدرسة صح في الاصح ونصرف الغلة للفقر الى ان يولد لزيد او يبنى المسجد عمادية زادا في الشهر وينبغي ان لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس في غيرها لتقدر التدريس فيها ان تصرف الغلوة للمدرس لا للفقر كما يقع في اروق روع مهمة حديث للفتوي ارصد الامام ارضا على ساقية ليصرف خراجها كلفتها فان استغنى عنها لم يرب البلد فنقلها وكل الامام لساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض الساقية بان ارصاد على الملك ارصاد على المالك يعني فيصح فيجيبه يلزم المرصد عليه اذ ارتقا كما كانت لما في الحواوي الكوض اذا خرب صرفت اوقافه في حوض اخر فتدبر دار كسرة فيها بيوت وقف بيتا منها على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتيقيه قال الواقف الى العتقا هل يدغم من حصه بالبيت

بالبيت في الثاني اختلف الافة فتاخذ من خلاف فذكر في الذخيرة لكن في الخاتمة اوصى لرجل بمال وللغير بمال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب الفقر اختلوا والاصح نعم استاجر دارا موقوفة فيها السجرات مربعة هل له الاطراف منها الظاهر انه اذا لم يعلم الشرط لم ياكل لما في الحواوي عرس في المسجد اشجارا ثم ان عرس للسبيل فكل من لم ياكل الاطراف لا يتبع لمصالح المسجد فلو شرط الواقف كسب الشارع اي في المفهوم وادلالة ووجوب العاربه فيجب عليه خدمة وظيفته او تركها لمن يعمل ولا انتم لا سيما فيما يلزم بتركها تقطيل الكل من كسبه وفي الاستباه الى ما يمكن في الاوقاف لها سبب الاجرة اي في زمن الباسرة والكل لا غنى وسببه لخدمة فلو مات او عزل لا تسترد المجلدة وسببه المصدقة لتصح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنى ابتداء وقامه فيها ويكره اعطاء نصيب الفقير من وقف الفقير الا اذا وقف على فقر اقربته اخيار ومنه يعلم حكم المرتب اكثر من وقف الفقير لبعض العلماء الفقرا لا يحفظ ليس للقاضي ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقر الاخذ الا انظر على الوقف باجر مسلم فنية يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا ثم قال بعد ورقتين ومخطيب لمحق بالامام بل هو امام الحق قلت واعتمد في المنظومة المحببة ونقل عن المبسوط ان السلطان يجوز له مخالفة الشرع اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع فيعمل بامر وان غير شرط الواقف لان اصلها بيت المال يصح تعليق التقريرة الوطائف فلو قال القاضي ان مات فلان او شغرت وظيفه كذا فقد فرز ذلك فيها ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكايته المستحقين حتى يثبتوا عليه جناية وكذا الرضى الناظر اذا اجر اسنان فمغرب وقال الوقف عليه لم يضمن ولو فرض في خشب الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الا استدانه على الوقف الا اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف كتخريبه وشرائه بغير مجوز بشرط من الاذن القاضي فلو بعده منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها والاستدانة المقرض او الشرائسية وهل للتولي شرافعة فوق قيمته ثم يسووه للتمارة ويكون الزرع على اوقف اجواب نعم اقربا رضى في بدخنة اوقافه وكذا به ثم ملكها صارت وقفا يعمل بالمصادقة على التحقيق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو اقر المشروط له الرمي او انظر انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعل لغريم لا يبيح اخر الاقرار ولا يكفي صرف الناظر لبوت استحقاقه بل لابد من ابيات نسبته

صحة وقف  
الاستدانة



في دعوى بئوت النسب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر  
 منهما عندئذ لا نه ناسخ للاول الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والجميع  
 عندنا نفية لوبالوا ولو لم يسم في الاخير اتفاقا الكل من وقف الالباء وتماه  
 في القاعة التاسعة متى وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على  
 ذلورهم وانهم بالسوية هو المختار المنقول عن الاخبار كما حققه مفتي دمشق  
 يحيى بن المنقارية الرسالة المرضية على الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى المحرر  
 وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفية مكان وجب نقض البيع ولا تم على البيع  
 مع عدم علمه والمتولي اجره ولو بني او غرس المشتري فذلكها فيسلك معها بالا نفع  
 للوقف وفي البرازية معزى اليه مع ان يرجع بقيمة البناء بعد نقضه ان سلمه المشتري  
 للبايع وان امسكه لم يرجع بنتي خلافه لو استحق المبيع لو انقطع بئوته فما كان  
 في دووين القضاة والافرن برهن على حكمه به والا صرف للفقر عالم يظهر وجه بطلانه  
 بطريق شرعي فيعود ملكه واقفه او وارثه متى اوليت المال فلو وقفه  
 السلطان عامما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد المتولي مع اخر بوقف  
 مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبوله لا تلزم المحاسبة في كل عام ويكتفي القاضي  
 منه بالاجمال لومعروفا بالامانة ولو متهمها بجبره على التعيين سيما فيسأ ولا يجيبه  
 بل يجده ولو اتقاه يحلفه قينة قلنت وقد منافي الشريك والمضارب  
 والوصى والمتولي لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضائت ليس الا الوصول الى المحصور  
 لو ادعى المتولي الدفع قبل قوله بلايين لكن افنى الملا ابو سعود انه اذا ادعى الدفع  
 من غلة الوقف في وقف كادارة واولاد اولاد فقبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام  
 بالجميع وابواب ونحوها لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة  
 ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المحرر وهو تفصيل في غاية الحسن  
 فيعمل به واعقده ابنه في حاشية الاسماء قلنت في حاشية العارضية معزى  
 لا في زاده لو اجر القيم ثم غرل فقتض الاجرة للمنصوب في الامم وهل على المعزول  
 مصادقة المستاجر على التغير قيل نعم قال المحرر ترجع عندى ليس للمتولي اخذ  
 زيادة على ما قرله الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثماره وعوايد  
 شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى برد  
 الرسوة على الراشئ غب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المحرر قلنت لكن سيجي  
 في الوصايا

بيع  
 كذا

الشركة ان  
 هو

في الوصايا وما ايضا ان المتولي اجر مثل غلة لو وقف لفقر اقربائه لم يستحق مدعيها ولو  
 وبالصغير الابينة على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له استحققه  
 من حين الوقف عليه فتاوى ابن خييم وفيها سئل عن شرط السكنى للزوجة  
 فلانه بعد وفاته ما دامت عزى باق تزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بال تزوج  
 اجاب نعم قلت وكذا لو وقف على امهات اولاده الامن تزوجت على بني فلان  
 الامن خرج فخرج بعضهم ثم عادوا على بني فلان ممن تعلم العلم فترك بعضهم ثم  
 استغلبه فلا شيء له الا ان شرط انه لو عاد فله فليحفظ احزانة الحفيين وفي الوصايا  
 قضى بخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الاتى لا الماضى لو مستهلكة وقف على بنيه  
 وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقر وعلى ولده له الكل لانه مفرد مضاف فيع للمتولي  
 الاقالة لو خيرا اجر بعرض معين مع وخضاه بالنقود لكسنا جرس شجرة الاذن  
 ان طراد الم بضر بالارض وليس له اكفر الا باذن وياذن لو خيرا والا لا وما شاء مستاجر  
 او غرسه فله مالم ينوع للوقف والمتولي باق وغرسه للوقف عالم يشهد انه لنفسه  
 قبله ولو اجر لابنه لم يجز خلافا لما كعبه اتفاقا وهذا لو باس بنفسه فلو القاضي  
 وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف على اصحاب كحديث لا يضر فيه السافعي اذا لم يكن  
 في طلب الحديث ويخطر الكنتي كان في جلبه او لبرازية اى لكونه يعمل بالمرسل ويقدم  
 خبر الواحد على ايقاس وجاز على خبر القنور والالفان لا على الصوفية والعيان هو الاصح  
 ولو شرط النظر للارشد فالارشد من اولاده فان استويا استركا به افنى الملا ابو سعود  
 ما معللا بان العمل بتفضيل ينتظم الواحد والمنقذ وهو ظاهر وفي كسر عن الاسعاف شرط  
 لافضل اولاده فاستويا فلا ستم ولو اخرجهم او راعى الاخر اعلم بامور الوقف فهو الى اذا  
 امن حاشية وكذا لو شرطه لارشدهم كما في انفع الوسايل والوضم القاضي للمقتضى اى  
 ناخر حصة هل للاصيل ان يستقل بالتصرف لم اره دافى شيخ الا انه ان ضم اليه الحاشية  
 لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن نظر وفي فتاوى موبد زاده معزى بالحاشية ونحوها  
 ليس للمصرف التصرف بل يحفظ ليس للمتولي ان يستند على الوقف للمعاينة الا باذن القاضي  
 مات المتولي واجبا يدعون تسليم غلة اليه في حياته ولا بئنة لهم صدقوا به بمنهم  
 لا نكارهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الوقف  
 عليه المشروط كما لو كان الماعلم وان كانوا اصحاب انتهى وفي جواهر الفتاوى شرط لنفسه  
 حاد احياء ثم لولده فلان ما عاش ثم بعد ذلك الوقف الارشد من اولاده فانها تصرف لابن  
 الى اولاد وولده

ان يصرح بوقف  
 على عياله  
 وعياله

والامام  
 4



لا للوقوف لان الكناية تصرف لا قرب المكينات بمقتضى الوضع وكذا سابل ثلاثة وقف  
 على زيد وعمرو وسبله فالحال لم يوقف فقط وقفت على ولدي وولد ولدي المذكور المذكور  
 راجع لولد الولد محسوب وعكسه وقفت على بنى زيد وعمرو ولم يدخل بنوعه ولا لانه اقرب  
 الى زيد فيصرف اليه هذا هو الصحيح وقد مر ان الوصف بعد متعاطفين للاجر عندنا  
 وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم ينصرف شرط اليها وهو الاصل قلنا ذكر في  
 الشرط المصرح به والاستثناء بحسبته انه تعالى واما في الصفة المذكورة في آخر  
 الكلام فتصرف الى ما يليه نحو جازيد وعمرو العالم الى آخره فيلحفظ وفي المنظومة المحببة  
 والوصف بعد عمل اذا لم يرجع للجميع فيما ثبتا عن الامام السافعي فيما  
 ان كان ذا العطف بواو اما ان كان ذا عطف بـ ثم وقعا الى الاخير باتفاق رجعا  
 ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذكر البنات تدخل وولد لا بد كذا كنت  
 يدخل في ذرية بنت لوقوف الوقف على الذرية من غير ترتيب فبالسوية  
 ينقسم بين من على والاسفل من غير تفضل لبعض فانقل وتنقص النصف في كل سنة  
 وينقسم الباقي على من عينه ولو على اولاده ثم على اولاد اولاده فوجعنا  
 وقفا فقالوا ليس في ذيل دخل اولاد بنته على ما ينقل بنى اولادى كذا انقاري  
 واخوتي لفظ ابى احسب يشترك الاناث والذكور فيه وذكر واضح مسطور  
 ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبة وجعل من شرطه ان مات قبل استحقاقه  
 وله ولد قام مقامه لو كان حيا فحله خطا بيه لو كان حيا ويشترط الطبقة الاولى  
 اولادى السبكي بالمشاركة وخالفه السبكي وهذه الخالفه واجبة كما افاده ابن كحيم  
 في الاسماء من القاعة التاسعة لكنه ذكر بعد ورقتين ان بعضهم يعبرين بالطبقات  
 ثم وبعضهم بالواو والواو يشترط خلاف ثم فراجعنا ملامع شرح الوهبانية فانه  
 نقل عن السبكي واقعتين اخريتين يحتاج اليهما ولم نزل العلماء متخيرين في فهم شرط  
 الوقفين الامن رحمهم وقد افقت فمن وقف على اولاد الظهور دون الاناث فما كانت  
 مستحقة عن ولد من ابوها من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها اليها لصدق كونها  
 من اولاد الظهور باعتبار ابيهما كما يعلم من الاسعاف وعزم وفي الاسعاف والتا تاريخا  
 لوقوف على عقبه يكون لولده وولد ولده ابدان تا سلوا من اولاد الذكور دون الاناث  
 الا ان يكون ازواجهن من ولد ولده الذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف بالابا فهو  
 من عقبه وكل من كان من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وصحح الوصايا

٢٥

من عقبه

انه لو وصي لآله او جنته دخل كل من ينسب اليه من قبل ابائه ولا يدخل اولاد البنات  
 وانما لو وصت الى اهل بيتها او جنتها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابو من توبها  
 لان الولد انما ينسب لآبيه لانه قلت وبه علم جواب حادثة لوقوف  
 على اولاد الظهور دون اولاد البطون فما كانت مستحقة عن ولد من ابوها من اولاد  
 الظهور هل ينتقل نصيبها اليها فاجبت نعم ينتقل نصيبها اليها لصدق كونها  
 من اولاد الظهور باعتبار والدها المذكور **فصل** فيما يتعلق بوقف  
 الاولاد من الدرر وغيرها وبعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه  
 جعل ريعه لنفسه ايام حياته ثم ثم جاز عند الثاني وبه يفتي كجعله لولده ولكن يختص  
 بالصلى وبعلم الا نبي مالم يفتي بالذكور ويستقل الواحد فان انتفى الصلى فللفق  
 دون ولد الولد الا ان يكون حين الوقف صلى فاختص بولد الابن ولو انشى دون من دون  
 من البطون ودون ولد البنت في الصحيح ولو زاد ولده ولدي فقط اقتصر عليهم ولو زاد سبط  
 الثالث عم نسله ويستوى الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كالو  
 قال ابتداء اولادى بلفظ اجمع او على ولدى واولاد اولادى ولو قال على اولادى لكن  
 سماهم فمات احدهم صرف نصيبه للفقر ولو على امراته واولاده ثم ماتت لم يختص  
 نصيبها بولدها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال على بنى او على  
 اخوتي دخل الاناث على الاوجه وعلى بناتى لا يدخل البنون ولو قال على بنى وله بنات  
 فقط او على بناتى وله بنون فالخلة للمساكين ويكون وقفا منقطعا وان حدث ما ذكر  
 عاد اليه ويدخل في فئمة الغلة من ولد لدون نصف حول من طلوع الغلة الاكثر الا اذا  
 ولدت مبنته او ام ولده المعتقة لدون سنتين لبوت نسبه بلا حل وطها فلو حل فلا  
 لا خيال علوقه بعد طلوع الغلة وتنقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال  
 للذكر كاشين فكما قال فلو وصيه فرض ذكر مع الاناث وان شى مع الذكور يرجع سهمه  
 للورثة لعدم صحة الوصية للمعذور فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال على  
 ولدى ونسلى ابدان مات واحد منهم كان نصيبه لنسله فالخلة لجميع ولده ونسله  
 جميعهم وميتهم بالسوية ونصيب الميت لولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو قال  
 وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احد او سكنت عنه  
 يكون راجعا لاصل الغلة لا للفقر اما دام نسله باقيا والنسل اسم للولد وولده ابدان  
 ولو انشى والعقب للولد وولده من الذكور اي دون الاناث الا ان تكون ازواجهن

الوقف قبل وجود الاولاد

انه لو وصي







٣٤  
 شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه سلفه على قبضه تقبل اربعة والسلاون  
 شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه اوصى له بقبضه في حياته تقبل اربعة  
 والسلاون شهدا احدهما انه وكله بطلب دينه والاخر بتقاضيه تقبل السادسة  
 والسلاون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر بطلب تقبل السابعة والسلاون  
 شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه امره باخذه او ارسله لياخذه تقبل الثامنة  
 والسلاون اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان  
 اقراره به تقبل اربعة الاربعون اختلفا في وقفه في صحته او في مرضه تقبل  
 اربعة الاربعون شهدا احدهما بوقفه على زيد والاخر على غيره تقبل وتكون وقفا  
 على الفقرا انتهى قلت وزدت بقبضه اسلفه ما ذكر المصنف مساييل منها لو اختلفا  
 في تاريخ الرهن بان شهدا احدهما انه رهن يوم الخميس والاخر انه رهن يوم الجمعة شفع عندهما  
 خلافا لمجواهر الفتاوى ومنها لو اتفق السائلان على الاقرار من واحد بمال واختلفا  
 في مكانه فقال احدهما كانا جميعا في مكان كذا والاخر في مكان كذا تقبل ومنها لو قال احدهما  
 والمسئلة كالحا كان ذلك بالغداة وقال الاخر كان ذلك بالعشي تقبل دها في الولو كحيه  
 ومنها شهدا على رجل انه طلق امراته واحدهما يقول انه عين منكوخته بنت فلان  
 والاخر يقول ما عينها اني اعلم واسهد بان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان  
 قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا التطلق قال في المحرر الدين اذا شهدا على الطلاق  
 الا انه عين احدهما المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الاخر التي هي في كاهه وليس في  
 كاهه غير امرأة واحدة تنجح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها ادعى ملك  
 داره فشهد له احدهما انها له والاخر انها كانت ملكه تقبل مائة المفتي ومنها  
 ادعى الفين او الف وخمسمائة فشهدا احدهما له بالف والاخر بالف وخمسمائة قضى له بالف  
 اجماعا مائة ومنها لو شهدا انه على هذا الرجل الف درهم وشهدا احدهما انه قد قضاه  
 المطلوب منها خمسمائة والطالب ينكر ذلك فان شهدا دهرهما على الف مقبولة ولو لو كحيه  
 ومنها ادعى جارية في يد رجل وجا بسا هدين فشهدا احدهما انها جارية خصها  
 منه هذا وشهد الاخر انها جارية ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة في جميع الفتاوى  
 ومنها شهدا بمرقة بقره واختلفا في كونها حلالا تقبل خلافا لمجاء الفصولين ومنها  
 شهدا احدهما بكفالة والاخر بحوالة تقبل لكفالة لانها اقرا جامع الفصولين ومنها  
 شهدا احدهما انه وكله بطلاقها وحدها وشهد الاخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلان  
 الاخر

ملكه وشهد الاخر

الاخر فهو وكيل في طلاق اني اتفقا عليها دهي فيه ايضا وشهدا بوكالة  
 وزاد احدهما انه عزل تقبل في الوكالة لاني لعزل دهي فيه ايضا ومنها ادعت  
 ارضا شهدا احدهما انها ملكها لان زوجها دفعها اليها عوضا من الايتيمان وشهد  
 الاخر انها ملكها لان زوجها اقر انها ملكها تقبل لان كل بايع مقر بالملك شترية  
 فكما انها شهدا انه ملكها وقيل نزل انه لما شهدا احدهما انه دفعها عوضا وشهد بال عقد وشهد  
 الاخر باقراره بالملك فاختلف المشهور به اما لو شهدا احدهما ان زوجها  
 دفعها عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل لا تقاها كما لو شهد  
 احدهما بالبيع والاخر باقراره به وهي في جامع الفصولين انتهى كلام الشيخ  
 صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الخزي في الاستبصار ان سكوت كالتسليم في  
 مساييل عدتها **قلت** وزاد في تنوير البصائر مسكتين **المسئلة**  
 المسكوت في الاجازة قبول ورض لقول الساكن داره اسكن بكذا او الا فانتقل فسكت  
 لزعمه المسمى وذكره في الاجازة الثانية سكوت المودع قبول دالة قال المؤلف في حرم  
 سكوتها عند وضعه بين يديه فانه قبول دالة انتهى وزاد عليها في زواهر الجواهر مساييل  
 منها عند قوله الرابعة والعشرون سكوتها عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها عند  
 بيع زوجها لما في البرازية الفتوى على عدم سماع الدعوى في القريب والزوجه انتهى  
 قاضي خان انها تسمع فليتنا مل عند الفتوى قلت ويزاد ما في فتاوى تنوير  
 من سكوت الحار عند تصرف المشتري فيه فراغا وبنا وغيرنا بزازية وهكذا ذكره  
 في تنوير البصائر يعني باليهما فالعجب من صاحب الجواهر ذوا كيف ذكر صدر كلام  
 البرازية وترك الاخر ومنها لو تزوجت من غيرك فسكت الولي حتى ولدت كان سكوتها  
 رضا زليعي ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فنهاه القوم وقبل الشهادة  
 فهو رضا لان قبول الشهادة دليل الاجازة ومنها ان الوكالة ثبتت بالصريح  
 ثبتت بالسكوت ولذا قال في الظهير لوقال ابن العم لكسيرة اني اريد ان ازوجه  
 من نفسي فسكتت فزوجها حاز ذكره المؤلف في حرم من تحت الاوليا ومنها سكوت  
 اهل العلم والصالح في التوريل كافي شهادات البحر قال ويكتفي بالسكوت من اهل العلم  
 والصالح في التعديل فيكون سكوتها تركية للمشهد لما في المنقط وكان البيت  
 ابن مساور قاصيا فاحتاج الى تعديل وكذا المترك مريضا فعاده القضي وسال عن  
 الساهد فسكت المعد ثم فسكت فقال اسالك ولا تجيبني فقال المعد اما بكيفيكن من مثلي

كلام







له ان يحلف فان ادعى عليه الغصب فله تخليف لانه لو قرأ الغصب يجب عليه الضمان كذا في  
 النوارى الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع المشتري في  
 مقدار الثمن فالقول للاب بلايين كما في كثير من كتب المذهب الخامسة لو ادعى  
 السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قايم عنده فالقول للسارق  
 ولا يمين عليه قال ابو النيث في النوارى كقول ابو القاسم عن السارق اذا  
 استهلك المسروق بعد ما قطع يده هل ضمن قال لا ويستوي حكمه فيما  
 استهلكه قبل القطع وبعد القطع له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب  
 المال لم يستهلكه وهو عندك قايم هل يحلف قلت يجب ان يكون القول قول  
 السارق ولا يمين عليه السادسة اذا اوهب لرجل شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب  
 له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كما في الخامسة وعنه السابعة ادعى عليه  
 انكر وصى فلان الميت فانكر لا يحلف السابعة ادعى عليه انكر وكيل فلان فانكره وكيل  
 فلان لا يحلف وهما في النزاهة التاسعة قال الواهب اشترطت العوض وقال الموهوب  
 له لم تشترطه فالقوله بلايين العاسرة اشترى العبد شيئا فقال البايع انت محجور  
 فقال العبد انما اذنون فالقوله بدوى العيمن الحادية عشر ادعى عبد من  
 عبد فقال احدهما انما محجور وقال الاخر انا و انت ما ذون لنا فالقوله بلايين الثانية  
 عشر باع القاضي مال اليتيم فزده المشتري عليه بعيب فقال ابرأني منه فالقول  
 قوله بلايين وكذا لو ادعى رجل قبضته اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه لم يحلف لان  
 قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء بدعي عليه الثالثة عشر لو طاب ابو الزوجة  
 زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكر او ولواختلف الاب والزوج في بكارها  
 ولا يمين للزوج والنس من القاضي تخليف على العلم بذلك عن اي يوسف انه يحلف  
 وذكر كخصاف انه لا يحلف كالوكيل بقض الدين اذا ادعى المدعيون ان صاحب الدين  
 يمراه وانكر الوكيل لا يحلف وكذا هنا كذا في الظهيرية الرابعة عشر اشترى  
 امة فادعى ان لها زوجا فقال البايع لها زوج عبي فطلقها قبل البيع او مات  
 فالقوله بلايين كذا في سرارية وانه اعلم هذا الخبر من خواص هذا الكتاب  
 كذا في حاشية الاستباه للشرف الغزالي ايضا قلت وفي حاشيتها  
 للشيخ صالح زاد سبعة اخر فنقول الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في السأه  
 وقال هو ادعى هذه لنفسه قبل سعادته فانكره فادعى تخليفه لا يحلف مجمع الفتاوى السادسة

سرا اذا كانت انكرت مستغرقة بدويون جماعة باعها لهم فجاغزهم اخر وادعى بها لنفسه  
 على الميت فالحكم هو الوارث لانه لا يحلف لانه حينئذ لو قرأه لم يقبل فلم يحلف مجمع  
 الفتاوى السابعة عشر رجله على رجل الف درهم فاقترعها ثم انكر اقراره هل  
 تحلف بالله ما اقرت قال الربوسي نعم وقال الصغارة لا وانما يحلف على نفس الحق  
 مجمع الفتاوى الثامنة عشر رفع لآخر ما لا ثم اختلفا فقال قبضت ودبغة  
 وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال القاضي القول الرب المال لانه اقر  
 بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى التاسعة عشر قدم رجل  
 رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا  
 كذا وكذا من المال فانكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم اني ابنه وان  
 مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليه ثم يحلف ما يدعى عليه من المال وقيل يستخلف  
 على العلم الاول قول الامام والثاني قولها وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه يحلفه  
 ولو الجبه ومنه العشرة لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه للقاضي انه قد  
 كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فابري من هذه  
 الدعوى فحلف انه لم يبرهن منها فان حلف حلف له ماله على ما اختلف فيه الصحيح  
 انه يحلف على دعواه ولو الجبه ومنها لو ان رجلا ادعى على رجل انه حرق ثوبه  
 واحضر الثوب مع القاضي واراد استجلائه على السبب لا يحلف على السبب انتهى  
 قلت وهذه مع ما قبلها اثني عشر وخمسين فليحفظ وقد افاد الامام الحلواني  
 ان اجهالة تمنع قبول البينة تمنع الاستخلاف ايضا الا اذا اتم القاضي وصى اليتيم او قيم الوقف  
 ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظر الوقف واليتيم والله تعالى اعلم  
**قوله الاستباه** القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نقد قضاه الا في مسائل اى قبض  
 فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المسألة براه  
 الجواهر في التفسير على الاستباه وانظروا قد طهرت مسائل اخر فزدها تنقيا للقافية  
 وقسمتها على ثلاثة اقسام الاول ما لم يختلف فيه مساندا والثاني ما اختلفوا فيه  
 والثالث ما لا يعرفه من الامام واختلف اصحابنا فيه وتعارضت فيه رضا بينهم  
**من القسم الاول** اذا باع دارا وقبضها المشتري واستحققت منه وتقدر على  
 البايع ردها فنقض على البايع للمشتري ردها مثلها في المواضع والخطة والزرع والبنا  
 كقول عثمان البستي ثم رفع لقاض اخر ابطه والزم برد الثمن فقط الا ان يكون احد

القاضي

كأنه



بنا او غرس فيلزم بغيره ذلك مع التمس ومنه حاكم قضى بطلان شفعة لرفع الحكم لقاض  
اخر فانه ينقضه ويثبت الشفعة للسريكي مخالفتها لقض الحديث ومنه المحدود  
في قذف اذا قضى بشي جديثونه ثم رفع لقاض لا يراه ابطله ومنه ما لو حكم اعمى ثم  
رفع لمن لم يره ينقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضا فوقها ومنه اذا حكم بشهادة  
الصبيان ثم رفع لا يرفع ينقضه لانه كالمجنون وكذا ما اداه النائم في نومه ومنه  
الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام ورفع لا يرضيه ومنه الحكم باجاء  
المدينون في دينه لا ينفذ ومنه القضا بخط شهود اموال لا ينفذ ومنه القضا  
بجواز بيع الراهم بالزنا بغير رخصة ومنه القضا بشهادة اهل الذمة في الاسفار  
في الوصية ثم رفع لمن لا يراه ينقضه ومنه اذا قضى بشي فرفع لا يرفع ينقضه ولم يبين وجه  
النقض امضى النقص ومنه اذا باع رجل من اخر عبدا او امته ومضى على ذلك مرة ثم ظهر فيه  
عييب لم يقربا لبايع به ولم تقم به بيعة بانه كان موجودا عنده فزده القاضى على بايع  
ثم رفع حكمه لا يرفع فانه يبطل الرد ويعيد للمشتري ومنه اذا حكم بتجريم بنت المراهقة  
التي لم يدخل بها ثم رفع لما حكم اخر ابطال حكم الاول مخالفتها لقض وربائكم الا في حجوركم  
الاية ومن القسم الثاني اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد  
قولهم وتركوا الاخر في حكم القاضى بالمتروك لم ينقض عنه خلافا للثاني ومنه اذا حكم  
وطى امرأتك وحكم ببقا النكاح ثم رفع لا يرفع لا يرضى خلافه لم يبطله ثم ان الزوج  
جاء لا نفوي سعة وان عاينا لا يجرى خلاف الا في حنفية رحمه الله تعالى  
وذكر الحاكم في المستقى في رجل وطى امراته فقضى اذ لا يجرى معها ثم رفع لا يرفع ينقضها  
وذكر في ذلك لا يجرى مطلقا فالظاهر ان ذلك مذهبهم او قول الامام مخالفتها لقض  
ولا تنكحوا وهو الوطى ومنه اذا قضى بخلاف مذهب غلطا ووافق قول مجتهد ثم رفع  
لا يرفع امضاه عند الامام رقا لا ينقضه لانه غلط والعلم ليس بمجتهد ومنه المدينون اذا  
حبس لا يكون عليه جبر عليه وقال القسم بن معنى جبر فلو حكم به ثم رفع لا يرفع ينقضه وقال  
ينفذ فلو حكم الثاني نفذ ولم ينقض ومن القسم الثالث اذا حكم بالسأهر  
واليمين في الامور ثم رفع حاكم يرى نقضه عند الثاني وعن الامام لا اختلاف الا ان  
ومنه اذا قضى القاضي بشهادة الاب لا ينفذ ويجوز ثم رفع لا يرفع امضاه عند الثاني وينقضه  
عند محمد ومنه اذا تزوج الزاني بابنته من الزنا وحكم احمى كحل ذلك ثم رفع لمن  
لا يراه ابطله لانه مما يستشحه الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه رجل اعتق

الحكم

السحابة

له المقام لان  
القضا لا يحل

خلافه

عبد

عبدان مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي بغيره للمعتق ثم رفع لما حكم اخر  
نقضه وجعل ماله لبيت المال عند ابي يوسف وهو صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام  
انما اعتق ولا يلزم مولى المولاة لانه مستحق بالعتق وهو قائم بهما فاستوبا  
كالزوجية فاعتنم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب والله اعلم بالصواب  
لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات  
سرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتة للوقف ازالة الملك لكن لا الى ملك  
وهنا اليه فكان كسبي ومركب وجمع لكونه باعنا كل من بيع ولبيع ولكن انواعا  
اربعة نافذ موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع مطلق ومراوحة  
تولية وصيغة مساوقة لغة مقابلة شي بشي مالا او لا بدليل وشروط بشي شخص  
وهو من الاصداد ويستعمل متغيرا ومنه للتاكيد او باللام يقال بعثت الشي وبعتك  
فمن زاده قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اي بلا رضاه وشرعا مقابلة شي من غوب  
فيه بمثل خرج غير المرغوب كتراب ومينة ودم على وجه مفيد مخصوص اي بايدي  
وقبول او تقاطع فخرج النزع من الجابنين والهيئة بشرط العوض وخرج بمفيد مالا لا يفيد  
فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد البزير يكن حصته  
داره بحصة الاخر صغيره ولا اجارة السكنى بالسكنى استاه ويكون بقول وفعل  
اما القولا فاليعاب والقبول وهما ركنه وشروطه اهلية المتعاقدين ومحل المال وحكم  
بنوت الملك وحكمته نظام بقا المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب  
ونشوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس فالاحاب هو ما يذكر اوله من كلام احد  
العاقدين فالقبول ما يذكر ثانيا من الاخر سواء كان بعت او شريت الدال على التراض  
ففيه اقتداء بالاية وبيان للبيع الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكروه وان يعقد ولهم  
ينعقد مع الحذر لعدم الرضا بحكمه معه هذا ويرد على التعريف ما في التنازل حاشية  
فخرج ما مع البيع لكن في القسما لو كانا تعلم ينعقد كما قالوا في السلام وعلى  
الاول ما في الاستباه تكرار الاي ب مطلق للاول الا في عتق وطلاق على ما ذكر في اصل  
وفي المخطوطة المحببة قال وكل عقد بعد عقد جديد فابطال الثاني لانه سري  
فالصحيح بعد صحيح اصح باطلا كذا النكاح ما عدا صايل منها الشرا بعد اشترا  
كذا الفالة على ما صرحوا اذ المراد صاع في الحقيق منها اذا زيادة الثوث  
وهما عبارة عن كل لفظين يبينان عن معنى التملك والتملك ما عين كبت واشترت



او حالتي كضار عن لم يقر بالسوف وكسني كما بيعك فيقول اشتريه واحدها ماص  
 والاخر حال ولكن لا يحتاج الاول الى بينة بخلاف الثاني فان نوى به الايجاب للحال  
 صح على الاصح والا لا اذا استعمله للمال كما هل خوارزم فكما ماضي وكما بيعك لان  
 لم تحضه للمال واما المتخلف للاستقبال فكلاهما لا يصح اصلا الا الامر اذا دل على الحال  
 كخذه بكذا فقال اخذت او رضى مع بطريق الاقتضا فلم يحفظ او تبع اضافته  
 الى عضو بيع اضافته العتق اليه كوجه وخرج والا لا يبطى وظهر وكل ما دل على  
 معنى بيعت واشتريت فوفد فعلت ونعم وهات المنع وهو لك او عذر  
 او فذكر اخذه قبول كمن في اللو الجبه ان بدا الباع فقبل المشتري نعم لم ينعقد  
 لانه ليس بتحقيق وبعبارة صح لانه جواب وفي القينة نعم بعد الاستفهام  
 كهل بعث مني بكذا بيع ان نقدا للمع لان المقدر دليل التحقيق ولو قال بعث  
 فبلغه يا فلان فبلغه غير جاز فلم يحفظ ولا يتوقف سطر العقد فيه اي بيع  
 على قبول غايب فلو قال بعث فلانا الغايب فبلغه فقبل لم ينعقد اتفاقا  
 الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغهما كما لا يتوقف في الشكاح على  
 الاظهر خلافا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف الخلع والعتق على  
 ما لا حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه عين نهائية واما الفعل فالقاع  
 وهو التنازل قاموس في خسيس ونفيس خلافا للكرخي ولو التقاطي من احد  
 الجاهلين على الاصح فتح وبه فتي فيض اذا لم يصرح معه مع التقاطي بعدم الرضا  
 فلودفع الدرهم واخذ البطايج والبايع يقول لا اعطيها بها لم ينعقد كما لو كان  
 بعد عقد فاسد خلاصه وبرزازيه وصرح في الجواب بان الايجاب والقبول بعد عقد  
 فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل مراكمة الفاسد فتي بيع التقاطي باله والى عليه  
 فيجوز ما في خلاصه وغيرها على ذلك ونماه في الاستاء من الفوايد اذا بطل المتضي  
 بطل المتضين والمبني على الفاسد فاسد وقيل لا بد في التقاطي من الاعطاء من  
 الجاهلين وعليه الاثر قال الطرسومي واختاره البرازي وافتى به المحلواني وآتني  
 بمرافاتي بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتم ثلاثه اقوال وقد علمت المفتي به  
 وحرزاني شرح المحتق صحتة لا قالة والاجازة والصرف بالتقاطي فلم يحفظ فمرد  
 ما يستخرج الانسان من البياع اذا احاسبه على ما نهى بعد استهلاكها حاز  
 استحسانا ببيع البراءات التي يكتبها الدواب على المال لا يصح خلاف بيع خطوط  
 الائمة

الائمة لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اسبابه وقفيه ومفاده انه يجوز للمشتري  
 بيع جزء قبل قبضته من المشتري بخلاف الجدي الحر وقبضته في النهر وافتى المحصر  
 ببطلان بيع الجاهل ملكه لما في الاستاء ببيع الدين انما يجوز من المدون وفيها وفي الاستاء  
 لا يجوز ان عتاض من الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتراض من  
 الوظائف بالاوقاف وفيها في اخر بحث تقارض العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار  
 العرف الخاص لكن افتى كثير باعتباره وعليه فيفتي بجواز النزول من الوظائف بمال ويلزم  
 خلوا كوايت فليس لرب الكاوت اخراجه ولا اجازتها لغيره ولو وفقا انتهى لمحض وفي  
 معين المفتي للمص معزيا للولوا الجبه عمارة في ارض بيعت فان بنا او استجار وان كرايا او كرى  
 انهار ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا معنى مال لم يجز ان يفتى فلتستـ ومفاده ان بيع  
 المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الان فراغا كالوظائف فلم يجز ان يفتى كسند لروفي  
 بيع اوقافا ويحفظه ايضا بلفظ واحد كما في بيع القاصي والوصي وارث من طفله وشرايه  
 منه فانه لو فور شفقته جعلت عبارة كعبارتين ونماه في الدرر واذا اوجب واحد قبل  
 الاخر بايعا كان او مشتريا في المجلس لان خيار القبول مقيد به كل المبيع بكل الثمن او ترك لبيلا  
 يلزم تصرف الصفقة الا اذا اعاد الايجاب والقبول ارضي الاخر وكان الثمن منقسما على  
 المبيع بالاخر اكمل وموزون والا وان رضى الاخر لعدم جواز البيع بالحصة انشا كما حرره  
 الواي او بين ثمن كل لقوة بعتهم كل واحد بهاية وان لم يكر لفظ بعت عنداني يوسف  
 ومحمد وهو المختار كما في السرى لابي عن البرهان ومالم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب  
 قبل القبول او قام احدهما وان لم يذهب عن مجلسه على الرجوع فهو ابن الكمال فانه كالمجلس  
 الجزم وكذا اسائر التملكيات فتح واذا وجد الزم البيع بالخيار العيب او روية خلافا للثاني  
 وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذا احوال ثلثة قبل قبضتها وبعد وبعد احدها واطلاق  
 المننا يعني في الاول مجاز الاول وفي الثاني مجاز يكون وفي الثالث حقيقة فمحل عليه  
 وشروط الصلحة معرفة قدر مبيع وثمن ووصف ثمن كعصر او دمشق غير مسارا اليه لا  
 يشترط ذلك في مسارا اليه لثني الجاهلة بالاسارة ما لم يكن روياق قبل بحسنه او سلبا  
 اتفاقا او اس مال سلم لومكيلا او موزونا خلافا للمالك كما في فرع لو كان الثمن في مرة  
 ولم يعرف ما فيها من خارج خبره بسم خيار الكمية لا خيار الروية لعدم بؤته في النقود فتع  
 وصح ثمن حال وهو الاصل وموجب الى معلوم لبيلا يفتى الى النزاع ولو باع موبلا صرف  
 لشربه يفتى ولو اختلف في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فالدعي الاقل والبينة

جائز

لا ان يشترط عقد في المبيع  
 حصة المبيع كافي في المصنفين  
 لا ان يشترط عقد في المبيع  
 حصة المبيع كافي في المصنفين



فمنه للمشتري ولو في مضيه فالقول والبيعة للمشتري ويبطل الاجل بموت المدبرون  
 لا الدائن في روع باع بحال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا كثيرا وروحماد  
 صار موجلا مينة له الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل  
 بزاريه عليه الف من ثمن جعله ربه نحو ما ان اخل بجم حلال في كالا تركا سراطا مطلقا  
 وهي كثيرة الوقوع فليست وما يكثر وقوعه ما لو شري بقطع رايحه فليست  
 بضر بجد ينجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذا لم يكن الحكام الحكم  
 بمثلها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها عالم يغلب  
 عندها فخيرها ورديها سوا اجماعا اما ما غلب عنه ففيه اختلاف كما سيحكي  
 في فصل القرض فنتبه به اجاب سعدى افندي وهذا اذا بيع بثلث  
 دين فلو بيعت فسد فتح او خلاص جنسه ولم تجعها قدر لما فيه من ربا  
 النساء اي التاجيل كما سيحكي في بابة والاجل ابتداء من التسليم ولو فيه  
 خيار فسد سقوط الخيار عنه خائنه فالمشتري بثلث موصل الى سنة متكررة  
 اجلسنة ثانية فسد منع البائع السلعة عن المشتري سنة الاجل  
 المتكررة كحصيل الفائدة التاجيل فلو معينة او لم يمتنع البائع من التسليم  
 لا اتفاق لان التقصير منه والتمن المسمى قدره لا وصفه ينصرف مطلقا الى غالب  
 نقد البلد بلد العقد مجمع القناوى لانه المتعارف وان اختلف النقود مالية  
 كذهب شريف في بندي فسد العقد مع الاستقوى رواجها الا اذا بين في  
 المجلس لزوال الجهالة وصح بيع الطعام وهو في عرف المتقدمين اسم للحنطة ورقيقها  
 كيل وجزا فامثلت اكيم معرب كزاف المجازفة اذا كان بخلاف جنسه  
 ولم يكن راس مال شرطية معرفة كما سيحكي او كان بجنسه وهو دون  
 نصف صاع اذا لارباقه كما سيحكي ومن المجازفة البيع بانا وحجر لا يعرف قدره  
 فيديها والمشتري اتيها ففسد وهذا اذا لم يحتمل الا ان النقصان وانما التفتت  
 فان احتمل ما لم يحتمل ببيع قدره ما يلا هذا البيعة ولو قدر ما يلا هذا الطشت  
 جاز سراج وصح في ما سمي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا مع اخبار للمشتري  
 لتفرق الصفقة عليه وسيحكي خيار التمسك في صح في الكا ان كلبت في المجلس  
 لزوال المفسد قبل تقريره او سمي جملة قفصها بلا خيار لو عند العقد وبه لو  
 بعد في المجلس وبعد عنها وبه يفتي فان رضى هل يلزم البيع بلا رضى البائع  
 الظاهر نعم

وقت

الظاهر نعم فسد في الكل في بيع ثلثة بفتح فتشديد يقطع الغنم ونوب كل سنة  
 او ذراع لف ونشر بكذا وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينفذ صحى عنه على الاصح  
 ولو رضى العقد بالتعاطى ونظره البيع بالرقم سراج وكذا الحكم في كل  
 معدود متفاوت كابل وعبيد ويطبخ وكذا كل ما في تبعيضه ضرر كصنوع  
 او ان يدافع ولو سمي عدد الغنم والذرع او جملة الثمن مع اتفاقا والضابط كونه  
 كل ان الافراد ان لم تعلم بها يتكافان لم تؤد للجهالة فلا استعراق كمن  
 وتعليق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة واقرار  
 والا فان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح في شي عنده والاصح في واحد عنده  
 كالصبرة وصحى به في كل بحر وفي النهر عن العيون والشر بئلا به عن البرهان  
 والقرتاني عن الحنطة وغيره بقولها يفتي تيسيرا وان باع صبرة على اية مائة  
 قفص مائة درهم وهي اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل حصته ان ساء او فسخ  
 لتفرق الصفقة وكل مكيد وموزون ليس في تبعيضه ضرر وما زاد للبائع  
 لوقوع العقد على قدر معين وان باع المذروع مثله على اية مائة ذراع مثلا  
 اخذ المشتري الاقل بكل الثمن او ترك الا اذا قبض المبيع او ساء هذه فلا خيار له  
 لا انتفا الغرور بغير واخذ الاكثر بلا خيار للبائع لان الذرع وصف لتعيبه بالتعويض  
 ضد القدر والوصف لا يقابل شي من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده  
 بقوله وان قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم اخذ الاقل حصته لصيرورته اصلا  
 بافاده بذكر الثمن او ترك لتفرق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كل ذراع بدرهم او فسخ  
 لدفع ضرر التزام الزايد وفسد ببيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حمام  
 وصحى به وان لم يسم جملة على الصحيح لان ازالته يبيدها لا يفسد ببيع عشرة  
 اسهم من مائة سهم اتفاقا لبيع السهم لا الذراع بقى لو تراخيا على تعيين  
 الاذرع في محله اراه وينبغي ان يلا صحى لوفى المجلس ولو بعد فبيع بالتعاطى  
 ففسد بغيره عدل من قسيمي بيا بالو غنما جوهره على انه كذا فنقص او زاد فسد  
 للجهالة ولو اشترى ارضا عدل ان فيها لانا لامتزا فاد واحدة فيها لانا فسد  
 بخرها لو باع عدل من الثياب او غنما او شئنا واحدا بغير عينه فسد ولو بعينه جاز  
 خائنه ولو بين ثمن كل من القيمي بان قال كل ثوب منه بكذا ونقص ثوب صح البيع  
 بقدره لعدم الجهالة وخير لتفرق الصفقة وان زاد ثوبا فسد بجهالة الميزان

التمسك بكون الرقاب  
 علانية يعلم بها مقيد  
 ما وقع به البيع  
 كرامة انزوجهما على ما اشترت  
 هذا الثوب او ثوبا فوسدة  
 اجزئلا داري للمشتري بكذا ففسد  
 سلك اوله لزمه بفسد الاجرة  
 لما اذا ضمن لها ففسد كل شيء او لم  
 يوم لزمه نفقة واحدة عن الميزان  
 خلافا لابي يوسف  
 درهم



ولورد الزايد او غيره هل يحل له الباقي خلاف مذکور في كسر و لشره اشترى ثوبا  
 تنقفا وتجوابه فلولم تنقفا وت كبر باس لم يحل له الزيادة اذ لم يضره القطع  
 وجاز بيع ذراع منه لغيره على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة  
 في عشرة وزيادة نصف بلا خيار لانه انفع واخذه بتسعة في تسعة  
 ونصف بخيار لتفرق الصفقة وقال محمد يا اخذه في الاول بعشرة ونصف  
 بالخيار وفي الثانية بتسعة ونصف به وهو اعلى الاقوال لخر راقره  
 المم وعنه قلت **لكن صحح المهرستاني في قول الامام وعليه المتون**  
 فعليه الفتوى **فما يدخل في البيع** يتعا وما لا يدخل الاصل  
 ان مسائل هذا الفصل مبينة على قاعدتين احدهما ما افادة بقوله كل ما كان  
 في الدار من البنا يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر انثانية  
 بقوله او متصلا به يتعا كما دخل في بيعها يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع  
 انما اقرار وهو ما وضع لانه يفصله البئر دخل يتعا وما لا فلا وما لم يكن  
 من القسمين فان من حقوقه ومرافقه دخله كرها والا لا يدخل البنا  
 والمفاتيح المتصلة اخلاقه كضبة وكيلون ولومن فضة لا القفل لعدم اتصاله  
 واسلم المتصل والسرير والبرج المتصل والرجي لو اسفله مينا وابكره لا الدلو  
 واحمل ما لم يعلقه افقها في بيعها اي الدار وكذا استاكها كما سيجي في باب  
 الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدور والقضاع وفي الحمار كما في ان شراه  
 من المزارعين واهل القرى لا لومن الحربيين وتدخل قلايته عرقا وكذا بقرة الرضيع  
 وفي الاثنان لا رضيعا ولا به يفتي وتدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة مثلها  
 يعطها هذه او غيرها لاجلها الا ان سلمها او قبضها ومكت وتماه في الصرفة  
 ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسئلة فيلذكر اول فقرة كانت  
 اول صغيرة كثيرة لا اليابسة لانها على شرف القلع فتح اذا كانت موضوعة  
 فيها كالبنا للقرار فلو فيها صغارا تنقلع زمي الربيع ان من اصلها تدخل  
 وان من وجه الارض لا الاباسرط وتماه في شجرة الوهبانية وفي القنية  
 شري كرم داخل الونايد المنصوبة في الارض وكذا الائمة المدفونة في الارض  
 التي عليها اخضار انهم المسماة بارض الخليل يركا بركم وفي النهر كما دخل يتعا  
 لا يقايله شي من الثمن بكونه كالوصف وذكر المهر في باب الاستحقاق قيل

وقال ابو يوسف ما اخذه  
 في كسر واحد عشر بالخيار  
 وفي كسره بعشرة به صح

يدخل

الم

الم ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا سمية الا اذا بنت ولا فتم له فيه خلاف الاصح  
 شرح فجع ولا الثمرة بيع الشجر بدون الشرط غير عا بالشرط والتمه بالسمية  
 ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفسد وحضه بالتمه انما عا لقله  
 صلي الله عليه وسلم الثمرة للبائع الا ان يشترط المبتاع ويومر البائع بقطعها  
 الزرع والشجرة وتسلم المبيع الارض والشجر عند وجوب تسليمها فلولم  
 ينقذ الثمن لم يومر به حان به وان لم يظهر صلاحه لان ملك المشتري مشغور  
 بملك البائع فيجب على تسليمه فارغا كما لو اوصى بنخل لرجل وعليه بصر حيث  
 بنجر الورثة على قطع البصر هو المختار من الرواية ولو اوجب وما في الفصولين  
 باع ارضا بدون الزرع فهو للبائع باجر مثلها لمجور على ما اذا رضى المشتري ومن  
 باع ثمرة بارزة احاق قبل الظهور فلا يبيع اتفاقا ظهر صلاحها ولا صح في الاصح  
 ولو برز بعضها دون بعض لا يبيع في ظاهر المذهب وصحح الحسن واقتى  
 الكلواني بالجواز لو اخرج اكثر زلعي ويقطعها المشتري في الحال جبر عليه  
 وان شرط تركها على الاجار فسدت البيع كشرط الفقه على البائع حاوي  
 وقيل قال محمد لا يفسد اذا انتهت الثمرة للعارف فكان شرط يقتضيه العقد  
 وبه يفتي محمد بن الحسن في المهرستاني عن المهرات انه على قولها الفتوى  
 وتنبه قيد باشرط التزك لانه لو شرها مطلقا وتزكها باذن البائع  
 طاب له الزيادة وان غير اذنه يصدق ببارد في ذاتها وان بعد فانتهاهت  
 لم يصدق بشي وان استاجر الشجر اليه وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت  
 الزيادة لبقا الاذن ولو استاجر الارض تترك الزرع فسدت كجهالة الثمن ولم  
 تقب الزيادة ملتي الاجر لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما  
 حرزناه في شرحه والحكمة ان ياخذ الشجرة بعاملة على ان له جزوا من الف جزو  
 وان اشترى اصول الرطبة كالبادجاء واستاجر السطح واخيار يكون احارت  
 للمشتري وفي الزرع واخيش يشترى الموجود ببعض الثمن وببنا جدر  
 الارض مئة معلومة يعلم بها الادراك بباقي الثمن وفي الاجار الموجود وكذا  
 البائع ما يوجب فان تخاف ان يبيع بقوله على ان متى رجعت في الاذن تكون  
 ما دونها في التزك غني بخصا ما جازا يراد العقد عليه بانفراده صح استثنائه  
 منه لا الوصية بالخذقة يبيع افرادها دون استثنائها باشباه ثم فرع على هذه

الزرع



البرص

اذا مات المشتري ففلسا فوجد البايع متاعا بعينه فهو اسوة للغرماء شرح  
 مجمع للعيني **ف**روغ باع نصف الزرع بلا ارض ان باعه الاكار لرب  
 الارض جاز وبعبكسه الا اذا كان البذر من الاكار فيسحق ان يجوز خائسه  
 باع شجر او كرم او غير ذلك من الثمر وحسينه فيغار الشجر الى الاراك فلو اى المشتري  
 اعارته خير البايع ان شا ابطر البيع او قطع الثمر جامع الفصولين قال في كسر  
 والفرق يظهر بين المشتري والبايع **ج**يبه **ج**يبه **ج**يبه  
 وجه نقد مع بيان تقسيمه عيني في الدرر ثم اخبارات بلغت سبعة  
 عشر الثلاثة المبوب لها وحنار تعين وعين ونقد وكية واستحقاق  
 وتزوير فعلى وكشف حال وجبانه **ج**يبه **ج**يبه **ج**يبه  
 وتفرق صفقة بهلاك بعض بيع واجازة عقد الفضولى ومظهر المبيع مستأجر  
 او موهونا استباه من احكام الفسخ قال ويفسخ باقالة وتخالف فبلغت  
 تسعة عشر سببا واعلمه بالذكر المصير من مارس الكتاب صح شرطه للمتايعين  
 معا ولا حدها ولو وصيا وغيرهما ولو بعد العقد لا قبله تا نار خائنه في بيع كله وبعضه  
 كئله او ربعه ولو قاسدا ولو اختلفا في اشتراطه فالقولان فيه على المذهب ثلثة ايام  
 او اقل وفسد عند اطلاق اوتا بيد لا اكثر فيفسد فكل من فسخه خلافا لها غيراته  
 يجوز ان اجاز من له الخيار في الثلثة فيقلب صحى على الظاهر وصح شرطه ايضا في  
 لازم بطل الفسخ كمن ارعته ومعاملة واجازة وقسمة وصلى على مال ولو بغير عينه  
 وكتابة وخلع ورهن وعق على مال لو شرط الزوجة ورهن وقن ونحوها ككفالة  
 وحالة وبراءة وتسلم صفقة بعد الطلوع ووقف عند الثاني استباه واقالة بزازيه  
 فهي ستة عشر لا في النكاح والطلاق وعين ونذر وصرف ولم واقرار الا الاقرار  
 بعقد يقبله استباه ووكالة ووصية تهر ففى تسعة وقد كنت بمنزلة فانظر في كسر  
 فقلت ياتي خيار الشرط في الاجارة وبيع والابرا والكمفالة  
 والرهن والغنى وكر الشفعة والصنع والخلع كذا والقسمة  
 والوقف والحالة الا قاله لا الصرف والاقرار والوكالة  
 ولا النكاح والطلاق والسلم نذروا ان يفسد يفتنم  
 فان اشترى شخص سبعا عشرة اى ثمانية اى ان لم يفسد ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع صح  
 استحسانا خلافا لفرق فلم يفسد في الثلاثة ففسد ونقد متعة بعد ما لو في يده ولم يفسد

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

نذر وایان فصد یقتنم  
لم یبق منه الی ثلاثة ايام فلا یصح  
ثم یصد فصد متقه بعد هالونی به فلیحفظ



وان اشترى كذلك اربعة ايام لا يصح خلافا للمجد فان نفذ في الثلاثة جاز اتفاقا لان  
 خيار النقد ملحق بخيار الشرط فلو ترك استقربح كما اولى ولا يخرج مبيع عن ملك  
 البائع مع خياره فقط اتفاقا فله ملك على المشتري بقيمته اي بدله ببيع المثل  
 اذا قبضه باذن البائع يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشرا فان بعد بيعه ان لم يكن  
 مضمون بالقيمة بالغت ما بلغت فهو ولو شرط المشتري عدم ضمانه بترار فيه ولو في  
 الوكيل ضمنه من ماله بل لا رجوع الا بامره بالسوم خائيه واما على سوم النظر  
 فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين وعلى سوم  
 القرض بقرض ساومه وعلى سوم النكاح لامة بقيمتها كقرض مخرج عن ملكه  
 اي كبايع مع خيار المشتري فقط فيملكه فيه بالتمن كعيبه فيها بعينه لا يرفع  
 كقطع به فيلزم قيمته في المسئلة الاولى وللبيع فسخ البيع واخذ نقصان  
 القيمي لا المثل لشبهه الربا جدي وئنه في الثانيه ولو يرتفع كرض فان  
 زال في المدة فهو على خياره والالزم العقد لتعذر الرد ابن كمال ولا يملك المشتري  
 خلافا لها لاي بصيرت سايه قلنا السايه هي التي لا ملك فيها لاحد ولا  
 تخلق ملك والثاني موجود هنا ويلزمه اجتماع البدين والعود على موضوع  
 بالنقض بشرط قربه ولا يخرج شي منهما اي من مبيع وئمن من ملك بايع ومشتري  
 عن ماله اتفاقا اذا كان الخيار لها واياهما فسخ في المدة انفسخ البيع واذا جاز  
 بطل خياره وهذا الخلاف تظهر ثمرته في عشر مسائل جمعها العيني في قوله  
**الالف من الامة لو شراها بخيار وهي زوجته بقي النكاح**  
 من الاستبراء في المدة لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يعتق محرم  
 من القربان لمكوثه المشتري به فله ردها الا اذا انقضت به من الوريقة  
 عند بايع فيملك على البائع الارتفاع القرض بالرد لعدم الملك من الزوجة  
 المشتري لو ولدت في المدة في بدل البائع لم تضرم ولد ولو في بدل المشتري لزمه لعقد  
 لان الولادة عيب درواين كالمزني في آخره اي به اذا ولدت بطل خياره وان كان  
 الوريثا ولم تنقض الولادة لا بطل خياره واقره المصنف من النسب للعبد  
 في المدة فهو البائع بعد الفسخ من الفسخ لبيع الامة فلا استبراء على البائع من المخر  
 فلو شراه ذي من مثله باخيار واسم احدهما فهو للبائع عيني وبعه المصنف كتن عبارة  
 ابن الكمال اسم المشتري من الماذون ولو ابراه البائع عن الثمن صح استحسانا وبقي خياره

في المدة لا يملك على البائع الارتفاع القرض بالرد لعدم الملك من الزوجة المشتري لو ولدت في المدة في بدل البائع لم تضرم ولد ولو في بدل المشتري لزمه لعقد لان الولادة عيب درواين كالمزني في آخره اي به اذا ولدت بطل خياره وان كان الوريثا ولم تنقض الولادة لا بطل خياره واقره المصنف من النسب للعبد في المدة فهو البائع بعد الفسخ من الفسخ لبيع الامة فلا استبراء على البائع من المخر فلو شراه ذي من مثله باخيار واسم احدهما فهو للبائع عيني وبعه المصنف كتن عبارة ابن الكمال اسم المشتري من الماذون ولو ابراه البائع عن الثمن صح استحسانا وبقي خياره

لانه

لانه على عدم التملك كل ذلك عنده خلافا لما قلنا **وزيد على ذلك مسائل منها**  
 التخلوق كان ملكته فهو منقشرا بخيار لم يعتق واستدامة السكنى باجارة او اعادة  
 ليس باختيار وصيه شراه بخيار فاحرم بطل البيع الزوايد احوارته في المدة بعد  
 الفسخ للبايع والعصية بيع مسلمين لو تم في المدة فسد خلافا لما فيسفي ان يرمز  
 ها لفظ **ويضم لرمز الرمز ولم اراه لاحد فيلزم حفظ اجاز من له الخيار ولو**  
 اجيبنا صح ولو بيع جهل صاحبه اجاء الا ان يكون الخيار لها وفسخ احدهما فليس للاخر  
 الاجازة لان المفسوخ لا تحق الاجازة فان فسخ بالقول لا يصح الا اذا علم الاخر في الحقة فلو لم  
 يعلم لزم العقد والحيلة ان يستوثق بكفيل محافة الغيب او رفع الامر الى من ينصب  
 من يرد عليه عيني فبينا بالقول الصحة بالعلم بلا علمه اتفاقا كما افاده بقوله وسم العقد  
 بموته ولا يخلط الوارث بخيار رويته وتغير دون نقد لالاوصاف لا تورث واما خيار العيب  
 والتعيب وفوات الوصف المرغوب فيه فيختلف الوارث فيها لانه يترت خياره بغيره فليحفظ  
 ومضى المدة وان لم يعلم لم يرض او اعما ولا اعتان ولو بعقه وتوابعه وكذا اكل بقره لا ينفذ  
 او اكل الا في الملك كاجازة ولو بلا تسليم في الاصح ونظر الى فسخ داخل بشهوة والقول  
 شكر الشهوة فتح ومفاده انه لو شراها بخيار على انها بكر فوطئها ليعلم انها بكر ام لا  
 كان اجازة ولو وجدها شيئا ولم يلبث فله الرد به هذا العيب مخرج في يابه ولو فعل  
 البائع ذلك كما فسحا وطلب المسفحة وان لم ياخذها معراج بها اي يدار فيها  
 خيار الشرط بخلاف خيار رويته وعيب معراج من المشتري اذا كان الخيار له لانه دليل الاجازة  
 ولو شرط المشتري او البائع كما يفيد كلام الدرر رويته حزم البهني الخيار لغيره عاقد اكان  
 او غير بهني صح استحسانا وثبت الخيار لها فان اجاز احدهما من النايب والمستنقذ او نقض  
 صح ان وافقه الاخر فان اجاز احدهما وعكس الاخر فالسبق والى لعدم المزاحم ولو كانا معا فالفسخ  
 احق في الاصح ريلعي لان الخيار يفسخ والمفسوخ لا يحازر واعتراض بانه يحازر في الميسر  
 لو تقاسحا ثم تراصا على فسخ الفسخ وعلى عادة العقد بينهما جاز اذ فسخ الفسخ اجازة  
 واجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداع عيدين على انه بالخيار في احدهما ان فصل ثمن  
 كل منهما وعين الذي فيه الخيار صح البيع للعلم بالمبيع والتمن ولا يعين ولا يفصل او عين فقط  
 او فصل فقط لا يصح كجهالة المبيع والتمن او احدهما وكذا لو كانا خيارا للمشتري تتأني ايضا  
 الزاوع الاربعة فبرع وكله ببيع بشرط اختياره بلا شرط لم يحز ولو وكله باشر  
 والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق ان الشرا مني لم ينفذ على الامر ينفذ على الماسوز خلاف

اختار ان يبيع من خياره في المدة لا يملك على البائع الارتفاع القرض بالرد لعدم الملك من الزوجة المشتري لو ولدت في المدة في بدل البائع لم تضرم ولد ولو في بدل المشتري لزمه لعقد لان الولادة عيب درواين كالمزني في آخره اي به اذا ولدت بطل خياره وان كان الوريثا ولم تنقض الولادة لا بطل خياره واقره المصنف من النسب للعبد في المدة فهو البائع بعد الفسخ من الفسخ لبيع الامة فلا استبراء على البائع من المخر فلو شراه ذي من مثله باخيار واسم احدهما فهو للبائع عيني وبعه المصنف كتن عبارة ابن الكمال اسم المشتري من الماذون ولو ابراه البائع عن الثمن صح استحسانا وبقي خياره



البيع فتح وبقي في الفضولي والوكالة فيلزم حفظ وصح خيار التقيين في التقييات لافي المثليات  
 لعدم تفاوتها ولوللبيع في الاصح كما في لانه فديرت قيميا ويقتضيه وكلمه ولا يعرفه  
 فيبيع بهذا الشرط فثبتت كما جئت اليه بقرينة دون الاربعة لا تدفع الحاجة  
 بالثلاثة لوجود جيد وردي ووسط ومدة بخيار الشرط ولا يشترط معه خيار  
 شرط في الاصح فتح ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار فرضي احدهما بالبيع فترجى  
 او دلالة لا يردده الاخر بل يطرح خياره خلافا لها وكذا اختلاف في خيار الروية والعيب  
 فليس لاحدهما الرد بعد روية الاخر ورضاه بالعيب خلافا لها لضرر البائع بعيب  
 الشئ كما يلزم البيع لو اشترى رجل عبد من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار لها  
 للبائع فرض احدهما دون الاخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة او رد خلافا لها مجمع  
 اشترى عبد بشرط خبز او كتبه اي حرفته كذا فظهر بخلافه بان لم يوجد معه ادى  
 ما ينطق عليه اسم الكتابه والخبز اخذه بكل الثمن ان شاء وتركه لفوات الوصف لم يرد  
 فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يجز عليه القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر احوال اختيار  
 ولو امتنع الرد بسبب ما قوم كائنا وغير كائنت مرجع بالتفاوت في الاصح بخلاف  
 شرايه سائة على انها حامل او تحلب كذا رطلا او تخبز كذا اصاعا او يكتك كذا قدر فاسد  
 لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب او سون جاز لان وصف والقول  
 المنكر لو اختلفا في شرط الخيار على الظاهر كما في دعوى الاجل والمضى والاجازة والزيادة  
 اشترى جارية بالخيار فرد غيرها بدلها قابلا بانها المشتراة فقال البائع ليست هي  
 ولا بيعة له قال القول للمشتري بيمينه وجاز للبائع وطبها درر وانفق ببعائها لتمام  
 فتح وكذا الرد في الوديعة فيلزم حفظ ولو قال البائع عند رده كانا بحسن ذلك لكنه فسخ عند  
 قال القول للمشتري لان الاصل عدم الخبز والكتابة وكان الظاهر ساءه له ولو اشتراه من  
 غرض شرط كسبه وجزمه وكان يحسن ذلك في نفسه في يد البائع رده عليه لتخير  
 المبيع قبل قبضه زيلعي قال ولو اختار اخذه بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا يفي بالمهاشي  
 من الثمن فشرع باع داره بها فممن اجذوع والابواب والخشب والنخل  
 فاذا ليس فيها شئ من ذلك لا خيار للمشتري سري دارا على ان بناها حج فاذا هو لبن  
 او ارض على ان شجرها كلها فتمت فاذا واحدة منها لا تثمر او ثوبا على انه مصبوع بعصر  
 فاذا هو ثوب عفران فسد ولو على انها بخله فملا فاذا هو بخل جاز وخير وبعبارة جاز  
 بلا خيار لكونه على صفة خير من الشرط مجتنب فيلزم الضابط لا يبطر بالشرط في شئ  
 بيع

اخذ

فلا يشتر

ولان موضع كونه في الاشياء شرط انها مغنية ان للمشتري لا يفسد وان للروية  
 فسد يداع ولو شرط جعلها ان شرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لان جعلها  
 عيب فذكره للبراة منه حتى لو كان في بلد يربحون في شرا الاموال ولا يفسد خاينه  
 ولو شرط انها ذات لبن جاز على اكثر قلنسب والضايط للاوصاف ان كل وصف  
 لا غرر فيه فالشرط جاز لا مافيه غرر الا ان يرغب فيه وفي الخاينه في فصل الشرط  
 المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان انتهى انتهى الغرر  
 ما سيجي ان الرد قبل الروية هو مثبت في أربعة مواضع الشرا لا لعين والاجازة  
 والقيمة والصح من دعوى المالم على شئ بعينه لان كلاهما معاوضة فليس  
 في دون وفقد وعقد لا تنفس بالفسخ خيار الروية فتح صح الشرا والبيع لما لم يراه  
 والاشارة اليه اي المبيع او الي مكانه شرط احوال فلو لم يشركه لم تجز اجماعا  
 فتح وكذا في حاشية اخي زاده الاصح احوال فله اي للمشتري ان يريه اذا رآه الا اذا حمل  
 البائع لبنت المشتري فلا يريه اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع استكاه وان رضي بالقول  
 قبله اي قبل ان يراه لان خياره معلق بالروية بالنفس ولا وجود للمعلق قبل الشرط  
 ولو فسخه قبله قبل الروية صح فسخه في الاصح لعدم لزوم البيع بسبب جهالة  
 المبيع فلم يقع مبرا ويثبت اختيار الروية مطلقا غير موقت بده هو اله صح  
 غناية لا طلاق النص عالم بوجود مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفقد الرضا  
 بعد الروية لا قبلها درر فله الاخذ بالسفحة ثم رد الاول بالروية درر من خيار الشرط  
 فيلزم حفظ وشرط لفسخه علم البائع بالفسخ خوف الغرر والخيار لبائع عالم يريه  
 في الاصح وكفى روية ما يؤذي بالمقصود كوجه صرة ورفيق ووجه دابة تركب وتغلق  
 ايضا في الاصح وروية ظاهر ثوب مطوي وقال زفر لا بد من شتره كله وهو المختار  
 كما في اكثر المعجزات قاله المصنف واخذ ارق قال زفر لا بد من روية داخل السوء وهو صحيح  
 وعليه الفتوى جوهره وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان وكفى  
 جس سائة كم ونظر جميع سائة جسد قنية للدر والنسل مع اضرعها ظهير  
 وضرع بقره حلوب وناقته لانه المقصود جوهره وكفى ذوق مطبوع وشم مشوم لا خارج  
 دار وصحتها على المفتي به كما مر ادوية دهن في زجاج لوجود احوال وكفى روية وكمل تقص  
 وكمل شرا الادوية رسول المشتري وبياها في الدرر وصح عقد الامم ولو اخرج وهو كالمبيع

ما كفى به مطلق  
 بطلان شرط  
 روية  
 دابة



الا في اثني عشر مسألة مذكورة في الاسباه وسقط خياره بحسب مبيع وشبهه وزوق  
 فيما عرف بذلك ووصف عقار وشي وعبد وكذا كل ما لا يعرف بحسب وشبه  
 وزوق حداي او ينظر وكيله ولو انصر بعد ذلك فلا خيار له هذا كله اذا وجد  
 المذكورات كشم الاعمى وكذا روية البصر ونحو وجه الصرة ونحوها غير قبل شرايه  
 ولو بعد ثبت له الخيار اي بالمذكورات لا انما مسقطه كما غلط فيه  
 بعضهم فثبت خياره في جميع نعم على الصحيح فلم يوجد منه ما يدل على الرضا  
 من قول او فعلا او يتعدا بهدك بعضه عنده ولو قبل الروية ولو اذن للآكار ان  
 يزرعها قبل الروية بطل لان فعله بامر كفعله عيني ولو شري نالجه مسك  
 فاخرج المسك منها لم يرد خيار روية ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا  
 ظهر ومن راي احد ثوبين فاشترى اهما ثم راي الاخر فله رد هاتين سالنا رد الاخر  
 وحده لتفريق الصفقة ولو اشترى ما راي حال كونه قاصدا لشرائه عند  
 رويته فلوراه لا لقصده شرابه ثم شره قبله الخيار ظهري ووجهه ظاهر لانه  
 لا يتأمل انما مل المفيد بحر قال المص ولقوة مدركة عولنا عليه عالما بان مربي  
 السابق وقت الشرا فلو لم يعلم به خير لعدم الرضا درر فلا خيار له الا انما تفريق  
 راي ثوبا بفرق الباع بعضهما ثم اشترى الباقي ولا يعرف فله الخيار وكذا لو كان  
 ملفوفين ومثنيهما متفاوت لانه ربما يكون الاردي بالاكتر ولو سمي لكل واحد  
 من الثياب عشرة لا خيار له لان الثمن لما لم يختلف استنوايا في الاوصاف  
 بحر واقول للبايع بميمه اذا اختلف في التغيير هذا لو ائدة قريبه وان بعدة  
 فالقول للمشتري عملا بالظاهر وفي الظاهرية الشرع فافوقه بعيد وفي الفسخ الشهر  
 في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول للمشتري بميمه لو اختلف في اصل  
 الروية لانه ينكر الروية وكذا لو انكر الباع كون المزدود مبيعا في بيع بات اوفيه  
 خيار شرط او روية فالقول للمشتري ولو فقه خيار عيب فالقول للبايع  
 والفرق ان المشتري يتفقد بالفسخ في الاله والاخير اشترى غلاما من متاع ولم  
 يرد بباع او ليس بميمه ثوبا بعد القبض او وهب وسلم رده خيار عيب  
 لا خيار روية او شرط الاصل ان رد القبض بوجوب تفريق الصفقة وهو  
 بعد التمام جائز لا قبله خيار الشرط والروية يمنعان معاها وخيار العيب  
 يمنع قبل القبض لا بعده وهل يعود خيار الروية بعد سقوطه عن الثاني لا

فزرعها

خيار

خيار شرط وصح قاضي خان وغيره فروع شري سالم به ليس للبايع  
 مطالبة بالثمن قبل الروية ولو تباعا عينا بعين فلهما الخيار مجتبي شري جارته  
 بعبد والى فثقا بضا ثم رد بايع الجارية العبد خيار روية لم يبطل البيع في الجارية  
 لخصه الالف ظهري لما مر انه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعته ولا يكون للمشتري  
 خيار روية فالحيلة ان يقرب ثوب لاسنان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم  
 المقره يستحق الثوب المقرب فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة  
 وهو لا يجوز الا في كشفة ولو ايجابية شري شيين باحدهما عيب ان قبضها  
 له رد المغيب والا لما مر  
 عنه اصل الفطرة السليمة وشرعا ما افاده بقوله من وجد ثوبا فانيقص الثمن  
 ولو سير اجوهه عند التجار المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجاره وصنعة قال المص  
 اخذ بكل الثمن او رده فام ينفعن امساكه ككلاين فاحرما واحدهما في المحيط وصي  
 او وكيل او عمد ما زون شري شي بالالف وقمته ثلاثة الاف لم يرد بعيب بخلاف  
 خيار الشرط والروية اسباه للاضرار بينهم وموكل ومولى وفي النهر وينبغي  
 الرجوع بالنقصان كوارث شري من التركة كفتا وجذب عيبا ولو تبرع باللفظ  
 اجتبي لا يرجع وهذه احدي ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في  
 البرازيه وذكرنا في شرحنا للملتقي بعزب اللقنة انه قد يرد بالعيب ولا  
 يرجع بالثمن كالباقي الا اذا ابق من المشتري الي الباع في البلدة ولم يخط عنه  
 فانه ليس بعيب واختلف في التور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة  
 الباع بالثمن قبل عوده من الاباق ابن ملك قنيه والبول في الفرس والسرقة الا اذا  
 سرق شيئا لا كل من المولى او يسه الكفلس وفلسين ولو سرق عند المشتري  
 ايضا فقطع رجوع ببيع الثمن لقطع بالسرقة جميعا ولو رض الباع باخذه رجوع  
 بثلاثة ارباع غشه عيني وكلها تختلف صغراي مع التميز وقد روي بحسب  
 سنين او ان ياكل ويلبس وحده وتامه في اجوهه فلو لم ياكل ولم يلبس وحده  
 لم يكن عيبا ابن ملك وكبر الانها في الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب  
 وفي الكبر لسوا اختيار واد باطن عيب اخر فغدا اتحاد الحاله بان ثبت اباقة عيبا  
 ثم مشريه كلاحا في صغر او كبر له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا يكون عيبا  
 حاد العبد حم عند بايعه ثم حم عند مشريه ان من نوعه رده والا لا عيني بقى او وجد

عند الباع



يقول ثم تعيب حتى يرجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك  
 العيب بالتلويح ينبغي نعم فتح واجتنب هو اختلال الفقه المذكور التي بها ابرار  
 الكلمات تلويح وبه علم تعريف العقل ان القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه  
 في الدماغ درر وهو لا يختلف لها لا اتحاد سببه بخلاف عامر وقيل يختلف عيني  
 ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري في الاصح والافلا رد  
 الا في ثلاث زنا الجارية والتولد من الزنا والولادة فتح قلت لكن في البرازيه  
 الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في الشروفيه  
 اكبر عيب في بنات ادم في البرهايم والجذام والبرص والعمى والعور والكول والصمم  
 واخرى والفروج والامراض عيوب وكذا الادبر وهو انتفاخ الاثني عشر والعنبر  
 والخصي عيب ولا يشتري على انه خفي فوجده في خلاف اخباره جوهره والبحر نيت  
 الغم والدفن نيت الا بطلان نيت الانف بزازيه والزنا دائر منه كلها عيب فيها  
 لانه ولو اورد في الاصح خلاصه الا ان يفحش الاوان فيه بحيث يمنع القرب من  
 المولي او يكون الزنا عادة له بان يتكرر اكثر من مرتين والبول طنة بها عيب مطلقا  
 وبه ان يحان لانه دليل له بانه وان باجر لا قسبة وفيها شري حمارا تغلوم  
 الحمار طواع فعيب والافلا واما التخنث بلي صوت وتكسر مشي فان كثر  
 رد ان قل بزازيه والكفر باقتسامه وكذا الرفض والاعتزال بحر عيب  
 فيها ولو المشتري ذميا سراج وعدم ابيض لست بسبعة عشر وعندها  
 خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو  
 الصحيح ملتقى ولا تشع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني والاستحاضه  
 والسعال القديم لا المعتاد والذين الذي يطالب به في الكال لا موجب للعقبة  
 فانه ليس بعيب كما نقله مسكن عن الزخريه لكن عم الكمال وعلمه بنقصان  
 ولاية ميراثه والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها فهو عيب معراج  
 كبل وحوص وكثرة دمع والشولول مثلثة كثر شور بثر صغار صلب  
 مستدير على صور شتى جمعه ثايل قاموس وقنده بالكثره بعض شراح الهداية  
 ولذا الكلي عيب لو عين داء والا لا وقطع الا صعب تعيب والاصبعان عيبان والاصابع  
 مع انكف عيب واحد والعسر وهو من يعل بيساره فقط الا ان يعال باليمن ايضا  
 كغيره من الخطاب رضي سرعته والشيبي وشرب الخمر جوارح عيبان عيبا وعدم  
 ختاها

قوله من نزع  
 من الحول

ختاها لو كبر من مولدين وعدم نفق حمار وقلة اكل دواب ونكاح وكذب وغيبة  
 وترك صلاة لكن في القسبة تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها ان الدار مشوقة  
 ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحببة  
 والخال عيب لو على الذفن او السفرة لا الخد والعيوب كثيرة برانا الله ومنها  
 حرك عيب اخر عند المشتري بغير فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بحصته  
 في الثمن ودجب الارس واما قتله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن  
 البائع على حدونه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري  
 ولا يرد جبرامه حمل ومونة الا في بلد العقد بخرجه بنقصانه الا فيما استثنى  
 ومنه ما لو شره توليفة وخاطه لطفه زيلعي او ضربه البائع جوهره وله الرد  
 برض البائع الا مانع عيب او زيادة كان اشتري ثوبا فقطعه فاطلع على عيب  
 قد رجع به اي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع فان قتله البائع كذلك له ذلك لانه  
 اسقط حقه ولو اشتري بغير فخره فوجد امعاها فاسد لا يرجع لافساد ما لبسته  
 كالا يرجع لو باع المشتري الثوب كله او بعضه او وجهه بعد القطع لجوارده فقطعوا  
 لا يخطا كما افاده بقوله فلو قطع المشتري وخاطه او صبغه باي صبغ كان عيب  
 اولت السوق بيمين او خبره دقيق او غرس او بني ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه  
 لامتناع الرد بسبب الزيادة كحق الشرع كحصول الربا حتى لو تراضيا على الرد لا يقضي  
 القاضي به در رواين كمال كما يرجع اي الممتنع رده في هذه الصور بعد روية العيب  
 قبل الرضا به صري او دلالة او مات العبد المراهك المبيع عند المشتري او اعتقه  
 او برأه استولدا او وقف قبل علمه بعيبه او كان المبيع طعاما فاكله او بعضه او اطحمه  
 غبلة او مده او ام ولله اوليس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالنقصان استحقاقا  
 عندهما وعليه الفتوى بحر وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى  
 اختار وقت تاني ولو كان في وحامين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا بين  
 كمال وابن ملك ورجح قلت فعلم ما في الاختار والفتا تاني بترج القياس فثبت  
 ولو اعتق على مال او كانت له او قتله او ابق او اطحمه طفله او امراته او مكاتبه  
 او ضيفه مجتبي بعد اطلاقه على عيب كذا ذكره المصنفنا للمعنى في الرد لكن ذكر في الجمع  
 في الجمع قبل الردية واقره شراحه حتى العيني بنفقه بعد رده بالاولوية فثبت لا يرجع  
 بشئ لامتناع الرد بفعله والاصل ان كل موضع للبائع اخذه محببا لا يرجع باخره عن

قوله

اخذ ورجع بالنقصان  
 او رده بكل الثمن  
 مطلقا ووجهه عما اولا

سواء كان من روة العيب  
 او قبل كما في البيع

قوله حمار وقلة اكل دواب  
 ليس كما نقله في ما نقله  
 من روى شيوخنا اعدت  
 مع ما كان من روى  
 واما ما علق من احكام  
 فابحرجه بنقصانه  
 كذا نقله في ما نقله  
 من روى شيوخنا اعدت  
 مع ما كان من روى



ملكه والارجع اختار وفيه الفتوى على قولها في الاكل واقره التمس على شري خوبض  
ويطبخ يجوز وقتا فكم فوجد فاسدا ينتفع به ولو علفا للدواب فله ان لم يتنازل  
منه شيئا بعد علمه بعيبه نقصا به الا اذا رضى البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله  
رده وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن لبطان البيع فلو وجد كسره فاسدا اجاز كسره  
عندها فهو في المجتبى لو كان سينا ذابا فاكله ثم اقربا بوجه بوقوع فارة فيه رجع  
نقصان العيب عندهما وبه يفتى باع ما اشتراه فرد المشتري الثاني عليه بعيب  
رده على بايعه لورده عليه بقضا لا نه فسخ ما لم يحدث به عيب اخر عنده فيرجع  
بالنقصان وهذا لو قبضه فلو قبله رده مطلقا في غير الحقا كالدخا روية  
او شرط درر وهو اذا باع قبل اطلاعه على العيب فلو بعده لرد مطلقا  
وهذا في غير التقدين لعدم تعيينهما فلا رد مطلقا شرع مجمع ولورده برصاه  
بلا قضا وان لم يحدث مثله في الاصح لانه اذ عي عيبا موجبا لفسخ او حط من  
بعد قبضه المبيع لم يجز للمشتري على دفع الثمن للبائع بل يبرهن المشتري لاثبات  
العيب او يحلف بايعه على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى عيبه  
شهوده دفع الثمن ان حلف بايعه ولو حضرهم الى ثلثة ايام اجله ولو قال كايته  
لي فحلفه ثم اتى بها تقبل خلافا فافتح ولزم العيب بنكوله اي البايع عن الحلف  
ادعى المشتري اباقا ونحوه مما شرط لرده وجود العيب عندهم كبول وسرقه  
وجنون لم يحلف بايعه اذا انكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه قد ابق عنه  
فان الحلف بايعه عندهما باسه ما ابق وما سرق وما حلف وفي الكبير بانه ما ابق  
مذبلع مبلغ الرجال لا خلافا صغيرا وكرا واعلم ان العيوب انواع حتى كايق وعلم  
حكمه وظاهر كعود وصمم واصبع زائدة او ناقصة فيقضي بالرد بلا عين للثمن به  
اذا لم يدع الرضا به وما لا يعرفه الا الاطباء كلب فيكفي قول عدل ولا يثبت عند بايعه عدلين  
وما لا يعرفه الا الساكرون فيكفي قول الواحد ثم يحلف البايع محض قلست  
وبقي غايب ما لا ينظره الرجال والسافق في شري فافترق شري جارية وادعى  
انها حتى حلف البايع اسحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض  
لغيره في كل التفريق الصفة وان بعده حيز في القمي لا المثل لان بعض القمي  
عيب لا المثل كما سيجي وان شري شيئين فقبض احدهما دون الاخر فحكمه حكم ما قبل  
قبضهما فلو اسحق او تعيب احدهما خيرا وخيرا العيب بغير روية العيب  
على التراضي

بعث

برهن

في التراضي على التمسد وما في كادى غريب فلو خاضهم ثم ترك ثم عاد وفاضم فله الرد فام  
يوجد ماله كدليل الرضا فتح وفي الخلاصة لو لم يجد البايع حتى هلك رجع بالنقصان  
واللبس والركوب والمدواة كدوبه عيني رضى بالعيب الذي يدويه فقط ما لم  
ينقصه برجندف وهذا كل مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارض ومنه  
العرض على بيع الا الدراهم اذا وجدها زبوا فعرضها على البيع فليس برضا كعرض  
ثوب على خياط لينظر ايكفه ام لا او عرضه على المقومين ليقيم ولو قال له البايع اني  
قال نعم لزم ولو قال لا لالان نعم عرض على كسبه ولا تقرب ملكه بزايه لا يكون رضا  
الركوب للرد على البايع او الشرا العلف لها او ليسق والكال ان المشتري لا بد منه  
اي الركوب بعجز او صعوبة وهما هو فني للاخيرين او الثلاثة استظهر البرجندف  
الثاني واعتد المصنف للرد والبرجندف والشمي وغيرهم الاول ولو قال البايع ركبتهما لي حتى  
وقال المشتري بل لاردها فالقول للمشتري نحو وفي كسغ وجد بها عيبا في السفر فحملها  
فهو عذر اختلاف بعد التقابض في عذر المبيع او احدا من متعدد ليتوزع الثمن على تقدير  
الرد وفي عدد المقتوض والقول للمشتري لانه قابض والقول للقابض مطلقا قدر اوصفة  
او تعينه فلو جالده بخيار شرط او روية فقال البايع ليس هو انبيع فالقول للمشتري في  
تعينه ولو جالده بخيار عيب فالقول للبائع فلو اختلفا في طول المبيع وعرضه فسخ  
اشترى عيدين اي شيئين ينتفع باحدهما وحده صفقة واحدة وقبض احدهما  
ووجد به او بالآخر عيبا لم يعلم به الا بعد القبض اخذها او ردها وقبضها او ردها  
كحصة سالما وحده كجواز التفريق بعد التمام كالمقتض كليا او زينا او زوجي خف  
ونحوه كزوجي ثور الف احدهما الاخر بحيث لا يعلم بونه ووجد بعضه عيبا فان لم يرد كله  
واخذه بعيبه لانه كشي واحد ونوفي وعين على الاظهر عنائه وهو الاصح برهان اشترى  
جارية فوطئها او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد بها مطلقا ولو يبا  
خلافا للشافعي واجمروا لانه استوفى ماها وهو جزوها ولو اوفى زوجها ان يشارها  
وان بكر لا نحو رجع بالنقصان لا امتناع الرد في المنعومة المحبة لوسط بكارها فبات  
نيسام يرد ما يال يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب وفي كادى والمثقة الثوبة  
ليست بعيب الا اذا شرط البكارة فزدها اعدم الشروط الا اذا قبلها البايع لا الامتناع  
حقه فاذا رضى زال الامتناع ويعود الرد بالعيب بتقديم بعد زوال العيب كالحادث لعود  
المنوع بزوال مانع درر فيرد المبيع مع النقصان على الراخ فخر طهر عيب كسرى البايع

قوله وانما

بقي

في التراضي



مفاد على  
لغض  
بنقل

الغائب وانته عند القاضي فوضع عند عدل فاذا اهلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي  
بالرد على البايع لان الفضا على الغائب بلا خصم بنقل على الاظهر رد رقت العبد المقبوض  
او قطع بسبب كان عند البايع كقتل او ردة او انقطع او امسكه ورجع بنصف ثمنه  
مجمع واخذ ثمنهما اي ثمن المقبوض والمقبول ولو تداولا في يد يدي فقطع عند الآخر  
او قتل رجوع البايع بعضهم على بعض وان علموا بذلك لكونه كالا مستحقا لا كالغيب  
خلافهما ومع البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافا للشافعي لان البراءة  
من الحقوق المجبولة لا تنفع عنده ونفع عند عدم افضائه الى المنازعة ويدخل فيه  
الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد وما لك بالموجود  
كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث مع عند الثاني وفسد عند الثالث فهو ابراه  
من كراهه فهو على المرض وقيل على ما في الباطن واعتمده المصنف للاختيار وكجوهه لانه  
المعروف في العادة وما سواه في العرف مرض ولو ابراه من كل غايبة فهي السرقة والاباق  
والزنا اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما  
البيع فوجد مشتريه به عيبا فله رده على بايعه بشرط ولا يمنعه من الرد عليه  
اقراره السابق بعدم العيب لانه مجاز عن الزوج ولو عينه اي العيب فقال لا عور  
اولا شلل لا يرد له لاهاطة العلم به الان لا يحدث مثله كما اصبح به زايده ثم وجدها  
فله رده للمتقن بكذبه قال لا خير عبيدي هذا الباق فاشتره مني فاشتره وباع من  
اخر فوجد المشتري الثاني ابقا لا يرد به ما سبق من اقرار البايع الاول ما لم يبرهن  
انه ابق عنده لان اقرار البايع الاول ليس بحجة على البايع الثاني الموجود منه السكوت  
اشترى جارية لها لبن فارصفت صبيها ثم وجد بها عيبا كان له ان يرد بها  
لانه استخدام بخلاف الساة المصروفة فلا يرد بها مع كسرها او ضاع ثم يرد بغيره  
بالنقصان على المختار بشرط مجمع وحررناه فيما علقناه على المنكر كما لو اشترى بها  
في غير ذلك ففي المبسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضا مستحسنا  
لان الناس يتوسعون فيه وهو للاختبار وفي البرازية الصحيح انه رضا في السرقة  
الثانية الا اذا كان في نوع اخر وفي الصغرى انه مرة ليس رضا الا على كره من القن كحر قال  
المشتري ليس به بالمبيع اصبح زايده ادخوه مما يحدث قتله في تلك المدة ثم وجد  
به ذلك كان له الرد بلايين لما مر باع عبدا وقال للمشتري بريت لك من كل عيب  
به الا لابق فوجد ابقا فله الرد الاول ولو قال له اباقه لانه في الاول لم يصف  
الابق

دفعه في يده

الابقان للعد ولا وصفه فلم يكن اقرارا باقية للمال وفي الثاني اضافة اليه فكانه اخبارا  
بانه ابق فنكون راضيا به قبل الشرا خائنه وفيها لو بر من كل حق له قبله فخر لعيب  
لا المدرك مستر لعبد او امة قال اعتق البايع للعبد او دبر واستولد للامة او هو  
حر الاصل وانكر البايع حلف لعبد المشتري عن الالبات فان حلف قضى على المشتري  
بما قاله من العتق ونحوه لا قراره بذلك ورجع بالغيب ان علم به لان المصطلح للرجوع ان الله  
عن قلله الى غيره بانثاياه او قراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصرفه  
فلان واخذ لا يرجع بالنقصان لانه باقراره كانه وهبه وجد المشتري لعينة محررة  
بداريا او غير محررة كوالبيع من الامام او امينه محر قال المصنف فقيد محررة غير لازم عيبا  
لا يرد عليه كما ان الامين لا ينتصب خصما بل ينصب له الامام خصما فيرد على منسوب الامام  
ولا يحلفه لان فائدة الحلف النكول ولا يصح نكوله واقراره فاذا رد عليه المعيب بعد ثبوت  
بياعه ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفصل الى محله لان الغرم بالغرم وردد المشتري  
مشتريه عيبا وزد الرد به فاصطلى على ان يدفع البايع دراهم الى المشتري ولا يرد عليه  
جاز ويجوز حصان الثمن وعلى لعن وهو ان يصطلى ان يدفع المشتري دراهم الى البايع  
ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا فصالح على مال  
ثم بر او ظهر ان لا عيب فللبايع ان يرجع بما ادى ولو ازال معالجة المشتري لا قسنة  
رضى لو كمل بالعيب لزم ان كان البيع مع عيب الذي به ساء وي الثمن المسمى والاسان  
لا يلزم الموكلف روع لا يملك كتمان العيب في بيع او عن لان الفسخ حرام الا في  
مسئلتين الاولى الاسير لو اشترى سيائة ودفع الثمن فغشوا ساجاز ان كان حره عبدا  
الثانية يجوز اعطاء الزنوف ولنا قض في كليات اسباه وفيها رد المبيع بعيب بقضا  
منع في حق الكل الا في مسئلتين احدها لو احال البايع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضا لم يطل  
الحالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضا من غير المشتري كان مقبولا لم يكره قبضه  
ولو كان فسخا مجاز وفي البرازية يشتري عبدا ففطن له رجل سيوبه فاطلع على عيب ورده  
لم يقضى لان ضمان اعمدة رخصته الثاني كانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة او الحرقة  
او كمنون او اعطى فوجد كذا ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى سري مرة كرم ولا يمكن قطرها  
لعلة الزنا بغير ان بعد القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع ثبنا وراي الزنا بغير  
فله ان يفسخ بشرط ان يصفقه عليه  
مجردا عيبا بطلوا نكروه وفديته بغيره بعض صحيح يتعاوكل ما اوردت خلافا في ركن ابيع

وإذا كان  
البيع  
معه  
عيب  
فله  
الرد  
بغيره  
أو  
الفسخ  
بشرط  
أن  
يصفقه  
عليه



فهو بطل وما اورثه في غيره ففسد بطل بيع ما ليس بمال ما يبدل اليه لطبع وتجرى فيه البذل والمنع درر فخر التراب ويحرق كالمسفع فجاز بيع كبد وطحال والميتة سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف انفسها او تخنق وتخنق والمكر والبيع به اي جعله ممتنا باذغال الباطل عليه لان ركن البيع مبادلة بالمال ولم يوجد والمعدوم كبيع حق التقليل على سقط لانه معدوم ومنه بيع ما صله غايب كخزرو فجلا او بعضه معدوم كورد وياسمين وورق قرواص وجوزة مالك لتعامل الناس وبه افتى بعض مشايخنا علما بالاحتسان وهذا ثابت ولم يعلم وجوده فان علم جازوله خیار الروية وتكفي رواية بعض عندها وعليه الفتوى شرح مجمع والمضامين ما في ظهور الاباء من المني والمذاق جمع ملقوقه ما في البطن من الجنين والنتاج بكسر النون قبل الجيم اي نتاج لادانة اودى وبيع احده بتبين انه ذكر انصير لتذكير الخبر عبيد وعكسه بخلاف البهائم والاهمال المذكور والاني من بني آدم جنسان حكم في بطاريك سائر حيوان جنس واحد فيصح ويتخير لفوات الوصف وفتروك التسمية عند ولون كافر بزازيه وكذا ما ضم اليه لان حرمة بالنصر وبيع الكراب وكري الانهار لانه ليس بمال متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح اذا لم يشترط تركها ولو اجميه وما في حكمه اي حكم ما ليس بمال كام الولد والمكاتب والمدبر المطلق فان بيع هؤلاء باطلا اي بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فيصح بيعهم من انفسهم وبيع فن ضم اليهم درر وقول ابن الكمال بيع هؤلاء باطلا موقوف ضعفه في البحر بان المخرج اشترط رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضاء ببيع ام الولد وصح في الفقه نفاذه قلت الا وجه توقفه على قضاء اخر افضا اورد اعني في غير ذلك التوفيق وفي السراج ولد هؤلاء كهم وبيع ببعض كبر وبطل بيع مال غير متقوم اي غير مباح الا انتفاع به ابن كمال في حفظ كرم وخنزير وميتة لم تمت حتف انفسها بل باكتنق ويحرق فانها ما عند الذي كرم وخنزير وهذا ان بيعت باليمن اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون فيطري في الكوا ان بيعت بعين كعرض بطل في الحر وفسد في عرض فملكه بالقبض بقيته ابن كمال وبطل بيع فن ضم الى الحر وذكاة ضمت الى ميتة ماتت حتف انفسها فندبه لتكون كالحروان سمي ثم كل اي فضل اليمن خلافا لهما ومبنى الخلاف ان الصفقة لا تعد بحرم تفصيل الثمن بل لا بد من تكرير لفظ العقد عنده خلافا لظاهر انها يفيده اندا فسد بخلاف بيع فن ضم الى مدبر ويحرق

ويحرق او قن غيرهم وملك ضم الى وقف غير المسجد العام فانه كالحرم خلاف الفاسر بالمعجزة الخراب فكذلك اسبابه من فاعلة اذا اجتمع الحرام واللال ولو لم يحوها به في الاصح خلافا لما افتى به الملا ابو السعود فيصحب حصته في القن وعنده والمالك لا يها مال في الحلة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح عيني كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون سنا وبول ورجيع ادمي لم يغلب عليه تراب قلوب مغلوبا به جاز كسرقين وبعر والتقي في البحر بحرم خلطه بتراب وشعر انسان للكرامة الادمي ولو كافر اذ لم يصر وعنه في كس شعرا خنزير وبيع ما ليس في ملكه لطلان بيع المعدوم وماله خطر القدم لا بطريق السلم فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن بيع ما ليس عندك انسان ورضي في السلم وبطل بيع صرح بنفي الكمال الثمن فيه لانعدام الركن وهو المال وبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه فلا ضمان لو هلك المبيع عنده لانه احاطه وضع في الغنية ضمانه قبل وعليه الفتوى وفيها بيع الكربي اياه او ابنه قبل باطلا وقيل فاسد وفي وصاياها ببيع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورتج وفي التنف بيع المضطر وشراؤه فاسد وفسد بيع ما سكنت اي وقع السكوت فيه عما الثمن كبيع به بقيته وفسد بيع عرض هو المنة القيمي ابن كمال في الحر وعكسه فينعقد في العرض لا الحر كما مر وفسد ببيع اي العرض بام الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقابضا ملك المشتري للعرض العرض لما مر انهم مال في الحلة وفسد بيع سمك لم يصد لوبالعرض الا باطلا لعدم الملك صدر الشريعة او ضيد ثم القى في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة للعجز عن التسليم وان اخذ بدونه فاصح وله خيار الروية الا اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله فلو صد ملكه ولم يخرج ابارة بركة ليصاد منها السمك كرو وبيع طير في الهوى لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك وان كان بطر ويرجع كالحمام صح وقيل لا يرجع في النهر وبيع الحمل اي الجنين وحرم في البحر بطلان كالتاج واحة الا حمله النصارى بالشرط بخلاف هبة ووصية وبين في ضرع وحزم البر حذري بطلان له ولو بغير صدف للفرر وصوف على ظهر غنم وجوزة النسي ومالك وفي السراج لو سلم الصوف واللين بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما انصاه خلق كجد حيوان ونوى كثر ويزر يطبخ لما مر ان معدوم عرف وانما صحو ابيع الكرات وشجر الصفصاف واوراق التوت باغصافها للتقابل اذ في القنية باع اوراق توت لم تقطع قبله سنة جاز وبسنتين لانه يشبه موضع

والولو في صدف  
الصفصاف وهو شجر الخلاف ويسمي البان







قلفه وضع البيع فيما لم يكن باع بعثرة ولم يقضها ثم شره آخر بعثرة فسد  
 في الارض وجرى في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشترع الفساد لانه طاري والمكان  
 الاجتهاد وبيع زيت على ان يزنه بظرفه ويصر عنه لكل ظرف كذا رطلان  
 مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله بخلاف شرط طرح وزن الطرف  
 فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول  
 للمشتري بيمينه لانه قابض وصح بيع الطريق وفي الشرب لانه عن الخائيه  
 لا يبيع ومن شتمه الوهبانية وليس لهم قال الامام تقاسم بدرب ولم ينفذ  
 كذا البيع يذكر وفي معاينة وارتضاء في الغار لا يشترط وما كان ارض ليس بمالك  
 بيعها لغير شريك ثم لو منه ينظر حد اي بين له طول وعرض او لا وهبته  
 واذا لم يبين يقدر بعرض باب الدار العظمى لا يبيع مسيل الماء وهبته لجهالة  
 اذا لا يدري قدر ما يستغله من الماء وصح بيع حق المرور بغير الارض بلا خلاف ويقضوا  
 وحده في رواية وبه اخذ عاقبة المسايخ شتى وفي آخره لا وصح ابو ابيد  
 بيع الشرب وظاهر الرواية فساد الانتعا خائيه وسرع دهبانية وسحقته  
 في حيا الموات لا يبيع بيع حق التسييل وهبته سواء كان على الارض لجهالة محله  
 كما مر ا على سطح لانه حق التعليل وقد مر بطلانه ولا البيع بتمن موجد الى النيروز  
 هو اول يوم من الربيع فحله الشمس برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس  
 يوم تخرجه اكون وعده البرجدي سبعة فاذا لم يبيناه فالعقد فاسد ابن كمال  
 والكهرجاني وهو اول يوم من الخريف فخر فيه الشمس برج الميزان وصوم النصارى  
 وفطرهم وفطر اليهود وصومهم فاكثف يذكر احدهم سراج اذا لم يدر المتعاقدان  
 النيروز وما بعده فلو عرفاه جاز خلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم  
 للعلم به وهو حسون يوما ولا الى قدوم الحاج واكساد للزروع والدياس للحب والقطاف  
 للعب لا بها تتقدم وتتأخر ولو باع مطلقا عنها اي في هذه الاجال ثم اجل  
 الثمن الدين اما تاجيل المبيع او الثمن العين ففسد ولو الى معلوم شمني  
 اليها صح اتاجيل كما لو كفل الى هذه الاوقات لان الجهالة البسيرة متحملة في الدين  
 وانكفالة الفاحشة واسقط المشتري الاجل في الصور المذكورة قبل حلوله وقبل  
 فسخه وقبل الافتراق حتى لو تفرقا قبل الا سقاط تاكد الفساد ولا ينقلب جازا  
 اتفاقا ابن كمال وابن ملك كجهالة فاحشة كحبوب الرجز ومحى المظ لا ينقلب جازا

ومنكره

فيه

ونظر الاجل عيني او امر المسلم ببيع فمرا وخنزيرا وسراهما اي وكل المسلم  
 ذميا او امرا محرم غيره اي غير المحرم ببيع صيده يعني صح ذلك عندنا ما مع اسد  
 كراهية كالحام مامران العا قد يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر امر  
 حكيم وقال لا ينع وهو الاظهر شر بلايه عن البرهان ولا يبيع ببيع بشرط  
 عطف على النيروز يعني الاصل الجاي مع في فساد العقد بسبب شرط لا  
 يقتضيه العقد ولا بلايه وفيه نفع لاحدها وفيه نفع لبيعه هو من اهل  
 الاستحقاق للنفع بان يكون ادنيا فلو لم يكن كشرط ان لا يربط الدابة  
 المبيعة لم يكن مفسدا كما سيجي ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بخوازه  
 اما لو جرى العرف به كببيع بغل ببيع شرط شريكه او وز الشرع به كخار شرط  
 فلا فساد كشرط ان يقطع البايع ويخطم قمامال لما لا يقتضيه العقد  
 وفيه نفع للمشتري او يستحق منه مثال لما فيه نفع للبايع وانما قال شقرا لما مر  
 ان الخي راذا كان ثلاثة ايام جاز ان بشرط فيه الاستخدام ودر او بعثه فان اعتقه  
 صح ان بعد فسخه وزم الثمن عنده والا لشرع بجمع او يدبره او يكاتبه او يستولدها  
 او لا يخرج القن عن ملكه مثال لما فيه نفع لمبيعه يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله  
 فيصح البيع بشرط يقتضيه العقد بشرط الملك للمشتري بشرط حبس  
 المبيع لا يستحق الثمن ولا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد ولو احبسا ابن ملك فلو  
 شرطا ان يسكنها فلان او ان يفرضه البايع او المشتري كذا قال في ظاهر الفساد  
 ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة كشرط ان لا يبيع عبرا ابن الكمال يترك الدابة المبيعة  
 لا يملك باهل للنفع او لا يقتضيه لكن بلايه كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر  
 ابن ملك او جرى العرف ببيع بغل اي صرنا بياض ما يول عني على ان يجوده البايع  
 وبشرطه اي يضع عليه الشراك وهو السير ومثله شتم القناب استحسانا للتعامل  
 بلا نكته هذا اذا علقته بكلمة على ان علقته بكلمة ان يظل البيع الا في بعث ان رضى فلان  
 ووقته كخار الشرط اسبابه من الشرط والتعليل ونكر من مساييل شتى واذا قبض  
 المشتري المبيع برضى غير كمال ابن الكمال باذن بايحه صرنا كاد لاله بان قبضه في  
 مجلس العقد كحضرة في البيع الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمة وحسيند  
 فلا حاجة لقول الهداية والقناية وكل من عومنه مال كما افاده ابن الكمال لكن احاب  
 سعودي بانه لما كان الفاسد يبيع الباطل مجازا كما مر حقق اخراجه بذلك فتنبه ولم ينهه

نفع

او قبل او كان غايها  
 وحضر فقير  
 لا بد منه او لا يقوله  
 حذرت اسر بالعدل فوز  
 كذا في هذا جزمها



البائع ولم يكن فيه خيار شرط ملكه الا في ثلث في بيع الهائل وفي شراء الاب من ماله  
 لطفه او بعه له كذا كذا فاسد لا يملكه حتى يستعمله وفي المبتوض في يد المشتري  
 امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبتت كل احكام الملك الا حصة لا يملكه اكله ولا  
 لبسه ولا وطبها ولا ان يزوجها منه البائع ولا شفقة لجاره لو عقار اسباه  
 وفي اجوفه وشرح الجمع ولا شفقة بها فهي سادسة بمثل ملكها والا بيمينته  
 يعني بعد هلكه او تعذر رده يوم قبضه لانه به يدخل ضمانه فلا تعتبر  
 زيادة قيمته كالقبضوب والقول فيها للمشتري انكاره الزيادة وتكفي على  
 كل واحد منهما فسخه قبل القبض ويكون امتناعا عند ابن قنبل او بعه فادام  
 المبيع بحاله جوهره في يد المشتري اعدا للفساد لانه معصية فيجب  
 رفعها بخلافه لا يترط فيه قضا قاض لان الواجب سريعا لا يحتاج للقضاء  
 دبر واذا اصر احداهما على امسكه وعلم به القاض فله فسخه جبرا عليهما  
 حق للشرع بزازيه وكل بيع فاسد رده المشتري على بايعه بهينة او صدقة  
 او بيع او بوجه من الوجوه كاعارة واجارة وغصب ووقع في يد بايعه فهو  
 متاركة للبيع ويري المشتري من ضمانه قينة والاصل ان المستحق جهة اذا وصل  
 الى المستحق جهة اخرى اعتبر واصل جهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه  
 والا فلا وتامة في جامع الفضولين فان باعه اي باع المشتري المشتري فاسدا  
 بيعا صحيحا باننا فلو فاسدا او بخيار لم يمتنع الفسخ لغير بايعه فلو منه  
 كان نقضا للاول كما علمت وفساده بخير الاكراه فلو به ينقض كل تصرفات  
 المشتري او وهبه وسلم او اعنته او كاتبه او استولدها ولو لم يتخلل ردها  
 بع عقرها اتفاقا سراج بعد قبضه فلو قبله لم يعتق بعنته بل يعتق  
 البائع بامر من وكذا لو امره بطحن الحنطة او ذبح الساة فنصر المشتري  
 قابضا اقتضا فقد ملك المأمور مالا يملكه الامر وما في الحائلية على خلاف  
 هذا ما رواه او غلط من الكاتب كما سطر الهاري او وقفه وبقا صحيحا  
 لانه استعمله حتى وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفضولين على خلاف  
 هذا غير صحيح كما سطر المص اورهنه او وصى او تصدق به لفخذ البيع الفاسد  
 في جميع ما مر وامتنع الفسخ لعلو حق العبد في الا في اربع مذكورة في الا سباه ولذا  
 كل تصرف قول غير اجارة وشكاح وهما يطران خارج الامنة بالفسخ المختار رغم ولو اوجب

وقتي

وقتي زال المانع كرجوع هبة وعجز ككاتب وفكره من عاد حق الفسخ لو قبل القضاء  
 بالقيمة لا بعه ولا يطران حق الفسخ بعت احدهما فيخلفه الوارث به يفتي وبعد  
 الفسخ لا باخذ بايعه حتى يرد عنه المنقود بخلاف ما لو اشترى من مدونة  
 بدينه شراء فاسدا فليس للمشتري حبسه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن  
 وعقد صحيح والفرق في الكافي فان مات احدهما او الموهب او المستقرض او الرهن  
 فاسد يعني وزيل في بيع الفسخ فالمشتري وعنه اهو به من سائر الغرر بل قبل تجزئه  
 فله حق حبسه حتى ياخذ ماله بها خذ المشتري دراهم الثمن بعينها لو قايمة  
 ومثلها لو هالكه بناء على تعين الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح وانما طاب للبائع  
 ما ربح في الثمن لا على الرواية الصحيحة المقابلة للاصح بل على الاصح ايضا لان الثمن في العقد  
 التالي غير متعين ولا يضر تعينه في الا وكذا فاده سعدي لا يطيب للمشتري ما ربح  
 في مبيع يتعين بالتعيين بان باعه بازييد لتعلق العقد بعينه فتمكن الاحتك في  
 الزرع فينصديق به كما طاب ربح مال ادعاه على اخر فصدق على ذلك ففرض اي او فاه ياه  
 ثم ظهر عده بتصارفهما انه لم يكن شي لان بدل المستحق لم يملك فاسدا  
 واحتكبت لفساد الملك بما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين واما الاحتك لعدم الملك  
 كالغصب فيعمل فيها كما بسطة خسروا بن الكمال وقال الكمال لو تعد الكذب  
 في دعواه الدن لا يملكه اصلا وقوا في النهروين اكرام يتقلد لورط بامان واخذ  
 مال حربي بلا رضاه واخرجه اليها ملكه وصح بعهه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه  
 بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفساد عقله ويطيب للمشتري منه لهجة  
 عقده وفي حظه لا سباه اكرهه تتعدى مع العلم بها الا في حق الوارث وفيه في الظاهر  
 بان لا يعلم ارباب الاموال وسحققة بني وعرضه فيما اشتره فاسدا شروع فيما  
 يقطع حق الافعال من الاستدرا من الافعال كسبه بعد الفراغ من القول له لزمه  
 فيتمتعها وامتنع الفسخ وقال لا ينقضها ويرد المبيع وزحم الحال ونقبة في النهر  
 لخصولها بتسليمه البائع وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن  
 حنطة ولت سويق وغزل قطن وجارية علفت منه فلو منفصلة كولد او متولدة  
 كمن فله الفسخ ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهره وفي جامع  
 الفضولين لو تنقض في يد المشتري او المبيع او باقة سمانية اخذ البائع مع الارش  
 ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل اجنبي خير البائع وشره خيرا مع الصحة  
 البيع عند ذاك الاول الا اذا تباعا عيسى فلا بأس به لتقليل النسي بالاحلال بالبيع

بفعل المشتري



فاذا انتفى انتفى وقد حضر منه من لاجمعة عليه من المهر وكره الجش بفتح جين ويسكن  
 ان يريد ولا يريد لشر او يمدح بما ليس فيه ليروج ويجري في الكا ح وعنه ثم انتهى  
 محمول على ما اذا كانت لسلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لانتفا الحداع  
 عنايه والسوم على سوم غيره ولو ذمها او مستأمنها ذكر الا في الحديث ليس قدر  
 بل الزيادة التنفير بفتح و هذا بعدالة تقاق على مبلغ المهر والمهر ولا لا يكره لانه  
 بيع من يريد وقد باع عليه الصلاة والسلام قدحا وحل سابع من يريد وتلقى الجلب  
 بمعنى المحبوب او الجالب وهذا اذا كان بضرا بهل البلد او ليس لسعر على الوارد من  
 لعدم علمه به فكره للضرر ولغيره ما اذا انتفيا فلا يكره وكره بيع الحاضر بدار حتى  
 وهذا في حالة قحط وعوز والالام لعدم الضرر قيل الحاضر مالك والباري المشتري وان  
 كما في الجش ها السمسار والبيع لموافقة اخر الحديث دعوا الناس يزرق بعضهم  
 بعضا ولز عدى باللام لا يكره بيعه من يريد لما روي في بيع الدلالة ولا يفرق  
 عبر بالنفي مبالغة في المنع للعقد عليه السلام من فرق بين والد وولد واخ واخيه  
 رواه ابن ماجه وغيره عني وعن الثاني فساده مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلثة  
 بن صغير غير بالغ وذو رحم محرم منه اي محرم من جهة الرحم لا الرضاع كما بن عم هو اعم  
 رضاعا فافهم الا اذا كان التفرق باعناق وتواضع ولو على مال او بيع ضمن حلف  
 بعنته او كان المالك كافرا لعدم نجا طينة بالشرايع او متعدد او لوالاخر لطفلة او مكاتبه  
 فدا باس به او بقدر محاربه فله بيع ما سوى واحد غير الاقرب والابوين والمكاتب المحمي  
 فتح او بحق مستحق كخروج به سحتقا وكذا دفع احد بها كجنايه وبيع بالدين او بالتلاف  
 مال الغير ورده بغير لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في دفع الضرر بالغير بخلاف  
 الكثيرين والزوجين فلا باس به خلا فالأحد فالمستثنى أحد عشر وكما يكره التفرق  
 ببيع وعنه من اسباب الملك تصدقة ووجبة ووصية يكرم بشر الامن حربي ابن ملك  
 ونقصة في الميراث والغنائم جوهره واعلم ان نسخ المكره واجب على كل واحد منهما  
 ايضا كخروج لرفع الاثم مجمع وفيه نص صحيح شرعا كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار  
 على اخراجه عن ملكه ويصح في المتفرقات ما سئله  
 ظاهرة وذكره في المتن بعد الاستحقاق لانه من صورته هو من يشتغل بما لا يقنيه فالقول  
 لمن يامر بالمعروف انت فضولي جشني عليه الكفر فتح واصطلاحا من يتصرف في حق  
 غيره بمنزلة الجش بغير اذن شرعي فضل خرج به نحو وكيل ووصي كل تصرف صدر  
 منه قبله كان كبيع وتزوج واسق لا كطلاق واعناق وله مجيز اي لهذا التصرف من

يقدر

من يقدر على جازته حال وقوع العقد موثوقا وما لا يجيز له حالة العقد لا ينفذ  
 اصلا بيباعه صياح مثلا ثم بلغ قبل جازة وليه فاجاز بنفسه جاز لان له وليا  
 يجيز حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا ثم بلغ فاجاز بنفسه لم يجز لانه  
 وقت العقد لا يجيز له فبطل ما لم يقبل اذ قعت فيصح انتفاء الاجازة كما سطره  
 العمادي وقف بيع مال الغير لو الغير بالغ عاقل فلو صغيرا او مجنون لم ينفذ  
 اصلا كما في الزواهر بعزيا للعمادي وهذا ان باع على انه لملكه افا لوباعه على انه  
 لنفسه او باع من نفسه او شرط الحار فيه لملكه المكلف او باع عرضا  
 من غاصب عرضا لملكه به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف الا في  
 هذه الخمسة فباقيها بالبيع لانه لا يشتري لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري  
 صيا او محجور عليه فينوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان  
 قال ب هذا العقد لفلان فقال الساب بعته لفلان توقف بتراربه وعنه ها وتوقف  
 بيع العبد والضي المحجورين على اجازة المولي والولي ولد المعنوق وفي العمادية  
 وغيرها لا ينفذ قار رايه ولا عقوده ولا ينفذ في الجح ووقف بيع ماله  
 من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع المهر من والمستاجر ولا يرض  
 في مزارعة الغير على اجازة مزارع ومستاجر ومزارع ووقف بيع شئ برتبة  
 اي بالملكوت عليه فان علم المشتري في مجلس بيع نفذ ولا يبطر قلت  
 وفي مراعاة الجحانه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتحتم مباثرة  
 وعلى الضعف لا وتر كالمص قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترية لدخوله في بيع مال  
 الغير وبيع المردد والبيع بمبايع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع  
 كمثل ما يبيع الناس او يمتل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح ولا يبطر وبيع  
 الشئ بغيره فان بين في المجلس والباطل وانك دبيع فيه خيار المجلس كما مر ووقف  
 بيع الغاصب على اجازة المالك يعني اذا باعه لملكه لنفسه على ما مر عن المدايع  
 ووقف ايضا بيع المالك الموصوب على البينة او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه  
 ضرر على ما في تسليمه في المجلس وبيع المريض لورثته على اجازة الباقي وبيع الورث  
 التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين او الشاخرين  
 اذا باع بحضرة الاخر توقف على اجازته او بغيره فباطل واوصل في الشراكي  
 بنف وتلاين وهكذا اي بيع الفضول اوله مجيز حال وقوعه كما مر قول اجازة

من يقدر على جازته حال وقوع العقد موثوقا وما لا يجيز له حالة العقد لا ينفذ  
 اصلا بيباعه صياح مثلا ثم بلغ قبل جازة وليه فاجاز بنفسه جاز لان له وليا  
 يجيز حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا ثم بلغ فاجاز بنفسه لم يجز لانه  
 وقت العقد لا يجيز له فبطل ما لم يقبل اذ قعت فيصح انتفاء الاجازة كما سطره  
 العمادي وقف بيع مال الغير لو الغير بالغ عاقل فلو صغيرا او مجنون لم ينفذ  
 اصلا كما في الزواهر بعزيا للعمادي وهذا ان باع على انه لملكه افا لوباعه على انه  
 لنفسه او باع من نفسه او شرط الحار فيه لملكه المكلف او باع عرضا  
 من غاصب عرضا لملكه به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف الا في  
 هذه الخمسة فباقيها بالبيع لانه لا يشتري لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري  
 صيا او محجور عليه فينوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان  
 قال ب هذا العقد لفلان فقال الساب بعته لفلان توقف بتراربه وعنه ها وتوقف  
 بيع العبد والضي المحجورين على اجازة المولي والولي ولد المعنوق وفي العمادية  
 وغيرها لا ينفذ قار رايه ولا عقوده ولا ينفذ في الجح ووقف بيع ماله  
 من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع المهر من ومستاجر ولا يرض  
 في مزارعة الغير على اجازة مزارع ومستاجر ومزارع ووقف بيع شئ برتبة  
 اي بالملكوت عليه فان علم المشتري في مجلس بيع نفذ ولا يبطر قلت  
 وفي مراعاة الجحانه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتحتم مباثرة  
 وعلى الضعف لا وتر كالمص قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترية لدخوله في بيع مال  
 الغير وبيع المردد والبيع بمبايع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع  
 كمثل ما يبيع الناس او يمتل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح ولا يبطر وبيع  
 الشئ بغيره فان بين في المجلس والباطل وانك دبيع فيه خيار المجلس كما مر ووقف  
 بيع الغاصب على اجازة المالك يعني اذا باعه لملكه لنفسه على ما مر عن المدايع  
 ووقف ايضا بيع المالك الموصوب على البينة او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه  
 ضرر على ما في تسليمه في المجلس وبيع المريض لورثته على اجازة الباقي وبيع الورث  
 التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين او الشاخرين  
 اذا باع بحضرة الاخر توقف على اجازته او بغيره فباطل واوصل في الشراكي  
 بنف وتلاين وهكذا اي بيع الفضول اوله مجيز حال وقوعه كما مر قول اجازة

من يقدر على جازته حال وقوع العقد موثوقا وما لا يجيز له حالة العقد لا ينفذ  
 اصلا بيباعه صياح مثلا ثم بلغ قبل جازة وليه فاجاز بنفسه جاز لان له وليا  
 يجيز حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا ثم بلغ فاجاز بنفسه لم يجز لانه  
 وقت العقد لا يجيز له فبطل ما لم يقبل اذ قعت فيصح انتفاء الاجازة كما سطره  
 العمادي وقف بيع مال الغير لو الغير بالغ عاقل فلو صغيرا او مجنون لم ينفذ  
 اصلا كما في الزواهر بعزيا للعمادي وهذا ان باع على انه لملكه افا لوباعه على انه  
 لنفسه او باع من نفسه او شرط الحار فيه لملكه المكلف او باع عرضا  
 من غاصب عرضا لملكه به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف الا في  
 هذه الخمسة فباقيها بالبيع لانه لا يشتري لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري  
 صيا او محجور عليه فينوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان  
 قال ب هذا العقد لفلان فقال الساب بعته لفلان توقف بتراربه وعنه ها وتوقف  
 بيع العبد والضي المحجورين على اجازة المولي والولي ولد المعنوق وفي العمادية  
 وغيرها لا ينفذ قار رايه ولا عقوده ولا ينفذ في الجح ووقف بيع ماله  
 من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع المهر من ومستاجر ولا يرض  
 في مزارعة الغير على اجازة مزارع ومستاجر ومزارع ووقف بيع شئ برتبة  
 اي بالملكوت عليه فان علم المشتري في مجلس بيع نفذ ولا يبطر قلت  
 وفي مراعاة الجحانه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتحتم مباثرة  
 وعلى الضعف لا وتر كالمص قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترية لدخوله في بيع مال  
 الغير وبيع المردد والبيع بمبايع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع  
 كمثل ما يبيع الناس او يمتل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح ولا يبطر وبيع  
 الشئ بغيره فان بين في المجلس والباطل وانك دبيع فيه خيار المجلس كما مر ووقف  
 بيع الغاصب على اجازة المالك يعني اذا باعه لملكه لنفسه على ما مر عن المدايع  
 ووقف ايضا بيع المالك الموصوب على البينة او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه  
 ضرر على ما في تسليمه في المجلس وبيع المريض لورثته على اجازة الباقي وبيع الورث  
 التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين او الشاخرين  
 اذا باع بحضرة الاخر توقف على اجازته او بغيره فباطل واوصل في الشراكي  
 بنف وتلاين وهكذا اي بيع الفضول اوله مجيز حال وقوعه كما مر قول اجازة



من المالك اذا كان الباع والمشتري قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يعد سينا  
اخر لا اجازته كالبيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا لو كان عرضا بعينا لانه  
مبيع من وجه فيكون ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع لو مئليا والافقيته  
وغير العرض ملك للمجازاة في يد الفضولي ملتقى وكذا يشترط قيام صاحب  
المتاع ايضا فلا يجوز اجازة وارثه لبطائه بموته وحكمه ايضا اخذ المالك  
الثمن او طلبة من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع  
على الفضولي بمثله لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي  
وقت الاداء ان علم فيه واعتمده ابن السكيت واقره المصنف وجزم الزيلعي وابن  
ملك بانه امانة مطلقا وقوله اسات تهر ويسي ما صنعت احسنت او اصب  
على المختار فتح وهبة الثمن من المشتري والنصدق عليه به اجازة لو المبيع قائما  
لو لم يبيع قائما عمادية وقوله لا اجير رده الى المبيع الموقوف فلو اجاز بعده لم يحز  
لان الموقوف لا يحاز بخلاف المستاجر لو قال لا اجير بيع الآخر ثم اجاز جاز وافاد  
كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالفعل وان للمالك الاجازة والفسخ والمشتري الفسخ  
لا الاجازة وكذا للفضولي قبلها في البيع لا الكاح لانه معبر محض بترازيه وفي  
المجمع لو اجاز احد المالكين خيرا للمشتري في حصته والرمه محمد بن ماسع ان  
فضوليا باع مثله فاجاز ولم يعلم بمقتل الثمن فلما علم رده البيع فالمعتبر اجازته  
لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح عط من الثمن مطلقا بترازيه اشتري من  
غاصب عبدا فاعتقه المشتري او باعه فاجاز المالك بيع الغاصب او ادى  
الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية او ادى المشتري الضمان اليه على  
الصحيح زيلعي بنفذ الاول وهو العتق لا الثاني وهو البيع لان الاتفاق اينا  
ينتقل للملك وقت نفاذه لا وقت بثوته فيد بعثق المشتري لان عتق  
الغاصب لا ينفذ باء الضمان لبثوت ملكه به زيلعي ولو قطعت يده مثلا عند  
مشرته فاجير لبيع فارسه اى القطع له وكذا كل ما يحدث من المبيع كالكتب  
والولد والعقر ولو قبل الاجازة يكون للمشتري لان الملك لم له من وقت الشرا  
بخلاف الغاصب لم يصدق بما اراد على نصف الثمن وجوب لعدم دخوله  
في ضمانه فتح باع عبد غير بغير امره فيد اتفاقا فيرهن المشتري مثلا على  
اقرار الباع الفضولي او على اقرار رب العبد انه لم يهره بالبيع للعبد واراد  
المشتري

د  
ل  
م  
ن

المشتري رد المبيع ردت بيته ولم يقبل قوله للتناقض كما لو اقام الباع لبينة  
انه باع بلامر او برهن على اقرار المشتري بذلك واصله ان من سعى في نقض  
ما تم من جهته لا يقبل الا في مسلتين وان اقر الباع المذلول ولو عند القام  
مكره بان رب العبد لم يهره بالبيع ووافقه عليه على عدم الامر بالمشتري  
انتقض البيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا اتوا فقا  
بطرفي حقه لا في حق المالك للعبد ان كذبهما وادعى انه كان بامرهم فيطالب  
البايع بالثمن لانه وكيل للمشتري خلافا للثاني باع داره بغير امره واقضها  
المشتري بغير امره او اذ خاكها في بناء المشتري فقيد اتفاقا درر ثم اعترف الباع  
الفضولي بالغصب وانكر المشتري لم يضمن الباع قيمة الدار لعدم سرانية اقراره على المشتري  
فان برهن المالك اخذها لانه نورد عواها بها ففسخ روع باء فضولي واجره اخر  
او روجه او رهنه فاجير امعا بئس الاقوى قصير معلولة لازمة فتح سلوت المالك عند  
العقد ليس باجازة خافية من اخر فضل الاقوال  
**الفصل في رفع البيع** وفيه في كونه رفع البيع وعمى كونه رفع البيع ونفع  
بلعطين وهذا ركنها واحدها مستقبل كافتى فقال اقلتك لعدم المساومة  
فيها فانت كاسكاج وقال محمد كالمبيع قال البرجدي وهو المختار ونفع ايضا يسمى تك  
ونزكت وتاركتك ورفعت وبالمقاي ولو من احد الجانبين كالمبيع هو صحيح بترازيه  
وفي سر اجبيه لا بد من التسليم والقبض من الجانبين وتوقف على قبول الاخر في المجلس ولو  
كان القبول فعلا كما لو قطعه او قبضه فز قول المشتري اقلتك لانه سريتها اتحاد المجلس  
ورضى المتعاقدين او الورثة او الوصى وبما للمحل القابل للفسخ بخيار للفسخ فلو زاد زباد  
تمنع الفسخ لم تنفع خلافا لها وقبض بدل الصرف في اقالته وان لا يهب الباع الثمن للمشتري قبل  
قبضه وان لا يكون البيع باكثر من قيمة في بيع ماذون ووصى ومثل ونفع اقالة المتولي  
ان حرا والا الاصل ان يملك البيع مكا اقالته الا في خمس السئلة المذكورة والوكيل بالشر  
قبل وبالسلم استباه ولا اقالته في كساج وطلاق دعتاق جوهره وبراخر من باب التحالف  
وهي مندوبه للحدث وحب في عقد مكره وفاسد مكره وفيما اذا غره الباع سيرا  
لمر كذا فلو فاسد فله الرد كما سيجي وحكمها انها فسخ في حق المتعاقدين فيما هو  
من موجبات نفع كيم اى احكام العقد ما لو وجب بشرط زائد كانت بيضا حد يد  
في حقه ايضا كان شري بدينه الموهل عيناه تقايل لم بعد الاجل فيصير دينه خالكا

غير

ما صيبي

218

ر  
ن  
م  
د



بأعده منه ولو رده بخيار يقضي عاده الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيل لم تعد الكفالة  
 فيها خاتمة ثم ذكر كونها فسخا فروعها فالاول انما يتقرر بعد وفاة البعثة  
 لتعذر الفسخ بالزيادة المتفصلة بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا ان سكر  
 والثاني ان يصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه ويرد مثل المرسوم ولو لم يقبض  
 اجود او ارى ولو تقبلا وقد كسدت رد الكاسه الا اذا تاع المتولى او الوصى  
 للوقوف او للمصرفين بانثر من قيمته او اشترى شيئا باقل منها للوقوف او للمصرف  
 لم يخبر قالته ولو مثل الثمن الاول وكذا الماذون كما مر وان وصله شرط غير جنسه  
 او اكثر منه واجله وكذا في الاقل الامع تعيبه فيكون فسخا باقل لو بقدر العيب  
 كما زيد ولا انقص قبل الا بقدر ما يتغابن الناس فيه والثالث لا تقصد بالسطر  
 الفاسد وان لم يصح تعليقها به كما سيجي والرابع جاز للبايع بيع المبيع منه  
 ما بنا بعد هاتين قبضته ولو كان بيعا في حقها لبطل البيعة من غير المشتري عني  
 والخامس جاز قبض الكل والموزون منه بغيرها بلا عاده كله ووزنه وقياسه  
 جاز هبة المبيع منه بعد الاقالة قبل القبض ولو كان بيعا في حقها لما جاز كل  
 ذلك وانما يبيع في حق ثالث لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلوقبله ففي فسخ  
 في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ عفا نسخة او متاركة او تراض لم يجعل بيعا اتفاقا  
 ولو بلفظ البيع قبض اجماعا ونثرته في مواضع فالاول لو كان المبيع عقارا فسلم  
 الشفع الشفعة ثم تقبلا قضى له بها لكونها بيعا جديا فكان الشفع ثالثا  
 والثاني لا يراد ان يبيع الثاني على الاول يعيب عليه بغيرها لانه يبيع في حقه وثالث  
 ليس للتواضع الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من اخر ثم تقبلا لانه لا يشتري  
 من المشتري منه والرابع اذا باع المبيع من اخر قبل نقد الثمن جاز للبايع  
 ستر او حمله بالاقبل والخامس اذا اشترى بغيره لا بعد التجدد بغيره حال عيها  
 الحول ووجده عيبا فرده بغيره واسترد العوض فخلت في يده لم يستقط  
 الزكوة فالفقير لاسمها اذا رد بعيب بلا قضا اقالة ويزاد التقاض في الصرف وجوب  
 الاستبراء لانه حق الله تعالى قال الله تعالى صبر سريع والاقالة بعد الاعادة  
 والرجوع فالمرضى بالثمنين قال الله تعالى صبر وسعة والاقالة ببيع صحفها هذا المبيع  
 ولو حله كما يبق لا يثنى ولو في يدي الصرف وهداك بعينه منع الاقالة بقدره  
 اعتبار الجزاء بالاولى من مالوسرى صابونا خفف تقبلا لبقا كل المبيع فتح

المختار  
الذي اراد

واذا هلك احد الدنين في القايضة وكذا في السلم صحت الاقالة في الباقي منهما وعلى  
 المشتري قيمة الهالك ان قيمته قبل ان يهلكا ولو هلكا بطلت الا في الصرف  
 تقايلا فانفق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها  
 قبل القبض بطلت بئرا له وان اشترى ارضا مستحقة فقطعه او عبدا فقطعت  
 يده واخذ ارسها ثم تقايلا صحت ولو لم يجمع الثمن ولا شيئا لبايعه من ارض  
 الشجر واليد ان عالمابه يقطع اليد والشجر وقت الاقالة وان غير عالم حيرتي  
 الاخذ بجميع الثمن او الترك فبنيه وفيها اشترى ارضا من ردة ثم حصده  
 ثم تقايلا صحت في الارض كحضرها ولو تقايلا بعد ادراكه لم يحز وفيها تقايلا ثم  
 علم ان المشتري كان وطني المبيعة ردها واخذ ثمنها وفيها مونة الرد على البائع  
 وصح اقالة الاقالة فلو تقايلا المبيع ثم تقايلا هاتي الاقالة اربعون وعاد  
 المبيع الا اقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة لكون السلم فيه دين اسقط والساقط لا  
 يعود اسبائه وفيها راس المال بعد الاقالة كهو قبلها فلا يتصرف فيه بعدها  
 لقبلها الا في مسلتين لو اختلفا فيه بعدها فلا تخالف ولو تفرقا قبل قبضه  
 جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول للمدعي البطلان  
 وفي الصحة والفساد للمدعي الصحة قلت الا في مسلة اذا ادعى المشتري بيعه  
 من بايعه باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفسخ  
 ولو جلس له تحالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري  
 ورايت معزيا للخلاصة باع كراما وسلمه فاكل مشتريه منزله سنة ثم تقايلا لم  
 يصح لما بين المثلين سرع في الثمن ولم  
 يذكر المسادمة والوضيعة لظهورهما المراجعة مصدر راجح وشرعا بيع ما ملكه  
 من العوض ولو هبته اوارث او وصيته او غصب فانه اذا ائتمه بما قام عليه  
 وبفضل نونه وان لم تكن من حسنه كاجر قصار وحق ثم باع مراحمته على ذلك  
 القيمة حاز مبسوطا والتولية مصدر ولي غيره جعله والباي وسرعا بيعه بيمينه  
 الا واولو كما يعني بيمينته وعبر به عنها لانه الغالب بشرط صحتهما كونه العوض  
 متليا او قيميا ملكا للمشتري وكون الزرع شيئا معلوما ولو قيميا مسارا اليه كهذا  
 الثوب لا يشفا الجاهالة حتى لو باع برزخ ده يارده اى العشرة باحدى عشر لم يحز  
 الا ان يعلم بالثمن في المجلس فخير راجع لجمع المعنى ويضم البائع الى راس المال لا جبر

[illegible]



الفقار ولصنع باي لون كان والطرار بالنسر علم الثوب والنفق وحمل الطعام  
 وسوق الفقم واجرة الغسل والكمائة وتسوية وطعام المبيع بلاسرف وسقي  
 الزرع والكروم وكسحها وكري المسناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص  
 الدار واجرة السمسار هو الدال على مكان السلعة وصاحبها المستروط في العقد  
 على ما جزم به في الدرر وزج في البحر الاطلاق وضابطه كما يزيد في المبيع او في  
 قيمته يضم اليه واغتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم ويقول قام على كذا  
 ولا يقول اشترى ثيابه لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه او باع برقمه لوصارفا  
 في الرقم فتح لا يضم اجر الطبيب والمعلم ودرر ولو للعالم ولشعر وبنه مافيه  
 فلذا غلله في المسوط بعدم العرف والدلالة والراعي ولا نفقة لنفسه ولا اجر  
 عمل بنفسه او منطوع به منطوع وجعل الايق وكرايت الحفظ بخلاف  
 اجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا به وكان للعرف والا فلا فرق يظهر فتدبر  
 وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه هذا هو الاصل كما علمت  
 فليكن المعول عليه كما يفيد كلام الكمال فان ظهر حياثته في مراحمته باقراره او برهان  
 على ذلك او ينكوله عن اليمين اخذه المشتري بكل ثمنه او رده لفوات الرضا  
 وله اخط قد اكد انما في التولية لتحقيق التولية ولو هلك المبيع او استهلكه  
 في المراكمة قبل رده او حدث به ما يمنع منه من الرد لزومه بجميع الثمن المسمى وقط  
 خياره وقد مضى انه لو وجد الكولي بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع بالنقصان  
 شره ثانيا بجنس الثمن الاول بعد بيعه ببيع فان راع طرح ما راع قبل ذلك  
 وانا استوفى الزرع ثمنه لم يراجع خلافا لما ذهبوا فيه وقوله او تفرق ولو بين  
 ذلك او باع بغير الجنس او تحلل بآلة جاز اتفاقا فتح راجع اي جاز ان يبيع  
 مراحمته لعزم شري من مكانه او ما دونه ولو المستوفى دينه لرقيقته فاعتبار  
 هذا الفيدل لتحقيق الشرائع المديون بالاولى على ما شري المان دون كعكسه  
 نفيا للثمنه وكذا كل من لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك راع  
 على شرا نفسه ابن كمال ولو كان مضاربا معه عشرة بالنصف اشترى ثوبا  
 وباعه من رب المال خمسة عشر باع الثوب مراحمته رب المال باثني عشر  
 ونصف لان نصف الزرع ملكه وكذا عكسه كما ينبغي في ثابته وتحقيقه في  
 الشهر يراجع فريدها بلا بيان اي من غير بيان انما اشتراه سليما اما بيان  
 نفس

هذا هو الاصل كما علمت  
 فليكن المعول عليه كما يفيد كلام الكمال  
 فان ظهر حياثته في مراحمته باقراره او برهان  
 على ذلك او ينكوله عن اليمين اخذه المشتري بكل ثمنه  
 او رده لفوات الرضا وله اخط قد اكد انما في التولية  
 لتحقيق التولية ولو هلك المبيع او استهلكه في المراكمة  
 قبل رده او حدث به ما يمنع منه من الرد لزومه بجميع الثمن  
 المسمى وقط خياره وقد مضى انه لو وجد الكولي بالمبيع  
 عيبا ثم حدث آخر لم يرجع بالنقصان شره ثانيا بجنس  
 الثمن الاول بعد بيعه ببيع فان راع طرح ما راع قبل ذلك  
 وانا استوفى الزرع ثمنه لم يراجع خلافا لما ذهبوا فيه  
 وقوله او تفرق ولو بين ذلك او باع بغير الجنس او تحلل  
 بآلة جاز اتفاقا فتح راجع اي جاز ان يبيع مراحمته لعزم  
 شري من مكانه او ما دونه ولو المستوفى دينه لرقيقته  
 فاعتبار هذا الفيدل لتحقيق الشرائع المديون بالاولى على  
 ما شري المان دون كعكسه نفيا للثمنه وكذا كل من لا تقبل  
 شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك راع على شرا نفسه  
 ابن كمال ولو كان مضاربا معه عشرة بالنصف اشترى ثوبا  
 وباعه من رب المال خمسة عشر باع الثوب مراحمته رب المال  
 باثني عشر ونصف لان نصف الزرع ملكه وكذا عكسه كما  
 ينبغي في ثابته وتحقيقه في الشهر يراجع فريدها بلا بيان  
 اي من غير بيان انما اشتراه سليما اما بيان نفس

نفس المبيع فواجب فتعيب عنه بالتعيب باقوة سيطرة او بصنع المبيع  
 ووطي الثيب ولم ينقصها الوطي كقرض قار وخرق نار للثوب المشتري  
 وقال ابو يوسف وزفر والثلثة لا بد من بيان قال ابو الليث وبه نأخذ وزج  
 الكمال واقره المصنف وراجح ببيان بالتعيب ولو بفعل غيره وبه وان لم يأخذ  
 الارس وقيد اخذه في الهداية وغيرها اتفاقا فتح ووطي اشكر لتكسر بنشره  
 وطيه لصيرورة الاوصاف مفقودة بالانكلاف ولذا قال ولم ينقصها الوطي  
 اشتراه بالفسدية وباع بزع مائة بلا بيان خير المشتري فان تلف المبيع  
 بتعيب او بتعيب فعلم بالاجل لزوم كل الثمن حالا ولذا حكم التولية في جميع ما مر  
 وقال ابو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بين الكمال والموجب لخر ومصر  
 ولي رجلا شيئا اي بآء تولية بما قام عليه او بما اشتراه به ولم يعلم المشتري بما قام  
 عليه فسد البيع لجهالة الثمن وكذا حكم المراكمة وشكر المشتري بين اخذه وتركه  
 لو علم في مجلسه والابطال واعلم انه لا بد بعين فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم  
 المقومين في ظاهرها الرواية وبه افتى بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال وفتي  
 بالرد رقيقا بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يفتي ثم رقم وكما وقال ان  
 غيره اي غير المشتري البايع او بالعكس او غيره الدال فله الرد والا لا وبه افتى صر  
 الاسلام وغيره ثم قال وتصرف في بعض المبيع قبل علمه بالعيب غير مانع فردد مثل  
 ما تلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى مختصا بقى لو كان ثمنيا لم اره قللت  
 وبالاخير جزم الامام علاي الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء وصحح الزيلعي وعزم وفي  
 كفالة الاسماء عن يسوع الخانية من فصل الغرور والغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلث  
 منها هذه وضابطها ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودبغة ولجاجة فلو  
 هلكا ثم استحقا رجع الدافع بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة لكون العقب لنفسه  
 الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي او ابني فقد اذنت لم ثم ظهر  
 حرا او ابن الغير رجعوا عليه للغرور كان الاب حرا والابن بعد العتق وهذا ان اضاف  
 اليه وامر عبايعته ومنه لو بنى المشتري او استولد ثم استحقا رجع على البايع  
 بقيمة البناء والرد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق اشترى ثوبا فاعاد عبدا او رقيقا  
 الثالث اذا كان الغرور بالسرط كما لو زوج امرأة على انها حرة ثم استحققت رجوع على الخمر  
 بقيمة الولد المستحق وبشيء اخر الدعوى فراجع هار ينقل الرد بانفسه الى الوارث

بطل حكم الرقب انما حلت  
 في حكم الرقب انما حلت

منه

ع







الى الممنوع فصح ولو هبة او حط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره السرخسي فيتمام عند  
 الفتوى لم يحرر قال في النهر وهو المناسب للاطلاق وفي البرازيه باعه على ان  
 كسبه من الممنوع كذا لا يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا جاز الحق كط باصل العقد  
 دون الهبة وان استحقاق لبايع او مشتري او شفيع يتعلق بما وقع عليه العقد  
 ويتعلق بالزيادة ايضا فلورده نحو عيب رجع المشتري بالكل ولزم تاجيل  
 كل دين ان قبل المدينون الا في سبع على ما في مدائبات الاسبا بهدي صرف وسلم  
 دمن عندا قاله وبغيرها وما اخذ به الشفيع ودين الميت والسابع القرض فلا  
 يلزم تاجيله الا في اربع اذ كان مجحودا او حكم ما لم يدر منه بعد بثبوت اصل الدين  
 عنده او حاله على اخر فاجله المقرض او حاله على مدينون موجد دينه والرابع الوضعية  
 او هي بان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة فلنلزم من ثلثه وسابع فيها  
 نظر للموصى او وصى بتاجيل فرضه الذي له على زيد سنة فيصح ويلزم دما اصل  
 ان تاجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل في يدى صرف ولم يصح غير لازم في قرض  
 واقاله وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقره المصنف ونقته في النهر  
 بان الملحق بالقرض تاجيله باطل فلنستدل ومن جيل تاجيل القرض كفاية  
 موقلا فيناخر عن الاله ميل لان الدين واحد كحرف في فاسته فلتحفظ وفي جيل  
 الاسبا ه حيلة تاجيل دين الميت ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته  
 موقلا الى كذا وبصدق الطالب انه كان موقلا عليها وبقر الطالب بان الميت  
 لم يترك شيئا والا لقر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين  
 اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيله قلنا وبسبحي خرا الكتاب انه لو حل  
موته او اذاه قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى من الاليام وهو جواب  
 المتأخرين لغة ما تعظم لتتقاضاه  
 وسرعا ما تعظم من مثلي لتتقاضاه وهو اخبر من قوله عقد مخصوص اي بلفظ  
 القرض ونحوه يرد على دفع مال بمنزلة الجنس مثلي خرج اليقيني لا حليل ومثله خرج  
 نحو ودیقه وهبة وجه القرض في مثلي هو كل ما ضمن بالمثل عند الاستهلاك  
 لا في غيره من القيمات كحيوان وصنم وعقار وكل متفاوت لتعذر المثل  
 واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كقبوض ببيع فاسد سواء فحرم الاله انتفاع  
 به لا يبيع لثبوت الملك جامع الفضولين فيصح استقراض الدرهم والدنانير وكذا

لان كونه مبيع

مضاف  
 لو حله دينه بموته  
 او اذاه قبل حلوله ليس  
 له من المراجعة الا بقدر  
 ما مضى من الاليام

كل

كل ما يكال او يوزن او يبعد متقارباً فصيح استقراض حوز وبيض وكذا غرعدا او حكم وزنا  
 وخنزوزنا وعدا كما ينبغي استقراض من الفلوس المراجعة والعدا لي فكدت فعليه  
 مثلهما كاسدة ولا يغرم قيمتها وكذا كل ما يكال ويوزن لما مر انه مضمون مثله فلا عبرة  
 بغلايه ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازيه وغيرها قول الامام وعند  
 الثاني عليه قيمتها يوم قبض وعند الثالث قيمتها في اخر يوم رواجها وعليه الفتوى  
 قال وكذا الخلاف اذا استقرض طعاما بالعراق فاخذ صاحب القرض بملكه فعليه قيمة  
 بالعراق يوم اقترضه عند الثاني وعند الثالث يوم احتضما وليس عليه ان يرجع  
 معه الى العراق فاخذ طعامه ولو استقرض كطعام ببلد الطعام فيه رخص فللمتق  
 المقرض في بلد الطعام فيه غاي فاخذ الطالب كحقه فليس له حبس المطلوب  
 ويومر المطلوب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه طعامه في البلد الذي اخذ منه استقرض  
 شيئا من الفواكه كسلا او وزيا فلم يقبض حتى استقطع فانه يجبر صاحب القرض على تاجير  
 الى تحي الحديث الا ان يترصنا على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس الكاسدة اذا كسدت  
 وتماه في صرف الحائبة وملك المستقرض القرض بنفسه قبض عندها اي الامام ومحمد  
 خلافا للثاني فله رد المثل ولو قايما خلافا له بناء على انفقاده بلفظ القرض وفيه لفتحي  
 وينبغي اعتماده عقدا لا فادته الملك الى حال آخر في استقراض القرض وتوقاها  
 من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تفرقا قبل قبضتها بطل لانه افرق عن دين براريه  
 اقرض صبياً محجوراً فاستهلكه الصبي لا ضمن خلافا للثاني وكذا الخلاف لو باعه  
 او اودعه ومثله المعنوي ولو كان المستقرض عبداً محجوراً لا يواخذ به قبل العتق خلافا للثاني  
 وهو كالوديعة سواء خائبه استقرض من اخيه درهم فاته المقرض بها فقال المستقرض  
 القها في الماء فاشفاها قال محمد لا شيء على المستقرض وكذا الدين والسلم بخلاف اشرا لوديعة  
 فان بالالة بعد قابضا والفرق ان له اعطاه في الاله وكل لا الثاني وعزاه لغريب الرواية  
 وقبرها القرض لا يتعلق بالمانع من شروها فالفاسد منها لا يبطله ولكنه يلغو شرط رد  
 شي آخر فلو استقرض الدرهم المكسورة على ان يودعها صحيحا كان باطلا وكذا لو اقرضه  
 طعاما بشرط رده في مكان اخر وكان عليه مثرا يقبض فان قضاها اجود بلا شرط  
 جاز ويجبر الدين على قبول الاجود وقيل لا يجوز في كفاية القرض بالشرط حرام والشرط الغرر  
 بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا اليوم في دينه وفي الاسبا كل قرض جرفعا حرام فله  
 للمقرض سكنى المرهونه باذن الراهن فروع استقرض عشرة دراهم وارسل عبدا

ما رواه الحسن بن سبيون  
 انه روى عن علي بن ابي طالب  
 مجمع على عدلي

وفيها



لاخذها فقال المقرض دفعته اليه واقر العبد به وقال دفعته الي مولاي فانكر المولى  
 قبض العبد العشرة فالقول له ولا تنق عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه  
 قبضها بحق عسرون رجلا جاوا واستقرضوا من رجل وامرأة بالرفع لا حرم دفع  
 ليس له ان يطلب منه الا حصته قلت ومفاده صحة التوكيل بقبض المقرض  
 لانه استقرض قبضه وفيها استقرض العجين وزنا يجوز ويمنع جوازه في الحزب بلا  
 وزن سئل صلى الله عليه وسلم عن خيرة يتعاطاها الجربا ان يكون ربا فقال ما رآه  
 المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها  
 سر الشئ يسير بمن عال الحاجة القرض يجوز وبكره واقره المقرض قلت  
 وفي موقوفات المقي اي سعودي ولو ادان زيد العشرة باثني عشر او بثلثة عشر  
 بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد الامر لسلطان فتوى شيخ الاسلام بان  
 لا تقضى العشرة بازيد من عشرة ونصف وبه على اكرام لم يتشكك ما ايلزمه  
 فاجاب بعزروا بحسب ان تظهر توبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة  
 هل يرد ما اخذه من الزرع لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر  
 بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع واخرج من ذلك السلم حتى ان بعض  
 القرى قد عرفت بهذا الخصوص انتهى باب التوفيق باب  
 قوله مطلق الزيادة وشراء فصولا لو كانا قد خربا بالنسيئة والبيع فاسدة فكلها  
 من الربا يجب رد عين الربا لو قاما لا بدحانه لانه يملك بالقبض قبضه غير حال  
 على عوض خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه بمعار شرعي هو السكيل  
 والوزن فليس العهد والذرع بربا مشروطا ذلك الفضل لاحد المتعاقدين اي  
 بايع وبشتر فلو شرط لغيرهما فليس بربا بل بيعا فاسدا في المعاوضة فليس  
 الفضلة الهبة بربا فلو شرط عشرة دراهم فضة بعشر دراهم وزاده دانقا  
 ان وهبه منه انخدم الربا ولم يفسد الشراء وهذا ان شرطها الكسر لا بفاهية  
 مشاع لا يقسم كما في المنع عن الذخيرة عن محمد وفي صرف الجمع ان صحة الزيادة  
 واخط قول محمد احاز كط وجعله هبة متداة كط كل اثنين واصل الزيادة  
 قال ابن الملك والفرق بينهما اخفى عندي قال وفي خلاصة لوباع درهما درهم  
 واحدهما كرونا فخلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولوباع درهم  
 بخم كرونا فهو الفضل لم تجز لانه هبة مشاع يقسم قلت ومافدنا

عن الذخيرة

الامام وان

عن الذخيرة عن محمد صرح في عدم الفرق بينهما وعليه فالكل من الزيادة وكط والعقد  
 صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد فيفسد لعدم التناوي فليحفظ  
 فان لم يره على هذا وعلمته اي علة تحريم الزيادة القدر المعلوم بكيلا او وزن  
 بع الجنس فان وجد حرم الفضل اي الزيادة والنسب بالمد التاخير فلم يجز بيع  
 قفيز بربق فز منه متساويا واحدها نسا وان عدما بكمس الدال من باب علم  
 ابن فلك حكا كروى مرويين لعدم العلة فبق على اصله باحة وان وجد احدهما  
 اي القدر وحده او الجنس هل الفضل وحرم النسا ولو مع التناوي حتى لو باع عبدا  
 عبدا لاجل لم تجز لوجود الجنس واستثنى في الجمع والدر اسلام منقود في  
 فوزون كيلا ينسد اكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن لغاية جواز اسلام  
 الكنطرة في الزيت قلت ومفاده ان القدر بانقراده لا يحرم النسا  
 بخلاف الجنس فليحرم وقدر في السلم ان حرمه النسا يتحقق بالجنس وبالقدر  
 المتفق فتنه ثم فرع على الاصل لا ويرى قوله فحرم بيع كيلي ووزن بجنسه متفاضلا  
 ونوعه مطعوم خلافا لافعي كص كيلي وحديد وزن ثم اختلاف الجنس يعرف  
 باختلاف الاسماء الخاص واختلاف المقصود كما سطر الكمال وخر بيع ذلك مما تلا  
 لا متفاضلا وبلا معيار شرعي فان شرع لم يقدر المعيار بالذرة وبها دون نصف  
 صاع كحفنة كحفتين وثلث وخمس ما لم يبلغ نصف الصاع ونفاضة تتفاختين  
 وثلثين بفلستين او ثريا باعيا بها لواخره لكان اولى لما في شهرانه قيد في الكل فلو كانا  
 غير معينين او احدهما لم تجز اتفاقا وثمرتين وبيضة بيضتين وجوزة جوزتين  
 وسيف سيفين ورواة بداوتين وانا باثقل منه فاما ان يكن من احد النقيدين  
 فتمتع التفاضل فتح وبرة باثنتين ودرع من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت الوزن  
 بينهما فجاز افضل القدر وحرم النسا لوجود الجنس حتى لو استوفى كحفنة بربق فز  
 شعر فخل مطلقا لعدم العلة وحرم الكمال محمد ورضي كانه الكمال وما نص لشارع على  
 كونه كليا كبر وسعر وثمر وملي او وزيا كذهب وفضة فهو كذلك لا يتغير اياها فلم يصح  
 بيع حنطة بحنطة وزنا كالبواغ ذهب بذهب او فضة بفضة كيلا ولو مع التناوي  
 لان النقص قوي من العرف فلا يترك الاقوى باهري وما لم ينص عليه حمل على عرف وعرف  
 الثاني اعتبار العرف مطلقا ورجح الكمال وخرج عليه سعدى افندي استقرض الدرهم  
 عددا وبيع الدقيق وزنا في زماننا يعني بمثله وفي كافي الفتوى على عادة ان يتر واقر

وفي النجاشية عن الفقيه ثم يستثنى اسلام  
 النقود بالجماع كيلا ينسد اكثر  
 ابواب السلم وسائر الموزونات  
 خلة في النقد لا يجوز ان يسلم في  
 الموزونات لانه وان اختلفت  
 وسيله في السلم اجناسها  
 في الحما







او تخيام وقاب وهذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلاد ذكر في الصور  
كلها فتح وكافي سواء كان المبيع بيتا فوقه علوا وغيره الادار الملك فشمي سراي  
نهر كما يدخل سر الادار الكنف وير الماء والاشجار التي في صحنها وكذا البستان  
الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها فدخلت بها ولو  
مئليا او كبر فلا الا بالشرط ان يكتفي وعيني والطله لا تدخل في بيع الارل بنا على  
الطريق فاخذت حكمه الا كل حق ونحوه فامر وقال ان مفتحتها في الدار تدخل العلو  
وبدخل الباب الا عظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لانه من مرافقها خانه  
لا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا هو كل حق ونحوه فامر بخلاف الاجارة لدار  
او ارض فدخل بلاد ذكر لا تعقد لان شفاع لا غير والرهن والوقف خلاصة ولو اقر بذر  
او صاح عليها او اوصى بها ولم يذكر حقوقها ورافقها لا يدخل الطريق كالمبيع ولا  
يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضى مخرج كهر عن كفتح وفي كواش العقو  
ينبغي ان يكون الرهن كالمبيع اذ لا يقصد به الا شفاع قلت هو جيب  
لولا مخالفته للمنفوق كما مر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والمصدقة  
الموقوفة كافي الاجارة واعتمد المم بتعاليج نعم ينبغي ان تكون الهبة وانكار  
والعقود والعقود على مال كالمبيع والوجه فيها لا يخفى  
هو مطلب الحق الا استحقاق نوعان احدهما ينظر للملك بالكلية كالعقود والحرية  
الاصلية ونحوه كدبر وكتابة وثانيهما ان قل له من شخص الى اخر كاله استحقاق  
به اي بالملك بان ادعى زيد على بكر ان مافي يده من العبد ملك له وبرهن فان قل  
لا يوجب فسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم بحكم على ذي  
اليد وعلى من تلقى ذوليد الملك منه ولو مورثه فيتعدي الى بقية الورثة  
استباه فلا تنفع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى الشافع والرجوع احدهم  
المشتريين على بايعه فامر برفع عليه ولا على الكفيل فامر بقبض على الكفيل عنه  
بلا يكتفي بثمان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ووصالح بشي قليل  
او ابر عن ثمنه بعد احكام له برفع عليه فلبا يجه ان يرجع على بايعه ايضا لرد  
البدل عن ملكه ولو حكم للمشتري فصال المشتري لم يرجع لانه بالصالح اطل حق  
الرجوع وتمامه في جالع الفضولين واسطر يوجبه اي يوجب فسخ العقود  
اتفاقا وكل واحد من اباعه الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع هو ايضا  
كذلك

نها

هذا هو الحق في البيع  
والمشتري لا يرجع على الباع  
ولا على الكفيل

تذكر على الكفيل ولو قبل القضا عليه لعدم اجتماع الثمين اذ بدل كحلا بملكه والحكم بالحكم بالحرية  
الاصلية حكم على الكافة من الناس سواء كان بيينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه  
اقرار بالرق استباه فلا تنفع دعوى الملك من احد وكذا العتق وفروعه كمنزلة حرية  
الاصل واما الحكم بالعتق في الملك المورع فعلى الكافة من وقت التاريخ ولا يكون  
قضا فتله كاسطه من لا خسرو ويعقوب باسنا فاحفظه فان التزكت خالته عنه  
وختلف في القضا بالوقف قبل كحرية وقيل لا تنفع فيه دعوى ملك اخر ووقف  
اخر وهو المختار وصح الجاري وفي الاستباه القضا يتعدي في ربيع حرية ونسب  
ونكاح وولا وفي لوقف يقتصر على الامح ويثبت رجوع المشتري على بايعه بالثمن  
اذا كان له استحقاق بالبيينة لما سيجي انها حجة متعددة اما اذا كان الاستحقاق  
ما اقرار المشتري وبنيكوه فلا رجوع لانه حجة قاصرة والاصل ان البيينة حجة متعددة  
تظهر في حق كافة الناس لكن لا في كل شي كما هو ظاهر كلام الزيلعي واليعني بل في عتق  
ونحوه كما مر ذكره المصلا الاقرار به هو حجة قاصرة على المقر لعدم ولايته على غيره بقي لو  
اجتماعا فان ثبت اني بهما قضي بالاقرار له عند كاجه فبالبيينة اولى فتح وهم فلو اتحت  
مبيغة وبرت عند المشتري لا باستلاده بيينة يتبعها ولها بشرط القضا به  
اي بالولد في الامح زيلعي وكلام البرازي يقيده بما اذا سكت الشهود فلو بينا انه  
لذي اليد او قالوا لا ندري لا يقضي به بغيرهم استلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبيينة  
فيكون ولده المورور حرا بالقيمة المستحقة كما مر في باب دعوى النسب وان اقرذ واليد فله  
لرجل يتبعها فباخذها وحدها وانفرد ما من الا صل وهذا الم يدعم المقر له فلو  
ادعاه بتبعها وذا سائر الزوايد نعم لان ضمان هؤلاء كزوايد المفضوب ولم يذكر استكوا  
في حكم ان قرار قضائي معزيا للمدانة ومنع التناقص اي التذافع في الكلام دعوى الملك  
لحين ان منفعه ما في دعوى طلب كالحاقه يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه  
يمنع لغيره الا اذا وفق وهل يكفي امكان التوفيق خلاف استحققه في متفرقات القضا  
وفردع هذا الاصل ليرى سيجي في الدعوى ومنها ادعى على اخيه اخوه وادعى عليه نفقة  
فقال المدعى عليه هو باخي ثم مات المدعى عن تركه فجا المدعى عليه بطلب ميراثه ان قال هو  
اخي لم تقبل للتناقص وان قلنا اي اوبي قبل والاصل ان التناقص لا يمنع دعوى ما يخفى سببه  
كالنسب والطلاق ولذا الحرية فلو قار عبد ستر شرب فان عبد لزيد فاستراه بقدر  
على مقالته فاذا هو حراي ظهر انه حرة كذا ما يبيع حاضرا او غائبا غيبة معروفة يعرف

الولد



كانه فلا شيء على كعب لوجود القابض والاربع المشتري على العبد بالثمن خلافا للثاني  
ولو قال اشترى فقط او انا عبد فقط فلا رجوع عليه اتفاقا دري ورجع كعب على  
البائع اذا ظفر به بخلاف كرهى بان قال ارهنى فالى عبد لم يضمن اصلا ولا اصل  
ان كرهى يوجب ضمانا في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عقارا ثم برهن انه  
وقف محكوم بذرومه قبل والا لان محرم الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق فتح  
واعنده المص تبعا للمحرر على خلاف ما صوبه الزبلى وتقدم في الوقف ورجى  
اخر الكتاب اشترى سينا ولم يفتنه حتى ادعاه اخر له لا يسمع دعواه بدونه  
حضور البائع والمشتري للقضا عليها ولو قضى له كخضر فقام ثم برهن احدها  
على ان المستحق باعه من كبايع ثم هو باعه من المشتري قبل ولزم البيع وقامه  
في الفسخ لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ الملك فلو قال المستحق عند  
الدعوى غابت عنى هذه الدانة منذ سنة فقبل القضا بها للمستحق اخر المستحق  
عليه البائع عنى كقصته فقال البائع لي بينة انها كانت ملكا لي منذ سنتين مثلا  
وبرهن على ذلك لا تنفع المحصومة بل يقضى بها للمستحق لبقا دعواه في ملك  
مطلق خال من تاريخ من طرفين العلم بكونه ملكا لغير كبايع من الرجوع  
على كبايع عند الاستحقاق فلو استولد مشتريه يعلم غصب البائع اياها  
كان الولد رقيقا لانعدام الغرور ورجع بالثمن وان اقر ملكية البيع للمستحق  
دري وفي الغيبة لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبط اقراره فلو وصل  
اليه سبب ما امرت عليه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص  
لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق شهادة انه كتاب قاضي كذا لان الخطا يسيبه  
الخط فلم يحز الال عتاد على نفس السجل بل لا بد من الشهادة على صحته لنقص  
للمستحق عليه بالرجوع بالثمن كذا الحكم في ما سوى نقل الشهادة والوكالة  
من محاضر وسجلات ومكوك لان المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل  
وكالة وشهادة لانه لا يحصل العلم للقاضي ولذا لزم اسلامهم ولو كان الخصم كافرا  
والرجوع في دعوى حق مجهول من دأ صوغ على شيء معين واستحق بعضه الجواز  
دعواه فيما بقي ولو استحق كلها رد كل العوض لدخول المدعى في المستحق واستفيد  
منه من جواب المسئلة امر ان احدها صحة الصبح عن مجهول على دعوى لان  
جهالة الساقط لا تنفي الي المنازعة وانما عدم اشتراط صحة الدعوى لصحته  
لجهالة المدعى

مطلوب  
لو استولد امة بعه  
ان البائع غصبها  
كان الولد رقيقا

اربع معلوم

بجهالة المدعى به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره به ورجع المدعى عليه بخصته في دعوى  
كلها ان استحق شي منها لفوات سلامة المبدل قيد بالمجهول لانه لو ادعى فخلو ما كرهى  
لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل رجوع بحساب ما استحق منه فخرج  
لوصالح من الدنانير على درهم وفتض الدرهم فاستحق بعد التفرق رجوع بالدنانير  
لان هذا الصبح في معنى كصرف فاذا استحق البطل الصبح فوجب الرجوع دري  
وبها فروع اخر فتنظر في المنطوقه المحيية مهمة فنه

- ١ لو مستحقا ظهر المبيع ٢ له على بايعه الرجوع
- ٣ بالثمن الذي له قدر دفع ٤ الا اذا البائع ههنا ادعى
- ٥ بانه كاد قديما اشترى ٦ ذلك من المشتري بلا سرا
- ٧ لو اشترى خرايه وانفق ٨ سباعي ثمنها وطبقا
- ٩ ذكر يسوى بعده اكانها ١٠ ثم استحق رجل ثمنها
- ١١ فالشترى في ذلك ليس اجبا ١٢ على الذي عدا لتلك بايعا
- ١٣ ولو على المستحق مطلقا ١٤ بذا الذي كان عليها انفق
- ١٥ وان مبيع مستحقا طهر ١٦ ثم قضى القاضي على من اشترى
- ١٧ به فصالح الذي ادعاه ١٨ صلحا على من اداه
- ١٩ يرجع في ذاك بكل الثمن ٢٠ على الذي قد باعه فاستثنى

وفي المسئلة شري دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالثمن بقيمة البناج كبايع اذا سلم  
النقص اليه يوم تسليمه وان لم يعلم فالثمن لا يترك لو استحق رجوع بناها لما تقر  
ان الاستحقاق منى ورجع على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البنا  
مثلا ولو حفر بئر او نقي كباوغة او رم من الدار سياتم استحققت لم يرجع شي على البائع  
لان الحكم بوجوب الرجوع بالقيمة لا بالثمن كما في مسئلة الخرابه حتى لو كت في كسك  
فما انفق المشتري فيها من ثمنه فعلى البائع بفسد البيع ولو حفر بيرا وطواها يرجع  
بقيمة التي لا بقيمة الحفر فاذا سطاها فسد وكذا لو حفر ساقية ففطر عليها رجوع بقيمة بنا  
الفتنة لا بفتنة حفر الساقية وبالحملة فانما يرجع اذا بنى او غرس بقيمة ما بنى بفضه  
وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حصن وطين ونماه في الفصل الخامس عشر من الفصول  
وفيه شري كرمات فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتخير فيه ولم ياكل من ثمره ولو شري  
ارضين فاستحققت احدهما ان قبل القبض خيرا اشترى وان بعد لزمه غير المستحق  
لخصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع بالثمن ولا استحق ثياب الفتن

بنا

من نفقة ارم  
فيها



او ردعة امار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في كسبه يتعا لاحتة له لافى الثمن ولكن خير  
 اشترى فيه فنية ولو استحق من يد المشتري الاخر كان فضا على جميع الباعة  
 وكل ان يرجع على بائعه بالثمن بلا اعادة بيعة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري  
 عندي حنيفة وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ترى ان المشتري الثاني  
 لو ابر الاول من الثمن كان للاول الرجوع كالووجد العبد حرا فلكل الرجوع قبله  
 خاتمة لكن في الفصول ما يخالفه فتنبه ولو اشترى عبدا فاعفقه بهال  
 اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على العتق ولو اشترى  
 دارا بعبد واخذت بالسفعة ثم استحق العبد بطلت السفعة وبأخذ  
 البائع الدار من السفيع لطلان البيع  
 لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرا عانج اجل وهو اسم فيه يعاجل فهو  
 راس المال وركنه ركن البيع حتى ينعقد بلفظ بيع في الاصح وبني صاحب  
 الدرهم رب السهم والسهم بكسر اللام ويسمى الاخر المسلم اليه والحنطة مثله اسم  
 فيه والتمن راس المال وحكمه بثوت الملك للمسلم اليه ولرب السهم في الثمن والمسلم  
 فيه لف ونشر مرتب ويصح فيما امكن ضبط صفته كجودته ودراته ومعرفة  
 قدره ككيل وموزون وخرج بقوله ممن الدرهم والدنانير لانها ايمان فلم يخر فيها  
 اسم خلافا لما لك وعددي متقارب كجوز وبس وفس وكثري ومشتش  
 وتين ولبن بكسر الباء واجر ثلثي بعين بين صفته ومكان ضربه خلاصه  
 ودرعي كقوب بين قدره طول وعرضا وصفته كقطن وكتان ومركب  
 منهما وصنفته كعمل السام او مصرا وزيد او عمرو وورقة او غلظة ووزنه  
 ان يبيع به فان الدباج كلما تغير وزنه زاد قيمته والحرير كلما خف وزنه زاد  
 قيمته فلا يد من بيان مع الذرع لا يبيع في عددي متفاوت وهو ما تتفاوت  
 ماليتها كالبخ وقرع ودر وقران فلم يخر عددا بلاميز وما جازع اجاز كالا  
 ووزنا خرو ويصح في سكر فليح وماح لغة ردية وفي قري حين يوجد  
 وزنا وضربا اي نوعا فيند بها لاعدد اللتفاوت ولو صغارا جاز وزنا  
 وكلا وفي التبار واثان فحتمى لا في حوان ما خلافا للسافعي واطرافه كروس  
 وكبار خلافا لما لك وجاز وزنا في رواية ولا في خطب بالحزم ورجته بالجز الا اذا  
 صبها لا يودي الى نزاع وجاز وزنا فتح وجوه وخرز الاصغار ولو  
 بتاع وزنا لانه انما يعلم به ومنقطع لا يوجد في السوق من وقت العقد  
 الى وقت

وصفته

الى وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون اخر لم يخر في المقطع ولو انقطع بعد  
 الاستحقاق خير رب المسلم بين انتظار وجوده وكفني واخذ راس ماله  
 ولحم ولو منزوع عظم وجوزاة اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معلوم  
 وبه قالت الامنة الثلاثة وعليه الفتوى كخرو سرح مجمع لثني في القريستان  
 انه يبيع في المنزوع بلا خلاف انما الخلاف في غير المنزوع فتنبه لكن صرح عمر  
 بالروايتين فتدبر ولو حكم بجوازه مع اتفاقا بزاريه وفي العيني انه يقيم عنده  
 مثلي عندهما ولا يكيل وذراع مجهول قد فيها وجوزة الناجز بالمتعامل فتح  
 وبرقرية بعينها ومزحلة بعينة الا اذا كان النسبة لثمرة او نخلة او قرية لبيان  
 الصفة لا لتعيين الخارج كقبح مري او بلدي يد يارنا فالمانع والمقتضى اوف ولا في  
 حنطة حديثة فتأخذ وبقا لانها مستقطعة في الحال لو كانها موجودة وقت العقد  
 الى وقت المحل شرط فتح وفي كجوهرة اسم في حنطة جديدة او في ذرة حديثة لم يخر  
 لانه لا يدري ا يكون في تلك السنة شي ام لا فلتب وعليه فاكيت في وثيقة اسم  
 من قوله حديث عامه بفساد في قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا يخفى وشرط  
 اي شروط صحت التي تذكر في العقد سبعة بيان جنس كبر او قرو وبيان نوع كسقي او بعل  
 وصفة كجيد او ردي وقد ذكر كالا لا ينقبض ولا ينسبط واجل واقله في السلم شهر يفتي  
 وفي كاي لا يباس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت  
 اخر ويبطل الاجل ثبوت السلم اليه لا بثبوت رب السلم فيكون فمؤخذ المسلم فيه من تركته حالا  
 لبطان الاجل ثبوت المديون لا الدائن ولذا شرط دوام وجوده لتقدم القدر على تسليمه  
 ثبوته وبيان قدر راس ماله ان تغلق العقد بمقداره كما في كميل وموزون وعددي  
 غير متفاوت وكثفيا ا له سارة كما في مذروع وحيوان قلنا رعا لا يقدر على تحصيل السلم  
 فيه فيحتاج الى راس المال ا بين كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقية معينا فذه  
 ولا يستدل له رب السلم في مجلس الرد فيمنع العقد المردود ويتقي في غير قتل جهالة  
 السلم فيه فيما بقي ابن ملك فوجب بيانه والسابع بيان مكان الا يقا السلم فيه فماله حمل  
 ومونة ومثله الثمن والاجرة والقيمة وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة لبيع وقرض  
 واتلاف وعقب قلنا هذه واجبة التسليم في حال خلاف الا وشرط الا يقا في مدينة  
 فكل محلها سوافيه اي في الا يقا حتى لو اوفاه في محلة منها برب وليس له ان يقا له في محلة  
 اخرى بزاريه وفيها قبله شرط حمله الى منزله بعد الا يقا في المكان المشروط لم يبيع لا اجتماع

في الماء

حواله

اذا اقسما الدرا  
 جعل راسا  
 في السلم



الصفتين الاجارة والتجارة وما لا يحل كسكرو كافور وصغار لولوا لا بشرطه بيان  
 مكان الايقاع اتفاقا ويوفيه حيث ساقى الاصح وصح ابن الكمال كان لعقد ولو عين فيما  
 ذكر مكانا تعين في الاصح فتح لانه يفيد سقوط خطر الطريق وبقي من الشرط قبض  
 راس المال ولو عين قبل الافتراق بايديها وان ناما او سارا فرسخا او اكثر ولو دخل بخرج  
 الدراهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان كيت يراه لا وصحت الكفالة والحالة والاشياء  
 براس مال السلم بتراربه وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفه  
 فينعقد صحها ثم يبطل بالافتراق بلا قبض ولو ابيع المسلم اليه قبض راس المال اجر عليه  
 خلاصة وبقي من الشرط كون راس المال منقودا وعدم اخبار وان لا يشمل البدلين  
 احدي علقى الرب وهو القدر المتفق او الجنس لان حرمة النساء تتحقق به وعدها  
 العيني يتبع الغاية سبعة عشر وزاد المص وغيره القدرة على تحصيل المسلم فيه  
 ثم فرع على الشرط ان من يقوله فان اسلم ما يتي درهم في كبره فتنه يد ستون  
 قفيرا والقفير ثمانية مكايك والكلوك صاع ونصف عيني بر حال كون الماتين مقسومة  
 ما يتيه عليه اي على المسلم اليه ومائة نقد انقدها رب السلم وافتراقا على ذلك  
 فالسلم في حصة الدين باطل لانه دين دين وصح في حصة النقد ولم يسع الضمان  
 لانه طار حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدى بهما دنايز او على غير العاقلة  
 فسد في الكل ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في راس المال والرب السلم في السلم فيه قبل  
 قبضه بخوبيع وشركة ومراجعة وتولية ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله  
 اذا قبل وفي كصوى اقاله بعض السلم جائز ولا يجوز لرب السلم شرطي من السلم اليه  
 براس المال بعد الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز له سبيل السائر الذين  
 قار قبضه حكم الاقالة لقوله عليه كصلاة والسلام لا تاخذ الا سلمك او راس ما كنت  
 الاسلم حال تمام العقد وراس مالك حال انقضاخه فامتنع الاستبدال بخلاف  
 بدل كصرف حيث يجوز له سبيل الرعدة لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه  
 فيه بخلاف السلم ولو شترى المسلم اليه في كبره او امر المشتري رب السلم قبضه قضا  
 عما عليه لم يصح للنزوم اكمل مرتين ولم يوجد وصح لو كان الكبر قرضا وامر مفرض به لانه  
 اعارة لا استبدال كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم قبضه منه ثم انفسه

والارتقان

قوله منقودا اي منقودا  
 لتعلم جوده من رداة

فالتا

فالتا مرتين لزال المانع امره اي المسلم اليه رب السلم ان يكمل السلم فيه في ظرفه فكاله  
 في ظرفه اي وعارب السلم بعينه اما بحضرة فيصير قابضا بالتخلية او امر المشتري  
 البائع بذلك فكاله في ظرفه ظرف البائع لم يكن قبضا لحقه بخلاف ليله في ظرف المشتري  
 ما مره فانه قبض لان حقه في العين والاول في الذمة كيد العين المستراة ثم كيد الدين  
 المسلم فيه وجعلهما في ظرف المشتري قبض بامر لنتيجة الدين للعين وعليه  
 وهو كيد الدين اولا لا يكون قبضا وخبراه بين قبض البيع وكثرة اسم امته  
 في كبره وقبض فتقايلا السلم فانت قبل قبضها بحكم الاقالة بغير عقد الاقالة او مات  
 فتقايلا بغير قبض المعقود عليه وهو المسلم فيه وعليه قيمتها يوم القبض بهما  
 في المسئلتين لانه سبب الضمان كذا الحكم في المقايضة بخلاف كثر بالتمن فيهما  
 لان الامه اصله المبيع والى اصل جواز الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعد  
 خلاف بيع تقايلا البيع في عيب فابق بعد الاقالة من بدل المشتري فان لم يقدر على تسليم  
 للبائع بطلت الاقالة وكبيع بحاله قسبة والقول لمع الرداة والتا جيل لانا في الوصف  
 وهو الرداة والاجل والاصل ان من خرج كلامه تحتنا فالقول الصاحبه بالاتفاق  
 وان خرج خصوصته ودفع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمع الصحة عند وعندها  
 المنكر ولو اختلفا في عقدان فالقول للطالب مع يمينه لا بكاره الزيادة واي برهن  
 قبل وان برهن قض يمينه المطلوب لا بشاها الزيادة وان اختلفا في عصبه  
 فالقول للمطلوب اي السلم اليه بيمينه الا ان يبرهن الاخر وان برهن فيمينه المطلوب  
 ولو اختلفا في السلم تحالفا استحسانا فتح والاصنع هو طلب علم الصنعة باجل  
 ذكر على سبيل الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير لما تقتضيه شرطه حرى فيه  
 تعامل لا وقالا الاولا استصناع وبذونه اي الاجل فمافيه تعامل الناس كنف وقهقهة  
 وصست كهملة ذكره في المغرب في المنة وقد يقال طشتوت صح الاستصناع بيعة  
 لاعدة على الصعي ثم فرع عليه بقوله فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه ولو كان غدة  
 لما لزم والمبيع هو العين لا عمله خلافا للبردي فان جال الصانع بمصنوع غيره او غصوه  
 قبل العقد فاحذره ولو كان المبيع عمله لما صح ولا ينعى المبيع له اي لا امر بل رضاه  
 فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل روية امره ولو ينعى له لما صح بيعه وله اي لا امر اخذه  
 وتركه خيار الروية ومفاده انه لا جبار للصانع بعد روية المصنوع له وهو الصانع  
 ولم يصح فيما يتعامل به كالشوب الاباجل كما مر فان لم يصب ففسدان ذكر الاجل على وجه الاستعمال

وان

سلم  
صوم



وان لا يستعمل كعلي ان تفرغ غدا كان صحيحا فسرع السلم في الدبس لا يجوز لما في اجابة  
 جواهر الفتاوى لو جعل الدبس حرة لا يجوز لانه ليس بمثل لان النار عمت فيه ولبدا  
 لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان غيبا جاز قلت وسيجي في  
 الغصب ان الرب والنقطة والمحم والحم والجر والصابون والعصفر والسرفيت  
 والجلود والكسرم وبر مخلوط بشعير قيمي فيلحقها  
 من ابوابها وعبر في الذمة تساويا مشهور وفي الدرر يساوي  
 والمخني واحد يشترى ثورا او فرسا من خريف لاجل استئناس لصبي لا يبيع ولا يفتة  
 له فلا يضمن مثله وقيل يبيع ويضمن قنية وفي خرط الحنني عن ابي يوسف يجوز بيع  
 اللعبة وان يلعب بها الصبيان وهي بيع الكلب ولو عصفورا والفهد والفيل والقر  
 والسباع يساوي انواعها حتى الكهنة وكذا الطيور علمت او لا سوى الاختير وهو المختار  
 للانتفاع بها ويحدها كما قدمناه في بيع الفاسد والتمسخر بالقر وان كان حراما  
 لا يبيع بعه بل يكرهه كبيع العصير سرح وهبانية فسرع لا ينبغي اتخاذ  
 كلب الا خوف لمن اوجعه فلا بأس ومثله يساوي كسباع عيني وجازاقتنا  
 لصيد وحراسة ما سبقت وزرع اجماعا كما يبيع خرط حمام كسرح هبته  
 قنية وادى القيمة التي تشتري الجوار البيع فليس ولو كانت كسرح خبز لا يجوز قنية  
 كما لا يجوز بيع هوام الارض كالحنافس والقنادس والعقارب والوزع والضب ولا هوام  
 البحر كالسرطان وكلما فيه سوى سمك وجوز في القنية بيع ماله من كسفنقور وجلود  
 خز وجلد الما لوهيا واطلق الحسن ايجوز وجوز ابو الليث بيع احياء ان انتفع بها في  
 الادوية والا لا ورده في البايغ بانه غير سيد لان المحرم سرح لا يجوز الانتفاع به للتداوي  
 كما لم فلا يقع الحاجة الى سرح كبيع ويجوز بيع دهن جنس اي متجنس كما قدمناه في بيع  
 الفاسد وينتفع به للاستصباح في غير مسجد كما مر والذي كالمسلم في بيع كسرف  
 وسلم وربما غير الخ واختير ومبته لم تمت حنف انفقها بل نحو خنق او ذبح مجوس  
 فانها كخرير وقد امرنا بتركهم وما يدينون وصح شرائه اي الكافر كما قدمناه في البيع  
 الفاسد عدا مسلا او مصحفا او سقفا منهما وبكر في البيع ولو المشتري صفر  
 اجره لم يملك ان اقام القاضي له ويا وكذا الواسم عبده ويتبعه طفله ولو اعتقه  
 او كاتبه جاز فان عجز اجر ايضا ولودبره واستولدها سعيها في قيمتها ويوجع  
 ضربا بوطية مسالة وذلك حرام فسرع من علته شر المرد ان يخر على بيعه  
 دفع

بخله

دفع الفساد لله ونعمه وكذا المحرم اخذ صيدا يوم بارساله ولو اسلم بقرض الخ سقطت  
 ولو المستقرض فروايتان وطى روج الامنة المستراة التي انكحها مشتر بها قبل قبضها  
 قبض مشتر بها كحصوله بشيطة فصار فعله كفعله لا مجرد نكاحها استحسانا  
 فلوان قبض البيع قبل القبض بطل النكاح في قول الثاني وهو المختار وقت  
 الكمال بها اذ لم يكن بطلانه بموتها فلو قبض قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل  
 البيع فبطل المهر للمشتري فتح اشتري شيئا منقولا اذ العقار لا يبيعه القاضي  
 وغاب المشتري قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام بايعه بينة انه باعه  
 منه لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه اليه وان جهل مكانه يبيع أي باعه القاضي  
 او ما موره نظر للغايب وادى الثمن وما فضل منكبه للغايب وان نقص ثمنه  
 البايغ اذا ظفروا وان اشترى اثنتان شيئا وغاب واحد منهما فلا محاضر دفع كل ثمنه  
 ويحجر كبايع على قبول الكل ودفع الكل الى ضرر وله قبضه وجبته عن سريره اذا حضر  
 حتى ينقد شركه الثمن بخلاف احد المستاجر من والفرق ان للبايع حجب المبيع استقفا  
 الثمن فكان مضطر بخلاف الموجد اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة باع شيئا بالف فتقارذهب  
 وقضيه تنصفا به اي بالمسقال فيجب خمسينه مثقال من كل منها لعدم الاولوية وفي بيعه  
 شيئا بالف من الذهب والفضة تنصفا وانصرف كل للوزن المعهود فالنصف من الذهب  
 مثاقيل والنصف من الفضة دراهم ومثاله له على كرجطة وشعر وسمسم لزوم من كل  
 ثلث كرجطة وقاعدته في المعاملات كلها كهم ووصية ووديعة وغصب واجارة  
 وبيع خلع وغيره في موزون ومكيل ومعدود ومذروع عيني وقوله وزن سبعة تقدم في  
 الزكاة وافاد الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للتعريف في بلد كعقد ففي مصر ينصرف  
 للفلوس وافاد في شهر ان قيمته تختلف باختلاف الزمان فافق اللقاني بانه يساوي  
 نصف دينار فلوس فلواطلق الواقف الدرهم اعتبر منه ان عرف والا صرف للفضة  
 لانه الاصل كما لو قبه بالقرعة كواقف السبخونية ونحوها فقيمة درهمها نصفان وافاد  
 المصنف انقرة تطلق على الفضة والذهب وعلى الفلوس النحاس يعرف مصر الان فلا بد من  
 مرجح فان لم يوجد فالعمل على الاستمارات القديمة للوقوف كما عولوا عليها في نظائر موكلة  
 خراج ونحوه قال وبدا في المنلا ابو سعود افندي ولو قبض زيفاء لم يجد كان له على  
 اخرها هلا به فلو علم والفقهاء كان قضا اتفاقا ونفق او انفق فلو قايما ردة اتفاقا  
 فهو قضا لحقه وقلا ابو يوسف اذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجع بحيدة استحسانا

المبيع







فيكون مائة دينار  
فيكون مائة دينار  
فيكون مائة دينار

خلاف الصلح والصلح عن مال عال درر وغيرها في النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن  
سكوت او انكار كان قدرا في حق المنكر ولا يجوز تغليفه والبراعن الدين لانه يملك من  
وجه الا اذا كان لشرط متعارفا او علقه بامر كان اعطيت شرطي فقد  
ابرأته وقد اعطاه وكذا بوجوه ويكون وصية ولو لو ابرأته على ما جئته في النهر  
وعزل الوكيل والاعتكاف فانها ليس مما يحلف به فلم تجز تغليفها بالشرط  
وهذا في احدى الروايتين كما بسطه في النهر وكسج الحاق الاعتكاف بالنذر  
والخزعة والمعاملة اي المساقاة لانها اجارة والاقرار اذا علقه بمجي الغد او بموت  
فيجوز ويلزمه الحال عيني والوقف والرابع عشر التحكيم كقول المحكمين اذا اهل النهر  
فا حكم بئنا لانه صلح معنى فلا يصح تغليفه ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوى كما  
في قضا اخاينه وبقي ابطال الاجل ففي البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا المحر على  
ما في الاسماء وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم انعاضة المالية بسعة  
وعشرون على قاعدة المم بغير اللعيني وزدت ثمانية الفرض والهيئة والصدقة والسكاج  
والطلاق والخلع وكسج والرهن والابا كعلتك وصيا على ان تزوج بنتي وكوصية  
والشركة والمضاربة وكذا القضا والامارة كوليته بل كذا موبداه وبطل الشرط  
فله غير بلا حجة وهل يترد الصحة بمنزلة مدرس ابد الساطان ان يقول رجعت  
عن التنايب فني بعضهم بذلك واختار في النهر اطلاق الصحة وفي البرازية لو شرط  
عليه ان لا يرتشي ولا يسرب الخمر ولا يمتثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد صح  
التقليد والشرط والكفالة والحوالة الا اذا شرط في الحوالة الاعطاس من دار  
المحل ففسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما غره المص للبرازية واجاب  
في النهر بان هذا من المحتال وعد وليس الكلام فيه بلحج والوكالة والاقالة والكتابة  
الا اذا كان الفساد في صلب العقد اي نفس البذل ككتابة على غير ففسد به وعليه  
بطل اطلاقهم كما حرره المص لا خسر واذن العبد في التجارة ودعوى الولد كذا الولد  
مضى ان رضت امرأتى وكسج عن دم العبد وكذا البراعن ولم يذكره الكسج بالصلح  
درر وعن الجراحة التي فيها القود والا كان من القسم الاول ومن جناية غضب  
وودعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وكفالة درر والنسب والحجر  
على المأذون والغضب وامان النفس اسباه وعقد الذمة وتغليق كسج بالعب  
وتغليقه كسج الشرط وعزل القاض كعزلتك ان سافلك فينعزل ويبطل الشرط

قوله والوقف والتكليف اما الوقف  
فان فيه تلك المنفعة واما التكليف  
فانه تولية صورية وبمعنى معنى اذا  
لا يصح ان لا يبرأ منها لفظه  
بغيرها فبا عتبار ان صلح لا يصح بعلية  
ولا اضافته واعتبار ان تولية يقع  
فلا يصح بالشرط ذكر

فيكون مائة دينار  
فيكون مائة دينار  
فيكون مائة دينار

ع

لما ذكرنا انها ليست بمعاضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تغليفه  
بالشرط وهو مختصر بالاسقاطات المحضنة التي تحلف بها كطلاق وعتاق وبالاشراقات  
التي تحلف بها كوصلة والتوليات كقضا وامارة عيني ويبلغ زاد في النهر الاذن في التجارة  
وتسليم الشفعة والاسلام وهر المص دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار  
ودخول النهر هنا لانه ترك وبمعنى تغليفه هبة وحوالة وكفالة وبراءة عنها ملام وماتص  
اضافته الى الزمان المستقبل الاجارة وفسخها والمرارعة والمعاملة والمضاربة  
والوكالة والكفالة والايضا والوصية والقضا والامارة والطلاق والعتاق والوقف  
فهو اربعة عشر وبقي العارية والاذن في التجارة فيصحبان مضافين ايضا عارية  
وما لانصع اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجازته وفسخه والعتمة والشركة  
والهبة والسكاج والرجعة والصلح عن مال والبراعن الدين لانها تملكيات الحال فلا  
تضاف للاستقبال كالانقلاب بالشرط لما صرح فيه من معنى القمار وبقي الوكالة على قول  
الثاني المفتية  
عنونه بالباب لا الكتاب لانه من  
انواع البيع هو لغة الزيادة وسرعا بيع الثمن بالثمن اي ما خلق للثنية ومنه المصوغ  
جسما بحسن وبغير حسن لذهب بفضة وبشرط عدم التاجيل والتمايل اي  
التساوي وزنا والتقابض بالبراعن لا بالتخلف قبل الافتراق وهو شرط بقاءه صحيحا  
على صحيح اذا اتخذ جسدا وان وصلية اختلفا جودة وصياغة لما مر في الربا والا  
بان لم يتجاسا شرط التقابض لحرمة النسا فلو باع النقد من احدهما بالآخر خرافا  
او بفضل وتقابض فيه اي في المجلس والعوضان لا يتعيان حتى لو استقرضا فادها  
قبل افتراقهما او اسكاما سارا اليه في العقد واديا مثلها جاز ونفسد المص  
تجاسا بشرط والاجل لاخلالها بالقبض ويصح مع اسقاطها في المجلس لزوال المانع وصح  
خيار روية وعيب في مبيع لا يقد فسرع الشرط الفاسد يلحق باصل  
العقد عنده خلافا لما ظهر من بعض الثمن زكوا فده ينقض فيه فقط لا  
ينصرف في من المرف قبل قبضه لوجوبه حقائه فلو باع دينار بدرهم واشترى  
بها قبل قبضتها ثوبا مثلا فسد بيع الثوب والصرف بحاله باع امة بغير الف درهم  
مع طوق فضة في عتقها فبقيت الف اثنا بين فبقيت الف انقسام الثمن على  
المثمن اوانه غير جنس الطوق والا فالعبرة لوزن الطوق لا لقيمتة فقد مره مقابل  
به والباقي باجارية بالثمن متعلق ببيع ونقد من الثمن الفاد باعها بالثمن الف

لما ذكرنا



نقد وانفسه او باع سيفا حلتة حمسون وتخلع بلا ضرر فباعه مائة ونقد حسني  
 فلان قد فهو من الفضة سوا سكت او قال حد هذا من عنقه تجر بالحوار وكذا لو  
 قال هذا العجل حصه السيف لانه اسم للحملة ايضا فلو كان في بيعه بضاعه ولو زاد  
 خاصه فنقد البيع لانه الاحتمال فان افرقا من غير بضرة بطل في احملة فقط وصرح  
 في السيف ان يخلص بلا ضرر كطوق الجارية وان لم يخلص لا يضر بطل اصلا والاصل  
 انه متى بيع نقد مع غيره كفضض وضرر كس بنقد من جنسه شرط رياء  
 الممن فلو مثله او اقل او اهر بطل ولو بغير جنسه شرط التقاض فقط ومن باع  
 انا فضة بفضة او بذهب ونقد بعض منه في المجلس ثم افرقا في ما يفيض فقط  
 واستزكا في الا لانه صرف ولا خيار للمشتري لتعيبه من قبله بعدم نقده بخلاف هلاك  
 احد العبد من قبل القبض فيجبر لعدم صنعه وان استحق بعضه اي الا انا احد  
 المشتري ما بقي بقبضه او رد لتعيبه بغير صنعه فلتستوفاه كخصيص استحقاقه  
 بالينة لا بالافراز فليجبر فان اجاز المسحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد اختلفوا  
 متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا يفسخ مالم يفسخ وهو  
 الاصح فسخ وكان الممن له يا خذه البائع من المشتري وبسببه له اذ لم يفرقا بعد الاجارة  
 ويصير لعا قد وكلا المجز فتنقل احكام العقد به دون المجز حتى يبطل العقد بمقاراة  
 العاقد دون المسحق جوهره ولو باع قطعة نقرة فاستحق بعضها اخذ المشتري  
 ما بقي بنفسه بلا خيار لان التبعيض لا يضرها وهذا لو كان الاستحقاق بعد  
 قبضها وان قبل قبضها له خيار لتفرق الصنفه وكذا الدرهم جوهره وصرح  
 ببيع درهمين ودينار درهم ودينارين بصرى الجنس خلاف جنسه ومثله ببيع  
 كبري وكري شعير بكري بركري شعير وكذا ببيع احد عشر درهما بعشرة دراهم  
 ودينار وصرح ببيع درهم صحيح ودرهم غلة بفتح فتسديد ما يرد بيت المال او قبله  
 التجار بدرهم صحيح ودرهم غلة للساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة وصرح ببيع  
 من عليه عشرة دراهم دين محرمي له اي من دانه نصح ببيع منه دينار  
 بها اتفاقا وتقع المقاصة بنفس العقد اذ لا يراى في دين سقط او ببيع بعشرة  
 مطلقه عن التقيد بدين عليه ان دفع البائع الدينار للمشتري وتقاصا العشرة  
 الممن بالعشرة الدين ايضا استحسانا وما غلب فضته وذهبه فضة وذهب  
 حكما فلا يصح بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض الامتساويا وزنا وكذا لا يصح الاستقراض

بها الا وزنا كما مر في بابه والغالب عليه لغرض منه في حكم عروض اعتبار الغالب  
 نصح ببعه بالخالص ان كان الخالص اكثر من المغشوش ليكون قدره مثله والزائد بمثله  
 بالغش كما مر وجنسه متفاضلا وزنا وعدا بصرف الجنس خلافه بشرط  
 التقاض قبل الافتراق في المجلس في صورتين لضرر التمييز وان كان الخالص مثله  
 اي مثل المغشوش او اقل منه او لا يدري فلا يصح البيع للربا في الاوليين ولا احتمال  
 في الثالث وهو اي الغالب الغش لا يبيع بالتمييز ان راجح لتمييزه حينئذ  
 والا راجح بغيره كسلعة وان قبله البعض فليزوف فيتعلق العقد بجنسه  
 زيقا ان علم البائع بحاله والافجسته جيدا وضع المباشرة والاستقراض بها  
 بروج منه عملا بالغ في ما لا يرض فيه فان راجح وزنا فيه او عددا فيه او بهما فكل  
 منهما والمتساوي عنقه وفضته او ذهبه كغالب الفضة والذهب في تباع  
 واستقرض فلم تجر الا بالوزن الا اذا سار اليها كما في الخالصه واما في الصرف فغالب  
 غش يبيع بالاعتبار المار يستري سبابه بغالب الغش وهو نافع او بفلس نافعة  
 فليس ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كما لو نفضت عن ايدي الناس فانه  
 كالسداد وكذا حكم الدرهم لو كسدت او انقضت بطل وصحاه بقيمة المبيع وبه  
 يفي رفا بالناس تحرق حقائق وحده الكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد  
 فلوراجت في بعضها لم يبطل بل تجبر البائع لقبضها وحده المقطاع عدم وجوده في  
 السوق وان وجد في يد الصارفة وفي البيوت كذا ذكره يعني وابن الملك بالعطف  
 خلافا لما في نسخ المص وقد غره للهداية ولم اراه فيها واسا علم وفي البرازية لوراجت  
 فلو نسخ البائع البيع عاد جاز لعدم انفساخ العقد بلافسخ وعليه فقوال المص بطل البيع  
 اي ثبت للبائع ولا يفسخه واسا فوق وقيد بالكساد لانه لو نقصت قيمتها  
 قبل المص القبض فالبيع على حاله اجماعا ولا تجبر البائع وعكسه لو غلت قيمتها وازدادت  
 فليد البيع على حاله ولا تجبر المشتري وبغالب بنقد ذلك العيار الذي كان وقع وقت  
 البيع فتح وقد بقوله قبل التسليم لانه لو باع دلال وكذا فضولي متاع الغريم اذ نه  
 بدرام معلومة واستوفاه فلكسدت فلو دفعها الى رب المتاع لا يفسد البيع لان حق  
 القبض له عني وغيره وصرح البيع بالفلس النافعة وان لم يقين كالدرهم وبالكاسد  
 لا حتى يقينها كسلع ويجب على المستقرض رد مثل فلس القرض اذا كسدت وواجب له  
 قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوي بزارية وفي الشهر وتأخير صاحب الهداية دليلهما ظاهر

كحال  
 التمييز عاين  
 وانما يصح من فاعل  
 لانه في حكم  
 فاذا شرط القبض في الفضة  
 شرط في الصفح لعدم التمييز



في اختار قولها اشترى سينا بنصف درهم مثلا فلوس مع بلا بيان عددها للعلم به  
 وعليه فلوس يتبع بنصف درهم وكذا بثلث درهم او رجة وكذا لو اشترى بدرهم فلوس  
 او درهمين فلوس جاز عند ثمان وهو الاصح للعرف كما في ومن اعطى ميريا درهما كبيرا فقال  
 اعطني به نصف درهم فلوسا بالنصب صفة نصف ونصفان النصفه صغيرا  
 الاجبة مع ويكون النصف الاجبة مثله وما في بالفلوس ولو كرر لفظ نصف بطر في  
 الكل للزوم الربا وبها تقر طهر ان الاموال ثلثة الاول عن بكل حال وهو التقدير  
 محينه الباء او لا قول بحسنه او لا الثاني مبيع بكل حال كالسبب والدواب  
 والثالث لمن من وجه مبيع من وجه كالمثلبات فان انضمت لها الباء فتمن والامنيه  
 واما الفلوس فان رايحه فكتمن والافكسلع والتمن من حله عدم اشتراط وجوده في  
 ملك العاقد لا عدم بطلانه اي العقد بطلان في التمن ويصح الاستبدال به في غير صرف  
 واسلم لا فيها وحكم المبيع خلافا في التمن في الكل في شرط <sup>فصل</sup> وجود المبيع في  
 ملكه وهكذا من حكمها وجوب النشأوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقر  
 نذير في بيع العينة وتأتي متنا في النقالة وبيع النجسة وتأتي متنا  
 في الاقرار وهو ان يظهر اعقادها لا يريد ان يلحق اليه خوف عدو وهو ليس ببيع  
 في الحقيقة بل كالحزر كما بسطته في اواخر شرحي على المنار ونقلت عن الشيوخ ان  
 الاقسام ثمانية ومعهون وعقد له قاضي خان فضلا اخر الاكراه ملخصه انه بيع  
 منعقد غير لازم كالبيع بالحيار وجعله الباقي فاسدا او ادعى احدها ببيع  
 السجينة وانكر الاخر فالقول مدعي الجديمينه ولو برهن احدها بطل ولو برهنه بالنجسة  
 ولو تباعا في العلانية انا اعترف ببيانه على النجسة فالبيع باطل لا تفاقمها انها هنر لا  
 به والا فلانم ولو لم تحضرها بنية فباطل على عظامه مئة قلت ومفاده  
 انها لو تواضعا على الوفا قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط الوفا فالعقد جائز ولا عبرة للوفا  
 وبيع الوفا ذكرته هنا بنقل الدرر وصورته ان يبيع العين بالف على انه اذا رد عليه  
 التمن رد عليه العين وسماه السافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر ببيع الامانة وبالنشأ  
 ببيع الطاعة فيأمره رهن رهن فتمن روايه وقيل ببيع يفيده الانتفاع به وفي  
 اقله شرح الجمع عن نهائيه وعليه الفتوى وقيل ان بلفظ البيع لم يكن رهنه ان ذكر  
 الفسخ فيه او بطله او زعمه غير لازم كان بيعا فاسدا ولو بعد على وجه المعاد جاز ولزم  
 انوفاه لان المواعيد قد تكون لازمة كاجرة الناس وهو صحيح كما في الحاف في الحافية

عند العقد

بيع النجسة

لزم

واقره

واقره خسر وهنا والمص في باب الاكراه وابن المكد في باب الاقاله بزيادة وفي الظهيرة  
 لودر السطر بعد العقد يلحق بالعقد عند الحينفة ولم يذكر انه في مجلس كعقد  
 او بعده وفي البرزينة ولو باعه لآخر با تا توقف على اجازة مشتريه وفا ولو باعه  
 المشتري فللبايع او وزنته حق الاسترداد وافاد في السربلالية ان ورثة كل من باع  
 والمشتري يقوم مقام مورثه نظر الجانب الرهن فيلحفظ ولو استاجر  
 باعه لا يلزم الا جركانه رهن حتى لا يجل الانتفاع به قلت وفي  
 فتاوى ابن الجلي ان صدرت الاجازة بعد قبض المشتري المبيع وفا ولو للبنا ومن  
 فهي صححة والاجرة لازمة للبايع طول مدة التواجر فتنبه قلت وعليه  
 فلو مضت المدة وبقي في يده فافتى على الروم يلزم اجر المثل وبه يهونه بيع الاستقلال  
 وفي الدرر مبيع الوفا في العقار استحيانا واختلف في القول وفي الملتقط  
 والمينة اختلافان البيع بات او وفا جدا وهل فالقول مدعي كحد والنيات  
 الابقرينة كحل والوفا قلت كنه ذكر في الشهادات ان القول مدعي الوفا  
 استحيانا كما سيجي فليحفظ ولو قال البايع بعثك بعثك بيعا با تا فالقول له  
 الان يدل على الوفا بنقصان التمن كبير الان يدعي صاحبه تغير السعر وفي الاسباب  
 في اواخر قاعدة العادة محكمة عن المينة لو دفع غزلاي حائل ليبيعه بالنصف جركه  
 مساج يحار للعرف ثم نقل في اخرها عن اجازة البرزينة ان به افتى مساج بلخ وخوار  
 وابوعلى النسفي ايضا قال والفتوى على جواب الكتاب للطمان لانه مضمون عليه  
 فيلزم ابطال النص وفيها من بيع الفاسد القول السادس في بيع الوفا انه صحيح كاجرة  
 التام اليه فرار من الربا قالوا بماضاق على الناس امر الا تشع حكمه ثم قال والحاكم  
 ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولين افتى كسرا باعتباره فا قول على اعتباره ينبغي ان  
 يفتى بان ما يقع في بعض الاسواق من خلوا كواشيت لازم ويصير الكلوكة كالحانوت حقاله فلا  
 يملك صاحب الحانوت اخراجه ولا اجازتها لغيره ولو كانت وفقا وكذا القول على اعتبار  
 العرف الخاص قد تعارف الفقهاء النزول عن الوطاف بمال يعطى لصاحبها فيسحق  
 الجواز لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حرر ولا قوة الاباسه القلبي  
 العظم قلت وادبه في زواجر الجواهر ما في واقعات الضريري رجل في يده دكان  
 فغاب فرفع المتولى امره للقاضي فامر القاضي بفتحه واجازته ففعل المتولى ذلك  
 وحضر الغائب فهو اولى بدكانه وان كان له خلوف فهو اولى بخلوفه ايضا وله الخيار في ذلك

في كل ما ذكر في بيع الاجازة  
 والعرف من احوالها في البيع

وانه



وان شئت فسمي الاجارة وسكن في مكانه وان شئت اجازها ويرجع ثمنه على المستاجر ويومر  
المستاجر باده ذلك ان رضي به ولا يومر بالخروج من الدكان انتهى بلفظه  
مناسبتها للبيع لكونها فيه غالباً وكونها بالامر معاوضة  
انتهى لغة الضم وحكي بن القطاع كفلته وكفلت به وعنه وتثليث كفا وسرعاً ضم دمة  
الكفل الى دمة الاصيل في المطالبة مطلقاً بنفس او بدن او عين كغصوب وكحرف كالمبيح  
لان المطالبة نعم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة  
بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من الاخسر وورثتها ايجاب وقبول باللفاظ  
الائنة ولم يجعل الثاني الثاني ركناً وشرطها كون المكفول به نفساً او مالا مقدوراً للتسليم  
من التكفل فلم يشج كحد وقود وفي الدين كونه صحيحاً قايماً لا ساقطاً بموته مفلساً ولا ضعفاً  
كبدل كفاية ونفقة زوجة قبل الحكم لهما فماليس دية باله والى تهر وهيكلها لزوم المطالبة  
على التكفل بما هو على الاصيل نفساً او مالا واهلها من هو اهل التبرع فلا تستفد من مجنون  
ولا من صبي الا اذا استدان له وليه وامره ان يكفل المالا عنه فيصح ويكون اذا في الاداء محيط  
ومفاده ان الصبي يطالب بهذا المالا بموجب الكفالة ولو لاها لطوب الولي تهر  
ولا من مريض الا من التثنت ولا من عبد ولو ما ذونا في التجارة ويطالب بعد العتق الا اذا اذن  
له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى والمدعي وهو الدائن مكفول له والمدعي عليه وهو  
المدعيون مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس او المالا مكفول به ومن لزمته المطالبة  
كفيل ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة والسلام الزعم عارم وتركها احوط مكتوب  
في التوراة الرعاية ملازمة واوسطها ندامة واخرها غرامة مجتبي وكفالة النفس  
تتعقد بكفلة نفسه ونحوها مما يعبر به عن بدنه كالطلاق وقدما مئة اهر لو تغاروا  
اطلاق اليد على الحيلة وقع به الطلاق فكذا في الكفالة فتح ويجوز ما يج ككفلة نصفه او ربعه  
وتتعقد بضمته او على اولى او عندي او ثابته زعيم اي كفيل او قبيل اي بفلان او غريم  
او حمال بمعنى محمول بداعي وتعقد بقوله انا ضامن حتى يحققا او حتى يلتقيا ويكون  
كفيلاً الى الغاية تاثيراً خاتمة وقيل لا تتعقد لعدم بيان المضمون به اهو نفس او مال كما  
نقله في كتابه عن الثاني قال اجمروا الظاهر انه ليس الظاهر المذهب لانه استنبط  
منه في فتاويه انه لو قال الطالب ضمته بالمال وقال الضامن انا ضمنت بنفسه ايصح ثم  
قال وينبغي انه اذا اعترف انه ضمني بالنفس ان يواخذ باقراره في الرجعة فلا تتعقد  
في قوله انا ضامن او كفيل لمعرفته على المذهب خلافاً للثاني لانه لم يلزم المطالبة بل المعرفة

واختلف

واختلف في قوله انا ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه اللزوم فتح كانا ضامن لوجه  
لانه يعبر به عن الحيلة سراج وفي معرفة فلان على يلزمه ان يدل عليه خاتمة  
ولا يلزم ان يكون كفلاً تهر واذ كفل الى ثلاثة ايام مثلاً كان كفلاً بعد الثلاثة ايضاً ابداً  
حتى يسلمه لما في التتقط وشرح الجمع لوسيلة الحال بر الوائت المدة لتاخير المطالبة  
ولو زاد وانما يبعد ذلك لم يصير كفلاً اصلاً في ظاهر الرواية وهي اجملة في كفالة لم  
تلتزم درر روايته قلت وقيل في لسان الحكماء عن ابي الليث وان عليه  
الفتوى ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى انه يصير كفلاً انتهى لكن تقوى  
الاول بان ظاهر المذهب نفسه ولا يطالب بالمكفول به في الحال في ظاهر الرواية  
وبه يقتضي وصح في كسراجية وفي البرازية كفل عليه متى او كلما طلب فلا اجل شهر  
صحت ولا اجل شهر فطلبه فاذا اتم الشهر فطلبه لزم التسليم ولا اجل ثمانية  
ثم قال كفل عليه بانها عشرة ايام او الترخي بخلاف البيع لان مبناها على التوسع  
وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضر فيه ان طلبه ليس موجباً لجل فان احضر  
فيها والا جسد الحاكم حين يظهر مطلقاً ولو ظهر عجزه ابتدأ بحبس عني فان غاب  
امهله مدة ذهابه وايابه ولو دار الحرب عني واسب ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به  
لانه عاجزان ثبت ذلك بتصدق الطالب زليقي راد في البحر وبينة اقامتها التكفل  
مستنداً بما في القينة غاب المكفول فللدارين ملازمة التكفل حتى يحضر وحيلة دفع  
ان يدعي التكفل عليه ان خصمك غاب غيبة لا تدرى قبلي في موضعه فان برهن  
على ذلك تندفع عنه كحضوره ولو اختلفا فان له خيرة للخيار معرفة امر التكفل  
بالمذهب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع قلنا ذهاب اليه  
للتطالب ان يستوثق بكفيل من التكفل ليلا يغيب الاخر وير الكفيل بالنفس  
يموت المكفول به ولو عبد اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزم قيمته وبيحي  
ماله كفل برقته وموت التكفل وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج لان موت الطالب  
بل وارثه او ماله يطالب التكفل وقيل ير او هبانه والمذهب الاول وير ابدعه  
الى من كفال له حيث اى في موضع يمكن من حمله سواء قبل الطالب او لا وان لم يقبل وقت  
التكفل اراد دفعه او كلفه المالك فابايرت وير تسليمه مرة قال سلمته المالك  
الكفالة او لا ان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس  
القاضي سلمه فيه ولم يحضر تسليمه في غيره يفتى في زماناتها وان الناس في اعانة



الحق ولو سلم عند الامير او شرط تسليم عند هذا القاضي فسلم عند قاض اخر جاز نكح  
 ولو سلم في سجن لو سجن هذا القاضي او سجن امير البلد في هذا المرحل جاز ابن ملك  
 وكذا يبر الكفيل بتسليم المطلوب نفسه كصول المقصود وبتسليم وكيل الكفيل  
 لقيام مقامه ورسوله اليه لان رسوله اليه عزه كالا جني وفيه شرط فنزل الطالب  
 ويشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك عن الكفيل ودر من كفالة اي  
 كلم الكفالة يعني والا لا يبر ابن كمال فيلحفظ فان قال ان لم اوف اي ات به  
 عند فوضا من الماعية من المال فلم يوف به مع قدره عليه ولو عجز بحبس او مرض  
 لم يلزمه المال الا اذا عجزت المطلوب او جوده كما افاده بقوله اوقات المطلوب  
 في الصورة المذكورة ضمن المال في صورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف  
 فصح ولا يبر عن كفالة النفس لعدم التنافي فلوا بره عنها فلم يوف به لم يجب  
 المال لفقد شرط في دعوت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات  
 الكفيل طوب وارثه ودر فان دفعه الوارث للطالب بري وان لم يدفعه حتى مضى  
 الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الميت عني ولو اختلف في الوفاة وعدمها  
 فالقول للطالب لانه منكرها وحسيند فالمال لازم على الكفيل حاشية وفيها لو  
 اختلف الطالب فلم يكد الكفيل نصب عنه القاضي وكلا ولا يصدق الكفيل على  
 الموافاة الا بحجة ادعى عليها حقا عني او مائة دينار ولم يسيها اجملة ام ردة  
 ام شريفة لتصح الدعوى فقال رجل للمدعي دعه فانا كفيل بنفسه وان لم اوافك  
 فعليه اي فعلى المائة فلم يواف الرجل به عند فعله المائة اي التي بينها المدعي  
 اما بالينة اذ اقرار المدعي عليه وتصح الكفالتان لانه اذا بن الحق البيان باصل  
 الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليها الثانية والقول له اي للكفيل  
 في البيان لانه يدعي صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار المدعي عليه بالمال  
 فلم يبر لا بحجة المدعي عليه على عطاء الكفيل بالنفس ودعوى حدوده مطلقا وقال  
 كجبر في قود وحده قذف وسرقه كنعير لانه حق ادعي والمرا ديا كجبر الملازمة لا بحبس  
 ولو اعفى برضاه كفيل في قود وقذف وسرقه جاز اتفاقا ابن كمال وظاهر كلامهم  
 في ان في حقوقه تعالى لا يجوز كنعير قلت ويحيى ان لا تصح بنفسه  
 وقود فليكن التوفيق ولا يحبس فيه ما حتى يشهد ساهدا مستولين او واحد عدل  
 يعرف القاضي بالعدالة لان الحبس للتهمة مشروعة وكذا تعزير المتهم كحر فوابد  
 لا يلزم

مدعي حصة من ماله

اليلزم احدا احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع دعوى عليها الا في  
 اربع كفيل بنفس وسجن قاض والاب في صورتين في الاسباه وفي حاشيتها لان المدعي  
 بعز بالاحكامات التجارية الاب يطالب باحضار خطه اذا انقبت وفيها القاضي ياخذ  
 كفلا باحضار المدعي وكذا المدعي عليه الا في اربع مكاتبه وما ذونه ودعي ووكيل اذا لم  
 يثبت المدعي الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد اذا كان المدعي عليه معروف  
 لا يحضر على الكفيل ولو كان غريبا لا يحضر اتفاقا بل حقه في الجين فقط انتهى بابر الاصيل  
 يبر الكفيل الكفيل النفس الا اذا قال لاحق لي قتله ولا موكل ولا يتيم انا وصيه والوقوف  
 انا متولية فحينئذ يبر الكفيل اسباه واما كفالة المال فتصح به ولو لمال مجهول اذا كان ذلك  
 المال دينا صحيحا الا اذا كان الدين مشترك كما يبيح لان قسمة الدين قتل فتصح لا يجوز  
 ظهريه والا في مسئلة النفقة المقررة فتصح مع انها تنقطع بموت وطلاق اسباه  
 وكانهم اخذوا منها بالاحتسان للحاجة لا بالقاس والا في بدل السعاية عنده بزازية  
 وكذا الحق ببدل الكتابة والافهولة يسقط لانه لا يقبل التعجيل فيلغز اي دين صحيح ولا تصح  
 الكفالة به واي دين ضعيف وتصح به والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء او الابراء  
 ولو حكم بفعله يلزمه سقوطه الدين فيسقط دين المهر بمطاعها لان الزوج للابرا الحكمي  
 ابن الحكمي الكمال فلا تصح ببدل الكتابة لانه يسقط به ونها بالتعجيل ولو كفل واري رجع  
 بما ادى كنعير عني لو كفل بامر وسعي فيداخر بكفالت متعلق بتصح عنه بالقبول للمعلوم  
 ومثل المجهول تاريخا فله ما لك عليه وما يدركه في هذا البيع وهذا ينبغي ضمان الدرك  
 وبما بيعت فلانا فعيل وكذا قول الرجل لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ايدا ما دامت الزوجية  
 حاشية فيلحفظ وما غصبك فلان فعيل ما هنا شرطية اي بان بيعته كنعير فعيل لاما شرطية  
 لما سجي ان الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط في الكمال القول اي ولو دالة بان باعته او غصب  
 منه للمال نهر ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كمالا وقيل يلزمه الا في اذا عليه الفهنتاي وكثر نيلاي  
 فيلحفظ ولو رجع عنه الكفيل قبل المبيعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما غصبك  
 الناس او من غصبك من الناس او قتلك او من غصبته او قتلته فانا كفله فانه باطل  
 كقوله ما غصبك اهل هذه الدار فانا ضامننه فانه باطل حتى يسمى انسانا ببعته او غفلت  
 بشرط صبري ملايم اي موافق للكفالة باحد ابورثلة بكونه شرط للزوم الحق نحو قوله  
 ان استحق المبيع او جحد المودع او غصبك او قتلك او قتل ابنك او صيدك ففعلي  
 الدية ورضيه المكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع او شرط لا كان الاستيفاء نحو ان قدم

اي المدعي به كافي لحواله

قسط على اللغز

وبما بعدك



زبد ففعل ما عليه من الدين وهو معنى قوله وهو ان زيدا مكفول عنه او مضاربه  
او مودعه او غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدره لتوسله للاداء او شرط التقدر  
اي الاستيفاء وان غاب زيد عن المكفول فعليه وامثلته كثيرة فهذه جملة الشروط  
التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا تصح ان علقته بغير ملايم نحو ان هبت الريح لوجها المطر  
لانه تعليق بالحصر فينظر ولا يلزم المالك في الهداية سهو كما حرره ابن الكمال نعم لو جعله  
احلاصحت ولزم المالك للمالك فليحفظ ولا تصح كجهالة المكفول عنه في تعليق واذا فقه  
لا تخير لكفلت بما لك على فلان او فلان فتصح والتعيين للمكفول لانه صاحب الحق ولا كجهالة  
المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا عرقه بوجهه لا باسمه جاز واي رجل  
جابه وحلف انه هو بغير زبد وفي السراجيه قال لضعفه وهو يخاف على دابته  
من الذيب ان اكل الذيب حمارك فان اضا من فاكله الذيب لم يضمن نحو ما ذاب كذا اي ثبت  
لك على الناس او على احد منهم فعلى مال الاول ونحو ما يبعث به احد من الناس معنى المقتضى  
او ما ذاب عليك للناس او لاحد منهم عليك فعلى مال الثاني ولا تصح بنفسه حد وثور  
لان البناء لا يخترى في العقوبات ولا كمال دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين  
مستأجر لها اي للخدمة لانه يلزم تغيير المعقود عليه بخلاف غيرهما لوجوب مطلق  
الفعل لا التسليم ولا تبعية قبل قبضه وبرهون وامانة باعيا فلما تسلمها مع في الحال  
درر ورجم الكمال فلو هلك المستأجر مثلا لا شيء عليه ككفيل النفس ومع ايضا لو المكفول به لنا  
لكونه دينا صحيحا على المستأجر الا ان يكون صبيًا محجور عليه فلا يلزم الكفيل شيئا للاصيل  
وكذا لو مغبوب او مغبوضا على سوم الشرائن سعى النش والافه وامانة فامروا مبيعا فاستدا  
وبدل مبيع عن دم وخلع ومهر خاتنه والاصل انها تصح بالعيان المضمونة بنفسها لا غيرها ولا بالامانة  
ولا تصح الكفالة بنوع غير بلا قبول الطالب او نايه ولو فضوليا في مجلس العقد درر ووبر زبد  
واقره في البحر وجوزها السابق بلا قبول قالت الاعنة الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوي ان الفتوى  
على قولها واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الا نشا وتواخر عنها بان قال انما كفيل بمال فلان حال  
غيبة الطالب او قبل وارت المريض المولى عنه بامر بان يقول المريض توارثه تكفل عني بما علي  
من الدين فكفله مع غيبة الغرماء في صورتين بلا قبول اتفاقا استحسانا لا نكاحا وصية فلو قال  
لاجنبي لم يصح وقيل يصح شريح مجمع وفي الفقه الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه  
توقفها على اكمال ولوله مال غائب هل يوم الغريم بانتظاره او بطالب الكفيل لانه ينبغي  
على انه وصية فان ينتظر لا يفي الكفالة وقدنا بامر لانه تبرع الوارث بضمانه في غيبتهم  
لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موت موصي سراج ولعله قول الثاني لما مر في البرزلية

مراد بملق اي مملوق  
واضا في مخرج

وبه يفتي درر ووبر زبد  
واقره في البحر وبه  
جمع

اختلفا

اختلفا في انه خبر والاشياء بالقول للمخرج ولا تصح بدني ساقط ويون وارث عن ميت مفلس  
الا اذا كان بكفيل او رهن مخرج او ظهر له مال فتصح بقدره ابن ملك او كفة دين بعد موته فتصح  
الكفالة به بان حفر بئر على طريق فتلف به شيء بعد موته لزم ضمان المالك في حاله وضمان نفسه  
على عاقبته لثبوت الدين مستندا لما دقت السبب وهو كحرف الثابت حال قيام الزم  
تحرره عند ومجهاها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع بها مخرج اجماعا ولا تصح  
كفالة الوكيل بالثمن للموكل فيما وكل ببيعها لان حق القبض له بالا صالة فيصير ضمانا لنفسه  
ومفاده ان الوصي والناظر لا يصح ضمانهما في الثمن عن المستري فيما عاه لان القبض لهما ولو اراه  
من الثمن صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب لرب المال به اي بالثمن لما مر ولان كمن امانة  
عندهما فالضمان تغيير حكم الشرع ولا تصح للشريك بدني مشترك مطلقا ولو بارث لانه  
لوجه الضمان مع الشراكة يصير ضمانا لنفسه ولو وضع خصه صاحب يودي الى فنية الدين قبل  
قبضه وهذا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان صفيقين ولا تصح الكفالة بالعبدة لا شتبا ولا مرادها  
ولا بالملص اي تخلص مبيع يستحق لغيره عنه نعم لو ضمن تخلصه ولو بشر ان قدر والا فبرهاني  
كان كالدرعيني فان لم يدي بكفالة فاسدة رجوع كصحة جامع الفضولين  
ثم قال ويظهر لو كفيل ببدل الكفالة لم يرجع فيه ادي اذا حسب انه مجبر على ذلك لانه  
السابق واقره كصحة فيحفظ ولو كفيل بامر اي بامر المطلوب شرط قوله عني او على انه على وهو غير  
صبي وعبد محجورين اي ملك رجع عليه بما ادي ان ادي بما ضمنه والافاضل وان اري اري  
ملكه الدين بالاداء فيكون كالمطالب وكما لو ملكه بهيمة وارث عتي وان يغيره لا يرجع لثبوت الاداء  
اجازة المجلس فيرجع عماديه وحيلة الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويوكله بقبضه  
ولو اوجب ولا يطالب كفيل اصيلا بمال قبل ان يودي الكفيل عنه لانه ملكه بالاداء نعم للكفيل اخذ من  
من الاصيل قبل ادائه خاتمة فان لزم الكفيل لزمه اي لازم هو الاصيل ايضا حتى يتخلص واذا حجب  
له حبيسه هذا اذا كفيل بامر ولم يكن على الكفيل المطلوب دين مثلا والا فلا ملازمة ولا حجب سراج  
وفي ان نشاء ادا الكفيل بوجوب براءتها للطالب الا اذا حاله الكفيل على يد يونه وشرط براءة نفسه  
فقط ويرى الكفيل براءة الاصيل اجماعا الا اذا برهن على ادائه قبل الكفالة فبر فقط كما لو حلف بغير  
ولو ابر الطالب الاصيل او اخر عنه اي اجل يرى الكفيل براءة الاصيل لنفسه وتاخر الدين عنه  
بتعا الاصيل الا اذا صاح الحيات من قتل العمد بالتم كفل انسان ثم غر الحيات تاخرت مطالبة  
المصاح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل لان استاه ولا يتعسف لعدم تنقية الاصيل لعدم تنقية  
الاصل للفرع نعم لو تكفل بالمال موقلا ناجل عنه لان تاجيله على الكفيل تاجيل عليها وفيه شرط  
قبول الاصيل الا بر او اتاجيل الكفيل الا اذا هبه او تصدق عليه درر قلت وفي فتاوي ابن القيم

هذا هو الوجه في كفاية الكفيل

هذا هو الوجه في كفاية الكفيل

كما مر







الامر قد ركد الخط المص على هاستها فليحفظ وكيفية اي كنيص من الناييه وقيل  
 في الناييه الموظف وقيل غير ذلك واما ما كان فالكفالة بها صحيحة صدر الشريعة  
 قال رجل لاخر اسلك هذا الطريق فانه انى فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان  
 مخوفا واخذ ماله فانا ضامن والمسئلة لحالها ضمن هذا وزاد على ما قدم بقوله  
 ولا تقع كجهاالة المكفور عنه كما في كسر يبلاليه والاصل ان الغرور انما يرجع على الفار  
 اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الفار صفة السلامة للغرور في دار  
 وتما في الاستباه ومر في المراجعة فروع ضمان الغرور في الحقيقة هو  
 ضمان الكفالة للكفيل منع الاصل من السفر لو كفالته حالة ليخلص منها باء او ابرا  
 وفي الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصوى اي لو باره من قام عن غيره بواجب  
 بامره رجع بامره وان لم يشترط كالامر بالاتفاق عليه وبقيضا دينه الا في مسائل  
 اسره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارته وبإدائه زكاة ماله وبأن يهب  
 فلانا عن الفاء في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل ملك مال فان  
 الامور يرجع بلا شرط والافلا وتما في وكأنة السراج والكل من الاستباه وفي  
 المتن الكفيل للمصلحة بالخاصة على الزوج من الدين لا يبرأ بحد النكاح بينها  
 ثوب غاب عن دلال الاضمان عليه ولو غاب عن صاحب امانوت وقد ساوم واتفقا  
 على من فعله فبنة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضع في حانوت فهلك ضمن  
 الدلال بالاتفاق والاضمان على صاحب امانوت عند الامام لانه مودع المودع دلال  
 معروف في بنة ثوب يبين انه مسروق فقال بردت على الذي اخذت منه  
 براء ولو قال طاب غمر في مصر كذا فاذا اخذت مالى فلك عشرة منه تجب اجر المثل  
 لا يزد على عشرة ملنقة وافئت بان ضمان الدلال والسمي للمعين للبايع باطل لانه  
 وكيل بالاجر وان الوكيل لا يبيع ضمانا لانه يصير عاملا لنفسه فليحرر فان  
 ذكر الطرسوسى في موافقه له ان مصادرة السلطان لارباب الاموال لا يجوز الا لهماك  
 بيت المال مستدلا بان عمر رضي الله عنه صادر باهريرة اشترى وذلك حين على البحر  
 ثم غمر له واخذ منه اثني عشر الف درهم دعاه للعمل فاني رواه الحاكم وغيره وراى ان  
 بيت المال اخذ منه الذي يحبون امواله ومن ذلك كنيته اذا ترسقوا في الاموال  
 لان ذلك دليل على حياضهم وبلخي كنية الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وتعاطوا  
 انوا بالهوى وبسوا الا ما كن فليكن اخذ الاموال منهم وعرضهم فان عرف حياضهم في وقت

مطلق  
 ضمان الغرور هو  
 ضمان الكفالة

ذكر واه

استعمل

موقوف

معين

معين الما اعليه والاوضعه في بيت المال يفر ونحوه وفي التخصيص لو كفل الحار او جلا تاخر  
 عن الاصيل ولو قرضا لان الدين واحد قلت وقد منا الكفالة تاجيل القرض  
 وسبب ان للمدين السفر قبل حلول الدين وليس للدين منه ولكن سافر معه  
 فاذا حل منه ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل سهر المرأة طلعت كفلا  
 بالتفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحط بقتة الدين لكنه امتنع  
 الفارق كما في شرح الوهبانية للسرياني لكن من المتطورة المحبة  
 لو قال مدوني مراده السفر واجل الدين عليه ما استقر  
 وطلب التكفيل قالوا يلزم عليه اعطاء كفيل يعلم  
 لو حبس الكفيل قالوا جاز له اذا اراد حبس من قد كفله  
 لانه قد كان ذالا حله حبس فليجازه بفعله  
 ما تم الكفيل ان ميت قبل الاجل لا شك ان الدين في ذال حال  
 عليه فالوارث ان اداه لم يرجع به من قبل والتاجيل يتم  
 عبد عناية وكفل كل من صاحبه بامره جاز ولم يرجع على شركه الا بما اداه زائد على  
 النصف كرجاء جهة الاصل على عناية ولا يورث بنصفه لادى الى الادور  
 وان كفل احد رجلين بالتعاقد بان كان على رجلين فكل عنه رجلان ولو احدى منهما  
 بجميعه منفرد اسم كفل كل من الكفيلين على شركه لكون الكفالة هنا وان ابر الطال  
 الاولى فما ادى احدهما رجع بنصفه على شركه لكون الكفالة هنا وان ابر الطال  
 احدهما اخذ الاخر بكلمة حكم كفالته ولو اقرقا المفاوضان وعليهما ان اخذ كل من الغريم  
 اياهما منهما بكل الدين لتضمنها الكفالة كما مر ولا رجوع على صاحبه حتى يودي الزم من كلف  
 لما مر كانت عبدة كتابة واحدة وكفل كل من العبد عن صاحبه صح استحقاقا  
 وحسب فما ادى احدهما رجع على صاحبه بنصفه لاستواءهما ولو اعتق ولو  
 اعتق المولى احدهما ومسئلة تحالها صح واخذ اياها من المحصة من لم يعتقه  
 المعتق بالكفالة والاخر بالاصالة فان اخذ المعتق رجع على صاحبه لكفالته وان اخذ  
 الاخر بالاصالة واذا كفل شخص عن عبد مالا يوصوفا بكونه لم يظهر في حق مولاه  
 بل في حق المعتق كالزوجه باقرار او استقراض او استهلاك وريعة فهو اى المار  
 المدور حال وان لم يسمه اى الكلور كلوه على العبد وعدم مطالبة لعسرة والكفيل غير

مبار

الكفالة

الطال

اخذ



## الحكومة

11

ملفوظات امیر

三

۱۲۸

عبد

1

10

34

1997

三

...

卷之四

Y

卷

3



كفالة خائنة وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادعى جحوده المال  
لم يصدق وان برهن لان الشهود عليه غايب فلو حاضرا وتحدد الكوالة  
ولاينة ان القول له وجعل جحوده فسخا فسرع الاب او الوصي  
اذا احتال مال اليتيم فان كان جرح اليتيم بان كان لكالي اهل صح سراجيه  
والا لم يحز كما في مضاربة الجوهرة قلنا ومفاده عدم الجواز لو تساوى  
او تفاوتا وبه جزم في الخائنة والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يقدر  
والعقود انما سرعت للفايدة لما كان  
اكثر المنازعات تقع في كدبون والبياعات اعتمتها بما يقطعها هو بالميد  
وبقصر لغة الحكم وسرعا فصل الخصومات وقطع المنازعات وقيل غير ذلك  
كما بسط في المطولات واركانه ستة على ما نظره ابن الفرس بقوله  
اطراف كل قضية حكيم ست يلوح بعدها الخفق  
حكم ويحكم به وله ويحكم عليه وحكام وطريق  
اهل اهل الشهادة اي اذ اربا على المسلمين كذا في كواشي كسعد بن ورد عليه  
ان الكافر يجوز تقليد القضاة يحكم بين اهل الذمة ذكر الزيلعي في تكليم بشرط  
اهلته شرط اهليته فان كلامها من باب الولاية وكسها رة اقوى لانها  
مترتبة على القاضي والقضا ملزم على شهادة الخصم فلذا قيل حكم القضا يستغنى  
من حكم كسها رة ابن كمال والفاسق اهله فيكون اهل كسها رة لا يبالى وجوبا  
ويانتم لقله كقابل شهادة به يفتي وقيله في القاعدة بما اذا غلب على طنة  
صدقه فلم يحفظ دبر واستثنى الثاني الفاسق ذالماله والمروقة فانه  
يجب قبول شهادته بزاريه قال في كسها رة عليه فلا يانتم ايضا بتوليتهم القضا  
حيث كان ذلك الا ان يفرق بينهما قلنا سيجي تضعيفه فراجع  
وفي معروضات المفتي الى السعود لما وقع التساوي في قضاة زمانا في وجود العدالة  
ظاهر وورد الامر بتقديم الافضل في العلم والريانة والعدالة والعدول لا تقبل  
شهادته على عدوه اذا كانت دينونة ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب  
باسان فلا يصح قضاؤه عليه لما تقرر ان اهل اهل الشهادة قال المصوبه انتم  
نفتي مصر شيخ الاسلام امين الدين بن عبد الكار قال وكذا يحمل العدو لا يقبل  
على عدوه ثم نقل من شرح الوهبانية انه لم يرتفعها عندها وينبغي النفاذ لو تقياض  
عدله

انهم

عدله وقال ابن وهبان بحثا ان يعلم لم يحز وان بشهادة العدو والمحضر من الناس جازا شهر  
قلت واعتمد القاضي نجيب الدين في منظومته فقال  
ولو على عدوه قاض حكم ان كان عدلا صحيحا وان لم  
واختار بعض العلماء فضلا ان كان بالعلم قضى من قبله  
وان يكن محض من الملا وبشهادة العدو وقبلا  
قلت لكن نقول في بحر العين والزيلعي والمص وغيرهم عند مسئلة  
التقليد من الجاهل من الناصح في تهذيب ادب القاضي للخصاف ان من لم يحز  
شهادته لم يحز قضاؤه ومن لم يحز قضاؤه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح  
او كما صرح فيما اعتمد المص كما لا يخفى فليعتمد وبه اذ في تحقيق ادب فقيه الرمي  
ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم استعداوته بطرق قضاؤه فليحفظا وفي  
شرح الوهبانية للسرياني ثم انما ثبتت العداوة بخوقذف وجرح وقتل  
وي لا خاصة نعم تمنع الشهادة فيما وقعت فيه الخاصة كسها رة وكسها رة  
وكسها رة ووصى وشريك والفاسق لا يصلح مقبلا لان الفتوى من انوار  
الدين والفاسق لا يقبل قوله في البيانات ابن ملك زاد العين واختاره كثير من  
المتأخرين وجزم به صاحب الجمع في مثله وله في شرح عبارات بليغة  
وهو قول الامية الثلاثة ايضا وظاهر ما في التحريرات لا جاز استفتاء اتفاقا  
كما بسط المص وقيل نعم يصح وبه جزم في اكثر لانه يحتمل حد نسبة الخطا ولا خلاف  
في اشتراط سلامة وعقله وسرط بعضهم تنقذه لا عريته وذكرته ونطقه  
فيصح افتا الاخر لا قضاؤه ويلقى بالاسارة منه لان القاضي للزوم صيغة  
مخصوصة حكمت والزيت بعد دعوى صحيحة واما الاخر من وهو من يسمع الصوت  
القول فالجمع الصيغة بخلاف الاصم وفتي القاضي ولو في مجلس القضا هو كصحي  
من لم يخاصم اليه ظهيرة وينبغي وباحد القاضي كالمفتي بقوله اي حنيف على  
الاطلاق ثم نقول اي يوسف ثم نقول محمد ثم نقول زفر وحسن بن زياد وهو  
منه وسراجيه وعبارة الشهر ثم نقول الحسن فتنبه وصح في المادى اعتبار  
قوة المدرك والالاضططر ولا يحز اذا لم يكن مجتهدا بل قلده مني خائف فاعتمد قدومه  
لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسط المص في فتاويه وغيره وقدماه  
او الكتاب وسيجي في الفتاوى وغيره اعلم ان كل موضع قالوا الراية للقاضي

هي

فهم  
حذر من  
النسبة الى  
الخطاء

هذا  
هو  
المراد  
بما  
في  
الكتاب  
من  
الفتاوى  
التي  
لا  
ينفذ  
حكمها  
لأنها  
تقتضي  
العدول  
والعدل  
لا يقبل  
شهادته  
على  
عدوه  
إذا  
كانت  
دينونة  
ولو  
قضى  
القاضي  
بها  
لا ينفذ  
ذكره  
يعقوب  
باسان  
فلا يصح  
قضاؤه  
عليه  
لما  
تقرر  
أن  
أهل  
أهل  
الشهادة  
قال  
المصوبه  
أنتم  
نفتي  
مصر  
شيخ  
الإسلام  
أمين  
الدين  
بن  
عبد  
الكار  
قال  
وكذا  
يحمل  
العدو  
لا يقبل  
على  
عدوه  
ثم  
نقل  
من  
شرح  
الوهابية  
أنه  
لم  
يرتفع  
عندها  
وينبغي  
النفاذ  
لو  
تقياض  
عدله



فالمراعاة قاض له ملكة الاجتهاد انتهى وفي خلاصة وانما ينفذ القضا في المجتهد  
فيه اذا علم انه مجتهد فيه والا فلا واذا اختلف في جواب حادثة  
اخذ بقول اقلهما بعد ان يكون او رعاها سراجية وفي الملل القطر واذا اختلف  
عليه امر ولا راي فيه سار ولعلنا ونظر احسن اقاويلهم بما راه صوابا  
لا يخبره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رايه  
برايه ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم وانما عارا لهم فاذا افضى  
بخلافه لا ينفذ حكمه المصير شرط لنفاذ القضا في ظاهر الرواية وفي رواية  
النوادر لا ينفذ في القرى وفي غفار لاني واهية على الصحيح خلاصة وبه يفتي  
بترار اخذ القضا برسوخ للسلطان او لقومه وهو عالم بها وبشفاعة  
جامع الفضولين وقتاوى ابن بيم اوارشعي هو او اعوانه بعلمه سريلا له وحكم  
لا ينفذ حكمه ومنه فالوجه للمولية مبلغا في كل سر بها خذ منه ويفوض اليه قضا  
ناحية فتاوى المصنف لكن في كفتح من قلد بواسطة الشفعة كما قلنا حثايا  
ومثله في البرازية بزيادة وان لم يملك الطاب بالشفعة ولو كان عدلا ففسق باخذها  
او بغيره وحضرها لانها المعظم استحق الجزاء وجوبا وقيل بغيره وعليه الفتوى  
ابن الكمال وابن الملك وفي الخلاصة عن كنوادر لو فسق او ارتداد عني ثم صار  
او اصر فهو على قضائه وما قضى في فسقه وكحوم باطل واعتمده في البحر وفي الفتح  
اتفقوا في الامرة والسلطنة على عدم الاعتراف بالفسق لانها بيعة على كنهها وقبلة  
لكن في اول دعوى الكاينة الوالي كالقاضي فليحفظ ويسعى ان يكون موثوقا به في  
عفافه وعقله وصلاته وفهمه وعلمه بالسنن والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد  
شرط الاولوية لتعديده على انه يجوز خلوا الزمن منه عند الاكثر ففتح تولية  
العامي ابن كمال ويحكم بفتوى غيره لكن في ايمان البرازية المفتي بفتي بالبرازية  
والقاضي يقضي بالظاهر دل على ان الجاهل لا يمكنه القضا بالفتوى ايضا فلا بد  
من كون الحاكم في الدعا والفرق عا لما دينا كالكرتية الامر وابن الكرتية الامر  
وابن العلم رتبة فمما ذكر المفتي وهو عند الاسواق المجتهد امامي تحفظ  
اقوال المجتهد فليس بفتى وفتوا ليس بفتوى بل هو نقل كلام في سطر ابن الكمام  
ولا يطلب القضا بقلبه ولا سبالة بلسانه في الخلاصة طاب كوايته لا يولي الا اذا

تعين

تعين عليه القضا وكانت التولية مشروطة لا ادعى ان العزل من لقاضي الاول غير جنة  
نقد قال واستحب السافعة والمالكه طلب القضا كما مل الذكر لنشر العلم  
ويختار المقلد الا قدر والاولى به ولا يكون قضا عليه جارا عند الان خليف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق خليفة الله خلاف تاتار خاتنه وكبره  
بحرنا التقليدي اخذ القضا من خاف الخيف اي لظلم او العجز يفتي احدهما في  
الكراهة بنزك وان تعين له او امنه لا يمكن فتح ثم ان اخصر فرض عينا والكفاية  
نحو والتقليد رخصة اي مباح والترك عزية عند عامة نزارية قاله لولي عهده  
ويجزم على غير اهل الدخا فيه وقطاع من غير ترد وفي حرمة فقيه الاحكام الحجة  
وتجوز تقليد القضا من سلطان العادل والجايز ولو كان قرا ذكره مسكين وغيره  
الا اذا كان يمنعه عن القضا باحق ولو فقد وال لقلبة كفا وجب على المسلمين  
تعيين وال وامام للجمعة فتح ومن سلطان الجوارح واهل البغي واذا صحت التولية  
مع العزل واذا رفع قضا الباعث الى قاضي بعد ان يفره وفي الاوبة جزم الناصح فاذا  
تقلد طلب دعوى قاضي قبله يعني السجلات ونظره حال المجوس في سجن القاضي  
واما المجوس في سجن الوالي فعلى الامام النظر احوالهم في لزوم ادب والا اطلق ولا  
يسيت احدهم قيد الارجل مطلقا بدم ونفقة من ليس له مال في بيت المال نحو  
في اقر منهم حق اوقامت عليه بيعة الزمة الحبس ذكره مسكين وقيل الحق والاناري  
عليه بقدر ما يري ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان ايك ناري عليه شرا ثم اطلقه وعمل  
في الودائع وغلات الوقت بيعة او اقرار ذي كيد ولم يعمل المولى بقول العزول لا تتخذه بالرعا  
وسهادة الفرد لا قبل خصوصا بفعل نفسه دبر ومفاده ردها ولو بيع اخره قلت كنت  
انتي قاري الهداية بقبولها وتبعه ابن نجم فتنبه الا ان يقر ذم كيد انه اي الموقوف سلها  
اي كودايع والغلات السبقيل قوله فيها انفس الزيد الا اذا بد ذم كيد بالاقرار للمفسر  
ثم اقر تسليم القاضي اليه قافر القاضي انما لا خرف في القضا الاول ونصن المفسر قيمته  
او مثله للقاضي باقراره الثاني سكره ان اقره القاضي ويقضي في المسجد ويختار مسجد  
في وسط البلد ينسب للناس ويستند بر القلة كخطيب ومدرسين خاتنه واحة المحضر  
على المدعي هو الاصح ثم في البرازية وفي كخانة على الممرد وهو صحيح وكذا السلطان والحق  
والفقيه او في داره وياذن غموا ويردهدية التكرار التقليد ابن كمال وهي ما عطي بلائها  
اعانة بخلاف الرسوخ ابن كمال ولونا ذي المهدى بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة

اسم

فيحرم

ادهر



ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد كانه وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه  
الصلاة والسلام ان هداياه له تاتت راجية ومفاده انه ليس للامام قبول الهدية والا  
لم تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدي  
الى العالم بجملة بخلاف القاضي الامن الرابع السلطان ومبايعة السباه ونحو قريب  
المحرم او ممن جرت عادة بذلك بقدر عاداته ولا خصوصية كما درر وورد اجابة  
دعوة خاصة وهي التي لا تخذها صاحبها ولا حضور القاضي ولو من محرم ومفاد  
وقيل هي كالهدي وفي تسراج وسرعة الجمع ولا يجب دعوتهم وغيره مما  
ولو عادت للتهمة ويشهد الجبارة ويعود الرضا ان لم يكن لها ولا عليها دعوى  
سريلاية عن كبرها وسبوى وجوبا بين الخصمين جلوسا وافتا او اشارة  
ونظرا او عتق عن مسارة احدها والاشارة اليه ورفع صوته عليه والضيعة وجهه  
وكذا القيام له بالهولي وميافاة نعم لو فعل ذلك معهما جاز نهر ولا يخرج في مجلس الحكم  
مطلقا ولو غيرهما لذهابه بمهالته ولا يلحقه محنة وعن الثاني لا بأس به عيني ولا يلحق  
السائد سهارته واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستفيد به علم زيادة علم والفتوى  
على قوله في اتفاق بالقضا الزيادة بخبرته برأيه وفي الاول اجماع حاكمي ان ابا  
يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم امل الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في  
خصوصية بضرائع كرسيد لم اسوي بينهما وقضيت على الرسيد ثم كني استري  
قلت ومفاده ان القاضي يقضي على من ولاه وفي الملتقى ولا يفتي في ولاه  
وعليه وعلى روي في روع في المدايع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احدا خصمين  
بلسان لا يعرفه الا في التاتار حاشية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكم متى اذا كان في  
التقليد خيل يصير كما يتكلم ما قضى بحق ثم امره السلطان بالاستئذان فحضرت علما  
لم يلزمه برأيه طلب المقضي عليه نسخة السجل من المقضي له ليعرضه على اهل اهل هو  
صحيح ام لا فاستنع الزمه القاضي بذلك حواجر الفتاوى وفي الفتوى متى امكن اقامة الحق  
بلا آثار صدر كان ادلى وهل يقبل بقصص الخصوم ان جلس للقضالا والاخذها  
ولا ياخذ بها الا اذا اقر بلفظ صريحا

مشرع بقوله تعالى او ينقوا من الارض وحبس عليه كصلاة والسلام رجلا بالتهمة  
في المسجد واحد السجين على رضى الله عنه ببناء من قصب سماه نافعا فنقته  
الاصوص فبنى غيره من مدر وسماه بخميسا بفتح الميم وكسر نوضع التحييس وهو

التذليل

وفروا

التذليل وفيه يقول على رضى الله تعالى عنه الاتراخي كسما عكسا بنيت بعد نافع محسبا  
حصنا حصينا وامينا كلسا صفته ان يكون بموضع ليس به فراش ولا وطاء ليضرب فيونى  
ومفاده انه لو جى له به منع منه ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستيناس الا اقارب وجانب  
لاحتياج المساورة ولا يمكنون عنده طويلا ومفاده ان زوجته لا تجلس معه لو هي  
الكاسية له وهو كظاهر وفي الملتقى على من وطئ جاريته لو فيه خلوة ولا يخرج  
بجمعة واجتماع ولا يج فرض فغيره اولى ولا حضور جبارة ولو كان بكفيل زبلي وفي  
الخلاصة يخرج بكفيل جبارة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى ولو فرض مرضا  
اضناه ولم يجد من يحرمه يخرج بكفيل والا لانه يفتي ولا يخرج لمصلحة وكسب بل ولا  
يكسب فيه ولوله ديون اخراج لخاصة ثم تجلس خائبة ولا يضرب المحبوس الا  
في ثلاث اذا امتنع عن كفارة الظهار والابقاق على قريبه او القسم بين نسائه بعد  
وعظم والضابط ما يقوت بالتأخير لا الى حلف اسياه قلت وينادى ما في  
الوهبانية وان قريب يدون ويتدانا ونظيرين باب الحبس في العنت  
يذكر ولا يغفل الا اذا خاف فرار فينفذ او يحول لسجن اللصوص وهو يطبق  
الباب الراى فيه للقاضي برأيه ولا يخرج ولا يواجرو عن الثاني يوجه لقضاد بينه  
ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة له ولو كان بيده قاضيه فيها لزم ليلادته كارا  
حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوى وتعيين مكانه اي مكان الحبس عند عدم ارازة صاحب  
الحق للقاضي الا اذا طلب مكانا اخر فيحبسه لذلك فيه وافق المعتمد عال قاري بان القرعة  
في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى وفي كنهه ينبغي ان لا يجاب لو طلب حبس  
في مكان اللصوص وعنه في روع في البحر على المحيط ويجعل للنساء سجن على حد  
نفيا للفتنة واذا ثبت الحق للمدعى ولو دانقا وهو سيدس درهم بيعة عجل حبسه بطلب  
المدعى لظهور المظلم بانكاره والا يثبت بيعة بل باقراره بجعل حبسه بليامره بالاداء  
فان اى حبسه وعكسه السرخسي وسوى بينهما في اكثر والدرر واستحسنه الزبلي  
وايه وزمختار كهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلت  
وفي سنة المفتي لو ثبت بيعة حبس في اول مرة وبالاقرار حبس في الثانية والثالثة  
دون الاولى فليكن توفيقا وحبس المدعى في كل دين فهو بدل مال او ملتزم بعقد درر  
ربح وملتقى مثل الثمن ولو لمنفعة كالاخرة والقرض ولو لم يذمي والمهر المعجل والمزوم بكفالة ولو  
بالدرر ككفيل الكفيل وان كثروا برأيه لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتبر خلافا



لفتوى قاضي زمان لتقديم المتن والسروح على كفتاوان المحرر فليحفظ نعم عنه في الاشياء  
 ليدل الخلع هنا خطأ فتنه ونزاد القلاسي انه يحبس ايضا في كل حين بقدر علي  
 تسليمها كالعين المفصولة لا تحبس في غير ابي ما ذكر وهو شفع صور  
 بدل خلع ومفصوب ومثلث ودم عمد وعشق خطا سرك وارث حياية  
 ونفقة قريب وزوجة وموكل مهر قلست ظاهره ولو بعد طلاق وفي  
 نفقات البرازية يثبت اليسار بالاجار هنا بخلاف ساير المديون لكن افني  
 ابن نجيم بان القول له يضمنه عالم يثبت غناه في اوجهه ولو اختلفا فقال  
 المديون ليس بذلك قال كذا من من متاع فالقول للمديون عالم يبرهن رب  
 الدين طرسوني حيا وافر في شهر فخرج لا تحبس في دين موكل وكذا  
 لا يمنع من سفر قبل حل الاجل وان بعد وله السفر معه فاذا حل منه حتى  
 يوفيه بدائع وقد مناه في الكفالة اذا ادعى المديون الفقر اذا اصل العسرة  
 الا ان يبرهن غرضه على غناه اي قدرته على كوفاه ولو باقتراض او بتقاضى غيره  
 فيحبسه حينئذ بما راي ولو يومه هو الصحيح بل في شهادة الملتقط قال ابو  
 حنيفة اذا كان المفسر مع وفا بالعسرة لم احبسه وفي كفايته ولو فقره ظاهر اسال  
 منه جلا وقبل يثبت على افلاسه وخلي سبيله ثم وفي البرازية قال المديون  
 حلف انه ما يعلم اي عسر اجابه القاضي فان حلف حبسه بطله وان نكح خلاه وافر  
 انصر وعرف قلست قد منا ان الراي لمن له ملكة الاستهاد فتنه ثم بعد  
 حبسه بما رايه لو حاله متحلا عند القاضي والاعلما ظهر بخر واعتدله المصير سال عنه  
 اختناط الا جوابا من جيرانه وكفى عبد بعينه داس واما المستور فان قوله راي  
 القاضي عمليه والا لا تقع الوسائل حيا ولا بشرط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة  
 الا اذا تنازع في اليسار والاعسار فاستأني قلست لئلا يبالا عسار للمنفق  
 وهي ليست بحجة ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل فتنه فان لم يظهره مال خلاه  
 بلا قبل الا في تلك حال يتم ووقف واذا كان الدين غايبا ثم لا يحبس نائبا  
 للاول ولا يعرف حتى يظهر غرضه غناه براربه وفي القضية برفن المحبوس  
 على افلاسه فاذا راد الدين اطلاقه قبل تقليس فعله القضا القاضي به حتى لا يعيد  
 الدين نائبا فخرج احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل  
 حبسه ان علمه وقد اخذه او قبله وخلاه خائيه وفي الاشياء لا يجوز

غيره

والمفكر

اطلاق

اطلاق المحبوس البرضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضي في غنية  
 خصمه ولو قال من يراد حبسه ابيع عرضي واقضي ديني اجله القاضي يومين او ثلثة  
 ايام تحبسه لان مدة ضربت لابلاء الاعذار ولوله عقار تحبسه اي ليسهم ورقص  
 الدين الذي عليه ولو ثبت قليل براربه وسجى غامه في الحجر ولم يمنع عرفاه عنه على ظاهر  
 فلا يزونه بها الا ليل الا ان يكتب فيه ويستاجر المرأة امرأة تلازمها سنة فخرج  
 لو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة ففي حجر الهداية تحرك طالب الاضر وكلفه  
 في البرازية للمكفيل بالنفس والطالب ملازمة بلا امر قاض لو بقر حقه ولا يقبل  
 برهانه على افلاسه قبل حبسه لقيامها على النفي وصح غرضي زاده وصح غيره قبولها  
 والمحول عليه قبولها رايه كما مر فان علم اعساره قبلها والا لا تهر فليحفظ وبينة  
 يساره احق من بينة اعساره بالقول لان اليسار عارض واليسار لا يثبت لانها نعم  
 لو بين سبب اعساره وشهد رايه فتقدم لا يثبت امرها غرضه كذا واعتدله  
 في الشهادة في القضية ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت والام يمكن قبولها لانه قامت للاس  
 وهو بنكر وبينة متى قامت للمكسر لا تقبل وايد حبس الموسر لانه جزا الظلم قد حبس  
 وسجى في الحجر ان يباع مال الدينه عندها وبه يقضي وحسب فلا يتايد حبسه  
 فتنه ولا تحبس لما نصي في نفقة زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قضى بها  
 لانها ليست بذل مال ولا لزمته بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره  
 حبس بطلبها بل تحبس اذا برهنت على يساره بطلبها كما لو اى ان ينفق على ما  
 او على اصوله وفروعه فيحبس احيالهم تحرك قلست وهل تحبس لمحرمه لو اى  
 لم اتره وظاهر تقييدهم لكن ما مر عن الاشياء لا يضرب المحبوس الا في ثلاث بقدره  
 فتأمل عند الفتوى في حبس الولى بدى الصخر لا تحبس اصل وان علا في دين  
 فربما يقضي القاضي دينه من عين ماله او قيمته وكفى عقره عقار بكنقوله  
 كبر فليحفظ ولا يستخلف قاض نائبا الا اذا فوض اليه من كقول من سبت او دلالة  
 كجعلت قاض القضاة والدلالة هنا قوي لان في الصريح المذكور عليك الاستخلاف لا العزل  
 وفي الدلالة بملها القول ولو من سبت واستبدل او استخلف فان قاض القضاة هو الذي  
 ينصرف عنهم مطلقا تقليدا وعزلا بخلاف المأمور باقامة الجمعة فانه يستخلف بلا  
 تفويض للاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره من خلاصه قال في البحر الاصل له وانما هو  
 فهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعة نايب القاضي المفوض اليه الاستنابة

الثلث



فقط لا العزل نائب عن الاصل وهو سلطان وحسيند فلا يملك ان يعزله القاضي  
 بغير تفويض منه للعزل كوكيل وكل وكذا لا يعزل ايضا بعزله ولا يموت ولا يموت  
 السلطان بل يعزله زبدي وعيني وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر  
 والملتقى وفي البرازيه وعليه الفتوى وتمامه في الاشياء وفي فتاوى المصنف وهذا  
 هو المختار في المذهب لا ما ذكره ابن الغرس في الفتنة المذهب ونائب عن اي غير  
 المفوض له ان يفتي عنده او في غيبته واجازه القاضي في قضاؤه لو اهل بالو  
 قضي فضولي او هو في غير نيوبته واجازه لان المقصود حصول رايه في الحكم  
 وبه علم دخول الفضولي في القضاء في الاشياء والمنظومة المحببة لو فوض لعبد  
 ففوض لغيره صح ولا حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقضي صح بخلاف صبي بلغ واذ ارفع  
 اليه حكم قاض خرج الحكم ودخل الميت والمغزول والمخالف لرايه لانه نكرة في سياق  
 الشرط فتعم فاذم اخر فتد انقضى اذ حكم بنفسه قبل ذلك كذا ابن كمال نفذه  
 اي ازم الحكم والعمل بقضائه لو اجتهد فيه علما باختلاف الفقهاء فيه فلم يعلم لم يجز  
 قضاؤه ولا يحضيه الثاني في ظاهر المذهب زبدي وعيني وابن كمال كل في خلاصته  
 ويفتي بخلافه وكأنه تيسير في حفظ بعدد عوى صحى من خصم على خصم حاضر والا  
 كان انما في حكم مذهب لا غير محرر وسيجي اخر الكتاب وانه اذا اذن اب في حكم الاول له  
 طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان تنايد من ماننا لا تقبل ترك ما ذكر قد انغارفوا  
 في فائنا القضا بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما اضيف له في ظن القاضي  
 شرعا من انه يفتي به فاذا حكم حنفى فوجب بيع المبركان معناه الحكم بطلان  
 البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقتضي بطلان نفسه  
 وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم من الامعاء عن دليل مجمع او مخالف كتابا  
 لم يختلف في تاويله السلف كبروك لشمسة او سنة فلهذا لا يملك بلا وحي  
 مخالفة حديث السيد المشهور او اجتماعا لكل المنفعة لا لاجتماع الشئ في فساد  
 وكبيع ام ولد على الاخر وقتا ينفذ على الاصح ومن ذلك ما لو قضى بشهادة وبين  
 المدعى مخالفة للحديث المشهور البينة على من ادعى واليمين على من انكر او قضى  
 بتعين الولي واحد من اهل المحلة او بصفة نكاح المتعة او الموقت او بصفة بيع عند  
 معتق البعض او سقوط الدين بغير سنين او بصفة طلاق الدور وبقرار النكاح  
 كما مره بانه وقضاء به وصبي مطلقا وقضاء كما مره لم يابدوا نحو ذلك كالتفريق

بمنا

منه  
 طلاق الزور رهرا بغير اصرار  
 او طلقك فانه طلاق قبله ثلاثا  
 وهذا من طلاق من حيث  
 الزور

بين

بين الزوجين بشهادة المربعة لا ينفذ في الكل وعد منها في الاشياء فيها  
 واربعين وذكر في الدرر ما ينفذ سبع صور منها الوقت المرأة بعد وفود  
 وسجى متنا خلافا لما ذكره المصنف شرحا والاصل ان القضا يصح في موضع  
 الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل اختلاف الساق  
 معتبر الاصح نعم صدر كسر يوم الموت لا يدخل تحت كفضا خلاف يوم القتل  
 فلو برهن على موته ابيه في يوم كذا ثم برهنت امرأته ان الميت نكحها بعد ذلك  
 قضي بالنكاح ولو برهن على قتل قهرهنت ان المقتول نكحها بعد ذلك لا يقتل  
 وكذا جميع العقود والمدانيات الا في مسألة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بغيرها  
 بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم كفلت اشياء واستثنى محشوها  
 من الاول مسائل منها ادعياء ميراثا فلا تقبل بغيرها تاريخا برهن الوكيل على وكالة  
 وحكم بها فادعى المطالب موت الطالب صح الدفع برهن انه سراه من ابيه  
 منذ سنة وبرهن ذوكيد على موته منذ سنتين لم يسمع وقيل يسمع وشرو  
 ان القضا بالسنة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس بحالا  
 للنزاع ليرتفع بآبائه بخلاف الفتا فانه من حيث هو محل للنزاع كمالا يخفى وينفذ  
 القضا بشهادة الزور ظاهرا وباطنا حيث كان المحل قابلا وقاضي غير عالم بزورهم  
 في العقود كبيع ونكاح والفسوخ كاقالة وطلاق بقول على رضي الله عنه لتلك  
 المرأة شاهدا زورا وقالوا وزفروا بالله طاهرا وقتا وعليه الفتوى شرعا  
 عن البرهان بخلاف الاموال المرسله اي المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهر فقط  
 اجماعا التزام السبب حتى لو ذكر سببا معينا فعلى الخلاف ان كان سببا يمكن  
 انشاؤه ولا لا ينفذ اتفاقا كالأرض وكالوكالات المرأة بحركة نحو عتق ابنة  
 وكما لو علم القاضي بذلك كسره حيث لا ينفذ اصلا كاتضا باليمين الكاذبة  
 زبدي وانما في الفسخ قضى بغيره في خلاف رايه اي مذهب مجمع وابن كمال  
 لا ينفذ مطلقا ناسيا او عامدا عندهما والائمة الثالثة وبه يفتي مجمع ووقاية ملتقى  
 وقتل بالنفاذ يفتي وفي سره الوهبانية للسريلا في قضى من ليس بمحتسب كخففة  
 زماننا بخلاف مذهب عامد لا ينفذ اتفاقا في سره الوهبانية وكذا ناسب  
 عندها ولو قد صحح السلطان مذهب كزماننا نقيده لا خلاف لكونه معزولا عنه

م



استرى وقد غرت بيت الوهبانية فقلت ولو حكم القاضي حكم مخالف لمذهبه صحيح  
اصلا سطر قلت **واما امر الامر في صايف فضلا مجتهدا فيه نفذ**  
**امره كما قرناه عن سير التاتار غايه وغيرها فليحفظ**  
اي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به كحر الانحضور اي من يقوم مقام الغائب  
افاد بالاستثنا ان القاضي غايبا يحكم  
على الغائب والمست لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى  
الغائب تحضره وكلمه وكحضرة وصيه جامع الفضولين وافاد بالكاف عدم  
الحصر فان احد الورثة كذا يثبت خصما عن كباقيين وكذا احد شركي  
الدين واجنبى بيده مال اليتيم وبعض الموقوف عليهم اي لو الوقف ثابتا  
كما ثبت بابه ثابته **نصبه القاضي خراج المسخر كما ينبغي**  
لان حاله فلو سري انه ثم ادعى ان مولاه زوجها  
فلان الغائب واراد ردها بعيب الزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال عيب  
ابن كمال **الحاكم مثاله داره بدرجلو المدعى**  
**الدار** الحكم ذي اليد الحاضر  
**ذلك** اضاحني لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشرائع المالك  
سبب الملكية لاحتمال وله صور كثره ذكرتها في المحنى تسعا وعشرين  
لما يدعى على الحاكم كما اذا ادعى عبد على مولاه انه علق شقة  
بتطليق زيد زوجته وبرهن على التطلاق بحية زيد **يقبل في الاصح**  
فلو لم يكن كما اذا علق طلاق امراته بدخول الدار يقبل اوم  
ضرر الغائب ومن حيل اثبات الحق على الغائب ان يدعى المشهود عليه ان  
النكاح عد فلان فبرهن المدعى ان ماله الغائب اعترف بتقبل ومن حيل الطلاق  
حيلة الكفالة فبرهن على بطلانه ودعوى كفالته بنفقة العدة معلقة  
بالطلاق ومن اراد ان لا يرب في حيلته ما في دعوى النزارية ادعى عليها ان زوجها  
الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فانكرت بزوجه الغائب وانكرت  
طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها انما زوجة الحاكم ولا يحتاج الى اعادة  
البينة اذا حضر الغائب **في اظهر روايتين**

زيد

مطلوب من اراد ان لا يرب

عن اصحاب

عن اصحابنا ذكره من لا خسر في باسنا رالعيب **ان ينفذ ربه غير واحد**  
وفي المسئلة والبرازية وجمع الفتاوى وعليه الفتوى وزجج في الفتى توقف  
على افضا قاض اخر وفي البحر المحمود ان القضاء على المسخر لا يجوز الا الضرورة  
وهي في خمس مسائل اشترى بالجمار فتوارى اخفى الكفور لحلف ليوفيه اليوم  
فتعجب الدائن جعل امرها بيدها ان لم يقبل بنفقتها فتعجب الخاف  
اذا توارى الخصم فالمتاخر وان القاضي ينصب وكسلا في الكل وهو قول  
الثاني **خاتمة قلت** ونقل شراح الوهبانية عن شري  
ادب القاضي انه تور الكمل وان القاضي يحكم بيته مدة يراها ثم ينصب  
الوكيل **لعدم ملهم**  
حيث كان الدين لغريم **والنقطة**  
**على من على تومنى حيث لا وصى ولا من يقبل مضاربة ولا مستغلا**  
**شترية ولا اخذ المال من اب مبدرو وضعه عند عدل قسه**  
**ندبا لحفظه بقرض** ولو قاضيا لانه لا يقضى لولاه **ولا الملتقط**  
**فان اقرضوا صنفوا العجزهم عن التحصيل خلاف القاضي ويستثنى اقرضهم**  
**للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا كحرق في جاز الملتقط التصديق قاله**  
**اوى** **الغرم** **درر** وفي حنج بعز بالسراج قال بحر لو قال رتعدت  
اكور العجز عن القضاء وفيه عن ابي يوسف اذا غلب جور ورشو  
ردت قضايه وسها رتة **ردع القضاء فظهر لامنته ويخصص**  
بزمان ومكان وجصومة لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة  
عشر سنة فسمعها لم ينفذ قلت **فلا شمع الان نورها الاباير**  
**الا في الوقف والارك** وجود عذر شرعي وبه افق المفتي ابو السعد فليحفظ  
**امر السلطان انما ينفذ اذا وافق لشرع والا فلا سيما من القاعدة الخامسة**  
**وفوائد شتى** فلو امر قضائه بتخلف كشره ووجب على العالم ان يصحوم  
ويقولوا له لا شك في قضائه الى امر يلزم منه سخطك او سخط الخالق تعالى  
**قضايا سنا وكتابه الى القاضي جاز ان لم يكن قاض مولى من السلطان الحك**  
**كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في سكر الكثر يعني البحر وفي الفصل**

دستور واللفظ

حتى



الاول من جامع الفصولين القاضي بتأخير الحكم بانه وبغيره وبغيره وفي الاستبانة  
 لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائط الا في ثلث تربية ولربما يصلح  
 اقارب واذا استعمل المدعي لا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلث لوبعل او ظهر  
 خطاؤه او خلاف مذهبه فعلم القاضي حكم فلوزوج البتة من نفسه او ابنه  
 لم يكره الا في مسئلتين اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها كان وكلاهما اذا اخطأ  
 فقتر امي وقف الفقير كان له اعطاء غيره امر القاضي حكم الا في مسئلة الوقف  
 المذكورة فامرته فتوى فلو صرف الغريم صح القاضي بحلف غريم المست  
 ولو اقربه المريض لا يقبل قول امين القاضي انه حلف المخرجة الاستبانة من  
 من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بسرعى لم يخرج من العهد انشأ وقدرنا  
 في الوقف عن المنظومة المحببة ان للسلطان في كافة سراط الواقف لو غلبه  
 قري ومزارع وانه يعمل بامر وان غلب السراط فليحفظ واجاب صني اخذني  
 بانه متى كان في الوقف سعة ولم يقصر اذا خدمته لا يمنع فتبه وفي الوهبانية  
 تحبس الولي بدن الصغر حتى يوفيه او يظلم فقر الصغر قلست لكن قدم  
 سارحها عن قاضي خان المحرر ولعبد والبالغ وكفى في الحبس واقتامل بنفيه  
 هنا قاله الشريفي قال وليس للقاضي البيع مع وجود اب او وصي وهي  
 فانه حسنة قلست وهي في القسنة ومتى باعها للقاضي نقضه لو اصاب كما  
 نظمه السارح ففهمته للثمن مع غير البعض فقلست  
 ونقض بيعا من اب او وصيه ولو مضى او الاصل النقض ليس هو  
 ويحبس في دين على الطفل والد وصي وللتاديب بعض بصورا  
 وفي الدين لم تحبس اب ومكات وعبد لمولاه لعكس ومهسر  
 نعم لو لعبد مدبونا يحبس المولى بدنه لانه للفرع وكذا يحبس بدن مكاتبه  
 الا فيما كان من حبس الكتابه ففي عتاق الوهبانية وفي غير حبس الحق تحبس  
 مكاتبه ولعبد فيها بخروفي حجرها ويحبس في الكتب الصحيح المحرز  
 على الدين اذا بالكت ما هو مهسر  
 حفر الحكم في مائل لغزل وعرفا تولية الخصم حاكما يحكم بينهما وركنه لفظه  
 الدال عليه مع قول الآخر ذلك وشرط من جهة الحكم العقل الاخرية والاسلام  
 دفع تحكيم ذي ذميا وشرط من جهة الحكم بالفتح صلاحية للقضا كما مر  
 وتشرط

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

بالكسر

وتشرط الاهلية المذكورة وقته اي التحكيم ووقت الحكم جميعا فلو حكم بعد اعتق  
 او صيا قبله او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في مقالديفغ اللام  
 مسددة بخلاف الشهادة وقد مرنا انه لو استقضى العبد ثم عتق فقص صح  
 وغراه سعدي افندي للمبتغى حكما حلالا يعلموا اذ لو حكم اول من يدخل المسجد  
 لم يكره اجتماع الجملة في حكم بينهما بينة او اقرارا ونكول ورضا بحكمه صح لو  
 في غير حد ووجود ردية على عاقلة الاضطران حكم الحكم بمنزلة الصلح وهذه لا يجوز  
 بالصلح فلا يجوز بالتحكيم ويفرد احدهما بنقضه اي التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد  
 احد العاقدن في مضاربة وشركة ووكالة بلا التماس طالب فان حكم لزمها ولا يسطر  
 حكمه بغرضها الصادرة عن ولاية شرعية ولا يتعدى حكمه الى غيرها الا في مسئلة  
 فالو حكم احد الشريكين وغرم له رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدي للشريك  
 الغائب لان حكمه كالصلح بغير فلو حكمه في غيب بيع فقص يرد له ليس للبايع رده  
 على بائعه الارضا البايع الاول والثاني والمشتري يتحكمه فتح ثم استثنى  
 الثلاث بنقض الحكم في كل المجتهديات كحكمه يكون الكتابات راجع ونسخ  
 اليمن المضافة الى الملك وغير ذلك لكن هذا ما يعلم ويكتم وظاهر الهداية انه يجب  
 بلا يكره تامل رصي اخباره باقرار احد الخصم وعدالة الشاهد حال ولا يثبت في  
 نقا تحكيمها الا يصح اخباره حكمه لانقضاء ولا يثبت حكمه ابويه وولده وزوجه  
 كحكم القاضي خلاف حكمها اي الحكم او القاضي عليه حيث يصح كالشهادة حكمه  
 رحلي فلا بد من اجتماعهما على الحكم به ويضي القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا  
 ابطل لان حكمه لا يدفع خلافا وليس للحكم تفويض الحكم الى غيره وحكم بالوقف  
 لا يدفع الخلاف على الصحيح ما كنه فلورفع الى موافق لمذهب حكمه ابتداء بشرط  
 ولا يحضيه لانه لم يقع بعينه او الخاص لانه كالقاضي الا في مسائل عد منها في  
 البحر سبعة عشر منها لو ارتد انغزل فاذا اسلم احتاج لتحكيم حديد بخلاف  
 القاضي وفيها لو رد الاستبانة لتهمة فليغرم قولها وينبغي ان لا يكره الى الحبس  
 ولم اره وكذا لم ار حكم قبول الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدي اليه وقت التحكيم  
 اراد بيعه قوله والمراة تقضي الجدة  
 القاضي يكت الى القاضي في كل حق به يفتي استسنا في غير حد وقول للبيعة  
 فان شهد راعا على خصم ماض حكمه بالشهادة وكتب بحكمه ليحفظ وكتاب الحكم

كما اذا قال لا احد عما قد  
 اقرب عندي اوقا  
 بينة لا يمكن افسد  
 قال لا قد حكمت لهما  
 عليك فانت المصطفى عليه  
 الاقرار واقامت البينة  
 بغيره فانه لا يثبت  
 الحكم في حال ولا يثبت  
 قوله قبل ان يقر بكتبه  
 لم يثبت في ذلك اس  
 هشدار



هو السجل الحكمي الحق الذي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كتيب  
فيه وقائع الناس وان لم يكن الحكم حاضرا لم حكم لانه حكم على الغائب وكتب  
الشهادة الى قاض يكون الخصم ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه بها على  
رأيه وان كان مخالفا لراي الكاتب لانه استباح حكم وهو نقل الشهادة حقيقة  
ويسمى الكتاب الحكمي وليس بسجل وقرا الكتاب عليهم او علمهم به وضم  
عندهم ان عند شهود الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابته عنوانه  
بألفه وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتها فلو كان  
العنوان على ظاهره لم يقبل قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على ظاهر  
فيعلمه واكتفى الثاني بان يشهدهم انه كتابه وعليه الفتوى كما في العزيمة  
عن الكفاية وفي الملتقى وليس بخبر كالعيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى  
ختمه اولا ولا يقبله الا لا يقره الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام  
شهوده ولو كان لزم على ذي الشهادة ان يقرهم على فعل المسمي الا اذا اقر الحكم  
فلا حاجة اليهم اي اليهود بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث  
لا يحتاج الى بيعة لانه ليس ملزم وفي السبابة لا يعمل بالخط الا في مسئلة  
كتاب الامان ويلحق به البرات ودفتر بيع وصراف وسمسار وجوز محمد  
لراو وقاض وشاهدان يتفقان في ثوابه يفتي ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين  
القاضيين كالشهادة على كظاهر وجوزها الثاني ان يحث لا يعود في يوم  
وعليه الفتوى شرعا اليه وسراجيه ويبطل الكتاب لموت الكاتب وعزله  
قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازة الثاني وامامها  
فلا يبطل بطل بطل بطل الكاتب وردته وحده لقذف وعمامة ومسقة بعد عدالة  
خروج عن الاهلية واجازة الثاني وكذا موت المكتوب اليه وخروج عن الاهلية الا اذا  
عمم بعد خصص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عمم ابتداء وجوز الثاني وعليه  
العمل خلاصة لا يبطل موت الخصم ايا كان لقيام وارثه اوصيه مقامه قلت  
وكذا لا يبطل موت شاهد الاصل كما سياتي فتنا في باب خلافا لما وقع في كفاية  
هنا فانه

هنا فانه مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فتنبه واعلم ان الكتابة بعلمه كالقضا يعلم  
في الصحح بحرفين جوز وجوزها ومن لا فلا الا ان المعتمد عدم حكمه بعلمه في زماننا  
اسباه وفيها الامام يقضي بعلمه في حد قذف وقود وتعزير قلت وفيها  
الامام قيد كما قد مضى في الحدود ثم اراه لكن في سر الوهابية للشرع لا في المختار  
الان عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضي بعلمه في الحدود انما الصلة به تعالى كزنا وغير  
مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للتهمة وعن الامام ان علم القاضي في طلاق وعتاق  
وغصب يثبت اكيلولة على وجه الحسبة لا القضا ولا يقبل كتاب القاضي من محكم بل  
من قاض تولى من قبل الامام ملك اقامة الجمعة وقيل يقبل من قاض رستاق الى قاضي  
مصر او رستاق واعلم المص والمالك كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين  
فوصل الى قاض وي بعد كتابته هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطا جواهر  
الفتاوى وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لبايه ان يقبله والمرأة تقضي  
في عرجد وقود وان اتهم المولى لها الخ بخاري لم يفلح قوم ولو اقرهم امرأة وتصلح ناظرة  
لوقف ووصية ليستم وشاهدة فتع وضع تقريرها في كنفه ولشهادة في الاوقاف  
ولو بلا شرط وقف فخر قال وقد افشيت فمن شرط الشهادة في وقفه لطلان ثم لوليه فات  
وترك بنتا لها شح وظيفة الشهادة في السبابة من احكام الانثى اختار في  
المسابقة جوار كونه ثنية لا رسولة لبنا حاله في السبابة ولو قضت في حد وقود فرفع  
الى قاض اخر يري جوارزه فامضاه ليس لغرم ابطاله لخلاف شرح عيني والختى كالاتي  
تحرروا علم انه اذا وقع للقاضي حارثة او لولده فاناب عنه فقضى نايب القاضي له او لولده  
جاز قضاؤه كالموقوف للامام الذي قلده القضا او لولد الامام سراجيه وفي النزابة كل من  
تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه له وعليه استحق خلافا لجواهر والمصلحة فلنحفظ  
ويقضي النايب بما شهد وابه عند الاصل وعكسه وهو قضا الاصل بما شهد وابه عند  
النايب فيجوز للقاضي ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النايب وعكسه خلاصة  
في روع لا يقضي القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا اورد عليه كتاب قاض  
لمن لا تقبل له شهادته فيجوز قضاؤه به اسباه وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده  
الا في الوصية وحرر الشرع لا في شرحه للوهابية صحة قضا القاضي لام امرأة ولا لامة  
ابيه ولو في حياة امراته وابيه وانه يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد بشيئين  
فقال ويقضي لام العرس حال حياتها وعرس ابيه وهو حي محرر وبعد وفاة ان خلع عن  
به وفاتها بعد ما هو بغير

هذا هو السجل الحكمي الحق الذي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كتيب فيه وقائع الناس وان لم يكن الحكم حاضرا لم حكم لانه حكم على الغائب وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفا لراي الكاتب لانه استباح حكم وهو نقل الشهادة حقيقة ويسمى الكتاب الحكمي وليس بسجل وقرا الكتاب عليهم او علمهم به وضم عندهم ان عند شهود الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابته عنوانه بألفه وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتها فلو كان العنوان على ظاهره لم يقبل قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على ظاهر فيعلمه واكتفى الثاني بان يشهدهم انه كتابه وعليه الفتوى كما في العزيمة عن الكفاية وفي الملتقى وليس بخبر كالعيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه اولا ولا يقبله الا لا يقره الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لزم على ذي الشهادة ان يقرهم على فعل المسمي الا اذا اقر الحكم فلا حاجة اليهم اي اليهود بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بيعة لانه ليس ملزم وفي السبابة لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البرات ودفتر بيع وصراف وسمسار وجوز محمد لراو وقاض وشاهدان يتفقان في ثوابه يفتي ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة على كظاهر وجوزها الثاني ان يحث لا يعود في يوم وعليه الفتوى شرعا اليه وسراجيه ويبطل الكتاب لموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازة الثاني وامامها فلا يبطل بطل بطل بطل الكاتب وردته وحده لقذف وعمامة ومسقة بعد عدالة خروج عن الاهلية واجازة الثاني وكذا موت المكتوب اليه وخروج عن الاهلية الا اذا عمم بعد خصص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عمم ابتداء وجوز الثاني وعليه العمل خلاصة لا يبطل موت الخصم ايا كان لقيام وارثه اوصيه مقامه قلت وكذا لا يبطل موت شاهد الاصل كما سياتي فتنا في باب خلافا لما وقع في كفاية هنا فانه



نصيبه بغير ان يقضي به فبتصرفا ويقضي لوقف مستحق بربع بوصف لفضا  
والعلم او كان ينظر اي متفرقة وجاوت  
اي متفرقة يمنع صاحب فضل على علو طبقة لآخر ان يتد اي يدق الوتر  
سفل وهو البيت التحتاني او ينقب كوة بفتح او ضم الطاقة وكذا بالعكس  
دعوى تجمع بلا رضى الاخر وهذا عنده وهو القياس كح وقال الكار فعلا لا يضر  
ولو ان عدم السفل بلا صنع ربه لم يحجر على البناء لعدم التعدي ولذي العلوان  
يبنى ثم يرجع بما انفق ان يبنى باذنه او ذن قاض ولا يفتتة البناء يوم بناء  
وتما في العيني زائفة مستطيلة اي سكة طويلة يتشعب عنها سكة  
سلكها لكن غير نافذة الى محل اخر يمنع اهل الاولى عن فتح باب المرور لا للاستضافة  
والرعي عيني في القسوي الغرض نافذة على الصحيح اذ لا حق له في المرور بخلاف  
النافذة وفي زائفة مستطيلة لرق اي اقبل طرفها اي نهاية سبعة  
اعوجاجها بالمستطيلة لا يمنع لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف مالو  
كانت مربعة فانها كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابين كال بغير صورة

ادول  
جسمه  
حتى  
يا  
ضرب  
قصة  
عليه

بمناقشة  
الزائفة  
والزائفة  
الزائفة  
الزائفة

والمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاه ضررا يمتنع من ذلك  
وعليه لفتوى برارية واختاره في العمادية وافق به قاري الكهنايه حتى يمنع طار  
من فتح لطاقة وهذا جواب المساج استجسانا وحواب ظاهر الرواية المنع مطلقا  
وبه ائتي طائفة كالا امام ظهر الدين وابن شحنة والدة وزحم في الفتح وفي فتنة  
المجتبي وبه يفتي واعتمد المصنعة فقال وقد اختلف الافتاء ينبغي ان يعول  
على ظاهر الرواية انتهى قلت وحيث تعارض متنه وشرحه فالعمل على  
المتون كما تقر من رافد من قلت ونفي مالواشكلا هاضما لا وقد حرر  
محسن الله سبحانه المنع قاسا على مسئلة السفل والعلوان لا يستد اذا اضر وكذا ان اشكل  
على المختار للفتوى كافي الحاشية قال المحسني فلذا تصرفه في ملكه ان اضر واشكل يمنع  
وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارم من به عليه فليفتن فانه من خواص كتابي انتهى  
ادعى على اخيه بتهمة في قبضه وقت فسل المدعي بيته فقال قد جدي بها اي

الهيئة

هذا هو الوجه في منع البناء على السفل  
والمنع الشخص من تصرفه في ملكه  
الا اذا كان الضرر بجاه ضررا يمتنع من ذلك  
وعليه لفتوى برارية واختاره في العمادية  
وافق به قاري الكهنايه حتى يمنع طار  
من فتح لطاقة وهذا جواب المساج  
استجسانا وحواب ظاهر الرواية المنع مطلقا  
وبه ائتي طائفة كالا امام ظهر الدين  
وابن شحنة والدة وزحم في الفتح وفي فتنة  
المجتبي وبه يفتي واعتمد المصنعة فقال  
وقد اختلف الافتاء ينبغي ان يعول  
على ظاهر الرواية انتهى قلت وحيث  
تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتون  
كما تقر من رافد من قلت ونفي مالواشكلا  
هاضما لا وقد حرر محسن الله سبحانه  
المنع قاسا على مسئلة السفل والعلوان  
لا يستد اذا اضر وكذا ان اشكل على  
المختار للفتوى كافي الحاشية قال  
المحسني فلذا تصرفه في ملكه ان اضر  
واشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع  
قال ولم ارم من به عليه فليفتن فانه  
من خواص كتابي انتهى ادعى على اخيه  
بتهمة في قبضه وقت فسل المدعي بيته  
فقال قد جدي بها اي

اي الهيئة فاشترتها منه اولم ذلك اي جديتها ومفاده الاكتفا باكان التوفيق وهو  
مختار شيخ الاسلام من اقول اربعة واختار المحدثي انه يكفي من المدعي عليه لامن  
المدعي لانه مستحق وذاك دافع وظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق بزازسه  
فاقام بيته على كثر بعد وقتها اي وقت الهيئة تقبله لصورته وقبله لا  
لوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور المتناقض في الثاني ولولم يذكر لها تاريخا  
او ذكر لاحدها تقبل المكان التوفيق بتأخير السرا وهل يشترط كون الكلا من عند القاض  
او الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحكمه لان به المتناقض والمتناقض يرتفع  
بتصديق الخصم وبقول المتناقض تركت الاولى وادعى بكذا وبكذب الحاكم وقامه  
في البحر واقره المصنف كالوادعي اولها اي الدار مثلا وقف عليه ثم ادعاه لنفسه  
او ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه لم يقبل للتناقض وقبله ان وفق بان قال  
كانت لفلان ثم اشترته در في اواخر الدعوى قال ولوادعي الملك لنفسه ولا ثم ادعى  
الوقف عليه يقبل كالوادع لنفسه ثم لغيره فانه يقبل ومن قال لا ثم اشترت  
من هرة تجارية وانكر الاخر السراجاز للبايع ان يطاها ان ترك البايع الخصومة  
واقترن تركه بفعل يدل على كرضاء بالفسخ كما ساها ونقلها لمرله لما تقرر ان حدود  
جميع العقود ما عدا النكاح فسخ فللبايع ردها بعيب قديم لتمام الفسخ بالتراضي  
عيني اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلذا لو وجد انه تزوجها ثم ادعاه وبرهن على  
النكاح يقبل برهانه بخلاف البيع فانه اذا انكره ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه بالانكار  
بخلاف النكاح اقر يقضي عشرة دراهم ثم ادعى انها يوف او شهر حجة صدق بمينه  
لانه اسم الدراهم يعمها بخلاف ستوقه لغلبة غشها وكذا لو ادعى انها ستوقه  
لا يقبل ان كان كيان مفصولا وصدق لوبين مفصولا بحاشية فالتفصيل في المفصول  
لا الوصول ولو اقر يقضي جيا دلم يصدق مطلقا ولو مفصولا للتناقض ولو اقر انه يرض  
حقه او قبض المني او استوفى حقه صدق في دعواه الزيافة لوبين مفصولا وكالا  
لان قوله جيا د يفسر فلا يثبت التاويل بخلاف غيره لانه ظاهر اذ ينقض فحتم التاويل  
ابن كمال اقر بدس ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل برهانه  
قسيه عن علا الدين وسجي في الاقرار قال الاخر ذكر على الف درهم فرد المقله ثم صدق  
في مجلسه فلا شيء المقله الا بحجة اقراره ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه اخي لواحده ومن  
ادعى على اخيه الا فقال المدعي عليه ما كان لك على مني قط فبرهن المدعي انه له عليه الف







او مستورين او فاسقين في الاصح كما خبا السر بحناية عبده فلو باع كان  
 بخنا واللعن والفسق بالبيع والبكر بالكلية والمسلم الذي لم يهاجر بالشرايع  
 وكذا الاخبار يعيب لمريد شرا وجر ما ذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولي  
 وقف فهي عشر شريطة فيها احد شرط السهادة لا فقطها ويشترط سائر  
 الشروط في السأهد وفيه في البحر بالعزل القصدي وبما اذا لم يصدق ويكون  
 المخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجي في باب باع قاض  
 او امينه وان لم يقل جعلتك امينا في بيعه على الصحيح ولو اجمعه عبد الدين  
 الغرقا واخذ المال فضاغ منه عند القاضي واستحق العبد اذ ضاع قبل تسليمه  
 لم يضمن المال لا امين القاضي كالقاضي والقاضي كالامام وكل منهما لا يضمن بل ولا  
 يخلف بخلاف نايب الناظر ورجع المستري على الغرماء لتعذر الرجوع على العاقد  
 ولو باعه الوصي لهم اي لاجل الغرماء باع القاضى او بلا امره فاستحق العبد  
 او مات قبل القبض للعبد من الوصي وضاع الثمن رجع المستري على الوصي لانه  
 وان نصبه القاضي عاقد امانة عن الميت فترجع الحقوق اليه وهو يرجع على الغرماء  
 لانه عامل لهم ولو ظهر بعده قال للميت رجع الغريم فيه بدية فهو الاصح اخرج  
 القاضي التلث للفقير او لم يعطهم اياه حتى هلك كان الهلاك من مالهم اي الفقرا  
 والتلثان للورثة لما امر كقاضي عدل برجر او قطع في سرقة او ضرب في حد  
 قضى به بما ذكر وسلك فعله لو حوب طاعة ولي الامر ومنعه محمد حتى يعاين  
 الحكم واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يفتي الا في كتاب القاضي للضرورة  
 وقيل يقبل لو عد لا عالما وان عد لا حاهلا انه استفسر فاحسن تفسير الشرايط  
 صدق والا لا وكذا لا يقبل قوله لو كان فاسقا عالما كان او حاهلا وكان فاسقا  
 للثمة فالقضاة اربعة الا ان يعاين الحكم اي سببا شرعيا صاب دهن الانسان  
 عند شهود فادعي مالكة ضمانه وقال الصاب كانت الدهن نجسة وانكر المالك  
 فالقول للصاب لا نكارة الضمان وشهود يشهدون على الصاب لا على عدم  
 النجاسة ولو قتل رجلا وقال قتلته لردته او قتلته اي لم يسمع قوله ليلابودي  
 اني فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وامر القتل عظم فلا يقل  
 بخلاف المال اقرار البرازية صدق قاض معزول بلا يمين قال لزيد اخذت  
 منك الفاقضيت به اي بالالف لبكر ودفع اليه او قال اقضيت بقطع يدك  
 في حق

في حق وادعي زيد اخذ الف وقطعه اليد ظما واقر بكونها اي الاخذ ولقطع الوقت  
 قضاه وكذا لو زعم فعله قبل التقليد او بعد كعزل في الاصح لانه اسند فعله الى  
 حالة معروفة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن زيد على كونها في غير قضائه  
 فالقاضي يكون مبطلا صدر شرعية فخرج نقله الا سباه عن بعض  
 السافعيه اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من اموال  
 المتامى والاوقاف وفي الحانية للمتولى العشرة مسألة الطاحونة قلت  
 لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لها اخذ الاجرة كان كالحكم صغر  
 لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول واما بالكتابة فيجوز لها على قدر كتبها لان  
 الكتبة لا تانز مهما وتمامه في سرية الوهابية وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقرر  
 وجوز بعض لا يعدم مقرر وفي عمرنا بالقول الاول ينصر  
 وجوز للمفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس الكتبة بحكم  
 اخرها عن القضا لانها كالوفسيلة وهو  
 المقصود لخدمة خرق قطع وشرعا

فاطلاق على الزور مجاز كاطلاق اليمن على الغوس  
 ولو بلا دعوى كما في عتق الالة وسبب وجوبها طلب ذي الحق او خوف فوت حقه بان لم  
 يعلم بها ذوا الحق وخاف فوت ثبوته لزمه ان يشهد بلا طلب فتح احد وعشرون  
 شرايط مكانها واحد وشرايط التخل ثلثة دقت التخل والبصر وبعاية  
 المسترورة الا فيما يت بالتسامع شرايط الاداسعة عشر عشرة عامة  
 وسبعة خاصة منها في شرط الاسلام لو المدعي عليه مسلما  
 بالسمع والبصر ومن كشرائط عدم قرابة ولا د

او زوجية او عداوة دينوية اذ رفع يفرم او جرم مخم كما سيجي  
 لا غير لتضمنه معنى مساهدة وتسم واخبار الحال فكانه يقول اقسم باسمه لقد اطلعت  
 على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو قال زيدا اعلم بطل الشك  
 بمعنى اقراره فورا الا في ثلث  
 قد منها بعد وجود شرايطها لزمه الفرض  
 لا تركه بالاجوز شرعا سيجي  
 اي ان لم يعتقد اقراره

اصح اقرار  
 وشرايطه  
 واما المستر  
 الذي







لا تقبل دند  
اي القايلة

ويكفي هذا السبها دة على الاسم والنسب وعليه الفتوي جامع  
الفضولين فبرع في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء اكتب الشهادة  
لان عندنا داء يعضهم المدعي عليه فيضره  
اخرج المدعي خطا المدعي عليه فانكر كونه خطه فاستنكت فكت وبني كلفن  
على انها خط كانت واحد  
وان ائني قاري الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصريح لان  
قاضي خان من اجل من يعتمد على تصحيحاته كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار  
واعتمده في الاسماء لكن في سرح الوهبانية لوقال هذا خطي لكن ليس على هذا  
المال ان كان الخط على وجه الرسالة فصدر بعنوان لا يصدق ويلزم بالمال  
وكنه في الملتقط وفتاوى قاري الهداية فراجع ذلك

وقد في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس لقاضي  
فلو فيه جاز وان لم يشهد سرحا ليه عن الجواهر ونجالفه تصور صدر  
السريعة وغيره وقولهم لا بد من التحمل وقول التحمل وعدم التحمل على  
الظاهر نعم الشهادة بقضا القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه  
وقد ابو يوسف مجلس القضا وهو الاحوط ذكره في الخلاصة عدل  
في اثني عشر مسألة على ما في الاسماء منها اخبار القاضي بافلاس الجور بعد  
المدفوع  
اي تركبة السر واما العلانية وشهادة اجماعا  
والخصم  
من القاضي الى المترك وجاز تركبة عبه وصبي ووالد وقد نظم

ابن وهبان منها احد عشر نقال  
ويقبل عدل واحد في تقوم وجرح وتعديل وارش بقدر وترجمة وكلم  
هل هو جيد وافلاسه المراسل وكعب يظهر وصوم على ما مر او عند  
وموت اذا ائتت اهدين بخبر  
فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول  
المشركين اختياره في الملتقط عدل يضراي ثم اسلم فكتل شهادته  
ولو سكر الذي لا تقبل ولا يشهد  
اي احادته

القاضي

لمسا بهن الخط الخط وجوزاه لوفى حوزة وبه ناخذ كحر من المستغنى  
بشهاد واحد بالاجماع على ما في سرح الوهبانية منها

العتق والولا عند الثاني والمهر على الراجح برأيه  
بروجته  
اصله  
قيل وشرايطه على المختار كما مر في باب  
والاثن شرابطه

اي هذه الاسماء الساهد من حجة جماعة لا تصور  
طهر  
على الكذب بلا شرط عدالة او شهادة عدلين الا في الموت فكفي العذر ولو انش وهو  
المختار فكتني وقتح وقته سارح الوهبانية بان لا يكون الخبر متبركا وارث وموصي له  
ومن في يد سوي رقيق علم رقه ويجبر عن نفسه فالا فهو مختار في  
اي انه ملكه والا ولو عاين القاضي ذلك جاز له  
القضاة برأيه اي اذا ادعاه المالك والا  
الساهد

على الصبي  
تقبل خلاصة بل في الجزية عن الكمانية معنى التفسير  
يقول شهادتنا لا نسمعنا من الناس اما لوقال لم نعاين ذلك لكنه اشهر عندنا جازت  
في الكل وصح سارح الوهبانية وغيره  
اي من يجب على القاضي قول شهادة ومن لم يجب لامن يصح قبولها اولا يصح لصحة القاضي  
مثلا كما حقق المصنف تعالى يعقوب باشا وغيره  
اي ان يجب بدع  
لا تكفر كبر وقدروا رفض وخروج وتبسيه وتقطيل وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا  
اشن وسبعين  
صنف من الروايف يرون الشهادة لشيعتهم

ولكل من حلف انه بحق فردهم لا لبدعتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق لمذهبهم ذكر كحر  
من لو عدل في دينهم كجوههم على مثله الا في ضمن ما سائل على ما في الاشياء  
ويستطاب اسلامه قبل القضا وكذا بعد توبعقوبة كقود كحر  
والانصارى الذي  
لا يرتد على مثله في الراجح  
لان اختلاف دارهم يقطع الولاية كما يمنع التوارث  
تقبل لانها من الدين بخلاف الديونية فانه لا يكون  
من التوقل عليه كما سيجي واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة  
متناهية بحيث يتصرف كل في مال الاخر فتاوى المصنف يلعين الحكم من



باب في النكاح

بلا امرار... وغلط صوابه على صفايره درر وغيرها  
 قال وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروة والكرم كبيرة واقفه ابن  
 الكمال قال ومن ارتكب كبيرة سقطت عدالته من لولعته والاوليه ناخذ  
 كحر والاشهر اشبه من الشرايع كز ابن كمال واقطع... ولو بالزنا  
 خلا فاما... كانه لو مشكلا والافلا اشكال...  
 الا لثمة في الخلاصة شهدا بعد عتقهما ان الثمن كذا عند اختلاف بايع ومشت  
 لم تقبل لجر النفع بالثبات لعنق...  
 الا اذا امتدت الخصومة وخاصم مع على ما في القينة وفي الخزانة تخاصم  
 الشهود والمدعى عليه تقبل لو عدولا...  
 على وكل... بقاها على مسلم قصدا وفي  
 الاول ضمنا تقبل...  
 كحر وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا شعا كما مر او ضرورة...  
 في مسلمين في الاشياء شهد كافران على كافرانه اوصى الى كافر واحضر مسلما...  
 عليه حق للميت وفي النسب شهد ان النضاري ابن الميت فادعى على مسلم بحق...  
 وهذا... وجهه في الدرر...  
 فلا تقبل شهادتهم لعلية ظلمهم كريس القرية والكاكي والصراف والمعرفون...  
 في المراكب والغرفا في جميع الاصناف ومحضر قضاة العهد والوكلا المختعل ولصكال  
 وضمان الحركات كقاطعة سوق النحاس حتى حل العن الساهد لشهادة على  
 باطل فح وكحر وفي الوهبانية امير كبر ادعى فشهد له بما له ونوابه ورعاها لا تقبل  
 شهادة المزارع لرب الارض وقيل اراد بالعمل المحترف في اي حرفة لا يفتة  
 به وهي حرفة ابيه واجداده والافلامرقة له لودينة فلا شهادة له لما عرف في حد  
 العدالة فتح واقفه... تقبل...  
 ما لو عي بعد ال... قبل القضاء وما جاز بالسماع خلا قال الثاني واقفه عدم  
 قبول الاخرين بالادى... ولو كانتا او بعضا...  
 الا في حال الصحة... ولو لعنقة كما مر بعد  
 وكذا بعد ابصار واسلام وثبوتة فسق وطلاق زوجة لان الغير حال الاداء  
 تكله وفي البحر حتى حكم برده لعله ثم زالت فشهد فيها لم تقبل الاربعة عبد صبي  
 واعى وكافر

عبارة الى تقبل  
 النكاح بين علي بن  
 ميت وزوجه  
 مسلم بشرط ان  
 يكون عليه دين مسلم  
 فله ان يفتد  
 كبتناه في الجاني  
 له

واعى وكافر على مسلم وادخال الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهو  
 تمام وقيل بالكثر... بتكذيب نفسه فتح لان الردين تمام اكد بالنفس والاشياء  
 منصرف لما يليه وهو وادى كهم الفاسقون... القذف  
 فتقبل وان ضرب اكثره بعد اسلامه على الظاهر بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل  
 المحدث... اما اربعة على زناه او اثنت على افراره كما لو برهن  
 قبل كحد وكروفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث بقذف والمعرفون  
 بالكذب وشاهد الزور لو عدل لا تقبل ايدا ملتقطا لكن سيجي ترجيح قبولها...  
 في دقة تقع في... وكذا لا تقبل شهادته الصبان فيما يقع في الملاعب ولا  
 شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع كشرع ما يستحق به السجى  
 وملاعب الصبان وحمامات النساء كان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزارته  
 وصري وشرب لانه لكن في كادى تقبل شهادته النكاح وحده في القتال في الحمام  
 الدية كيلا يهدد الدم انتهى فليست به عند الفتوى وقد من قبول شهادته المعهود  
 في حوار الصبان... وجاز عليها الا في مسلمين في الاشياء  
 لما في القينة طلقها ثلاثا وهي في العدة لم تحزب شهادته لها ولا  
 شهادته له ولو شهد بها ثم تزوجها بطلت خانيه فعلم منع الزوجية عند الفضا  
 لا تجل اذ ادعى... وان غلا الا اذا شهد ابن ابنة على ابيه اسماه قال  
 وجاز على ابيه الا اذا شهد على ابيه لاه ولو بطلاق ضررتها والام في نكاحه وفيها بعد ثمان  
 ورق لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بعفو ولي  
 المقتول فراجعها... للثمة...  
 في... لانها لنفسه من وجه في الاشياء الخصم ان يطعن بثلاثة برق  
 وحد وشركة وفي فتاوى النسخي لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم بزيادة  
 الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معينة او اخراج للساهد وكذا اهل قرية  
 شهدوا على ضيعة انما من قريتهم لا تقبل وكذا اهل سكة شهدون بشي من  
 مصا كها لو غير نافذة وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ  
 سياتقبل وكذا في وقف المدرسه اسمى فيلحفظ والاجر الجاهل من مستاجر مسابقة  
 او مساهرة او خادم او تابع او وليد الخاص الذي بعد ضرر استاذ محضر نفسه  
 ونفعه نفع نفسه درر وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع باهل

الحمد



البيت اي لطالب معاشه منهم من لفتوح الامم لقناعه ومفاده قبول شهادة المستأجر  
والاستاذ له **بالفتح** من **الحديث** وبوق واما بالكسر فالمتكسر المتكسر  
في اعضائه وكلامه خلقه فيقبل كثر **والنفس** ولو بنفسه الحرة رفع صوتا درر وسبغ  
تقييده بما اوثر عليه ليظهر عند القاضي كما في مد من الشرب على اليهود ذكره الواجب  
باجر درر وفتح زادا العيني فلو لم يصيبها تقتل وعلله الواجب  
بزيادة اضطرابها واستلاب صبرها واختيارها فكان كالشرب للشداوي **والنفس**  
جعل ابن الكمال عكس كفره لاصله فتقبل له اعلمه واعتمد في الوهبانية  
والحمية فتولها فلم يفسق بسببها قالوا وكفده فسق للنهي عنه وفي الاسبان  
في نكته قاعة اذا اجتمع الحرام واللال ولو العداوة للدين لا تقبل سوا شهد على عده  
او غيره لانها فسق وهو لا يجزى وفي دعائها تاري المص لا تقبل شهادة الى اهل  
على العالم لفسقه بترك ما يجب تغله شرعا فيخذل لا تقبل شهادة على مثله وغيره  
ولما لم تعزيره على تركه ذلك ثم قال وللعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي  
**او يحلف** فيمكنه او اعناد استم اولاده او غيرهم لانه معصية  
كبيرة ترك زكاة اوج على رواية فوريته او ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع بلا  
عذر وخروج لفرجة قدوم امير او ركوب بحر وليس جري وبول في سوق او الى قبلة  
او شمس او قمر وطفلي ومسخرة ورقاص وشتم للدابة وفي بلادنا يستمون بابيع  
الدابة فتح وعمر وفي الوهبانية لا تقبل شهادة الخيل لانه يتحمل بتقصي فيما  
يعرض من الناس في اخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الا شرا في  
من اهل العراق لتعصبهم ونقل المص عن جواهر الفتاوى والاسن انقل من مذهب  
اي حنيفة الى مذهب كشاف قال وكذا بايع الاكفان واكسوا التمنية الموت وكذا  
الدلال والوكيل لو بايات كساح اما لو شهد بها امراته تقبل واكيلة ان يشهد  
بالسكاح ولا يذكر الوكالة بزاريه وشهيد واعتمده قدره افندي في دفعاته وذكره  
المص في اجارة معينه معزيا للبرازيد وخلصه انه لا يقبل شهادة الدلالين  
والسكانيين والحضرين والوكلاء المفتعله على ابوابهم ونحو في فتاوى موبد زاده وفيها  
وصى اخراج من الوصاية بعد قبولها لم يجز شهادته للبيت ابد وكذا الوكيل بعد ما  
اخرج من الوكالة ان خاصم اتفاقا والا فذلك عند اي يوسف **والنفس**  
غير الجرح لان بقطرة منها يتركب البكرة فتد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما

حرره

حرره في الجرح قال وفي غير الجرح يشترط الادمان لان صغره **والنفس** والمناقال **على المهر** يخرج لشرب  
للتداوي فلا يسقط العدالة لسببه الاختلاف صدر ربيعة وابن كمال **والنفس**  
**بالصبيان** لعدم مروته وكذبه غالبا كافي **والنفس** الا اذا استكمل الاستيناس فيبيع الا  
ان تجر حرام غيره فلا لاكل الحرام عني وعنايه **والنفس** وكل هو شنيع بين الناس كالتبا  
والمرامير وان لم يكن شنيعا نحو اكل واحد او ضرب النفس فلا الا اذا اخش بان يرقصوا  
به خائفة لدخوله في حد الكبار كجر ومن **يعني للناس** لانه تجمعهم على كبيرة هدامة  
وغيرها وكلام سوري افندي يفيد تقييده بالاجرة وتاملوا ما المعنى لفسقه  
لدفع وحشيه فلا باس به عند العامة عنايه وصح العيني وغيره قال ولو فيه  
وعظ وحكمة فيما يوافقا ومنهم من اجازته في العرس كما جاز ضرب الدف فيه  
ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى وفي البحر والمذهب حرمة  
مطلقا وانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة ولو لنفسه واقره المص قال  
ولا تقبل شهادة من سماع الفنا ويجلس في مجلس لغنا اذا العيني او مجلس الفجور والشرب  
وان لم يسكر لان اختلاط بهم ونزول الامر بالمعروف يسقط عدالته **والنفس**  
للفسق ومراده من ارتكب كبيرة قال المص وغيره **والنفس** لانه حرام  
او طاب مطلقا ما مر او لا اما الشطرنج فليسببه الاختلاف شرط واحد  
من سنت فلذا قال **والنفس** حتى يفوت وقتها **والنفس**  
كثيرا **عليه فسق** استباه ادياوم عليه ذكره سوري  
افندي معزيا للكافي والمعراج **والنفس** فتدو بالسبهة ولا يخفى ان الفسق يمنعها **والنفس**  
شرعا لان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهور له فاكل سوا يحفظ  
**والنفس** وكذا كل ما يخل بالمروة دمه كسيف عورته ليستنجي من جانب البركة  
والناس حضور وقد كثر في ما تناقح **والنفس** لظهور فسقه بخلاف  
من يخفيه لانه فاسق مستنور عيني قال المص وانما افندي بالسلف بنعا كلامهم والا فالاولي  
ان يقال سبب مسلم لسقوط العدالة بسبب المسلم وان لم يكن من سلف كما في سراج  
وانتهاية دينا الفرق بين السلف والخلف ان السلف كصاحب الصدر الاول من كتابا بعين  
منهم ابو حنيفة والخلف بالفتح من بعدهم في البحر وبالسكون في شرب ونحوه من لغنايه  
عن النبي يوسف لا اخبر شهادته من سبب العمانية وقبلها من يترامهم لانه يعتقد دينا  
وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب **والنفس** وهي اليه فان ارعاه



لحم

فمن  
القبا  
كله عنده  
على امر ولود كله عنده  
ما يهدى على الوكالة فقام  
الشوهر من  
قطر لوجه  
على الوجه له ثم رآه المور  
عنها فسبها له في المطار  
بأية دينار ما كان يسبه و  
له عليه بعد القضاء  
بأن يكون له الفقه

قوله وتقبلوا منه والى قوله او انه  
قد جعل هذه الاقسام من الحلال  
ان الحرام وهو دود في الحلال  
بل هو من باب الطهي وفي فراغة  
الاكل لورس على احرار المدح  
او بما يطل منها لم يقبل وليس  
هذا كالحرام وانا هو من اقرار  
الانسان على قسم ولذا قاله  
في الحلال من القسم اربعة من ثلثة  
اشياء ان تقول لها عبادة او حمد  
في ذوق او شربك فان قال لها عبادة  
بحال الشاهد انما البينة على الحرام  
وفي الاخرى بحال القسم ان  
البينة انما تكون في الحرام



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الملك  
ع

اى وافقت الشهادة الدعوى قبلت والا توافقها لا تقبل وهذا احد اصول  
 المتقدمه فلوا دعى ملكا مطلقا فشهد به بسبب كسرا وارث قبلت  
 لكونها بالاقل لما ادعى فتطابقا معنى كما مر وعكسه بان ادعى بسبب وشهد  
 بمطلق لا تقبل لكونها بالاكتر كما مر قلت وهذا في غير دعوى ارك وتنازع  
 وشرا من مجهول كما بسط الحال واستثنى في البحر ثلثة وعشرين وكذا  
 يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين مسئلة  
 منسوخة في البحر زاد ابن المصنف حاشية الاسباه ثلثة عشر اخر تركها  
 خشيته التطويل بطريق الوصف لا التضمن والتفيا بالموافقة المعنوية  
 وبه قالت الثلاثة ولو شهد احدهما بالثمان والاخر بالترديج قبلت للاتحاد  
 معناه بالذات الهبة والعقبة وخوها ولو شهد احدهما بالف والاخر بالالفين  
 او مائة وما يتين او طلقة وطلقتين او ثلث بردت لاختلاف المعنيين  
 كما لو ادعى غصبا او قتل او شهد احدهما به والاخر بالاقرار به لم تقبل ولو شهدا  
 بالاقرار به قبلت وكذا لا تقبل قول جمع مع فعل بان ادعى الفاشهد احدهما  
 بالرفع والاخر بالاقرار بها لا تسمع للجمع بين قول وفعل فيه الا اذا اختلف اللفظا  
 كشهادة احدهما ببيع او قرض وطلاق او غناق والاخر بالاقرار به فتقبل للاتحاد  
 صيغة الانشاء والاقرار فانه يفوز في الانشاء بعت واقرضت وفي الاقرار كبرت  
 بعت واقرضت فلم يجمع القول بخلاف شهادة احدهما بقتله عدا بسف  
 والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الالة محيطا بترين لايه وتقبل  
 على الف في شهادة احدهما بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى المدعى الاكثر  
 لا الاقل الا ان يوفق باستنفا وابر اس كمال وهذا في الدين وفي العين تقبل  
 على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين لعبدن له واخران هذا له قبلت  
 على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا دبر وفي العقد لا تقبل مطلقا  
 سواء كان المدعى اقل المالين او اكثرهما عزى زاده ثم فرع على هذا الاصل بقوله  
 فلو شهد واحد بشرا عدا او كتاتته على الف واخر بالف وخمساه بردت  
 لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل فلم يتم العذر على كل  
 واحد ومثله العتق بال مال والصاع على ثود والرهى واكلمع ان العبد والقانل  
 والراهن والمرأة لف ونشر مرتب اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر وان ادعى الاخر

عبارة الجرد قد جعل المولى رحمه الله  
 في عوي الارث كد عوي الشراء والشراء  
 انه كد عوي المطلق في وزايرة  
 ثم قد وترك المصنف شرط في قد عوي  
 الشراء الاول ان يدفعه من رجل يعو  
 باءا قد ملكي اشتريته من فلانة  
 وذكر شرط المعرفة اما لو كان ملكي  
 اشتريته من رجل او قد دفعه  
 والشهود يشهدوا على المطلق بقبول  
 خلاصه الثاني ان لا يدعي القبول  
 بشرافان ادعاهما تشهدوا على المطلق  
 بقبول خلاصه وقيد بما يكون له اساس  
 متعدي لا اعتبارا فاذا كان كذلك  
 سبب واحد تشهدوا على المطلق بقبول  
 كالو ادعاهما اذ ان سبب انه تزوج  
 بكذا تشهدوا ايضا بقبول خلاصه ولم يذكر  
 انه تزوجا بقبول ويقضي به المطلق ان  
 كان بقدر المسمى او اقل فاذا زاد في  
 المسمى يقضي الزيادة خلاصه  
 ثم قد وفي الزايرة ادعاهما  
 الشايع وشهدوا  
 على الشراء لا بقبول  
 ابى المولى في  
 المدعي فيقول نجت عندي ثم بينهما  
 منه ثم اشترى بها فنبيل خاتمة  
 الى الله

ادبی



كالمولى مثلا فلدعى الدين اذ مقصودهم المال فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر والاحارة  
 كالمبيع لوني اول الحجة الحاجة لاثبات العقد وكالدن بعد ها اي لو ادعى الموم  
 ولو المتاجر فلدعى عقد اتفاقا ويصح النكاح بالاقبال اي بالف مطلقا احتسابا  
 خلافا لها ولزمه في صحة الشهادة الجربها دارة بان يقول مات وتركه  
 ميراثا المدعى الا ان يشهد بملكه عند موته او بده او يدعي يقوم مقامه  
 كمتاجر ومستعير وقاض وودع يفي ذلك عن الجربان الايدي عند  
 الموت تنقلب يد مملك بواسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجرب ضرورة  
 ولا بد من الجرب المذكور من بيان سبب الوارثة وبيان انه اخوه لابييه وانه  
 اولادهم او نحو ذلك ظهريه وبقي شرط ثالث وهو قول الاورث او لا اعلم له  
 وارثا غيره ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والافسالة لعدم معاينة  
 المسبب ذكرهما الرازي وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا بيدحي سوا  
 قالا مذهبهم ولا ردت لقيامهما بحول لتتبعه بخلاف ما لو شهدا انها كانت  
 ملكه او اقر المدعى عليه بذلك او شهد شاهدان انه اقر انه كان في يد المدعى  
 دفع للمدعى لمعلومية الاقرار وجهالة المقرب لا يتصل الاقرار والاصل ان الشهادة  
 بالملك المنقضي مقبولة لا باليد المنقضية لتتبعه بالملك بركة ولو اقر  
 انه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقراره باليد المنقضي به نوع جامع فصولين  
 فروع شهدا بالف وكل احد هما قضى غسماية قبلت بالف الا اذا شهد  
 معه اخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به شهدا بسرقه بقره واختلعا في  
 لونها قطع خلافا لها واستظهر صدر الشريعة قوها وهذا الم يذكر المدعى لو شهدا  
 ذكره الزيلعي ادعى المدعيون الارباع متفرقا وشهدا به مطلقا او جملة لم تقبل دعيانه  
 شهدا في دين الحي بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سالها الخصم عن بقايه الا ان فقلا  
 لا تدري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه كحرقلت  
 ونحوه ما في معنى الحكم من نبوت يخرج بيان سببه وان لم يقول مات وعليه  
 دين اشترى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل في  
 الاصح كما لو شهدا بالماضي ايضا جامع فصولين استحسانا فكل حق على الصحيح  
 لسقوطها بالسببه وجاز الاشارة مطلقا لان تقبل الا

الشاهد

حضور

٢٥٧  
 كتاب في معرفة حقائق  
 الدين والادب

حاشية الامور في موت الاصل وما نقله كقريته انما هي قضا النهاية فيه كلام  
 فانه نقله عن كسبته الخاتمة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا او مرفوع او  
 واكتفى الثاني بغيره بحيث يتعد ان يبيت باهله واختسبه غير واحد وفي  
 القريتين وكسراجه وعليه الفتوى واقره المص او كون المرفوع  
 لا تخالط الرجال وان خرجت الحاجة وحام قنينة وفيها الاجور الاسهاد لسلطان  
 وامير وهل يجوز من المحسوس ان من غيرهم الحضور نعم ذكره المص في الوكالة عند  
 الصبرارة عند القاضي فيد لكل الاطلاق اجواز الاسهاد لا الادا كما مر وبشرط  
 عدم نصاب ولورجل وامرأتين وما في اي وى غلط كحسب على اصله ولو امرأة لا تغاير  
 فرعى هذا وذكر خلافا للشافعي وكيفيته ان يقول الاصل مخاطبا للفرع ولو ابينه  
 بقر استشهد على شهادتي في اشهره ان وتكفي سكوت الفرع ولو رده ارتد  
 قنينة ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس يعدل عنده حاوي وفي  
 الفرع يشهدان فان اشهره في سبب دية بكذا وقال في  
 يشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع استشهد على شهادته بكذا وعليه  
 فتوى كسري وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في كقريته عن الزاهدي  
 ان الفرع يشهد ان عرف الفرع بالعدالة والالزم بتعديل الكل كما ينبغي تعديل  
 القاضى في الاصح لان العدل لا يشترط عند وان سكوت الفرع عند  
 ليس يعدل على ما في كقريته اني المحط فتنبه وبطلان ما مر  
 بنهيهم عن الشهادة على الاظهر خلاصة ونسجى متناها خالفه وخروج اصله  
 عن اهليتها كفسق وخرس وعي وانما ارسلوا فسكتوا قبلت خلاطه  
 اولم يشهدوا وشهدناهم وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاطه  
 الشهادة في دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه كحرقلت  
 المدعى بامرأة لم يعرفها حتى قبل له هاتين الشهادتين ولو مفرق  
 وشهدت بفسق وهو كتاب القاضي في القاضى لانه كالشهادة على الشهادة  
 فلوجا المدعى برجل لم يعرفه كلف اثبات انه هو ولو مفرق الاحتمال التزوير كحسب  
 ويلزم مدعى الاشراك البيان كما بسط قاض خان في كتابه

وما ارعده لم يبد  
 الفرع الاصل  
 تقبل شهادة الفرع  
 راسه وشي لا الذي  
 يستظهره في الخلاصة  
 فيها اذا حضر الاصول  
 قبل القضاية شهادة  
 في الفرع وبها  
 حضوره لا صورة  
 مخالفة تأييد راجح  
 الح والمجته كذا لا

والتميز  
 في الشهادة



فيما الى شهادتها كجدها وكفى بنسبتها الزوجها والمقصود الاعلام  
على شهادة شهادتها لم يرد اي نهية فله ان يشهد على ذلك وادركه  
المص هنا لكنه قدم ترجيح خلافه عن الخلاصة كما فر ان شهادتها على  
دفع من شهادتها على كثرية فقتل كذا في شهادتها في ان شهادتها في  
وقتها شهادة رجوعها في شهادة ابيه ومضى في صحيح  
درر خلافا للملتقط من كذا ان شهادته بان اقر على نفسه ولم يرد  
سهوا ولا غلط كما حرم ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب التقي  
عزربا شري وعلية الفتوى سراجيه وزاد اضربه وجبته  
مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسخر وجهه اذ اراد سياسة  
وقيل ان رجوع مصر اضرب اجماعا وان تابيا لم يجر اجماعا وتفويض مرة توبة  
لراي القاضي على صحيح لو استقالوا فاسقا ولو لا عدلا او مسورا لا تقبل شهادته  
ابدا قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره باب  
الرجوع عن الشهادة هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها  
لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي ولو غر له ولا يفسخ اد توبة  
وهي بحسب اجنابة كما قال عليه كصلاحي والام السر بالسر وكجلانه بالعلانية  
فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غيري وريهني او اراد يمينهما لا يقبل  
لفساد الدعوي بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياها ملتقى  
او رهن انهما اقر ابرجوعهما عند غير القاضي قبل وجعل انسا المال ابن ملك فان  
رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وعزرا ولو عن بعضها لانه فسق بنفسه  
جانب الفصولين وبعده لم يصح الحكم مطلقا لترجم بالقضا بخلاف ظهور  
الساهد عدا او محدودا في قذف فان القضا يبطل ويرد ما اخذ وتلزم كدية  
لو قضا صاد لا يضمن الشهود لما سران الحكم اذا اخطى فالغرم على المقتضى له شرعا  
تكلمه وضمانا تلقاه للمشهد عليه لتسببهما بقديع تعذر تضمين المباشر  
لانه كالملي الى كقضا بفض المدعي المال او لانه يفتي بحر وثراريه وخلاصة  
وحزاة المقتنين وقنده في الوقاية والكثر والدرر والملتقى بما اذا بفض المال  
لعدم الاتلاف قتله وقيل ان المال عينا فكالاول وان دينا فكالثاني واقره  
الفتاوي ولعبرة فيه لمن يفتي من اليهود لا من رجوع فان رجعا احدهما ضمن النصف  
وان رجعا

وان رجعا احدهما لم يضمن وان رجعا اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة من رجل  
وامرأتين ضمن الربع وان رجعتا النصف وان رجعت ثمان نسوة من رجل  
وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعه لبقا لثلاثة ارباع  
النصاب فان رجعا فالغرم بالاسداس وقالوا على من النصف كالورجعي  
فقط ولا يضمن راجع في النكاح شهد بجهر عليها او اقل اذا اتلاف بعوض كالا  
اتلاف وان زاد عليه ضمنها هو المدعي وهو المنكر عزى زاده ولو شهد  
باصلا النكاح باقرار من مهرتها فلا ضمان على المقتدر لتعذر المماثلة بين البضع  
والمال بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا ضمنها لالاؤها  
المهر وضمنها في لبيع ولما نقص عن قيمة المبيع لو السهارة على لبايع او زاد  
لو السهارة على المشتري للاتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وبقتد الثمن  
فلو في سهارة واحدة ضمن القيمة ولو في شهادتين ضمن الثمن عيني ولو شهدا  
على البائع بالبيع بالفين الى سنة وقيمته الف فان ساء ضمن اليهود قيمته  
حالا وان ساء اخذ المشتري الى سنة واياها اختار برى الاخر وتام في  
خزانة المفتين وفي الطلاق فلو وطى وحلوة ضمن نصف المال المسمى او المتعة  
ان لم يسم ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا  
فضمن نصف المهر على شهود الثلاث لا غير الحرمة العليظة ولو بعد وطى او حلوة  
فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول ثم رجعا ضمن شهود الدخول  
ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختار ولو شهدا بعقق فرجعا ضمن  
القيمة لمولاه مطلقا ولو معسرين لانه ضمان اتلاف والولا للعقق لعدم تحول العقق  
اليها بال ضمان فلا تحول الولا هديته وفي التبرير ضمن ما يقصه وهو ملك قيمته ولو  
مات المولى عتق من الثلث ولزمهما بقيمة قيمته وقام في الجرد في الكتابة ضمانا بيمينته  
كلها وان ساء اتبع المكاتب ولا يعتق حتى يورى ما عليه اسمها ونقد قايما بفضل والولا  
لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود وفي ال ستيلا ضمان نقصان  
يمينتها بان تقوم قينة وام ولد لو جاز بغيرها فضمنان ما بينهما فان مات المولى  
عتقت وضمننا بقيمة قيمتها امة للورثة وقامه في العيني وفي القضا صا الدية في  
مال الساهدين وورثاه ولم يقتصا لعدم المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمن لان  
القضا ليس بمال اختار وضمن شهود الفرع برجوعهم لاضافة التلف اليهم



لا شهود الاصل بقولهم بعد كفضا لم يشهد الفروع على شهادتنا واسهدها ثم غلطنا  
وكذا القول ارجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفرع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول  
الفروع بعد الحكم كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع  
فقط وضمن المزلون ولو الدية بالرجوع عن التزكية مع علمهم بكونهم عبيدا  
خلافا لما منع اخطا فلا اجماعا كحر وضمن شهود التعليق قيمة الفن ونصف  
المهر لو قدر الدخول لاشهود الاحصان لانه شرط خلاف التزكية لانها علة  
وشرط ولو وجدهم على الصحيح عيني قال وضمن شاهد الايقاع لا التفويض  
لانه علة والتفويض سبب **كتاب الوكيل**  
مناسته ان كلاما من شاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره **كتاب الوكيل** بالكتاب  
ولسنة قال بغالي فاجتوا احكم بورقكم ووكلا عليه الصلاة والسلام حكم بين  
حزام بشر الضحية وعليه اجماع وهو خاص وعام كانت وكلي في كل شيء عزم  
الحكم حتى اطلاق قال السهيد وبه يفتي وخضه ابو الميثيق في طلاق وعتاق  
ووقف واعتمده في الاسباه وخضه قاضي خان بالمعاوضات فلا يلى لعنق والبرعات  
وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر ويصح ان يفتي واعتمده في الملتقى  
فقال واما الهبات والعتاق فلا تكون وكلا عندنا في حنفية خلافا لمحمد وفي  
الشرعية ولو لم يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة وهو اقامة الغرض  
مقام نفسه ترقيها او عجزا في تصرف جابر معلوم فلو جهل ثبت الادنى وهو  
الحفظ ممن ملكه اى التصرف بنظر الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض  
النهي اى كمال فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل تصرف صار  
مخوطا لاق وعتاق وهبة وصدقة وصح ما ينفعه بلا اذن وليه كقبول هبة وصح  
بما تزود به من سر ونفع كبيع واجارة ان ما دونها والاتوقف على اجارة وليه كما لو باشر  
بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو ما دونها ومكانا وتوقف توكيل مرتد فان سلم  
نفذ وان مات او كثر او قتل لا خلافا لها وصح توكيل مسلم ذميا ببيع محجور او خنزير  
وشرايها كما مر في البيع الفاسد ومحرم حلالا ببيع صيد وان امتنع عنه الموكل  
بعارض النهي كما قد منافته ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل  
العقد ولو صبي او عبد محجور الا يخفى ان الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل  
فلذا لم يفرق بقبوله بتعالمه ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه  
لنفسه فمثل اخضومة فلذا قال في اخضومة في حق العباد بربها الحكم وجوزاه بداراه

هذا هو المذهب في كل ما ذكره من ان يفتي واعتمده في الملتقى  
فقال واما الهبات والعتاق فلا تكون وكلا عندنا في حنفية خلافا لمحمد وفي  
الشرعية ولو لم يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة وهو اقامة الغرض  
مقام نفسه ترقيها او عجزا في تصرف جابر معلوم فلو جهل ثبت الادنى وهو  
الحفظ ممن ملكه اى التصرف بنظر الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض  
النهي اى كمال فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل تصرف صار  
مخوطا لاق وعتاق وهبة وصدقة وصح ما ينفعه بلا اذن وليه كقبول هبة وصح  
بما تزود به من سر ونفع كبيع واجارة ان ما دونها والاتوقف على اجارة وليه كما لو باشر  
بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو ما دونها ومكانا وتوقف توكيل مرتد فان سلم  
نفذ وان مات او كثر او قتل لا خلافا لها وصح توكيل مسلم ذميا ببيع محجور او خنزير  
وشرايها كما مر في البيع الفاسد ومحرم حلالا ببيع صيد وان امتنع عنه الموكل  
بعارض النهي كما قد منافته ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل  
العقد ولو صبي او عبد محجور الا يخفى ان الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل  
فلذا لم يفرق بقبوله بتعالمه ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه  
لنفسه فمثل اخضومة فلذا قال في اخضومة في حق العباد بربها الحكم وجوزاه بداراه

وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى ابي الميثيق وعزم واختاره العتاني وصح في النهاية  
والمختار للفتوى بقوله للمحكم **كتاب الوكيل** ان يكون الموكل مريضا لا مكنته حضور مجلس  
الحكم بقدمه ابن كمال او غايبا عنه سفر والحكم او مريضا له ويكتفى قوله انا اريد لسفر  
ابن كمال او محدرة لم تخالط الرجال كما مر واجابا او نفسا والحكم بالمسجد اذا لم  
يرض الطالب بالتأخير كراد محبوسا من غير حاكم هذه اخضومة فلو منه فليس  
بعذر يتراد بجنائنا ولا بحسن الدعوى خائنه لا يكون من الاعذار ان كان الموكل  
شريفا خاصا من دونه بل الشريف وعزم شواكر وله الرجوع عن الرضا قبل  
سماع الدعوى لبعده قسسه ولو اختلفا في كونها محدرة ان من بنات الاشراق  
قال قولها مطلقا ولو شيئا فليس امينه ليحلفها مع شاهد من كره واقره  
المصه وان من الاوساط قال قولها لو بكر وان هي من الاسافل فلا في الوجهين  
عملا بالظاهر يتراد به صح بايها وكذا باستيفائها الا في حد وقد يغنيه موكله  
عن المجلس وحقوق عقد لا بد من اضافته في ذلك العقد الى الوكيل كبيع واجارة  
وصح عن اقرار يتعلق به مادام حيا ولو غايب ابن ملكه ان لم يكن محجورا التسليم  
بيع وقبضه وقبض من رجوع به عند سحاقه وحصوله في عيب بلا فصل  
بين حضور موكله وعينه لانه العاقد حقيقة وحكما لكن في كونه لو حضر اذ العهدة  
خطاخذ التمس لا العاقد في صح الا فاولا ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق  
بالموكل اتفاقا ابن ملكه فيلحفظ فقوله لا بد فيه مافيه ولذا قال ابن كمال يكتفى  
بالاضافة الى نفسه فانهم وشرط الموكل عدم تعلق الحقوق به اى بالوكيل لغو  
باطل جوهره والمالك يستحق الموكل ابتداء على الصح ولا يعتق قريب الوكيل بشرائه  
ولا يفسد نكاح زوجته ولكنهما ثابنان على الموكل واشترى وكيله قريب موكله  
وزوجته لان الموجب للعتق والفساد المالك المستقر في كل عقد لا بد من اضافته  
الى موكله يعني لا يستغنى عن الاضافه الى موكله حتى لو اضافته الى كمال كمال  
وخلع وصح عن رم عمدا عن الشك او عتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واجارة  
وايداع ورهن واقرار وشركة ومضاربة عيني تتعلق بموكله لانه لو كونه في سفر  
محضا حتى لو اضافته لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول فلا مطالبة عليه في  
النكاح فهو من كماله ليم للزوجة والمستري الابا عن دفع الفسخ للموكل وان دفع له  
صح ولو منع نهى الوكيل استحسانا ولا يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة

هذا هو المذهب في كل ما ذكره من ان يفتي واعتمده في الملتقى  
فقال واما الهبات والعتاق فلا تكون وكلا عندنا في حنفية خلافا لمحمد وفي  
الشرعية ولو لم يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة وهو اقامة الغرض  
مقام نفسه ترقيها او عجزا في تصرف جابر معلوم فلو جهل ثبت الادنى وهو  
الحفظ ممن ملكه اى التصرف بنظر الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض  
النهي اى كمال فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل تصرف صار  
مخوطا لاق وعتاق وهبة وصدقة وصح ما ينفعه بلا اذن وليه كقبول هبة وصح  
بما تزود به من سر ونفع كبيع واجارة ان ما دونها والاتوقف على اجارة وليه كما لو باشر  
بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو ما دونها ومكانا وتوقف توكيل مرتد فان سلم  
نفذ وان مات او كثر او قتل لا خلافا لها وصح توكيل مسلم ذميا ببيع محجور او خنزير  
وشرايها كما مر في البيع الفاسد ومحرم حلالا ببيع صيد وان امتنع عنه الموكل  
بعارض النهي كما قد منافته ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل  
العقد ولو صبي او عبد محجور الا يخفى ان الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل  
فلذا لم يفرق بقبوله بتعالمه ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه  
لنفسه فمثل اخضومة فلذا قال في اخضومة في حق العباد بربها الحكم وجوزاه بداراه

الى نفسه



بين الوكيل لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عني ومثله اي مثل الوكيل  
 عبد ما دون الادين عليه مع مولاه فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا  
 ما لم يكن عليه دين لانه للغرماء برأيه فصرح التوكيل بالاستقراض باطل  
 لا الرسالة **باب التوكيل بقبض القرض صحيح** فانه  
 الاصل انها ان عمت او علمت او جهلت جهالة  
 يسهل وهي جهالة النوع المحض كقرض صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدانة بطت  
 وان متوسطة كعبد فان بين الثمن او كصفة كتركي صحت والا فلا وكله بشر  
 ثوب هروي او فرس او بعرج بما يحمله حال الامر زلتعي فراجعه وان لم يسم  
 ثمنه لانه من القسم الاول وبشر اذا اراد بعد جازان سمي الموكل لنا يخصص نوعا ولا  
 يحكم او نوعا كجسي زاد في الزارية او قدر الكذا قفزا والابيسم ذلك لا يصح والحق  
 بجهالة الجنس وهي ما لو وكله بشر ثوب او دابة لا يصح وان سمي ثمن الجاهالة  
 الفاحشة وبشر طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع في عرفنا على المعتاد المهيأ  
 للاكل من كل مطعوم يكن اكله بلا ادم كحم مطبوخ ومستوى وبه قالت الثلاثة  
 وبه يفتي عني وغيره اعتبار اللعق كما في الجبن وفي الوصية له اي شخص بطعام  
 يدخل كل مطعوم ولو دابة خلافة كسجينة برأيه وللوكيل الرد بالعيب مادام  
 المبيع في يده كلعق كحقوق به ولو اربته او وصيه ذلك بعد موته موته الوكيل  
 فان لم يكونا فلموكله ذلك اي الرد بالعيب وكذا الوكيل بالمبيع وهذا اذ لم يسلمه  
 فلو سلمه الى موكله اختص رده الا بامره لانها الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل  
 باع فاسد فله الفسخ مطلقا كحق الشرع فيه وللوكيل حبس المبيع ثمن دفعه  
 الوكيل من ماله او لا ياله ولا ياله كالباع ولو اشتراه الوكيل بنقد ثم اجله الباع  
 كان للوكيل المطالبة به حالا وهي كحيلة خلاصه ولو وهبه كل الثمن رجع بكمه  
 ولو بعضه رجع بالباقي لانه خط كحره كالمبيع من يده قبل حبسه هلك من مال  
 موكله ولم يسقط الثمن لان يده كيد ولو هلك بعد حبسه فهو كبيع فله  
 بالثمن وعند الثاني كرهين ولا اعتبار بمفارقة الموكل ولو حاضر كما اعتد المص  
 بتعاليه بخلاف اللعني وابن ملك بل مفارقة الوكيل ولو صيبا في صرف وسلم  
 فيبطل العقد بمفارقة صاحبه قبل القبض لانه العاقد والمراد بالسلام الا سلام

في التوكيل بالاستقراض  
 قال في البحر قول القائل  
 بكم ما يقدره لنفسه ما سمي  
 ويرد عليه فوكيل بلا اذن  
 وتسمى فانه على المذ الذي  
 ولا يخلو التوكيل واجبا بربان  
 انما اد لنفسه لكن يرد عليه  
 الارب واجد على ان شرطه  
 ولله الصغير ولا يملك  
 التوكيل به ولا استقراض  
 فانه يباشره بنفسه  
 ولا يملك التوكيل به فيقع  
 للوكيل كذا ذكره الشيخ  
 في قوله عند الجواب  
 في صحة التوكيل  
 في قوله ان يده  
 في الاستقراض  
 في قوله في يده  
 في قوله في يده  
 في قوله في يده  
 في قوله في يده

في قوله في يده  
 في قوله في يده

في قوله في يده  
 في قوله في يده

لا يقول السلم لانه لا يجوز ان كمال والرسول فيهما اي كصرف وسلم لا تعتبر مفارقة  
 بل مفارقة لمثله لان الرسالة في العقد لا في القبض واستفد صحة التوكيل  
 وكله بشر عشرة اوطال الحم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم ما يباع منه عشرة  
 بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم خلافا لما ذهب اليه قلنا انه مأمور  
 بارطال مقدرة فينفذ الزايد على الوكيل ولو شري ما يشاوي ذلك وقع للتوكيل اجماعا  
 كغيره موزون ولو وكله بشر اشترى بعينه بخلاف الوكيل بالشكاع اذا تزوجها لنفسه صح  
 مينة والفرق في الوالي غير الموكل لا يشترط لنفسه ولا الموكل اخر بالاولى عند عيبه  
 حيث لم يكن بخلافه فاعا للغرماء فلو اشتراه بغير قبض او بخلاف ما سمي الموكل له من  
 الثمن وقع الشر للوكيل بخالفته امره وينعزل في ضمن المخالفة عني وان بشر اشترى  
 بغير عيبه فالشر للوكيل الا اذا نواه للموكل وقت الشراء او سراه عما له اي بمال الموكل ولو نكح  
 في المينة حكم النكاح اجماعا ولو نكحها لم تخضره فزواني ان زعم انه اشترى عبدا  
 لموكله فملك وقال موكله بل شريته لنفسك فان كان العبد معتقا وهو حي قائم  
 فالقول للمأمور اجماعا مطلقا بقدر الثمن او لا اخباره عن امر ملك استيفاه وان ميتا  
 والكال ان الثمن منقود فذلك الحكم والا يكتفى منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع  
 عليه وان كعبه غير معين وهو حي او ميت فلذا اي يكون للمأمور ان الثمن منقود لانه  
 امين وظلوا الا فللأمر للثمة خلافا لما قال يعني هذا العرف فباع عم انكر الامر اي انكر المشتري  
 ان عمر امره بالشراء اخذ عمر ولو انكاره الامر لما قضته لا قراره بتوكيله بقوله يعني لم يرد  
 الا ان يقول عمر ولم امره به اي بالشراء فلا اخذ عمر لان اقرار المشتري ارتد بده الا ان تسلمه  
 المشتري اليه اي الى عمر وان التسليم على وجه كبيع بيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد  
 الثمن للعرف امره بشر اشترى معين او غير معينين اذا نواه للموكل كما مر في  
 والكال انه لم يسم ثمنه فاشترى له احدهما بقدر قيمته او بزيادة يسيرة يتعين الناس  
 فيها صح عن الامر والا فلا ليس لوكيل الشراء الثمن فاحسن اجماعا بخلاف وكيل  
 البيع كما سيجي وكذا بشر اشترى بالثمن وفيه ما سوا فاشترى احدهما بنصفه او اقل  
 صح ولو بالآخر ولو يسير لا يلزم الامر لان يسري الثاني من المعينين مثلا باق من الالف  
 قيل اخصومة كصول المفقود وجوز ان ان بقي ما يشترى به الاخر ولو امر رجل بدينونة بشر  
 شي معني بين له عليه وعينه او عين الباع صح وجعل الباع وكلا بالقبض دالة في  
 الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول باطل ولذا قال ان لا يعين فلا يلزم الامر

في قوله في يده  
 في قوله في يده

في قوله في يده  
 في قوله في يده

في قوله في يده  
 في قوله في يده



لها ان الدرام لا تتعين في المعاوضة بنا كانت او عينا حتى لو تباعا عينا من ثم تصادقا ان لا دين لا يبطر العقد فصار لا طلاق والتفريق في الدين سواء في البيع بالتوكيل ويلزم الموكل وله انها تتعين في الوكالات حتى لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين ثم استملك العين او سقط الدين

ونفذ على المأمور فمطلوبه عليه خلافا لها وكذا خلاف لو امره ان يسلم ما عليه او يصرفه بنا على نقيض النفوذ في الوكالات عنده وعدم نقيضها في المعاوضات عندها ولو امره اي امر رجل مديونه بالتصدق بما عليه مع امره بحمله المال له وهو معلوم كما مع امره لو امر الاجر المستأجر من حرفة ما استأجره مما عليه من الاجرة وكذا لو امره بشرا عبد يسوق الدابة وينفق عليه في صحه اتفاقا للضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل الموجه كما لو جرت القرض قلت وفي شرح الجاهل الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب فلا على الخلاف في اخره في راجحه ولو امره بشرا به بالف ودفع الالف فاشترى وقيمته كذلك فقال الامرا اشترى بنصفه وقال المأمور بكل بكمه صدق لانه امين وان كان قيمته نصفه فالقول للامير بلا يمين ودرء اليمين بنحو الصدقة الشرعية حيث قال صدق في الكل بغير كلف وبنعمهم المص لكن جزم الواجب بانه عريف ووضوابة بعد كلف وان لم يدفع الالف وقيمته نصفه فالقول للامير بلا يمين قاله المص بنحو للدرر كما مر قلت لكن في الاسماء القول للوكيل بيمينه الا في ربيع فاليمينه فتنه وان كان قيمته الف فيجوز ان يتم ببيع العقد بينهما فليكرم فيلزم المبيع المأمور وكذا لو امره بشرا معي من غريبان ممن فقال المأمور اشترى بكذا وان صدقه بايعة على الاظهر وقال الامر بنصفه تحالفا لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف ولو اختلف في مقداره اي الثمن فقال الامر انك بشرا به بماية وقال المأمور بالف فالقول للامير بيمينه فان برهنا قدم برهان المأمور لانها اكثر اثباتا ولو امره بشرا اخيه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا المشتري باي فالقول له بيمينه ويكون الوكيل مشتري بالنفسه والاصل ان المشتري لم ينفذ على الامر ينفذ على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار السرط وعتق العبد عليه اي على الوكيل لزمه عتقه على موكله لو اخذ به خاتمة ولو امره عبد بشرا نفس الامر من مولاة بكذا ودفع المبلغ فقال الوكيل لسيده اشترى به لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق على المال وولاد لسيده وكان الوكيل سيها وان قال الوكيل اشترى به وان قال وكيل اشترى به ولم يقال لنفسه فالعبد ملك للمشتري والالف للسيده فيها لانه كتب عبده وعلى العبد الف اخرى في الصورة الاولى بدل الاعتاق كما على المشتري الف سلمها على الثانية لان الاول مال الموكل فلا يصح بدلا وشرا العبد من سيده اعتاق قتلوا

انما يدرى بطلان الوكالة في البيع بالتوكيل وان كان ينفذ على المأمور في البيع بالتوكيل فان كان هذا عند الدين والامير غير عليم بالبيع بالتوكيل وهو البائع بلا توكيل ينفذ وكان

في البيع بالتوكيل ان كان المأمور ببيع العبد بكذا واشترى به بكذا فاشترى به بكذا وان كان المأمور ببيع العبد بكذا واشترى به بكذا فاشترى به بكذا

فقتلوا احكام الشر فلذا قال فلوسرى نفسه الى العطاء مع الشرا كراحي في حصته اذا اشترى نفسه من مولاة ومعه رجل اخر وبطل الشر في حصته سريكة بخلاف ما لو سري الاب وله مع رجل اخر فانه يصح فيها ما يبيع احكامه من حيث الاستحقاق والفرق انفق البيع في الثاني لا الاول لان كسره جعله اعتاقا ولذا بطل في حصته شركه للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال العبد اشترى لي بنفسك من مولاة فقال المولاة بعني نفسي فلان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو للامر ولو وجد به عيبا ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم فالمرء للعبد اختيار وان لم يعلم فلان عتق لانه اي يتصرف اخر فنقد عليه وعليه الثمن فيها الزوال محرم بعقد باسره فقتلنا باذن الموكل ودرء فسرع الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خيره في الجنس كبيع بالف درهم فباعه بالف ومائة تعد ولو مائة دينار او لو خيرا خلاصة ودرء لا ينفذ وكيل البيع والسرط والاجارة والصرف والتمسك بها من نرد شهادته له للثبوت وجوزاه بمثل القيمة الامن عبده ومكانته الا اذا اطلق له الموكل كج من شئت فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بالكر من القيمة اي ببيعه لا شراوه بالكر منها اتفاقا كما لو باع بالف منها بغير فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا يبيسر عنده خلافا لها اي ملكه عنده وفي السراجيه لو صرح بتم حاز اجماعا لان نفسه وطفله وعبده غير المديون يصح بيعه بها فلو اكثر وبالعرض وحضاه بالقيمة وبالنفوذ وبه يفتي بزاريه ولا يجوز في الصرف كدسار بدرهم بغير فاحش اجماعا لانه بيع من وجه سري من وجه صريه وصح بالقيمة ان التوكيل بالبيع للتجارة وان كان الحاجة لا يجوز كما مر في دفعته عزلا الى رجل ليسعه لها ويغني المقدره بغير خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما فاده المص وهذا ايضا ان باع بها يبيع الناس نسكة فان طول المدة لم يجوز به يفتي ابن ملك وفي عن الامر شيئا تعين الا في بيعه بالنسبة بالف فباعه بالنقد بالف جازي قلت وقد مضى انه ان خالف الى خيره في ذلك الجنس جاز ولا اوانها تنقيد بزمان ومكان لكن في البرازية الوكيل الى عشرة ايام وكسره في العشرة وبعد هافي الاصح وكذا الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البصائر وفي زواجر الجواهر قال ربع بنهود او بتراي فلان او علمه او معرفته فباع بدوهم جاز خلاف لاتباع الا بشهود او الامن محضر فلان به يفتي قلت وبه علم عام واقعة الفتوى دفع له مالا وقال اشترى زينا بمعرفة فلان

فان كان الامن

في البيع بالتوكيل ان كان المأمور ببيع العبد بكذا واشترى به بكذا فاشترى به بكذا وان كان المأمور ببيع العبد بكذا واشترى به بكذا فاشترى به بكذا







٢ اكثر الحقوق ضايعه  
الوكيل الى نفسه كالمبيع والمبايع  
والتعويضات تتعلق بالوكيل  
ادله يثبت محجج الكسليم  
المبيع وقبضه وقبض الثمن  
اي قال في الدرر واستفد  
من قوله وقبض الثمن انه  
لوضع الوكيل الثمن للمبيع  
صمانه الى اخر ما فيه انتهى

وكيل النفس

قوله في ابراهيم عليه السلام  
يقض الدين لا يملك الاموال  
لما لم يحصل الاموال بفيد الفضا  
ضمانا على هذا في شرح في الصورة  
لأن فيها الضمان من شاة  
المدينون ما صدقوا له  
انما ان لا يصدقوا له  
وورد على قوله في قوله  
بمعنى انه لا يكون من  
المرور في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله







وغيره ونعزل بموت احدهما وجونه مطبقا بالسراى مستوعبا سنة على الصحيح درر  
 وغيرها لكن في كثرنا ليه عن المفترقات شهرو به يفتي وكذا في الفتاوى والتايات  
 وجعله قاضي خان في فصل فيما يقضى بالمجتهدات قول في حصة وان عليه الفتوى  
 فيلحفظ وبالحكم بالحققة مرتد انهم لا يعود بعوده لما على المذهب ولا بافاته  
 تحرو في سرح الجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا يتطاول هذه العوارض فلذا قال  
 الا الوكالة اللازمة اذا وكل الراهن العدل او المهر من بيع الرهن عند حلول الاجل  
 فلا ينعزل بالعدل ولا بموت الموكل وجونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفا  
 لا ينعزل بموت الموكل بخلاف الوكيل بالخصوص او بالطلاق بزارية قلت  
 وانما صار في الجحان الوكالة ببيع الرهن لا يتطاول بالعدل حقيقة او حكما ولا  
 بالخروج عن الاهلية بخون وردة وفيما عداها من الملازمة لا يتطاول بالحقيقة بل بالحكم  
 والخروج عن الاهلية قلت فاطلاق الدرر فيه نظر وينعزل بافراق احد  
 الشريكين ولو تنكلا ثالثا بالصرف وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكيم وينعزل بحجر  
 موكله لو مكاتب او محرق اي موكله لو ما زونا كذلك اي علم اول لانه عزل حكيم كما مر  
 وهذا اذا كان وسلا في العقود والخصوصية احاد اذ كان وكلا في قضايين واقتضاه  
 ونقض ودية فلا ينعزل بعجز وحجر ولو عزل المولى وكيله بعد الماذون لم ينعزل  
 وينعزل بتصرفه اي الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفا يعجز الوكيل عن التصرف معه  
 والا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية فللوكيل تطبيقا اخرى لبقاء المحل ولو اذن الزوج  
 او كفي وقع طلاق وكيله ما بقيت القدرة وتعود الوكالة اذا عاد اليه اي الموكل قد سيم  
 ملكه كان وكله ببيع فباع موكله سيم وعليه بما هو فسخ بغيره وكالته او بقي  
 اثره اي اثر ملكه مسئلة العدة بخلاف ما لو تجدد الملك فزوج في  
 الملتقط عزله وكنت لا ينعزل ما لم يصل الكتاب وكل غايبا سيم عزله قبل قبوله  
 صح وبعده لا دفع اليه ثمينة ليدفعها الى انسان يصلحها فدفعها ونسي لا يضمن  
 الوكيل بالدفع ابراه ماله عليه برأى الكل قضاء واماني الاخرة فلا لا يقدر ما يتوهم ان له  
 عليه وفي الاسماء قال المدبونه من جاك بعلانية كذا ادعى اخذا صبيها وقال  
 لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكل بمجهول فلا يبرأ بالدفع اليه وفي الوهبانية  
 ومن قال اعطى المال فابصر خسر فاعطاه لم يبرأ بالمال خسر  
 وبعده وبع بالقدادع الخالصة فخالته قالوا يجوز التغير

لا يعزل  
 وتجوز

وفي الدفع

وفي الدفع قال قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والخصم بحجر  
 ولو قبض الدلال مال المبيع كى سلبه منه وضاع بشط  
 لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصوص  
 هي لغة قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره والتمسك بالتأنيث فلا تنون  
 وعبرها دعاوى بفتح الواو كفتوى وفتاوى درر لكن حزم في المصباح تكسر  
 ايضا فيها محافضة على الف كتنائيت وشرعا قول بمصووع عند القاضي يقصد به  
 طلب حق قبل غيره خرج الشهادة والاقرار او دفعه اي دفع الخصم عن حق  
 نفسه دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يقضى بزاريه بخلاف دعوى قطع  
 النزاع فلا تسمع سراجيه وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودي فلو  
 اريد ما يعم الوجودي والعدمي لم يحج هذا القيد والمدعي من اذا ترك دعواه  
 ترك اي لا يحجر عليها والمدعي عليه بخلافه اي يحجر عليها ولو في البالد قاضيات  
 كل في محلة فالحار للمدعي عليه عند محمد به يقضى بزاريه ولو بالقضاء في المذهب  
 الاربعة على كذا هو به اقيمت مرارا تحرق قال المصووع لولاية لفظا لقاضيين  
 فالتر على السوا فالعرة للمدعي نعم لو امر السلطان باجابة المدعي عليه لزم اعتباره  
 لعزله بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا بخلاف فيما اذا كان كل قاض على  
 محلة على حدة اما اذا كان في المصرح جنفي وسافعي ومالكي وحنبلي في مجلس واحد والولاية  
 واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابته المدعي لانه صاحب حق كذا خط المصووع  
 هامش بزاريه فيلحفظ وكنها اضافة الحق الى نفسه لو اصيل كلي عليه  
 كذا او اضافته الى من ناب المدعي منابه كوكيل ووصي عند النزاع متعلق باضافة  
 الحق واهلها العاقل المميز ولو وصيا الوفاذ ونا في خصوصية والا اسبابا وشرطها  
 اي شرط جواز الدعوى مجلس لقضا وحضور خصمه فلا يقضى على غايب وهال  
 يحضر محمد الدعوى ان بالمصر او بحيث يثبت عزله نعم ولا يفتي بغيره او يحلف  
 بنية ونعومية المال المدعي اذا لا يقضى بمجهول ولا يقال مدعي فيه وبه لا يتضم الاخبار  
 وشرطها ايضا كونه ملزمة سبعا على الخصم بعد بئونها والا كان عبثا وكون المدعي  
 فما يحتمل اثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطلة ليتقن الكذب  
 في المسخيل العقيل لقوله المعروف النسب او لمن لا يولد مثله لسله هذا البني وظهوره في  
 المسخيل العاري كدعوى معروف بالفقر او الاعطية على اخرانه ارضه اياها

قوله دخل دعوى التعرض للمال المدعي  
 سئل قاضي الهادي عن الدعوى بقطع النزاع  
 بينه وبين غيره فاجاب لا يجوز المدعي  
 على الدعوى لان الحق له انتهى ولا يمارض  
 ما نقلوه في الفتاوى ويجوز صحة الدعوى  
 بدفع التعرض ولو سبى عنه كافي  
 النزارية والخيانة والفرقة بينهما ظاهر  
 فانه في الاما بديعانه ان كان  
 له شئ يدعيه ولا يشهد على نفسه  
 بلا برأ وفي الثاني انما يدعي عليه  
 انه يتعزله في كذا فيخرج  
 ويطلبه بدفع التعرض فانهم



دفعة واحدة او غصبها منه فالظاهر عدم سماعها بحكم جزم ابن الغرس  
 في الفواكه البديرية وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه بلا اوتبع  
 حتى لو سكت كان انكارا فسمع البينة عليه الا ان يكون اخرى اختيارا وحكمة  
 وسببها تعلق البقا المقدرة بتعاطي المعاملات فلو كان ما يدعي مقولا في يد  
 الخصم ذكر المدعى انه في يده بغير حق لا احتمال كونه رهونا في يده او محبوسا باليمن  
 في يده وطلب المدعى احضاره ان امكن فعلى الغريم احضاره ليسار اليه في  
 الدعوى وكسرهاة والاستحلاف وذكر المدعى قيمته ان بعد احضار العني بان  
 كان في نقلها مونة وان قلت ابن كمال معزيا للخرانة بهلاكها او غيبتها لانه  
 مثله معنى وان بعد احضارها مع بقاها كرهى وصبره طعام وقطيع عثم  
 بعت القاضي امينه ليسار اليها والا تكن باقية التقي في الدعوى بذكر القيمة  
 وقالوا لادعي انه غصب منه عني كذا ولم يذكر قيمتها شمع فيحلف خصمه  
 او يحلف على البيان درر وارب من ملكه وهذا لادعي اعيانا مختلفة اجس وسوع  
 ولصقة وذكر قيمة الكل محلة كفي ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يحلف  
 خصمه على الكل مرة وان لم يذكر قيمة كل عني على حدة لانه لما ص دعوى الغصب  
 بلا بيان فلا يصح اذ ابيت قيمة الكل محلة بالاولى وقيل في دعوى السرقة يشترط  
 ذكر القيمة ليعلم لو بها ايضا افاها في غيرها فلا يشترط عماديه وهذا كله في دعوى  
 العني لا الدين فلو ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه  
 في الدعوى ولشهادة يعلم القاضي بماذا يقضي واختلف في بيان المذكورة والاثبات  
 في الدابة فشرط ابوالنيت ايضا واختاره في الاختار وشرط الشهيد بيان  
 المسن ايضا تمامه في العمادية وفي دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه اى مكان  
 الايداع سواء كان له محل او لا وفي الغصب ان له محلا ومونة فلا بد لصحة الدعوى  
 من بيانه والاجمال له لا وفي غصب غير المتبلي بين قيمته يوم غصبه على الظاهر  
 عماديه ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان  
 العقار قهرا خلافا لها الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر  
 حدودها كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة فحرره ولا بد من ذكر  
 بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة فينبذ بالاعم ثم بالاخص فالاحص كما في النسب  
 وليكتفى بذكر ثلثة فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتقى لان المدعى

هذا هو الوجه في دعوى الغصب  
 ان لا يشترط بيان مكانه  
 بل يكفي بيان مكانه  
 في وقت الغصب  
 وان كان له محل  
 او لا وفي الغصب  
 ان له محلا ومونة  
 فلا بد لصحة الدعوى  
 من بيانه والاجمال  
 له لا وفي غصب  
 غير المتبلي بين  
 قيمته يوم غصبه  
 على الظاهر  
 عماديه ويشترط  
 التحديد في دعوى  
 العقار كما يشترط  
 في الشهادة عليه  
 ولو كان  
 العقار قهرا  
 خلافا لها  
 الا اذا عرف  
 الشهود الدار  
 بعينها فلا  
 يحتاج الى ذكر  
 حدودها

يختلف به ثم انما يثبت الغلط باقرار اهل فصولين وذكر اسم اصحابها  
 اى حدود واسما السابهم ولا بد من ذكر الجدل لكل منهم ان لم يكن الرجل  
 مشهورا والاكتفى باسمه لحصول المقصود وذكر انه اى العقار في يده ليصير خصما  
 ويريد عليه بغير حق ان كان المدعى منقول المأمر ولا يثبت يده في العقار بتمها  
 بل لا بد من بينة او علم قاص لاحتمال تزويرها بخلاف المنقول لمعانة يده ثم هذا  
 ليس على اطلاقه بل اذا ادعى العقار ملكا مطلقا ما في دعوى الغصب ودعوى  
 السرقة لا يثبت فلا يثبت بينة لان دعوى الغصب كما تقع على ذي اليد تصح على  
 غيره ايضا برأيه وذكر انه يطالب به لتوقفه على طلبه ولا احتمال رهنه او حبسه  
 باليمن وبه استغنى عن زيارة بغير حق فانهم ولو كان ما يدعيه دينا ملكا او موزو  
 نقدا وغيره ذكر وصفه لانه لا يعرف الابنه ولا يد في دعوى المثليات من ذكر كس  
 ونوع وصفة والقدر وسبب الوجوب فلو ادعى كبر دينا عليه ولم يذكر سببا  
 لم يسمع واذا ذكر في السبب انما له المطالبة في مكان عينه وفي حقوقه وغصب واستهلك  
 في مكان القرض ونحوه كره فليحفظ وسال القاضي المدعى عليه عن الدعوى فيقول انه ادعى  
 عليك كذا فماذا تقول بعد صحتها والآن تصد صححة لاسيما لعدم وجوب جوابه فان  
 اقر فيها وانكر فيها من المدعى قضى عليه بلا طلب المدعى والا يبرهن حلفه احكام بعد طلبه  
 اذ لا بد من طلبه الممن في جميع الدعاوى الا عند الثاني في اربع على البرازية قال واجمعوا  
 على التحليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت واذا قال المدعى عليه لا فهو ولا انكر  
 لا يحلف بل يحبس ليقر او ينكر درر وكذا لو لم يمسكوت بلا افة عند الثاني  
 خلاصة قال في البحر وبه افنت لما ان الفتوى على قول الثاني بما يتعلق بالقفا  
 انتهى ثم نقل عن لبدايع الاسباب انه انكار فيحلف فثبت التحليف الحاكم لانها لو  
 اصطحا على ان يحلف عند غرقه ويكون بريئا فهو باطل لان الثمين حق القاضي  
 مع طلب الخصم ولا عزم للممن ولا لنكول عند غرقه في فلو برهن عليه اى على حقه  
 يقبل والا يحلف ثانيا عند قاص برأيه الا اذا كان حلفه الاول عنده فكنى درر ونقل المص  
 عن لقينة ان التحليف حق القاضي فيما لم يكن باستحلافه لم يعتبر وكذا لو اصطلى ان المدعى  
 لو حلف فاحص صامس للمال وحلف اى المدعى لم يضمن الحكم لان فيه تقيير لشرع واليمن لا ترد  
 على مدع حديث البينة على المدعى وحديث الساهد واليمن ضعيف بل رده ابن مقين بل



انكره الراوي عني برهن المدعي على دعواه وطلب من القاضي ان يحلف المدعي انه محق  
في الدعوى او على ان يشهد بصادقون او يحقون في الشهادة لا يحسمه القاضي  
الى طلبته لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الساهد لان لفظ اشهد عندنا بين  
ولا يكرز اليه لانا امرنا بالكرام للشهود ولذا الوعد الساهد ان القاضي يحلف ويحل  
بالمسوخ له الامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزمه نرازيه وبينة الخارج في  
الملك المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب احق من بينة ذي اليد لانه المدعي والبينة  
له بالحديث خلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالسنة لذي اليد اجماعا كما  
يجي وقضى القاضي عليه بنكوله مرة لو نكول في مجلس لقاضي حقيقته بقوله  
لا احلف او حكما كان سكت وعلم انه من عرافة خرس وطرش في تصيح سراج  
وعرض اليه ثلثا ثم القضا احوط وهل يسترط القضا على نور النكول خلاف  
درر ولم ارفه ترجيحا قال المقلد قلت قد مرنا انه يفترض القضا فور الا في تلك  
قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضا على حاله ماض درر  
فبلغت طرق القضا ثلاثا وعددها في المساء سبع بينة وافراروين ونكول عنه  
وقضاؤه وعلم قاضي على الرجوع والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان  
خاف يسكن متلوث بدم فدخلوها فور افراروا مذبوحا الحية اخذ به اذ لا يترى  
احد انه قاتله شكها يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف خرا عن الوقوع  
في الحرام ولو اي خصمه الا حلفه ان الكرامة ان المدعي مبطل حلف والا بان غلب على  
ظنه انه محق لا يحلف نرازيه وتقبل البينة لواقامها المدعي وان قال قبل اليه بالبينة  
الى سراج خلافا لما في سره المجمع عن الخط بعد يمين المدعي عليه كما تقبل البينة  
بعد القضا بالنكول خاتمه عند العامة وهو الصحيح لقول شرح اليه الفاجرة احق  
ان ترد من البينة العادلة وكان اليه كالحلف عن البينة فاذا جاء الاصل انتهى حكم  
الحلف كانه لم يوجد اصلا بخبر ويظهر كذبه باقامتها اي البينة لو ادعاه اي المال بلا  
سبب يحلف اي المدعي عليه ثم اقامها حتى يثبت في يمينه وعليه الفتوى طلاق ايمانه  
خلافا لاطلاق الدرر وان ادعاه بسبب يحلف انه لا دين عليه ثم اقامها المدعي على  
السبب لا يظهر كذبه يجوز ان وجد القرض ثم وجد الا برأ والايضا وعليه الفتوى  
فضولين وسراج وشين وغيرهم ولا يحلف في نكاح انكره هواهي ورجعة محمد

هواهي بعد عدة وفي ايلا انكره احدها بعد المدة واستلاد تدعيه الامة ولا يتاتي عكسه  
لشونه باقرار ورق ونسب بان ادعي على مجهول فتنه او اسنه وبالعكس وولا  
عقاقة او مولاة ادعاه الاعلا والاسفل وحده ولعان والفتوى على انه يحلف المنكر  
في الاشياء السبعة ومن عددها ستة الحق امومية الولد بالنسب والرق والحاصل  
ان المفتي به يختلف في كل الا في حدود ومنها حد قذف ولعان فلا يمين اجماعا  
الا اذا ضمن حقا بان علق عنق عبده بزنا نفسه فللعبد تخليفه فان نكر ثبتت  
العنق لا الزنا وكذا يستحلف السارق لاجل المال فان نكل ضمن ولم يقطع وان اقر  
بها فقطع وقالوا يستحلف في التعزير كما بسطه في الدرر وفي الفصول ادعي نكاحها فحلفت  
دفع يمينها ان تزوج فلا تحلف وفي الحائنة لا استحلاف في احدى وتلاين مسئلة  
البينة بحري في الاستحلاف لا يحلف وفرع على انه لا يقول فالوكيل والوصي والمتولي  
واب الصغير على الاستحلاف فله طلب يمين خصمه ولا يحلف احد منهم الا اذا  
ادعي عليه العقد اوضح اقراره على الاصل فيستحلف حينئذ كالوكيل بالبيع فان اقراره  
صحيح على الموكل فكذلك انكوله وفي اخلاصه كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكره يستحلف الا في  
ثلاث وذكرها والصواب في اربع وتليين لما مر من ايمانه وزاد ستة اخرى في البحر وزاد  
اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاسماء والنظائر وزاد عليهم ما سبعة اخرى في  
زواجر الجواهر على الاسماء والنظائر لان المص ولولا حاشية النظم بل سردها كلها التحليف  
على فعل نفسه يكون على البينات اي القطع بانه ليس كذلك والتحليف على فعل غيره يكون  
على العلم اي انه لا يعلم انه كذا لعدم علمه بفعل غيره ظاهر اللهم الا اذا كان فعل الغير  
شيئا يتصل به اي بالحالف وفرع عليه بقوله فان ادعي مشتري العبد سرقة  
العبد او اباقة وامثنت ذلك تحلف البائع على البينات مع انه فعل الغير وانما يصح باعتبار  
وجوب تسليمه سيلها فرجع الى فعل نفسه فحلف على البينات لانها الكدول لا تعتبر  
مطلقا بخلاف العكس درر عن كزيلي في شرح المجمع عنه هذا اذا قال المنكر لا علم لي بذلك  
ولو ادعي العلم حلف على البينات كمورد ادعي قبض رها وفسر على قوله وفعل غيره على العلم بقوله اذا  
ادعي بكر سبق الشرا له على سراجيد ولا بينة يحلف خصمه وهو بكر على العلم اي انه  
لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر كذا اذا ادعي دين او عينا على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثا  
او اقر به المدعي او برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعاه اي الدين والعين الوارث  
على غيره يحلف المدعي عليه على البينات كوهوب وسراجيد ورحمة محمد



فان نكل فان كان في النفس حجب حتى يقر ويحلف وفيما دونه يقتصر لان الاطراف خلقت  
وقاية للنفس كمال فيجري فيها الاستدلال خلافا لهما قال المدعي في بيعة حاضرة  
في المرو طلب بين خصمه لم يحلف خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا  
ولو غايبة عن المرح حلف اتفاقا ابن ملك وقدر في المجتبي العينة مدة السفر وبأخذ  
القاضي مسألة المتن فيما لا ينفذ بشبهة كفيلا نفي يوم من هزبه كحرفا حفظ  
من خصمه ولو وجبها والمال حفر في ظاهر المذهب عني بنفسه ثلاثة ايام في  
الصحيح وعني الثاني الى مجلسه الثاني وصح فان امتنع من اعطاء ذلك الكفيل لازمه  
بنفسه او امينه مقدار مدة التكميل كذا يغيب الا ان يكون الخصم غريبا اي  
مسافرا فيلزم او يكفل الي استنها مجلس القاضي دفعا للفرح حتى او علم وقت سفره يكفل  
اليه وينظر في زيه او يستخير فقاهه لو انكره المدعي بتراربه قال لا بيعة لي وطلب بينه  
فحلفه القاضي ثم برهن على دعواه بعد اليمين فنال ذلك البرهان منه عند الامام منه وكذا  
لو قال المدعي كل بيعة اتى بها فهي شهيد زور او قال اذا حلفت فانت بري من المال فحلف  
ثم برهن على الحق قبل خاتبة وبه جزم في السراج كما مر وقيل لا يقبله قابله محمد كما في كراهيه  
وعكسه ابن الملك وكذا خلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع او قال لست اهدى شهادة لي ثم  
شهد والاصح القول بجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر واقره المصنف ادعى المدعيون الاتصال  
فانكر المدعي ذلك ولا بيعة له على مدعاه فطلب بينه فقال المدعي اجعل حق في الختم  
ثم استخلفني له ذلك قنينة واليمين بالله تعالى حديث من كان حالف  
فيحلف بالله او ليدبر وهو قول قنينة خزانة وظاهره انه لو حلف بغيره لم يكن  
عينا ولم اره صرحا بخبر لا بطلاق وعناق وان اخ الخصم وعليه الفتوى نانا خاتبة  
لان التخليف بها حرام خاتبة وقيل ان نسيان الضرورة يوقى الى القاضي استاءا للبعث  
فلو حلفه القاضي به فنكل ففرض عليه بالمال لم ينفذ فقنانه على قول الاكثر كذا في خزانة  
المفتيين وظاهره انه مفرغ على قول الاكثر اما على القول بالتخليف بهما فنعتبر بكتوله  
ويقتضى به والا فلا فائدة بحكم واعتمده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال  
له عليه ثم برهن المدعي على المال ان شهد واعلم السبب كالاقراض لا يفرق وان شهدوا  
على قلم الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام  
المال لا يثبت لاحتمال صدقة خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للسريلاي  
وقد تقدم ويعلم بذكر ادصافه تعالى وفيه بعضهم بفاسق وما لخطير والاحتياط فيه  
وفي صفته

وفي صفته الى القاضي ويجتنب العطف كذا تكرر اليمين فلو حلف بالله وبكل عن  
التعليق لا يقضي عليه نه اي بالنكول لان المقصود احلف بالله وقد حصل زينة  
لا يستحب التعليق على المسلم زمان ولا مكان كذا في كحاوي وظاهره انه مباح  
ويستحب اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي  
انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار فيقلط على كل معتقده  
فلو اتقى بالله كفى كالمسلم اغتبار والوثني بالله تعالى لانه يقربه وان عبيد غير  
وجزم ابن الكمال بان كراهية لا يعتقده ونه تعالى قلت وعليه فيما اذا  
يحلفون وبقي تخليف الاخرس ان يقول له القاضي عليك عهدتي وميثاقي ان كان كذا  
وكذا فاذا اوى براسه اي نعم صار خالفا ولو اصرح ايضا كنت له ليجيب بخط ان عرفه والا  
فباسارته ولو اعلم ايضا فالبوع او وصيه او من نصبه القاضي سر الوهبانية  
ولا يحلفون في بيوت عباداتهم للراهة دخولها محرر وحلف القاضي في دعوى سب  
يرفع على الحاصل اي على صورة انكار المنكر ونسره بقوله اي بالله ما ينسك انكاح قائم  
وما ينسك ببيع قائم وما يجب عليك من ذل او قايما او بدله لو هالك او ما هي يا ابن منك وقوله  
الان متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح وبيع وعصب وطلاق فنه لف ونشر  
لا على السبب اي بالله ما نكحت وما بعته خلافا للثاني نظر المدعي عليه ايضا لاحتمال  
طلاقة واقالته الا اذا الزم من احلف على الحاصل ترك النظر للمدعي فيحلف بالاجماع على السبب  
اي على صورة دعوى المدعي لدعوى شفعة باجوار ونفقة مستوتة والخصم ابراهيم  
لكونه لا يراه سافرا لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فينظر المدعي قلت  
ومفاده انه لا اعتناء بمذهب المدعي عليه ولما ذهب المدعي فنه خلاف والا وجه ان يسأل  
القاضي هل تعتقد وجوب شفعة اجوار او لا واعتمده المصنف وكذا اي حلف على السبب  
اجماعا في سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت كعبه يدعي على مولاه عتقه لعدم تكرر  
رفقه واما في الامة ولو مسلمة والعبد الكافر فلتكرر رفقها بالحق حلف مولاه على  
الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدعي وسبب غير متكرر وصح فدا اليمين ولصح  
منه حديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن كمين الصادقة  
واجب قال في البحر اي ثابت بدليل جواز احلف صادقا ولا يحلف المنكر بعد ابداله  
اسقط حقه ويقتد بالصدق والصدق لان المدعي لو اسقطه اي اليمين قصد بان قال برئت  
من احلف او تركته عليه او وهبت لا يصح وله التخليف بخلاف البراءة عن المال قصد



لان التحليف للحاكم بآرائه وكذا اذا اشترى يمينه لم يخرج ادم ركن لبيع درر فـ  
 اختلفه حظه فقال حلفتني مرة ان عندك ادم او حاكم وبرهني قبل الاقله تحليف  
 درر واما لو قال اني حلفت بالطلاق اني لا احلف فخر **باب التخالف**  
 لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين اختلفا اي المتبايعان في قدر يمين او وصفه  
 او جنسه او في قدر مبيع حكم لمن برهن لانه يورده غوايه بالحجة وان برهنا فليست  
 الزيادة اذا البينات للابنات وان اختلفا فيهما اي المني والمبيع جميعا  
 قدم برهان البايع لو اختلف في المني وبرهان المشتري لو في المبيع نظر الالبات  
 الزيادة وان عجز في الصور الثلاث عن البينة فان رضى كل بقالة الاخر فيها وان لم  
 يرض واحد منهما بدعوى الاخر كالفالم فيه خيار فيفسخ من له الخيار وبدا  
 بيمين المشتري كانه الباري بالانكار وهذا لو كان بيع عيني بدني والابان كان  
 مقابضة او صرفا فهو محير وقيل يفرع ابن ملك ويقتصر على تسقي في الاصح وفسخ  
 القاضي البيع بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ بالتخالف ولا يفسخ احدهما  
 بل يفسخهما كحرومى نكاح منهما لزمه دعوى الاخر بالقضا واصله قول صلواته  
 عليه ولم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تخالفا وترادا وهذا  
 كله لو اختلف في كبدل مقصود افلوف ضمن شي كاختلافهما في الزرق فالقول للمشتري  
 في انه الزرق ولا تخالف كما لو اختلفا في وصف المبيع كقولوا اشترى به عيلانه كابت او خيار  
 وقال البايع لم استرط فالقول للبائع ولا تخالف ظهريه وقتد باختلافهما في ثمن ومبيع  
 لانه لا تخالف في غيرهما لانه لا يختل به قوام العقد نحو اجل وشرط رهن او خيار او ضمان  
 وقبض بعض ثمن والقول للمتنكر بيمينه وقال الزرق والسافعي يتخالفان ولا تخالف اذا اختلفا  
 بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او بغيبه بما لا يرد به وحلف المشتري الا اذا اختلفا  
 في يد البايع غير المشتري وقال محمد والسافعي يتخالفان في قبضة الهالك وهذا  
 لو اثنان دينان فلو قبضتة تخالفا اجماعا لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك او قيمة  
 كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احدهما دراهم والاخر دنانير  
 تخالفا ولزم المشتري والقيمة سراج ولا تخالف بعد هلاك بعضه او خروجه عن ملكه  
 كعدين مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا  
 عند الحقيقة رحمه الله تعالى الا ان يرض البايع بترك حصته الهالك اصلا فحينئذ  
 يتخالفان هذا على يخرج الجمهور وصرف مساجيح بل الاستثنائي بين المشتري والباي

قلت

يكنى

ان يرضى له بعد التخياف  
 ان يرضى له بعد التخياف  
 ان يرضى له بعد التخياف  
 ان يرضى له بعد التخياف

قدر

في التخياف  
 في التخياف  
 في التخياف  
 في التخياف

قدر بدل الكتابة لعدم لزومها وقد راس مال بعد اقالة عقد لم يزل القول للعبد  
 والمسلم اليه ولا يبعد السلم وان اختلفا اي المتبايعان في مقدار الثمن بعد الاقالة  
 ولا بينة بخالفا وعاد لبيع لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يردده المشتري  
 الي بايعة حكم الاقالة فان رده اليه حكم الاقالة لا تخالف خلافا لمحمد وان اختلفا  
 اي الزوجان في قدر المهر او جنسه فقي لمن اقام البرهان وان برهنا فلا راد اذا كان  
 مهر المتكسر شاهد للزوج بان كان كقالتها او اقل وان كان شاهدا لها بان كان كقالتها  
 او اكثر فبينة او في اثباتها خلاف الظاهر وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما  
 فالتها بطل الاستواء يجب مهر المتكسر على الصحيح وان عجز عن برهان خالفا ولم يفسخ لنكاح  
 لبتعية المهر بخلاف البيع ويبدأ بيمينه ولا يفسخ لان اول التمسك عليه فيكون  
 اول اليمين عليه ظهريه ويحكم بالتشديد اي يجعل مهر المتكسر كالمسقوط اعتبار  
 التسمية بالتخالف فيفرض بقوله لو كان كقالتها او اقل ويقولها لو كقالتها والثرية  
 لو بينهما اي بين ما زعمه ويدعيه ولو اختلفا اي الموهب والمستاجر في بدل الاحارة  
 او في قدر المدة قبل الاستيفاء للمنفعة تخالفا وترادا ويرى يمين المستاجر لو  
 اختلفا في كبدل والموهب في المدة وان برهنا فالبينة للموهب في البدل والمستاجر في المدة  
 وبعد لا والقول للمستاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء  
 البعض من المنفعة تخالفا وفسخ العقد في الباقي والقول في الباقي للمستاجر لا بفقاده  
 ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف لبيع وان اختلف الزوجان ولو لم يكن ادمكا  
 او صغيرين والصغير يجمع اذ يمينه مع مسلم قام النكاح او لا في بيت لهما ولا حدهما خزانه  
 الاكل لان العبرة للبدل للملك في متاع هو هون ما كان في البيت ولو ذهبا او فضة فالقول لكل  
 منهما فيما صلح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يبيع للاخر فالقول للقارض  
 الظاهر من درر وغيرها والقول لربها الصالح لهما الا انها وما في يدها في يده والقول لذي اليد  
 بخلاف ما يختص به لان ظاهرها اظهر من ظاهر وهو يد الاستعمال ولو اقاما بينة  
 يقضي ببيتها لانها خارجة حائنه والبيت للزوج الا ان يكون له بينة بخلافه وهذا  
 حين وان مات احدهما واختلف وارثه مع الحي في الشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي  
 ولو رقيقا وقال السافعي وما لك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن  
 البصري الكل لها وهي المسبعة وعد في حائنه تسعة اقوال ولو احدثا فلو كانا  
 او مكانا وقالا دس انفيهما كالحرف والقول للحرة في الحياة وللحي في الموت لان يد احر اقوي ولا يد

مع



لميت اعتقت الامة او المكاتب او المدبرة واختارت نفسها فاقى البيت قبل  
العتق فهو للرجل وما بعده قتل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في  
الطلاق تحرو فيه طلقها ومضت كعدة فالمسك للزوج ولو رتبته بعده لانها  
صارت اجنبية ولا يد لها ولما ذكرنا ان المسك للزوج في الطلاق فكذلك الوارث اما  
لومات وهي في العدة فالمسك لها كانه لم يطلقها بديل ارثها ولو اختلف الموجه  
والمستاجر في مناع البيت فالقول للمستاجر يمينه وليس للموجه الا ما عليه  
من ياب بدنه ولو اختلف اسكا في عطار في الات الاسا كنه والات العطار من  
وهي في ايديهما ففي سنيهما بلا نظر لما يصح لكل منهما وتماه في لسراج رجل  
معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فارعاه رجل  
عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو المعروف باليسار وكذلك الناس في منزل رجل  
وعلى عنقه قطيفة يقول الذي هو على عنقه هو لي وادعاه صاحب المنزل فهو لصاحب  
المنزل رجلان في سفينة بها دفين فادعى كل واحد لسفينة وما فيها واحدها  
يعرف ببيع الدفين والاخر يعرف بانه ملاح فالدينق للذي يعرف ببيعه وسفينته  
لمن يعرف انه ملاح عملا بالظاهر ولو فيها راكب واخر مسك واخر تجذب واخر عدها  
وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة ثلاثا ولا شيء للماد رجل يفقد قطارا بل واخر  
راكب ان على الكل متاع الراكب فكلها له والفايد اجبره وان لاشي عليها فللراكب  
ما هو اكله والباقي للفايد بخلاف البقر والغنم وتماه في خزنة الاجل  
**في دفع الدعاوى** لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون قال ذوليد  
هذا السني المدعي منقول كان او عقارا او دعيه او اعرنيه او اجريه او رهنه زيد  
الغايب او غصبته منه من الغايب وبرهن عليه على ما ذكرنا العين قايمة لاهالكه  
وقال كسرهود تعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشروط معرفته بوجهه ايضا فلوحلف  
لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا بحت ذكره الزيلعي وفي كسرهود عن خط  
العلامة المقدسي عن البرازية ان تعويل الامة على قول محمد اشرف فلحفظ دفعت  
المدعي للملك المطلق لان يد هو لا يستيد خصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد  
يا حليل لا تندفع وبه يؤخذ فلتقي واختاره في الاختيار وهذه مخمته كتاب  
الدعوى لان فيها اثبات خمسة على ما سبط في الدرر اولان صورها خمس عيني وغيره  
قلت وفيه نظر اذا حكم كذلك لو قال وكلني صاحبه بحفظه او اسكنني فيها

زيد

زيد لغايب او سرقة منه او انتزعه منه او ضل منه فوجده بحرا وهي في يدي  
مزارعة برزاريه قال الصور احد عشر قلت لكن الحق في البرازية المزارع  
بالاجارة او الوديعة قال فلا يزاد على الخمس وقد حرمته في شرح الملتقى وان كان  
هالكا او قال كسرهود اودعه من لا تعرفه او قد ذوليد بيد خصومة كان قال ذو  
اليد اشترسته او غصبته من الغايب او لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفاعل  
بان قال المدعي غصبته مني او قال سرق مني وبناه للمفعول للستر عليه فكانه  
قال سرقة مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغايب كما ينبغي  
حيث تندفع وهل تندفع بالمصدر الصحيح لا برزاريه وقال ذواليد في الدفع  
اودعني فلان وبرهن عليه لا تندفع في كل ما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي  
ثم قال في مجلسه انه وديعة عندي او رهن من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكر  
ولو برهن المدعي على فقائه الاولي يجعله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره بالدفع  
برزاريه وان قال المدعي اشترسته من فلان الغايب وقال ذواليد اودعني فلان  
ذلك اي بنفسه فلو يوكله لا تندفع بل يئنه دفعت الخصومة وان لم يبرهن لتوافقها  
ان اصل الملك للغايب الا اذا قال اشترسته ووكلي بقبضه وبرهن ولو صدقه في لسرا  
لم يور بالثليم لئلا يكون قضا على الغايب باقراره وهي عجيبة ثم اقتضار الدرر  
وعبرها على دعوى السراق قد اتفقا في فلان قال ذواليد ادعى انه له غصبه منه فلان  
الغايب وبرهن عليه وزعم ذوليد ان هذا الغايب اودعه عنده اندفعت لتوافقها  
ان اليد لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا تندفع برهن  
ذي ايداع ذلك الغايب استحسننا برزاريه وفي شرح الوهابية للشرنبلاني لو اتفقا  
على الملك لزيد وكل يدعي الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا المدعي رهن  
او سرا واما المشتري فخصم لكل فروع قال المدعي عليه في دفعه يترتب الى المجلس الثاني  
صعوى للمدعي خليف مدع الا يداع على اثبات درر وله تخليف المدعي على العلم وتماه  
في البرازية وكل ينقل امته فبرهنت انه اعتقها قبل الدفع لا للفق مالم يحضر الموالي بين يده  
**في الرجلين** تقدم حجة خارج في ملك مطلق اي لم يذكر له  
سبب كما مر على حجة ذي اليد وان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت الحق  
وشرته فيما لو قال في دعواه هذا العبد غاب عني منذ شهر وقال ذواليد لي منذ  
سنة فني المدعي لان ما ذكره تاريخ غيبة لا ملك فلم يوجد تاريخ من الطرفين







الكافي ولو برهننا على نتائج دابة في يدها أو أحدها أو غيرها وأرخاض في يدها وافق سببها  
تاريخ سببها في الظاهر فلو لم يورخا فبقي بها الذي اليد ولها ان في يدها او في يد  
ثالث وان لم يوافقها بان خالف أو أشكل فلو هما ان كانت في أيديهما أو كانا خارجين  
فان في يد احدهما فبقي بها كانه هو الاصح فلو كانت وهذا اولى مما وقع في الكثر والدرر  
والملتقى فتبصر برهن احدهما خارج على العصب من زيد والاخر على الوردية منه  
استوي لانها بالحد نصير عصب الناس احرار بلابيان الا في اربع الشهادة والمحدود  
والعقاص والقتل كذا في نسخة المص وفي نسخة والعقل وعارة الاساء والدية وحينذ  
فلو ادعى على مجهول كماله ان انه عبده فانكر وقال ان انا اصل فالقول له لمنك بالاصل  
واللاس للثوب احق من احداكم والراك احق من اخذ الحكم ومن في السرج  
من رديف وذو عملها من علق كوز به لانه اكثر نظر فوالكالمس على السباط والمنطق  
به سوا كالمسيه والكي سرج كمن معه ثوب وطرفه مع اخر لا هديته اي طرته  
الغير المنسوج لانها ليست بثوب بخلاف جالسي دار تنازعها حيث لا يقضي لها  
لاحتقال انها في يد غيرها وهنا علم انه ليس في يد غيرها عيني الحائط لن جذوعه  
عليه او متصل به انصال ترصيع بان تتداخل انصال لبناته في لبنات الاخر ولو من خشب  
فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لدلالته على انها بنيا معا ولذا سمي بذلك لانه حينذ  
يبنى مربعا لكن له انصال ملازقة او ثقب وادخال او صرادي ثقب ولحق يوضع  
على الجذوع بل يكون بين الجارين لوتنازع ولا يختص به صاحب الهراي بل صاحب  
الجذوع الواحد احق منه خاتمه ولولا احدهما جذوع وللآخر انصال فلذي الانصال  
وللاخر حق الوضع وقيل لذى الجذوع ملكتي وتمامه في العيني وعينه واما حق  
المطالبة برفع جذوع وصنعت تغديا فلا يسقط بابر ولا صلح وعفو وبيع وجارة  
اسباه من احكام المساواة لا يعود فليحفظ وادوبيت من دار فيها بيوت كثيرة كذي  
بيوت منها في حق صاحبها فهي بينهما بصفين كالطريق بخلاف الشرب اذا  
تنازعا فيه فانه يقدر بالارض بقدر سقيتها برهنها اي انا خارجان على يد لكل منهما في  
ارض قضى يدها فينصف ولو برهن عليه اي على احدهما او كان نظرف فيها بان  
لبن اوبني قضى بيده لوجود نظرفه ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا  
العم كان ملكه تقبل لان ما ثبت في زمانكم ببقا يعلم بوجود المزبل درر صبي  
يعبر عن نفسه اي يعقل ما يقول قال انا حر فالقول له لانه في يد نفسه كما لبالغ

فان قال

اح  
٢

محرر

فان قال انا عبد فلان لغير ذي اليد فبقي به الذي اليد كمن لا يعبر لاقراره بعدم يده فلو كبر  
وارعى الحرية سمع مع البرهان لما نذر ان لتناقض في عوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى  
باب دعوى النسب الدعوى نوعان دعوى استتلا وهو  
ان يكون اصل العلوق في ملك المدعى ودعوى تحرير وهو بخلافه والاول اقوى لسبقه  
واستنادها الوقت العلوق واقتضار دعوى التحرير على الحال ويستصح مبيعة  
ولدت الاقل من ستة اشهر مديعت فادعاه البايع ثبت نسبه منه استحسننا  
لعلوقه في ملكه ومنى النسب على الحفا فيعفي فيه التناقض واذا صحت استندت  
فصارت ام ولد فيفسخ البيع ويرد الثمن ولكن ان ادعاه المشتري قبله ثبت نسبه  
منه لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه تكلمها واستولدها ثم اشتراها  
ولو ادعاه معه اي مع ادعاه البايع او بعده لان دعوى تحرير البايع استتلا فكان اقوى  
كما مر وكذا ثبت من البايع لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت الولد لفوات الاصل وبأخذ  
البايع بعد موت امه ويسند المشتري كل الثمن وقال اخصته واعتاقها اي اعتاق  
المشتري والولد كموثقا في حكم والتدبير كالاعتاق لانه ايضا لا يحمل الا بطل ويرد حصته  
اتفاقا ملتقى وغيره وكذا حصتها ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما في التمسك في  
والبرهان ونقله في الدرر والمخ عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المسوط وعارة  
المواهب وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفيا برده حصته وقيل  
لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق اشترى فليحفظ ولو ولدت الامة المذكورة لاثر من  
حولتي من وقت البيع وصدقه المشتري ثبت النسب بنصديقه وهي ام ولد على الكف  
اللفوي سكا حاشلا امره على الصلاح بقى لو ولدت فيما بين الاقل والاكثر ان صدقه في كمال اول  
لا حتم العلوق قبل بيعه والا لا ملكتي ولوتنازع فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند  
الثاني خلافا للثالث شربلاليه وشرب جمع وفيه لو اريت عند المشتري ولدت من احدهما  
لدون ستة اشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البايع الاول ثبت نسبه بالانقضاء المشتري  
باع من ولد عنده وادعاه بعد بيعه مشتريه ثبت نسبه لكون العلوق في ملكه  
ورديعه لان كسيع يحتمل النقص وكذا الحكم لو كانت الولد او رهن او اجرة او كانت  
الام او رهنها او اجرها او زوجها ثم ادعاه فيثبت نسبه ويرد هذه النظر فالتحالف  
الاتفاق كما مر باع احد التومين المولودين يعني علقا وزيدا عنده واعتقه المشتري  
ثم ادعى لبايع الولد الاخر ثبت نسبهما وبطل غنق المشتري بامرفوقه وهو حرية

قوله دليل على ان الصغير ولد  
نكا حاشا هي كما في الدرر  
امة ولد في زوجها فلكها  
ارامة بدارها زوجها  
قوله زاد في الوارث اي  
وكون هذه ام ولد نكا حاشا  
اظار ما ياتي في رد  
ام ولده نكا حاشا فلو  
تحت الصابون هذا  
المسئلة الانية تامل

قوله لم يبق الا عبادة  
العيني واذا ولدت  
لاكثر من ستة اشهر  
من وقت البيع ولا يقل  
من ستة اشهر  
دعوى البايع الا ان يثبت  
المشتري ان الولد  
ان اشتراها مع  
من ولد عنده



الاصل لانها علقا في ملكه حتى لو استرها جلي لم يبطل عتقه لانها دعوة تحرير فتقتصر عني  
وعزم وجزم به المصنف قال وحيلة اسقاط دعوة البايع ان يقر لبايع انه ابن عبده  
فلان فلا تنفع دعواه ابدا مجتبي وقد افاده بقوله قال عمر وصبي معه او مع غيره عني  
هو ابن زيد الغايب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابدا وان وصليه محمد بن  
بنوته خلا فالحال ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوتها حتى لو صدقة نجده  
تلك يبيح صح وكذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يبيح نفقه لانه بعد  
الاقرار به لا ينسفي بالنفي فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة الهادي  
كما رعه من لا خسر وكما افاده الشريفي وهو اذا صدقه الامن اما بدونه  
فلا اذا عاد الابن الى التصديق ببقاء اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار فبرهن  
عليه الابن فبطل وما الاقرار بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار على غير فرع  
لو قال لست وارثه ثم ادعى ابنه وارثه وتبين جهة الارث صح اذا تناقض في  
النسب عضو ولو ادعى بنوه العم لم يبيح ما لم يذكر اسم احد ولو برهن انه اخوان  
ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا شتم الاعلى خصم هو وارث او دابن او مدبون  
او مدعي له ولو اضر جلا ليدعي عليه حقا لابييه وهو مقر به او لافله اثبات  
نسبه بالبينة عند القاضي كحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ارثا عن ابيه فلو اقر به  
امر بالدفع اليه ولا يكون قضا على الاب حتى لو جاحيا ياخذ من الدافع والدافع  
على الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت ابيك وانك وارثه وكا يمين وصحيح  
تخليفه على العلم بانه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن للبينة بذلك  
وتما في جامع الفضولين من كفضل السابع وكعشرين ولو كان الصبي مع مسلم  
وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر لئلا الحرية  
حالا والاسلام ما لاكن حزم ابن الكمال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام  
وعزاه للتحفة فليحفظ قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو  
ابني من غيره فهو ابنها ان ادعيه معا ولا نفقه تفصيل ابن كمال وهذا لو غير مجيب  
والا بان كان معبرا فهو من صدقة لان تمام ادبها وقرانها يفيد انه منها  
ولو ولدت امة استرها فاستحققت عزم الاب قيمة الولد يوم الخصومة لانه  
يوم المنع وهو حر لانه مغرور والمغرور من رباط امرأة معتمدا على ملك يمين او نكاح  
فتلد منه ثم استحققت فلذا قال وكذا حكم لو ملكها بسبب احراز سبب كان عني

كالم

كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت عزم قيمة ولده فان مات الولد قبل الخصومة  
فلا تنفع عليه ابيه لعدم المنع كما مر وارثه له لانه حر الا صار في حقه فيرثه فان قتله ابو له غير  
وقبض الاب من رثته قدر قيمته عزم الاب قيمته المستحق كما لو كان حيا ولو لم يقبض  
بينا الاثني عليه وان قبض اقل لزمه بقدر عني ورجع بها اي بالقيمة في صورتين  
كما يرجع بمثلها ولو هالكه على بايعها وكذا لو استولرها المشتري الثاني لكن انما يرجع  
المشتري الاول على البايع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها لا بعقرها الذي  
اخذ منه المستحق للزوجه باستيفاء منافعها كما مر في باب المراه والاحتقاق  
مع مسایل التناقض وغالبها من متفرقات القضايا ويحيى في الاقرار فروع  
التناقض في موضع احقا عفو لا شتم الدعوى على غرض ميت الا اذا وهب جميع ماله  
لا جني وسلمه له فانها شتمت عليه لكونه ذا يد لا يجوز للمدعي عليه الاستكثار مع علمه  
بالحق الا في دعوى العيب ليرهن فيتمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين لا تخلف  
مع البرهان الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابني الاقرار لا يجمع  
البينة الا في ربيع وكالة وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عني من مستتر  
لا تخلف على حق جمهور الا في ست اذا اتم القاضي وصي يتيما ومتولى وقف وفي رهن  
بجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا  
في مسألة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها استاء قلت  
وهي ما لو قال المعضوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب لم ادر ولكن لا تبلغ  
مائة صدق بيمينه والزم ببيانها فلم يحلف على الزيادة ثم حلف المعضوب منه ايضا  
ان قيمته مائة ولو ظهر خير الغاصب بين اخذه او قيمته فليحفظ  
انما سبته ان المدعي عليه اما منكر او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق هو لغة الالبان  
يقال قرشي اذا ثبت وشرعا احبار حتى عليه للغير من وجه انسان وجه قد جعله  
لانه لو كان لنفسه يكون دعوى لا اقرار ثم فرع على كل من السبب فقال فللوجه  
الاول وهو الاقرار بانه مال مملوك الغير وفي اقر ملك الغير يارثه تسليمه  
الى المقر له اذا املكه برهة من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان استمالا لم يرد  
وجود الملك وفي الاستاء اقر بحرية عبد ثم سراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية  
دار ثم سراه اذ ورثها صارت وقفا موحدة له بزعيمه ولا يبيح اقراره بطلاق وعناق  
مكرها ولو كان استمالا لم يرد اقراره بالماذون بعين في يده والمسلم محرر ونصف

الاصول  
في البيع  
في الميراث  
في النكاح  
في الطلاق  
في الزنا  
في القصاص  
في العتق  
في الجوارح  
في المصروفات  
في المهر  
في النفقة  
في الحضانة  
في الوصية  
في الاستخفاف  
في الاستحسان  
في الاستصحاب  
في الاستدلال  
في الاستنباط  
في الاستقراء  
في الاستحسان  
في الاستصحاب  
في الاستدلال  
في الاستنباط  
في الاستقراء

سأله  
مقر  
وفي  
الوصي  
وتبين  
على  
لو اقر  
الواحد  
او يرد  
بينة  
ان ثبت  
بكمية  
يدل  
في  
المقر



داره مساعا والمرأة بالزوجة من غير شهود ولو كان انسا المصحح ولا تسمع دعواه عليه بأنه اقر  
له بشي معنى بناء على الاقرار له بذلك به يفتي لانه اخبار بحقل الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له  
لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الا وجه بزارية الا ان  
يقول في دعواه هو ملكي واقر لي به او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر به فسمع اجماعا لانه لم  
يجعل الاقرار سببا للموجب ثم لو انكره اقراره هل يحلف الفتوى على انه لا يحلف على  
الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفع فسمع عند العامة وللوجه الثاني وهو  
انه نسا لوردا المقر له اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبار بالصحة واما بعد لفتول فلا يرتد  
بالرد ولو اعاد المقر اقراره فصدقه لزمه كانه اقرار اخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف  
ولا تقبل عليه بيينة قال البدیع والاشبه قبولها واعلم اني لست بمتكبر وافرده الشربلالي  
والملك الثاني به الاقرار لا يظهر في حق الروايد المستعمله فلا يملكها المقر له ولو اخارا  
ملكها اقر حرمه فحلف يقطن طابعا وعبد او صبي او معقوق ما دونهم ان اقر وابتجارة  
كاقرار بحجوز حرد وقود والا فبعد عتقه ونابم ومغني كجنون وسجى لسكران ومراكره  
حق معلوم او مجهول صح لان جهالة المقر به لا تضر الا اذا ثبت سببا نضرو الجهالة  
كبيع واجارة واما جهالة المقر فنضرك قوله كذا على احدا الف درهم جهالة المقر عليه  
الا اذا جمع بين نفسه وعبده فيصح وكذا نضرك جهالة المقر له ان فحشت كل واحد من  
الناس على كذا والا لا كذا احد هذين علي كذا فيصح ولا يجر على البيان لجهالة المدعي كحر  
ونقله في الدرر التن باختصار محال كاشنه عزى زاده ولزمه بيان ما جهل كشي وحق  
بذي قيمة كفلس وجوزة لا سيما لا قيمة له كحبة حنطة وحلديتة وصبي حر لانه  
رجوع فلا يصح والقول للمقر حلفه لانه المنكر ان ادعى المقر له كثر منة ولا بيينة  
ولا يصدق في اقل من درهم في علم مال ومن انصاب اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار  
وفيران المقر في نصاب السرقة وصح في مال عظيم لو بينه من الذهب والفضة  
ومن خمس وعشرين من الابل لا نصاب لادى نصاب لو خذ من جنسه ومن قدر النصاب  
قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصيب في اموال عظام ولو فسر به بغير مال الزكاة  
اعتبر قيمتها كالمرو وفي دراهم ثلثته وفي دراهم اودنانير او ثياب كثيرة لانها نهاية  
اسم الجمع وكذا درهما درهم على المهر ولو حلفه لزمه مائة وفي دراهم اود درهم  
عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد لا بحجة زبكي ولذا كذا درهما احد عشر وكذا  
وكذا احد وعشرون لان نظيره بالواحد وعشرون ولو ثلثه بلا واحد عشر

اذ لا نظير

اذ لا نظير فحل على التكرار ومعها فمائة واحد وعشرون وان رجع مع الواو زيد الف  
ولو خمس زبد عشرة الالف ولو سدرس زيد مائة الف ولو سبع زبد الف الف وهكذا  
يعتبر نظيره ابد ولو قال له علي اقر له قبل فهو اقرار بد من لان على للايجاب وقبل للضم  
غالب وصدق ان وصل به هو وديعة لانه يحمله مجازا وان فصل لا يصدق لتقره بالسكو  
عندي او معي او في بيتي او في كيسي او صندوقي اقرار بالامانة عملا بالعرف جميع مالي  
او ما املكه له اولا من مالي او من دراهمي كذا فهو هبة لا اقرار ولو عبر في مالي او في دراهمي  
كان اقرارا بالشركة فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف  
المقر به الى ملكه كان هبة ولا يرد مالي بيتي لانها اضافة منسبة لا ملك ولا الارض  
التي حدودها كذا لطفلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل  
القيمة فيشترط قبضه مفرزا للاضافة تقدير بدليل قول المقر اقر لآخر عمن ولم يصف  
لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا وتلكا ينبغي الثاني فيراعى فيه  
شرايط التملك فراجعه قال لي عليك الف فقال انزله وانتقده واجلني به او قضيتك  
اياه او ابرأتني منه او تصدقت به علي او وهبته لي واحلتك به علي زيد ونحو ذلك فهو اقرار  
له بما يرجوع الضم اليها في كل ذلك عزى زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستفهام  
فان كان وسهدا شهود بذلك لم يلزمه شي اما لو ادعى الاستفهام لم يصدق وبلا ضمير مثل انترن  
الآخره وكذا نحاسب او ما استقرضت من احد سوال او غيرك او فتلك وبعدك لا يكون اقرارا  
لعدم انصرافه الى المذكور فكان كلاما مبتدا والاصل ان كلما يصح جوابا لا يستدعي جعل جوابا  
وما يصح للاستدلال بالبنا او يصح لها جعل ابتداء ليل يلزمه المال بالشك احتسار وهذا  
وهذا اذا كان اجواب مستقلا فلو غير مستقل لقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني  
توب عبي هذا او افتح لي باب داري هذه او حصص لي هذه او اسرع دابتي هذه او اعطني  
سرجها او كما فيها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والدابة كما في قال اليس لي عليك  
الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقيل نعم لان الاقرار يحمل على العرف لا  
على دائق العربية كذا في جوهره والفرق ان بلى جواب الاستفهام المنفي بالهبات ونعم  
جوابه بالنفي والا بما بالراس من الناطق ليس باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع وكفاح  
واجارة وهبة بخلاف افتنا ونسب واسلام وكفر وامان كافر وامانة محرم لصيد وكسب  
براسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا واستار بثلث استارة الاسماء  
ويزاد اليه كلفه لا يستخدم فلانا او لا يظهر سره او لا يدل عليه واستار حنت عمادية

اقراره صح



فتحرر بطلان الشارة الناطق الا في شئ فليحفظ وان اقرب من موجد وادعى المقر حلولة  
لزمه الدين حالاً وعند السافعي موجد لا يمينه كاقرار عبيد في يده انه لرجل وان  
استاجر منه فلا يصدق في تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وحينه يستحلف  
المقر له فيها بخلاف مالوا اقرب بالدرهم السود فكله في صفتها حيث يلزمه ما اقرب  
فقط لان السود نوع والاجل عارض السنونة بالشرط والقول للمقر في النوع ولا ينكر  
في العوارض كاقرار الكفيل بدين موجد فان القول في الاجل لسنونة في كفالة الموجد  
بلا شرط وشراؤه امة متفقبة اقرار بالملك للبايع كنوب في خراب وكذا الايتام  
والاستيداع وقبول الوديعة تحت والاغارة والاستيجار ولو من وكيل فكل ذلك اقرار  
بلك ذي اليد فيمنع دعوان لنفسه ويعزم بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف اقراره  
من جميع الدعاوى ستم الدعوى بهما لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل الاقرار وصح في  
الكامع خلافاً للتصحيح الوهابية ووفق سارحها الشربلالي بانه ان قال يعني هذا  
كان اقراراً وان قال اتبع هذا الاويده مسئلة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس  
باقرار لعدم ملكه وله على حاية ودرهم كلها درهم وكذا المكمل والموزون استخساناً وفي حاية  
وتوب ومائة وتوبان يفسر المائة لانها مبهمه وفي مائة وثلاثة اثواب كلها ثياب  
خلافاً للسافعي قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف التفسير اليها استوائها  
في الحاجة اليه والاقرار بدابة في اصطبل تلزمه الدابة فقط والاصل ان ما يصدق في  
ان امكن نقله لزمه والالزم المظروف فقط خلافاً للمجد وان لم يصح لزم الاول فقط القول  
درهم في درهم درر قلت ومفاده انه لو قال دابة في حية لزمه ولو قال توب في  
درهم لزمه كنوب ولم اره فليجروا حكم يلزمه حلقته وقصه جميعاً وسيف حقه  
وحمايله ونضله وحجته كالحجيم بيت مزين يستور وسر العبدان والنسوة وبشر  
في قوصة او بطعام في خوالق اذ في سفينه او توب في منديل او في توب يلزمه كطرف  
كالظروف لما قد منادى من قوصة مثلاً لا تلزمه القوصة ونحوها كنوب في عسرة  
وطعام في بيت فيلزم المظروف فقط لما راد العسرة لا تكون طرفاً لواحد عادة وخمسة  
في خمسة وعني معنى على او الضرب خمسة لما راد الزم من خمسة وعشرين وعسرة  
ان عني مع كامر في الطلاق ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة كحلولة  
الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين كايطين  
فلذا قال وفي له كرحضة الى كرسعير لزمه جميعاً الا قفراً لانه الغاية الثانية

والاستيجار  
٥

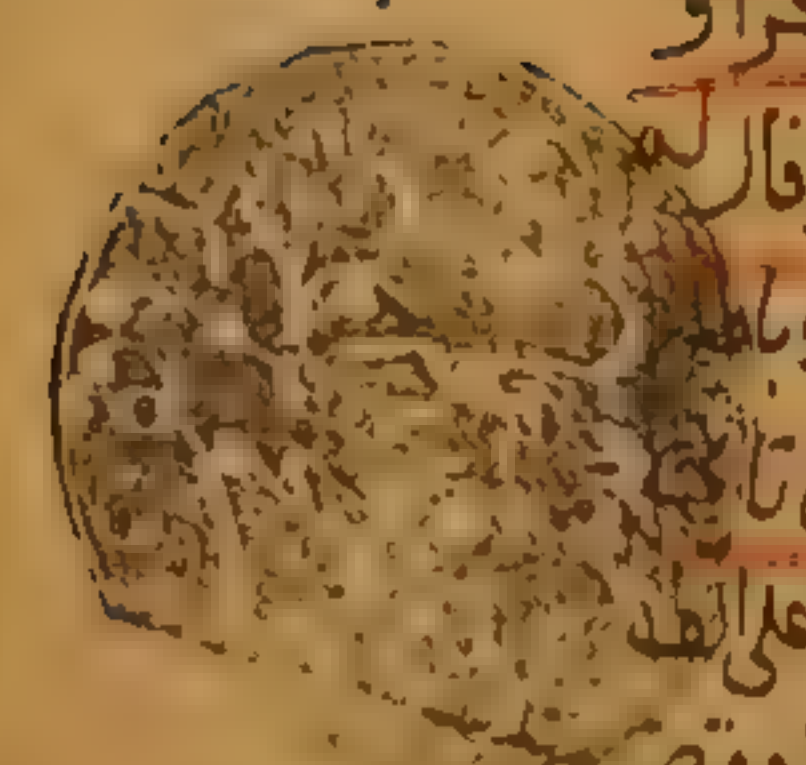
ولو قال الخي عشرة درهم الى عشرة دينار يلزمه الدرهم وتسعة دينار عند اي حنيفة  
لما مر به في وقته من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط لما  
مر وصرح الاقرار بالحل المحتمل وجوده وقته اي وقت الاقرار بان تلد لدون نصف حول  
لومزوجة ولدون حولين لومعدة لنبوت نسبه ولو الحمل غير ادعى ويقدر بادي  
مرة يتصور ذلك عند اهل الحجة فيلزمه ان يكون في كونه اقل مدة حمل انة اربعة  
اشهر واقلها لبقية الدواب ستة اشهر وصح له ان بين المقر سبباً صالحاً  
يتصور للحمل كالارث ولوصية كقوله مات اليوم فوريته او وصي له به فلان يجوز  
والا كما ياتي فان ولدته حياً اقل من نصف حول هذا قوله ما اقر وان ولدت حين  
فلها نصفين ولو احدها ذكر والاخر انثى فلذلك في الوصية بخلاف الميراث وان  
ولدت ميتاً فدر لورثته ذلك الموصى والمورث لعدم اهلية الجنين وان فسره  
بما لا يتصور كهيئة اوسع واقراض او اجهل الاقرار ولم يبين سبباً صالحاً وحمل  
محملاً لهم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للرصيع فانه صحيح وان  
بين المقر سبباً صالحاً منه حقيقة كالاقراض او من مبيع لان هذا المقر محل لنبوت  
الدين للصغير في الجملة استباه اقر بشي يملأه بالخيار ثلثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار  
اخيار فلا يقبل خيار وان وصليه صدقة المقر في الخيار لم يعتبر بصدقه الا اذا اقر  
بعقد بيع وقع بالخيار له فيصح باعتباره العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال الا ان يكذب  
المقر له فلا يصح لانه منكر والقول له كاقرار بدين بسبب كفالة علمانه بالخيار مدة  
ولو امكن صولته او قصرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفالة عقد ايضا بخلاف ما مر لانها  
افعال لا تقبل خياراً فيلزم الاقرار بكتابة الاقرار اقراراً حكاماً فانه كما يكون باللسان يكون  
بالبيان فلو قال للصك اكتب خط اقرارى بالف على او اكتب بيع داري او طلاق  
امراتي صح كبت ام لم يكتب وحل للصك ان يشهد الا في حد وقد خافه وقد منا  
في الشهادته عدم اعتبار سببها كخطي احد الورثة اقرار بالدين المدعى به على  
مورثه ومحمد الباقر يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان وسر  
جمع وقيل حصته واختاره ابو ابيس دفعاً للفرق ولو شهد هذا المقر اخوان الدين  
كان على الميت قلت وهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه لمجرد اقراره بل بقضا القاضي عليه  
باقراة فلتحقق هذه الزيادة درر استشهد على الف في مجلس واستشهد رجلين اخرين في  
مجلس اخر بلا بيان كسبب لزم الما لان الفان كما لو اختلف السبب بخلاف مالوا بخلاف سبب

ولو قال علي



او السهرود او السهرود على صدق واحد او اقر عند السهرود ثم عند القاضي او بعكس ان ملك  
 والاصل ان المعروف او المتكررا اعيد مع ما كان الثاني عن الاول او فكلما فخر ولو نسي السهرود في  
 موطن ام موطن فيها ما كان ما لم يعلم اتخاذه وقيل واحد وقامه في كفايته اقر ثم ادعى  
 المقرانه كاذب في الاقرار بخلاف المقر ان المقر لم يكن المقر كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يفتي  
 درر وكذا الحكم بحري لو ادعى وارث المقر فحلف وان كانت الدعوى على ورثة المقر فاليمن  
 عليهم بالعلم ان الاغنام ان كان كاذبا صدر لسبعة ارباب  
 في كونه معجزا كالسرط وكونه هو عندنا يتكلم بالباقي بعد كشفا باعتبار  
 الحاصل من مجموع التركيب وتبقى باعتبار الاجزاء القليلة عسكرة الاثنية له عبارتان  
 مطولة وهي ما ذكرنا ومختصرة وهي ان يقول ابتداه على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم  
 بالباقي بعد كشفا اي بعد الاستشهاد وسرط فيه الاتصال بالمستثنى منه الا  
 ضرورة كنفس او سعالا واحدا ثم به يفتي والند بينهما لا يصح كونه للتبني والتاكيد  
 كقوله لك على الف درهم بافلان العشرة بخلاف الف فاسهرود والاكثر او نحو  
 مما بعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يقع الاستشهاد من استثنى  
 بعض ما اقر به صح استثنائه ولو الاكثر عند الاكثر ولزمه الباقي ولو مما لا يقسم كهذا  
 البعد لفلان الاثنية او ثلثه صح على المذهب والاستشهاد المستوفى باطل ولو نسي  
 بقدر الرجوع كوصية لان استثناء الكل بطل ليس برجوع بل هو استثناء فاسهرود  
 هو الصحيح جوهره وهذا ان كان الاستثناء بعين لفظ الصدر او مساوية كما ياتي وان  
 بغيرها لعبدى احرار الاهولا او الاسماء او غانا وراسدا ومثله نسي طوائف الاهولا  
 او الارزيب وعمره وهند وهم الكل صح الاستشهاد وكذا ثلث مالي ثريد الالف والثلث الف  
 صح فلا يستحق شيئا اذ السرط اهم البقا لا حقيقته حتى لو طلقنا شيئا الاربع  
 صح ووقع شتان كما صح استثناء الكلي والوزني والمحدود الذي لا تتفاوت احاده  
 كالفلوس واكوز من الدرهم والدينار ويكون المستثنى القيمة استثناءا بالشوكة  
 في الزمة فكانت كالثلثين وان استغرقت القيمة جميع ما اقر به لا استغراقه بغير  
 المساوي بخلاف له على دينار الامانة درهم لا استغراقه بالمساوي فيسقط لانه  
 استثناءا لا يحرك في جوهره وغرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقتئذ  
 مائة او اكثر لا يلزمه شي فبحر واذ استثنى عدلين بينها حرق لشك كان  
 الاقل يخرجها نحوه على الف درهم الامانة درهم او خمسين درهما فيلزمه تسعماية  
 وخمسون

وخمسون على الاصح نكر واذ كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم الاسيا  
 او الاقل او الاغصا لزمه احد وخمسون لوقوع الشك في الخرج فيحكم بخروج الاقل ولو  
 وصل اقراره بان ساء بده او فلان او علقه بسرا على خطر لا كان مكان مت فانه يحضر  
 نظر اقراره بقى لو ادعى المستثنى هل يصدق لم اراه وقد منافي لطلاق المقر لا فلكن الاقرار  
 كذلك لتعلق حق لعبد قال المص وصح استثناء البيت من الدار لا استثناء البيت منها لدخوله  
 بنعا فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز وان قال بنا وهما وعرضها لك فكما قال  
 لان العرضة هي لبقعة لا البناء لو قال وارضاها لك كان له لبنا ايضا لدخوله بنعا الا اذا قال  
 بنا وهما الزيد والارض لم وكما قال واستثنى فصل كاتم وحيلة البستان وطوق الحاربية  
 كالبيان وان قال مكلف له على الف من عبد ما قبضته الجملة صفقة عبد وقوله  
 موضوعا باقراره حال منها ذكره في الحاوي فيلحفظ وعينه اي عين العبد وهو في يد  
 المقر له فان سلمه الى المقر لزمه الف والاغصا بالصفة وان لم يعين العبد لزمه الف مطلقا  
 وصلا م فصل وقوله ما قبضته لغولا نه رجوع كقوله من ثمن خمر او خنزير او مال قمار او حرا او  
 ميتة او دم فيلزمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقة او اقام بيعة فلا يلزمه ولو قال له  
 على الف درهم حرام او ربا فهي لازمة مطلقا وصلا م فصل لاحتمال جلد عند غيره ولو قال زورا وباطلا  
 لزمه ان كذبه المقر له واليان صدقة لا يلزمه والاقرار بالبيع تلجئة هي ان يلجك الى ان تاتي  
 امر باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذبه لزم التسليم والام ولو قال له على الف  
 درهم ربوف ولم يذكر السبب فهي كما قال على الاصح نكر ولو قال له على الف من ثمن متاع او قرص  
 وهي ربوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من غصب او ودعة الا انها ربوف  
 او بهرجة يصدق مطلقا وصلا م فصل وان قال ستوبة او رصاص فان وصل صدق وان فصل  
 لانه درهم محار او صدق بيمينه في غيبته او ادعى ثوبا اذا جاء بعيب ولا بيعة وصدق  
 في له على الف ولو من ثمن متاع مثلا الا انه ينقض كذا اي الدرهم وزن خمسة لا وزن سبعة  
 متصلا وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزيادة ولو قال اخر  
 اخذت منك الف او ديرة فمالت في يدي بلانقد وقال اخر بك اخذت فاني غصب مني  
 المقر اخر ارم بالاخذ وهو سبب الضمان وفي قوله انت اعطيتني وديرة وقال اخر بل غصبته  
 مني لا يضمن بل القول لا النكار الضمان وفي هذا كان وديرة او قرصا عندك فاخذته منك  
 فقال المقر له بل هو لي اخذ المقر له لوقايما ولا فيقمته لا اقراره باليد له ثم بالاخذ منه  
 وهو سبب الضمان وصدق من قال اجرت فلان فريضة او ثوبي هذا فركبه او لبسه او اعزته





نوحى او اسكنتم دارى وورده او ضا ط فلان نوحى هذا بكذا فقبضته منه وقال فلان  
بل ذلكي فالقول للمقر استحسانا لان كيد في الاجارة ضرورة خلاف الوديعة هذا  
الالف وديعة فلان بل وديعة فلان فالالف للاول وعلى المقر الف مثله للثاني خلاف  
في فلان لا بل فلان بلا ذكر ايداع حيث لا يجب عليه الثاني سى لانه لم يقر بايداع  
وهذا ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه ايضا لقوله غصبت فلانا  
مائة درهم ومائة دينار وكريضة ابل فلانا لزمه لكل واحد منهما ما كره ولو كانت  
بعينها ففي الاول وعليه الثاني مثلها ولو كان المقر له واحدا بالزعم اكثر مما قدر  
واقضها وصفا بخوله الف درهم لابل فلان او الف درهم جيا د لا بل زبوف او عكسه  
ولو قال الدين الذي لي على فلان فلان او الوديعة التي عند فلان هي فلان ففها قرار  
له وحق القبض المقر ولكن لو سلم الى المقر له بري خلاصة لكنه مخالف لما مر انه ان  
اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلط  
على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يظلم لم يصح قال المص وهو  
المذكور في عامة المحتررات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى  
يعنى مرض الموت وهذه مئة طلاق المريض ويصح في الوصايا اقراره بدين  
لاجنبى نافذ من كل ماله بالزعم ولو بعين فذلك الا اذا علم غلظه لها في مرضه فينتقب  
بالثلاث ذكره المص في معينه فيلحفظ واخر الارث عنه ودين الصحة مطلقا وما لزمه في  
مرضه بسبب معروف بنية او بعينة قاض قدم على ما اقر به في مرض موته ولو المقر  
به وديعة وعند السافعي الكل سواء السبب المعروف فاليس يتبرع كنكاح مساهد ثم  
المأثرا ما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عتايه وبيع مساهد وانكاح كذلك اي  
مساهد والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك عطاء  
مهر وايفاء اجرة فلا يسلم لهما الا في مسئلتين اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد  
من ما اشترى فيه لو عتبل القيمة كما في البرهان وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان  
لا باقراره للتهمة بخلاف اعطاء المهر ونحوه وما اذا لم يود حتى مات فان البائع  
اسوة للغرماء في الثمن اذا لم تكن العى المبيعة في يده اي بيد البائع فان كانت كان اولى  
واذا اقر المريض بدين ثم اقر بدين تخاصا وفضل للاستواء ولو اقر بدين رشم  
بوديعة تخاصا او بعكسه الوديعة اولى وابراره مديونه وهو مديون غير جائز  
اي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا  
او لا

مثل

اولا للتهمة وحيلة صحيحة ان يقول لاحق لي عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن  
لي على هذا المطلوب سى يسئل الوارث ويخرج جميع فضا لادبانية فترفع به مطالبة  
الدينا لمطالبة الاخرة حادى الا المهر فلا يصح على الصحيح بنزاهة اي لظهور انه عليه غالب  
خلاف اقرار البنت في مرضها بان السى الفلاني ملك لي اوامى لاحق لي فيه او انه كان  
عندي عارية فانه يصح ولا شفع دعوى زوجها فيه تمام سط في الوصية قابلا  
فاغتنم هذا التخرير فانه من مقررات كتابي وان اقر المريض لوارثه بمفرده او مع اجنبى  
بعين او دين بطل خلافا للسافعي ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين  
الا ان يصدقه بنية الوارثه فلو لم يكن وارثا اخر وادعى لزوجته او هي له ضحت  
الوصية وما غيرها فيرث الكل فرضا ورضا فلا يحتاج لوصية شربلالية في سره  
للوهابية اقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان  
او ناييه ونذ الووقف خلافا لما زعم الطرسوكي فيلحفظ ولو كان ذلك اقرارا بقبض  
دينه او غصبه او رهنه ونحو ذلك عليه اي على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه  
لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم برأته مات جاز كذلك لعدم مرض الموت اختيار  
ولومات المقر ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كاقارره للاجنبى  
تحرر سيجى عن الصيرفة بخلاف اقراره له اي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز  
ومورثة ان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث واستهلكتها جوهره وما حصل  
ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكرة في الا سياه منها اقراره بالامانات كلها  
ومنها النفي كلاحق لي بفلان اداوى وهي احيالة في ابر المريض وارثه ومنه هذا  
السى الفلاني ملك لي اداوى كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتامها فيها  
فيلحفظ فانه مهم اقر فيه اي في مرض موته لوارثه يومرة اكال تسليمه الى الوارث  
فاذا مات برده بنزاهة وفي القسمة بقصرقات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت  
والعرة بكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر لاخيه مثلا ثم ولد له صح الاقرار  
لعدم ارثه الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جد يد كالتزويج وعقد الموالة فيحوز  
كما ذكر بقوله فلو اقرها اي لاجنبية ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاخيه المحبوس  
بكفر او ابن اذ ازال حجه باسلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد  
وبخلاف الهبة لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك بعد  
الموت وهي حبيذ وارثه اقر فيه انه كان له على ابنته الميئة عشرة دراهم قد استوفيتها



وله اي المقر ان ينكر ذلك صح اقراره لان الميت ليس بوارث كما لو اقر لامرأته في مرض موته  
 بدنه ثم ماتت قبله وترك منها وارثا صح اقراره وقيل لا قاي له بدين صريح  
 ولو اقر فيه لوارثه واجبى بدين لم يصح خلافا لما روي عن عمار بن وهب ان اقر لاجني فجهول نسب  
 ثم اقر ببنته وصدقه وهو من اهل التصديق ثبت نسبة مستند الوقت  
 العلوق واذا ثبت بطل اقراره لما روي لم يثبت بان كذبه او عرف نسبه صح اقراره  
 لعدم ثبوت النسب سرى لاله معزى الدين ابيع ولو اقر لمن طلقها ثلثا يعني بائنا  
 فيه اي في مرض موته فلهما الاقل من الارث والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار حتى لا  
 لا نصير سرية في عيان التركة سرى لاله هذا اذا كانت في عده وطلقها بسواها  
 فان قضت العدة جاز لعدم التهمة غزبه وان طلقها بلاسواها فلهما الميراث  
 بالغا ما بلغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثه اذ هو فار واهله كالمستأجر لظهوره من  
 كتاب الطلاق وان اقر لغلام مجهول النسب في مولده او في بلد هو فيها وهما في كس  
 بحيث يولد له لئله انه ابنه وصدقه الغلام لو مميز والام تحتج لتصديقه  
 كما روي حينئذ ثبت نسبه ولو المقر مرضا واذا ثبت سائر الغلام الورثة فان  
 انتفت هذه الشروط يواخذ المقر من حيث استحق المالا كما لو اقر باخوة غيره كما مر  
 عن ابن ابي نعيم كذا في سرى لاله فيجوز عند الفتوى وصح اقراره اي المريض بالولد والوالدين  
 قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزبيدي لو اقر باجد وابن الابن  
 لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير بالسروط الثلاثة المتقدمة في الابن وصح بالزوجة  
 بشرط خلوها عن زوج وعده وحلوه اي المقر عن اختها مالا واربع سواها وصح  
 بالمولى من جهة العتاقه ان لم يكن ولا وراثتها من جهة غيره اي غير المقر والمراة صح  
 اقرارها بالوالدين والزوج والمولى الاصل ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره  
 قلت وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالب هو المشهور الذي عليه  
 الجمهور وقد ذكر الامام العتاني في فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في صوك سراج  
 لان الا تنساب للابا بالامهات وفيه حمل الزوجية على المقر فلا يصح اشتى ولكن  
 اكن صحته بكناف الاصاله فكانت كالب فليحفظ ولذا صح بالولد ان شهدت امرأه  
 ولو قابلة بتعين الولد اما النسب فالفراس سمنى ولو معتدة جحدت ولادتها  
 بنحية فانه كما مر في باب ثبوت النسب او صدقها الزوج ان كان لها زوج  
 او كانت معتدة منه وصح مطلقا ان لم تكن كذلك اي مزرعة ولا معتدة او كانت

الرجل صح

مزرعة

مزرعة وادعت انه من غير فصار كما لو ادعاه منها لم يصدق في حقها الا تصديقها قلت  
 بقي لوم يعرف لها زوج غيره لم اره فبحر ولا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعرف عن  
 نفسه لما مر انه حينئذ كالمستأجر ولو كان المقر له عبد العير استرط تصديق مولاه لان الحق  
 له وصح التصديق من المقر له بعد موت المقر لبقا للنسب ولعدة بعد الموت الا تصديق الزوج  
 بعد موته مقرة لانقطاع النكاح بموته وكذا ليس له غسلها بخلاف عكسه وان اقر رجل  
 بنسب فيه تحمیل على غيره لم يقل من غزو ولا دكا في الدرر لغساده بالجد وابن الابن كما قال كالاغ  
 والعم والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره الابرهان ومنه اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت  
 النسب فليحفظ وكذا لو صدقه المقر عليه او الورثة وهم من اهل التصديق ويصح في حق نفسه  
 حتى يلمر به اي المقر الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا صادقا عليه اي على ذلك  
 الاقرار لان اقرارها حجة عليهم فان لم يكن له اي لهذا المقر وارث غيره مطلقا لا قريبا كذوي  
 الارحام ولا بعيد المولى الموالاة عيني وغيره ورثه والا لان نسبه لم يثبت فلا يرث الوارث  
 المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع قاله ابن الكمال ثم المقر ان يرجع عن اقراره  
 لانه وصية من وجهه زبلي اي وان صدقه المقر له كما في البدايع لكن نقل المص من شروع السراج  
 ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليجوز عند الفتوى ومن مات ابوه فاقربا  
 ساركة في الارث فيستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبه لما تقر ان اقراره مقبول في  
 حق نفسه فقط قلت بقي لواقراغ بابن هل يصح قال السافعية لا لان ما روي وجوده  
 الحقيقه انتفى من اصله ولم اره لا يمتنا صرحا وظاهر كلامهم نعم فليرجع وان ترك شخص  
 ابين وله على اخر مائة فاقرا احداهما بقبض ابيه مسين منها فلاش للمقر لان اقراره ينصرف  
 الى نصيبه وللآخر خمسون بعد حلفه انه لا يعلم ان اباه قبض شطرا مائة قاله الاكبر قلت  
 وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض كل الدين لكنه يحلف بحق الغريم زبلي  
 افترت الحق الحلفة بدنه لاخر فكذا يصح اقرارها في حقه  
 ايضا عند اي حليفة فحبس المقر وتلازم وان تقرر الزوج وهذه احدي المسائل الست  
 الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاسماء وينبغي  
 ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقرا لا خير بدين فان له حبسه وان تقرر المستأجر  
 وهي واقعة الفتوى ولم ترها صريحة وعندهما لا يصدق في حق الزوج فلا تخمس ولا  
 تلازم كذا وينبغي ان يعول على قولها افتاء وقضالا ان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض  
 اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقعت عليه من ارجح ابنتيت

قوله قلت منى  
 شيخ بابن مله  
 سلة من ابن مله  
 اثنان نسبي











الشيخ الاسلام وجعل ما في المتن رواية ابن سماع وقوله البراء عن الاعيان باطل بعناه  
 بطل البراء عن دعوى الاعيان ولم يصير ملكا للمدعى عليه ولذا لو طهر تلك حل له اخذها  
 لكن لا يستمع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الشيء فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي  
 اي قضا لا ديانة فلذا لو طهره اخذه فمستأنف وتامه في احكام الدين من الاستياء  
 من الاستياء وقد حققته في شرح الملحق وضح الصلح عن دعوى المال مطلقا  
 ولو باقرار ومنفعة وعن دعوى المنفعة ولو منفعة من جنس آخر وعن دعوى  
 الرق وكان عتقا على مال ويثبت الواو لو باقرار والا لا بينة دبر قلت  
 ولا يعود بالبينة رقيقا ولا في كل موضع اقام بينة بعد صلح الاستحقاق المدعى لانه  
 باخذ البذل باختياره نزل بايجا فيلحقه رغن دعوى الزوج النكاح على غير زوجة  
 وكان حلقا ولا يطيب لمبطلا وحلها الزوج لعدم الدور ولود عنه المرات فضاكها  
 لم يصح وقايه وتقايه ودر وملتقى وصح في المجتبى والاختيار وصح صحة في در البحار  
 وان قتل العبد المأزون له رجلا عدا لم يحركه عن نفسه لانه ليس من الخمار فلم يلزم  
 المولى لكن يستفظ به القود وبواخذ بالبذل بعد عتقه وان قتل عدا له اي  
 للمأزون رجلا عدا وصالحه المأزون عنه جاز لانه من تجارتهم والمكاتب كالحر والصلح عن  
 المعصوب المالك على اكثر من قيمته قبل القضا بالقيمة جاز كصلحه بعرض فلا تقبل بينة  
 الغاصب بعد اى صلح على ان قيمته اقل مما صلح عليه ولا رجوع للغاصب على المعصوب  
 منه بشئ لو صلح قابله انما اقل حرك ولو اعتق موسر عدا مستر كاصلاح الموسر  
 السريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه مقدر سر عا فطل الفضل اتفاقا كالصلح  
 في المسئلة الاولى على اكثر من قيمة المعصوب بعد القضا بالقيمة فانه لا يجوز لان  
 تقدير القاض كالسارع ولذا لو صلح بعرض وان كانت القيمة اكثر من قيمة المعصوب  
 تلف لعدم الرضا وصح في كتمان العبد مطلقا ولو في نفس مع اقرار بالتر من الدية  
 والارش او باقل لعدم الرضا وفي كتمان العبد كاتع الزيادة لان الدية في الخطا مقدرة حتى لو  
 صلح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون ديناً بدنياً وتعيين لقاض  
 احدها يصير غير كمن اخر ولو صلح على خسر فسد فتلزم الدية في الخطا ويسقط  
 القود لعدم ما يصح ما يرجع اليه اختيار وكل زبد عمر بالصلح عن دم عدا او على بعض دمن  
 يدعيه على اخر من قليل وموزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفير الا ان  
 يصنعه الوكيل فيؤاخذ بزمانه كما لو وقع صلح من الوكيل عن مال عدا عن اقرار فيلزم الوكيل لانه  
 حينه

لاعيان

في صلح العبد المأزون له رجلا عدا لم يحركه عن نفسه لانه ليس من الخمار فلم يلزم المولى لكن يستفظ به القود وبواخذ بالبذل بعد عتقه وان قتل عدا له اي للمأزون رجلا عدا وصالحه المأزون عنه جاز لانه من تجارتهم والمكاتب كالحر والصلح عن المعصوب المالك على اكثر من قيمته قبل القضا بالقيمة جاز كصلحه بعرض فلا تقبل بينة الغاصب بعد اى صلح على ان قيمته اقل مما صلح عليه ولا رجوع للغاصب على المعصوب منه بشئ لو صلح قابله انما اقل حرك ولو اعتق موسر عدا مستر كاصلاح الموسر السريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه مقدر سر عا فطل الفضل اتفاقا كالصلح في المسئلة الاولى على اكثر من قيمة المعصوب بعد القضا بالقيمة فانه لا يجوز لان تقدير القاض كالسارع ولذا لو صلح بعرض وان كانت القيمة اكثر من قيمة المعصوب تلف لعدم الرضا وصح في كتمان العبد مطلقا ولو في نفس مع اقرار بالتر من الدية والارش او باقل لعدم الرضا وفي كتمان العبد كاتع الزيادة لان الدية في الخطا مقدرة حتى لو صلح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون ديناً بدنياً وتعيين لقاض احدها يصير غير كمن اخر ولو صلح على خسر فسد فتلزم الدية في الخطا ويسقط القود لعدم ما يصح ما يرجع اليه اختيار وكل زبد عمر بالصلح عن دم عدا او على بعض دمن يدعيه على اخر من قليل وموزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفير الا ان يصنعه الوكيل فيؤاخذ بزمانه كما لو وقع صلح من الوكيل عن مال عدا عن اقرار فيلزم الوكيل لانه حينه

حينئذ كبيع اما اذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل مطلقا كحردر صلح عنه فضولي بلا امره  
 صح ان ضمن المال او اضاف لصلح الى ماله او قال على هذا وكذا وسلم المال مع وصار متزعا  
 في الكمال اذا ضمن بامره عنى زاده والايست في الصورة الرابعة فهو موقوف فان احازره  
 المدعى عليه جاز ولزمه البذل والابطال والحل في جميع ما ذكرنا من الاحكام الخمسة كالصلح  
 ادعى وقفية ارض ولا بينة له فصله المنكر لقطع الخصومة جاز وطاب له البذل  
 لو صادف في دعواه وقبل قابله صاحب الاحناس لا يطيب لانه بيع معنى وبيع الوقف  
 لا يصح كل صلح بعد صلح فان شأى باطل وكذا النكاح بعد النكاح واكماله بعد اكماله واصلح  
 بعد السر والاصلح كل عقد اعيد فان شأى باطل الا في ثلثة مذكرة في بيع الاستياء  
 الكفالة والسر والاجارة فلتر اجمع اقام المدعى عليه بينة بعد صلح عن انكار المدعى قال  
 قتله قبل الصلح ليس لي قبل فان حق فالصلح ماض على الصحة ولو قال المدعى بعد ما كان لي  
 قتله قبل المدعى عليه حق بطل الصلح كحرقا المص وهو مفيد لاطلاق العاديه ثم نقل عن  
 دعوى البرازية انه لو ادعى المكذبة اخرى لم يبطأ في رد الصلح عن الدعوى الفاسدة  
 يصح ومن الباطلة لا الفاسدة ما يمكن تصحيحها كحرقا الاستياء ان الصلح عن انكار  
 بعد دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى تمحور لجاز فيلحقه وفي استراط صحة الدعوى  
 لصحة الصلح غير صحيح مطلقا في صلح مع بطلان الدعوى كما اعتد صدر الشريعة اخر  
 ابيات واقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجع وضح الصلح عن دعوى حق  
 الشرب وحق السفعة وحق وضع اخذ وضح على الصلح الاصل انه متى توجهت اليه نحو شخص  
 في اي حق كان فافتدى اليه بدهم جاز حتى في دعوى التعزير حتى خلاف دعوى حد  
 ونسب ودر الصلح ان كان بمعنى المعاوضة بان كان ديناً بدنياً ينتقض بقبض الاى بفسخ  
 المتصالحين وان كان لا بمعناها اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض  
 فلا تنفع اقالته ولا نقصه لان الساقط لا يعود فتنه وصرفه فيلحقه ولو صلح عن دعوى  
 دار على سكن بيت منها ابدأ او صلح على درهم الى كصا د او صلح مع المودع بغير دعوى الكلال لم  
 يصح الصلح في الصور الثلاثة سراجيه فتد بعدم دعوى الكلال لانه لو ادعاه وصاحه قتل  
 اليه صح به يفتي حايه ويصح صلح بعد تلف المدعى عليه دفعا للتراع باقامة البينة ولو  
 برهن المدعى بجهه على اصل المدعى لم تقبل الا في الوصي على مال اليتيم على انكار اذا صلح على بعضه  
 ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الضم فاقامها تقبل ولو طلب بيمينه لا يحلف استياءه  
 وقيل لا جزم بالالاء الاستياء وبان شأى في سراجيه وحكام في القينة مقدمالا وطلب

سلبه ديناً بدنياً  
 كما في المتن







فلو وقف الكل تضرب الورثة فيوقف قدر الدين استحقاقا وقاية لئلا يجتلبوا الى تقضي  
القسمة بخر ولو اخرجوا واحد من الورثة حصته تنقسم بين الباقي على السواء كان  
ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان المعطي ما ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وفيه  
الخصاف بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء وصح احدهم عن بعض الاعيان صحيح  
ولو لم يذكر في صك التجار في الزكاة من ام لا فالصك صحيح وكذا لو لم يذكره في الفتوى  
فنفق بالصحة وحمل على وجود بشرابطها مجمع الفتاوى والموصى به بمبلغ من الزكاة  
كوارث فيما قدمناه من مسألة التجار صا كوا الى الورثة احدهم وخرج من بينهم  
ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون ذلك دخلا في الصلح المذكور قولان اشهرهما  
لا بل بين الكل والقولان حكاهما في الحاشية فقد ما لعدم الدخول وقد ذكره اول فتاواه انه  
يقدم ما هو الاشر فكان هو المعتمد كذا في البحر قلنت وفي البرازية انه لا صح ولا  
يبيطر الصلح وفي الوهبانية وفي مال طاهر بالسهر وفلم يجر وما يدعي خصم ولا يتصور  
وصح على الابرا من كل عايب ولو زال عيب عنه صالح يهدر ومن قال ان تخلف فتر  
فلم يجر ولو مدع كالا جني بصور **كتاب المضارب** هي لغة ففاغله  
من لضرب في الارض وهو ليس فيها وشرعا عقد شركة في الرخ جاز من جانب رب المال وعمل  
من جانب المضارب وركنها الايجاب والقول وحكمها لانها النوع ايداع ابتداء ومن حيل  
الضمان ان يقرضه المال الادرها ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعلا او لرخ  
سبها ثم يعلا المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه وتوكيل مع العمل لتصرفه بامر  
وشركة ان ربح وعصب ان خالف وان اجاز رب المال بعد لصيرورته غاصا بالمخالف  
واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح للمضارب **حسيند** فله اجر متاعا مطلقا  
رخ او لا بل لا زيادة على المشروطا خلافا للمجد والثلاثة الا في وصي اخذ ما يقيم مضاربة  
فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له في مال اليتيم اذا عمل استأجر فهو استئجار  
من اجر عمل والفاسدة الايمان فيها ايضا صحيحة **حسيند** لانه امين ودفع المال الى امر مع شرط  
الرخ كله للمالك بضاعة فيكون وسلامته عا ومع شرطه للعامل ربح فله ضربه وشرطها  
امور سبعة كون راس المال من الايمان كاسرة لشركة وهو معلوم للعاقدين وكفت فيه  
الاشارة والقول قد ربح وصفته للمضارب بمحمته والسنة للمالك واما المضاربة  
بدن فان على المضارب لم يجر وان على الشريك زكوة ولو قال اشترى عبد نسبة  
ثم بعه وضارب بمثمه فعلا جاز كقوله فاصب او مستودع او مستبضع اعلم بها

ت  
الابر

في يدك

رب  
عبارة الدرر لان المضارب  
امين ابتداء ولا يتصور كونه  
امينا فيما عليه من الدين  
اسي

في يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبى وكون راس المال غنيا لا دينيا كما بسطه في الدرر وكونه  
مسما الى المضارب لم يكنه التصرف بخلاف لشركة لان العمل فيها من الجاهلين وكون الرخ بغيرها  
شايعا فلو عني قدر افسدت وكون تضارب كل منهما معلوما عند العقد وفي شروطها كون  
تضارب المضارب من الرخ حتى لو شرط له من راس المال ادمه ومن الرخ فسدت في كماله  
كل شرط يوجب جهالة في الرخ او يقطع الشركة منه بفسدها والاطار الشرط وصح العقد  
اعتبارا بالوكالة ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبس فله المضارب  
الاصل ان القول لم يدعي الصحة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الرخ الا عشرة  
وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر زيادة يد عيها المضارب  
خانية وما في الاسباه فيه استنباه فافهم ويملك المضارب في المظففة التي لم تقيد بكان  
او زمان او نوع البيع ولو فاسدا بنقد وسنة متعارفة والشر او التوكيل بها والسفر  
بر او بحر ولو دفع له المال ببلد على الظاهر والاصح اي دفعه الى المضاربة ولو لم يرب المال  
ولا فساد المضارب كما يحكي ويملك الايداع والرهن والارهاق والاجارة والاستيجار فلو  
استاجر ارضا ببيضا ليرعها او بغيره سها جاز ظهيرة والاحتيال اي قبول الكوالة باليمن  
مطلقا على الاسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا يملك المضاربة والشركة والخلط  
بمال نفسه الا بان او اعلم برأيك اذا الشيء لا يتضمن مثله ولا الافراض والاستدانة وان  
قيل له ذلك اي اعلم برأيك لانها ليس من صنيع التجار فلم يدخل في النعيم مالم يمس المالك  
عليها ما يملكها واذا استدان كانت شركة وجوه وحسيند فلو شري بمال المضاربة ثوبا  
وقصر بالماء او حمله من المضاربة بآله وقد قيل له ذلك فهو منطوق لانه لا يملك الاستدانة  
بهذه المقالة وانما قال بالمال لانه لو قصره بالشا فحكه كصنع وان صبعه امر شريك بما زاد  
الصبيغ ودخل في اعمال برأيك كاخلط وكان له حصة قيمة صبيغه ان بيع وحصة الثوب ابيض  
في مالها ولو لم يقبل اعمال برأيك لم يكن شريكا بل غاصبا وانما قال امر لما مر ان السواد نقض عند  
الامام فلا يدخل في اعمال برأيك بحر ولا يملك ايضا بخاور بلد او سلعة او وقت او شخص عينه  
المالك لانا المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد مالم يصير للمال عرضا لانه حينئذ  
لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما سيجي قريبا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر اصلا كنهه من بيع  
الحال واما المفيد في الجملة كسوق من مصرفان ضريح بالشرع والا لان فعل ضمن بالمخالفة وكان ذلك  
السؤاله ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا الوعاد في بعض اعتبار الجز  
بالكل ولا يملك تزويج قن من مالها واسترا من يهتق على رب المال بقراءة او يمن بخلاف التوكيل

ولو كان التقييد  
غير مفيد كسوق  
من غير مقتضى به  
الا اذا صرح بالشرع  
وكان مفيد بالجملة  
في السوق او بحر



بالشر فانه عكس ذلك عند عدم القرينة المقيدة للموالات كما شترى عبد الله او استخدمه  
او جارية اطأوها وان يعتق عليه اي المضارب اذا كان في المال ربح هو ههنا ان تكون  
قيمة المهر من كل راس المال كما سطره لعيني فليحفظ فان فعل ستر من يعتق على  
واحد منها وقع الشتر لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا مع المضاربة فان ظهر الربح  
بزيادة قيمته بعد ستر اعتق حظه ولم يصيب المالك حصة المصنف  
وسعى العتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى السريك من يعتق على شريكه  
او الاب او الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العاقد اذا نظر فيه للصغر والمأذون  
اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستعرقا بالدين والا  
خلا فالكلام في بيع مضارب معه الف بالنصف اشترى امه فولدت ولدا نسا وباله  
اي للاف فادعاه موسرا فصارت قيمته اي الولد وحين كما ذكرنا ونصفه اي وخمسائة  
نفدت دعوته لوجود الملك لظهور الربح المذكور فحق سعي لرب المارة الف وربيع  
ان المالك او اعتقه ان ساء لرب المال بعد قبض الفه من الولد تضمن المدعي ولو  
معر الا ضمان فملك نصف قيمتها اي الامة لظهور نفوذ دعوته فيها ويجوز ان  
تزوجها ثم اشترى اهل بيته منه ولو صارت قيمتها الف ونصفه صارت ام ولد وتضمن  
للمالك الف وربيعه لو موسرا ولو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعي وتقام عبارة

**في البحر باب المضارب** لما قدم المفردة شرع في المربة فقال  
صارب المضارب اخر بلاذن المالك لم يصح بالدفع مالم يعمل على الربح الثاني اولا  
على الظاهر لان الدفع ابداء وهو عكس فاذ اعلم بنيت انه مضاربة تضمن الا اذا  
كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول  
وللأول نزع المشرط فان صاع المال من يده الثاني قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان  
على احد وكذا لا ضمان لو عصب المال من الثاني وانما الضمان على العاقد فقط ولو  
استهلكه الثاني او هبته فالضمان عليه خاصة فان عمل في ضمن خير رب المال  
ان ساهم المضارب الاول راس ماله وان ساهم الثاني ولو اختارا اخذ المهر ولا  
يضمن ليس له ذلك بخلافه اذن المالك بالدفع دفع بالتكليف لا بالاول ما رزق  
انه بيتا نصفان فللمالك النصف عما لا يشترط وللأول السدس الباقي وللثاني  
الثالث المشرط ولو قيل ما رزقك راسه بخلاف الخطاب والمسئلة كالحا فللثاني  
ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان باعتبار الخاف فيكون لكل ثلث ومثله

يعني بمهره  
بشرط ان يكون  
مهره من كل راس  
المال كما سطره  
لعيني فليحفظ  
فان فعل ستر  
من يعتق على  
واحد منها  
وقع الشتر  
لنفسه وان لم  
يكن ربح كما  
ذكرنا مع  
المضاربة  
فان ظهر الربح  
بزيادة  
قيمته بعد  
ستر اعتق  
حظه ولم  
يصيب المالك  
حصة المصنف  
وسعى العتق  
في قيمة  
نصيب رب  
المال ولو  
اشترى  
السريك من  
يعتق على  
شريكه  
او الاب  
او الوصي  
من يعتق  
على الصغير  
نفذ على  
عاقد اذا  
نظر فيه  
لصغر  
والمأذون  
اذا اشترى  
من يعتق  
على المولى  
صح وعتق  
عليه ان لم  
يكن  
مستعرقا  
بالدين  
والا  
خلا  
فالكلام  
في بيع  
مضارب  
معه الف  
بالنصف  
اشترى  
امه  
فولدت  
ولدا  
نسا  
وباله  
اي للاف  
فادعاه  
موسرا  
فصارت  
قيمته  
اي الولد  
وحين  
كما ذكرنا  
ونصفه  
اي  
وخمسائة  
نفدت  
دعوته  
لوجود  
الملك  
لظهور  
الربح  
المذكور  
فحق  
سعي لرب  
المارة  
الف  
وربيع  
ان المالك  
او اعتقه  
ان ساء  
لرب  
المال  
بعد  
قبض  
الفه  
من  
الولد  
تضمن  
المدعي  
ولو  
معر  
الا  
ضمان  
فملك  
نصف  
قيمته  
اي  
الامة  
لظهور  
نفوذ  
دعوته  
فيها  
ويجوز  
ان  
تزوجها  
ثم  
اشترى  
اهل  
بيته  
منه  
ولو  
صارت  
قيمته  
الف  
ونصفه  
صارت  
ام  
ولد  
وتضمن  
للمالك  
الف  
وربيع  
ه

ما ربحت من شيء او ما كان له فيه من ربح ونحو ذلك وكذا لو شرط للثاني اكثر من الثلث او اقل  
فالباقي بين المالك والاول ولو قال ما ربح نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف  
واستوي بما بقي لانه لم يربح سواء ولو قال ما ربح ابيه فلي نصفه او ما كان من فضل  
فبيننا نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف والاول النصف لانه لا شيء للاول فجعله ماله للثاني  
ولو شرط الاول للثاني ثلثه والمسئلة كالحا صهي الاول للثاني سدسها التسمية  
لانه التزم سلامة الثلثين وان شرط المضارب للمالك ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وقوله  
على ان يجر معه عادي وليس بعتق وشرط لنفسه ثلثه وصار كانه اشترط للمولى ثلثي  
الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن وشرح هنا خط فاجنبه ولو عقد المأذون  
مع اجبي وشرط المأذون عمل مولاه لم يصح ان لم يكن المأذون عليه دين لانه اشترط العمل  
على المالك والاصح لانه حينئذ لا يملك كسبه واشترط عمل رب المال مع المضارب ففسد للعقد  
لانه يمنع التحلية فيمنع لصحة وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع المضارب  
الثاني بخلاف فكاك شرط عمل مولاه كالوضار مولاه ولو شرط بعض الربح للمساكين او للرحل  
او في الرقاب او لامرأة المضارب او مكانته صح العقد ولم يصح كشرط ويكون المشرط  
لرب المال ولو شرط البعض من ساء المضارب فان ساء لنفسه او لرب المال صح الشرط  
والا بان ساء لاجنبي لا يصح ومتى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله والا فلا قلت  
لكن في الفتاوى انه صح مطلقا والمشرط لاجنبي ان شرط عمله والا فلا قلت ايضا وعزاه  
للذخيرة خلافا للبرجندي وغيره فتنه ولو شرط البعض لقضادين المضارب او دين المالك  
حازر ويكون المشرط له تضاديه ولا يلزم بدفعه للغريم المحر وبتطال المضاربة لموت  
احدهما كالموت وكالة وكذا بقتله وجرحه بغير اكل احداهما وجرحه بغير اكل احداهما مطلقا فتحتاني  
وفي النزاعية مات المضارب والمال عرض باعها وصيه ولومات رب المال والمال نقد بتطال  
حق التصرف ولو عرضا بتطال حق المسافرة لا التصرف فله ببيع بعضه ونقد الباقي بحقوق  
المالك مرئ فان عاد بعد حوكة مسلما فالمضاربة على حالها حكم بلحاظ ام لا عتبه خلافا لغيره  
لانه لا حق له بخلاف المضارب ولو اراد المضارب ان يجرها فان مات او قتل او حق بدار  
الحرب وحكم بلحاظ بطلت وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام كحر ولو اراد المالك  
فقط اي ولم يلحق فتصرفه اي المضارب موقوف وردة المرأة غرمه وشره وسفره بعزله  
لانه وكما ان علم به بغير جليل مطلقا او فضول عدل او رسول غير ولا يعلم فلا ينفزل  
فان علم بالعزل ولو حكما لموت المالك ولو حكما او المار عرض هو هنا ما كان خلاف جيبس

بيننا  
يعني بمهره  
بشرط ان يكون  
مهره من كل راس  
المال كما سطره  
لعيني فليحفظ  
فان فعل ستر  
من يعتق على  
واحد منها  
وقع الشتر  
لنفسه وان لم  
يكن ربح كما  
ذكرنا مع  
المضاربة  
فان ظهر الربح  
بزيادة  
قيمته بعد  
ستر اعتق  
حظه ولم  
يصيب المالك  
حصة المصنف  
وسعى العتق  
في قيمة  
نصيب رب  
المال ولو  
اشترى  
السريك من  
يعتق على  
شريكه  
او الاب  
او الوصي  
من يعتق  
على الصغير  
نفذ على  
عاقد اذا  
نظر فيه  
لصغر  
والمأذون  
اذا اشترى  
من يعتق  
على المولى  
صح وعتق  
عليه ان لم  
يكن  
مستعرقا  
بالدين  
والا  
خلا  
فالكلام  
في بيع  
مضارب  
معه الف  
بالنصف  
اشترى  
امه  
فولدت  
ولدا  
نسا  
وباله  
اي للاف  
فادعاه  
موسرا  
فصارت  
قيمته  
اي الولد  
وحين  
كما ذكرنا  
ونصفه  
اي  
وخمسائة  
نفدت  
دعوته  
لوجود  
الملك  
لظهور  
الربح  
المذكور  
فحق  
سعي لرب  
المارة  
الف  
وربيع  
ان المالك  
او اعتقه  
ان ساء  
لرب  
المال  
بعد  
قبض  
الفه  
من  
الولد  
تضمن  
المدعي  
ولو  
معر  
الا  
ضمان  
فملك  
نصف  
قيمته  
اي  
الامة  
لظهور  
نفوذ  
دعوته  
فيها  
ويجوز  
ان  
تزوجها  
ثم  
اشترى  
اهل  
بيته  
منه  
ولو  
صارت  
قيمته  
الف  
ونصفه  
صارت  
ام  
ولد  
وتضمن  
للمالك  
الف  
وربيع  
ه

ما ربح  
من شيء  
او ما كان  
له فيه من  
ربح ونحو  
ذلك وكذا  
لو شرط  
للساني  
اكثر من  
الثلث او  
اقل  
فالباقي  
بين المالك  
والاول  
ولو قال  
ما ربح  
نصفان  
ودفع  
بالنصف  
فللثاني  
النصف  
واستوي  
بما بقي  
لانه لم  
يربح سواء  
ولو قال  
ما ربح  
ابيه فلي  
نصفه او  
ما كان  
من فضل  
فبيننا  
نصفان  
ودفع  
بالنصف  
فللثاني  
النصف  
والاول  
النصف  
لانه لا  
شيء للاول  
فجعله  
ماله للثاني  
ولو شرط  
الاول  
للساني  
ثلثه  
والمسئلة  
كالحا  
صهي  
الاول  
للساني  
سدسها  
التسمية  
لانه التزم  
سلامة  
الثلثين  
وان شرط  
المضارب  
للمالك  
ثلثه  
وشرط  
لعبد المالك  
ثلثه  
وقوله  
على ان  
يجر معه  
عادي  
وليس  
بعتق  
وشرط  
لنفسه  
ثلثه  
وصار  
كانه  
اشترط  
للمولى  
ثلثي  
الربح  
كذا في  
عامة  
الكتب  
وفي نسخ  
المتن  
وشرح  
هنا خط  
فاجنبه  
ولو عقد  
المأذون  
مع اجبي  
وشرط  
المأذون  
عمل  
مولاه  
لم يصح  
ان لم  
يكن  
المأذون  
عليه  
دين  
لانه  
اشترط  
العمل  
على  
المالك  
والاصح  
لانه  
حينئذ  
لا يملك  
كسبه  
واشترط  
عمل  
رب المال  
مع  
المضارب  
ففسد  
للعقد  
لانه  
يمنع  
التحلية  
فيمنع  
لصحة  
وكذا  
اشترط  
عمل  
المضارب  
مع  
مضاربه  
او عمل  
رب المال  
مع  
المضارب  
الثاني  
بخلاف  
فكاك  
شرط  
عمل  
مولاه  
كالوضار  
مولاه  
ولو شرط  
بعض  
الربح  
للمساكين  
او للرحل  
او في  
الرقاب  
او لامرأة  
المضارب  
او مكانته  
صح  
العقد  
ولم يصح  
كشرط  
ويكون  
المشرط  
لرب  
المال  
ولو شرط  
البعض  
من ساء  
المضارب  
فان ساء  
لنفسه  
او لرب  
المال  
صح  
الشرط  
والا بان  
ساء  
لاجنبي  
لا يصح  
ومتى  
شرط  
البعض  
لاجنبي  
ان شرط  
عليه  
عمله  
والا فلا  
قلت  
لكن في  
الفتاوى  
انه صح  
مطلقا  
والمشرط  
لاجنبي  
ان شرط  
عمله  
والا فلا  
قلت  
ايضا  
وعزاه  
للذخيرة  
خلافا  
للبرجندي  
وغيره  
فتنه  
ولو شرط  
البعض  
لقضادين  
المضارب  
او دين  
المالك  
حازر  
ويكون  
المشرط  
له  
تضاديه  
ولا يلزم  
بدفعه  
لغيره  
المحر  
وبتطال  
المضاربة  
لموت  
احدهما  
كالموت  
وكالة  
وكذا  
بقتله  
وجرحه  
بغير  
اكل  
احدهما  
وجرحه  
بغير  
اكل  
احدهما  
مطلقا  
فتحتاني  
وفي  
النزاعية  
مات  
المضارب  
والمال  
عرض  
باعها  
وصيه  
ولومات  
رب  
المال  
والمال  
نقد  
بتطال  
حق  
التصرف  
ولو  
عرضا  
بتطال  
حق  
المسافرة  
لا  
التصرف  
فله  
ببيع  
بعضه  
ونقد  
الباقي  
بحقوق  
المالك  
مرئ  
فان  
عاد  
بعد  
حوكة  
مسلما  
فالمضاربة  
على  
حالها  
حكم  
بلحاظ  
ام  
لا  
عتبه  
خلافا  
لغيره  
لانه  
لا  
حق  
له  
بخلاف  
المضارب  
ولو اراد  
المضارب  
ان  
يجرها  
فان  
مات  
او  
قتل  
او  
حق  
بدار  
الحرب  
وحكم  
بلحاظ  
بطلت  
وما  
تصرف  
نافذ  
وعهده  
على  
المالك  
عند  
الامام  
كحر  
ولو اراد  
المالك  
فقط  
اي  
ولم  
يلحق  
فتصرفه  
اي  
المضارب  
موقوف  
وردة  
المرأة  
غرمه  
وشره  
وسفره  
بعزله  
لانه  
وكما  
ان  
علم  
به  
بغير  
جليل  
مطلقا  
او  
فضول  
عدل  
او  
رسول  
غير  
ولا  
يعلم  
فلا  
ينفزل  
فان  
علم  
بالعزل  
ولو  
حكما  
لموت  
المالك  
ولو  
حكما  
او  
المار  
عرض  
هو  
هنا  
ما  
كان  
خلاف  
جيبس



راس المال فالدرهم والدينار هنا جنسان باعها ولو سنية وان نفاه عنها ثم لا تصرف في غيرها  
 ولا في نقد من جنس راس ماله ويبدل خلافا به استحسانا للوجوب برده جنسه وليطهر  
 الزرع ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة بل ولا تخصص الاذن لانه عز عن وجهه بها  
 بخلاف احد الشريكين اذا فسخ الشركة ومالكها امتعة صح افتراقا في المالديون وزرع  
 بجبر المضارب على اقتضا الديون اذ حينئذ يعمل بالاجرة والارزح لا جبر لانه حينئذ  
 متبرع وتومر بان يملك المالك عليه لانه غير العاقد وحينئذ قالوكسل بالبيع والمستضع  
 كالمضارب يومر ان بالتوكسل والسمسار جبر على التقاضي وكذا الدلال لانهم يعملان بالاجرة  
 فسرع استوجر على ان يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه واحتماله ان  
 يستاجر مدة الخدمة ويستعمله في بيعه ويملك ما هلك من مال المضاربة تصرف الى  
 الزرع لانه تبع فان زاد المالك على الزرع لم يضمن ولو فاسدة من عمله لانه امين وان قسم الزرع  
 وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه نتراد الزرع لياخذ المالك راس ماله وما  
 فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال  
 وان قسم الزرع ونسخت المضاربة والمال في يد المضارب ثم عقداها فملك المالك لم يتراد  
 وبقيت المضاربة لانه عقد جديد وهي حيلة النافعة للمضارب  
 في المتفقات المضاربة لا تقصد بدفع كل مال او بعضه تقييد الهداية بالعوض اتفاقا في  
 بيع امر المضارب وبيع واسترى بطلت ان كان راس المال لانه عامل لنفسه وان صار عرضا  
 لان القبض الصريح حينئذ لا يجر هذا الى عناية ثم ان باع بعرض بقيت وان ينقد  
 بطلت لما مر واذا سافر ولو يوما قطعاه وشرا به وكسوته ورتوبه بفتح الزمان يركب  
 ولو بكر او كلما يحتاجه عادة بالمعروف في مالها لو صحح لا فاسدة لانه اجير فلا نفقة له  
 كاستبضع ووكسل وشريك كافي وفي الاخير خلاف وان عمل في الممر سوا ولد فيه واتخذ  
 دارا نفقة في ماله كدوائيه على الظاهر اما اذا نوى الإقامة نصروا لم يتخذ دارا فله  
 النفقة ابن ملك مالم يتخذ مالا لانه لم يحتسب ماله ولو سافر بماله وماله او حلقا باذن  
 او بالن للرجلين انفق بالخصه واذا قدم رد ما بقي فجمع ويضمن الزايد على المعروف  
 ولو انفق من ماله لرجل في مالها له ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك ويأخذ المالك قدر  
 ما نفقة المضارب من راس المال ان كان ثمة زرع فان استوفاه وفضل شي من الزرع  
 اقتسمه على الشرط لان ما نفقة تجعل كالمالك وان لم يظهر زرع فلا شي عليه اي  
 المضارب وان باع المتاع مراوحة حسب ما انفق على المتاع من الحملان واجرة السمسار

عناية الى المالك  
 بقاء المضاربة  
 لما مر وان اخذ اي  
 المالك المال صح  
 المضارب

اذا تعدل من الزرع

والقصار والصباغ ونحوه مما اعتدضه ويقول البايغ قام على بكذا وكذا يضم الى راس المال  
 ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما واعتاده التجار كاجرة السمسار هذا هو  
 الاصل لها به لا يضم ما نفقه على نفسه لعدم الزيادة والعادة مضارب بالنصف  
 شري بالفه يترأى شيئا باو باع بالعين وشري بها عدا فضاغا في يده قبل نقدها  
 لبايع العبد عزم المضارب نصف الزرع ربعها وعزم المالك الباقي ويصير ربع العبد  
 ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه وقال المضاربة امانة  
 وبنيهما تناف وباقية لها ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو القان وحسبانه  
 ولكن راجح المضارب في بيع العبد على العين فقط لانه شراهما ولو بيع العبد بضعها  
 بربعة الاف فحصة ثلثة الاف لان ربعه للمضارب والربع منها نصف الالف  
 بينهما لان راس المال القان وخمسها له ولو شري من راس المال بالف عدا شراها رب المال  
 بنصفه راجح بنصفه وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم جواز شرا المالك من المضارب وعكسه  
 ولو شري بالفه عدا قيمته القان فقتل العبد جلا خطا فثلثة ارباع الفدا على المالك وربع  
 على المضارب على قدر ملكها والعبد يجزم المالك ثلثة ايام والمضارب يوما كحرجه عن المضاربة  
 بالفدا للتنا في كماله ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفدا فله ذلك لتوهم الزرع ايضاح اشترى  
 بالفه عدا وهلك الثمن قبل النقد للبايع لم يضمن لانه امين بل دفع المالك للمضارب الفدا اخر ثم  
 وشم اي كماله هلك الفدا دفع الى غيرهما يترأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل لان يده ثابتا مستيفا  
 لامانة معه القان فقال للمالك دفعت الي الفدا وزحمت الفدا وقال المالك دفعت الفدا فقلت  
 للمضارب لان القول في مقدار المضمون للقارض امينا وخمسا كما لو انكره اصلا ولو كان الاختلاف  
 مع ذلك في مقدار الزرع والقول لرب المال مقدار الزرع فقط لانه يستفاد من جهة وايها اقام  
 بينة تقبل وان اقامها فالبينه بينة رب المال ودعواه الزيادة في راس المال وبينه المضارب  
 في دعواه الزيادة في الزرع في الاختلاف يكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة والقول لرب المال  
 فلذا قال معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وتدرج الف وقال المالك هو بضاعة فالحقول  
 للمالك لانه منكر وكذا القول المضارب هي فرض وقال رب المال هي بضاعة او ودعواه او مضاربة  
 فالحقول لرب المال والسينة بينة المضارب لانه يدعي عليه التملك والمالك ينكر واما لو ادعى المالك  
 الفرض والمضارب المضاربة فالحقول للمضارب لانه ينكر النقصان وايها اقام بينة فقلت وان اقام  
 بينة رب المال اولى لانها اكثر اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم والاطلاق  
 وادعى المالك الخصوص فالحقول للمضارب لانه لا يملك بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالحقول للمالك وبينه للمضارب

اخر  
 بقية

والقصار



فيتمها على صحة تصرفه ويلزمها نفق النكاح ولو وقت النكاح فبالمأخرة والايبينة  
 المالك فروع دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطرسوي  
 بان لا يجعل الوصي لنفسه من الرزق اكثر مما يجعل لأمثاله وتما في شرح الوهبانية وفيها  
 الحق ما من المضارب ولم يوجد مال المضاربة فما خلف عاده في تركته وفي الاختيار  
 دفع المضارب شيئا للعاشر يكف عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة لكن صرح في مجمع  
 الفناوي بعدم النكاح في زماننا قال وكذا الوصي لانها يقصد ان الاصلاح وسيجي  
 اخر للوديعة وفيه لو شري بالمال ما عاقل انا امسكه حتى اجد من يحكمه او اراد المالك  
 بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه لعملة باجر كما مر الا ان يقول المالك اعطيك راس المال  
 وحضرتك من الرزق فيجبر المالك على قبول ذلك وفي البرزنية دفع اليه نصفها هبة ونصفها  
 مضاربة فهلك نصف حصته الهبة استثنى قلت والمفتي به انه لا ضمان  
 مطلقا في المضاربة لانه امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المفتي به  
 كما سيجي فلا ضمان فيها وبه يضعف قول الوهبانية واورد عشر اعلى ان غيبة  
 له هبة فاستهلك الخمس خسر كما **الاصح** لا خفا في اشتراكه  
 مع ما قبله في الحكم وهو الامانة هو لغة من الودع اي الترك وشرا ما تسليط الغير على  
 حفظ ماله صريحا او دالة كان الفتق زق رجلا فاخذ رجلا بعينه ماله ثم تركه  
 ضمن لانه بهذا الاخذ انتم حفظه دالة تحرك والوديعة ما ترك عند الامن وهي اخص  
 من الامانة كما حقه المصنف وغيره وكذا الاي بصرى كما وعتك او كناية كقوله لرجل  
 اعطى الف درهم واعطى هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعة تحرك لانا لا اعطاه  
 كتمل الهبة لكن للوديعة ادنى وهو مستحق مضار كناية او فعلا كما لو وضع ثوبه بين  
 يدي رجل ولم يقار شيئا فهو ايداع والقبول من المودع صريحا كقوله اودع لى  
 كما لو سكت عنه وضعه فانه يقول دالة كوضع ثيابه في حمام بمرأى من البشاي  
 وكقوله لرب امان من اربطها فقال هناك كان ايدا عا خائبة وهذا في حق وجوب  
 الحفظ وما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال للمفوض اودع عندك المفضوب  
 بل من النكاح وان لم يقبل اختيار وشروطها كون المالك لا يثبت المدة عليه  
 فلو اودع الابن والقطر في القوي لم يضمن وكون المودع سلفا شرط لوجوب الحفظ  
 عليه فلو اودع صبيبا فاستهلكها لم يضمن ولو عبد امحور اضمن بعد عتقه وهي  
 امانة هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداع عند حفظ الطلب واستجاب قبولها

فلا تضمن

فلا تضمن بالمال الا اذا كانت الوديعة باجر استباه معز بالزبل على مطلقا سواء امكن الترخام لا  
 هلك معها شيئا ولا حديث الدارقطني ليس على المستودع غير المقرضان واشتراط النكاح على  
 الامن كالحامي والحاكي باطل به يفتي خلاصة وصدر شرعيه وللمودع حفظها بنفسه  
 وعياله كماله وهم من يسكن معه حقيقة او حكما لان يومية فلو دفعها لوكله الميز وزوجته  
 ولا يسكن معها ولا ينفق عليها لم يضمن خلاصة وكذا لو دفعها لزوجها لان العرق لا يضمن  
 لان النفقة وقيل يعتبران معا عني وشرط كونه اى من في عياله امسا فلو علم خيابة  
 ضمن خلاصة وجاز لمن في عياله الدفع لمن في عياله ولو دفعها عن الدفع الى بعض من في  
 عياله ان وجد بدا منه بان كان له عيال غيره ابن ملك صمى والا لان حفظها بغيره  
 صمى وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه مفاوضة وغنا  
 جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمد ابن الكمال وغيره واقره المص الا اذا خاف الحرق والقول  
 وكان غالبا يحيط بالوقوع بحيث ضمن فسلمها الى جاره او الى فلان اخر الا اذا احلته دفعها لمن في عياله  
 او القاهها فوقع في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن زيلقي فان ادعاه اى الدفع لجاره او فلان  
 اخر صدق ان علم وقوعه اى الفرق ببسته اى بدار المودع والا يعلم وقوع الحرق في داره لا يصدق  
 الابينة فحصل بين كلامي خلاصة والهداية التوفيق وباسه لتوفيق ولومعه الوديعة ظلم  
 بعد ظلمه لرد وديعته فلو حملها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو حملها كوكيله بخلاف رسول  
 ولو بطلامة منه على الظاهر قادر على تسليمها صمى والا كان غرا وخاف على نفسه او ماله  
 بان كان مدفونا معها ابن ملك لا يضمن كطلب الظالم فلو كانت الوديعة سيفا اراد صاحبه  
 ان ياخذها ليضرب به رجلا فله المنع من الدفع الى ان يعلم انه ترك الراى الاول وانه يبتفع  
 به على وجه مباح خواهر كما لو اودعت امرأة كتابا فيه اقرار من الزوج ببال او بقبض مهر  
 فله منعه منها لئلا يذهب حق الزوج خائبة ومنه اى من المنع ظلم موته اى فوت المودع  
 محملا فانه يضمن قصصا في تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث انا علمتها  
 وانكر الطالب ان فسر كما قال هي كذا وانا علمتها وهلك صدق هذا ولو كانت عنده سوا  
 الا في مسألة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصة  
 الا اذا منعه من الاخذ حال الاخذ كما في سائر الامانات فانما تنقلب مضمونة بالموت عن  
 تجهل كسريك ومفاوض الا في عشر على ما في الاستباه منها ناظر اودع غلات الوقف ثم مات  
 تجهلا فلا يضمن قيد بالخلة لان الناظر لومات مجهلا مال البذل منه استباه اى للمع الارض  
 المستبدلة قلت فلعين الوقف اولى كالدراهم الموقوفة على القول بخوازه قال المص

فدفع ح  
 عبارة البر بعد قول المتن  
 ولو مال لا يدفع الى عياله  
 او موط في هذا البيت  
 فدفعها الى ماله بدله منه  
 او حفظها في بيت اخر  
 لم يضمن هلكته لانه لا يضمن  
 كقوله  
 مع مائة ان علم وقوع  
 شره فلم يكن مفعلا  
 و اشار الى انه لا بد ان  
 تكون الوديعة مما يحفظ  
 في يد من منعه حتى لو كانت  
 فرسا فمعه زوجه  
 الى امراته او عقد موهر  
 فمعه من دفعه الى الخلاء  
 ودفع ضمن المص



واقره ابنه في الزواهر وقد عوته كحشا بالفاة فلو عرض وخوفه حتى تمكنه من سائها  
فكان ما نعلها ظملا فيضن ورد ما يحته في انفع الوسائل فتنبه ومنها قاضيات  
بجهلا لاموال النامي زادي لاسباه عند من اودعها ولا بد لانه لو وضعها في بيته  
ومات بجهلا ضمن لانه مودع بخلاف ما لو اودع غيره لان للقاضي ولاية ايداع  
مال اليتيم على المعتمد كما في تنوير البصائر في حفظها ومنها سلطان اودع بعض  
الغنية عند غار ثم مات بجهلا وليس منها مسألة احد المتقاصدين على  
المعتمد لما نقل المص هنا وفي شركة عن وقف انما يهنا ان الصواب ان يضمن نصيب  
شريكه بموته بجهلا وخلافه غلط قلت واقره محسوها فتبقى المشتري  
شعقة فلتحفظ وزاد لشر بلالي في شره للوهبا يهنا على عشرة ستة الجحد  
ووصيه ووصى القاضي وستة من المحجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه لصورق  
وجنون وعقلة ودين وسفه وعتة والمعقوق كصبي وان بلغ لم مات لا يضمن  
الا ان يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو كصافان كان  
الصبي والمعقوق ما ذوالها ثم مات قبل البلوغ والافاقه صناعا في شره  
الجامع الوجيز قال فبلغ شعة عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية  
بينين وهي وكل امن مات والعي نخضر وما كجرت عينا فدينا نصير  
سوي متولى الوقف ثم مفاوض ومودع مال الغنم وهو المومر  
وصاحب دار الفت الزخ مثل ما لوالقاه ملاك بها ليس يشعر  
كذا والد جد وقاض وصيه هم جميعا والمحجور فوارث يسيطر  
وكذا لو خلطها المودع بخسبه او بعزم بماله او مال اخر ان كان يغير اذن  
المالك بحيث لا يميز الا بكلفة كخطة بشعر ودرهم حيا بزيوف كحني  
ضمنها لا تسهل لانه بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الفمان وصح الا براء  
ولو خلطه بردي ضمنه لانه عيبه وبكسبه شريك لعدسه مجتبي وان بازده  
اشتركا شركة املا كما لو اختلطت بغير صنعه لعدم التقدي ولو خلطها غير المودع  
ضمن المخلط ولو صغر ولا يضمن ابوه خلاصة ولو انفق بعضها فز ماله فخلطه بالباقي  
خلط لا يميز معه ضمن الكل كخلط ماله بالفلواتا التيز وانفق ولم يرد او اودع وديعت  
فانفق احدها ضمن ما انفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضمن بالتعويض واذا التقدي  
عليها فليس ثوبها اوركب دابتها واخذ بعضها ثم رد غيبه الي يده حتى زال  
التعدي

قال ستة من المحجورين  
انما لم يقل وربعة من  
المحجورين لان المحجور  
قد ينجح في الفسق  
التي هي عسيرة

التعدي زال يودي الى الفمان اذا لم يكن من بيته الذود اليه اسباه من شروط النية بخلاف  
المستعير والمستاجر فلوازالاه لم يبر العلمها لنفسها بخلاف مودع ووكيل بيع او حفظ  
او اجارة او استيجار ومضارب ومستضع وشريك عنانا او مفاوضة ومستعير  
رهن اسباه وانما صار ان الامن اذا تقدي ثم ازاله لا يزل الفمان الا في هذه العشرة  
لان يدعي كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية وخلاف  
اقراره بعد جحوده اي جحود الادعاء حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن خلاصه وقد يقول بعد  
طلب ردها ردها فلوسا له عن حياها فحجها فهلك لم يضمن بخرو وقد بقوله وثقها من حياها  
وقت الابتكار اى حال جحوده لانه لو لم وقته فهلك لم يضمن خلاصه وقد يقوله وكانت  
الوديعة متقولا لان العقار لا يضمن بالجحود عند هها بخلاف الجحد في الاصح عصب الزيلوي وقد يقول  
ولم يكن هناك من يخاف منه عليها فلوكا لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله ولم يكن  
يحضرها بعد جحودها لانه لو جحد ما ثم احضرها فقال له ردها ردها وربعة فان امكنه اخذها  
لم يضمن لانه ايداع جديد والاضمة لانه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله لما ملكها لانه لو جحد الخرم  
لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت الشروط لم يبر باقراره الا بعد جحد يد ولم يوجد ولو جحد هها  
ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قال او يري كالمودع من انه ردها قبل الجحد وقال غلط في  
في الجحد او سئيت او طينت الى دفعتها فليردها منه ولو ادعى هلاكها فليرجعه حلف المالك  
ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان تكلم يري وكذا العارية منها ج ويضمن قيمتها يوم الجحد وان علم والا  
يوم ايداع عمادية بخلاف مضارب جحد ثم اشترى لم يضمن حايته والمودع له السقف بها ولو  
لها ملو درر عند عدم نهي المالك وعدم اخوف عليها بالاخراج فلونها او خاف فان له يد من كسفر  
ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهله الاختيار ولو اودع اسيا سليما او قويا لم يجز ان يدفع  
المودع الى احد ما حظه في غيبة صاحبه ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا  
فكان هو المختار فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه كمرهتين  
ومستضعين ووصيين وعدى رهن ووكلي شر او لودعه الى صاحبه ضمن الدافع بخلاف  
مالا يقسم كجواز حفظ احد هها باذن الاخر ولو قال لا تدفع الى عياك او حفظ في هها لبيت ودفعها  
الى مالا يدعنه او حفظها في بيت اخر من الدار فان كانت بيتا الدار مستوية في اى حفظا  
او اخر لم يضمن والا ضمن لان التقييد مفيد ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هك  
بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هككت عند الثاني وقال بل ردها وهككت عندى  
لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امن تاجيه وفي المجنى القصار اذا غلط فدفع ثوب رجل

بذلة لها







مسايلا ملك فيها نكاح الغريم بدون اذن سوا قبض او اطلاق  
 وما لا امر ملكه يدور ان امر وكيل مستعير وموثر  
 ركوبا وليس بينهما ومضارت وموتن ايضا وقاض موثر  
 ومستودع قسطنطين ومزارع اذ لم يكن من غنله البذر تيزر  
 قلت والعاشرة وما للمساقي ان ساقى غريمه وان اذن المولى له ليس ينكر  
 فان اجر المستعير ورهن فمكنت صمته المعير للتعدي ولا رجوع للمستعير على  
 احد لانه بالضممان ظهر انه اجر ملك نفسه ويصدق بالاجرة خلافا لثاني  
 اوضح من المستاجر سكت عن المهرن وفي شرح الوهبانية انما مسنة لا يملك المهرن  
 ان يرهن فضمن ولما لم ينكر ورجع الثاني على الاول ورجع المستاجر على المستعير  
 اذ لم يعلم بانه عارية في هذه دفعا لضرر الغرر وله ان يعير ما اختلف استعماله او لا  
 ان لم يعير المعير متنعفا ويعير ما لا يختلف ان عني وان اختلف الالتفات  
 وعزاه في زواجر الجواهر للاختار ومثله انما للمعار الموجه وهذا عند عدم النهم  
 فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فملك ضمن مطلقا خلاصة فمن استعار دانه او استاجر  
 مطلقا بلا تقييد بحمل ما ساء ويعير له للمحل وترب عملا بالاطلاق وايا فعل اولان  
 مراد اوضح يعير ان عطيت حتى لو ليس اوارك غير لم يركب بنفسه بعد هو  
 الصحيح كما في وان اطلق المعير والموجر الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما ساء في وقت  
 ساء ما مر وان فيه بوقت او نوع او بها ضمن بالخلاف الى شرط فقط الى مثل او خير وكذا  
 تقييده الاجارة بنوع او قدر مثل العارية عارية الثمن والمكمل والموزون  
 والمعدود انتقارب عند الاطلاق قرص ضرورية استهلاك غيرا يضمن المستعير  
 بهلاكه قبل الانتفاع لانه قرض حتى لو استعارها ليعبر الميزان او يمين الدكان كان  
 عارية ولو عارة قصعة تريد فقرض ولو بينهما مباسطة فاباحة وتقي عارية  
 السهم ولا يضمن لان الرمي يجرى بحري الملاك صرفه ولو عارة ارضا للسنا  
 والغرس مع العلم بالمنفعة وله ان يرجع متى ساء ما تقرر انها غير ارضه ويكلفه قلعها  
 الا اذا كان فيه مضرة للارض فيتركها بالقيمة مقلوعا لئلا تتلف ارضه وان وقت  
 العارية فرجع قبله كلفه قلعها وضمن المعير للمستعير ما نقص البناء والغرس بالقلع  
 بان يقوم قايما الى المدة المضروبة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد كذا في استعارها  
 بزرعها

بزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا فترك باجر المثل مراعاة  
 للحقن ولو قال المعير غطيك البذر وكلفتك ان كانا لم يثبت لم يترك لان بيع  
 الزرع قبل بانه باطر وقدر بانه فيه كلام اسرار الى الجواز في المعنى بانه  
 وموتن الرد على المستعير فلو كانت موقته فامسكها بعد فمكنت ضمنها  
 لان مونة الرد عليه بانه الا اذا استعارها ليرهنها فتكون كالاجارة رهن  
 ايجانية وكذا الموصى له بالخدمة مونة الرد عليه وكذا الموجر والقاصب والمركهن  
 مونة الرد عليهم كصور المنفعة لهم هذا والاخراج باذن رب المال والا فمونة  
 رد متاجر ومستعار على الذي اخرجه اجارة التزاري بخلاف شركة ومفارة  
 وهبة قضي بالرجوع مجتبي وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مساهرة  
 لا مباوثة او مع عبده مطلقا يقوم عليها او لا في الراجح او اجيره اي مساهرة  
 كما مر فمكنت قبل قبضها بركي لانه اني بالتسليم المتعارف حالات نفيس كونه  
 وبخلاف الرد مع المجتبي اي بان كانت العارية موقته لمضت مدتها ثم قبضها  
 مع الاجنبي لتعديه بالامساك بعد المدة والا فاستعير ملك الايداع فيما يملك الاجارة  
 من الاجنبي به يفتي زكي فتعين عمل كلامهم على هذا بخلاف رد ودعة ونقص  
 الى دار المالك فانه ليس بتسليم واذا استعار ارضا ايضا للزراعة يكتب المستعير  
 انك صحت ارضك لا زرعها فخصص لبلايع السواد نحو العبد اما دون ملك الاجارة  
 والمجور اذا استعار واستهلكه ضمن بعد الحق ولو عارة مجور عند مجور امثل  
 فاستهلكها ضمن الثاني للمال ولو استعار ذهابا فقلد صيا فسرقت الذئبة منه  
 اي من الصبي فان كان الصبي مضطحا حفظا عليه من اللئام لم يضمن والا ضمن لانه  
 اجارة والمستعير يملكها وضعها الى العارية بين يديه فنام فضاغت لم يضمن لو نام  
 جالسا لانه لا يد مضطحا وضمن لو نام مضطحا لانه كلفه الحفظ ليس للاجارة  
 ما لم يملكه لعدم البذر وكذا القاضى والوصي طلب شخص من ربا ثورا عارية فقاراء ملك  
 غدا فلما كان الغد ذهب الطالب واحده في اذنه واستعمله فمات الثور كضمان عليه  
 خانه عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبي وعزم انه يضمن جهرا بانه مما يحجز فلهذا  
 به قال كنت اعزتها الامتعة ان العرف يضمن مسترا بين الناس ان الاب يدفع ذلك  
 اجهاز ملكا لا اجارة لا يقبل لانه اجارة لان الظاهر يكذبه وان لم يكن العرف كذلك  
 او تارة وتارة فالقول به يفتي كما لو كان كثر مما يحجز به فلهذا فان القول له اتفاقا

هذا المستعير ملك الايداع  
 اي كما قاله من  
 العراق وعلوه بانه ما  
 ملك الاجارة مع ان فيها  
 ايداعا وملك المالك  
 فلا يملك الايداع وليس  
 فيه تذكير بالمنفعة اولى كذا  
 في الشريعة من ابراهيم

قول المستعير ملك الايداع  
 اي كما قاله من  
 العراق وعلوه بانه ما  
 ملك الاجارة مع ان فيها  
 ايداعا وملك المالك  
 فلا يملك الايداع وليس  
 فيه تذكير بالمنفعة اولى كذا  
 في الشريعة من ابراهيم



ولام وولي صغيرة كالأب فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبي بعد الموت لا يقبل الابنية  
شرح وهبانه وتقدم في باب المهر وفي الاله سبحانه كل اثنى ادعى انصال  
الامانة الى من تحقها قبل قوله بيمينه كالمورع اذا ادعى الرد والتوسل وتناخر  
اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاول دون الفقراء وامثالهم واما اذا  
ادعى الصرف الى وظائف الموقوف فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن  
لا يخفى ما انكره له بل يدفعه تاينا من مال الوقف كما بسطه في حاشيته اخي  
زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى الى السعود واستحسنة المهر  
وافره ابنه فيلحفظ وسوا كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل  
بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل  
قوله الابنية بخلاف الوكيل بقبض العين لوديعه قال قبضتها في حياتي  
دهلكت وانكرت الورثة او قال دفعتها اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن  
نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين انه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل  
المقبوض فلا يصدق وكالة وتوكلية قلت وظاهره انه لا يصدق  
لا في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد افق بعضهم انه يصدق في حق نفسه لا في حق  
الموكل وجعل عليه كلام الوكالية فتأمل عند الفتوي **رد اوصى بالعارية**  
ليس للمورثة الرجوع العارية كالأجازة تنفس بموت احداهما مات وعليه دين  
وعنده ودية بغير عينها فالتركة بينهم بالخصص استاجر بغير الى ملك فعلى اذها  
وفي العارية على اذها والمحج لان ردها عليه استعار دابة للذهاب فامسكها  
في بيته فهلك ضمن لانه اعارها للذهاب لا للاسكان استقرض ثوبا فاغار عليه  
الانزاع لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا لبني وسكنه واذا خرج قابضا  
للمالك فلما اكسرها من انسلت والبنا المستعير لا الا حارة تملك بلا عوض  
فكانت اجارة معني وفقدت بحالة المدة وكذا الوساطة الحراج على المستعير  
بحالة اليد والحيلة ان يوجز الارض سنين معلومة ببدل معلوم ثم يامر به  
بادا الحراج منه استعار كذا با فوجد فيه خطأ أصلي ان علم رضى صاحبه قلت  
ولا يثم بتركه الا في القرن لان اصلاح واجب كخط مناسب وفي الوهبانية  
وسفر اى اصلاح مستعير يجوز اذا امولاه لا يثاثر وفيها بآيات  
وابيع ليس ملكا ما اعار وفي غير ارجان تصور

وهل

وهل واهب ابن يجوز رجوعه وهل مودع ماضيه المال بخسر **كتاب**  
المناسبة ظاهره هو لغة التفضل على الغير ولو غير مال وشرا عاتلك  
اخير مجازا اى بلا عوض لان عدم العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه  
اسم فان امره بقبضه صحت لرجوعه الى هبة العين وسبقها ارادة ايجر للواهب  
دينوي كعوض ومجبة وحسن ثنا واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المومن  
ان يعلم وله الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان اذ حب  
الدين راس كل خطية لهاته وهي مندوبة وتبطل سنة قال صلى الله عليه وسلم تهدوا  
تجاهوا وسراط مستحقها الواهب العقل والبلوغ والمالك فلا تنفع هبة صغير ورفيق  
ولو مكاتب وسراط مستحقها في الموهوب بان يكون مقبوضا غير مشاع مميز غير مشغول  
كما يستصح وكرها هو الا يجب والقول كما سيجي وحكم بان يثبت الملك للموهوب  
غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو شرط ان اختارها قبل  
تفرقها وكذا الواهب صح الا برابط الشرط خلاصته وحكمها ان لا ينتظر بان شرط  
الفاصد هبة عبد على ان يغتقه تصح ويبطل الشرط وتصح بايجاب كوهبت وعملت  
واصحتك هذا الطعام وتوذلك على وجه المزاج بخلاف اطقت ارضي فانه عارية  
لرقتها واصعام لغلتها سحر او الاضافة الى ما اى جز يعبر به عن الكل كوهبت كل فرجها  
وجعلته لك لان الام للملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا لو كان الان يكون  
قبل كانه يفيد هبة خلاصة واعمرتك هذه الشئ ومثلك على هذه الدابة ناوبا لمل الهبة  
كما مر وسوتك هذه الثوب ودارى لك هبة او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشهور  
لا تفسير لان الفعل لا يصح تفسيره لانه فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان سلك  
قبل مشورته وان سلك يقبل لا وقال هبة سكتى او سكتى هبة بل تكون عارية اخذ  
بالمتيقن وحاصله ان اذ فقط ان اينا عن تملك الرقبة فهبة او المنافع عارية او اخذ  
اعتراضه نوازله في البعد عنه باسم ابني الا قرب الصحة وتصح بقبول اى في حق الموهوب  
اما في حق الواهب فتصح بالاياب وجهه لانه تبرع حتى لو حلف ان يهب عبده لفلاح فوجب  
ولم يقبل برده بعكسه حيث بخلاف بيع وتصح بقبض بلا اذن في المجلس فانه هناك لقول  
فاختص بالمجلس وبعد به اى بعد المجلس بالاذن وفي كنه لو كان امره بالقبض حيث  
وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده والتمس من قبض كالمقبض فلو وهب لرجل  
ثيابا في صندوق فمقل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تملكه من قبض وان

صحت



بدرر لانه قال الواهب  
 اذا امره اي الوهاب  
 الموهوب له بالخصاص  
 ويجوز ان يملك

مفتوحا ان فضا التمكن منه فانه كالتخلية في البيع اختيار وفي الدرر والمختار صحت بالتخلية  
 في صحيح الهبة لا فاسدها وفي التفت ثلثة عشر عقدا لا تصح بلا قبض ولو بها عن القبض  
 لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجلس لان الصريح اقوى من الدلالة وتتم الهبة بالقبض الكامل  
 ولو لم يوهب ساعلا لم يملك الواهب لا مشغولا به ولا اصله ان الموهوب ان مشغولا بالملك الواهب  
 منع تامها وان ساعلا فلا يملكه ولو به جريا فيه طعام الواهب او دار فيها متاعا وادانية  
 عليها سرجه وسلمها كذلك لا تصح وبكسبه تصح في الطعام والمتاع وليس جرح فقط لان كلامها  
 ساعلا لملك الواهب لا مشغولا به لان ساعله يملكه غيره واجبه لا يمنع بما بها كرهن وصدره  
 لان القبض شرط تامها وتمامه في العارية وفي الاستأجرة مشغول لا تخور الا اذا  
 وهب الاب لطفه قلنت وكذا الدار العارية والتي وهبتها لزوجها على المذهب لان  
 المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت  
 ومن وهبت للزوج دارها متاعا وحج فيها تصح المجر وفي الجوهره وحسلة  
 هبة المشغول ان يودع الساعلا ولا عند الموهوب له ثم يملك الدار مثلا فتصح لشغلها  
 بمتاع في يد من متعلق بتمتع بغيره بقسوم ومساخ لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم  
 كسبت وحمام صغيرين لانها لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو هبته لشريكه او  
 جنتي لعدم تصور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصرفة عن  
 القتالي وقيل جرح لشريكه وهو المختار فان قسمه وكله صح لزوال المانع ولو سلمه  
 ساعلا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب درر لكن فيها عن  
 الفتوى الهبة الفاسدة بقبض المالك بالقبض وبه يفتي ومثله في البرازيه على خلاف  
 ما صح في العارية لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح كما بسط المصنف بقية احكام المتاع  
 وهل للقرين الرجوع في الهبة الناسدة قال في الدرر نعم وتوقفه في الشرط لانه غرض ظاهر  
 على القوار التي من افادتها الملك بالقبض فيلحقها المانع من تمام القبض شيوع  
 مقارن للعقد لا طاري كان يرجع في بعضها شيئا فانه لا يفسدها اتفاقا ولا استحقا في  
 شيوع مقارن لا طاري فيفسد الكل حتى لو وهب ارضا وزرعها فاستحق الزرع بطلت  
 في الارض لا استحقاق البعض السابغ فيما يحفل القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالبينة  
 كان مستندا الى ما قبل القسمة فيكون مقارنا لا طاريا كما زعم صدر الشرعية  
 وان تبع ابن الكمال فتنبه ولا تصح هبة لمن في صرح وصوف على غم وتخال في ارض وتم  
 في خالنه كساعا ولو فضا له ولم جاز لزوال المانع وهما يكتفي فضا الموهوب له باذن الواهب

ن  
 المعازف

ظاهر

ظاهر الدرر نعم بخلاف رقيق في برودهن في ستم وسين في حيث لا يصح اصلا لانه  
 محروم فلا يملك الا بعقد جديد وملك بالقبول بلا قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب  
 ولو بغصب او امانة لانه حينئذ حامل لنفسه والاصل ان القبض اذا امتانسا  
 ناب احدهما عن الآخر واذا تغيرا ناب الاله على الاله لا يملكه هبة من له ولاية على  
 الطفل في الجملة وهو كل من يعول فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عياله وتم بالعقد  
 لو الموهوب معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه والاصل ان  
 كل عقد ينوب له الواحد يكتفي فيه بالاجاب وان وهب له اجنبي يتم قبضه عليه  
 وهو احد اربعة الاب ثم وصية ثم ايجاز ثم وصية وان لم يكن في حجرهم وعند عدمهم  
 يتم قبض من يعول كعمه وامه واجنبي ولو لم يلقا لولي حجرها والا لافوات الولاية ونحوها  
 لو غير انعقل التحصيل ولو مع وجود ابيه تجبى لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب  
 له انعم لا نفع له وتلكه موثقه لم يصح قبوله استأه قلت لكن في الرجحدي  
 اختلف فيما لو قبض من يعول والاب حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو ايجاز انتم وظاهره  
 ترجحه وغراه لغير الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمد المصنف في شرحه وغراه للخاصة لكن مشتملة  
 بوصول ولو بامه واجنبي ايضا فامل وضع رده كما لقوله سراجيه وفيها حنات الصبي له ولا يورث  
 اجر التعليم ونحوه ويباح لوالديه ان يكلموا من مال ولواهب له وقيل لا انتهى فاذا ان غير الماكول  
 لا يباح له الا الحاجة وضموها ما اختار بن يدي الصبي فما يصح له كتاب الصبيات  
 فالهبة له والا فان المهدى من اقر بالاب او معارفه فلا بد من معارف الام فلازم قال هذا المصنف  
 اولا ولو قال الهبت لاب او لام فاقوله وكذا زفاف البنت خلاصه وفيها اتخذ الولد او التكنية  
 سائما ثم اراد ففعل الغرم ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتحاد انها عارية وفي المبتغى سلك البدن  
 بملكها بلبسها بخلاف خوم وخفة ووسادة وفي كائنه لا بأس بتفضيل بعضه له ولا في الخيمة لانه  
 على القلب وكذا في العطايا اذا لم يقصد به الاضرار وان قصده يسوي بينهم يعطى البنت كما لان  
 عند السابغ وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وان وهب لها جازا  
 من مال طفله ولو بغرض لانها تنزع ابتداء وفيها ويباع الفاضل ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب  
 في هبته ولو قبض زوج لصغيرة اما بالغة فالقبض لها بعد الزفاف ما وهب لها صح قبضه ولو خففة  
 الاب في الصحيح لنيابته عنه فصح قبض الاب كقبضها غيره وقيل اي الزفاف لا يصح لعدم الولاية  
 وهب السابغ دارا لواحد من عدم الشيوع وبقلبه لكبيرين لا عند الشيوع فيما يحتمل القسمة  
 اما ما لا يحتملها كالبيت فيصح اتفاقا فتدنا بكبيرين لانه لو وهب كبير وصغير في عيال الكبير

هوبه

كما لو اشترى الامانة



اولا سببه صغير وكبير لم يكن اتفاقا وقد بنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من الترتيب  
 اتفاقا واذا انصرف بعشر دراهم او وهبها لفقيرين مع لان الهبة للفقير صدقة والصدقة  
 يراد بها وجه الله وهو واحد فلا يشوبه كالفقيرين لان الصدقة على الغني هبة فلا  
 تنفع للفقير اما لا تملك حتى لو فتنسها كالمهاج في روج وهب لرحلين  
 درهمان ان صححهما وان فتنسها لانه مما يقسم لكونه في حكم العروض معه درهمان  
 فقال لرجل وهبت لرجل اخرها او نصفها ان استويا لم تجز وان اختلفا جاز لانه  
 مشاع لا يقسم ولذا لو وهب ثلثها جاز مطلقا بخلاف هبة حايط بين داره ودار  
 جاره كجارة وهبته البيت من الدار فهذا يدل على كون سقف الواهب على الحايط  
 او اختلاط البيت بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة مجتبي  
 مع الرجوع فيها بعد القبض اما قبله فلم يتم الهبة مع انتفاء مانع  
 الاتي وان لزم الرجوع مجتريا وقتل تترتبها عليه ولو مع اسقاط حق الرجوع فلا  
 يسقط باسقاط حايته وفي احواله لا يصح الراجع الرجوع ولو صالح من حق  
 الرجوع على شيء مع وكان عوضا عن الهبة لكن سيجي اشتراط في العقد ويصح الرجوع  
 فيها مع خرقه اي الموانع السبعة الالهية فالزال الزيادة في نفس الهبة الموجبة  
 لزيادة القيمة المتصلة وان زالت قبل الرجوع كان سبب ثم شاخ لكن في الثانية  
 ما خالفه واعتماه الفتاوى فليتنبه له لان الساقط لا يعود كبا وغيره ان عدا  
 زبادة في كل الارض والاربع وتوعد في قطعة منها امتنع فيها فقط ارتفع وتضمن وجماع  
 وخياطة وصبيغ وقصرتوب وكبر صغير وسماح اهم وابصار اعم والسلام عبد ومداواة  
 وعوض جناية وتعلم قران او كتابة او قراة وتقط مصحف با غراب وتعلم بعدد  
 الى بلع مثلا وكوها وفي البرزخية والحمل ان زاد حرا منع من الرجوع وان نقص لا ولو  
 اختلفا في الزيادة ففي المتولة كثر القول للواهب وفي كونه خياطة وصبيغ  
 للموهوب خاتمة وحاولي ومثله في المحط لكنه استثنى ما لو كان لا يبي مثله  
 في تلك المدة لا يمنع الزيادة المتصلة كولد وارض وعقر وثرة فيرجع في الاصل لا الزيادة  
 لكن لا يرجع في الام حتى يستغنى الولد عنها فتتالي كمن نقل البرجدي وغيره انه قول  
 ابي يوسف فليتنبه له ولو هبت ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال  
 الزيلعي نعم وفي كجوهرة مريض مذبول مستغرق وهب امته فمات وقد طليت  
 ردها به وعقرها هو المختار والجميع موت احد العاقلين بعد التسليم فلو قبله بطل  
 ولو اختلفا

ولو اختلفا والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد تضم المصداق سقط بالموت فقال  
 كفارة دية خراج ورابع ضمان لغتق هكذا نفقات كذا هبة حكم الجميع سقوطها  
 بموت لما ان الجميع صلات والعين العوض بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب  
 انه عوض كل هبة فان قال احد عوض هبتك او يدعها او في مقابلتها ونحو ذلك فقتضه  
 الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجع كل هبته ولذا يشترط فيه اشتراط  
 الهبة كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض مجتريا او سيرا وفي بعض نسخ المتن بدل  
 الهبة العقد وهو غير صحيح ولا يجوز للاب ان يعرض عما وهب للصغير من ماله ولو وهب  
 العبد الناجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع مجتريا ولا يصح تقويض مسلم من نصراني عن  
 هبته حرا او حريرا اذ لا يصح تملك من المسلم مجتريا بشرط ان لا يكون العوض بعض  
 الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئا  
 فعوضه احدهما عن الاخر ان كانا في عقدين مع والا لان اختلاف العقد كاختلاف العين  
 والدرهم تنعني في هبته ورجوع مجتبي ودرقيق كخطة يصح عوضا عنها خاتمة ولو  
 عوضه ولدا حرا يمين موهوبتين وجد ذلك الولد بعد الهبة امتنع الرجوع  
 وصح العوض من اجبى وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع ولو تقوى  
 بغير اذن الموهوب له ولا رجوع ولو بامر له الا اذا قال عوض عني على اني ضامن لعدم وجوب  
 التقوى بخلاف فقهاء الدين والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون  
 الامر بادا به مبتدا للرجوع من غير اشتراط الضمان وبالا فلا الا بشرط الضمان ظهريه وحينئذ  
 فلو امر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل  
 ما لو قال اتفق على بناداري او قال الاسير اشتريني فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كفاية  
 استثنائه مع انه لا يطالب بهما بالحبس ولا ملازمة فتأمل وان استحق نصف الهبة رجع  
 بنصف العوض وعكسه لا ما لم يرد ما بقي لانه يصح عوضا ابتداء فلا يبقا لكنه يخرج ليل  
 العوض ومراوده العوض الغير المشروط واما المشروط فناد له كما سيجي فيوزع المد على  
 المدل به كما لو اشترى كل العوض حيث يرجع في كلهما ان كانت قائمة لان كانت  
 هائلة كما لو اشترى العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصه فان استحق جميع  
 الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما بمثله ان العوض هالك وهو مسمى  
 وبقيته ان قيمتها غايه ولو عوض النصف رجع بالم يعوض ولا يضر الشيوع لانه طار

لحدوثه بالظن وكذا لو  
 صبيغ بعض الثياب او  
 لت بعض السويق ثم  
 عوضه صح صح



تنبيه نقل في المجتبى انه بشرط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا  
عوضه بعد فلا ولم ار من صرح به عزه وفروع المذهب مطلقا كما مر فتدبروا في  
مخرج الهبة عن ملك الموهوب له ولو بهبة الا اذا رجع الثاني فلما اورد الرجوع سواء كان  
بقضا او رضامسا سيجي ان الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بان يصدق  
بها الثالث على الثاني او باعها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي  
لعدم المانع وقيد الرجوع بقوله بالكلية بان يكون خروجا عن ملكه من كل وجه ثم فرع  
عليه بقوله فلو سمي الموهوب له بالنسبة الموهوبة او بغير التصديق بها وصارت لحالا  
يسمى الرجوع ومثله المتعة والقران والندى تحت وفي المنهاج وان وهب له ثوبا  
فجعل صدقة به تعالى فله الرجوع خلافا للثاني كما لو دعيها من غير صحة فله الرجوع  
اتفاقا فرجع عبد عليه دين او جناية خطا فوهبه مولاه لغريمه او لولي كجناية  
سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح استحسانا ولا يعود الدين والجناية عند محمد  
ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح لو وهبها الزوجها ثم رجع حاشية وانزاع الرجعية  
وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة لا عكسه فرجع  
لا تصح هبة المولى لام ولله ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذا لا بد للمجور اما لو اوصى لها بعد  
موته تصح لغيرها بموته فيلها كافي والفاو القرابة فلو وهب لذي رحم  
محرم منه شيئا ولو دعيها او ستمنا فلها الرجوع شئ وان وهب لمحرم بلا رحم كاخيه رضاعا  
ولو ابن عمه والمحرم بالمصاهرة كاهات النساء والرياب واخيه وهو عند الاجنبي او لغيره  
اخيه رجع ولو كان ابي العبد ومولاه ذارحم محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا  
على الاصح لان الهبة لا يهبطا وقعت تمنع الرجوع وخرج وهب لاخيه  
واجنبي ما لا ينقسم فقتضاه الرجوع في حظ الاجنبي لعدم المانع دبر والها هلال  
العين الموهوبة ولو ادعاه اي الهلاك صدق بلا حلف لانه ينكر الرد وان قال الواهب  
هذه العين حلف المنكر انها ليست هذه خلاصة كما يحلف الواهب ان الموهوب  
له ليس باخيه اذا ادعى الا ذلك لانه يدعي سبب النسب لا النسب خاتمه ولا يصح  
الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم للاختلاف فيه فبعض يمنع بعد لفضلا قبله  
واذا رجع باحدهما بقضا او رضامسا كان فسخا لعقد الهبة من الاصل واعادة ملكه القديم  
لاهبة للواهب فلهذا لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع في كسابع ولو  
كان هبة

كان هبة لما صح فيه وللواهب رده على بايعه مطلقا بقضا او رضامسا بخلاف رد بالعيب  
بعد القبض بغير قضا لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فاذا فسخ ثم مردهم  
بالفسخ من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لاطلاق اثره اصلا والا  
لعاد المنفصل الي ملك الواهب برجوعه فصولين اتفقا الواهب والموهوب ر علي  
الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من المواضع السبع السابقة كالهبة لقرايته جار  
هذا الاتفاق منهما جوهرية وفي المجتبى لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم  
الا بالقبض لا بها هبة ثم قال وكل شئ يفسخ الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكم ولو وهب  
الدين لطفل المديون لم يحرك لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم  
زال المانع عاد الرجوع تلفت العين الموهوبة واستحقاقا مستحق ومنه المستحق  
الموهوب له لم يرجع على الواهب بها ضمن لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة  
والاعارة كالهبة هنا لان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد ونماه في  
العادية واذا وقعت الهبة بشرط العوض لم يمتنع في هبته ابتداء بشرط التقاضي  
في العوضين ويبطل العوض بالشيء فيما يقسم بيع انتهت فتدبروا في العيب وجبار  
الرؤية ويؤخذ بالسفغة هذا اذا قال وهبتك علي ان تعوضني كذا اما لو قال وهبتك  
بكذا فهو بيع ابتداء وانتهى وبقي العوض بكونه ميعانا لانه لو كان مجهولا بطل اثره شرط  
فيكون هبة ابتداء وانتهى فرجع وهب الواقف ارضا شرط استئجاره بلا شرط  
عوض لم تجز وان شرطه كان كبيع ذكره السامعي وفي الجمع واذا زجر هبة مال طفلة بشرط  
عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج على قولها الى الفرق بين الوقف ومال الصغير  
في مسائل متفرقة وهب امه الاجلها ادخل ان يردها عليه او يعقرب  
او يستوليها او وهب دارا على ان يردها عليها ولو ميعانا لكانت الدار اذ رجعها  
او على ان يعوض في الهبة والصدقة ساعها صحت الهبة وبطل الاستئجار في الصورة  
الاولى وبطل الشرط في الصور الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط  
ولا تنسخ بامر من شرطه بل بغيره العوض اعتق حلالا ثم وهبها صح ولو دبره ثم  
وهبها لم يصح لبقا الحرام على ملكه فكان مستغولا به بخلاف الاول كما لا يصح تعليق الامر  
عن الدين بشرط محض كقوله لمد يونه اذا جاء عدا وان ميت بفتح التا فان لم يري  
من الدين او ان ميت من مرضك هذا اذا ان ميت من مرضي هذا فان لم يري فهو  
باطل لانه نكاح طرة وتعليق الا بشرط كما ين يكون تجيز القول لمد يونه ان كان لي عليك







الاجارة به يفتي خاتمه ولم ترد في الاوقاف على تلك سنين في الصياع وعلى سنة  
في غيرها كما مر في بابها والحيلة ان يعقد عقود متفرقة كل عقد سنة كذا فيلزم العقد  
الاول لانه ناجز لا باقي لانه مضاف فليمتلئ فيسخه خاتمه وفيها لوسط الاوقف مدة  
يتبع الا اذا كانت اجارتهما اكثر اتفع فيوجرها القاضي لا المتولى لان ولايته عامة  
قلت وقد مر في الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطولية ولو  
يعقود ويصح متنا فليراجع وليحقق فلو اجرها المتولى ان لم ينعها الاجارة  
وتفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قاضي  
الهداية ورجح المصنف على ما في انفع الوسائل وفاد فساد ما يقع لغيره من اخذ  
كرم الوقف او البيت مساقاة فيبسط جرائده الحالية من الاشجار فبلغ كثير وسعة  
على الاشجار بسهم من الف سهم فالخط ظاهر في الاجارة لا في المساقاة فمفاده  
فساد المساقاة بالاولى لان كلاهما عقد على حدة قلت وفيه وسرانية  
الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي الجمع عليه فيسرى الجمع بين حروجه  
بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه لجمع بين عبد ومدير  
فتدبر وجعلوه ايضا من الفساد الطاري فتنبه ومن حوادث الروم وصي زيد  
باع ضيعة من تركته لدين على ابنها ملكه ثم ظهر ان بعضها وقف مسجل هل يصح بيع  
في الباقي اجاب فريق بنوع وفريق بلا والف بعضهم رسالة فخلصها بترجيح الاول  
فتأمل في جواهر الفتاوى اجز ضيعة وقفا ثلاث سنين وكنيت في الصكر انه  
اجر ثلثي عقد كل عقد عقيب الاخر لا ينع الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى  
لصيانة الاوقاف ولو قضى قاضي بصحتها تجوز ويرتفع الخلاف انتهى قلت  
وسيجي ان المتولى والوصي لو اجرا بدون اجر المتولى لزم المستاجر تمام اجر المتولى  
وانه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخاتمه من فسد العقد في بعض افساد عقار  
يفسد في الباقي ويعلم النفع ايضا ببيان العمل كالصياغة والصنع والحياطة  
ما يرفع الجهالة فيشرط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو  
خلا عنها فهي فاسدة بترأيه ويعلم ايضا بالاستارة كنقل هذا الطعام الى كذا واعلم  
ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به بل يتعيمله او شرط في الاجارة  
المنجرة واما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التخييل اجماعا وقيل تحل عقود  
في كل الاحكام فيفتي برواية تملكها بشرط التخييل للحاجة شرح وهبانية للشر بل

نقول

الكل

او الاستيفاء

او الاستيفاء للمنفعة او تملكه منه الا في ثلث مذكرة في الاستباه ثم فرع على هذا بقول  
فيجب الاجر لدار قنصت ولم تستكن لوجود تملكه من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة  
صححة اما في فاسدة فلا يجب الاجر لا حقيقة الانتفاع كما سطر في العمارة وظاهر  
ما في الاسعار اخراج الوقف فيجب اجرة في الفاسدة بالتملك كذا في الاستباه قلت  
وهل مال البيت والمعد لا استقلال المستاجر في البيع وقا على ما فتى به علماء الروم كذلك  
محل تردد فليراجع بقوله وسقط الاجر بالقبض اي بالحلوله بين المستاجر والمعين  
لان حقيقة القبض لا تجرى في العقار وهل تنسخ بالقبض قال في الهداية نعم خلافا  
لقاضي خان ولو عصب في بعض المدة فحسابه الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار مثلا  
بشفاعة او حماية استباه ولو انكر ذلك اي لعصب الموجه وادعاه المستاجر ولا يسته له  
بحكم الحال المسئلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد ذخيرة ولا يعنى قريب الموجه  
لو كان اجرة لانه يملكه بالعقد والمراد من تملكه من الاستيفاء تسليم الحال المستاجر بحيث  
لا مانع من الانتفاع فلو سلم العين الموجه بعد بعض بعض المدة الموجه فليس لاحدهما الانتفاع  
من التسليم والتسلم في باقي المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان كان فيها  
اي في عين الموجه وقت كذلك كيبوت مكة ومنى وحواليتهما زمن الموسم فانه لا يرغب فيها  
بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله خيرة في بعض الباقي كما في البيع كذا في البحر  
ولو سلم المفتاح فلم يقدر على الفتح لصاعده ان امكنه الفتح بالكلفة وجب الاجر والا استباه  
قلت وكذا لو غمز المستاجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه لان التخلية لم تقع صيرفته  
ولو اختلفا بحكم الحال ولو برهننا فيبينة الموجه ذخيرة وهذا البيع وقيل ان قال له اقتض المفتاح  
وافتح اباب فهو تسليم والا كما سطر المصنف والموجه طلب الاجر للدار والارض كل يوم وللدابة كل مرة  
اذا اطلقه ولو بين تعين والحياطة وكحواها من الصباغ اذا فرغ وسلم فملكه قبل تسليمه بسقط  
الاجر وكذا كل من عمله اثره ولا اثر له الاجر كما فرغ وان لم يسلم فملكه وان وصلته عمل بيت  
المستاجر نعم لو سرق بعد ما خاط بعضه او انهدم ما استاه فله الاجر بحسابه على المذهب بخلاف  
قال ثوب خطاطه الخطاط باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجرة له بل تضمن الفاتح  
ولا يجز على الاعادة وان كان الخطاط هو الفاتح فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبى  
وهل للخطاط اجر التفصيل بلا حياطة الاصح الاستباه لكن في حاشيته مغزيا للضرر المقتضى به  
نعم وقال المصنف ينبغي ان يحكم العرف انتهى ثم رأت في التاتارخانية مغزيا للكرى ان الفتوى  
على الاور فتأمل وللخيار طلب الاجر للخبرة بيت المستاجر بعد اخراج من التور لان تمامه

بقوله



بذلك وبأخراج بعضه بحسابه جوهراً فان احترق بعده بعد اخراجه بغير فعله فلا اجر  
للتسليم بالوضع في بيته ولا غرم لعدم التعدي وقال لا يضمن مثلاً دقته ولا اجر وان  
سأضمنه الخبز واعطاه الاجر ولو قبله قبله لا اجر له ويعزم اتفاقاً لتقصيره في حرقه  
وان لم يكن مخبر فيه اي في بيت المستاجر سواء كان في بيت الخبز او لا فاحترق او سرق  
فلا اجر له لعدم التسليم حقيقة ولا ضمان لو سرق لانه في يده امانة خلافاً لما ذهب  
مسئلة الاجر لكثر جوهراً وان احترق الخبز او سقط من يده قبل الاجراج فعليه ضمان  
ثم المالك بالخيار فان ضمنه فتمت محبته فلا اجر وان ضمنه فتمت دقته فلا اجر  
له للمهلك قبل التسليم ولا يضمن الخطب والمخ وللطبخ بعد العرف الا اذا كان لاهل  
بيته جوهراً والاصل في ذلك العرف فان افسده اي لطعام الطباخ او احرقه او لم يضي  
فمقصود من الطعام ولو دخل به الخبز او يطبخ بها فوفقت منه شرارة فاحترق البيت  
لم يضمن للاذن ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شي من السكان لعدم التعدي والضرب  
الذي بعد الاقامة وقال لا بعد تشريكه اي جعل بعضه على بعض ونفوقها يفتي ابن  
كحال معزياً للعون وهذا اذا ضربه في بيت المستاجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعود  
منصوباً عنده ومثراً عندها زياتي فروع الملبس على اللبان والتراب  
على المستاجر وادخال الحمل المنزل على الحمل الاصبه الجواني او صعوده للغرفة الا بشرط  
وايكاف دابة للحمل على المكاري وكذا الحمل والجواني والحمل على الكاتب واشترط  
الورق عليه يفسدها ظهره ومن كان لعله اثر في العين كالصباغ والقصار حبسها  
لاجر الاجر وهل المراد بالاثرة عن مملوكة للعامل كالنشا والغرام مجرد ما يعان ويرى  
قولان اصحهما الثاني فغسل الثوب وكاسر الفستق والخطب والطمان والحناط والحفا  
وهالق راس العبد لهم حبس العين بالاجر على الاصح مجتبي وهذا اذا كان حالاً اما اذا كان  
الاجر موقفاً فلا يملك حبسها كعمله في بيت المستاجر لتسليمه حكماً ويضمن بالتعدي  
ولو بيت المستاجر غابة فان حبس فضاء فلا اجر ولا ضمان لعدم التعدي ومن لا اثر  
لعمله كالحمل على ظهره او دابة والملاح وغسل الثوب اي لتظهره لا تجسسه مجتبي  
فلحفظ لا حبس العين للاحره ولو حبس من ضمان العصب ويصح في يده وصاحبها  
بالحمار ان سأل عنه فتمت اي يدك شراً محمولة وله الاجر وان سأل عن محمولة ولا اجر  
جوهراً واد اشترط عمل بنفسه بان يقول اعلم بنفسك او يدك لا يستعمل غير النظر  
فلها استجار غيرها بشرط ويعزم خلاصته وان اطلق كان له اي للاجير ان يستاجر غيره

احترق

افاد

افاد بالاستيجار انه لو دفع لاجنبي ضمن الاول الثاني وبه صرح في الخلاصة وقتئذ  
بشرط العمل لانه لو شرطه اليوم او غدا فلم يفعل وطأته مزاراً ففطر حتى سرق لا يضمن  
واجاب شمس الائمة بالزمان كذا في الخلاصة وقوله على ان يعمل اطلاق لا تقيد مستصغ  
فله ان يستاجر غيره استاجره لياي بعينه فمات بعضهم مجازين بقي فلا اجر  
بحسابة لانه اوفى بعض المعقود عليه وقد يقول لو كانوا اي عياله معلومين  
اي للعاقدين ليكون الاجر طبقاً لاجلهم والا يكونوا معلومين فكله اي كل الاجر ونقل  
ابن الكمال ان كانت المنة تنقل بنقصان عددهم وبحسابة والا فكله استاجر رجلاً  
لا يصل فقاى كتاب اوزاد الى زيد ان رده اي للثوب والرد للموتة اي زيد او عنته  
لا شيء لانه نقضه بعوده كالحط اذا خاطم فتق وفي الخبايا استاجره لذهب  
لموضع كذا ويدعو فلان باجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلان واجب الاجر فان  
دفع الاجر لفظ الى ورثته في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في صورة عنته  
وجب الاجر بالذهب وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرو وتعم المص ولكن بقبه  
المحسئون ويعولوا على لزوم كل الاجر لكن في المشتاي عن النهاية انه ان شرط المحسب  
فنصفه والا فكله فليكن التوفيق وان وجد ولم يوصله اليه لم يجب له شيء لا نصف المعقود  
عليه وهو الاصل واختلف فيما لو مرقه متواضع الوقف اجرها بغير اجر كذا يلزم  
مستاجرها اي مستاجر أرض الوقف لا المتولي كما غلط فيه بعضهم تمام اجر المنزل على المفت  
به كما في البحر عن كتحض وعزم وكذا حكم وصواب كما في مجمع الفتاوى يفتي بالزمان في عصب  
عقار الوقف وعصب منافعه وكذا يفتي بكل ما هو انفع للوقف فما اختلف العمل  
فيه حتى يقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظر للوقف وصيانة الحق انه تعالى  
حاوي قدسي مات الاجر عليه دون متى فسخ العقد بعد قبيل فالمستاجر لو اعمى في يده  
ولو يعقد فاسد احق بالمستاجر من غرمائه حتى يستوفي الاجرة المعجلة الا انه لا يسقط  
الدين بهلاكه اي بهلاك هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن فانه مضمون  
باقل من قيمته ومن الدين كما سيجي في باب جمع الفتاوى فروع الزيادة  
في الاجرة من المستاجر يقع في المدة وبعدها واما الزيادة على المستاجر فان في المدة ولو لم يتم  
لم تقبل كما لو وضعت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلا عرض على الور  
لكن الاصل صحتها باجر المنزل او ادى رجل انها بغير فاحش فان اجر القاضى ذو خرق  
انها كذلك فنسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر المنزل والافان

البدل



كانت اضرارا وتعتنا لم تقبل وان كانت لزيادة اجرام مثل فالمختار قولها فيفسخها  
 المتولي فان امتنع فالقاضي يتم بوجرها من زاد فان كانت دارا او خانوتا او ارضا  
 فارغة عرضها على المستاجر فهو الحق ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان  
 انكر زيادة اجرام المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها  
 اجريها المتولي وان كانت مزروعة لم تنفع احارنها لغير صاحب الزرع لكن تنفع عليه  
 الزيادة من وقتها وان كان بني او غرس فان كان استاجرها مساهرة فانها تؤجر  
 لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لا بفقادهما عند راس كل شهر والبناء يملكه الناظر  
 بقيمته مستحق القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناءه وان كانت المدة باقية  
 لم تؤجر لغيره وانما تنفع عليه الزيادة كالزراعة وبها زرع واما اذا زاد اجراما لنفسه  
 من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسحقها وعليه الفتوى وما لم تنفع كان على المستاجر  
 المسمى استاه معزيا للفتوى قلت وظاهر قوله والبناء يملكه الناظر ان  
 انه يملكه الجهة الوقف فقرا على صاحبه وهذا هو الاصل تنقص بالقلع والاسطرطاض  
 كما في عامة السورج منها كالحجر والمخ فيقول عليها لانها الموضوعات لتقل المذهب  
 بخلاف نقل الفتاوى وفي فتاوى مويده زاده من الوقف معزيا للفتوى فانوت  
 وقف بناء فيه ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه رفعه وان ضره فهو المضيع ماله  
 فليترخص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء شيئا خذ ولا يكون بناءه ما نفع من صحة  
 الاجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك لئلا يباحث لا يملك رفعه ولو اضطرر ان يجعلوا  
 ذلك للوقف ثم لا يحاورا قبل القيمة من زرعها ومبنيها فيه صحيح ولو حق الاجر دين  
 رفع الامر للقاضي ليفسخ العقد وليس للاجر ان يفسخ بنفسه وعليه الفتوى  
 ويجوز مثل الاجرة او بالكثر او باقل بما يتعاقب فيه الناس لا بما لا يتعاقب وتكون فاسدة  
 فيوجه اجارة صحيحة اما من الاول او من غير باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى  
 به المستاجر انتهى وفي فتاوى اكاكوتى بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت  
 اولاً بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقص قال وبه اجاب بقية  
 المذاهب فلم يحفظ باب في اجارة المثل باب في اجارة المثل باب في اجارة المثل  
 في اي في الاجارة تنفع اجارة خانوت اي دكان ودار بلايين ما يعل فيها لصرفه  
 للتعارف وبلايين من يسكنها فله ان يسكنها غير باجارة وغيرها كما سيجي  
 وله ان

فان قيل

اصطحاوا

وله ان يعمل فيها اي كانوت والدار كل ما اراد فيستد ويربط دوابه ويكر حطبه ويستني  
 حذاره ويتخذ بالوعة ان لم تضر ويطن برجي كبد وان ضربه يفتي فنته  
 غير انه لا يسكن بالبناء للفاعل والمفعول حدا او قصار او طحا فان غرض المالك  
 اذا شرطه ذكره عقد الاجارة لانه يوهن البناء فينوقف على الرضا ولو اختلفا  
 في الاشرط فالقول للموجر كالواكرا اصل العقد وان اقاما البينة فالبينة بينة  
 المستلجر لا بقاء الزيادة خلاصه وفيها استاجر للفضارة فله الحداده ان اخذ  
 ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجر وان اهدم البناء ضمنه ولا اجرا لانه لا يحتمل ان  
 وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل  
 يبطل التقييد لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما سيجي ولو اجر باكثر بصدق بالفضل  
 الا في مثلين اذا اجرها بخلاف الجنس او اصبحت فيها شيئا ولو اجرها من الموجه لا تنفع  
 وتنفسح الاجارة في الاصح كحر معزيا للفتوى وسيجي تخارج خلافه وتنفع اجارة ارض  
 للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما استكملت لا تنفع المنازعة  
 والا في فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها وبجب المسمى والمستاجر الشرب  
 والطريق ويزرع زرعين ربيعاً وخريفاً ولو لم يكن الزراعة للحال احتياجا لاسقي اخرى  
 ان امكنه الزراعة في مدة العقد هازلا لا ولا وما به في القينة اجرها وهي مشغولة  
 بزرع غيره ان كان الزرع بحق لا يجوز الاجارة لكن لو حصدها لم يملكها انقلبت حاضرة  
 مالم يستحصد الزرع فتجوز ويومر باحصادها تسليم به يفتي بزيادة الان يواجرها  
 مضافة الى المستقل فتجوز مطلقا وان كان الزرع بعرجون صحت لا كان التسليم  
 بحجر على قلعه اذ لا يفتاوى قاري الهداية وفي الوهبانية تنفع اجارة الدار المشغولة  
 بعني ويومر بالتفريع وابدا المدة من حين تسليمها وفي الاستاه استاجر مشغولا وفارغا  
 صح في الفارغ فقط وسيجي في المتفرقات وتنفع اجارة ارض للبناء والغرس وسائر الانتفاعات  
 كطبخ آجر وحرف ومقلا ومراحي حتى يلزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا تحرقان فصحت  
 المدة قلعهما وسلمها فارغة لعدم نهائيتها الان يغرم له الموجه قيمته اي البناء والغرس  
 مقلوعا بان تقوم الارض بهما وبدها وفيها ضمن ما بينهما اختيارا وتملكه بالنصب  
 عطف على يغرم لان فيه نظر لها قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على المستاجر  
 فاذا انه لا يلزمه القلع لورض الموجه بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص تملكها جبرا على  
 المستاجر والا فرفضه او يرضى لوجه عطف على يغرم بترك اي البناء والغرس فيكون بينا

وإذا شرط المالك أن يزرع في الأرض ما يشاء فلا تنفع الاجارة  
 في غير ذلك



والعس لهذا والارض لهذا وهذا الترك ان باجر فاجارة والا فاجارة فلها ان يواجرها  
لثالث ويقسم الاجر على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فاحذر  
كل حصته محبتي وفي وقف القيمة بنحو الدار المسئلة بلا اذن القيم ونزع  
البناء بضر بالوقف بجر القيم على دفع قيمته للباقي الى اخره ولو استاجر ارض  
وقف وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستاجر استبقاوها باجر المثل  
اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا  
في القيمة قال في البحر وهذا تعلم مسئلة الارض المحتكر وهي مسقولة ايضا في اوقاف  
احصاف والرطوبة لعدم ثباتها كالشجر فتقطع بعد مضي المدة ثم المراد بالرطوبة ما يبقى  
اصله في الارض ابدا وانما يقطف ورقه ويبيع او زهره واما اذا كان له نهاية معلومة  
كما في الفجل والجزر والباذنجان فينبغي ان يكون كالزراع يترك باجر المثل اي نهايته  
كذا حرق الكس في حواشي الكتف وقواه في معاملة الخبثه فلم يحفظ قلبت بقي  
لوله نهاية معلومة لكنها طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما في فتاوى ابي جلي  
فلم يحفظ والزراع يترك باجر المثل الى ادراكه رعاية للمجانين لان له نهاية كما مر خلاف  
موت احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى على حاله الى احصاء وان انقضت الاجارة  
لان ابقائه على ما كان اولى مادامت المدة باقته اما بعدها فباجر المثل ويلحق بالمستاجر  
المتغير فيترك الى ادراكه باجر المثل واما الغاصب فيومر بالقلع مطلقا لظلمه ثم  
المراد بقولهم يترك الزرع باجر اي بقضا او بعقد حتى لا يجب الاجر الا باجرهما كما في القيمة  
فلم يحفظ كحر وتفتح اجارة الدابة للركوب والحمل والتوب ليس لانها اجارة الدابة  
ليجلبها اي لان يجعلها جنبه بين يديه ولا يركبها ولا تفتح اجارته ايضا لاجل ان  
يربطها على باب داره ليراه الناس فيقال له فرس او لاجل ان يرين بينه او حائوته  
بالثوب لما قدمنا ان هذه منفعة غير مقصودة من العن وانما استندت فلا اجر وكذا  
لو استاجر بيتا لصلى فيه او طبا لشمه او كتبا ولو شعر البقراه او مصحفا شرح وهبانه  
وان لم يقيد بها بركب ولا بس البس وركب من سكا وتعين اول ركب ولا بس ولو لم يبين  
من ركبها فسدت للحالة وتنقلب صحيحة بركوبها وان قد بركب اول بس فخالف  
ممن اذا عطي ولا اجر عليه وان سلم خلاف حائوت فتعد فيه حدا مثلا حيث يجب  
الاجر اذا سلم لانه لما سلمت ان لم يخالف وانه مما يوهن الدار كما في الغاية لانه مع لفها

ممنوع

بغير

اجل

ممنوع ومثله في الحكم كل ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط وفيما لا يختلف به بطل تقيده  
به كالوشط سلق واحد له ان يسكن غير لما قران التقييد غير مفيد  
وان سمي نوعا وقدر كركم له حمل مثله واحف لا اضر كالحل والاصل ان من استحق  
منفعة مقدرة بالعقد فاستوفها او مثلها او دونها جاز ولو اكثر لم يحز ومنه  
ومنه تحيل وزن الرقطن لا شعرا في الاصح ولو اردف من سلك بنفسه وعطت  
الدابة يضمن النصف ولا اعتبار بالنقل لان الادنى غير موزون وهذا ان  
كانت الدابة تطبق حمل الاثنين والا فالكل بكل حال كما لو حمل الركب على عاتقه  
فانه يضمن الكل وان كانت تطبق حملها لكونه في مكان واحد وان كان كركب  
صغير لا يستمسك يضمن بقدر ثقله كحمله شاة اخرى ولو من ملك صاحبها كولد الدابة  
لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل اهل الجرة كم يريد ولو  
ركب على موضع الحمل ضمن لعدم الاذن وليس المراد الحمل لما مر وكذا لو لبس ثيابا  
كثيرة ولو ما لبسه الناس ضمن بقدر ما زاد محبتي واذا اهلكت بعد بلوغ المقصد  
وجب الاجر لركوبه بنفسه مع النصف اي لنصف القيمة لركوب غيره ثم  
ان ضمن الركاب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستاجر من المستاجر والا لا قيد  
بكونها عطيت لانها لو سلمت لزم المسمى فقط ويكونه ارفه لانه لو اوقعه في  
الشرح صار غاصبا فلا اجر عليه كحر عن الغاية لكن في السراج عن المشكل  
ما يخالفه فليتا مل عند الفتوى كيف وفي الاستاذه وغيرها ان الامر والضمان لا  
يكتفيان واذا استاجرها ليجل عليها مقدار الحمل عليها التزمه فعطيت ضمن  
ما زاد الثقل وهذا اذا حملها المستاجر فان حملها صاحبها ببدنه وحده فلا ضمان  
على المستاجر لانه هو المباشرة وانه ان حملها معا ووضعا عليها وجب نصف  
على المستاجر بفعله وهذا في حالها ولو كان البر مثلا في جولين فكل واحد  
منهما جولا اي رعا كعدا مثلا وحده ووضعا عليها معا او متعاقبا لا ضمان  
على المستاجر ويجعل حمل المستاجر ما كان مستحقا بالعقد عليه وفقاده انه  
لا ضمان على المستاجر سواء تقدم او تاخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على خلاف ما في  
الاخلاصة كذا في شرح المصنف قلت وما في الاخلاصة هو ما يوجد في بعض  
نسخ المتن من قوله وكذا الايمان لو حمل المستاجر او لا ثم ركب الدابة وان حمل رعاها  
او لا ثم المستاجر ضمن نصف القيمة انتهى فتنبه وهذا اي ما مر من الحكم اذا كانت

وعا



الدانة المستأجرة تطبق مثله اما اذا كانت لا تطبق فجميع القيمة لازم على المستأجر  
 زيلقي ويجب عليه الاجر للحمل والضمان للزيادة عاتية وافاد بالزيادة انها من  
 جنس المسمى فلو من غير جنس المسمى ولو حمل المسمى وحده ثم حمل عليها الزيادة وحدها  
 بخر قال ولم يتعرضوا للاجرة اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حمل  
 المستأجرة ان منافع الغصب لا تقضى عندها ومنه علم حكم المكارى في طريق ملك  
 وضمن بضرها وبجها بلجأها لتقيد الاذن بالسلافة حتى لو هلك الصغر يضرب  
 الاب او الوصى للتأديب ضمن لوقوعه بضره وتغريبه وقال لا يضمنان بالمتعارف  
 وفي الغاية عن التهمة الاصح رجوع الامام بقولها لا يضمن بسوقها اتفاقا وظاهر  
 الهداية ان للمستأجر الضرب للاذن العرفي واما ضربه دابة نفسه فقال في  
 القينة عن ابي حنيفة لا بضرها اصلا وبها صرح بما زاد على التأديب وضمن بضره  
 السرح ووضع الايكاف سواء اوكف بمثله او لا وبالسراح بها لا يسرح هذا الجار  
 بمثله جميع قيمته ولو بمثله او اسرحها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فضمن  
 بحسابه ابن كمال كما يضمن لو استأجرها بغير حجام فاجرها بلجام لا يلزم مثله وكذا  
 لو ابدله لان الجار لا يختلف باللجام وغيره غاية او سلك طريقا غير ما عينه المالك  
 وتفاوتا بعدا او غرا وخوفا بحيث لا يسلكه الناس ان كان او حمله البحر اذا قيد  
 بالمر مطلقا سلكه الناس او لا خطر البحر فلو لم يقيد بالبر لضمان وان بلغ المزار  
 فله الاجر كصور المقصود وضمن بزرع رطبة وقدام بالبر ما نقص من الارض  
 لان الرطبة اضر من البر ولا اجرا له غاصب الا فيما استثنى كما سيجي فتد بزرع  
 الاضر لانه بالاقراض لا يضمن ويجب الاجر وضمن بحياطة قنا وامر يقصر  
 قيمة ثوبه وله اي لصاحب الثوب اخذ القنا ورفع اجر مثله لا يحتاج الى المسمى  
 كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا اذا احاط سراويله وقدامه بالقنا فان اكلم كذا  
 في الاصح فتقيد الدرر بالقنا اتفاقا وضمن بصبعه اصفر وقدامه بامر قيمة ثوبه  
 ابصر وان ثا المالك اخذه واعطاه ما زاد الصبع فيه ولا اجر له ولو صبر رديا ان لم  
 يكن الصبع فاحسب لا يضمن الصباغ وان كان فاحسب عند اهل فنده ضمن قيمة  
 ثوبه ابصر خلاصه فروع قال للحياط اقطع طوله وعرضه وكه كذا  
 فينا فاقضا ان قدر صبع ونحوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان كفا في قميصا فاقطعه  
 بذرهم وخطه فقطه ثم قال لا يكفيك يضمنه ولو قال لا يكفيني قميصا فقال نعم فقال

كل الاجر

انظم

271

اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل الجار في مفازة ولم يركل حتى فسد المال  
 بسرقة او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصه وفي الاشياء استعان  
 برجل في السوق ليبيع متاعه فطلب منه اجرة فالجرة لعادتهم وكذا لو دخل  
 رجلا في جانيته ليعمله وفي الدرر دفع غلامه وابنه لحاكم مدة كذا ليعمله النسيج  
 وشرا عليه كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى  
 اجرا من الاخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العلم وفيها استأجر دابة الى موضع فحاور  
 بها الى اخر ثم عاد الى الاول فغطت ضمن مطلقا الاصح كما في العارية وهو قولها  
 واليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه مخوفوا المكارى فرجع واعاد الجار لمحله  
 الاول لا اجر له وينبغي ان يجزى على الاجادة وفيه دفع ابريسها الى صباغ  
 ليصبغه بكذا ثم قال لا يصبغه ورضه على فلم يرد ثم هلك لضمان وفيه سئل  
 ظهير الدين عن استأجر رجلا ليعمله في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه  
 هوله الاجر قال لا استأجر دابة ليعملها كذا فمضت تحملها دونه هل المستأجر  
 الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بذلك استأجره حتى تمنعه ايجار عن الطحن لتوهين  
 البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسان الطحن  
 استأجره ما سنة ففرق مدة هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا وفي  
 الوهبانية وسيقف في وقت العجالة مثل لو انهد بعض الدار فالهدم تخرب  
 وخالف في قدر العجالة امره يقدم فيها قوله لا الممر قلت وفقاده رجوع  
 المستأجر ما ثبت على الموجر تجدد الامر يعني الا في تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع  
 عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنفع به ما لم يفسخها المستأجر لحققة الموجر  
 هو الاصح واذا بنيت لاجار له وفي سكنى عرضتها لا يجب الاجر قاله ابن الشيخ  
 قلت وفي نفيه نظر ولعله اراد المسمى اما اجرة المثل او حصته العرصة فلا مانع  
 من لزومها فتأمله ويحجى في فسحها ما يفيد فتيه اجرها ما وشرط اجرة شهرين  
 للعطلة فان شرط عطلة قدر العطلة بترار يه اجرة السجى والسجان في زمانا  
 يجب ان يكون على رب الدين خزانة الفتاوى انقصت مدة الاجارة ورب الدار  
 غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة السنة لانه لم  
 يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقصت المدة والمكنا جريايب والدار في يد امراته  
 لان المرأة لم تسكنها باجرة اجرد ارضه كل شهر بكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر فلو

حقتة



غاب المتاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومثاله لم يكن للأجر الفسخ مع  
المرأة لأنها ليست خصم وأكيلة أجازتها لاخر قبل تمام الشهر فإذا تمت  
تنفسخ الأولى فتنفذ الثانية فتخرج المرأة منها وتسلم للثاني خاتمة  
باب في إبطال الفاسد من العقود ما كان  
مشروعا باصلا دون وصفه والباطل ما ليس مشروعاً أصلاً باصلاً ووصفه  
وهكم الأول وهو الفاسد وجوب أجر المتجر بالاشتغال الواسع معلوماً بن كمال  
تخلف الثاني وهو الباطل فانه لا أجر فيه بالاستعمال الحقيقي ولا تلك المنافع  
في الإجازة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع يملك فيه بالقبض  
تخلف فاسد الإجازة حتى لو قبضها المتاجر ليس له ان يوجرها ولو أجازها وجب  
أجر المتجر ولا يكون غاصباً وللأول بقض الثاني بحسب معنى الخلاصة وفي الأسباب  
المتاجر فاسد الواجر صحيحاً جازاً ويصح تفسد الإجازة بالشروط المخالفة لمقتضى  
العقد فكل ما فسد المبيع مما يفسدها جهالة ما جازاً وأجرة أومدة أو عمل  
وكشرط طعام عبد وعلف دابة ومرفقة داراً وغارها وعشراً وخراج وموتة  
رداً سباً وتفسد أيضاً بالشيوع بان يوجر بضياً من داره أو نصيبه من دار  
مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكه انفع الوسايل اعتماديه من فضل الثلاثين  
واحترازاً بالإصم عن كطاري فلا يفسد على الظاهر كان أجر الكل ثم فسخ في البعض  
أو أجر الواحد فمات أحدهما أو بالقبض وهي أكيلة في إجازة المساع كما لو قبض بجواز  
الأداء أجر كل نصيبه أو بعضه من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى زيلعي  
وغيره معني بالقبض كمن يرد العلامة في صحته بان ما في المعنى ساذج مجهول لقابلية القول  
عليه قلت وفي كبدابع لو أجزمتها على حتم القيمة ففسدها وسلمه جاز لزوال  
المانع ولو أبطلها احكام ثم قسم ولم يحز ويفق بجوازها لو البنازل والوصة لاخر  
فصول من الفصل الحادي وكثير من يعني الوسيط منه وتفسد جهالة المسمى  
كله ويقضه كشمية ثوب أو دابة أو مائة درهم على ان يرمها المتاجر لصيرورة  
المرمة من الإجرة فيصير الأجر مجهولاً وتفسد أيضاً بعدم التسمية أصلاً أو بتسمية  
غيره وخزير فان فسدت بالآخرين جهالة المسمى وعدم التسمية وجب أجر المتجر  
يعني الوسيط منه لا بالتمكن بل بالاشتغال المنفعة حقيقة كما مر بالغاملي لعدم  
ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى ولا يفسد بها بل بالشروط أو الشيوع مع العلم  
بالمسمى

قاسم  
ح

بالمسمى لم يزد أجر المتجر على المسمى لرضاها به وينقص عنه لغساده التسمية واستثنى  
الزيلعي ما لو استأجر داراً على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان يسكنها أجر المتجر بالغاملي  
وعمله في البحر على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه قاضي خان في شرح الجامع المجمل  
المسمى فافهم وعلى كل فلا استثناء فتنه قلت وينبغي استثناء الوقف  
لان الواجب فيه أجر المتجر بالغاملي فاما فان أجزاها فترفع على جهالة المسمى بعد مجهول  
فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة أجر المتجر بالغاملي وينفسخ في الباقي من المدة أجزاها  
كل شهر بلذا في واحد فقط وفسد جهالتها والاصل انه متى دخل كل فيما يعرف من شهرها  
تعيى اذناه واذا تم الشهر فكل فسخها بشرط حضور الآخر لاستها العقد الصحيح وكل شهر  
سكن في اوله هو البلية الاولى ويومها عرفاً وبه يفتى مع العقد فيه أيضاً ولو لم يكن للموحد  
أجره حتى ينقضي الأبعد كما لو عمل أجره شهرين فآثر لكونه كالمسمى زيلعي الا ان يسمى الكل  
أي جملة شهر معلومة فيصح لزوال المانع واذا أجزاها سنة بلذا في وان لم يسمى أجره كل شهر  
وتقسم سوية واول المدة ما سمي ان سمي والا وقت العقد هو اولها فان كان العقد حين يزل  
بضم ففتح أي يبصر أهلال والمراد اليوم الاول من كسهر شمسي اعتبر الأهلة والا فالايام كل شهر  
ثلاثون وقالتم الاول بالايام والباقي بالاهلة استأجر عبد بأجر معلوم وبطعامه لم يحز  
لجهالة بعض الأجر كما مر وجاز إجازة الحام لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بحففة وللوف  
وقال علي الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن قلت والمعروف  
وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر وجاز يباؤه للرجال والنساء هو كصح الحاجة بل حاجته  
أكثر لكثرة اسباب اغتصابهن وكراهة عثمان محمول على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي  
احكامات الأسباب ويكره لها دخول الحمام في قور وقيل المرضية انفساً والمختل ان كراهة  
مطلقاً قلت وفي ما نال شك في كراهة لتحقيق كشف العورة وقد مر في النفقة  
والحام لانه صلي الله عليه وسلم احتجم وأعطى أجرته ديناراً وحديث الزهري عن كسبه منسوخ  
والظاهر بكسر فحة المصنعة بأجر معين لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوانات لعدم التعارف  
وكذا بطعامها وكسوتها ولها الوسيط وهذا عند الامام الجريان العادة بالتوسعة على الظاهر  
شفقة على الولد وللزواج ان يطاها خلافاً لما لا في بيت المستأجر لانه مله فلا يدخله الابانة  
والزواج له في نكاح ظاهر أي معلوم بغير الاقرار فسخها بطلاناً إسناده أجازتها ولا في الإصح ولو غنى  
ظاهر بان علم باقرارها لا يفسخها لان قوتها لا يقبل حق المتاجر والمستأجر فسخها بحملها  
ومرضها وجوزها فحوزاً سناً ونحو ذلك من ان عذار لا يفسد بالحي وبومات

في الباقي  
ح



الصبي او الضرب تنقضت الاجارة ولو مات ابو له او عليها غسل الصبي ونياب وصلاح  
 طعامه ودهنه بفتح الدال اي طليبه بالدهن المعروف وهو معتبر فيما لا ينصف فيه لا يتركها  
 من شيء ذلك وما ذكره محمد بن ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل الكوفة وهو اي  
 منه واجرة عملها عليه ان لم يكن له الصغر مال والا فماله لانها كالنفقة فاذا  
 ارضعته لبن ساة او عدته بطعام وبضعت المدة لا اجر لها لان الصحيح ان المعقود  
 عليه هو الارضاع والزبيبة لا اللبن وكذا في عناية خلاف ما لو دفعته الى  
 حارصها حتى ارضعته او استاجرت من ارضعته حيث يستحق الاجرة الا اذا شرط  
 ارضاعها على الاصغر سربلا لانه عن الذخيرة ولو اجرت نفسها لذكر لقوم آخرين ولم يعر  
 الاولون فارضعتها وضرعت اثنتي عشرة اجرة كما لا على الفريقين سبها بالاجر كما في  
 والمشارك وتما في العناية لا تنفع الاجارة لعب البنس وهو نزوح على الانك ولا الاجل  
 المعاصي مثل المعاصي العنا والنوح والملاهي ولو اخذ بلا شرط يباح ولا لاجل الطاعات مثل  
 الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه وبقي اليوم بصحتها لتعليم القرآن ولعقبة  
 والامامة والاذان ويجوز المستاجر على دفع ما قبل فيجب المسمى بعقد واجر المثل اذا لم  
 يذكر مدة سريح وهباته من شركة وكسبه به يبقى ويجوز دفع الحلوة المرسومة في ما يهدى  
 للمعلم على راس بعض مهور القرآن سميت بها لان العادة اهداها لوجه ولودع عن لا خير ليس  
 بنصفه اي نصف الفل او استاجر بعلا ليجل طعامه ببعضه او ثوبا ليطحن به بعض  
 دقيقه فسدت في الكل لانه استاجر في جزء من عمله والاصل في ذلك كونه صلي الله عليه وسلم  
 عن قفيز الطمان وقد مناه في بيع الوفا واحيلة ان يفرز له الاجرة ولا يسمى قفيزا بل يقين  
 ثم يعطيه قفيزا يجوز ولو استاجر ليجل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لاجر له اصلا  
 ليصروا شريكا وما استسكاه الزبيلى اجاب عنه المص قال ومروا بان دلالة النص  
 لا عموم لها فلا يخص عنها شيء بالعرف كما زعم مستأجر بل او استاجر حياز الخبز له كذا القفيز  
 دقيق اليوم بدنه فسد عند الامام لمجعه بين العمل والوقت ولا ترجيح لاحدهما فيفض  
 للمنازعة حتى لو قال في اليوم اذ على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا او ارضا بشرط ان يشيها  
 اي يحرقها مرتين او يكرى انهارها العظام او يسير فيها لبقا شر هذه الافعال لرب الارض  
 فلم يبق لم تفسد او شرط ان يزرعها بزرعة ارض اخرى لما يحى ان كسب بانفراد  
 بحرم النساء وقوله فسدت جواب شرط وهو قوله ولودع الى اخره ومحت لوان استاجر  
 على ان يكرها ويزرعها او يسقيها ويزرعها لانه شرط بقتضيه العقد ولو استاجر

لحمل طعام مشترك بينهما فلا اجر له لانه لا يعمل شيئا الشريك الا ويقع بعضه لنفسه فلا  
 يستحق الاجر كما هو استاجر من المهر فانه لا اجر له لنفعه بملكه وفي جواهر الفتاوى  
 لو استاجر حيا فدخل الموضع بعض اصدقائه الحام لا اجر عليه لانه يسترد بعض  
 المعقود عليه وهو منفعة الحام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلم استاجر  
 ارضا ولم يذكر ان يزرعها واي شيء يزرعها فسدت الا ان يعم بخلاف الدار لو اوقع على  
 السكنى كما مر واذا فسدت فزرعها فمضى الاجر عاد صحيحا فله المسمى بخمسنا ولو لم  
 يمض الاجل ارتفع الجاهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلو حذر قوله  
 فمضى الاجل لقاضي فان في سره اجماع كان اولى وان استاجر حيا الى بعدد ولم  
 يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كما في  
 الصحيحة فان بلغ فله المسمى لما مر في الزراعة فان تنازع قبل الزرع في مسألة الزراعة  
 او قبل في مسئلتها فسخت الاجارة دفعا للفساد لقامه بعد استاجره اياه ثم  
 محمد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل الاسكار ولا يجب لما بعده  
 عند اي يوسف لانه بالمجود صار غاصبا والاجر واليمان لا يجتمعان وعند محمد يجب  
 المسمى بزرر وكانه قول للامام وفيه شبهة قصر التوب المجود ان قبله فلا اجر ولا الا وكذا  
 الصباغ والنساج اجارة المسفحة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا جنسا كما يستجار سكنى  
 دار بزرعة ارض وان اتخذ لا يجوز كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والكرتوب  
 بالكرتوب ويجوز ذلك لما تقر ان الجنس بانفرادة بحرم النساء فيجب اجر المثل باستيفاء النفع  
 كما مر لفساد العقد استاجر لبيصيد له او يحفظ فان وقت لذلك وقتا حاز ذلك فلا  
 لا ولو لم يوقت وعين الخطب فسد الا اذا عين الخطب وهو اي الخطب ملكه فيجوز  
 ملكه فيجوز ويجوز به يفتي صير فيه فروع استاجر امرأته لخبز لخبز اللاكل  
 لم تجز والببيع جاز صير فيه اجرت دارها وزوجها فسكنها فلا اجر استأجره وخان به  
 قلت لكن في حاشيتها تنوير لغيره عن المفردات معزيا للكرى قال قاضي  
 خان هنا الفتوى على الصحة لتسكنها له في السكنى فيلحفظ وجاز اجارة الماسطة  
 لتزوين العروس ان ذكر العمل والمدة بزرعها وجاز اجارة القناة والشرع بالماء يفتي  
 لعموم البلوى بمفردات استاجر حيا استاجر حيا استاجر حيا استاجر حيا  
 وخاص فالاول من يعمل الواحد كالحياط ونحوه او يعمل له عمل غير موقت كان استاجر لخبز لخبز

لو استاجر حيا  
 بزرعها  
 بزرعها  
 بزرعها

الرهني

منه



في بيته غير مفقودة كان اجرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقتا بلا تخصيص كاتب  
استاجر له ليرعى غنمه شهر ابدى هم كان مشتركا الا ان يقول لا ترعى غنم غيري ويتضح  
وفي جواهر الفتاوى استاجر حايكا لينسج ثوبا ثم اجرا حايكا لنفسه من اخر للنسج  
صح كلا العقدان لان المعقود عليه العمل بالمنفعة ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل  
كالقصار ونحوه كفتاله وحمال وملاح ودلال وله خيار الروية في كل عمل يختلف باختلاف  
المحل مجتبي ولا يضمن ادميا مطلقا ولا متاعا هلك بلا عمله وقيل يصح على نصف  
قيمته ويجبر عليه واجره بحسبه ان ضمنه في مكان كسره واحكام ونحوه ان جاوز المعتاد  
ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن نصف دية النفس ففي قطع اختلفان في حصة الدية  
ان يرى ويضمن ان مات ثبوته بفعلين فاذون فيه وغرم اذون ولا يضمن ما هلك  
في يده وان شرط عليه الضمان لان شرط الضمان باطل كالمودع وبه يفتى كافي  
عامة المعبرات وبه جزم اصحاب المتن فكان هذا هو المذهب خلافا للاسماه  
وافتي المتأخرون بالصالح على نصف القيمة وقيل ان الاجير يصلح الا يضمن وان خلافه  
يضمن وان مستورا كالحال يومر بالصالح عمارية قلت وهل يجبر عليه في  
تقوير الصاير نعم من تمت مدته في وسط البحر والبرية تبقى الاجازة بالجر ويضمن  
ما هلك بعلمه كتحريق التوب من رقه وزلق الحمار وعرق السفينة من مده جاوز المعتاد  
ام لا بخلاف احكام ونحوه كإتيان عمارية والفرق في الدرر وغيرها على خلاف ما بحثه  
صدر السريعة فتأمل لكن قوى القهستاني قوله صدر السريعة وفي المسئلة هذا اذا  
لم يكن بطلب المتاع او وكله في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان  
محل العمل غير مسلم اليه وفيها لو جازب المتاع متاعه على الدابة ورسا فيها المكارى  
فغرقت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد ما غنى الزيلعي ان لو ربح  
باجر مخمونة فليحفظ ولا يضمن به بئى ادم مطلقا من عرق في السفينة او سقطا  
عن الدابة وان كان بسوقه او قوده لان الادنى لا يضمن بالعقد بل بالحناية ولا حناية  
لاذنه فيه وان انكسر من في الطريق ان ساء المالك ضمن اجماعا قيمته في مكان جماله ولا  
الجر او في موضع الكسر واجره بحسبه وهذا لو انكسر بجنعه والا بان رجمه الناس  
فانكسر فلا ضمان خلافا لهما ولا ضمان على حجام ويزاع اي بيطار وقصار لم يتجاوز  
الموضع المعتاد فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك المجنى عليه وان هلك  
ضمن نصف دية النفس لتلفها بما ذون فيه وغير اذون فيه فينصف ثم فرع عليه  
بقوله

الاشباه

بقوله فلو وضع اختلفا الحسنة ويرى المقطوع يجب عليه دية كاملة لانه لما يرى كان  
عليه ضمان الحسنة وهي عضو كامل كاللسان وان مات فالواجب عليه نفسها  
لحصول تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجذعة والاخر غير ما ذون  
فيه وهو قطع الحسنة فيضمن النصف ولو شرط على احكام ونحوه العمل على وجه لا  
يسرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمارية وفيها سئل  
صاحب المحقق عن فساد قاله غلام افصدني ففصد فصد معتاد اثمات بسببه  
قال يجب دية كبر وقمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصد نايما وتركه  
حتى مات من السيلان قال يجب القصاص والسالى وهو الاجير الخاص ويسمى اجير  
وحد وهو من يعمل الواحد عملا موقتا بالتخصيص ويسمى الاجير بتسليم نفسه  
في المدة وان لم يعمل من استوجر شهر المحرم او شهر الرعي لغيره المسمى بالاجر مسمى  
بخلاف ما لو اخرج المدة بان استاجر له ليرعى شهر احيى يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا  
يخدم غيره ولا يري لغيره فيكون خاصا وتخفيف في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو  
عمل لغيره من اجرة بقدر ما عمل فتاوى التوازل وان هلك في المدة نصف الغنم او الثمن  
نصفه فله الاجرة كاملة مادام يري منها شيئا لما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهره  
وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح في العمارية ولا يضمن ما هلك في يده  
او بعلمه كتحريق التوب من رقه الا اذا اتهم الفصاد فيضمن كالمودع تتم فرع على هذا  
الاصل بقوله فلا ضمان على طرفه صبي صاع في يدها او سرق ما عليه من اكل لكونها اجير  
وحد وكذا الاثمان على حارس السوق وحافة الخان وصح تزويد الجرب بالتزويد في العمل  
كان حطه فارسيان درهم او روميا درهمين ورعاه في الاول كذا خطأ المصالح فقا  
ولم يشرهم ويتضح قال سبغا الرملى ومعناه يجوز في اليوم الاول دون السالى  
كان حطه اليوم فبدرهم او غدا فنصفه ومكانه كان سكنت هذه فبدرهم او هذه  
فبدرهمين والعامل كان ذهبت سكنت عطارا فبدرهم او حادافا فبدرهمين والمساك كان  
ذهبت للكونه فبدرهم او لبصرة فبدرهمين واحمل كان حطت شعرا فبدرهم او برافدرهمين  
وكذا النوحية بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما في كبيع ويحب اجرا ما وجد الا  
في كثير الزمان فيجب بخياطته في الاول فاسى وفي الغدا جارا مثلا لا يزداد على درهم ولو  
خاطم بعد غدا لا يزداد على نصف درهم وفيه خلافا بين المستاجر تنورا او دكانا  
عبارة الدرر او كانونا في الدار المستجرة فاحرق بعض بيوت الجيران او الدار الاثمان



عليه مطلقا سواء في باذن رب الارواح الا ان يجاوز ما يصنع الناس في وضعه  
وانقاد نار لا يوقد مثلها في الشور والكانون استلحق عمارا افضل عن الطريق  
ان علم انه لا يجد بعد الطلب لا يصح له اذاع ندمه من فطيم ساءة فحاف على الباقي  
المهلك ان يتبعها لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يصح كدفع المودعة حالة الوق  
وقالا ان كان الراعي مشتركاً ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لضمن والقول في تعيين  
الدواب انها لفلان وان لم يكن ضمن فتمت يوم الخلط والقول في قدر القيمة عمارية  
وليس للمراعي ان يزي على شئ منها بلا اذن زكاه فان فعل فعطبت ضمن وان نرى  
بلا فعل فلا ضمان جوهر ولا يسافر بعبد استاجره للخدمة مستثناة الا بشرط ان  
الشرط امكده فيكلام كك وكذا الوعد بالسفر لان المعروف كالشرط بخلاف العبد  
الموصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا لان موثقة عليه ولو سافر المستاجر به فملك  
ضمن قيمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند السانع  
له اجر التملك ولا يسند مستاجر من عبد وصي محورا جرد دفعه اليه لاجل عمله لعودها  
بعد الفراغ صحيحة استحسانا ولا يصح عاصب عبد ما اكل الغاصب من اجرة  
الذي اجر العبد لنفسه به لعدم تقويمه عند اي حيفته كما لا يصح اتفاقا لو اجر  
الغاصب لان الاجر له لا لملكه وجاز للعبد قبضها لو اجر بنفسه كالأجره الموالي  
الابوكا لانه العاقد عن نفسه فلو وجدها فولاة فائمة في يد اخذها لبقا ملكه  
كسروق بعد لقطع استاجر عبد اشهر اربعة وشهر خمسة صح على  
الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط اربعة وبالعكس خمسة اختلفا الاجر  
والمستاجر اباقي العبد او مرضه او جري ما الرحي حكم كما ان يكون القول قول من شهد  
له الحال مع يمينه كما حكم كما لو باع شجرة فيه ثم اختلفا في بيعه اي الثمر معها  
اي شجرة فالقول قول من في يده الثمر والاصل ان القول لمن يشهد الظاهر وفي خلاصة  
القطع ما الرحي سقط من الاجر بحسابه ولو عا عا دت ولو اختلفا في قدر الانقطاع  
فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم كما ان القول قول رب الثوب يمينه في القميص  
والقبا والجرم والصفرة وكذا في الاجر وعده وقال ابو يوسف ان كان الصانع مؤثرا  
له فله الاجر والا فلا وقيل اي وقال محمد ان الصانع معوقا هذه الصنعة بالاجر وقيام  
حاله بها اي هذه الصنعة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا وبه يفتي  
زكفي وهذا بعد العمل اما قبله فيتم اختيارا فنسب روع فعل الاجير في كل

الصانع

شهرين ٤

الصانع يعاقب لاستاذة فالتلف يضمنه الاستاذ اختيار يعني ما لم يتعد فيه عما دبه  
وفي الاشياء ادعى نازلا كان ودخل الحمام وسالك للاستغلال الغصب لم يصدق والاخر  
واجب قلت فكذا مال اليتيم على المقتني به فتنبه وفيها الاجرة للارض كما خرج  
على المعقد فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الا اصطلام  
وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في الولو اكمية لكن جزء في الحايث برواية  
عدم سقوط شئ حيث قال اصاب الزرع افة فهلك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر  
لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه باب  
تفسيح بالرضا والقضاء بخيار شرط وروية كالتبعية خلافا للسانع وبخيار رخص حاصل  
قبل العقد وبعد بعد لغيره او قبله بقوت النفع به صفة عيب كخراب الدار وانقطاع  
ما الرحي وانقطاع ما الارض ولو لو كانت تستقي بما السماء لقطع المطر فلا اجر خائفة  
اي وان لم تنفسخ على الاصح كما مروى في جوهره لو جاز من الماء ما يزرع بعضها فالمستاجر بالخيار  
ان سافسح الاجارة كلها او تركها ورفع بحساب ما روى منها وفي الولو اكمية لو استاجرها  
بغير شرطها فانقطع ما الزرع على وجه لا يرحى فله خيار وان انقطع قليلا فليس له رحي  
منه السقي فالاجر واجب وفي لسان الحكم استاجر حماما في قرية ففرغوا ورحلوا سقط  
الاجر عنه وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر ويحل عطف على بقوت به اي بالنفع بحيث ينتفع  
به في الجملة كمرض العبد ودبر الدابة اي قرحتها وسقوط حائط دار وفي البتين لو انقطع ماء  
الرحى والبيت فاستنفع به لغير الطرح فعليه من الاجرة حصته لبقاء بعض المعقود عليه  
فاذا استوفاه لزومه حصته فان لم يحل العيب به او ازاله الموجر او استنفع بالخيار سقط خياره  
لزوال السب وعمارة الدار المستاجره ونظيرها واصلاح الخراب وما كان من السانع على رب الدار  
ذلك اكل بالخيار بالسلي فان اى صاحبها ان يفعل كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون المستاجر  
استاجرها وهي كذلك وقد رها لرضائه بالعيب واصلاح بمراماد وبالوعظ والمخرج  
على صاحب الدار لكن بلا اجر عليه لانه لا يخرج على اصلاح ملكه فان فعله المستاجر فهو منترع  
وله ان يخرج ان اى رها خائفة الا اذا رها كما مروى في جوهره وله ان ينفرد بالفسخ بلا  
فضا ولو استاجر دارا من فسقطت او تعيسيت احدهما فله تركها لو عقد عليها صفقة  
قلت وفي حاشية الاشياء مغزى للنهي ان العذر ظاهر لا يفرد وان شترها  
لا ينفرد وهو الاصح وبعد عطف على خيار شرط لزوم ضرر لم يسحق بالعقد ان يفي الوعد  
كما في سكون ضرر استوجر لقلعه وموت عرس واختلاعا استوجر طباع الطبخ وليتمها وبعد

٣٠



لزوم من سوا كان ثابتا ببيان من الناس او بيان اي بيعة او قرار او كمال الامال  
 من غير اي غير المستاجر لانه يحبس به فيستضر الا اذا كانت الاجرة المحجلة تستغرق  
 قيمتها استثناء وبغض افلاس مستاجر كان ليحجر وبغض افلاس جياط يعمل عماله بالارة  
 استاجر عبد ليحيط فترك عمله وبغض ريدا مكثري دابة من سفر ولو في نصف طريق  
 فله نصف الاجر ان استويا صعوبة وسهولة والا فبقدر سرعه وهابته وخاتبه  
 بخلاف بدا المكاري فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال اجيره وفي الملتقى ولو مرض فغضو  
 عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولى بفتي ثم قال ولو  
 استاجر دكا فاعمل الحياطة فتركه لغير اخر فعذر وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد السفر  
 انتهى وفي الفهرستاني سفر مستاجر دار للسكنى عذر دون سفر موجهها ولو اختلفا  
 قال قول للمستاجر فيختلف بانه عزم على السفر وفي الواكبي تحوله عن صنعة الى غيرها  
 عذر وان لم يغلس حيث لم يمكنه ان يتقاطها فيه وفي الاستثناء لا يلزم المكاري الذهاب  
 ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها بخلاف ترك حياطة مستاجر عبد ليحيط  
 ليعمل الصوف لا مكان الجمع وبخلاف بيعها اجرة فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق دين  
 كما مر ويوقف ببيعها الى انقضاء مدتها هو المختار لكن قضى بجوازها نفذ وتماه في شره  
 الوهبانية وفيه معنى بالخانية ولو باع الاجر المستاجر فارد المستاجر ان يفسخ ببيع  
 لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرهن ففسخه وتفسخ بلا حاجة الى الفسخ  
 بموت احد حاجدين عندنا لا يجوزونه مضيقا عقد هالقه الا ضرورة كونه في  
 طريق فله ولا حاكم في الطريق فثبت في ملكه فيرفع الامر الى القاضي ليفعل الاصلح  
 فيوجرها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاباب ان يرضى علم دفعها  
 وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده استثناء وفي اى بيعة  
 استاجر دار او حاما او ارضا شهر او سكن شهرين هل يلزمه اجرة الشهر  
 الثاني ان معدلا استغلال نعم والا لا بيفتي قلت فكذا الوقف  
 ومال اليتيم وكذا لو تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكن بغيره الاجر يسكنه بعده  
 ولو سكن المستاجر بعد موت الموجه هل يلزمه اجرة ذلك فيلزم لمضيه على الاجارة  
 وقيل هو كالمسئلة الاولى ويبغى ان لا يظهر الانقراض عالم بطالبه الوارث بالتفريق  
 او بالتزام اجر المثل ولو معدلا استغلال لانه فصل بحددينه وهل يلزم المسكن والاجر  
 المثل ظاهر الفتنة الثاني وتماه في سرعه الوهبانية وفي الكينة مات احدهما والزرع  
 في شهر الثاني

معناه  
 متعلق بتركه  
 حرم

بقول

بقول بقى العقد بالمسكن حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جامع الفصولين لورضى الوارث  
 وهو كبر ببقا الاجارة ورضيه المستاجر جاز انتهى اي فيجعل الرضا ببقا انشاء عقد  
 اي يجوز انهما بالتعاضل فتأمل وفيها شبهة الاستثناء المستاجر والمرتهن والمشتري  
 احق بالحق من سائر الغرماء لو العقد صحيحا ولو فاسدا فاسوة الغرماء فيلحقه فان  
 عقد هالقه لا تفسخ كوكيل اي بالاجارة واما الوكيل بالاستيجار اذا مات بتطل الاجارة  
 لان التوكيل بالاستيجار توكيل بشئ المنافع فصار كالتوكيل بشئ الاعيان فيصير مستاحرا  
 لنفسه ثم يصير موجه للموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل بالاستيجار بمنزلة المالك كذا  
 نقله المصنف عن الذخيرة قلت ومثله في شرح المجمع والرازية والهادية  
 ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان المالك يثبت للموكل ثم ينتقل  
 الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء بجرم في الكفر وهو الاصح كما في  
 البحر فلا يستقيم وانه علم قلت وتعليقه شحنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي  
 ايضا لاننا قد علم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير متقرر والموجب للعتق والفساد  
 المالك مستقر ثم قال وكما صرح ان الاصح ان الاجارة لا تفسخ بموت المستاجر والتقلب  
 مستفيض انتهى وانه علم ووصى باب وجد وقاض ومتولى الوقف لبقا المستحق له حتى  
 لو مات المعقود له بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع خلته له كما في وقف الاشياء  
 معزى باللوهبانية قال واطلاق المتن بخلافه قلت وباطلاق المتن انى قارى  
 الهداية فكان هو المذهب المعتمد قال المصنف في حاشيته على الاستثناء ولذا قال في الاستثناء  
 بعد اربع ورق لا تفسخ الاجارة بموت موجه الوقف الا في مسليتين ما اذا اجرها الواقف ثم  
 ارتد ثم مات لبطالان الوقف برده وفيما اذا اجره رضى ثم وقفها على مومن ثم مات تفسخ وفي  
 وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا اجر الناظر ثم مات فاحاب لا تفسخ الاجارة في الوقف  
 بموت الموجه والمستاجر كذا رايته في عدة نسخ كمنه مخالف لما في اجازة فتاوى قارى الهداية  
 فتنبه وفيها ايضا لا تفسخ بموت المتولى ولو الخلقة له كغرفة فشبهه وفي لفيض الواقف  
 لواخر الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تطل لانه اجر لغيره انتهى ومثله في الرازية  
 وفي السراجية وحكم عز القاضى والمتولى كالموت فلا تفسخ وتفسخ ايضا بموت احد مستاجر  
 او موجهين في حصته اي حصته الميت لو عقد هالقه لنفسه فقط وبقيت في حصته اخرى ففسخ  
 في وقف الاشياء تخلية البعيد باطلة فلو استاجر قرية وهو بالمصر لم تصح تخليةها على الاصح  
 فينبغي للموتى ان يذهب للقرية مع المستاجر او غيره فيخل بينه وبينها ويرسل وكيله ورسوله

الوكيل

في  
 الاشياء



احكام المال الوقف فلم يحفظ قلت — لكن نقل بحسبها ابن المصنف في زواجر احوال  
عن بيوع الحائض فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة تمكن من الذهاب اليها  
والدخول فيها كان قابضا والا فلا فتنة **مسألة** **استثنى** **احرق**  
اي بقايا اصول قضيت بمحصول في ارض مستأجرة او مستعارة ومثله ارض بيت  
المال المتعددة لمخط القوافل والاعمال وصرى الدواب وطرح اخصايد قلت  
وحاصله ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض بضمي ما احرقته في مكانه بنفسه الوضع  
لما نقلته الزرع على ما عليه الفتوى قاله شيخنا فاحرق شي من ارض غيره لم يضمن  
لانه تنسب له مباشرة ان لم تضرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم  
انها لا تستقر ارضه فيكون مباشر او كذا كل موضع كان للواضع حق الوضع  
فيه اي في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك موضع شي سواء تلف به  
وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع حيث  
يضمن الواضع اذا تلف به شي وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يضمن كوضع حرة في  
الطريق ثم اخراخرى فتدحرجت فانكسرت ضمن كل حرة صاحبها وان زال لم يضمن كزرع  
وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققته في الحاشية ثم فرغ  
عليه بقوله فلو وضع حرة في الطريق فاحرق بذلك شي ضمن لتعدي به بالوضع وكذا  
يضمن في كل موضع ليس فيه حق المرور الا اذا هبت به اي بالوضع الزرع فلا ضمان لشيء  
فعله وكذا لو دحرج السيل الحجر به يفتي خانيه ولو اخرج احد الممن الكبر في مكانه ثم ضرب  
بخطرة فخرج السيل الى الطريق واحرق شي ضمن ولو لم يضربه واخرج الزرع لا  
يضمن سقي ارضه سقلا لا تحتمل فتعدي الماء الى ارض جاره فانفسد هاضم لانه مباشر  
لا مستنصب او قد حياط ارضه في حائوته من يطرح عليه العمل بالنصف سواء اتخذ العمل  
ام اختلف كخياط مع قصاب مع استئجاره لانه شركة الصنائع كما يستأجر عمل ليحمل  
عليه حملا وراكبين الى مكة ولا يحمل المعتاد ورويته احب وكذا اذا لم ير الطراحة  
والخاف وفي التلويحية ولو تكادى الى مكة ابلا مسماة بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود  
عليه حملا في ذمة الكاري والابل التي وجهها لتفقد لا تقصد قلت — فما يفعل  
الحجاج من الاجارة للحمل والركوب الى مكة بلا تعيين الابل صحيح واسه اعلم استأجر حملا للحمل  
مقدار الزاد فكل منه رد غرضه من زاد ونحوه قال لغاصب داره فرغها والا فاجرتها

وضح حجة في حرق  
فاحرق شي ضمنه

كل شيء

كل شيء بلذا فلم يفرغ وجب على الغاصب المسمى لان سكوت رضاء انكر الغاصب ملكه  
وان ائتمنه بيئته لانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة او فرغ طغف على انكره اي  
بملكه ولكن لم يرض بالاجارة صرح بعدم الرضا في الاستاء السكوت في الاجارة  
رض وقبول فلو قال للسكان اسكن بهذا والا فاستقل او قال الراعي لا ارض بالمسمى بل  
بكذا فسكت لزم ماسمي بفي لوسكت ثم لما طالبه قال لم اسمع كلامك هل يصدق  
ان به صمم نعم والا فلا عمل بالظاهر للمستأجر ان يوجر الموجه بعد قبضه قبل وقته من غير  
موجره او امان من موجره فلا يجوز وان تخلل ثالث به يفتي للزوم تملك المالك وهل  
يتخلل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت — وصح قاضي  
خان وغيره وفي المفصلات وعليه الفتوى وقد مناعن البحر معز بالجوهر الاصح نعم  
وافره انصرته ونقلها عن خلاصة ما يفيد انه ان قبض منه بعد ما استأجره  
نطقت والا فلا فيمكن التوفيق فتا ملة هل تسقط الاجارة مادام في يد الموجه فلا  
مبسوط في شرح الوهبانية وكله باستجار عقار ففعل الوكيل وقبض ولم يسلم اي  
لم يسلم الوكيل العين الموجهة اليه اي الموكل حتى مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه اخبر  
في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لنيابته عنه في القبض فصار قابضا وكذا ان  
ان شرط الوكيل تعجيل الاجرة وقبض الدار مضت المدة ولم يطلب الامر الدار منه فانه يرجع  
ايضا بصيرة الامر قابضا بقبضه مالم يظهر المنع وان طلب الامر الدار والى الوكيل لتعجيل  
الاجرة لا يرجع لانه لما حبس الدار حق لم يتبق يد يد يمانية فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا  
يلزمه الاجر يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات وقد ما يجوز  
لغيره كالمفتي فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه احوال بالثبات  
دون الكتابة بالبيان ومع هذا الكف اولى احتراز عن القيل والقال وصيانة لما لو وجه  
عن الابتدال بزارية وتامه في قضا الوهبانية وفي مصرفه حكم وطلب اجرة ليكتب شهادة  
جاز وكذا المفتي لو في المدة غير وقبل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة وفيها استأجره ليكتب  
تقويذا لاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب المستأجر يكون حصا  
لمدعي الاجارة والرهن وكسرا لان الدعوى لا تكون الاعلى ما لك العين بخلاف المشتري  
والموهوب للملكها العين وهل يستتر حضور الاجر مع المشتري قولان ونصح الاجارة  
وفسخها والمراعاة والمعاملة والمصارفة والوكالة والكفالة والالتزام والوصية والفقها  
والاجارة والطلاق والعتاق والوقف حال كون كل واحد مما ذكره مضافا الى الزمان المستعمل



كاجرتك او فاسختك راسك من ماله لا يصح مضافا لا استفعال كل ما كان عليك المال  
مثل البيع واجازته ونسبه والشركة والهبة والنكاح والرجعة والبيع عن مال  
واثر الدين وقد مر في متفرقات البيع راد اجرا لمثل نفسه في غير ان يريد احد  
فلم يولي فسخها وما لم يفسخ كان على المستاجر المسمى به يفتي فسخ العقد بعد تجيل  
البدل فلم يجعل حبس المبدل حتى يسوفي مال البدل صحيحا كان العقد او فاسدا  
لوالعين في يد المستاجر فيلحق استاجرا مشغولا وفارغا في كفارة فقط لا المشغول  
كما مر لكن حرر محض الاشياء ان الرائج صحة اجارة المشغول ويومر بالتفريغ والتسليم  
فالم يكن فيه ضرر فله فسخها فتنبه استاجر سائة لارضاع ولله اوجدية  
لم يحز لعدم العرف المستاجر فاسدا اذا اجر صحيحا جازت لو بعد قبضه في الاصح  
منه وقيل لا وتقدم الكل والكل في الاشياء فروع اعلم ان المقاطعة  
اذا وقعت بشرط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مرناه في الجهاد صح استجار  
قلم بيان الاجر والمدة استاجر سائة ليشفع به خارج المصرفا تنفع به في المرفان  
كان ثوبا لزم الاجر وان كان دابة لا ساققا ولم يركبها لزم الاجر لا العذر بها اخطا  
الكاتب في البعض ان اخطا في كل ورقة خير ان ساء اخذه واعطى اجر مثله او تركه عليه  
واخذ منه القيمة وفي البعض اعطاه بحسابه من المسمى الصبر في باجر اذا ظهرت  
الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلى على كذا فله كذا فله فلا اجر  
مثله ان مشى لاجله من دلى على كذا فله كذا فله ولا اجر لمن دله الا اذا عين الموضع بتماره  
لحفر حوض عشرة في عشرة وبين الحق فخر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشياء  
وفيها اجاز استجار طريق للموران بين المدة قلت وفيها سائة هذا قولها  
وهو المختار سرح مجمع وفي الاختيار من دلى على كذا جاز لان الاجر يتعين بدلالة وفي الفارية  
داري لاجارة هبة صحت غير لازمة فكل فسخها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم  
الاجارة المضافة تصححان وايد عدم لزومها بان عليه الفتوى وفي المجني لا يجوز  
اجارة البناء عن محمد لو مستغاب به كبدار وسقف وبه يفتي ومنه اجارة بنا مكية  
وكره اجارة ارضها وفي الوهبانية قال

وفي الطب والباري قولان والبناء كام القرى او ارضها ليس توجر  
ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر بقلبه لوراح ليس بخسر  
ومن قال قصدي ان اسافر فافسخ فلفه او فاسال رفا قال ليدكره  
ويفسخ

جوز

ويفسخ من ترك التجارة ما اكرى ولو كان في بعض الطريق ويوجر  
له فسخها لو مات منها معين واطلق يعقوب والضعف يذكر  
وايجاز ذي ضعف من الكل جائز ولو ان اجر المثل من ذاك اكثر  
ومن مات مديونا واجر عقاره توقاه للمستاجر خمس اجده  
**كتاب الاجارة** مناسبة للاجارة ان في كل منها ملك الرقبة  
لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من اكتب وهو جمع الحروف سمي به لان فيه  
ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشترعا تحرير المملوك يداى من جهة اليد حالا ورقبة  
مالا يعني عند اداء البدل حتى لو اداه حالا عتق حالا وركبها الايجاب والقبول  
بلفظ الكتابة او ما يورى معناه وسرطها كون البدل المذكور فيها معلوما  
قدره وحسنه وكون الرق في المحل قابلا لونه صحيحا او موحلا لصحتها بالمال  
وحملها في جانب العبد انتفا احجر في المال وبثوت الحرية في حق اليد لا الرقبة الا بالاداء  
وفي جانب المولى بثوت ولا يبه مطالبة البدل في كمال ان كانت حالة والمالك في البدل  
اذا قبضه وعوده ملكه اذا عجز كانت فله ولو القى صغيرا يعقل عال حال اى نقد كله  
او موجد كل ادم محم اى مفسط على شهر معلومة او قال جعلت عليك الفانودية  
بحجوما او لها كذا واخرها كذا فان ادبته فانت حروا بن عجزت فقن وقيل العبد ذك  
صح وصار مكانا لا طلاق قوله تعالى فكاتبوهم والامر للذهب على الصحيح والمراد بالخبر  
ان لا يضرب بالمسالمين بعد العتق فلو ضرر فلا فضل تركه ولو كانت نصف عبده جاز  
ونصف الاخر الاخر فاذون له في التجارة ولو اراد منه ليس له ذلك كذا لا يطل على  
العبد حتى يعتق وتماه في التا تاريخا نه واذ صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى  
يودي كل البدل كحديث ابي داود المكاتت عبد جاني عليه درهم ثم فرغ عليه بقوله  
وعزم المولى العقران وطى مكاتتته حرمة عليه او حتى علمها فانه يغرم ارشها او حتى  
على ولدها او ائلف المولى ماله لانه يعقد الكتابة صار كمنها كالا جنى نعم لاحد  
ولا يقد على المولى للشيء شئ ولو اعتقه عتق محانا لا سقاط حقة وفسدان كانه  
على حر او حرير لعدم ماليتها في حق المسلم فلو كان اذ ميني جاز او على قيمته اى قيمة نفس  
العبد لجهالة القدر ادعى عن معينة لغيره لعجزه عن تسليم ملك الغير او على مائة  
دينار ليرسده عليه وصيها غير معين لجهالة القدر فهو اى عقد الكتابة  
فاسد في الكل لما ذكرنا فان ادعى المكاتب الحر عتق بالاداء وكذا الخنزير لما يستهما في الجملة

وضعت



وسعى في قيمته بالقيمة ما بلغت يعني قبل ان ترفع للقاضي ابن كمال واعلم انه متى سمي بال  
وفسدت الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه ولو كانت على ميتة  
ومحوها كالم بطل العقد لعدم ما ليتها اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء الا اذا  
علقه بالشرط صرحا فيعتق للشرط لا للعقد وصرح العقد على حيوان بين جنسه  
فقط اي لا نوعه وصفته ويورى الوسط او قيمته ويجزى على قبولها وصرح ايضا من  
كافر كانت فتا كافر امثله على غير ما ليتها عندهم معلومة اي مقدرة لعلم البذل  
واي من المولى ولعبد اسم فله قيمة الحرة وعتق لقتضها لتخليق عتقه باء الخ  
لكن مع ذلك يسعى في قيمته كما مروض ايضا على خدمته شهرا له اي للمولى او لغيره  
او حفريه او بناد اراد ان يبي قدر الممول والاجر ما يرفع النزاع كصول الركن والشرط  
لا تقصد الكتابة بشرط ~~لنفسها~~ لئلا يكتفى بابتدائها بغير  
مال وهو التصرف الا ان يكون الشرط في صلب العقد فتفسد لئلا يبيع انتفا  
لانه في البذل هذا هو الاصل **باب ما يفسد الكتابة** وما لا يفسد  
للمكاتب البيع والشراء ولو بحاجاة بسيرة والسفر وان شرط عدمه وترويج امته وكتابة  
عبد والولاية ان ادى الثاني بعد عتقه والا بان اداه قبله او اداها معا فليس له الرجوع  
بغير اذن ولا الهبة ولو بعوض ولا التصديق الا بسيرتها ولا التكفل مطلقا ولو بان  
نفس لانه تبرع ولا الاقراض واغتاف عبده ولو بمال وبيع نفسه منه وترويج عبده لنقص  
بالمهر والنفقة واب ووصى وقاضى وامينه في رقيق صغير تحت حجرهم مكاتب فيما ذكر خلاف  
مضارب وعاذون وشريك ولو مفاوضة على الاشبه لاختصاص نضرهم بالتجارة ولو  
اشترى اباه او ابنه مكاتب عليه نفعه والمزاد قرابة الولاد ولو اشترى محرمات غير  
الولاد كالاج والعم لا يتكاثر خلا قالها ولو اشترى ام ولد مع ولده منها وكذا لو اشترى  
ثم اشترى جوهر لم يجز بيعها لبعثتها لولدها ولكن لا تدخل في كتابته ثم فزع  
عليه بقوله فلا يعتق بعتقه ولا يفسخ نكاحه لانه لم يملكها فجاز له ان يطاها بملك النكاح  
وكذا المكاتب اذا اشترى بعلمه غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت في جهتها  
ولو ملكها بدونه اي بدون الولد جاز له بيعها خلا قالها وان ولد له من امته ولد فادعا  
تكاثر عليه نفعه وكان كسبه له لانه كسب كسبه زوج المكاتب امته من عبده فكاتبها  
فولدت دخلت كتابتها وكسبه وقيمتها لو قتلها لان بتبعيتها اخرج مكاتب او ماذون  
نكح امته رعت الهاجرة باذن مولاه متعلق ببيع فولدت ثم استحققت فالولد رقيق  
وليس

المربو  
مولاة

وليس له اخذه بالقيمة خلا قالها لانه ولد المخرور وروخصا المخرور بالاجماع كصانته  
وان تسلكه الزيلعي ولو اشترى المكاتب امته سرا فاسد لوطنها ثم ردها  
للفساد لسرها او شرها صحيحا فاستحققت وجب عليه العقر في حالة الكتابة قبل عتقه  
لدخوله في كتابته لان الاذن بالشراء اذن بالوطي ولو وطئها بنكاح بلا اذنه اخذه بالعقر منذ  
عتق اي بعد عتقه لعدم دخوله فيها كمواد الماذون كالمكاتب فيها في الفصلين واذا ولد  
مكاتبه من سيدها فلها اخصار ان شأت فصنت على كتابتها وتأخذ العقر منه  
او ان شأت عجزت نفسها وهي ام ولده ويثبت نسبه بلا تصديقها لانها ملكة رتبة  
ولو كانت شخص ام ولد او مدرج صرح وعتقت ام الولد بحاجاة بموته بالاستيلاء وسعى  
المدرج في قيمته ان شأت في كل البذل بموت سيده فمقر لم يترك غيره ولو يورث مكاتبه  
صح فان عجز بقى تدبر والا سعى في ثلثي قيمته ان شأت في ثلثي البذل بموته اي المولى مفسرا  
لم يترك غيره وان كان مات موصرا تحت تخرج المدرج من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه  
بذل الكتابة كما لو عتق المولى مكاتبه فانه يعتق مجانا لقيام ملكه كانه على الف موجد  
ثم صالحه على نصفه حاله استحقاقا مريض كات عبده على الفين الى سنة فمات المريض  
واكمال ان قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز الورثة التاجيل ولم يترك غيره ادى المكاتب ثلثي البذل  
وعند فمات ثلثي القيمة حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا لقيام البذل مقام الرقبة فتتفد  
في ثلثه وان كاتبه على الف الى سنة واكمال ان قيمته الفان ولم يجز ادى ثلثي القيمة حالا  
وسقط الباقي او رد رقيقا اتفاقا لوقوع المحاجاة في القدر والتاخير فتتفد بالثلث حر قال  
لمولى عبد كانت عذرك فلان الغايب على الف درهم على ان اديت اليك الف فهو حر فكاتبته  
المولى على هذا الشرط وقيل المولى ثم ادى الحرة فاعتق العبد حكم الشرط وكذا لو لم يقرا ان اديت  
فادى يعتق استحقاقا لنفوذ تصرف الفضولي في كل ما ليس بنضر ولا يرجع الحرة على العبد  
لانه متبرع واذا بلغ العبد هذا الامر فقتل صار مكاتبنا انا محتاج لفتوله لاجل لزوم البذل عليه  
قال عبد حاضر سيده كاتب على نفسه وعن فلان الغايب فكاتبته فقتل العبد الحاضر  
صح العقد استحقاقا في اي ضراصة والغايب يتعاو ايهما ادى بذل الكتابة عتقا  
بلا رجوع ويجزى المولى على القول للبذل من احدهما ولا يطالب العبد الغايب بشئ لعدم  
الترافه وقوله للكتابة لغو لا يعتبر كره اباه ولو خرف سقط على اي ضراصة ولو  
حرر الحاضر او مات ادى الغايب حصته حالا والاردقنا ولو ابر الحاضر او وهب له عتقا جميعا وان  
جميعا وان كاتب الامته على كفها وعن ابنين صغيرين وقيل صح استحقاقا لما روي

اوسعي  
حر

جميعا



ادى منه لم يرجع على الاخر لانه متبرع وتجر على القبول المخرام فسرع كانت نصف  
 عنده فادى الكتابة عنق نصف وسعى ببقية قيمته وقال العبد كله مكاتب  
 على ذلك المال وبه نأخذ حادى كقدسى **باب كتابة العبد المتبرع**  
 عبد لسريكين اذن احدهما صاحبه ان يكاتب حظه بالف ويقتضى بذلك الكتابة فكاتب  
 السريكين الماذون له بفد في حظه فقط عند الامام لتجرى الكتابة عنده وليس  
 لسريكة فسخه لاذنه واذا اقتضى بعضه بعض الالف فمجز فالمقتضى كله للقابض  
 لاذنه له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عنق حظ القابض امه بن سريكين  
 كاتبا فوطئها احدهما فولدت فادعاه الواطئ ثم وطئها السريكين الاخر فولدت فادعاه  
 الواطئ الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهرا خلافا لها فان تجزيت بعد ذلك جعلت  
 الكتابة كأن لم تكن وحسد فمضى ام ولد للاول لزوال المانع من الانتقال ووطئ سابق وصح  
 الاول لسريكة نصف قيمتها ونصف عقرها وصح سريكة عقرها كما ملا لوطئ ام ولد الغير  
 حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو ابنه لانه بمنزلة المغرور وادى من سريكين دفع العقر الى  
 المكاتبه صح اى قبل العجز لا اختصاصها بما فعها فاذا عجزت ترد للمولى وان دبر الثاني  
 ولم يطاها والمسألة تكالها فعجزت بطل التدبير وصح الاول لسريكة نصف قيمتها  
 ونصف عقرها والولد للاول وهى ام ولده وان كاتبا لها لغيرها احدهما موصرا فعجزت صحت  
 المحقق لسريكة نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقر ان السالك اذا ضمن المحقق  
 يرجع عنده لا عندها فسرع عبد لرجلين دبرا احدهما ثم حرره الاخر عنيا او عكسا  
 اعتق المديران سنا واستسعى في الصورتين او ضمن سريكة في الاولى فقط **باب**  
**مكاتبة العبد المتبرع** مكاتب عجز عن اداء حكمه ان كان له مال سبيل  
 اليه لم يعجزه احكام الى ثلاثة ايام لا يهاذنه ضربت لانه الاعذار والاعذار احكام في حال  
 وفسخها بطلب مولاه او فسخ مولاه برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ  
 بغير رضاه وملك المكاتب نسخها مطلقا في كجائره والفاضة وان لم يرض المولى وعاد رقه  
 بفسخها وما في يده لمولاه والمكاتب اذا مات وله مال نفى بالبدل لم يفسخ وتودي كتابته  
 من ماله وحكم بعثته في اخر جز من اجز احيائه كما يحكم بعثت اولاده المولدين في كتابته  
 لا قبلها والباقي من ماله ميراث تورثته وتولم يترك مالا وترك ولدا ولد في كتابته ولا  
 وفاء بقت كتابته وسعى الابن في كتابة ابيه على نجومة المفسطة فاذا ادى حكم بعثت  
 ابيه قبل موته وبعتته بنعا ولو ترك ولدا تراه في كتابته ادى البدل حالا وادى حال رقيقا

في حقيقة

وسويا

وسويا بينهما واما الابون فيردان للرق كمكاتب وقال ان ادبا حال اعتقا والا استرى  
 المكاتب ابيه فمات عن وفاء ربه ابيه لموته حر اعني ابن خيرا مبروكا يريه لو كان هو  
 اى المكاتب وابنه الكبير مكاتبين كتابه واحدة كصرد رتقا لشخص واحد ضرورة اتخاذ  
 العقد فان ترك المكاتب ولدا من حرة اى معتقه وترك دينا يفي سدها حتى الولد  
 يقضى به بما جنى على عاقلة امه ضرورة ان الاب لم يعق بعد لم يكن ذلك القضا  
 تعجز الابيه لعدم المناقاة ولا رجوع فيه بالدين لان في العن لا يتاقي القضا بالا كات  
 بالام لا مكان الوفا في الحال ولو قبض به بالولا لقوم امه بعد حضورهم مع قوم الاب في وانه  
 فهو اى القضا بذكر تعجز لانه في فصل مجتهد فيه وطاب لسيدته وان لم يكن مصروفا  
 للصدقة فادى اليه من الصدقات فعجز لسيدته الملك واصله حديث بريه هو كصدقة  
 ولنا هدية كما في وارث شخص فقير مات عن صدقة اخذها وارثه كفى وكما في ابن سبيل  
 اخذها ثم وصل الى ماله وهى يده اى الزكاة وكفقر استغنى وهى يده فانها تطب له خلاف  
 فقير باع لغنى او هاشمى عني زكاة اخذها لاجل لان الملك لم يتبدل فان جنى عبد وكاتبه  
 سيده جاهلا بجنائه او جنى مكاتب فلم يقض به بما جنى فعجز فان سنا المولى دفع لعبد  
 او ذى لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه حال كونه مكاتب فعجز بيع فيه لا انتقال الحق  
 من رقبته الى قيمته بالقضا وبالعجز لان جنابات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل  
 من قيمته ومن الارسل وان تكررت قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعد دفعه ولو اقر بجناية  
 حظه لزمنه في كسبه بعد حكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان مات السيد لم يفسخ  
 الكتابة كالتدبير او مومية الولد وكما جل الرين اذا مات الطالب ويودي المال الى ورثته  
 على نجومه كاجل الدين بخلاف موت المطلوب لحراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو  
 في مرضه لا يبيع تاحيله الامن الثلث وان حرره اى الورثة في مجلس واحد عنق مائة استحقاق  
 ويجعل ابراقتضا فان حرره بعضهم في مجلس والاخر في اخر لم ينفذ عنقه على الصحيح لانه لم يملكه  
 ولو عجز بعد موت المولى عادره مكاتب بخته امه طلقها شئت لملكها لاجل له ان يطاها حتى  
 تنسخ زوجها غير وكذا امر كما تقر في محله كما تباعد كتابة واحدة اى بعقد واحد وعجز المكاتب  
 لا يعجزه القاضى حتى يجمعها لهما كواحد بخلاف الورثة فان القاضى يعجزه بطلب احدهم بجنى  
 وفيه كاتبت عبديه بمزة فعجز احدهما فرد المولى او القاضى ولم يعلم بكتابة الاخر لم يبيع فان  
 غاب هذا المردود وجا الاخر ثم عجز فليس للاخر رده في الرق فسرع اختلف المولى والمكاتب  
 في قدر البدل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب في دين مولاه من الكتابة وفيما سوى دين الكتابة

كل

في الرق



قولان سراجية قلنت وفي عتاق الوهبانية  
 وفي غير خيل كس سيد مكاتبه والعبد فيها مجير  
 ولا اولاد لزوجين حررا مولى اسيرهم ليس للام مجير  
 توفي وما وفي فاما لميت من الولد بع وان شئ وكحضر  
 اي هان لم يكن معها ولد بيعت وان كان استجيت على خوفه صغيرا كان ولدها  
 او كبيرا وعندهما شئ مطلقا **كتاب** **الاول** هو لغة النصره  
 والمحنة مستحق من الولي وهو القرب وسرعا عبارة عن التناصر بولا العتاقه او بولا  
 الموالاة زيلعي ومن اثاره لا رث والعقل وولاية الانكاح وبهذا علم ان الولي ليس نفس  
 الميراث بل قرابة حكمية تصلح سببا للارث وسببه العتق على ملكه لا العتاق لان  
 بالاسيلا وارث القرب يحصل العتق بلا عتاق واما حديث الولي ان العتق فخرى على  
 الغالب من عتق اي حصل له عتق باعتاق ولومن وصية او بقرع له ككتاية وندبر واستلاد  
 او بملك قريب قولاه لسيد ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى  
 ديونه منه ولو شرط عدمه لمخالفته للشرع فيبطل ومن عتق امته حاملا  
 واحمال ان زوجها من الغير فولدت لافان نصف حول مذة عتقت لا ينتقل ولا الحمل  
 الموجود عند العتق عن مولى الام ابدان الحمل كان موجودا وقت الاعتاق فاعتاقه وقع نقدا  
 فلا ينتقل ولا وه عتقه صدر شرعية ولذا فولدت ولدين احدهما اقل من ستة اشهر  
 والاخر اكثر منه وبينهما اقل من نصف حول لا ينتقل ولا الولدين ايضا لان احد التوفمين  
 كان موجودا وقت الاعتاق فلذا الاخر والتومان ولدان بين ولادتهما اقل من نصف  
 حول صدر شرعية ضرورة كونهما توأمين فاذا اولدت بعد عتقها الاكثر من نصف  
 حول قولاه لمولى الام ايضا لتعذر تبعيته للاب لرقه فان عتق الفن وهو الاب  
 قبل موت الولد لا بعد جروا ابنه الى موالية لزوال المانع هذا اذا لم تكن معتدة  
 فلمعتدة فولدت اكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق  
 لا ينتقل لمولى الاب عجي له مولى موالاة او لم يكن له ذلك وقت العتق بالعمى ان ولا  
 الموالاة لا تكون في العرب لقوة انسابهم نكح معتقة ولو عتق فولدت منه قولا  
 ولدها لموالاة لقوة ولا العتاقه حتى عتقت فيه الكفاة لا في العمى ولا الموالاة والمعتق  
 مقدم على الرد ومقدم على ذوى الارحام مخرج عن العصبة النسبية لانه عصبة  
 سببية فان مات المولى تم العتق ولا وارث له سبي في ابيه لا قرب عصبة  
 المولى

ن  
الارث

المولى المذكور كحققة في ابيه وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن كما في احديث  
 المذكورة الدرر وغيرها لكن العتق قال وغيره انه حديث منكم لا اصل له وسبب جواب  
 عنه في الفرائض ثم فرغ على الاصل المذكور بقوله فلو ماتت المعتقة ولم يزل الا ابنة  
 معتقة فلا شئ لها اي ابنة المعتق وبوضع ماله في بيت المال هذا ظاهر الرواية  
 وذكر الزيلعي معزيا للنهائية ان بنت المعتق تركت في زماننا لفساد بيت المال وكذا  
 ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون للابن والابنت رضا عاكزا  
 في فرائض الاسباء وقرن المصروع وغيره واذا اهلك الذمي عبدا ولو مسلما واعتقه قولاه  
 له لان الولاء كالنسب فيتوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو مسلما لا يرث  
 ولا يعقل عنه وهذا النسخ فساد القول بان الولاء هو الميراث حق الانضاع ولو اعتق  
 حر في دار الحرب عبد احرييا لا يعتق بمجرد اعتاقه الا ان يحل سبيله فاذا خلاه  
 عتق حبيذ ولا ولا له حتى لو خرجا الياسمين لا يرثه خلا فاللثاني وكان له  
 ان يوالي من سلا انه لا ولا لاحد عليه ولو دخل في دار الحرب فاشترى عبدا  
 واعتقه بالقول عتق بلا تخلية ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلما او حرري  
 في دار الاسلام قولاه له اي لمعتقه **فروع** ادعي اولاهت وبرهن  
 كل انه اعتقه يقضى بالولا والميراث لها المولى يستحق الولاء ولا حتى تنفذ منه وصاياه  
 وتقضى منه ديونه الكفاة بغيره ولا العتاقه فعتق التاجر كفول لمعتقة العطار  
 دون الدباغ الام اذا كانت حرة الاصل معنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان  
 كذلك فلو عتق ببالا ولا عليه مطلقا ولو عتق بالاولا عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبة  
 خلا فاللثاني في ولا الموالاة اسم رجل مكلف على يد اخر ووالاه او واني  
 غير السرطونه عجمي اسم على مارق عجي على ان يريته اذ امارت ويعقل عنه اذا جنى  
 مع هذا العقد وعقله عليه وارثه له ولذا الوسر الارث من احابن ولو واني حتى عاقل  
 باذن ابيه او وصيه مع العقد لعدم المانع كما لو واني العبد باذن سيده اخر فانه  
 بيع ويكون وكسلا عن سيده بعقد الموالاة واخر ارثه عن ذي الرحم لضعفه وله الميراث  
 عنه مخضرم الى غير ان لم يعقل عنه او عن ولده وان عتق عنه ادعى ولده لا ينتقل لثاكنه  
 ولا يوالي معتق احد للزوم ولا العتاقه امرأة والت لم ولدت مجهول النسب بيعها  
 المولود فيما عقدت وكذا لو اقرت بعقد الموالاة او اسائه والولد معها لانه يقع محض  
 في حق صغير لم يدر له اب وعقد الموالاة شرط ان يكون حرا مجهول النسب بان لا ينسب

ولمعتق  
ولا فاعلم



المبيع اما نسبة غيره اليه فغير مانع عنائه والساني ان لا يكون عربيا والثالث  
 ان لا يكون له ولا عتاقة ولا اولاد مولاة مع احد وقد عقل عنه والرابع ان لا يكون  
 عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس شرط  
 فتجوز مولاة المسلم الذي وعكسه والذي الذي وان اسلم الاسفل لان المولاة كالوصية  
 كما تبسط في البدايع وفي الوهبانية ومعنى عبد عن ابيه ولاؤه له وابوه  
 بالمسئنة بوجوبه يعني اعتنق عبده عن ابيه المبيت فالولاء والاجر للاب ان ساءه  
 من غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات والدعوات لا بويه وكل مومن يكون  
 الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن **مفترات كتاب**  
 هولاءة حمل الانسان على شئ يكرهه وشرعا فعل بوجده من المكره فيحدث في المحل في يصير  
 به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو بوعان تام وهو الملقى يتلف نفسا وعضو  
 او ضرب مبرح والافناقض وهو غير الملقى بشرط اربعة امور قد مر المكره على ايقاع ما هذ  
 به سلطانا او لصا او نحوهم والساني خوف المكره بالفتح ايقاعه اي ايقاع ما هذ به  
 في الحال بخلبة ظنه ليصير ملجأ والسالث كون الشئ المكرم به متلفا نفسا وعضو  
 او موجبا لعدم الرضى وهذا في مراتبه وهو يختلف باختلاف الاستحسان فان  
 الاشراف يعمون بسلامة حسن والاراذل يعمون بالاضرب المبرح ابن كمال والرابع  
 كون المكره ممنوعا عن المكره عليه قبله اما حقيقة كبيع ماله او حق شخص اخر كاتلاف  
 مال الغير او حق شرع كشراب الخمر والزنا فالكرم يقتل او ضرب شديد متلف لا بسوط  
 او سوطي الاعلى المذكور والعين بزازية او حبس وقيد مديد بخلاف حبس يوم  
 او قيدة او ضرب غير شديد الذي جاءه درر حتى باع او اشترى او اقرا او اجر فسخ ما عقده  
 ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة وتضمن  
 بالتعدي ويصح انه يسترد وان تداولته الايدي او مضى لان الاكره الملقى وغير الملقى  
 بعد ان الرضا والرضا شرط لصحة هذه العقود وكذا الصحة الاقرار فلذا صار له حق  
 الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عندنا وحسينه يملكه المشتري ان ينقض فيصح  
 اعتاقه وكذا ان يضرب لا يمكنه فسخه ولزمه قيمته وقت الاعتاق ولو عسر الاتلاف  
 بعقد فاسد فان قبض منه او سلم المبيع طوعا قيدا المذكورين نفذ يعني لزم لما مر  
 ان عقود المكره نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومة لانفاذه اذ الزوم امر  
 وراة النفاذ كما حققه ابن الكمال قلت والضابط ان ما لا يصح مع الهزل ينعقد

فاسد

فاسد فله ابطاله وما يصح ببيع فضمن كما لم كما ينبغي وان قبض الشئ مكرها لا يلزم ورده  
 ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة ودر ان بقي في يده ففساد العقد لكنه يحالف المبيع كفساد  
 في اربع صور يجوز بالاجازة القولية والفعلية والساني انه ينقض بصرف المشتري منه  
 وان تداولته الايدي والثالث تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون وقت القبض والرابع  
 الثمن والمؤمن امانة ويده المكره لاخره ماذن المشتري فلا ضمان بل لا تعد بخلافها في  
 الفاسد بزازية امر السلطان الكراه وان لم يتوعد او امر غيره لا الا ان يعلم الممازور  
 بدلالة الحال انه لو لم يمتثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يحالف على نفسه  
 او تلف عصمه سنة المفتي وبه يفتي وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق  
 منه الاكره الكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان ما جورا عندنا تعالى اسباه ولو  
 اكره البايع على البيع لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لقبضه بعقد فاسد  
 والبائع المكره له ان يضمن ايا شئ من المكره بالسرا والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري  
 بغيره وان ضمن المشتري نفذ يعني جازا ما مر كل سر بعد ولا يفسد ما قبله لو ضمن المشتري  
 الثاني مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه  
 بخلاف ما اذا اجازا الماكر احد الباعث حيث يجوز الجميع وبأخذ الثمن من المشتري  
 الاول لزوال المانع بالاجازة فان اكره على اكره مئة ادرم او كم حذريرا وشرب خمر بالكره  
 غير ملجئ بحبس او ضرب او قيد لم يكره اذ لا ضرورة في الكراه غير ملجئ نعم لا يجد للشرب  
 للسببه وان اكره على يقتل او قلع عضو او ضرب مبرح ابن كمال حال الفعل بل فرض  
 فان صبر فقتل اثم الا اذا اراد به مفاضة الكفار فلا بأس به وكذلك لو لم الاباحة بالكره  
 لا ياتم لحفايه فيعذر بالجهل بالخطاب في اول الاسلام وفي الحرب كما في المحمصة  
 كما قدمناه في الحج وان اكره على الكفر بانه او بسبب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع وقد روي  
 بقطع او قتل رجس له ان يظهر ما امر به على لسانه ويؤري وقلبه مطمئن بالايمان  
 ثم ان روي لا يكره وبانت امراته قضا لا ديانة وان طهر بباله التورية ولم يور كفر  
 وبانت ديانة وقضا بواركة وجلالة ويوجب لو صبر لتركه الاجر المحرم وقتل ما ير  
 حقوقه تعالى كفساد صوم او صلاة او قتل صيد حرم في احرام وكل ما شئت فضيته  
 بالكتاب اختيار ولم يرخص الاجر بغيرها بغير القطع والقتل يعني بغير الملقى ابن كمال  
 اذ التكم بكلمة الكفر لا يجزى له اتلاف مال مسلم او ذمي اختيار بقتل او قطع وجوز  
 لو صر ابن ملك وضمن رب المال المكره بالكسر لان المكره بالفتح كالا لانه لا يرخص قيمته

ملك الزوج يتحقق  
 منه الاكره  
 لا سلطان  
 ان يزوج



اوسه او قطع عضفه وما لا يستباح بحال اختار ويقاد في القتل العمد المكره بالكسر لو  
 مكلفا على ما في المبسوط خلافا لما في النهاية فقط لان القاتل كالالة ولوجبه النسائي عليها  
 ونفاه ابو يوسف عنها للسببه ولو اكره على الزنا لا يرخص له لان فيه قتل النفس  
 بضبا عما كتبه لا يجد استحسانا بل يغرم المهر ولو طاعة لانها لا يسقطان جميعا  
 شرح وهبانيه وفي جانب المرأة يرخص لها الزنا بالاكراه الملمح لان نسب الولد لا  
 ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا يرخص له لكنه يسقط الحد في  
 زناها لاني زناه لانه لما لم يكن الملمح رخصه له لم يكن غير الملمح شبهة له **فروع**  
 ظاهر تعليمهم ان حكم اللواطه حكم المرأة لعدم الولد فترخص بالملمح الا ان يفرق بكونها  
 اشد حرمة من زنا فانها لم تنج بطريق ما تكون فتجها عقليا ولذا لا تكون في كنه  
 على الصحيح قاله المصنف وطلاقه وعنتقه لو بالقول لا بالفعل كسرا قريبه من كمال  
 ورجع بقية العبد ونصف المسمى ان لم يطا ونذره ويمينه وظهاره ورجعته وابلاؤه  
 وقينه فيه اي في الابد يقول او فغرا واسلامه ولو ذمها كما هو اطلاق كثير من المسايخ  
 وما في اخاينة من التفصيل فقياس والا يستحسان مطلقا فيلحق بطلاق لورجعه للشبهة  
 كما مر باب المرد وتوكيله بطلاق وعناق وما في الاسباه من خلافه فقياس والاستحسان  
 وقوعه والا اصل عندنا ان كل ما يقع مع المهر يقع مع الاكراه لان ما صح مع المهر لا يحتمل الفسخ  
 وكما لا يحتمل الفسخ لا يورث فيه الاكراه وعدها ابو الميثاق في خزانة الفقه ثمانية عشر  
 وعدتها في باب الطلاق نظا عشرين لا يقع مع الاكراه ابراه مديونه او ابراه  
 كفله بنفس او مال لان البراء لا تقع مع المهر وكذا لو اكره الشفيع ان يسكت عن طلب  
 الشفيعه فسكت لا يتطرق شفيعته ولا ردته بلسانه وقلبه مطمئن بالايمان فلا تبين  
 زوجته لانه لا كفريه والقول استحسانا قلت وقد مناعن النواز خلافه  
 فلعله قياس فتأمل المهر القاضى حلالا لغير سرقة او قتل رجل بعد اوليقر بقطع رجل بعد  
 فاقرب ذلك فقطعت يده او قتل على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالصلاح اقتصر من القاضى  
 وان ستمها بالسرقه معروفا بها وبالقتل لا يقتصر من القاضى استحسانا للسببه  
 خائنه قتلها اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فهو الزناه ان كان سرا بالاجل كالحمر  
 والا فلا قبيحه قاله وكذا الزنا وسائر المحرمات صادرة السلطان ولم يعن بيع ماله بقاء  
 صح لعدم تعيينه واحب لانه ان يقول من اين اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بع كذا  
 فقد صار مكرها فيه برأيه خوفا الزوج بالضرر حتى وهبته مهرها لم يصح الهبة ان

الكرهت على الزنا  
 برخصتها الزنا  
 لانه وسب فقط احد  
 عنه لا عنه

اللواطه اشد  
 حرمة من الزنا  
 لانها لم تنج بطريق

مطلق  
 يصح اسلام المكره

يقتصر على القاضى  
 زهرا المصور

طهر  
 هو مهرها زهرا المصور

قدر

قدر الزوج على الضرب وان هدد بها بطلاق او تزوج عليها او تسر فليس بالكره خائنه  
 وفي جمع الفتاوى منع امراته المربيه عن المسير الى ابويها الا ان تهب مهرها في هبته  
 بعض المهر فالهبة باطلة لانها كالمكرهه قلت ويؤخذ منه جواب  
 حادثة الفتوى وهي زوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب لان  
 يشهد عليها انها استوفت منه ميراث امها فاخرت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح  
 اقرارها لكونها في معنى المكرهه وبه افتى ابو لسعود مفتي الروم قاله المصنف في شرح  
 منظومته تحفة الاقران في كنه الهبة المكرهه باخذ المالك ليعين ما اخذه  
 اذا تولى الاخذ وقت الاخذ ان يرد على صاحبه ولا يعين واذا اختلفا اي المالك  
 والمكرهه في السية فالقول للمكرهه مع يمينه ولا يعين كجنتي وفيه المكرهه على الاخذ ولو دفع  
 انها يسعه مادام حاضرا عند المكرهه والام على الزوال لقدرة والجا بالبعد منه وبهذا  
 تبين انه لا عذر لا عوان الظلمة في الاخذ عند غيبة الامر او رسوله فيلحق بفسخ ورجوع  
 اكرهه على اكل طعام نفسه ان جابعا لرجوع وان سبعا نازح بيمينه على المكرهه كحصول منفعة  
 الاكل له في الاول الثاني قال اهل الحرب كني اخذوه ان قلت لست بني تركناك والاقبلناك  
 لا يسعه قول ذلك وان قيل لغربي ان قلت هذا ليس بني تركنا نيك وان قلت بني قتلنا  
 وسعه لا منتاع الكذب على الابن قال حربي لرجل ان دفعته جارتك لازني بها دفعت لك  
 الف اسير لم يجز اقر بعنتق عبده مكرها لم يعنتق في الاصح وهل الاكراه باخذ المالك معتبر شرعا  
 ظاهر الفتنة نعم وفي الوهبانيه وان يقال المديون الى مرائع لبتري فالاكراه معنى موصو  
 وصح في الاستحسان اسلام مكرهه ولاقتل ان يرتد بعد ويحكم **باب**  
 هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من يتصرف بغيره لا فعلى لان الفعل بعد وقوعه  
 لا يمكن رده فلا يتصور الرجوع عنه قلت يشك عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال  
 بل بعد العتق كما صرح به في كبد ابي الهمم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه اخرج لعنتقه لقيام  
 المانع فتأمل وسببه صغر وجنونه مع القوى والضعف كما في المعتوه وحكمه كمن  
 كما سيجي في الماذون ورق فلا يصح طلاقه وصى ومجنون مغلوب اي لا يفتق بحال او اما  
 الذي يمكن ويفتق فحكمه كمن زناه ولا اقرارها واعتنا نظرها وصرح طلاقه عند اقرار  
 في حق نفسه فقط لا سيدة فلو اقر بما اخرج الى عنتقه لو لغير مولاه ولو له هدره وحيد  
 وقود اقيم في حال البقا به على اصل كبريته في حقها ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر  
 كما سيجي في الماذون منهم من هو لاء المحجوزين وهو يعقله يعرف ان ليس سالب







اولى مما في كتب الفتاوى فليحفظ ويشتري ما اراد وسكت كسدها وذخر المبتدأ  
الا اذا كان المولى قاضيا استأجره ولكن لا يكون ما دون ما في بيع ذلك الشيء واستأجره فلا  
ينفذ على المولى بيع ذلك المبلغ لانه يلزم ان يصير ما ذخرنا ان يصير ما ذخرنا وهو  
باطل قلت لكن قد عرفت ان مغلزبا للذخيرة بالبيع دون الشرا  
من مال مولاه اى فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق واسم الموقوف ويثبت  
صرحيا فلواذن مطلقا لا يندفع كل محاربه منه اجماعا ما لو قيد فغندنا بجمع  
خلافا للشافعي فيبيع ويشتري ولو بعين فاحسن خلافا لها وبوكلهما وصره  
وسره ويغير التوب والذابة لانه من عادة التجار ويصالح من فضاخ وحس  
على عبده ويبيع من مولاه بمنزلة القيمة واما باقل منها فلا يبيع مولاه منه بمثل  
القيمة او اقل وللمولى حبس المبيع لقتض منه من العبد ويصل المثل خلافا لما صح  
شراح المجمع معزيا للمحيط لوسلم المبيع قبل قبضه لانه لا يحب له على عبده  
دين فخره بجانا حتى لو كان المثل عرضا لم يطل التعينه بالعقد وهذا كله  
المأذون مديونا والالم يخر بينهما ببيع بقاءه ولو باع المولى منه بالترحم الرب  
او نسخ العقد اى يومر السيد بان يفعل واحدا منها حتى الغما فما كان من التجارة  
وتقبل الشهادة عليه اى على العبد المأذون بحق ما وان لم يحضر مولاه ولو محجورا  
لا تقبل يعني لا تقبل على مولاه بل عليه فيواخذ به بعد العتق ولو حضر امه فان  
الدعوى باستهلاك مال او غصب قضى على المولى وان باستهلاك وديعة او بضاعة  
على المحجر تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بحق لم يقض  
على المولى مطلقا وقامه في العمارة وباحد الارض من اجارة ومساقاة ومزارعة  
ويشتري بذرايزرع وبواجر وبزارع ويسارك عانا لامفارقة واستأجر وبوخر  
ولو نفسه ويقر بوديعة وغصب ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد ووالد  
وسد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لها وتر ولو بعين صح ان لم يكن مديونا  
وهبائه ويهدي طعاما ليسيرا مما لا يعد سرفا ومفاده انه لا يهدي من غير المأكل  
اصلا ابن الكمال وجزم به ابن شحنة والمحجر لا يهدي شيئا وعن الثاني اذا دفع  
للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفاقه للاكل فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت  
شهر ولا بأس للمرأة ان تنصدق من بيت سيدها او زوجها بالبر كرخيف  
ونحوه مكنى ولو علم منه عدم الرضى لم يخر ويضيف من يطعمه وينفذ الضيافة

السيرة

مصلح  
لا بأس للمرأة ان  
تنصدق من بيت  
زوجها

السيرة بقدر ماله ويحيط من المثل بجيب قدر ما يحيط بالتجارة وتكافى ويوجب المجتنى  
ولا يزوج الاباذن ولا يشتري وان اذن له المولى ولا يزوج رفيقه وقال ابو يوسف  
يزوج الامة ولا يكاتبه الا ان يجيزه المولى ولا دين عليه وولاية الفتن للمولى  
ولا يعتق بمال الا ان يجيزه المولى الى اخر ما مر ولا بيع ولا يرض ولا يهب ولو يعوض  
ولا يفل مطلقا بنفس او مال ولا يصالح عن فضاخ وجب عليه ولا يعفو عن  
الفضاخ ويصالح عن فضاخ وجب على عبده خزانة الفقه وكل من وجب  
عليه بتجارة او بها هو من معانيها امثلة الاول كبيع وشرا واجارة واستيجار  
وامثلة الثاني غرم وديعة وغصب وامانة جحدتها عبارة الدرر وغيرها جحد  
بلايم فتنه وعقر وجب بوطى مشرية بعد الاستحقاق كل ذلك يتعلق برقته  
كدن الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه وهم استسعاوه ايضا  
زكوى ومفاده ان زوجته لو اختارت استسعاه نفقة كل يوم ان يكون لها ذلك  
ايضا تحرم من النفقة تحضر مولاه ونايه لاحتمال ان يفديه بخلاف بيع الكسب فانه  
لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم فيه ويقسم منه بالخصم ويتعلق بكسب حصل  
قبل الدين او بعده ويتعلق بها وهب له وان لم يحضر مولاه هذا فيد للكسب والاقباب  
لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يبدى بالكسب وعند عدمه  
يستوفى من الرقبة قلت واما الكسب اى حصل قبل الاذن لحق المولى فلا اخذ  
مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب المحجور شيئا وادعه عند اخر وهكذا يد  
المودع المولى تقبضه لانه كمودع الغاصب فتأمله لا يتعلق الدين بما اخذه مولاه  
منه قبل الدين وطول المأذون بما بقي من الدين زائدا عن كسبه وعنه بعد عتقه  
ولا يباع ثانيا مولاه اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد عليه للغرماء يعني  
لو كان المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كان له ان ياخذ  
بعد كوفه استحسانا لانه لو منع منها محج عليه فيفسد باب الاكتساب ويحجر  
محجرا ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه واكثر اهل سوقه ان كان الاذن سابقا فاذا  
لم يعلم به اى بالاذن الا العبد وحده كفى في محج علمه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم  
اكثر سوقه ببيعه لانتفا الضرر وفي التزاريه باع عبده المأذون ان لم يكن عليه  
دين صار محجورا علم اهل سوقه ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال يقبض  
المشتري لفساد البيع وهل للغرماء منحه ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالثمن وفاء

يشتري ما اراد وسكت كسدها وذخر المبتدأ

والا فهاهيه







ما اذا قال بايعوا عبي قاني اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار باذنا بخلاف  
 قوله بايعوا ابني كصغير لا يصح الاذن للابن والمغصوب المحجور ولا يصير محجورا  
 بها على الصحيح استباحه وفي الوهبانية  
 ولو اذن القاضي لطفل وقداي ابو يعصم الاذن منه فينحر  
 وضمن يعقوب الصغير وديعة وتخليقه يفتي به حيث ينكر  
 ولو رهن المحجور ادباغ او شري وجوزة المولى فما يتغير  
 لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلو لم ينحر بالاذن له بالتجارة فاجازها العبد حاز  
 استحسانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها لم يقع اجازته قال وكذا البهي الميز قلت  
 ولا يخفى ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقرض  
وهو لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالحق عليه والغلب  
 وشرا الزالة بيد محقة ولو حكما كحجوده لما اخذه قبل ان يحول باثبات يد مبطله واعتبر  
 السانعي اثبات اليد فقط والحرمة في الزايد فتمت بستان مغصوب لا يضمن عندنا  
 خلافا له درر في مال فلا يتحقق في ميتة وحر مستقوم فلا يتحقق في حر مسلم محرم فلا  
يتحقق في مال حر في قابل للسفل فلا يتحقق في العقار خلافا للمهر بغير اذن مالكة احتز  
 به عن كوربة واعلم ان الموقوف مضمون بالاتلاف مع انه ليس بملوك اصلا صرح به  
 في البديع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل ابن الكمال لكان اولى لا بحفنة احتز به عن  
 السرقة وفيه كلام لابن الكمال فاستخدام العبد وتحميل الدابة عصب لا زالة بيد  
 المالك لا خلوصه على سبيل لعدم ازالته فلا يضمن مالم يهلك بفعله وكذا لو دخل دار  
 انسان واخذ متاعا وحيد فهو ضامن وان لم يحول ولم يتجسس لم يضمن مالم يهلك  
 بفعله او يخرج من الدار خائنه وحكمه الاثم لمن علم انه مال العبد ورد العين فاية والعزم  
 هالكة ولغير من علم الاخير فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث المغصوب منه  
يضمن الغاصب والغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب بان  
عصبة وقيمتها اكثر وكان السائل اولى من الاول فان الضمان على السائل كذا وقف انما يضمن  
 وفي عصبتها غصب عجلا فاستهلكه ويبس لبني امه ضمن قيمة العجل ونقصان الام و  
 كراهيتها من هدم حايط غير ضمن نقصانه ولم يجمع يوم ربحته الا في حايط المسجد  
 وفي القينة تصرف في ملك غير ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف  
 في مال امرائه فماتت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج ويجب رد عين

المغصوب

المغصوب مالم يتغير تغيرا فاحشا مجتبي في مكان عصبه لتفاوت القيم باختلاف  
 الاماكن ويبرأ بردها ولو تغير علم المالك في النزاهة غصب دراهم انسان من كيس  
 ثم ردها فيه بلا علمه بر او كذا الوصل اليه بحفنة اخرى كهنة او ايداع او سرا وكذا  
 لو اطعمه فاكله خلافا للسانعي زكعي ويجب رد مثله ان هلك وهو متلى وان انقطع  
 المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في السيوت ابن كمال  
 فقيمته يوم انقصوه اي وقت القضا وعنداي يوسف يوم الغصب وعند  
 الانقطاع ورجح تستأى وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعا والمثل المخلوط  
 بخلاف جنسه كبر مخلوط بشعير وسيرج مخلوط بزيوت وكخود ذلك كدهن جنس  
 قيمي فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصفة كقيمتهم وقدر  
 درر ودرس ذكره في الجواهر زاد المصه ورب وقطران كلامها يتفاوت بالصفة  
 ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دين في الزمة قلت وفي الذخيرة والجن قيمي  
 في الضمان متلى في غيره كالسلم وفي المجتبي السوق قيمي لتفاوته بالقليل وفل متلى  
 وفي الاشياء الفخمة والحكم ولو بينا والاخر قيمي وفي حاسيتها لابن المصه هنا وفي  
 بحلب التيسير معزيا للفصولين وغيره وكذا الصابون وكسوقين والوزن  
 والابرة والعصفر والسكر والجلد والدهن المتنجس وكذا الحفنة وكل قليل وموزون  
 سرف على الهالك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفينة موقرة اخذت في  
 الغرق والقي الملاح ما فيها من مكمل وموزون يضمن قيمتها ساعته كما في المجتبي وفي  
 الصرفة صب قاني حنطة فانسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه لما لا مثا  
 هذا اذ لم يتقلها فلو نقلها لمكان ضمن المثل لانه غصبه وهو متلى بخلاف ما لو صب  
 الما في الموضع الذي فيه حنطة بغير نقل انتهى ويصح ان الحر في حق المسلم فيم حكما  
 والخاص في الدار وغيره ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به  
 فهو متلى ومال من ذلك قيمي فيلحقه فان ادعى هلاكه من سبب ما يوجب رد العين  
 لانه الموجب الماصي ورد المثل والقيمة مخلص على الراعي حبل حتى يعلم الحاكم انه لو بقي  
 كما ينبغي لظهر لانه ظهره ثم قضى احكام عليه بالبدل من مثله وقيمة ولو ادعى  
 الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك اي ادعى الهلاك عند الغاصب  
 واقام البرهان فبرهان الغاصب انه رده وهلك عند المالك اولى خلافا للساني  
 ملتي ولو اختلفا في القيمة وبرهنا فالبينة للمالك كسبي ولو في نفس المغصوب

معد يوم







النقصان مع اخذ عينه ليس من قيام العين من كل وجه عالم بخلاف فيه صنعة او يكون  
 ربوا كما بسط الزيلعي قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهي غصبت حياصة فقة  
 موهبة بالذهب فزال ثوبها ففجر ما لكها بين تضمينها موهبة واخذها بلائي  
 لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب ثرا بوزنها فقة فلا رد لتجسسها  
 ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا فان غنمه فقل من صرح به قاله شيخنا ومن بني  
 او عرس في ارض عرس بغير اذنه امر بالقلع والرد لو فنية الساحة اكثر مما مرو للمالك  
 ان يعين له قيمة بنا او شجر امر بقلعه اي مستحق القلع فتقوم بدونها ومع احدها  
 مستحق القلع فضمن الفضل ان نقصت الارض به اي بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف  
 فان اقتسموا الغلة انصافا وارباعا اعتروا الا فالحارج للزراع وعليه اجر مثل الارض  
 واما في الوقف فيجب المحنة او الاجر بكل حال فصولين غصب ثوبا فقصه لا عبرة  
 للالوان بل كحقيقته الزيادة والنقصان او سويقا فليته لسمي فالمالك مخير ان يسا  
 ضمه قيمة ثوبه ايض ومن السويق عبرة المسبوط بالقيمة لتغيره بالقليل فلم يبق  
 مليا وسماه هنا مثلا لقيام القيمة مقامه لانه الاختار وقد ناقولن عن المجتبى  
 وان يسا اخذ المصوغ او المثلث وعزم ما زاد الصنع وعزم السمن لانه مثل وقت  
 اتصاله بملكه ولم يصح لم يبق قليا قبل اتصاله بملكه لا متراجم بالما مجتبى رد غاصب الغاصب  
 المخصوب على الغاصب الاول يبر عن ضمانه كما لو هلك المخصوب يد غاصب الغاصب  
 فادى القيمة الى الغاصب فانه يبر ايضا لقيام القيمة مقام العين اذا كان بقتنه  
 القيمة معروفا بقضا او بينة او تصديق المالك لا باقرار الغاصب الا في حق نفسه  
 وغاصبه عمادة غصب سنان ثم غصبه اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض  
 الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك سراجيه والمالك باختيار تضمين ايها  
 سا واذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمن الاخر وقيل عليك عمادة  
 الاجازة لا تحقق الائتلاف فلو تلف مال غير تغديا فقال المالك اجرت او رصيت  
 لم يبر من الضمان استباه معزيا للبرازيه لكن نقل المص عن العمادة ان الاجازة  
 تحقق الافعال هو العجيج قال وعليه فيحقق الائتلاف لانه من جملة الافعال فليحفظ  
 كسر الغاصب الخشب كسرا فاحسنا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع  
 الرجوع استباه وفيها اجرها الغاصب ورد اجرها الى المالك نظيب له لان  
 اخذ الاجرة اجازة فروع استعار منشارا فانقطع في النشر فوصله

اذن

مطابق قول الانسان الابانة  
 لا يجوز دخول بيت الانسان الا باذنه  
 الا في الضرر والادنى  
 توبة ربح

الانسان لا يجوز ان يدخل  
 بيت غيره الا في الضرر  
 والادنى

اذن ماله انقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسر اسرج وهبانه ركب دار عرس لا طفا  
 حريق وقع في البلد فاحدم سبي ثوبه لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان كالحادث فحق جوهر  
 لا يجوز دخول بيت الانسان الا باذنه الا في الضرر وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره  
 وخاف لو اعلم اخذه حفر قبره فدفن فيه اخر ميتا فهو على ثلاثة اوجه ان الارض التي حفر  
 فله بئس ولا تسوية وان باحة فله قيمة حفره وان وقفا فلكذلك ولا يكره لو الارض  
 متسعة لان الحافر لا يورث ارض يموت كالجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية  
 الا في مسائل مذكرة في الاستباه غصب حجارة فبنعها بحبسها فاكله الذئب ضمن كما في معاملة  
 الوهبانية وغاصب سبي كيف يضمن غريمه ولو ليس له فعل ما يتغير  
 وغاصب يضره له منه مشربة وهل ثم يضره لا يظهر  
 غيب المحجة ومن قيمته ماله ملكه عندنا ملكا مستترا  
 الى وقت الغصب فتسلمه الاكساب لا الاول دلتني والقول له بيمينه لو اختلفا في قيمة  
 ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان برهن او برهننا فلما اك ولا يقتل بينة الغاصب لقيامها  
 على نقي الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المص عن البحر والجواهر لو قال الغاصب او المودع المتدري  
 لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما بقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجري على البيان  
 فان لم يبين حلف على الزيادة فان تكلم لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم  
 ان ظهر المخصوب فللغاصب اخذه ودفع القيمة او رده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا  
 فليحفظ فان ظهر المخصوب وهي اي قيمته اكثر مما ضمن او مثله او دونه على الاصح غايه  
 فالاولى ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن بقوله اخذه المالك ويرد عوضه او اعضى الضمان ولا خيار  
 للغاصب ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الواي نعم من ملكه بالضمان فله خيار عيب  
 وروية مجتبى ولو ضمن بقول المالك او برهانه او بكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك لرضاه  
 حيث ادعا هذا المقدار فقط وان باع الغاصب المخصوب فضمنه المالك بقيد بيعه وان حرر  
 اي الغاصب لان تخير المشتري من الغاصب نافذ في الاصح غنايه لان الملك الناقض يكفي  
 لينفاذ البيع لا العتق وزادنا المخصوب مطلقا متصلة كسمن وحسن او منفصلة كدرر  
 وغرامانة لا تضمن الا بالتعدي او بالمنع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب المتصلة  
 لا ضمن وما بقصته اجارية بالولادة مصمون ويجبر بولدها بيمينته او بغيرته ان وفاهه  
 والاسبق بحسابه ولو ماتت وبالولد وفاه هو الصحيح اختيار زنا بامة بمغصوبة  
 اي غصبها فردها حاملا فماتت بالولادة ضمن قيمتها يوم تلفت بخلاف الحرة لانها لا تضمن

المالك



بالغضب ليقضي ضمان الغضب بعد فساد الرذول ولوردها المحمومة فماتت لا يضمن وكذا الو  
 ذنت عنده فزدها فجعلت فماتت بمملكتي ولوردي بها واستولدها بيئت النسب  
 والولد رفيق درر وخلاف منافع الغضب استولدها او عطلها فانها لا تضمن عندها  
 ويوجد في بعض المنون ومنافع الغضب غير مضمونه كالحبس لا يلايه ما ياتي من عطف  
 من المالك الى ارضه مع انه اخصر فنتدبر الا في ذلك فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين  
 ان يكون المعضوب وفقا للسكنى او للاستقلال او مال اليتيم الا في مسألة سكنت امه  
 مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليه كذا في السبأه معزب الوصايا القنية  
 قلت ويستثنى ايضا سكنى سريكة اليتيم فقد نقل المصنف وغيره عن القنية انه  
 لا شيء عليه وكذا الاجني بلا عقد وفي دار اليتيم كالوقوف انتهى ويمكن عمل كل الفرع على قول  
 المتقدمين بعدم اجرته واما على القول المعتمد انها كالوقوف فيجب الاجرة على السريكة ولو زوج  
 تكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه ائتي ابن القيم  
 وما في الصنف من التفصيل لو اليتيم بقدر على المنع فلا اجر ولا افعليها غير ظاهر وعليه فهو  
 عليه لا عليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن اخائه انه مسئلة الدار مسئلة الارض  
 وان احضر اذا سكن فيما اذا كان لا يضرها فللغائب ان يسكن فقدر سريكة قالوا وعليه  
 الفتوى او معداى اعد صاحبه للاستقلال بان بناه لذلك او اشتراه لذلك فيل  
 او جره ثلث سنين على الولاء في السبأه لا يضر الدار معدة له باجره ثلث سنين  
 او اشتراه له ولا باجره البايع بالنسبة للمستري ويستترط علم المستر بكونه معدا  
 حتى يجب الاجر وان لا يكون المستر مشهورا بالغضب قلت ولو اختلفا  
 في العلم وعدمه فالقول له بيمينه لانه منكر والاخر مدع قاله شيخنا وموت رب الدار  
 وبعده يبطل الاعداد ولو بئى ليمسه ثم اراد ان يعد فان قال بلسانه ويخبر الناس  
 صار ذكره المص الا في المعد للاستقلال فلا ضمان فيه اذا سكن بتا ويل ملك ما كبت سكنه  
 احد شركا في الملك ولو ليتيم كما مر عن القنية فتنبه اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالعلية  
 بلا اذن لزم الاجر وعقد كبت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدا للاجرة فلا  
 شيء عليه بقى لو اجر الغاصب احدهما فعمل المستاجر المسمى كالحمل ولا يلزم الغاصب الاجر  
 بل يرد ما خصه للمالك سبأه وقتنه وفي السريكة لا ينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن  
 الاجرة كما لو سكن وخلاف من المصنف وخبره بان اسلموها في يد اذ التفتها لم  
 او ذمى فلا ضمان ومن المتلف المسمى قيمته لان الخمر في حقا قيمتها لو كان لا ذمى والمتلف

مطلوب  
 منافع مال اليتيم  
 مضمونه الا فيما اذا  
 سكنت امه مع زوجها

غير

غير الامام او ما موكب يري ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الرق خلافا لمحمد مجتبي ولا ضمان في ميتة ودم  
 اصلا بخلاف حالوا اشتراها اي الخمر منه اي الذي كسرها فلا ضمان ولا ضمان ففعله بتسليط  
 بايعه بخلاف خصصها مجتبي وفيه اتلف ذي حر ذمى ثم اسلمها او احدها لاسي عليه الا في  
 رواية عليه قيمة الخمر غصب من لم يخلها بالقيمة له كخطة ولم ييسر لا قيمة له  
 او تسمى اذ غصب حله ميتة وربعه به بمثل القيمة له كتراب وتسمى اخذها المالك  
 مجانا ولكن لو ابلغها من لا يوفى في شرح الوهبانية يضمن قيمته مدبوغا واعتمد  
 في المتلف ولو خللها بذي قيمة كالمخ الكسروا كل ملكه ولا شيء عليه لملكه خلافا لها ولورده به  
 بذي قيمة كقسط وعرض حله اخذ المالك وردها زاد الدرع وللغاصب حبسه حتى ياخذ  
 حقه ولو اتلف لا يضمن كالتلف ولا ضمان بالتلاف الميتة ولو لم يذمى ولا بالتلاف متروكة  
 التسمية عمدا ولو لم يذمى يبيحه مملكتي لان ولاية الحاجة ثابتة وضمن بكسر معترف بكسر الميم  
 الله الله ولو لو الكافر من كمال قيمته خبسا مخونا صا كالحقير المهور وضمن القيمة لا المثل  
 باراقة سكر ومنصف سبي بيانه في الاسر به وضمن بيعها كلها وقال لا يضمن ولا يصح  
 بيعها وعليه الفتوى مملكتي درر وربعه وغيرها واقره المص واما طبل الغزاة زاد في حظه  
 الخلاصة والصيدان والرف الذي يباع ضربه في العرس يضمنون اتفاقا كالاتمة المأخضة ونحوها  
 كلبس بطوح وحمامة طيارة وريد مقاتل وعبد خصي حيث يجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور  
 ولو غصب ام ولد فمملكت لا يضمن بخلاف موت المدر لتقوم المدر دون ام الولد وقال لا يضمنها  
 لتقومها حلقه عبد غير ام ولد او باطاد ابنته او فتح باب اصطبلها او قفص طائره فذهبت  
 هذه المذكورات او سعى الى سلطان بمن يوزيه واحال انه لا يدفع بل ارفع الى السلطان او سعى بمن  
 يباشر الفسق ولا يمتنع به فيه او قال سلطان قد يغرم وقد لا يغرم فقال انه وحده كذا  
 فغرمه السلطان سبأه يضمن في هذه المذكورات ولو غرم السلطان ابنته بمثل هذه  
 ضمن ولا يضمن لو سعى بغير حق عند محمد بن جرير له للساعي وبه يفتي وعزروا الساعي عمدا  
 طوبى بعد عتقه ولومات الساعي فلم يسمي به ان ياخذ قدر احسرا من تركته فهو  
 الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المص انه لومات المشكوك عليه بسقوط من سطح مخوفه غرم  
 الساعي ديتة لومات بالضرب لندوره وقد مر في باب السرقة امر شخص عبد غيره  
 بالاباق او قال له اقتل نفسك ففعل ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له اتلف مال ففعل قال اتلف  
 لا يضمن الامر والفرق انه بامر بالاباق والقتل صار غاصبا لانه استعمله في ذلك الفعل  
 وبامره بالتلاف لا يصير غاصبا لبل العبد وهو قائم لم يتلف واما التالف بفعل العبد

مطلوب  
 منافع مال اليتيم  
 مضمونه الا فيما اذا  
 سكنت امه مع زوجها

السبأه



واعلم ان الامر اذ كان الامر سلطانا او اباء او سيدا او مالكا  
 صبي او عبدا امره بالتلاف مال غيره سببه واذا امره بحفر باب في حائط الغريم كحافر  
 ورجع على الامر اسبابه استعمال عبدا لغير نفسه بان ارسله في حاجة وان لم يعلم انه عبدا  
 او قال ذلك العبد الذي استعمله الى خرصين فمته ان هلك العبد تجاربه وفيها جازل  
 الى اخر وقال الى خرصا يستعملني في عمل فاستعمله فمهلك ثم ظهر انه عبده فمته علم اوم يعلم  
 هذا الاستعمال في عمل نفسه ولو استعمله لغيره في عمل غيره اضران لانه لا يصير به  
 غاصبا لقوله لعبد ارق البخرة وانتر الشخش لتاكله انت فسقط لم يضمن الامر  
 ولو قال لتاكله انت وان اضني فمته كله لانه استعماله كله في نفعه علام جال الى فساد  
 وقال اقصدي فقصده فقصدا معتادا فغرم بالاولى فمات من ذلك ضمن قيمة العبد  
 عاقلة الفصاد ولو ذكر كالم في الصبي يجب دينه على عاقلة الفصاد عمدا به فـ  
 غضب عبدا ومعه مال المولى صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن بئابه بتعالضان  
 عينه بخلاف كحر عمديه وفي الوهبانيه

- ولو نسي كرفات يضمن نقصها • ولو نسي القرآن او ساق يذكر
- ولو علم الدال قيمة سلعة • فقوم للسلطان النقص خسر
- وقيل احدى المفردتين بسم ال • بقية والمجموع منه كحضر

قلت وعن اي يوسف لا يضمن الاخفة التي اتلفها في البرازية هو المختار  
 واقرة السر بلالي وذكر ان السلطان ليس بجفيد وانه ينبغي القول بتضمن القاصي ايضا  
 سيما في استبدال وقف ومال يتيم فليحفظ  
 الشئ فمنا سنة فملك مال الغير بغير ضاه وهي لغة الضم وسر عاتلك لم يفعه  
 جبر على المشتري بها قام عليه بماله لو مثله والا في قيمته وسببها انصار ملك  
 الشفع بالمشتري بشركة او جوار وسرطها ان يكون المحل عقارا سفلا كان او علوا  
 وان لم يكن طريقه في السفل لانه الحق بالعقار بما له من حق القرار درر قلت  
 واما جزم به ابن الكمال في اول باب ما هي فيه من ان البناذ ابيع مع حق القرار بلحق  
 بالعقار فردة سجن الرولى وافق بعدتها بتعال لبرازية وغيرها فليحفظ وركتها  
 اخذ الشفع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وسرطها وحكمها جوار  
 الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين وصفتها ان اخذ بها منزلة سرامبتدا  
 فثبت بها ما يثبت بالسرا كالد بخيار روية وعيب جب له لا عليه بعد البيع  
 ولو فاسدا

ن م  
 واقفي

ولو فاسد النقطع فيه حق المالك كما ياتي او بخيار المشتري وتستقر بالسهل في مجلسه  
 اي طلب الموائمة فلا يتطل بعبه وتلك بالخذ بالتراضي ونقصا القاصي عطف على  
 الاخذ لنبوت ملك الشفع بغير حكم قبل الاخذ كما خرره فلا خسر وبقدر روس الشفع  
 لا المالك خلافا للسافى للحليط متعلق يجب ونفس المبيع ثم ان لم يكن او سبله في حق  
 المبيع وهو الذي قائم ونفت له شركة في حق العقار كالشرب والطريق خاصين  
 ثم نشر ذلك بقوله كسرب نهر كبحر في هذه السفن وطريق لا ينفذ فلو عامين لا  
 سفعة بهما بيا نه شرب نهر مشترك بين قوم لشقي اراضهم منه بيعت  
 ارض منها فلكل اهل الشرب السفعة ولو ان نهر عام او المسئلة كالحاها فالسفعة للمجار  
 الملاصق فقط سبب جار ملاصق ولو ذمها او ما ونا او مكاتبا به في سكة اخرى وظهر  
 داره لظهرها فلوبا به في تلك السكة فهو خليط كما مر وواضع جذع على حائط وسريكة  
 خشبية عليه جار ولو في نفس الجدار فمشارك ملتقى قلت لكن قال المصنف ولو  
 كان بعض الجدران سريكة في الجدار لا يتقدم على غيره من جيران لان الشركة في البناء المجرد بدو  
 الارض لا يستحق بها السفعة وفي سره المجمع وكذا الجار المقابل في سكة الغير لنافذ  
 السفعة خلاف النافذ اسقط بعضهم حقهم في السفعة بعد القضا فلو قباله فلين  
 بقى اخذ الكل الزوال المراجعة ليس بل بقى اخذ نصيب التارك لانه بالقضا قطع حق  
 كل واحد منهم في نصيب الاخر زلتقى ولو كان بعضهم غائبا يفتى بالسفعة بين  
 الحاضرين في جميع الاحتمال طلبة فلا يوجب بالشك وكذا لو كان الشريك غائبا وطلبت  
 الحاضر يقضي له بالسفعة كلها ثم اذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى  
 له بنصفه ولو فوفيه في كله ولو دونه منعه خلاصه اسقط الشفع السفعة  
 قبل الشرا لم يصح لفقد شرط وهو مبيع اراد الشفع اخذ البعض وترك الباقي لم يذكر ذلك  
 جبر على المشتري لضرر يفرق الصفقة ولو جعل بعض السفعة نصيبه لبعض لم يصح  
 وسقط حقه به لا عراضه ويقسم بين البقية لطلب احد الشريكين النصف بناء  
 انه يستحقه فقط بطلت شفوعته اذ شرط صحتها ان يطلب الكل كما سطر الزيلعي  
 فليحفظ وصح بيع دور مكة فتجب السفعة فيها وعليه الفتوى استكه قلت  
 ومفاده صحة اجارته بالاولى وقد مناه فليحفظ ولكنه بكرة وحقيقة في كظفر  
 وفيها يصح الطلب من وكيل الشرا ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا بطلت هو المختار ولا  
 سفعة في الوقف ولا له نوازل ولا بجواره سرح مجمع وخائنه خلافا لخالصه والبرازية

بقيت ارض النصف  
 لا كالمشرك في الشرا  
 عام فلا كالمشرك

قلت في سفعة في الوقف اذا ابيع  
 لطلن ببيع وقدره جوار  
 اي ان يبيع عقارا جوار  
 لعدم جلاله رتبة



واعل لا سا فظه قاله لمعز قلت وجعل تحت الرمي الاخذ به والساني على  
 اخذه بنفسه اذا بيع ففي الفض حتى السفحة يبنى على صحة البيع ففاده ان ما لا  
 ملك من الوقت حال لا سفحة فيه وما يملك حال ففيه السفحة اذا بيع واما اذا  
 بيع بجواره او كان بعض المبيع ملكا وبعضه وقف او بيع الملك فلا سفحة للوقف  
 واسم علم **باب طلب السفحة** ويطلبها السفيع في مجلس  
 علم من شتر او رسولا او عدلا او عدل بالبيع وان امتد المجلس كالخمر هو الامح درر  
 وعلم المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى بلفظ يفهم  
 طلبها كطلبت السفحة ويحتمل ان يطلبها او يطلبها وهو يسمى طلب المواثبة اي  
 المبارحة والاشهاد فيه ليس بلزوم بل الحافة المحمود ثم يشهد على البائع ولو عقار  
 في يده او على المشتري وان لم يكن ذائدا لانه ما كان عند العقار فيقول اشتري فلان  
 هذه الدار وانا سفيعها وقد كنت طلعت السفحة واطلبها الان فاشهد واعليه  
 وهو طلب شاهد وسمى طلب تقرير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تكن ولو بكتاب  
 او رسولا ولم يشهد بطلت سفحته وان لم يتمكن منه لا ينظر ولو اشهد في طلب  
 المواثبة عند احد هو كفاه وقام مقام الطلعت ثم بعد هذين الطلبين يطلب  
 عند قاص فيقول اشتري فلان دارك وانا سفيعها يدرك كذا في لوقا لسبب كذا  
 كما في الملتقى لسبل السريك في نفس المبيع فهو اسم الدار في هذا الوقت فها المشتري  
 وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وهو يسمى طلب عليك وخصومة ويتأخره وطلقا  
 بعد ويغير سهر او اكثر لا ينظر السفحة حتى يسقطها بلسانه به يفتي وهذا  
 ظاهر المذهب وقيل يفتي بقول محمد بن اخيه سهر بلا عذر بطلت كذا في الملتقى  
 يعني فعلا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليأمره بالاخذ والترك واذا اطلب السفيع  
 سأل القاضي الخصم عن مالكية السفيع ما يسفح به فان اقرها اي ملكية فاشفع  
 به او تنكر عن اكله على العلم او رهن السفيع انما ملكه سأل عن كسرها فلا تزيت  
 ام لا فان اقر به او تنكر عن كسرها على كسرها سفحة اخلط او على السبب في  
 سفحة احوار خلاف السافعي كما مر في كتاب الدعوى او رهن السفيع فقل له يا  
 هذا اذ لم ينكر المشتري طلب السفيع السفحة فان انكر قال القول المبيح ابن كمال  
 وان لم يحضر الممن وقت الدعوى واذا قضي لزمه احضاره والمشتري حليس الدار  
 لفض عنه فلو قيل السفيع اذ الممن فاخر لم يتطل سفحته وخصم السفيع المشتري  
 مطلقا

مطلقا والبائع قبل التسليم الاول ملكه والساني بيده ابن كمال ولكن لا تسع البينة عليه  
 حتى يحضر المشتري لانه الملك وليس بخصومه ولو سلم المشتري لا يستر حضور البائع  
 لزوال الملك واليد عنه ابن كمال ويقضي لقاضي بالسفحة والعهد لضمان الممن عند  
 الاستحقاق على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري والعهد على المشتري لو بعد لما مر  
 للسفيع خيار الروية والعيب وان شرط المشتري الرادة منه دون خيار الرط والاهل  
 اختيار وفي الاسماء السفحة بيع في كل الاحكام الا ضمان الغرر للجبر وان اختلف السفيع  
 والمشتري في الممن والدار مقبوضة والممن مفقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر  
 ولا يتحالفان وان برهنا السفيع احق لان بينته قارضة ادعى المشتري مئنا وادعى  
 بائعه اقر منه بلا قبضه والقول له اي للبائع ومع قبضه للمشتري ولو عكسا فبعد  
 قبضه القول للمشتري وقيله يتحالفان واي تنكر غير قول صاحبه وان حلفا فسبح البيع  
 وباخذ السفيع بها قال البائع ملكتي وعط البعض يظهر حق السفيع فاخذ بالماني  
 وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد قبض اسبابه وعط الكل والزيادة لا ياخذ بكل  
 المسمى ولو عط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير ولو علم انه شره بالف  
 فسلم ثم عط البائع مائة فله السفحة كما لو باعه بالف فسلم ثم زاد البائع له جارية  
 او مائة فانيه وفي السر اعني ولو حاكم الخمر في حق المسلم ابن كمال ياخذ بماله وفي السر البيني  
 بالقيمة ففي بيع عقار عقار ياخذ السفيع كذا في العقار من بقيمة الاخر في السر البيني  
 موجبا ياخذ حال او طلب السفحة في كمال واخذ بعد الاجل ولا ينبغي اهل على المشتري  
 لو اخذ كمال ولو سكت عنه فلم يطلب في كمال وصحى يطلب عند حلول الاجل بطلت  
 سفحته خلافا لابي يوسف وياخذ بمثل الخمر وقيمة الخمر بران كان البائع والمشتري  
 والسفيع ذيبا لا بد ان يكون البائع ايضا والافسد البيع فلا تثبت السفحة ابن كمال  
 معز باليسر وياخذ بيمينه كما لو كان السفيع مسلما المنع عن تملكها وتلكها  
 ثم قيمة الخمر برهنا قايمة مقام الدار لا مقام الخمر برول لا يحرم تملكها بخلاف المرو على  
 العاشر وطريق معرفة قيمة الخمر بالرجوع الى ذي اسم او فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول  
 للمشتري عناية وباخذ السفيع بالممن وقيمة البنا والغرس مستحق القلع كما مر باب  
 الغصب قلت واما لو ذهبا بالوان كثيرة او طلاها بحصير خير السفيع بين  
 تركها واخذها واعطا ما زاد الصبغ فيها لتؤخر نقضه ولا قيمة لنقضه بخلاف البنا  
 حاوي الراهري ويصح لو بني المشتري او غرس وكلف السفيع قلعها وعن الساني ان ساء

محله  
 سفحة  
 عيب

ذمباني



أخذ بالثمن وقيمة البناء والفس او ترك وبه قال السافعي وماكل قلنا في فيما الغرم فيه حق اقوى  
ولذا تقدم عليه فينقصه كما ينقص السفيغ جميع تصرفاته اي المشتري حتى الوقت  
والسجدة والمقرة والهبة زكيتي وراهدى واما الزرع فلا يقلع استحيانا لان له نهاية  
معلومة ويبقى بالآخر ورجع السفيغ بالثمن فقط ان اخذ بالسففة ثم ياتي او غرس  
ثم استحققت ولا يرجع بقيمة البناء والفس على حد لانه ليس لغرس بخلاف المشتري  
وياخذ كل الثمن ان خربت او حفر الشجر بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل الوصف  
وهذا لا يبق شي من نقض او خيب فلو بقي واخذ المشتري لانفسه من الارض حيث  
لم يكن يتعا لارض ستفظ حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد ويحل  
قيمة النقض يوم الاخذ زيلعي قلت فلوم باخذ المشتري كان هلك  
بعد انفصاله لم يبق شي من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابع والتوابع لا يقابلها  
شي من الثمن وبالاخذ بالسففة تحولت الصفقة الى السفيغ فقد هلك ما دخل  
تعاقل النقض ولا يفظ بملكه شي من الثمن قاله يحننا خلاف ما اذا تلف بعض الارض  
بغرق حيث يفظ من الثمن بحصته لان القات بعض الاصل زكيتي وياخذ حصة  
العروة من الثمن ان نقض المشتري البناء لانه قصد الاتلاف وفي الاول الافة سماوية  
ويقسم الثمن على قيمة الارض ولما يوم العقد بخلاف الهدامة كما مر لتقوم بالحبس  
ونقص الا جنى كنقصه اي المشتري والنقص بالسففة بالنقص له اي للمشتري  
وليس للسفيغ اخذه لروا المستعينة بانفسه وياخذ ثمنه استحيانا لانفسه  
ان ابتاع ارضا وخللا وخر او امر بعد ثمن في يده وان جده المشتري فليس للسفيغ اخذه  
لما مر او هلك بافة سماوية وقد شراها بثمرها سقط حصته من الثمن في الاول  
اي شراها بثمرها وبكل الثمن في الثاني لحدوثه بعد النقض فبقي بالسففة للسفيغ  
ليس له تركها شرعا وهبانه لمحوها الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضا الطلب  
في بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط ولا شيوع  
فيها وقت التقاض وفي بيع فضولي او خيار بايع وقت البيع عند الثاني ووقت  
الاحازة عند الثالث وخيار مشروط في البيع اتفاقا بحيثى من لم ير السففة باجوار  
كالسافعي فلا طلبها عند حكم براه يقول له هل تعتقد وجودها ان قال نعم اعتقد ذلك  
حكم له بها والا فلا يحكم فتيمة ويزاويه في روع اخرا السفيغ الجائر طلب  
لكون القاضى لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى احضارها فامتنع بخلاف سبت

اليهودي كما باقى سري ارضا بمانة فرفع ثراها وباع بمانة ثم اخذها السفيغ  
بالسففة اخذها بخين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم السرا قبل  
رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو سبها كما كانت فاجواب  
لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كسبت فيها فهو ملك حاوى الراهدى  
وفيه سري دار الى احصاء ليس للسفيغ ان يجعل الثمن وياخذها بالسففة  
لانه ملكها جميع فاسد انتهى قلت ويحيى انه لا سففة فيها  
بيع فاسد ولو بعد قبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحو  
وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما تثبت الملك للموهوب له اذا  
قبض الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض احد العوضين دون الاخر  
ثم لم يفسخ السففة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان ياخذ  
الدار بالسففة **باب ما تثبت فيه او لا تثبت لا تثبت**  
فقد الا في عقار ملك بعوض خرج الهبة هو ما خرج المهر وان لم يكن يفسخ خلافا  
لسافعي كزعي اي بيت الرضى مع الرضى بهاية وحمام وبئر ونحو بيت صغير لا يمكن  
فسخه لا في عرض بالسكون مالم يس بعقار فيكون مابعد من عطف كالحاص على العام  
وفلك خلافا لملك وبنوا ويحل اذا بيعا ففسدا ولو لم يفسخ القرار خلافا لما فهم ابن  
الكامل لم يفسخ المنقول كما افاده في حنا الرمل ولا في اوت وصدقه وهبة لا بعوض  
مشرود ودار فسميت او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح من ربه ومهر  
وان قوبل بفسخها اي الدار فان معنى البيع تابع فيه واوجباها في حصة المان  
او دار بيعت بخيار البايع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط  
الخيار في البيع وفيل عند البيع وبيع او بيعت اربيعا فاسدا ولم يسقط فتيمة  
فان سقط حق فتيمة كما باقى المشتري فيها ثبت السففة كما مر او رد خيار  
رويه او شرط او عيب بقضا متعلق بالآخر فقط خلافا لما روى المصنف للدرر  
بعد ما سلمت اي اذا بيع وسلمت السففة ثم رد البيع خيار روية او شرط كيف  
ما كان او عيب بقضا فلا سففة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد بحيب بعد قبض  
بلا قضا او باقالة فان له السففة لان الرد بحيب بلا قضا والاقالة بمنزلة بيع مبتدا  
وتثبت السففة للعبد المادون المستغرق بالدين احاطة الدين برفقته واسسه  
ليس بشرط ان يكون في بيع يده وتثبت سبده في بيعه بنا على ان لا اخذ بالسففة







ياخذ الكل ويترك لانه فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفع  
مقام احدهم فلم تتفرق الصفقة بلافق بين كونه قبل القبض او بعده سمي لكل بعض  
لنا او سمي الكل جملة لان بكرة هنا لاتخاذ الصفقة لاتخاذ الثمن واعلم انه لو طلب حصته  
فهو على شفيعته ولو اشترى دارين او قريتين بمصرين صفقة اخذها لشفيعها  
معا وتركها لاحدهما ولو اشترى بالشرق والآخرى بالمغرب سرح مجمع وباني والمجزر  
في هذا العدد والالتزام العاقد لتعلق حقوق العقدة دون المالك فلو وكل واحد  
جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم اشترى نصف دار غير مقسوم فقام سهم  
المشتري البايع اخذ الشفع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة وان وقع  
في غير جانيه على الامح وليس له اي للشفيع نقضها مطلقا سواء قسم حكم او رضا على  
الامح لانها من تمام القبض حتى لو قام الشريك كان للشفيع النقض كما ذكره بقوله  
يخالفها اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقام المشتري الشريك  
الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه كنقض بيعه وهبته كما لو اشترى اثنا  
دار او هما شفيعان ثم جاشفع ثالث بعد ما اقتضاها بغيره فله اي  
للشفيع ان ينقض القسمة ضرورة ضرورة النصف ثلثا سرح وهبانه  
اختلف الحار والمشتري في ملكية الدار التي سكن فيها الشفع الذي هو الحار فاقول  
للمشتري لانه ينكر استحقاق الشفعة للحار تخليف اي تخليف المشتري على العلم عند اي  
يوسف وبه يفتي كما لو انكر المشتري طلب المواساة فانه يحلف على العلم وان انكر  
المشتري طلب الاستهاد عند لقائه حلف المشتري على البتات لانه يحيط به  
علمادون الاول حاوي الراهدي ولو برهننا فيسنة الشفع احق وقال ابو يوسف  
بينه المشتري في روع باع ما في اجارة الغير وهو شفيع فان اجاز لبيع  
اخذها بالشفعة والابطلت الاجارة وان ردها شري لطفه والاب شفيع له الشفعة  
داومي كالب لا قلت لكن في سرح المجمع ما يخالفه فثبت ان اذا كانت  
دارا شفيع ملاصقة لبعض البيع كاذله اسفحة فيما لازقه فقط ولو فيه تفريق  
الصفقة الا بر النعام من الشفع بطلها قضا بطلها لا يانة ان لم يعلم بها  
اذا صبح المشتري البايع في الشفع خير انسا اعطاه مازد الصبح او تركه خيرا لم يطلب  
لكون القاضي لا يراها فهو معدود بيهودي سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب  
لم يكن عذر اقلت بوخذ منه ان اليهودي اذا طلب خصمه من القاضي

احضاره

احضاره يوم سبعة فانه بكلفه كحضور ولا يكون سبعة عذرا وهي واقعة الفتوى  
قاله المص قلت وهي واقعات كحسامي ادعى الشفع على المشتري انه احتال  
لاصلها يحلف وفي الوهبانية خلافه قلت وسنذكره لان ابن المص في  
حاشيته ابدى بما لا مزيد عليه فيلحفظ تخليق ابطالها بالشرط جائز له دعوي  
في رتبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الي ولا  
فانا على شفعتي فيها استولى الشفع عليه بالاقضاء ان اعتمد على قول عالم لا يكون  
ظالما والا كان ظالما السباع على عدد الروس العقل والشفعة واجزة القسمة  
والطريق اذا اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة لم تدعيه صبي شفيع  
لاولى له لا يتطل شفيعته وان نصب القاضي فيما يطهرها جاز جواهر شري  
كرما وله شفيع غائب فامرت الاشجار فاكلها المشتري ثم اتى الشفع واخذ  
ان الاشجار وقت القبض ثم سقط بقدره ولا لانه لا حصته له من الثمن  
حينئذ مويد بآراءه معزيا لواقعات كحسامي وفي الوهبانية

وياخذ فيما يشترى لصفره اب ووصي للبلوغ يوحى  
اوليس له تفريق دارين بيعنا ولو غير جار فالشفع اجد  
وما ضار سقاط التحيل مسقطا وتخليف في النكر لا شك انكر

كتاب القسمة من سبعة ان احد الشريكين اذا اراد الافتراق  
باع فتمت الشفعة وقسم هو كلفة اسم للاقتسام كالقدرة للاقتدار وشرعا  
جمع نصيب سابع في مكان معين وسبها طلب تركا او بعضهم للاقتناع عليه  
على وجه مخصوص فلو لم يوجد طلبهم لا تقع القسمة وركنهما هو الفعل الذي  
يحصل به الافتراق والتمييز بين الانصاف كليل وذرع وسرطها عدم ثبوت المنفعة  
بالقسمة ولذا لا يقتسم نحو حايه وحمام وحلمة يقيين نصيب كل من شركا  
على حدة وتتم مطلقا على معنى الافتراق وهو اخذ عريضة وعلى معنى المبادلة  
وهي اخذ عوض خفة والافتراق هو غالب في المشتى وما في حكمه وهو العددي المتقارب  
فان معنى الافتراق غالب فيه ايضا ابن كمال عن الكافي والمبادلة غالبية في غير اى غير  
المثلي وهو القيمي اذا تقرر هذا الاصل فباخذ شريك حصته بقبية صاحبه  
في الاول اي المثلي لعدم الاتي اي القيمي لتفاوتته في كانه مكمل او موزون  
بين حاضره غائب او بالغ وصغير فاخذ احضا را باع نصيبه نفذت القسمة

مطابقا لما في حلف  
المشتري على ما في  
الاشياء

مطابقا لما في حلف  
المشتري على ما في  
الاشياء







اجماعا واستوفت فلو اختلفوا فقال بعضهم ابقناه مشترك كما كان ان امكن افراز  
كل فعل كما بسطه الزيلعي اختلفوا مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب  
الدار وما في الارض فنقدر ممر النور زيلعي بطوله اي ارتفاع حتى يخرج كل واحد منهم  
جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا يمتد وانه لا قدر طول الباب من الهواء ترك  
والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الارضا المشتركة حلاله ولو شرطوا ان يكون الطريق في  
نسبة الدار على التفاوت خارجا وان وصله كان سهامهم في الدار متساوية وذلك لان  
القسم على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزه في اقسام التي بالارار  
لانه ليس بوزن ولا لعب بالسرج على الصحيح بل بالقبان او الميزان لانه وزني  
سفل له علو مشترك وسفل مشترك وعلو لاخر وعلو مشترك مشترك  
والسفل لاخر قوم كل واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند مخد وبه يغني  
انكر بعض مشترك بعد القسمة استيفان نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفان  
حقه بقبول وان قسمها باخر في الاصح ان ذلك وان شهد قاسم واحد لانه فرد  
ولو ادعى احدهم ان من نصيبه شاة وقع في يد صاحبه غلط وقد كان اقرب بالاستيفان  
او لم يفر به ذكره البرجيني لم يصدق الا برهان او اقرار الخصم او نكوله فلو قال الا  
نحية لعت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلطه وان قال بفسخ  
فاخذ شركي بعضه وانكر شركي ذلك حلف لانه منكر وان قال بقبول اقراره بالاستيفان  
اصابي من ذلك كذا الى كذا ولم يسلم الي وكذب شركي بخالفه ونقض القسمة كالاختلاف  
في قدر المبيع ولو اقسما دارا وصاب لا طائفة فادعى احدهما بقبول اقراره بالان  
نصيبه وانكر لاخر فعليه البينة لانه مدع وان اقامها فالعبرة لبينة المدعي لانه  
خارج وان كان قبل الا الشهادة على القبض بخالفه ونقض وكذا لو اختلفا في كد ودوان  
استحق بعض معين من نصيبه لا تنفس اتفاقا على الجميع وفي استحقاق بعض  
شايع في كل تنفس اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه لا ينفس  
جرا خلافا للمساوي بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك نصيب شركي ان شاة  
او نقض القسمة دفعا لضرر التشقيص قلنا بفي ههنا احتمال اخر وهو  
ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شايعا فسخت وان كان معينان فان  
تساويا فظاهر والا فالعبرة بالزائد كما مر فلذا لم يفردها بالذكر فظهر من في التركة  
المقسومة تنفس القسمة الا اذا قسوه اي الدين او ابر الغرام ذمم الورثة او يبيع منها

اي فوفه

اي من

اي من التركة ما يفي به لزوال المانع ولو ظهر غنى فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة  
فان كانت بقضا بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي معتد بالعدل ولم يوجد ولو  
وقعت بالتراضي بطل التراضي بتطرا ايضا في الاصح لان سرقا جوازها المعادلة ولم توجد  
فوجب نقضها خلافا لتصحح خلاصة قلنا فلو قال كالكثير تنفس لكان اولى  
وسمع دعواه ذلك اي ما ذكر من الغنى الفاحش ان لم يفر بالاستيفان وان اقر به لا يسمع  
دعوى الغلط والعين للتناقض الا اذا ادعى الغصب بسمع دعواه وتماه في الخائبة  
ادعى احد المتقاسمين للتركة دينا في التركة صح دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمع  
والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا باني سب كان لا يسمع للتناقض الاقدام على القسمة  
استترف بالشركة وفي الخائبة اقسما مواد اراوا رضائهم ادعى احدهم في قسم الاخر دينا  
او تخلازم انه بناء او غصب لم تقبل بنبته وقعت بغيره في نصيب احدهما اعضاها  
مديله في نصيب الاخر ليس له ان يجرم على قطعها به يفتي لانه استحق  
الشيء باعضائها اختيار بين احدهما اي احد الشريكين بغير ادان الاخر في عقار  
مشترك بينهما فطلب شركي رفع بناءه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي  
فيها ونعت والاهدم البناء وحكم الغرس كذلك بترار به القسمة لتقبل النقص فلو اقسما  
واخذوا حصتهم ثم تراصوا على الاشتراك بينهم صح وعادت الشركة في عقار او غيره  
لان قسمة التراضي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضي بترار به المقبوض  
بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره ثبت  
الملكية ويبيد جواز التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشر  
الفاسد فانه يعيد الملك كما مر في بابه وقيل لا يشترط جزم بالقبول في الاستاء وبالاول  
في البرازيه وكفنه ولو تهاينا في سكن دار واحدة سكن هذا بعضا وهذا شبرا  
وذا شبرا او دارين سكن كل دارا وفي حصة عبيد تخدم هذا يوما وهذا يوما وعبيد  
تخدم هذا وهذا والاخر الاخر في غلة دار او دارين كذلك مع التهاين في الوجوه الستة  
استحسانا اتفاقا والاصح ان القاضي يهاين بينهما جبرا بطلب احدهما ولا ينظر  
موت احدهما ولا موتهما ولو طلب احدهما القسمة فيما ينقسم بطلت ولو اتفقا على  
ان يبقية كل عبيد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة وما زاد في ثوبه احدهما  
في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين ويجوز في عبيد ودار على اسكن واحدهم وكذا في كل مختلف  
المسفعة ملكتي وتماه فيما علقته عليه ولو تهاينا في غلة عبيد في غلة عبيد

م ٢٥

من غنى فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة

طلب احد الشريكين بغير ادان الاخر في عقار مشترك



أو نهايا في غلة بعل أو بعلين أو في ركوب بعل أو بعلين أو في مرة شجرة أو في لبن ساة  
 لا يقع في الحمار النمان وحيلة التمار ونحوها أن يترك حصة شريك ثم يبيع  
 كلها بعد مضي نوبته أو يشتفع بأبني بمقدار معلوم استقرضه لصاحب  
 إذ قرض المساع جاز في فروع الغرامات إن كانت لحفظ الاملاك فالقسمة  
 على قدر الملك وإن حفظ النفس فعلى عدد الروس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم  
 السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف العرق فالتقوا على القاء امتعة  
 فالغرم بعد الروس لأنها لحفظ النفس المشترك إذا انفرد فأي أحدهما العارة  
 إن احتمل القسمة لأجر وقسم والابن ثم أجره يرجع بما انفق ولو لم ينفق  
 والاضحية البناء وقت البناء التصرف في ملكه وإن تضرع حاره في ظاهر الرواية  
 الكل في أن سباه وفي المجتبى وفي الفتوى على المنع قال المحم فقد  
 اختلف الافتاء وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية انتهى قلت وفيه متفرقات القضا  
 وفي الوهبان شريحها ولوزرع الإنسان أن يزرعه فليس حرامه أو غير  
 وحيط له أهل خمر واحد ولا حرافيه قبل ليس يغير  
 ومالك شريك أن يبيع حيطهم وقيل التعل جاز في بيع  
 ومنوع فتنم عند منع مشار من الرم قاض فوجر في بيع  
 وينفق في المختار راض ياذنه ويبيع زفعا من أي قبل يفسد  
 أو خذ منفق بالاذن منه كالحالم وخذ قيمة إن لا وهذا المحرم  
 المزارع فناسبتها ظاهرة هي لغة مفاعلة من الزرع وشرعا  
 عقد على الزرع ببعض الخارج وإركانها أربعة أرض وبذر وعمل وبقر ولا تصح عند  
 الأمام لأنها قفطر الطمان وعندهما تصح وبه يفتي للحاجة وقاسا على المضاربة  
 شروطها أربعة صلاحية الأرض للزرع وأهلية العاقدين وذكر المدة أي منق  
 متعارفة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعتنى اليها أحدهما  
 غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على أول زرع واحد وعليه الفتوى  
 مجتبى وشرارته وأقره المحم وذكر رب البذر وقيل حكم العرف وذكر جبه  
 لا قدره لغله بعلام الأرض وشرطه في الاختار وذكر قسط العامل الآخر ولو  
 يباحظ رب البذر وسكتا عن حظ العامل جاز استحسانا وبشرط التحلة بين الأرض  
 ولو مع البذر وعامل وبشرط الشركة في الخارج ثم فرع على الأخير قوله فتنظر إن  
 شرط

مطلق  
 الغرامات

شرط لأحدهما قفطران سباه أو ما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذر أو رفع  
 الخرج الموضف وتنصف الباقي بعد رفعه بخلاف شرط رفع خراج المقاسمة كثلث  
 أو ربع أو شرط رفع العشر للأرض أو لأحدهما لأنه مساع فلا يودي إلى قطع الشركة  
 أو شرط التبن لأحدهما وحجب الأخرى ينطل لقطع الشركة فيما هو المقصود أو شرط  
 تنصف الحجب والتبن لغرب البذر لأنه خلاف مقتضى العقد أو شرط تنصف  
 التبن وحجب لأحدهما لقطع الشركة في المقصود وإن شرط تنصف الحجب والتبن  
 لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد أو لم يعرض للتبن صحت وحينئذ التبن لرب  
 البذر وقيل بينهما بتعال الحجب كذا قال المحم بتعالا صدر وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى  
 الثاني حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل لرب البذر قلت وفي  
 شرح الوهبانية عن كفتية المزارع بالربع لا يستحق من التبن سباه وبالثلث  
 يستحق النصف وكذا صحت لو كان الأرض والبذر لزيد والبقر والعمل للأخر أو الأرض  
 له والباقي للأخر أو العمل له والباقي للأخر فهذه الثلاثة جائزة وبطلت في أربعة أوجه لو كان  
 الأرض والبقر لزيد أو البقر والبذر له والأخران للأخر أو البذر له والبقر والأخر  
 بالتقاسم العقل سبعة أوجه لأنه إذا كان من أحدهما واحدة والثلاثة من الآخر  
 فهي أربعة وإذا كان من أحدهما اثنين والثان من الآخر فهي ثلاثة ومتى دخل ثالث  
 فأكثر حصته فسدت وإذا صحت فالخارج على الشرط ولا ياتي للعامل أن لم يخرج شيء في  
 الصحينة ويجبر من أي عن المصلي الرب البذر فلا يجبر قبل القايه وبعد يجبر بذر  
 ومتى فسدت فالخارج لرب البذر لأنه ضاملكه ويكون للأخر أجر عمله وأرضه ولا  
 يزد على الشرط بالغاما بلغ عند محمد وإن لم يخرج شيء في الفاسدة فإن كان البذر من  
 قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وإن كان من قبل رب الأرض فعليه أجر مثل العامل  
 حاوية ولو انتزع رب الأرض من المصلي فيها وقد كرت العامل في الأرض فلا شيء له كترابه  
 حكما أي في انقضاء الأقامة للمنافع ويسترضي ديانة فيفتي بأن يوفيه أجر قبل لغره  
 وتفسخ المزارعة بدین محجوج إلى بيعها إذا لم ينبت الزرع لكن يجب أن يسرض المزارع  
 ديانة إذا عمل كما مر إذا ثبت ولم يستحصد لم تبع الأرض لتعلق حق المزارع حتى لو  
 أحاز جاز فإن فسدت المدة قبل إدراك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض  
 إلى أدراكه أي الزرع كما في الإجازة بخلاف ما لو مات أحدهما قبل إدراك الزرع حيث يكون  
 الكل على العامل أو وارثه لبقاء العقد سكتا عن دفع رجل أرضه إلى آخر على أن يزرعها

تصور الصبي والراية  
 بالحدسية  
 ذنبي ثماعلا منها  
 ذنبي باعتم وكابل  
 ذنبا جازوا باعلا



بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان وخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فالمرارعة فاسدة  
ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الأرض جز لسر كنهه فيه وعامل  
يحب عليه أجر نصف الأرض لصاحبها لفساد العقد وكذلك لو كان البذر ثلثاه  
من أحدهما وتلته من الآخر والربع بينهما نصفين وعلى قدر بذرهما فهو فاسد أيضا  
لاشتراطه الاعارة في المزارعة بخلافه واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي  
مدة المزارعة عليها بقدر المحصول واما قبل مضيها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة  
بذر ومونة حفظ وكري نهر على العامل ولو بلا شرط فاذا انتاها ففي مال مشترك  
بينهما فتحب عليهما مونة كحصاد ودياس كذا حرم المهر وحمل عليه اصل صدر  
الشريعة فيلحفظ فان شرط على العامل فسدت كما لو شرطاه على رب الأرض بخلاف  
مالومات رب الأرض والزرع بقول فان العمل فيه جميعا على العامل او وارثه لبقامة  
العقد وللعقد يوجب على العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مروى لومات  
قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه كما مروى كذلك فسخت بدين محوج بحيثى وصح اشتراط  
العمل كحصاد ودياس ونسف على العامل عند التالى للعامل وهو الاصح وعليه الفتوى  
مكتنى العلة في المزارعة مطلقا ولو فاسدة امانة في يد المزارع ثم فرع عليه بقوله  
فلا ضمان عليه لو هلكت العلة في يده بلا صنعه فلا تنجى بها الكفالة نعم لو كلفه حصنة  
ان استهلكها صححت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة  
حاشية ومثله في الحكم المعاملة اى المساقاة فان حصنة الدهقان في يد العامل  
امانة واذا اقصر في المزارع في سقى الأرض حتى هلك الزرع لهذا السبب لم يضمن المزارع  
في المزارعة الفاسدة ويضمن في الصحة لوجوب العمل عليه فيها كما مروى في  
يده امانة فيضمن بالتقصير في السراجه اكار ترك السقى عمدا حتى يبس ضمن  
وقت ما ترك السقى فيتمه نابتا في الأرض وان لم يكن للزرع قيمة فوقيت الأرض مزروعة  
وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما وروع اخر الاكار السقى ان  
تأخير معتاد الا يضمن والا ضمن شرط عليه كحصاد فتعاقل حتى هلك ضمن الا ان  
يؤخر تأخير معتاد ان ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى  
اكلكه ان امكن طرده ضمن والا بترابيه رزع ارض رجل بلا موه طالبه بحصنة  
الأرض فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك  
حوت بين ابى احدهما ان يسقيه اجبر فلو فسد فخر فعه للحاكم وامره بذكر ثم

وان دفع الى العامل  
الا ضمانا عليه  
اقتنع

امتنع ضمن جواهر الفتاوى شرط البذر على المزارع ثم زرعه ارب الأرض على وجه الاعانة  
فمزارعة والا فنقض لها دفع الأرض المستاجر من الآخر مزارعة جاز ان البذر من المتاجر  
ومعاملة لم تجز استاجرا رضا ثم استاجر صاحبها ليحل فيها جاز الكل من فتح المهر  
قلت وفيه في ارباب جناية السهمه معزى بالخلاصة يستأجر ضيع  
امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم واكحطان قال ضمن الكروم لا كحيطان  
ولو فيه حصرم ضمن كحصرم لا لعين لهائيه فصار حفظه عليها قلت  
قال ق وضمن لعين في عرفنا انتهى انفق بلا اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع  
كمره دارت شركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستعيد فله ذلك وان ابى  
رب الأرض فلتنقى وفي الوهبانية

ويا خذ ارضا لليتيم وصيه مزارعة ان كان ما هو يبذر  
ولو قال بذر الأرض في مزارع له القول بعد الخصم وكحفظه بذكر

لا تخفى منا سنفاهي المعاملة بلغة اهل المدينة  
فهلقة وسرع معاودة دفع الشجر والكروم واهل المارد بالشرايع غير المتمر كأكور والصفى  
لم اره الى من يصح بجز معلوم من ثم وهو كالمزارعة حكما وخلاف وكذا شروطها تكن  
هنا يخرج بيان البذر ويخرج الا في اربعة اشيا فلا تترك بلا أجر ويعمل بلا أجر في المزارعة  
اذا ضمن بخلاف المزارعة كما مروا اذا انقضت المدة تترك بلا أجر ويعمل بلا أجر في المزارعة  
باجر واذا استحق النخل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع والرابع  
بيان المدة ليس بشرط هنا مختسان للعلم بوقته عادة وحينه تقع على  
الا اول ثم يخرج في اول السنة وفي الرطبة على ادراك بزررها ان الرغبة منه وعده فان لم يخرج  
في تلك السنة فمفسدت ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ الثمرة فيها  
ولا تبلغ صح لعدم التيقن بفوات المقصود فلو خرج في الوقت المسمى فعمل الشرط  
لصحة العقد ولا فسدت فللعامل اجر المثل ليدوم عمله الى ادراك الثمر ولو دفع عراسا في  
ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما خرج كان بينهما تقسده هذه المساقاة ان لم يذكر  
اعواما معلومة وان ذكر اذ ذكر صح وكذا لو دفع امورا رطبة في ارض مساقاة ولم يسم  
المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز وان لم يسم المدة ويقع على اوله جدي يكون وورفع رطبة  
اشترى جذاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرهما ويكون بينهما نصفين جاز ببيان  
مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشركة فيها اي في الرطبة فسدت لشرطها الشركة



فيها لا يوجب له ونفع في الكرم والشجر والرطاب المراد منها جميع القول واصول الباذخات  
 وانخل وخصها السافعي بالكرم والنخل لوفيه اي الشجر المذكور مرة غير مدركة يعني تزيد  
 بالعلم وان مدركه قد انتهت لا تنفع كما لمزارة لعدم الحاجة دفع ارضا ايضا مد  
 معلومة ليس وتكون الارض والشجر بينهما لا يصح لا شراط الشركة فيما هو موجود  
 قبل الشركة فكان كقفز الطمان فتفسد وكثرة وانعس لم يرب الارض بتعا لارض  
 وللآخر قيمة غرس يوم الغرس وجرت مثل عمله وحسب له اجواز ان يسبق نصف  
 انغراس بنصف الارض وستاجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً ثم قليل  
 ليحار في نصيبه صدر شريعه ذهبت الزرع بنواه رطل وانقته في كرم اخر فثبت لا  
 سها شجرة فهي لصاحب الكرم الا قيمة للنواة وكذا لو وقعت خوفا في ارض غيره  
 فثبت لان الخوفا لا تثبت الا بعد ذهاب لمحها وبطل المساقاة كما لمزارة موت  
 احدها ومضى مدتها والتمرنى هذا في صورتي الموت ومضى المدة فان مات العامل  
 تقوم ورثته عليه ان ساء واحق يدرك الثمر وان كره الدافع اي رب الارض وان ارادوا  
 القلع لم يضر واعلى العمل وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع  
 دفعا للضرر وان ماتا فاختار في ذلك لورثته العامل كما مر وان لم يمت احدهما بل انقضت  
 مدتها اي المساقاة فاختار للعامل ان ساء فله على ما كان وتفسخ بالعذر كما لمزارة  
 كما في الإجارة ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه  
 منه دفعا للضرر **فروع** ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فاعل العامل  
 وما بعده كحذاء وحفظ فاعلها ما وبو شرط على العامل فثبت اتفاقا ملتقى والاصل  
 ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقي فاعل العامل وبعده كحصاد عليها كما بعد كسبية  
 فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد رب الكرم لم  
 يحز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل حاز لانه استقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة  
 لم يحز فلا اجر له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية  
 وما للمساقي ان ياتي غير **و** وان اذن المولى له ليس ينكر وفي معا  
 واي شياه دون ذبح كلها **و** ابن المساقى والمزارع يكفر  
 بالنبات والكرم في المال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح بالكسر او ما بالفتح فقطع  
 الاوداج حرم حيوان من سانه الذبح خرج السمك ويجزأ فيحلان بلاد ذكاة ودرخل المذرية  
 والمنطقة

بالرفع

وانيفحة وكل ما لم يذك ذلك شرعا اختياريا كان او اضطراريا وذكاة الضرورة  
 خرج وطعن وانما ردم في اي موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار ذبح يمين  
 الحلق والسبب بالفتح الحسن الصدر وعروقه الحلقوم كله وسطه او اعلاه او اسفله  
 وهو مجرى النفس على الصحيح والمري هو مجرى الطعام والشراب والودجان مجرى  
 الدم وحمل المذبح بفتح اي ثلث منها اذا لزم حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر من ثلث  
 خلاف وصح البرازي قطع كل حلقوم ومزى واكثر ذبح **وسيجي** ان يكتفى  
 من الحياة قد ما يبقى في المذبح وحمل الذبح بكل ما يرى الاوداج اراد بالاولاد  
 كل الاربعة تغليباً والدم اي اساله ولو يشار او بليطة اي فتش رقبة او مرق  
 يجر ابيض كالسكن يذبح بها الا سنا وضربا قايماً ولو كانا من وعن حل عندنا  
 مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان كذبح شتره كليله وذب احد استفرته  
 قبل الاصطخاع وكره بعده كاجر رجلها الى المذبح وذبحها من قفاها ان بقيت حية  
 حتى تقطع العروق والام تخر لوتها بلا ذكاة والتخ بفتح فسكون بلوغ السكن الخناع  
 وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة وكره كل تغذيب بلا فائدة مثل قطع الرأس  
 واسخ فتران يتردى تسكن من الاضطراب وهو تفسير باللام كالخفي وكره  
 ترك التوجه الى القبلة لمخالفة السنة وشرط كون الذاب مسلماً حلالاً خارجاً  
 الحرم ان كان صيداً فصيد الحرم لا تحله الذكاة في الحرم مطلقاً او كتاباً ذمياً او حرباً  
 الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسح فحله بحتها ولو ولد ذبح مجنوناً او امرأة او صبياً  
 يعقل التسمية والذبح ويقدر او قلف او خرس لا تحل ذبيحة وثني ولحموسي ومرد  
 وجني وجبري لو ابوه ميتا ولو ابوه جبرياً حلت فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو لم يحس  
 يهودي لا تحل ذكاته لانه يقر على ما استقر اليه عندنا والمتولد بين مشرك وكثافي  
 ككثافي لانه اخف وتارك شريعة عمداً خلافاً للسافعي وهو مخالف للاجماع فقله  
 كما يستط الزبلي فان تركها ساء حل خلافاً لما لمك وان ذكر مع اسمه تعالى غيرهما  
 وصل بلا عطف كره لقوله بسم الله تعالى بسم الله او منى ومنه بسم الله محمد رسول الله  
 بالرفع لعدم العطف فيكون مستداً لكن يكره للوصول صورة ولو بالجر او نصب حرم ذبح  
 قبل هذا اذا عرف الخو والوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقاً بالعطف لعدم كون  
 زبلي كما افاده بقوله وان عطف حرمت خو اسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل به  
 لغير الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان كذا ذكر فيها عند العطاس وعند الذبح فان فصل

غير ثابت  
 اشبه لانه صار كرم  
 فثبت خلاف مجوس  
 او يهودي تنظر لانه  
 يقر على ما استقر اليه



صورة ومعنى كالدعاء قبل الاصحاء والدعاء قبل التسمية او بعد الدج بابا من عدم القرآن  
اصلا والشرط في التسمية هو الذكر الخاص عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل بقوله اللهم  
اعف عني لانه دعاء وسؤال بخلاف الحمد لله وبالحمد لله انما هو تسمية فانه يحل  
وبوعطس عند الدج فقال الحمد لله لا يحل في الاصح لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة  
حيث يحزبه قلت سبغ حمله على ما اذا نوى والا لا ليقوق بينه وبين ما  
في جمعة فتأمل واستحب ان يقول بسم الله البر بلا واو وكره بها لانه يقطع فتور  
التسمية كما عزاه الزبيدي للحواشي وقال قبله والمتن الاول المنقول عن ابني ميمون عليه السلام  
بالواو ولو سمي ولم تحضر التسمية بخلاف ما لو قصد بها التسمية عند العقل ونوى  
بها امر اخر فانه لا يصح فلا يحل كما لو قال الله البر واو راد به متابعة المودن فانه لا يصح  
تأريعا في الصلاة بترأيه وفيها وتشتط التسمية من الدج حالة الدج او الرقي  
لصيده او الارسال او حال وضع الحديد حمار الوحش اذا لم يقود عن طلبه كما سيجي ويغير  
الدج عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو اجمع شاتين احداهما فوق الاخرى  
فذلكها ذبحة واحدة بتسمية واحدة خلافا لما لو ذبحهما على التتابع لان  
الفعل يتعدد فتعدد التسمية ذكره الزبيدي في الصيد ولو سمي للدج ثم اشتغل  
بكل او شرب ثم دج ان طال وقطع الفور حرم والا لا وحده الطول ما يستكثره  
الناس واذا اخذ كسفرة ينقطع الفور بترأيه وحسب بالحق ان لا يتركه اسفل العنق  
وكره ذبحها واكلم في غم وبقر عكسه فذبح ذبحها وكره خمرها لترك السنة ومنع  
مالك ولا بد من دج صيد ستاس لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند  
العجز عن ذكاة الاختيار وكفي جرح نعم كبر وغم بوحش فيجرح كصيد او تعذر ذبحه  
كان تروى في بيروند او صال حتى لو قتل له المصور عليه فريدا ذكاة حله وفي النهاية  
تفرع بقسرت ولا رتفا فادخل بها يده وذبح الولد حله وان جرحه في غير محل الدج ان لم  
يقدر على ذبحه حله وان قدر لا قلت ونقل المسر ان من التذخر ما لو ادرك  
صيده حيا او اسرف بؤره على الهلاك وضاق الوقت على الدج اولم يحل ذكاة الدج في جرحه  
حلقه رواية وفي منظومة النسفي ان الجنيث مفرد يحكمه لم يتذكر ذكاة امه  
فحذف المصان وقال انما تم خلقه اكل لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه  
وحمله الامام على التشبيه اذ ذكاة امه يدل انه روى بالنصب وليس في ذبح الام  
اضاعته الولد لعدم ان يقين بموته ولا يحل ذواته يصيد بناه فخرج نحو كغير

او تحلب

او تحلب يصيد تحلبه اي ظفره فخرج نحو الحامة من سبع بيان لذي ناب وسبع  
كل مختلف منتهب خارج قاتل عادة او صير بيان لذي تحلب ولا احشرات  
هي صفار دواب الارض واحدها حشره والحمر الاهلية بخلاف الوحشية فانها  
وليسها لحلال والبقر الذي امه حمارة فلو امه بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا فكامه واكل  
وعندها واسان في حله وقيل ان ابا حنيفة رجع عن حرمة قتل موته بثلاثة  
ايام وعليه الفتوى تحل ذبته ولا بأس بلبسها على الاوه والضبع والشعير  
لان لها نابا وعند السلاط بحل والسليقات برية وبحرية والغراب لا يقع  
الذي ياكل الجيف لانه ملحق بالجنائث قاله المصنف ثم قال والجيش فاستحب  
الطباع السليمة والخداف بوزن غراب السر جمع غنقات قاموس وقيل  
والضب وما روي من اكله لمجول على ابيه بنوا واليربوع وابن عرس والرخم والبغات  
هو طائر يرد في الكهنة يشبه الرخموكلها من سبع البهايم وقيل ان الجاش لانه ذو  
ناب ولا يحل حيوان ما في السمك الذي مات بافة ولو متولد في ماء البحر ولو طافه  
بحر وحة وهبانية غيرهما في بطون الماء الذي مات حتف انفه وهو ما بطنه فوق  
فوضهره فوق فليس بطافي فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي ومات بحرا الماء او برده وبربطه  
فيه والقاشي لموته بافة وهبانية ولا يحريث سمك اسود والمارملي هي سمكة في صورة كية  
وافرهما بالذبح لخفا وخلاف محمد وحل الجراد وان مات حتف انفه بخلاف السمك وانواع  
السمك بلا ذكاة الحديث احدث لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال يكسر لطا  
وحل غراب الزرع الذي ياكل الحب والارنب ويعقق هو غراب يجمع بين اكل حب وجيف  
والاصح حله معها اي مع الذكاة وذبح ما لا يؤكل بطهره وشحمه وجلده تقدم في الطهارة  
ترجيح خلافة الادبي واختاره كرامر ذبح ساء مريضة فتمتكت او جرح الدم حلت  
والا لان لم تدر حيا ته عند الذبح وان علم حيا ته حل مطلقا وان لم تتحرك ولم يخرج الدم  
وهذا يثبت في منخقة ومنزوية ونطيحة والتي بقا الذيب بطنها ذكاة هذه الاشياء تحلل  
وان كانت حيا تنافخ حنيفة وعليه الفتوى لقوله تعالى الاما ذكيت من غير فصل وسيجي  
في الصيد ذبح ساء لم تدر حيا ته وقت الذبح ولم تتحرك ولم يخرج الدم ان قتلت فاحل  
توكل وان ضمتها اكلت وان فمحت عيشها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل  
وان فضضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت لان حيوان يستريح بالموت  
ففتح فم وعين ومد رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخا ومقابلها حركات

والسليقات

حل



تخصر باحي فدا على حياته هذا كله اذا لم تغل الحياة وان علمت حياتها وان قلت وقت  
الذي اكلت مطلقا بكل حال رتلي سلة في سلة فان كانت المظروفة صحيحة حلتا  
يعني المظروفة والمظروف لموت المبلوعة بسبب حادث والآن صحيحة حال الطرف  
لا المظروف كما لو خرجت من دبرها لا استجالتها عذره جوهره وقد غلبت عبارة  
منته الى ما سمعته وبوجود فيها دة ملكها حلالا ولو خاتما او دينار امضو بالاك  
وهو لقطعة ذبح لقنوم الامير ويحرم لو احدث من لعن ايجرم لانه اهل به لغز الله  
ولو وصليه ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للصيف لا يجرم لانه سنة الخليل والكرام الصيف الحرم  
له والفارق انه ان قدمها ليكل منها كان الذبح به والمنفعة للصيف او للوليمة  
او للزينة وان لم يقدمها ليكل بل يدفعها لغز كان لعظم غير الله فتحرم وهل يكفر قوله ان  
بترأيه وشروع وهبانية قلت وفي صيد المينة انه يكره ولا يكفر لانه  
لا يشي الظن بالسم انه يتقرب الى الادى بهذا النحر ويحرم في سرع الوهبانية  
عن الذخيرة ونظمه فقال وفاعله جمهورهم قاله كافر وفضل واسم ليل يسير  
العصوي يعني كذا المنفصل حقيقة وحكاية مطلق كما حققه فيصرف للكامل حقيقة  
في تنوير ابصار قلت لكن ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثنا فتا عليه  
كسنة كالاذن المقطوعة ولكن الساقط الا في حق صاحبه وظاهر ان كثر  
استاه من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر الا ان مدبوع قبل موته فيحل  
اكله لو ان الحيوان المأكول كان مابقي من الحياة غير معتبرا اصلا بترأيه قلت  
لكن يكره كما مر حررنا في الطهارة قول الوهبانية

من الحيوان  
محرر

وقد حلالا لحم البغار واماها من اكل قطعها والكراهة تذكر  
وان يترك كلب فوق غتر فجاها نتاج له رأس كلب فينظر  
فان اكلت لحما فكلب جميعها وان اكلت تنافذ الرأس يبيت  
ويوكل باقيها وان اكلت لدا وذا فاضربنها والصياح نجس  
وان اشكلت فاذا ذبح فان كثر شها فغتر والا فهو كلب فيطهر  
وفي معانيها واي شياه دون ذبح يحلها ومن الذي صحر ولادم ينهر  
من ذكر انما ص بعد لعام هي لغة اسم ما يذبح ايام الاراضي  
من تسمية سمي باسم وقته وسرعادع حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص  
وشرايطها

وتشرايطها الاسلام والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر في الذكر  
فتحت على الانبي حاتم وسبها الوقت وهو ايام النحر وقيل الرأس وقدره في التناثر خاتمة  
وركنها ذبح ما يجوز ذبحه من النعم لا غير فليكره ذبح دجلة ودكر لانه تشبه بالمجوس  
بترأيه وحكمها الخروج من عهد الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله  
في العتق مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها فتجب التضيعة اي اراقة الدم من النعم عملا  
لا اعتقاد بقدره ملكة لا ميسرة كما مر في الفطرة بدليل وجوب بصدقة بعينها او بقيتها  
لو مضت اياها على حر مسلم بغير بصرا وقرية او بارية عيني فلا تجب على حاكم مسافر  
فاما اهل مكة فتلزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج مؤسر يسار الفطرة عن نفسه  
لا عن طفله على الظاهر بخلاف الفطرة ساء بالرفع يدل من ضم تحجب او فاعله او سبع  
بدنهم الابل والبقر سميت به لغضا منها ولولا عدم اقل من سبع لم يحز عن احد ويحزى  
عمارون سبعة بالاولى فجر نصيب على الظرفية يوم النحر الى اخر ايامه وهي ثلاثة افضلها  
اولها ويصح عن ولده الصغر من ماله صح في الهداية وقيل لا صح في الكافي قال وليس للاب  
ان يفعل من مال طفله ورخص ابن شحنة قلت وهو المعتمد لما في متن مواهب الرحمن  
من انه اصح ما يفتي به وعلمه في البرهان بانه ان كان المقصود الاتلاف فالاب لا يملكه  
في مال ولده كالعق او النضيق بالحم فالحم لا يجزى صدقة التطوع وغراه للمبسوط فليحفظ  
ثم فرع عن القول الاول بقوله واكر منه الطفل واخر له قدر حاجته وما بقي يسير بما يشق صغر  
بعينه كثوب وخف لا بما يستهلك كخز وخم ابن مال وكذا الحمد ونومى وضح اشراك  
سنة في بدن سرية الضحية اي ان نوى وقت الشرا الاشراك مع استئذان والا لا  
اشراك وذا اي الاشراك قبل الشرا احب ويقسم اللحم وزنا لاجزا اياها اذ اضم منه من  
الاكارع والميلس والجماد صرفا للحم خلاف جنته واور وقتها بعد الصلاة ان ذبح في  
مصر اى بعد سبق صلاة عبيد ولو قبل الصلاة لكن بعدها احب وبعد مضى وقتها لو لم  
يصلوا العذر ويجوز في الغد وبعده قبل الصلاة لان الصلاة في الغد تقع قضاء اذا نكح  
وقر بعد طلوع في يوم النحر ان ذبح في غير واخرة قبيل غروب يوم الثالث وجوز الساف  
في الرابع والمعتبر مكان الضحية لا مكان من عليه في حالة ذبحه اى اراد التحمل ان يحوها خارج  
المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر حتى والمعتبر اخر وقتها للمفروضه والولادة والموت فلو  
كان غيبا في اول الايام فغير في اخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم الاخر تجب عليه وان مات  
فيه لا تجب عليه بتبين ان الاسم ميط بغير طهارة تعاد الصلاة دون التضيعة لانه العلهما



من يقول لا يعبد الصلاة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مساعا زبني وفي المجتبى  
 انما خاد قبل ان يفرق لا بعده وفي كبره بلده فيها فتنة فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع  
 الفجر حازر المختار وقيل لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت  
 وقد مناه مختار الربيع وغيره وبه جزم في المذهب فتنة كالوشهد وان يوم العيد  
 عند الامام يصل ثم يصحوا ثم بان انه يوم عرفه اجزاء الصلاة والتسجدة لا يمكن  
 التحريم عن مثل هذا خطأ فيحكم بالجواز صيانة لجميع المسلمين زبني وكبره  
 تنزهها الذبح لئلا لا احتمال الغلط ولو نزل التسجدة وضعت ايها تصدق  
 بها حجة نادر فاعل تصدق لجمعة ولو فقرا ولو نذر تصدق بلحمها ولو نقصها  
 تصدق بقيمة النقص ايضا ولا ياكل الناذ منها فان اكل تصدق بقيمة  
 ما اكل ووقر عطف عليه شرائها لوجوبها عليه بذلك حتى يتسع عليه  
 بيعها وتصدق بقيمة غني شرائها او لا لتعلقها بدمته شرائها او لا فالمراد  
 بالقيمة قيمة ساة تجزي فيها وصح اجمع ذو ستة اشهر من ايمان ان كان بحيث  
 لو خلا بالاناب لا يمكن التميز من بعد وصح التي فصاعد من الثلاثة والتي هو  
 ابن عمر من الابل وحولين من البقر والى كوس وحول من الساة والمعز والمتولد  
 بين الاهل والوحشي يتبع الام قاله المص ويصح بالحي والكف والبقول اي المحنونة  
 اذا لم يبعها من السوم والرعي وان منعها لا يجوز التضحية بها والجربا السمين  
 فلو مهزولة لم تجز لان الجرب في اللحم نقص لا بالنها والقور والعجاف المهزولة  
 التي لا ينج في عظامها والعرجا التي لا تمشي الى المستند اي المذبح والمريضة البين  
 مرضها ومقطوعة اكثر الاذن او الذنب او العين اي التي ذهب اكثر نوت  
 عينها فاطلق القطع على الذهاب بما زاد او ما يعرف بتقريب العلف او اكثر  
 الالبه لان لا اكثر حكم الكل بقا وذاها بافكفي بقا الاكثر وعليه الفتوى مجتبى ولا  
 بالثبوت اي اني لا اشك ان لها ويكفي بقا الاكثر وقيل ما يختلف به واستحما التي  
 لا اذن لها خلقة فلولها اذن صغيرة خلقة اجزأت زبني واجد مقطوعة روس  
 صرورها او يابسها ولا احد ما مقطوعة الانف ولا المضربة اظباوها  
 وهي التي عوكت حتى انقطع لبسها ولا التي لا البه لها خلقة مجتبى ولا بالحنث  
 لان لحمها لا ينفخ سرح وحبابه وتمامه فيه ولا اكل القذرة ولا  
 تاكل غيرها ولو اتت شرائها سليمة ثم تعيبت بجيب مانع كما مر فعليه اقامه  
 غيرها

اشهر

باب  
 الشاذ لا ياكل  
 منها فان اكل  
 تصدق

الحمد

غيرها مما كان ان كان غنيا وان فقرا اجزاء ذلك وكذا لو كانت معيبة وقت  
 الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف القتي ولا يضر تعيبها من اضطرارها وكذا  
 لو ماتت فعلى القتي غيرها لا الفقير ولو ضلت او سرق فتشترى اخرى فظمت  
 فعلى القتي احدها وعلى الفقير كلاهما شتمى وان مات احدا لسعة المتزكن  
 في المدينة وقال الورثة اذكوا عنكم عنه وعن الكل استحسانا لقصد  
 القرينة من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يعصها لم يقع قرينة وان كان  
 شركي ستة بصرانيا او مريدا لحم لم تجز عن واحد منهم لما مر وياكل من لحم  
 الاضحية ويوكل غنيا ويدخر وندب الا لا ينقص الصدقة عن الثلث وندب تركه  
 لذى عيال توسعة عليهم وان يدخ بيده ان علم ذلك ولا يعلمه شهدها  
 بنفسه ويامر عزم بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكبره ذبح الكتاني  
 ويتصدق بجلدها او بعلم منه نحو غزال وحرب وقرية ودوا وبيد له  
 بما يتسفع به باقيا كما مر لا يستهلك كل لحم ونحوه كدراهم فان بيع اللحم  
 او جلده اي يستهلك او يدراهم تصدق بيمينه وففاده صحت البيع مع الكرامة  
 وعن الثاني باطل لانه كما وقف مجتبى ولا يحطى اجزا منها لانه كبيع وكبره  
 جرح صوفها قبل الذبح ليشفع به لانه التزم اقامة القرينة بجميع اجزائها بخلاف  
 ما بعده حصول المقصود مجتبى وكبره الاستفعا بلبسها قبله كما في الصوف  
 ومنهم من اجازها للقني لوجوبها في الذمة فلا تنقن زبني ولو غلط اثنان وذبح  
 كل ساة صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط صح استحسانا بلا عزم وتجان  
 وان تشا حاصني كل صاحبه قيمة لحمه وتصديق بها قلت وفي اواخر القاعده  
 الاولى من الاسماء لو شرائها بسنة الامنة قد نجحها غير بلا اذنه فان اخذها مذبوحة  
 ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه لا تجزبه وهذا الوجه اذا نجحها من نفسه اما اذا نجحها  
 عن مالكها فلا ضمان عليه انتهى وليراجع كما يهيم لومني بساة الغصب ان ضمنه قيمتها  
 حية لظهور انه ملكها بالزمان من وقت انقصها بالوديعة وان ضمنها ان شرب  
 فمانه هنا بالذبح والملك ثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيعق في غير ملكه قلت  
 ويظهر ان العارية كالوديعة والمهر هبة كالغصوبة ككونها مضمونة بالدين وكذا  
 المشتركة فليراجع في روع لوانه عليه الصلاة والسلام سودا  
 نذر عسرا فيمات لزمه نئتان لمحي الامر كلها حاشيته والاصح وجوب الكل الايجاب ماله

قاله ابن كمال



من جنسه ايجاب شرح وهبانية قلت ومفاده لزوم النذر بما من جنسه  
واجب اعتقادي او اصطلاحى قاله المصنف فليحفظ عن بين اثنين صحيا بها جاز  
مخلاف العتق صحة فسيمة الغنم لا الرقيق صحى بشئين فالاصح كذاها وقيل  
الزائد حكم والا فضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر حراما فان استويا فاطيبهما ولو صحى  
بالكل فالكل فرض كاركان الصلاة فان الفرض منها ما ينطلق عليه الاسم فاذا طويها  
يقع الكل فرضا محتيا امر صلابتها فقال تركت التسمية عمدا الزمها فتمتها  
ليست ترى الامر بها اخرى ويصح ويستصدق ولا ياكل الويام الخ باقية والا تصدق  
بقيمتها على الفقير احب اليه وفيها اراد التسمية فوضع يده مع يد الفقير في الذبح  
وعانه على الذبح سمي كل وجوبا فلو تركها احدهما او طعن ان تسمية احدهما كفر حرم  
وهي تصح لغزا فيقال ان ساة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليها مرتين  
وقد نظمه شيخنا الخبير المولى وهو

اي ذبح لا بد للكل ونسبه ان شئني بذكر ذى التنزيه  
فاجب عنه بالقرين فاننا لا نراه نثرا ولا نرتضيه  
فقلت خذوها بانظما تستغيه من فقيه مرويه عن فقيه  
هه ساة في ذبحها اشتركت اثنان ففكرت الذكر شرا كما يرويه  
وفي الوهبانية شري ولو ذكرا ساة معام واحد اخل بسم الله فاساة  
وان يسترى منها ثلاثا وشكرا فالتوكيد بالذبح يذكر  
وكيل شر الساة للعتق شري يصح خلاف العكس ويقود بخبر  
ولو قال سودا فغير صحيح لا اذا كان في قرنا عينا يغير  
بشئين ممن ينذر العتق الزوا وتصح ايجاب الجميع محرر  
وعن ميت بالامر الزم صدقا ولا فكل منها وهذا الخبر  
ومن مال طفل فصح قولي وعن ابنه في حقه وهو اظهر  
وواهب ساة راجع بعد ذبحها فيجوز من صحتها ويوج  
والفصل في مناسبات ظاهرة ومخفية الحشى والمنع  
وسرعا ما منع من استعماله سرعا والمخفون عند المباح والمباح ما جيز للمكلفين فعلة  
وتركه بلا استحقاق ثواب عقاب نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا اختيار كل كره  
اي كراهة

اي كراهة تحرير محرم اي كالحرام في العقوبة بالنار عند محرره واما المهر كراهة تنزيه قال  
الكل اقرب اتفاقا وعندنا وهو المختار صحيح ومثله المدعة والسبحة الى الحرام اقرب  
فالمرور بغير ما سببه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض فيثبت بما ثبت به  
الواجب يعني بظني الثبوت وبما يثبت بارتكابه كما يثبت بترك الواجب ومثله السنة  
الموكدة وفي الزيلعي في حرمة الخيل القريب من حرام ما يتعلق به محذورون استحقاق  
العقوبة بالنار بل العقاب كترك السنة الموكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن  
يتعلق به حرمان عن سقاة البني المختار صحيح عليه ولم يحدث من ترك سنتي لم ينل  
سقاة فترك السنة المدورة قريب من الحرام وليس يحرم انتهى الاكل للغذاء والشرب للعطش  
ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه فرض يتأب عليه حكم حديث ولكن مقدار ما يدفع  
الانسان اكله عن نفسه وما جاور عليه وهو مقدار ما تمكن به من الصلاة قايما ومن  
صومه مفاده جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يترك كما في الملتقى وعنه  
قلت ولغيا المبتغى بالغن الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن معه الصلاة  
قايما انتهى انتهى فتنبه ومباح الى شبع لتزيد قوته وحرام غيره في الحاشية بكم وهو  
ما قوته اي شبع وهو اكل طعام غلب على طنبه انه اشد معدته وكذا في شرب فحسنا في  
الا ان يقصد صوم الغذاء وسلاحي صيفه او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل  
حتى يضعف عن اداء العبادة ولا بأس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة سرف وتركها  
وضع مخير فوق الحاجة وسنة الاكل السهلة اولى والحمد لله اعظم وغسل اليدين قبله وبعده  
وبعد بالسباب قبله وبالسبوح بعده فلتقى وصكره كمالا ان اي حجارة الاهلية خلافا  
مالك وليتها ولي الجمالة التي تاكل العذرة ولي الرملة اي الفرس وبول الابل واجازه ابو يوسف  
للنداء وصكر كمالا اي كمال الجمالة والرملة وتحبس الجمالة حتى يذهب نقيتها  
وقد يتلأله ايام له حاجة واربعة لساة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت  
النجاسة وغيرها بحيث لم ينبت لحمها هلت كما حل كل جدي غدي بلين خنزير لان لحمه  
لا يتغير وما غدي به يصير ميتا لا يبقى له اثر ولو سقي ما يؤكل لحمه خرا فذبح  
من ساعته حل كله ويكره زيلعي وصيد شرح الوهبانية ويكره الاكل والشرب والادهان والتصب  
من انا ذهب وفضة للرجل والمرأة لا طلاق كحديث وكذا يكره الاكل بملقعة الفضة  
والذهب والاكتمال عيها وما استبه ذلك من الاستعمال كالحلقة ومرة وقلم ودواة ونحوها  
يعني اذا استعملت ابتداء فصنعت له كسب متعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل







ثوب

سرى بغيره وكذا المسوح بذهب يجل اذا كان هذا المقدار اربع اصابع والا فكل  
 للرجل زككي وفي المجتبى العلم في الهامة في موضوع او اكثر تجمع وقيل لا وفيه وعنى اي  
 حنفية رحمه الله تعالى عمامة علم من عقب فضة قدر ثلاث اصابع لا باس ومن ذهب  
 كبره وقيل لا كبره وفيه كبره الحكة المكفوفة بحبر قلت وبهذا ثبت كراهة  
ما اعتاده اهل زماننا من النقض البصري وفيه كبره خصل العلم في عرض الثوب قلت  
 ومفاده ان القليل في طول كبره انتهى قال المصنف ومن هذا خبر وصدر كبره لكن  
 اطلاق الهداية وغيرها خالفه وفي سراج عن اسير الكبر العلم حلالا مطلقا صغيرا كان  
 او كبيرا قال المصنف وهو مخالف لما من التقيد بربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى  
 به في زماننا انتهى قلت قال شيخنا واظن انه الرأية وما يعقد على الزرع  
 فانه حلال ولو كبره لانه ليس بلبس وبه يسهل التوفيق ولا باس بكملة ديباج فهو ماسده وحقته  
 ابريسم شرح الوهبانية للرجال الكلمة بالكسر السجادة والنا فوسية لانه ليس بلبس ونجاة  
 سراج الوهبانية وفي كلمة الديباج فالنوم جابر وفي قتيبه وللمتنق ذابسط  
 وتكره التكة منه اي من الديباج هو لصيحه وقيل لا باس بها وكذا تكره القلنسوم وان كانت  
 تحت العمامة والكيس الذي يعلق قتيبه واختلف في عقه كراهته اي بالكرير كذا في المجتبى  
 وفيه له ان يرمي بيته بالديباج ويحمل باواي ذهب وفضة بلا نقاخر وفي القتيبة تحسن  
 للفقهاء عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها لا باس بسد خمار اسود على عينيه  
 من ابريسم لعذر قلت ومنه الرد وفي شرح الوهبانية عن المتنق لا باس  
بعروة القميص وزره من الحرير لانه يتبع وفي التا تاريخانية عن كسير الكبر لا باس بادرار الديباج  
ونقطة الذهب وفيه كبره مختصر الطي واي لا يكره علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب  
قالوا وهذا شكل فقد خص شرح في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى  
دحل بوسه واقراسه ونوم عليه وقالوا في وما كبر حرام وهو المصنف قلت  
 فليحفظ هذا كونه خلاف المشهور وان جعله دنارا او ازارا فانه كبره بالاجماع واما المجلس  
 على النضة فحرام بالاجماع شرح مجمع ويحل لبس ماسده ابريسم وكحته عرق الكتان وقطن  
 وخز لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالحكة فكانت هي المخترة دون لسا  
 قلت وفي كسر نبالية عن المواهب يكره ماسده ظاهر كالعنابي وقيل لا يكره  
 ويحذر في الاختيار قلت ولا يخفى ان الزرع اعتبار الحكة كما يعلم من العزيمة بل في  
المجتبى ان اكثر المسايخ افتوا بخلافه وفي سراج مجمع صوف غتم البحر انتهى قلت

عقب

سراج

وهذا

وهذا كان في زمانهم واما الان فمن كبره وحبيد فحرم سرجني وثا تاريخانية فليحفظ  
 وحل عكسه في كبره فقط لوصفها كحصيل به اتقا العذر فلور فتقا حرم بالاجماع  
 لعدم الفائدة سراج وما خالصه فكره فيها عنه خلافا لما ملتنق قلت

ولم ارم الوضاحت الحكة بابريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب وفي كحاوي الزاهدي  
 كبره ما كان ظاهره قزا وخط منه قز وخط منه خز وظاهر المذهب عدم جمع المتنق  
 الا اذا كان خط منه قز وخط منه عرض بحيث يرى كله قزا فاما اذا كان كل واحد مستويا  
 كالطراز في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره شيخنا وقد علمت ان العروة الحكة  
 لا للظاهر على الظاهر فافهم وكبره لبس المعصم والبرعم الامر والاصغر للرجال  
 مفاده انه لا يكره للرجال لبس ولا باس لبس الثوب الاخر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزيهية  
 التقاية لا يبي المحارم لا باس لبس الثوب الاخر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزيهية  
 لكن صرح في التحفة بالحكمة فاذا انها ختمت به وهي محل الاطلاق قال المصنفان  
 وللسريبي في رسالة نقل فيها ما منه اقوال منها انه مستحب ولا يحل الرجل بذهب  
 وفضة مطلقا الا بجامع ومنطقة وحبله سيف منها اي الفضة اذا لم يرد به التزين  
 وفي المجتبى كاحل استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل كل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع  
 وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة جديدة ونحاس وعظم ويحجم لبس  
 النول ولا يثبت الا بالفضة كصور الاستغناء بها بحرم بغيرها كالحجر وصح كسرخس  
 حوزار البشيم والعقيق وعجم مثلا حزر وذهب وحديد وصخر ورصاص وزجاج  
 وغيرها لما مر فاذا ثبت كراهة كراهة ثبت كراهة بيعها وصنعها لانه من  
 الاعانة على ما لا يجوز وكل ما دى الى ما لا يجوز لا يجوز وقامه في شرح الوهبانية والعروة بالحكمة  
 من الفضة لا بالفضة فيحوز من حجر وعقيق وما قوت وغيرها وحل مسار الذهب في حجر  
 الفص وجعله لبس كفه في يده اليسرى وقيل اليمنى الا انه من شعار الروافض يجب التحرز عنه  
 قهرا شاي وغيره قلت ولعله كان وبان فتصر وينقش اسم او اسم الله تعالى  
لا سيما انسان او صرولا محمدا ولا يرد على من قال وتكره كحل لغز ليطا  
والقاضي وزوه حاجته اليه كقول الفضل كسرة المشرك بذهب بل بفضة وحوزها  
محرم ويحذر انقاسها لان الفضة تنبت وكبره لبس الصبي ذهابا او حرا فان  
ما حرم لبسه حرم لباسه واشترابه لا يكره حرقة لوصفها بلفح بقية بلله اذ يتج  
او عرق لو كاحته ولو للتكرير كره ولا الرية في خيط يربط باصبع او خاتم لتذكر

قريب







بالاستماع لخرج من الزوجة كما ينبغي ولو بكر او مشترية من امرأة او عبد ولو عبده  
لمكانته وماذونه لو مستغرا بالدين والاموال لا يسترا او من محرمة غير حرمها كالتعتق  
عليه او من مال صبي ولو طفله حرم عليه وطوها وكذا دواعيه في الاصح لاحتمال وقوعها  
في غير ملكه بظهورها جلي حتى يستتر بها بحضة فمن تحصن وبشهر ذات  
اشهر وهي صغيرة واسنة ومنقطعة حصى ولو حاضت فيه بطل الاسترا بالايام  
ولو ارتفع حصرها بان صارت ممتدة الطهر وهي من تحصن استراها بشهرين  
ومحسنة ايام عند مجر وبه يفتي والمكحولة يدعيها من اول الشهر عشرة ايام  
برجدي وعزم فليحفظ موضع الحمل الى حمل ولا يعتد بحضة ملكها فيها ولا التي بعد  
بعد الملك قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذا كراي بعد ملكها قبل قبضها ولا يعتد بالحاصل  
من ذكر كراي من حضة ونحوها بعد بيع قبل احازة ببيع فضولي وان كانت في يد المشتري  
ولا يعتد ايضا بالحاصل بعد القبض في نشر الفاسد قبل ان يستتر بها سرا صحيحا  
لا نتفا الملك ويجب ستر انصيب شركه من امة مشتركة بينهما التام الملك الان ويجزى  
حديثة حاضتها وهي مجوسية او مكانية بان استترى امة مجوسية او مسلمة وكانها  
بعد لستر قبل الاسترا فحاضت ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكانية لوجودها بعد  
الملك ولا يجب عند عود الابقة اي في دار الاسلام كائنه ورد المعصية اي اذا لم يصيرها  
الغاصب خائنه والمستاجر وفك المهرهونة لعدم استحداث الملك ولو قال البيع  
قبل القبض لا استرا على البايع كما لو باعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخاره قبضت ثم  
ابطله بخاره لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مديونة او ام ولكره ان لم يطاها المشتري  
وكذا لو طفرها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاسترا وان قبله فاختار وجوبه  
زمتي قلت وفي كلالية شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها  
لم تستتر بها لعدم حل وطها للبائع وقت وجود السب ولا باس بحيلة اسقاط  
الاسترا اذا علم ان البايع لم يقرها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتي وهي اذا  
لم يكن تحتها حرة او اربع احاد ان يملكها ويقبضها ثم يستتر بها فتحل له كالحال كانه  
بالكاح لا يجب ثم اذا استترى زوجته لا يجب ايضا ذكره الدرر عن ظهر الدس  
استرا وطه قبل السر او ذكر وجهه وان كانت تحت حرة فاحيلة ان يملكها البايع اي  
زوجها ممن يتفق به كما ينبغي قبل السر او ان يملكها المشتري قبل قبضها فلها فلو  
بعده لم يسقط من موثوق به ليس تحت حرة او يزوجه بشرط ان يكون امرها  
بيدها

وقفت

بيدها او بيده يطلقها متى شاها خاف ان لا يطلقها ثم يستري الامة ويقبض او يقبض  
فيطلق الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاسترا وقيل المسألة  
التي اخذ ابو يوسف عليها مائة الف درهم ان بيده حلفت الرشد ان لا تستري  
عليها حاربة ولا يستنوها فقال يستري نصفها ويوهب له نصفها فلتقط  
او يكتسبها المشتري بعد لستر او قبض كما يفيد اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق  
بين الكتاب والسكاج بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه كذا كراي  
لكن في كثره لايه عن المواهب التصريح بتقييد الكتاب بكونها قبل القبض قلحمر  
قلت ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم اذكر كراي  
المذكور فتدبر ثم يفتح برضاها فيجوز له الوطى بلا استرا لزوال ملكه بالكتابة  
ثم تجرده بالتعجز لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاسترا وهذا  
اسهل الحمل ناظر خائنه له امتان لا يمتنعان بشكاها اختان ام لا قبلها فلو قبل  
او وطى احدتهما حل له وطئها وتقبيلها دون الاخرى شهوة لا تعتبر في قبلة  
بل في المس والنظر ابن كمال حرمتا عليه وكذا يحرم عليه الدواعي كالنظر والتقبيل حتى تكرم  
فرج احداهما عليه ولو غير فعلة كما يستل كفار عليها ابن كمال يملك ولو لم يقبضها باي  
سبب كان او تكاح صحيح لا فاسد الا بالدخول او عتق ولو لم يقبضها او كتابته لانها  
تكرم فرجها بخلاف تدبير ورهن واجارة قلت والمحب ان لا يمسها  
حتى تقبض حصة على المحرمه كما بسطته في شرح الملتقى وكسرة تحريمها فمتى  
تقبيل الرجل ثم الرجل او يده او سنامه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع  
قسنة وهذا لو عن شهوة واما على وجه البر فيما ز عند الكل خائنه وفي كسرة الاختار عن  
بعضهم لا باس به اذا قصد البر او من شهوة كتقبيل وجه ففته ونحوه وكذا  
معاينته في ازار واحد وقال ابو يوسف لا باس بالتقبيل والمعاينة في ازار واحد  
ولو كان عليه تحصن اوجبه جاز لا كراهة بالاجماع وصح في الهداية وعليه المتون  
وفي كفايقي لو القبلة على وجه المبرزة دون الشهوة جاز بالاجماع كالمصافي اي كما  
يجوز المصافي لانها سنة قديمة متوارثة لقوله عليه الصلاة والسلام من  
صاح اخاه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه واطلاق المصنف للدرر والدرر  
والوقاية والنقابة والجمع والملتقى وغيرها فيجوزها مطلقا ولو بعد العصر

التي



وقوله انه بدعة اي مباينة حسنة كما افاده النووي في اذكاره وعينه في غيره وعليه تحمل ما نقله  
عنه سائر المجمعين من انها بدعة لمجرد العصر ليس بشئ توقيفا فاما له وفي القينة السنة  
في الصالحة بكتابه وتمامه فيما علقته على الملتقى ولا يجوز للرجل ايضا جعة الرجل  
وان كان كل واحد منهما في جانب من الفرائض فاعليه الصلاة والسلام لا يفيض الرجل الى  
الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد واذا بلغ الصبي والبصيرة  
عشرين يحب التفريق بينهما بين اخيه واخته وامه وابيه في المصنع  
لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المفاجع وهم ابنا عسر وفي المتف اذا بلغوا  
ستة في المحبتي وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالخز والكافرة كالمسلة عن  
الحبيبة لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة وحجة محتان وقيل في حنان الكبر اذا  
امكنة تحت نفسه ففعل والام يفعل الان يمكنه الشكاح او سر التجارية وكذا ظهر  
في الكبر انه يحتن ويكفي قطع الاثر ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم والمتورع على  
سبيل التبرك درر ونقل عنه عن اجماع انه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين والسلطان  
اعادله وقيل سنة مجتبي وتقبيل راسه اي العالم اجود كما في البرازيه ولا رخصة  
فيه اي في تقبيل اليد غيرها اي لغرض عالم وعادله هو المختار مجتبي وفي المحيط ان تعظم  
اسلامه وكرامه جاز وان نزل الدنيا كره طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه  
ويمكنه من قدمه ليقبله احابه وقيل لا يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة ثم اخرى  
او حذوها عند الدقا والوداع كما في القينة فقد ما للقليل قال وما يفعل الجاهل من  
تقبيل يد نفسه اذ القى عزم فهو مكره فلا رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه  
عند الدقا فمكره بالاجماع وكذا ما يفعلونه من تقبيل الارض بين يدي العالم والعظم  
محرام والفا عل والراضي به ايمان لانه يشبه عبادة الوثن وهما يكفران على وجه العبادة  
او التعظيم كقوله وان على وجه التختة لا يصار انما تركها للكبرية وفي الملتقى التواضع  
لغيره حرام وفي الوهابية يجوز بل يندب القيام تحفة للقادم كما يجوز القيام  
ولو للقاري بين يدي العالم كسبي نظاما في تقبيل قال التقبيل على  
حسنة او حقة المودة للولد على اخذ وقبلة الرحمة لوالديه على الراس وقبلة  
الشفقة لاختيه على كفيه وقبلة الشهوة لامرأته او امته على الفم وقبلة التختة  
للمومنين على اليد وزاد بعضهم قبلة الديانة للحج الاسود حوقة قلت  
وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القينة في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف

قبل

قبل بدعة لكن روى عن عمر رضي الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول  
عمره ربي ومنصور ربي عز وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسح على  
وجهه واما تقبيل الخبر فخر السانعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا بكره  
دوسه لا بوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المفاتيح في حب الولاية وقواعدنا  
لاتاباه وجبالا تقطعوا الخبر بالسكن والرمح فان اسه اكره  
اكره ببيع العذر رجيع الهمي خالصة لا يكره بل  
يبيع ببيع السرقين اي الزبل خلافا للفقهاء ومع بيعها مخلوطة بخراب او ربا  
غلب عليها في الصحيح كما صح انه انتفاع مخلوطا اي العذر بلها خالصة على ما صح  
الزبيعي وغيره خلافا للصحيح الهداية فقد اختلف الصحيح وفي الملتقى الانتفاع  
كاسبع اي في الحكم فانهم وجاز حذرين على كافر من بين حرم لبيعه بخلاف  
دين على كمال البطالة الا اذا وكل ما يبيعه فيجوز عنده خلافا لما وعليه هذا الوفاة  
سلم وتركت على غير ما علم لا يورثته كما بسط الزبيعي وفي لسانه كرهه تستقل  
مع العلم ان اللواتك الا اذا علم ربه قلت ومر ببيع الفاسد لكن في المجتبى  
ما تركه حرام فالمرات حلال ثم مر وقال لانا خذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا  
على الورثة فتنبه وجاز تحلية المصحف لما فيه من تحفته كما في نقش السجدة وغيره  
ونقطة اي اظهار اغرابه وبه يحصل الرفق جدا خصوصا للعلم فيمنعس وعلى  
هذا لا بأس بكتابة اسمي السور وعدالاي وعلامات الوقف وكحوها فهي  
بدعة حسنة درر وقينة وفيها لا بأس بكتابتها عند اخبار وكحوها في مصحف  
وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وادب وبكره بصغر مصحف وكتابتها بقلم  
دقيق يعني تزيينها ولا يجوز لفشي في كاعده فقه وكحوه وفي كتب الطب يجوز وجاز  
دخول الذي في مسجد مطلقا وكره ما كمل مطلقا وكرهه محمد والشافعي واحمد في المسجد  
الحرام قلنا النهي لا يوجب التكليف وقد جوزوا عبور عابر سبيل جينا وحسينا  
فغنى لا يقر والاشحووا ولا يعتصموا عرارة بعد حج عامهم عام تسع حين امر الصادق  
ونادى على هذه السورة براءة وقال الا لا يبع بعد ما هذا مشرك ولا يطوف عربان  
رواه الشيخان وغيرهما في حفظ قلنا ولا تنس ما مر في فضل  
الجزية وجاز عيادته بالاجماع وفي عيادة المجوى قولهم وجاز عيادة فاسق على  
الاصح لانه سلم والعيادة من حقوق المسلمين وجاز حضا اسرايم حتى اكرهه واما حضا

في المصنف



الادى فخرام قبل الفرس وقيدوه بالمنفعة والاحرام وانما الحرج على كل عكسه فتساق  
واكتفاه للتداوى ولولم يجرى له بظاهره لا يحس وكذلك تداوى لا يجوز الا بالظاهر  
وجوزه في النهاية بمحرم اذا اخبر طبيب مسلم ان فيه شفا ولم يجد بها ما يقوم  
مقامه قلت وفي البرازيه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل  
شفاكم فيما حرم عليكم نفى المحرمه عند العلم بالشفا دل عليه جواز اساعه اللقوة  
بالخر وجواز شربه لانه العطش انتهى وقد قدمناه وجاز رزق القاضي  
من بيت المال لو سبت المال الحلال لجمع بحق والام تكال وعبر بالرزق ليفيد تقديره  
بقدر ما يكفيه واهله في كل زمان ولو غلب في الاصح وهذا هو بلا شرط ولو به  
كالاجرة فحرام لان القضا طاعته فلم يجز لسائر الطاعات قلت وهذا يحرى  
فيه كلام المتأخرين تحريمه فجاز سفر الامه وام الولد والمكاتبه والمبعضه لا يحرم  
هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفتى ابن كان وجاز سراء  
مالا يد للمخبر منه ويجه اى بيع مالا يد للصغير منه لاح وعم وام وملتقطا  
هو في حجرهم اى كفهم والا لا وجاز اجارته لانه فقط لو في حجرها وكذا الملتقط على  
الاصح كذا غراه المص شرح المجمع ولم ار فيه وباقى متنا مائنا فيه فتنبه  
وكذا لعمه عند الثاني خلافا لثالث ولو اجر الصغير نفسه لم تجز الا اذا فرغ العمل  
لتمخضه نفعا فيجب اسمى وصح اجازة اب وجد وقاض ولو يدون اجر المثل في  
الصحيح كما يعلم من الدرر فتبصر وجاز بيع عمر عيب ممن يعلم انه يتخذ فخر الاح  
المعصية لا تقوم بعينه بل بجذبه وقيل يكره كاعنته على المعصية ونقل  
المص من سراج والمشكلات ان قوله ممن اى من كافرا ما يجه من الم يكره  
ومثله في كجوعه والبقاى وغيرهما زاد الفهستانى معنى للمخاشية انه يكره بالاتفاق  
تحلاف بيع امرء من يلو طابه وبيع سلاح من اهل الفتنة لا المعصية تقوم  
بعينه ثم الكراهة في مسئلة الامرء مصرح بها في يوع اخا فيه وعندها  
واعندها الم على خلاف ما في الزيلعي والعيني وان افتره المص في باب الجاة قلت  
وقد منعنا معربا للنهر ان ما قامت المعصية بعينه يكره بوجه تحريمها والافتراء  
فليحفظ وجاز تعمير كنيسة وحل حرم ذي بنفسه او دابته باجرة لا عصرها  
لقيام المعصية بعينه وجاز اجازة بيت بسواد الكوفة اى قراها  
لا يجزم على الاصح واما الاقصار وقرى غير كوفه فلا يكون لظهور شعار الاسلام  
فيها

توفيتا

فيها وحض سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة ليتخذ بيت نارا وكنيسة او بيعة  
او بيع في الحرم وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي وجاز  
بيع ما سوت ماله وارضاها بالكره وبه قال سافعي وبه يفتى عيني وقد مر في المنفعة  
وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كذا به وبه يعمل وفي مختارات النوازل  
لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنايتها واجاريتها لكن في الزيلعي وعمر يكره اجاريتها وفي اخر  
الفصل الخامس من التاتارخانية واجارة الوهابية قال قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت  
مكة في ايام الموسم وكان يفتى لهم ان يزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه وآسادى  
ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى قلت وهذا يظهر الفرق والتوفيق وهكذا  
كان ينادى عمر بن الخطاب ايام الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا ليترى الناس  
حيث ساءم يتلو الاية فيلحفظ وجاز قيد العبد تحريرا عن التمد والاباق وهو سنة المسلمين  
في الفساق ويقول هدية تاجر واجابة دعوته واستغارة دابته استجنا وكره كسوت  
اى قول هدية ثوبا وهداة احد النقاد لعدم الضرورة واستخدام الكسوة ظاهرة الاطلاق  
وقيل بل دقوله على الحرم لوسنة خمسة عشر وكره اقراض اى اعطائهم كذا وعمر دراهم  
او برا كخوف هلكه لو تقي فيه بشرط لم يخذ متفرقا منه بذلك ما سألوا لم يستشرط حال العذر  
لكن يعلم انه يدفع لذلك شربلاية لانه فرض جري نفع وهو تمامه فلو اودعه لا يكره لانه  
لو هلك لا يضمن وكذا لو سطا ذلك قبل الاقراض ثم افرضه يكره اتفاقا فمستثنى من ذلك  
وكره تحريم اللعب بالنرد وكذا السطرنج بلسر اوله ويهمل ولا يفتح الا نادرا واما ما سافعي  
وابو يوسف في رواية ونظمها سراج الوهابية ولا بأس بالسطرنج وهو رواية  
عن احمد قاضى الشرق والغرب يقرر وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يخل بواجب والاحرام  
اجامعا وكره كل هول قوله عليه الصلاة والسلام كل هول مؤمن حرام الا ثلاثة ملاعبته  
اهله وتاريخه لغزب ومناضلة لقوسه وكره جعل الغلظوق له رايه في غنى العبد  
في غنى العبد يعلم بابا فيه وفي زماننا لا بأس به لغلبة الاباق خصوصا في السودان وهو المختار  
كما في شرح المجمع كلفني خلاف القيد فانه حلال كما مر وكره قوله في دعائه بمقعد العز من عرشك  
ولو بتقديم العين وعن ابي يوسف لا بأس به وبه اخذ ابو الليث للناظر والاحوط الامتاع يكون  
خبر واحد فيما يخالف لقطعي اذا المتشابه اما يثبت بالقطعي هداية وفي التاتارخانية مغريا  
للمشتق عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعو الله الا به والدعاء الماذون  
فيه المأمورية ما استفيد من قوله تعالى وبه الاسما احسنى فادعوه بها قال وكذا لا يهمل احد

عليه

العبد ثوبا

وكذا



على احد الاعلى بنى صلى الله عليه وسلم وكبره قوله بحق رسلك وابيناك وابياك بحق البيت  
 لانه لاحق الخلق على الخلق تعالى ولو قال لا خير حق الله او بالله ان تفعل كذا لا يلزمه وان كان  
 الاولى فعله درر وفي المختار قال ابن المبارك سال بوجه الله او بحق الله يعجبني ان لا يعطيه  
 شيئا لانه عظم ما حق الله وفيها قر القرآن ولا يعمل بموجبه يتاب بقراته من يصلح ويعصى  
 فروع هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء فيلزم وتامه فيلزم جنائيات الزاوية وكره  
 احتكاك قوت الشريكتين وعيب ولوز وابهايم كتمت وقت في بلد يضربا هله كحدث  
 بحالب مرزوق والمختار ملعون فان لم يضرب يكره ومثله تلقى الجلب ويجب ان يامره القاهي  
 ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع بل خالف امر القاضى عزره بما يراه راعا  
 له وباع القاضى عليه طعامه وفاقا على القاضى الصحيح وفي السراج لو ضاف الامام على اهل بلدة  
 اهلك احذ طعام من المختارين وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة ردا ومثله وهذا ليس  
 بحرج بل للضرورة ومن اضطر لما عجزه وخاف الهلاك تنادى له بلارضاه ونقله الزيلعي عن  
 الاختيار واقره ولا يكون محتكر بحبس غلة ارضه بلا خلاف ويجلوه من بلد اخر خلافا للثانية  
 وعند محمد ان كان يوجب منه عادة كره وهو المختار ملتقى ولا يسع حاكم لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق الا اذا تعدى الارباب عن القيمة  
 بقديا فاحسنا بمشورة اهل الرأي وقال مالك على الوالى التبع عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا  
 سعه وخاف كبايع ضرب الامام لو نقص كاجل المسترى وحيلة ان يقول بعني بما يحب  
 ولو اضطر على سعه بخز واللحم وزان ناقصا رجوع المشتري بالنقصان في اخبره الحكم  
 لسهه سعه عادة بخلاف اللحم قلت واذا دان التبع في القوتين لا غير  
 وبصرح العتاي وغيره لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين وظلوا على العادة فسعوا كما لم  
 عليهم بناء على ما قال ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره الهتات فان ابا يوسف يعثر  
 حقيقة الضرر كما تقر فتدبر **مسألة** الجاهات ولو في برجه ان كان يضرب الناس  
 بنظر او جلب **والاحتفاء** ان يصدق بها ثم يترجها او توجب له فان يطيرها فوق  
 السطح بطلت على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميها تلك الجاهات عز  
 ومنع استد المنع فان لم يمتنع بذلك ذكها اي الجاهات المحتسب درر وصرح في الوهابية  
 بوجوب التعيير وبذبح الجاهات ولم يقيد بما روي له اعماله اعتدل عادته وامانلا ستيناس  
 فيما كسرا عصافير لعنفقتها ان قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه  
 ويكره كونه لانه يفسد المال حاجي الفتاوى وفي المختارات سيب دابته وقال هي لمن اخذها

لأن  
تناوله

فيسه

الذام

لم

لم ياخذها من اخذها ومن في الحج وحاز ركوب النور وتحملة والكراب على الحجر بلا جهده  
 وضرب اذ ظلم الدابة اسد من الذي وظلم الذي اسد من المس ولا بأس بالمسابقة في الرمي  
 ويزن والبغل والجار كذا في الملتقى والجمع واقره الله ها خلافا لما ذكر في مساند شتى فتنبه  
 والابل وعلى الاقدام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام  
 اي بالجر واما بدونه فيباح في كل المدعب كما ياتي حال الجمل وطاب لا انه يسير مستحقا  
 ذكره ابن سبدي وغيره وعلله الزاوية بانه لا يثبت بالشرط شي لعدم العقد والقبض  
 انتهى ومفاده لزومه بالعقد كما يقول الساذجية ان شرط المال في المسابقة من جانب  
 واحد وحرم لشرط فيها من الجانبين لانه يصير قارا الا اذا خلا ثالثا لثلاثا لاسيما  
 بفرس كفول فرسيها يتوهم ان يسبقها والام يجر ثم اذا سبقها اخذ منها وان سبقاه  
 لم يعطهما وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه وكذا الحكم في المتفقة فاذا شرط  
 لمن مع الصواب صح وان شرطاه لكل على صاحبه لا درر ويجتنب والمصارعة ليست بدمعة  
 الا لملهي فتكره برجدي واما السابق بلا جعل فيجوز في كل شي كما ياتي وعند الساذجية  
 المسابقة بالاقدام واليد والبق والسباحة والصولجان والبندق والسفن ورمي الحجر  
 والسنانة باليد والساك والوقوف على رجل ومعرفة ما بيده من زوج او درر واللوا بالتحاغم  
 وكذا اجل كل حرج خطر لحاذق تغلب سلافة كرم لرام وصيد لحية وحيل التفرج عليهم حينئذ  
 وحديث حديث عن بني اسرائيل يقيد حل سباع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن  
 كذبه بقصد الفرس كالحج وما يتيقن كذبه لكن بقصد ضرب الامثال والمواظاة وتعلم  
 نحو السباع على سنة ادميين او حيوانات ذكره ابن حجر ويستحب قلم اظفاره الا  
 لمجاهد في دار الحرب فيستحب توفير ساربه واظفاره يوم الجمعة وكونه بعد الصلاة افضل  
 الا اذا اخبر اليه تاخيرا فاحسنا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من  
 قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام درر وعنه  
 صلى الله عليه وسلم من قلم اظفاره لم يزل يزد عيشه ابدى يعني كقول علي رضي الله عنه قلموا  
 اظفاركم بالسنّة والادب يمينها خوايس يسارها اخشب وبيانه وتامه في مفتاح  
 السعادة وفي شرح الغزونية روي انه صلى الله عليه وسلم لم يبدل بمسحة اليمنى الى الخضر  
 ثم تخضر اليسرى الى الابهام وختم بالهام اليمنى وذكر له الغزالي وجهها وجبها ولم يثبت في  
 اصابع الرجل نقل نعم لاولى تقليمها تخليلها انتهى قلت وفي المواهب اللدنية  
 قال الحافظ ابن حجر انه يستحب كيفما احتاج اليه ولم يثبت في كيفيته شي ولا في تعيين

٣٣٨  
 كتاب المسابقة  
 في الرمي  
 في كل شيء

تنبه

يد

في



يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام  
 وسبح حتى غابته وتنظيف يده بالاعتزال في كل اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة  
 وجاء في كل خمسة عشر وكثر تركه ورا الاربعين بحسبى وفيه خلق لساب بدعة وقيل  
 سنة ولا بأس بنسف السبب واخذ اطراف الحكمة والسنة فيها القضية وفيه  
 قصت شعرا سهائت ولعنت زاد في البراريه وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق  
 في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع كعبته والمعنى الموتر التسيب بالرجال انتهى قلت  
 واما خلق راسه ففي الوهبانية وقد قيل خلق الراس في كل جمعة تحب وبعض الجواب  
 رجل تعلم صلاة او يحرم ليعلم الناس واخرجه فانه لا فضل لانه متعدي وروى  
 مذاكرة العلم ساعة خير من ايام ليلة ولا خروج لطلب العلم السري بلا اذن والده لوملتحيا  
 وتامة في الدرر واذا كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بيده ولسانه فذكرهم بما فيه  
 ليس بعينة حتى لو احبر السلطان بذلك لخرجوه كاشم عليه وقالوا ان علم اياه بقدر  
 على منعه اعلم ونوبكتانه والا لا تفتح العداوة وتامة في الدرر وكذا انتم عليه لو ذكر  
 مساوي اعيه على وجه الاتهام لا يكون عيبه انما العيبة ان تذكر على وجه العصب يريد  
 السبب ولو اغتاب اهل قرية فليس بعينة لانه لا يريد به كلام بل بعضهم وهو  
 مجهول خائنه فتباح عينة مجهول ومظاهر بفتح ومصاهرة ولسوا اعتقاد تحذيرا  
 منه وسكوي ظلامته للحاكم سرح وهبانية وما تكون العيبة باللسان صريحا تكون  
 ايضا بالفعل وبالعرض وبالكتاب وبالحكمة وبالرفق وبغيره من الاسرار واليد وكما  
 يفهم منه المقصود فهو اخرا العيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله  
 عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت اومات بيدي اى قصير فقال صلى الله عليه وسلم  
 اغتبيها ومن ذلك الحكاكة كان يسمى متعارجا او كما يسمى فهو عيبة بل افتح لانه اعظم في  
 التصور والتزيم من لعينة ان يقول بعض من مر بها اليوم او بعض من رايها اذا كان  
 المخاطب يفهم تلخصا بعين الان الحذور تفهم دون فاه التفهم واما اذا لم يفهم  
 عينة جاز وتامة في سرح السرعة وفيها العيبة ان تصف احاك حال لونه  
 غايابوصف يكرهه اذا سمعه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انذرونها لعينة قالوا له رسول الله قال ذكر احاك بما يكره قبل فرايت ان كان  
 في اتي ما قول قال ان كان فيه ما تقهر اغتبتته وان لم يكن فيه فقد بهته واذا لم تبلغ  
 يكفيه الندم والاسرط بيان كل ما اغتابه به وصلة الرحم واجبة ولو كانت

محاسب  
 رجل يضرب  
 بيده وسنانه  
 اخبرته

سلام

سلام وتحت وهدية وبعاونة ومجاسة ومكاملة وتلطف واحسان ونزورهم غبا  
 ليزيد حبائل يزور اقرباءه كل جمعة او شهر ولا يريد حاجتهم لانه من القطيعة في  
 الحديث ان يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعهما وفي حديث صلة الرحم تنزيه  
 العمر وتامة في الدرر وسلم المسلم على اهل الذمة لولا حاجته اليه والاكره وهو صحيح كانه  
 للمسلم مباحة الذي كذا في نسخ السرح واكثر المتون بلفظ وسلم فاولئها هكذا  
 ولكن بعض نسخ المتن ولا سلم وهو الاحسن الاسم فافهم وفي سرح البخاري  
 للعينة في حديث اى الاسلام قال نظم الطعام وتقر السلام على من عرفت ومن لم تعرف  
 قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا تلم ابتداء كما فر لقله عليه لصلاته وكلام  
 لابتدوا اليهود ولا النصارى بالسلام وكذا يخص منه الفاسق بدليل اخر واما من  
 شك فيه فالاسل فيه البقاء على العموم حتى يثبت بخصوص ويكن ان يقال ان حديث  
 كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التاليف ثم ورد النهي انتهى فيلخص ولو سلم يهودي  
 او نصري او مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يريد في الجواب على قوله وعلم  
 كما في الجانية ولو سلم على الذي تجب لا كفر لان تجب الكافر لفر ولو قال المجوسي يا استاذ  
 تجبلا كفر كما في الاشياء وفيها لوقال لذي اطلاله يقال ان نوى بقلبه لعلم يسلم  
 او يورى الجزية ذللا لاس به ولا يجب رد سلام السائل لانه ليس للنجية ولا نبي سلم  
 وقت الخطبة خائنه وفيها واذا اتى دار انسان يجب ان يتاخذ قبل السلام  
 ثم اذا دخل سلم او لا ثم يتكلم ولو في فضايل او لا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد  
 لم يسقط رد غيرم ولو قال يا فلان او اشار لمعنى سقط وسرط في الرد وجواب  
 العباس اسماء فلو ام يريه حزينك شفته انتهى قلت وفي المبتغى ويسقط  
 عن الباقي بر صبي يعقل لانه من اهل اقامة الغرض في الجملة بدليل حل ذبيحة وقيل لا وفي  
 المجتبى ويسقط رد العجز وفي رد الساتبة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجيه  
 ترجيح عدم السقوط وسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يريد الرد على  
 وبكاته ورد السلام وتثبت العاطس على الفور ويجب رد كتاب النجاسة كذا السلام  
 ولو قال لا خرا فلان السلام يجب عليه ذكر ويكره السلام على الفاسق ولو علمنا والا لا  
 كما يكره على عاجز عن الرد حقيقة ككل او شرعا لمصل وقارى ولو سلم لا يستحق الجواب  
 انتهى وقد مضى في باب ما يفسد الصلاة كراهته في نصف وعشرين مائة وانه  
 لا يجب رد سلام عليكم بحزم الميم ولو دخل ولم ير سدا يقول السلام علينا وعلى عباد

جزاء







بالخانه عن قدر هو صحيح في العربية مستحسن ذكره من صلوع الفجر الطلوع كسمنى الى من قراة  
 القرآن ويستحب لقراة عند الطلوع والغروب لا بأس للامام عقب الصلاة بقراة آية الكرسي  
 وخواتيم البقرة والاحقاف افضل قراة الفاتحة بعد الصلاة جهرا اللهمات بدعة قال استاذنا  
 كنهاف تحسنه للعادة والائثار الرسوة لا يملك بالقبض لا بأس بالرسوة اذا خاف علي  
 دينه وابني صلته عليه ولم كان يعطي الشراطين يخاف لسانه ونفى بهم المولفة من الصداقة  
 دليلا على مثاله جمع اهل الرحلة للامام فحسن ومن السميت ما يوحذ على كل مباح كالح وكلا  
 وما، ومعادن وما يخذ غار لغز وهو ساعس وسيرة وحكواتي قال تعالى ومن الناس  
 من يشتري لهو الحديث واصحاب جميع المعارف وقواد وكاهن ومقامر واسيمة وفروغ  
 كثيرة قس الى يا خبيث وعنه جازله الرد في كل شئحة لا توجب كد وتركه افضل كره  
 قول الصائم المنطوع اذا سئل صايم حتى انظر فانه نفاق او محق من له اطفال ومال قليل لا يوصي  
 بنفل من صلته او تصدق براهي به الناس لا يعاقب بتلك الصلاة ولا يثاب بها قبل هذا في الفرائض  
 وعلمه الزاهد للنوافل اتولهم الريا لا يدخل الفرائض غزل الرجل على هيئة غزل المرأة يكره  
 ويكره للمرأة سور الرجل وسورها له وله ضرب زوجة على ترك الصلاة على الاظهر لا يجب  
 على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء احياء المعدة للسرب في السجدة وينبغي من وضوء  
 منه وفيه ومثله لا سله ان ما ذونا به جاز والا الكذب مباح لا حيا حقه ودفع الظلم عن نفسه  
 والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو محق قال تعالى قتل الكرامين الكفر من المجتبي  
 وفي اوهبانية وبلغ جاز الكذب اودفع ظالم واهل الترض والقتال ليظفر  
 ويكره في الحكم تغير خادام ومن ساء تنورا فقالوا اينور  
 ومن قام احلا لا شخص نجاس وفي غير اهل العلم بعض يقرر  
 وينسوق معتاد المروءة مسجد ومن علم الاطفال فيه وسو زري  
 وجوز نقل الميت البعض مطلقا وعن بعضهم ما فوق ملية كظم  
 وللزوجة استئمن لافوق شبعها ومن ذكرها التعويد الحب كخطر  
 ويكره ان شئ لا استفاط حليا وجاز لغدر حيث لا يتصور  
 وان اسفقت بيتا فحق السقط عرق لوالده عن عاقل الام يحضر  
 وفي يوم عاشوراء كره كلهم ولا بأس بالمعتاد خالفا ويوجب  
 وبعضهم اختار في الكل جازي لغدر سورا له وهو المقرر  
 ومنزب عبيد الغير جاز باذنه وما جازة الاحرار والاب يا مر  
 والرب

وأثوب من ذكر القرآن استماعه  
 ودرستك باقي الذكر اولى من الصلاة  
 وقد كرهوا وانه اعلم ونحوه  
 وقالوا ثواب الطفل للطفل  
 فنفلا ودرس العلم اولى وانظر  
 لاعلام ختم الدرس حيث يقرب  
 لعلمنا سبته ان فيه ما كره وما لا يكره  
 الحية نوعان حساسه ونامية والمراد هنا النامية وسمي مواتا لسلطان الانشقاع به  
 واحيا وبنا او غرس او كرس او سقى اذا احيا مسلم او ذمي ارضا غير مستفيع بها  
 وليست بمملوكة لمسلم ولا ذمي فلو مملوكة له لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالها فهي لقطه  
 يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالها نزل اليه وضمن نقصانها اذا انقضت بالزرع  
 وهي بعينة من القرية اذا اصاح من باقى العامر وهو جهورى الصوت بترازيه  
 لا يسمع بها صوته حيوته ملكها عند ابي يوسف وهو المختار كما فى المختار وعزم  
 واعن محمد عدم ارتفاق اهل القرية وبه قالت الثلاثة قلت وهو ظاهر الرواية  
 وبه يفتى كما فى نزوة الكبرى ذكره القهستاني وكذا فى البرجندى عن المنصورى عن قاضى  
 خان ان الفوى على قولهم فالعجب من كثر سبل الى كيف لم يذكر ذلك فلم يحفظ ان اذن  
 له الامام فى ذلك وقال يملكها بلا اذنه وهذا الوجه لما شرط الاذن اتفاقا ولو  
 مستانما لم يملكها اصلا اتفاقا فثبت انى ولو تركها بعد الاحيا وزرعها غيره فالاولى والحق  
 بها فى الاصح ولو احيا ايضا ميتة ثم احاط الا حيا بجوانبها الاربع من اربعة نفر على  
 الاتفاق فمن طريق الاول فى الارض الرابعة ومن حجر ارضاى منع عزم منها بوضع  
 علامة من حجر او غيره ثم اهلها ثلث سنين دفعت اليه وقبضها هو احق بها  
 وان لم يملكها لانه انما يملكها بالا حيا واستمر لا بمجرد التجرد ولو كبرها او ضرب عليها  
 المسناة او سقى كما نضرا وبذرهما فهو ا حيا مستوط ولا يجوز احيا ما قرب من العامر  
 بل يترك مرعى لهم ومطرحا كصايدهم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو كان مختطبا  
 واعلم انه ليس للامام ان يقطع مالا فى السبل من المعادن الظاهرة وهي ما كان  
 جوهرها الذى اودع الله فى جواهر الارض بابر كالعادن الملح والكمال والنفار والنفط  
 والابار التى يستسقى منها ذيلعى يعنى التى لم يملك بالاستنباط والسعى فلو قطع هذه  
 المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها على بل المقطع وغيره سوا فلو منعهم المقطع كان منعهم  
 متعدبا وكان لما اخذه مالا لانه متعدبا بالمشي لا بالاخذ وكفى عن المنع وصرف عن  
 مداومة العمل لئلا يشبهه اقطاعاته بالصحة او يصير معه فى حكم الاملاك المستعملة ذكره العلامة

[illegible]



قاسم في رسالة احكام اجارة اقطاع محذرى وحزم بر النافع وهي التي يشرح المامنها  
بالعير كبر العطن وهي التي يشرح المامنها باليد ولعطن مناع الابل حول البير  
اربعون ذراعا من كل جانب وقال ان النافع فستون وفي شرب الماء من شرب الجمع  
لوعطن البير فوق اربعين يزار عليها انتهى لكن نسبه القريتين في حد ثم قال وبقي  
بقول الامام وعزاه للثقة ثم قال وقيل التقدير في بروجين بما ذكره اراضيه  
لضلائتها وفي اراضها حارة فيزاد ليل ينقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية  
وعزاه البرجندي لكافي فيلحفظ اذا حفرها في موات باذن الامام فلو غير موات  
او فيه بلا اذن امام لم يكن احكام كذلك كذا ذكره المصنف وعزاه القريتين وفيه من  
الى انه لو حفر في ملك العير لا يستحق الحزم ولو حفر في ملكه من الحرم ما شأنا والي ان  
المالو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا او اقرضوا لم يخرج احياؤها فلو تركها  
المالك حيث لا يعود اليها ولم تكن حر على العامر جاز احياؤها وعزاه للمصنفات  
وحريم العين فسمانية ذراع من كل جانب كما في الحديث والنداء هو المكسور وهو  
نفقات وكان ذراع المكاي ملك الاكاسه سبع نفقات فكس منه قبضة ويجمع  
غيره من كس وغيره فيه لانه ملكه فلو حفر فلا ورده او تضييعه وتما في الدرر  
ولو حفر الثاني بيرة فستحق حريم البير الاولى بالان الامام فذهب ما البير الاولى  
وتحول الى الثانية فلا شيء عليه لانه غير متعذر والماتحت الارض لا يملك فلا تخاصية  
كن بني حانونا بحسب حازرت غير فكدت الحانوت الاولى بسببه فانه لاش  
عليه درر وزيتي وفيه لو هدم حدار عرض فلصاحبه ان يواخذه بقيمة كاسبا امدار  
هو الصحيح والي في الثاني الحزم من الحوات الثلاثة دون جانب الاولى لسبق  
ملكه اوله ولقنه وللصناعة وهي تجري الماتحت الارض حزم بقدر ما يصلح اللقاء  
الطين ونحوه وعن محمد كالبير ولو ظهر المافكا لعين وفي الاختيار فوضه لراي  
الامام اي لو باذنه فلا شيء له ذكره البرجندي وحزم شجر يرس في الارض  
الموات خمسة اذرع من كل جانب فليس لغيره ان يرس فيه ويلحق ما امتنع  
عود دجلة والفرات اليه بالموات اذا لم يكن ذلك حرم الجاهل وان كان حرم او حاز  
عوده لم يخرج احياؤه لانه ليس بموات والنهر في ملك لا حريم الا بهر ان وقال له  
مساة النهر لمشييه ولقي طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو  
ارفت ملقي وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى فقتل

معزيا

معزيا للكرمان وفيه معزيا للاختيار وهو موضع على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكفايه ولو كان  
النهر صغيرا يحتاج الى كرية في كل حين فله حزم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمان ان  
الاخلاف في نهر ملوك لمسناة فارغة بلزقها ارض اخر صاحب النهر فالمسناة  
له عندها ولصاحب الارض عنده وفيه معزيا للثقة الصحيح ان حرمها بالاتفاق  
بقدر ما يحتاج اليه لقا الطين ونحوه انتهى فقلت ومن نقل الاتفاق ايضا  
ان شرب الماء عن الاختيار شرب الجميع **في شرب الماء**  
نصيب الماء وسريانة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب والنفقة شرب  
بني آدم واسهامهم بالسفاه وكل حقها في كل عالم تحزب بانا واجب لكل سقي ارضه  
من بحر او بحر عظم كدجلة والفرات ونحوها لان الملك بالاسرار ولا احراز لان قهر المسا  
يمنع قهر غيره ولكل شق في سقي ارضه منها ونصب الرعي ان لم يضربا العامة  
لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضرب احد كالاتفاق بشمس وقمر وهو الاتساق  
دوابه ان حيف تحزب النهر لكثيرا ولا سقي ارضه وسبحم وررع ونصب دولاب  
ونحوها من نهر غير وفنائه وبره الابانة لان الحق له فيوقوف على اذنه وله سقي  
شجر او خضر ررع في داره حمله اليه بحرارة واوانيه في الاتساق وقيل لا الابانة والمحزبة نور  
وجب بمهمة مضومة انما به لا يسفح به الابان صاحبه ملكه باحراره ولو كانت  
البير والمخوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع مرير السف من الحصول ملكه اذا كانت  
بحد ما قرره فان لم يجد يقال له اي لصاحب البير ونحوه اما ان يخرج اليه الما او ترك  
لما خذ الما سوطا ان لا يكرضفة اي جانب النهر ونحوه لان له حصيد حق المسف  
لحدث احمد المليون شريكا في ثلث في الماء والكل والنار وحكم الكلاكم الما مقالا للمالك  
اما ان تقطع وترفع اليه والانتزاع لما خذ قدر ما يريد ريعي ولو سفع الما وهو ساق  
على نفسه ودانته اعطش كان له ان يقاتل بالاسلح لا ترغم رضى له عنه وان كان محزرا  
بالاوي قاتله بعير سلاح طعام عند الحاجة درر اذا كان فيه فضل عن حاجته ملكه بالاحراز  
فصار تطير الطعام وقيل في البير ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكبت معصية  
فكان كالشغير كافي وكري حرم غير ملوك من بيت المال فان لم يكن ثمة اي في بيت  
المال شي تجر الناس على كربة ان اقتنعوا عنه دفعا للضرر وكري النهر المملوك على له ويجوز  
اي منهم على ذلك وقيل في الناحص لا يجوز ولا يجوز ان يامر القاضى بتم وموته  
كري النهر المشترك عليهم من اعلاه فان جاوزوا ارض رجل منهم برك من مونة الكري وقال

في شرب الماء من شرب الجمع  
لو عطن البير فوق اربعين يزار عليها انتهى  
لكن نسبه القريتين في حد ثم قال وبقي  
بقول الامام وعزاه للثقة ثم قال وقيل التقدير  
في بروجين بما ذكره اراضيه  
لضلائتها وفي اراضها حارة فيزاد ليل ينقل الماء  
الى الثاني وعزاه للهداية  
وعزاه البرجندي لكافي فيلحفظ اذا حفرها في موات  
باذن الامام فلو غير موات  
او فيه بلا اذن امام لم يكن احكام كذلك  
كذا ذكره المصنف وعزاه القريتين  
وفي فيه من الى انه لو حفر في ملك العير  
لا يستحق الحزم ولو حفر في ملكه من الحرم  
ما شأنا والي ان المالو غلب على ارض  
تركها الملاك او ماتوا او اقرضوا لم يخرج  
احياؤها فلو تركها المالك حيث لا يعود اليها  
ولم تكن حر على العامر جاز احياؤها  
وعزاه للمصنفات وحريم العين فسمانية  
ذراع من كل جانب كما في الحديث والنداء  
هو المكسور وهو نفقات وكان ذراع المكاي  
ملك الاكاسه سبع نفقات فكس منه قبضة  
ويجمع غيره من كس وغيره فيه لانه ملكه  
فلو حفر فلا ورده او تضييعه وتما في الدرر  
ولو حفر الثاني بيرة فستحق حريم البير  
الاولى بالان الامام فذهب ما البير الاولى  
وتحول الى الثانية فلا شيء عليه لانه غير  
متعذر والماتحت الارض لا يملك فلا تخاصية  
كن بني حانونا بحسب حازرت غير فكدت  
الحانوت الاولى بسببه فانه لاش عليه درر  
وزيتي وفيه لو هدم حدار عرض فلصاحبه  
ان يواخذه بقيمة كاسبا امدار هو الصحيح  
والى في الثاني الحزم من الحوات الثلاثة  
دون جانب الاولى لسبق ملكه اوله ولقنه  
وللصناعة وهي تجري الماتحت الارض حزم  
بقدر ما يصلح اللقاء الطين ونحوه وعن محمد  
كالبير ولو ظهر المافكا لعين وفي الاختيار  
فوضه لراي الامام اي لو باذنه فلا شيء له  
ذكره البرجندي وحزم شجر يرس في الارض  
الموات خمسة اذرع من كل جانب فليس لغيره  
ان يرس فيه ويلحق ما امتنع عود دجلة  
والفرات اليه بالموات اذا لم يكن ذلك حرم  
الجاهل وان كان حرم او حاز عوده لم يخرج  
احياؤه لانه ليس بموات والنهر في ملك لا  
حريم الا بهر ان وقال له مساة النهر لمشييه  
ولقي طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من  
كل جانب وهو ارفت ملقي وقدره ابو يوسف  
بنصف بطن النهر وعليه الفتوى فقتل



عليهم كريمة من اوله الى اخره بالخصص كما يستنون في استحقاق الثقة ولا كرى على  
اهل الثقة وتصح دعوى الشرب بغير ارض استحقاقا فاذا كان لرجل ارض  
ولا حرفة فيها فاردت الارض ان لا يجرى النهر في ارضه لم يكن له ذلك وتركه على  
حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاربا فيها اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر  
له وانه قد كان له مجراه في هذا النهر يسوقه لسقي اراضيه وعلى هذا المذهب في كل  
او على سطح او المزاب او المساكل ذلك في دار عمر في كل الاختلاف فيه نظره في كثر  
ذلك نهرين قوم اخصموا في شرب فهو بينهم على قدر اراضيهم كانه المقصود  
بمختلف اختلافهم في طريق قائلهم يستنون في ملك رقبته بلا اعتبار سرعة الدار  
وصيقها لان المقصود الاستطراق وليس من كسر كما في كسر ان يسبق منه  
نهر او يصب عليه رضى الارض وضع في ملكه ولا يضر نهر ولا ماء وقالة اودالية  
كنا عورة او حرة او قطرة او يوسع في النهر او يقسمه بالايام والكمالات قد كانت  
القسمه بالكوى بكسر الكاف جمع كوى بفتحها الثقة لان القديم يترك على قدمه لظهور  
الحق فيه او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه اى من النهر شرب  
بلا رضاءهم يتعلق بالجميع ولهم نقض بعد الاجازة ولو شربهم من بعدهم وليس للاعلى  
سكر النهر بل ارضهم وان لم يشرب ارضه بدونه ملتقى لطريق مشترك اراد احدهم  
ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحتها في عهد  
الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع كان المارة لا ترداد  
ويورث الشرب ويوصى بالاستفاعة به اما الايصا ببيع فاطا ولا يباع الشرب  
ولا يوجب ولا يوجب ولا يصدق به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه  
الفتوى كما سيجي ولا يوصى بذلك اى ببيع واخويه ولا يصح الما يدل خلع وصح  
من لم يمد ومهر كالج وان صحت هذه العقود لا ينظر بالشروط الفاسدة  
لان الشرب له ملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض  
فلو لم يكن له ارض قيل تجمع الما في كل نوبة في حوض فيباع الما اليه ان ينقض دينه وقيل  
ينظر الامام لارض لا شرب لها فينضم اليها برضائها فينظر لقيمة الارض فلا شرب  
ولقيمة مع فصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت وقامه في الزيلعي ولا يضمن من ملا  
ارضه ما فترت ارض جارة او عرفت لانه متسبب غير متعد وهذا اذا سقاها  
سقا معتادا لتجمل ارضه عادة والا فضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا  
سقى

مطالع  
الارض من ملا  
ارضه ما فترت  
دار ارض جارة

فبيعها له

مطالع  
الارض من ملا  
ارضه ما فترت  
دار ارض جارة

سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قال  
اسماعيل الزاهدي فتتأني ولا يضمن من سقى ارضه او زرع من شرب عمر  
بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهابيه وابن كمال عن ائمتنا  
لما مرانه غير متقوم ولو تصدق بئر لم يحسن لبقا لما الحرام فيه بخلاف العلف  
المقصود فان كذا به اذا سقى بئر لعدم وصار بئرا اخر ففتتأني فان تكررت  
ذلك لضمان وادبه الامام بالضرب والحبس ان رآه ذلك الامام خائنه وتام  
في سرح الوهابيه قال وجوز بعض مستأجر بئح بيع الشرب لتعامل اهل بئح  
والقياس يترك بالتعامل ونوقض بانه يتعامل اهل بلدة واحدة وافق الناجي  
بضمانه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الى كى بئحة ببيع فيلحفظ  
فله وفي الهداية وكروجهما من البيع الفاسد انه يضمن بالانكاف  
فلو سقى ارض نفسه بما غير ضمنه وبه جزم في النفايه هذا فافهم قلت  
وقدم ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهابيه

وساق شرب الغير ليس بضامن  
وما جوزوا اخذ الزاب الذي على جوارب نفردون اذن يقرر  
ولو جفروا كفا والقوا شرا به فلو لم يترجم ليس بالنقل يوم

ما يسكر والمحرّم منه اربعة انواع الاول الخمر التي يكسر فتتدريد من ما العنب اذا غلا  
واشتد وقذف اى رمى بالزبد اى الرغوة ولم يترط اذ ذروبه قالت الثلاثة  
وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما في كسر نباله عن المواهب وياتي ما يفده  
وقد نطق الخمر على غير ما ذكر محاز اسم شرع في احكامها العشرة فقال  
وحرّم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اى لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والمير  
الانة عشرة دلائل على حرمتها مبسوطة في المحتى وعزم وهي خمسة كحاشية  
عليه كالبول ويكفر من حلاله وسقط نفوسها في حق الما فالتفتها في الاصح  
وحرّم الانتفاع بها ولو سقى دواب او لطين او نظر للتلوى او في دواودهن

عمر

مطالع  
الارض من ملا  
ارضه ما فترت  
دار ارض جارة



أو طعام، وغرفه لا التحليل أو خوف عطش بقدر الضرورة فلوزاد فسكرد مجتبي  
وله يجوز بيعها كحد ثقل ان الذي حرم شرابها حرم بيعها ويحسد سائرها  
وان لم يسكرها وحده سارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ الا انه لا يحسد  
وله ما لم يسكر لا اختصاص كحد بالنى ذكره الزيلعي واستظهره المصنف وضعف ما في  
المجتبي والقينة ثم نقل عن ابن وهبان انه لا ينفقت لما قاله صاحب القينة لمخالفا  
للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن السكنة وله يجوز بيعها التداوي  
على المفسر قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو اقطار في احليل بها نه ويجوز خليها  
ولو يطرح شي فيها خلا فالساقى والساقى الطلاء بالكسر وهو العصير يطبخ حتى يذهب اقل  
من ثلثه ويصير مسكرا وصوب المصنف ان هذا يسمى المبادق واما الطلاء فاذا ذكره بقوله وقيل  
ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا وهو الهواب كما جرى عليه  
صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لا في الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلاء على ما في المحيط  
تأبى بشرط كبر الصيانة رضى الله عنهم كما في كسر نباله قال وسي بالطلاء القوارع مرض  
اسم عنه ما سبه هذا بطلاء العبر وهو القطران الذي يطلى به العبر الجربان ونحوه  
اي الطلاء على التفسير الاول كما قال المصنف كالحمر يفتى والثالث السكر يفتى وهو  
التي من ماء الرطب اذا استند وقذف بالزبد والرابع نقيع الزبيب وهو التي من ماء  
الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد والخيلان والسكك اي الثلاثة المذكورة حرام اذا غلا  
واستند والام حرم اتفاقا وان قذف حرم اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتون انه  
اختار ههنا قولها قاله البرجدي نعم قاله الفهرستاني وترك الفتة ههنا لانه اعتمد  
على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم السكر والنقيع ومفاد تلافاه انها خفيفة  
وهو مختار السرحنى واختاره الهداية انها غليظة وحرمتها من حرمة الخمر فلا  
يكفر بحكمها لان حرمتها بالاجتهاد واحكامها اربعة انواع الاول بنيد التمر  
والزبيب ان طبخ ادنى طبخة يحل شربه وان استند وهذا اذا شرب منه بلا هو وطرب  
فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب على ظنه انه يسكر فيحرم  
لان السكر حرام في كل شراب والثاني الخليلجان من الزبيب والتمر اذا طبخ ادنى طبخة  
وان استند يحل للهو والثالث بنيد القل والثين والشعير والبر والذرة كل سوا  
طبخ او لا بلا هو وطرب والرابع المثلث العنبى وان استند وهو ما طبخ من ماء العنب  
حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استعمال الطعام والتداوي والتقوى  
على طاعة الله ولولله ولا يحل اجماعا وبيع غير الحمر كما مر فطاهه صحة بيعه كسبه

والأنيون وقد سئل ابن شبيب عن بيع الحثيث هل يجوز فكت لا يجوز فيحتمل على أن مراده بعدم الجواز عدم الحكم قال المصنف ويضمن هذه الأثرية بالقيمة لا المثل المنعنا عن تملك عينه وإن جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صليباً لأنه قال يقوم في حقه وقد أمرنا بتريكم وما يدبون زبقي وحرمها محمد بن الأثرية المتخذة من العسل والسنن ونحوهما قال المصنف مطلقاً قليلها وكثيرها وبه يفتي ذكره الزبلي وغيره واختاره سارخ الوهبانية وذكر أنه مروي عن الحكم ونظيره فقال

قلت وفي طلاق البرائة وقال محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وهو خيس ايضا  
ولو سكر منها المختار في زمانه انه كذا زاد في الملتقى وقوع طلاق من سكر منها تابع للمرمة  
والكل حرام عند محمد وبه يفتي واخلاف اما هو قصد التقوى اما عند قصد التلذذ فحرام جماعا  
استمر ونهايه فيما علقته عليه زاد الفتاوى ان ابن الابل اذا اشتد لم يكل عند محمد  
حلالا لهما ولو سكر منه حرام بلا خلاف واحد والطلاق على خلاف وكذا ابن الرمال في الفرسة  
اذ اشتد لم يكل وصرح في كراهية حله وفي كراهية نكحته عند عامة المسايخ على قوله وحل  
لا يتبادر اتحاد البسب في البسب جمع دباة وهي القرع والحتم جرة خضر والمرت الحلي  
بالزفت اي تقير والتقير خمسة المنقور وما ورد من النهي بنسخ وكربا شرب درء الخمر  
اي عكره والامتناع به بالدرى لان فيه اجر الخمر وقليله كثره كما مر ولكن لا يحد سار  
عندنا بلا سكر منه وبه عندنا يحد اجماعا ويحرم كل البسب والخمس في ورق القنب  
والافون لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة لكن دون حرمة الخمر فان  
اكل من ذلك لا حد عليه ون سكر منه بل يغزر ما دون الحد كذا في جوهرة وكذا تحريم  
جوزة الضيب لكن دون حرمة الخمس قال المصنف ونقل عن ابي مع وغيره ان من قال كما  
البسب او الخمس فهو زنديق مبتدع بل قال بجم الدين انه لا حد له في كل نكح وبسب  
قتله قلت ومن حرم حرمة الخمس سار الوهبانية في كراهية  
فقالوا فاقوا بتحريم الخمس وجزته ونقلوا عن محمد بن جرير وقرروا  
ليابع التاديب والفسه اشتوا وزندقة المستحل وحرروا

امام  
قدوس من  
است نصرتهم  
ان في رضى  
وكلوا وادوا  
مسكه وادوا  
من مائة



ثم قارب نحن النجم والنتن الذي حدث وكان حدوته بدستق في سنة خمس عشرة  
 بعد الف بدعي شارب انه لا يسكر وان سلم له فهو مفتر وهو حرام كحديث احمد عن ام  
 سلمة قالت نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس من الكبار  
 تناول مرة ولم يتن ومع ناي والامر حرم فصاعدا على ان يستعمله من رجا ضرر بالبدن  
 نعم الاصر عليه كبره كسائر المصاير انتهى بحرفه وفي الاستباه في قاعدة الاصل الاباحة  
 او التوقف وبظهر اثره فيما اشكر حاله كالحوان الكثر حاله والنبات المحجور كسنة  
 انتهى قلت وفيهم منه حكم النبات الذي يتاع في زماننا المسمى بالنتن  
 فتنبه وقبره بسخن العادي في هديته الحاقا له بالتوم والبصل فشر  
كنا لعلنا نسبته ان كل منهما يورث السرور وهو  
مباح بخمسة عشر مسا مبسوطة في العناية وسنقر عاز اشا المسا بالاحرم في غير  
الحرم او للتلبي كما هو ظاهر وحرفة على في الاستباه قال الحرم وانما وردت بنعالة او لا  
فالتحقق عندي اباحة اتخاذ حرفة لانه نوع من الكتاب وكل النوع المكسب  
الاباحة سواء على المذهب الصحيح كافي البرازية وغيرها نصب سبكة لصيد ملا ما تقل  
بها خلاف ما اذ انصب للمخفاف فانه لم يلك ما تقل بها وان وجد المقلش او غيره خاتا  
او ديارا بضر وباب بضر الاسلام لا يلك ويجب تعريف علم ان اسباب المكر ثلاثة  
ناقلة تبعية وهبة وخلافة كارت وصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكا  
بالتمسكة كنصب سبكة لصيد لا خفاف على المباح الحالي عن مالك فلو استولى  
في منازة على خطب غيره لم يلك ولم تحل للمقلش ما يجده بلا تعريف وتام التفريع في  
المطولات ويحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب تقدم في الذبايح من كلب وباز  
ونحوها بشرط قابلية للتعليم وبشرط كونه ليس بجنس العين نفس فرع علم ما هد  
من الاصول بقوله فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم قابليتها للتعلم فانها لا يعلمان  
للغير لا يسد لعلوه منه والرب كحسنة سنة وحق بعضهم بالدب الحذرة كما استن  
ولا يستخير للبجاسة عينه وعليه فلا يجوز بالكلب هذا القول بجاسة عينه الا ان  
يتال ان النفس ورديه فتنبه وبه يتدفع قوله الفتنة تتالي ان الكلب بجنس  
العين عند بعضهم والخزير ليس بجنس العين عند اي حنيفة على ما في التحريم  
وفرح فنا لن بشرط علم ما علم ذي ناب ومخلب وذا بشرط الاكل اما الشرب من  
الصيد فلا يضر فستان وبالت تلتا في الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعوت في

البازي

ن  
مر

البازي ونحوه وبشرط جرحها في اي موضع منه على الظاهر وبه يفتي وعن الثاني تحل بلا  
 جرح وبه قال الشافعي وبشرط ارسال مسلم او كتابي وبشرط التسمية عند الارسال  
 ولو حكما فالشرط عدم تركها عند اكله على حيوان محتج اي قادر على الامتناع بقوايم او هناعه  
 متوحش فالذي وقع في السبكة او سقط في البئر او استأس لا يتحقق فيه الحكم المذكور  
 ولذا قال يوطر ان الكلام في صيد الاكل وان حل صيده غير كما ينبغي او اعم لكل الاستفاد بالجلد  
 مثلا كما يأتي فتأمل وبشرط ان لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ككلب غريم  
 وكلب نجوس او لم يرسل او لم يسم عليه وبشرط ان لا يتناول وقفته بعد ارساله ليكون  
 الاضطرار مضافا للارسال بخلاف ما اذا لم يكن واستحب في كالفهد اي كالبسم القهيد  
 على وجه التحيلة لا للاستراحة وللزهد خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العزم بها كما يستلزم  
 الحصة فان اكل منه البازي اكل لان تعلمه ليس بترك اكله وان اكل الكلب ونحوه لا يوكلا مطلقا  
 عندنا كما كلف منه اي لا يوكلا الصيد الذي اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلاث مرات لانه  
 علامة الجهل وكذا لا يوكلا ما صاد بعد حتى يتعلم ان يترك الاكل ثلاثا او ما صاده قتله لوبقي  
 في ملكه فان ما نلف من الصيد لا يظهر فيه محرمه اتفاقا لقوات المحل وفيه اشكال ذكره  
 انفتان كصفر فر من صاحبه فلك حيثما رجع اليه فارسله فصاد لم يوكلا لترك ما  
 صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل ولو حذر صايد الصيد من الكلب وقطع له منه  
 بضعة ولفاها اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكل ما بقي مما لو شرب الكلب من  
 دمه لانه من غايه علمه ولو شرب من صيد فقطع بضعة فاكلها يسم اذ لم يقتله ولم ياكل منه  
 لا يوكلا لانه حاله ان يصطاد ولو القى ما فيه ويتبع صيده يقتله ولم ياكل منه حتى اخذ  
 صاحبه ثم اكل ما القى حاله لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل او يرى  
 الصيد حيا حياة فوق ما في المذبح ذكاه وجوبا وبشرط كلة بالرمي التسمية ولو حكما كما مر  
 وبشرط جرح يستحق حتى الذكاه وبشرط ان لا يفقد من طبعه لو غاب اصيد  
 مثلا ملاسه في ما دام في طبعه كحل وان فقد من طبعه ثم صابه ميتا لا اعتبار بموته بسبب  
 اخر وبشرط في نخا منه كلة ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في الرعي وغيره فان  
 ادركه الرمي او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها حيا لم يضر وبشرط جرحها في الرمي التسمية ولو حكما كما مر  
 فوق حيا المذبح بان يعيش يوما وروي انه يجمع اما فقداها وهو ما لا يتوقف بقاؤه  
 كما في المستقي فلا يعتبرها هنا حتى لو وقع في ماء لم يحرم ولا يعتبره المتردية ونحوه كسطحة  
 وموقودة وما اكل السبع والمرعية مطلق احياة وان قلت كما اشترنا اليه وعليه أقوى

بالبازي  
 الذي  
 يتركه

منه



وتقدم في الذبايح فان تركها اى اذ كانت حرة مع القدرة عليها فمات حرم وكذا حرم لو عجز عن التذكية  
 في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وابي يوسف يجل وهو قول الشافعي قال لعله وفي متني  
 ومتن ابو قاتبة اسارة الحلة والظاهر ما سمعته انتهى قلت ووجه الظاهر ان  
 العجز عن التذكية في مثل هذا لا يجل الحرام او راجح يوجب كلبه فزجره فلم فانه جاز  
 او قتله بعرض بعرضه وهو سمي لارسله سمي به لاصابته بعرضه واوراسه حد  
 فاصاب حد حل او سبقة ثقيلة ذات حدة لقتلها بان تقار الا بالحد ولو كانت  
 حنيفة بحاجة لقتلها بالحقين وذو يوم يحرقه لا يوكم مطلقا وسرطا في الجرح  
 الادما وقل لا ملكتي وتمامه فيما علقته عليه او محصية فوقع في حال الاحمال  
 قتله بالماضيهم ولو الصريح انما فوقع فيه فان النفس حرة حرة حرة والاحمال ملكتي  
 او وقع في الحرام وحيل فتزوي منه الى الارض حرم في المسائل كلها لان الاحترار من  
 مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابتداء اذا احتراز عنه غير ممكن فيحمل او راس  
 سمي كلبه فزجره اى اعزاه بصياحه نحو سى فانه جاز اذا الزجر دون الارسل وكلفه  
 يرفع بما هو فوقه او مثله كسبح الحديث او لم يرسله احد فزجره فلم فانه جاز  
 اذا الزجر راس الحكما او اخذ غير راسه اليه لان عرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى  
 لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل في الوجوه المذكورة لما  
 ذكرنا الصيد في فقطع عضو منه فانه يوكم لا العضو خلافا للشافعي ولنا قوله  
 عليه الصلاة والسلام ما بين من اكل فهو ميت ولو قطع ولم يبينه فان احتمل الشاه  
 اكل العضو ايضا والا ملكتي وان قطع الرافى اثلاثا واكثره مع عجزه او قطع نصف  
 راسه او اكثره او قد نصفين اكل كله لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة المذبوح  
 فلم يشاونه محدث المذبح بخلاف ما لو اكل من راسه لا مكان المذكور وحرم صيد  
 مجوسي ووثني ومبرند وحرم بخلاف كتابي لان ذكاة الاصطبار كذكاة الاحتمار  
 ونزاعى سيد فلم يخنه فرماه اخر فقتله فهو للثاني وحل وان اخنه الاول بان  
 اخوجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة ما يعيش فالصيد الاول وحرم لقدرة  
 ومن على ذكاة الاحتمار فصار قاتلا فيحرم ومن الثاني الاول فقتله كلها وقت  
 اتلافه غير ما نقصته جراحة وحل اصطبار ما يوكم كجه وما لا يوكم كجه شقعة  
 جلده او شقعه او ريشه او دفع شربه وكله مشروع لا اطلاق النص وفي القينة يجوز

عرضه

ذبح

ذبح الكهنة والكلب لنفع ما ولاولى ذبح الكلب اذا اخذته مارة الموت وبه يصح  
 كما عرفت من احيى كثر فلا يطهر اصلا وجلده وقيل يطهر جلده لا لحمه وهذا صحيح  
 ما يفتى به كما في كثر من ابيه عن المواهب هنا وقر في الفهارة اخذ الصر ليلما صبح  
 ولادن عدم فعله خائيه يكره يعلم البازي بالصراحي لتعذيب سمع الصايد حسن  
 انسان او غيره من الاهليات كفر من وشاة فرمى صيده لم يكل خلاف ما اذا سمع  
 حسن صد او خنزير فرمى اليه او رسله كلبه فاد هو صيد حلال الاكل حل ولو لم يجر  
 ان يحسن صيد او غيره لم يكل الوجود بخروج والا والعبارة كانه الرمي في الحل الصيد  
 برودة اذا رمى مسلما بالاسلام ووجب الجرح اذ رمى محرما لا باحرامه شيئا  
 فكل كتاب الديات في روع لو ان با راعا اخذ صيد فقتله ولا يدري ارسله  
 انسان او لا يوكم لو وقع الشك في الارسل ولا باحرامه بدونه وان كان فرسلا فهو مال  
 الغيرة فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه ذلكي قلت وقد وقع في عصرنا  
 حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد سائمة مذبوحة ببستانه هله بجله اكلها  
 ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يكل لو وقع الشك في الذبايح ممن تكل ذكاة ام لا وهل سمي  
 تعالى ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم اصابوا بغير مذبوحا في طريق البادية ان لم  
 يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فكل ذلك ايا حنة للناس لا باس بالاخذ  
 والاكل لان اثبات بانه ذكاة كاثبات بالصرح انتهى فقد باح اكلها بالشرط المذكور  
 فعلم ان العلم يكون الذبايح اهلا للذكاة ليس بشرط قاه المص قلنا قد يفرق  
 بين حادثة الفتوى واللقطة بان الذبح في الاول غير المأكول قطعاً وفي الثاني يحتمل ورايت  
 بخط ثقة سرق سائمة فذبحها بقتل فوجد صاحبها هل يوكم الاصح لا الكفر  
 بتسميته على اكرام القطعي بلا تلك ولا اذن شرعي انتهى فيجوز وفي الوهبانية  
 وماتت كلها لا تضره كذا فانه حيث حرام نفعه متعذر  
 وتلك عصفور لوجه خبز واعتاقه بعض الامة بئس  
 وان يلقه مع غيره من اكله كقشر ليمان رماه المقشر  
 وفي يعايات واي حلال لا يكل اصطاده صيدا وما صيد ولا يفتى  
 هو صيد بخلاف رجل فخلق عليه بابه ملكه فلا يملكه فيه ولو بعد خروجه  
 كذا فانه ان كان من الرهن والصيد سبب لتحويل  
 المال هو لوجه حسن شي وشرها حسن شي فالي اي جعله محبوبا لان الكا بس

لا يفتى  
 بغيره  
 وسمي  
 بغيره

اليه فاصاب

جوهه لانه اذا  
 اجتمع المباح والمحرّم  
 غلب المباح  
 فليس فاصاب  
 قرنه او غلبه فمات  
 ان اداهه اكل



هو المرهون يمكن استيفاء اى اخذه منه كالا وبعضا كان كان قيمة المرهون  
اقل من الدين كالدن تكاف الاستقصا لان العين لا يمكن استيفاء من  
الرهن الا اذا صار ديناً حكماً كما سيجي حقيقة وجوده وجب ظاهر وباطن  
او ظاهراً فقط كمن عبد او خل وجده حر وحر او كذا لان المضمون  
بالنقل والقيمة كما سيجي ويقتضى بايجاب وقبول حال كونه غير لازم وحينئذ  
فللمرهون تسليمه والرجوع عنه كما في الهبة فاذا سلمه وقضيه المرهون حال كونه  
مؤمراً لا متفراً كما في بيع مفرعاً لا مشفوقاً بحق الرهن كمن يردون الثمر غير  
لا مشاعاً ولو حكماً بان اتصا المرهون بغير المرهون خليفة كما في بيعه ويستقيم لزوم افاد  
ان القبض شرط للزوم كافي الهبة وصح في المحتج بشرط يجوز وان تخلت بين  
الرهن والمرهون قبض حكماً على لظاهر كما سيجي فانها فيه ايضا قبض وهو  
فهيون اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين وعندنا في هوان امانة والمعتبر  
فيته يوم القبض لا يوم الهلاك كما توهه في الاساءة لما افته المنقول كما عرف  
المع المقتوض على سبوم الرهن اذا لم يبين المقدار في مقدار ما يريد اخذ  
من الدين ليس يضمن في الاصل كذا في القيمة والاساءة فان هلك ومساوت  
قيمة الدين صار مستوفى فادبته حكم اوزادت كان الفضل امانة فيضمن  
بالتعدي او قصت سقط بقدره ورجع المرهون بالفضل لان الاستيفاء بقدر  
الحاوية وضمن المرهون بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقاً سواء كان من اموال  
ظاهرة او باطنة وحضر مالك بالباطنة وله طلب دينه من راعه وله حبسه به  
وان كان الرهن في يد لان الحبس جزاء مطلق وله حبس رهنه بعد كسح للعقد  
حتى يقبض دينه او يبرئه لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهناً لما بقي  
ما بقي القبض والدين معا فاذا فاته احد هالم يبقى رهناً لغيره ودرر وغيره  
لا الانتفاع به مطلقاً لا باستخدام ولا سكن ولا لبس ولا اجارة او اعارة سواء كان  
من مرهون او رهن الا باذن كل لآخر وقيل لا يحل للمرهون كانه ربا وقيل ان  
شرطه كونه ربا والا لا وفي الاساءة واجواءه ربا مع الرهن للمرهون اكل الثمار  
او سكنى انداز اولين الاساءة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افاد في  
الاساءة انه يكره للمرهون الانتفاع بذلك وسيجي خبر الرهن فلو فعل الانتفاع  
قبلاً اذنه صار متعدياً ولم يبطل الرهن به واذا اطلب المرهون دينه امر باحضار  
رهنه

رهنه لئلا يصير مستوفى امرين الا اذا كان له حمل او عند العدل لانه لم يات به شرح  
فان احضر لم يملك دينه او كانه سلب المرهون رهنه تحققت التسوية وان حبس  
الرهن دينه في غير بلد العقد للرهن فكذا ان كان له دين قوي وان كان له حصة  
سلمه دينه وان لم تحضره لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان  
الى مكان ونقل القرض الى عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضار اصاله مع قيامه لم يجر  
به انتهى فيلحقه ولكن للراهن ان يكلف باءه ما هلك وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه  
اما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا احكام عند كل بيع هل كما حرره ابن المشيخ نظماً فقال  
ولا دفع مالم يحضر الرهن او يكون بغير مكان العقد والحمل بغير  
كذا انتم اولادون دعوى مدينة هلاكاً وهذا في النهاية مذكر  
ولا يكلف مرهون قد طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العدل بامر الراهن ولا  
احضار من رهن باعه المرهون بامر اى بامر الراهن حتى يقبضه لانه بذلك وحينئذ  
اذا قبضه اى اليمن يكلف احضاره لقيام البدل مقام البدل ولا يكلف مرهون معه  
رهنه تمكن الراهن من بيعه ليقضي دينه بتمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى  
يقبض دينه ولا يكلف من قبض بعض من دينه او ابر بعضه تسلم بعض رهنه  
حتى يقبض البقية من الدين او يبرئها اعتباراً بحسن المبيع ويجب على المرهون  
ان يحفظ نفسه وعياله كما في الوديعة وضمن ان يحفظ بغيرهم كما في فاتها وضمن بائناً  
واعارته واجارته واستخدمه وتعد به كل قيمة فيسقط الدين بقدره وكذا  
يضمن كل قيمته بمجعل خاتم الرهن في خنصره سواء جعل فسه لباطن كفه او كفه يفتي  
برجدي اليسرى او اليمنى على ما اختاره الرض لكن قد منا في الخطر عن البرجدي هنا  
انه شعاً الروافض ويوجب التحريم فتنه قلت ولكن جرت العادة  
في زماننا بل بئس كذا في قبيح لزوم ضمان قايماً على مسئلة اسيف الالية فلم يحسب  
لا يجعله في اصبع اخرى الا اذا كان المرهون امرأة فتضمن لان النساء يلبسن كذلك  
فكأن استعماله لا يحفظا ابن كاهن معزياً للزبلي ومثله تقلد سبني رهن لا  
الثلاثة فان استجعا بنقلدون في العادة سيفين كالثلاثة وفيه ليس  
خاتمة اى خاتم الرهن فوق اخر يرجع الى العادة فان كان في يمين يلبس ضمن والا كان  
حافضاً فلا يضمن ثم ان قضى بها اي بالقيمة المذكورة من حبس الدين يلتقيان قصداً

خاتمين



تجده ان تجرد القضا بالقيمة اذا كان الدين حالا وطالب المرهن الراهن بالفضل ان كان مدة فضل  
فان كان الدين موقلا فبضم المرهن قيمته وتكون رهنا عنده فاذا حل الاجل اخذه بدينه  
ونقص بالقيمة من خلا فحسبه كان الصان رهنا عنده الى فساد دينه لانه بدل الرهن  
فاخذ حله واخره بيب حفظه وحافظه وماوى الغنم على المرهن واجرة راعيه لو حيوانا  
ونفقة الرهن وخراج وعشر على الراهن والا صلا فيه ان كلما يحتاج اليه لمصلحة الرهن  
بنفسه وتبقيته فعلى الراهن لانه ملكه وكلما كان لحفظه فعلى المرهن لان حسبه له  
واعلم انه لا يلزم شي منه لو شرط على الراهن فمقتضى ان عن كذبة وامامونة رده  
كجعل البق او رجز منه مداواة جزع الى يده الى يد المرهن فتقسم على المضمون والامانة  
فالمضمون على المرهن والامانة فهو على الراهن لو قيمته اكثر من الدين والافضل المرهن  
وكذا معاكاة امراض وقروح وفرد جناية وكل ما وجب على احدها فاداه الاخر كان متزعا  
الا ان يامر القاضى به ويجعله ديناً على الاخر فحينئذ يرجع عليه ويجرد امر القاضى  
بلا تصرع بجعله ديناً عليه لا يرجع كما في الملتقط وعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضرا  
مطلقا خلا فالتالى وهي فرع مسألة الجرد يلقى قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرهن  
بل هو هذا الذي رهنته عندي قال قول المرهن لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرهن  
رده على الراهن بعد قبضه فان القول للراهن لانه المنكر فان برهنا فللراهن ايضا وينتقل  
الدين لانيته الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا  
فللراهن لانيته الضمان برأيه يجوز له السوفيه بالرهن اذا كان الطريق امنيا كما في الوديعة  
وان كان له حمل ومونة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العمل الذي الرهن فيه كما في العمارة  
معزى للعدة على خلاف ما في فتاوى القاضيين وتعلم ما في العدة قول الامام وما في الفتاوى  
قولهم كما يفيد كلام القينة فاسد في الحديث اذا اعطى الرهن فهو بما فيه قالوا نعم  
اذا اشتبهت قيمته بعد هلكه بان قال كل لا ادري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين  
كذا ذكره المصاويل الباب **باب ما لا يجوز من الرهن** **باب ما لا يجوز من الرهن**  
لا يجوز رهن مساع لعدم كونه مبرا مطلقا مقارنا او طاريا من شريكه او غير بقائه  
ثم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض وجوز السافعي وفي الاسباه ما قبل البيع قبل  
الرهن الا في اربعة المساع والمشغور والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده  
غير المبرر فيجوز بيعها لرهنها وفيها احولة في جواز رهن المساع ان يبيعه نصف  
باختيار ثم يرهنه النصف ثم يبيع النصف قال المحم وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في كسبوع

الطارى

الطارى قلت بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه او يعود لملكه  
وعلى كل يكون رهن المساع ابتداء كما بسط في تنوير البصائر قلت فالحيلة  
الصحيحة ما في حيل مينة المفتى اذا رهن نصف دار مساعا يبيع نصفها من طالب  
الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقص البيع بحكم  
اختيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المحم في زواهر الجواهر وفيها كسبوع  
الثابت ضرورة لا يضر لما في الولويحيه ولو جاسوبين وقال خذ احدهما رهنا والاخر  
بضاعة عندك فله نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لا باحدهما ليس باولى من الاخر  
في بيع الرهن فيها بالضرورة فلا يضر ولا يضر ولا يضر ثمرة على ثلثه ولا يضر ارض  
او ثلث او ينادي بينهما وكذا عكسها كرهن الشجرة والارض لا الثلث والارض لان  
المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقه لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده ودرر وعن  
الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ملتقى لانه  
اتصال مجاورة وفي كقينة رهن دار او كيطان مشتركة بينه وبين كجيران صح في كروسة  
ولا يضر اقبال السقف بالكيطان المشتركة لكونه متعاضدا لرهن كجيران والمكاتب وام كولد  
والوقوف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة  
وامانة ولا بالدر كخوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا  
بعين مضمونة بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل المبيع فانه مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب  
الثلث ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص مطلقا في نفس ومادونها بخلاف كفالة خطا  
لا مكان استيفاء الارش من الرهن ولا بالسفعة وباجرة الناحية والمغينة وبالغيد الى ان  
او المديون واذا المبيع الرهن في هذه الصور فللراهن اخذه فلو هلك عند المرهن فتل  
الطلب هلك بخانا اذ لا حكم للبطل في القبض باذن المالك صدر شرعية وان كان كمال وكاهن  
مخارقتها من مالم اودى لم يمس اي لا يجوز للمسلم ان يرهن غير او يرهنها من مالم اودى  
ولا يضمن له اي لم يرهنها حال كونه ذميا وفي عكسه الغناء لتقومها عندنا  
وضع الرهن بعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او بالقيمة كالغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل  
الصالح عن دم عمدا علم ان الة عيان ثلثة عين غير مضمونة اصلا كالا مانات وعن غير  
مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع وعن مضمونة بنفسها كالغصوب  
ودخوه وتامه في الدرر وضع بالدين ولو موعود بان يرهن ليقضه كالكف مثالا فلو  
دفع له البعض وامتنع لاجرا سباه فاذا هلك هذا الرهن في يد المرهن كان مضمونا عليه



بما وعد من الدين فسلم الالف للرهن جبر اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان  
 اكثر فهو مضبوط بالقيمة هذا اذا سمي قدر الدين فان لم يسم به بان رهته على ان يعطيه  
 شيئا فلهك يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها والاصح انه  
 غير مضبوط وقد تقدم ان المقنوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضبوط في الاصح  
 وصح براس مال كالمومن في صرف والاسلم فيه فان هلك الرهن في مجلس ثم انصرف  
 واسلم وصار الرهن مستوفيا حكما خلافا للسلاثة وان اقر قاتل بقدر هلاك الرهن  
 اي الضرف وتسلم واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن ثم انعقد وصار عوضا  
 للمسلم فيه وتسلم بهلك ولكن تقاسم المسلم والمسلم فيه فهو رهن براس المال استحقاقا  
 لانه بدلة فقام مقامه وان هلك الرهن بعد كسح المذكور هلك به اي بالمسلم فيه فليزم  
 رب المسلم دفع مثل المسلم فيه لبقا للرهن حكما الى ان يهلك وللأب ان يرهن بدن كاس  
 عليه عبد لطفه لان له ايداعه فهذا اولى لهلاكه تقبولا والوديعة امانة وانوص كذلك  
 وقال ابو يوسف لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك ضمانا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة  
 وقال الترمذي ضمن توصي لقيمة لان للأب ان يتفع بمال ضمن خلاف الوصي لكن في جزم في  
 الذخيرة وغيرها بالتبعية بينهما وله اي للأب رهن ماله عند ولده الصغير بدن به اي  
 للصغير عليه اي على الأب وحده لا جله اي لأجل الصغير خلاف الوصي فانه لا يملك ذلك سراجيه  
 وكذا قلته فلا رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شفقة جعل لشخصين وعبارتين  
 كسراجيه مال طفله خلاف الوصي كونه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع وتامه  
 في الزيلعي وصح بمن عبدا وخل وذكاة ان يظهر العبد حرا وخل وذكاة بيتة وصح ببدل  
 صلح من الحار ان اقر بعد ذلك ان لا دين عليه والا صلح امران وجوب الدين ظاهر يكفي  
 لصحة الرهن والتفصيل وصح رهن الخجين والكيل والموزون فان رهن المذكور خلاف جزم  
 هلك بغيره وهو ظاهر وان يضمنه وهلك هلك بمثله وزنا او كيلة لا قيمة خلافا لهما  
 من الدين ولا عبرة باجودة عند المقابلة بالحسن ثم ان تساويا فظاهر وان الدين ازيد  
 فالزائد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد امانة درر وصدر شرعيه باع عبدا  
 عن رهن المشتري باليمن شيئا بعينه او عطي لغيره كذلك بعينه صح ولا يجر المشتري  
 على ان يوافقا امرانه غير لازم وللبايع نسخ لفوات الوصف المرغوب اليه المشتري  
 انثن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط رهنا لحصول المقصود وان قال المشتري لبايع  
 وقد اعطاه شيئا غير مبيعه اسك هذا حق عطيك الثمن فهو رهن لتلفظ بما يقيد

يضمن  
 الا ان يدفع  
 حر

الرهن

الرهن والعبرة للمعاين خلافا للثاني والسلاية ولو كان ذلك الشيء الذي قال له المشتري اسكه  
 هو المبيع الذي اشتراه بعينه لو وجد قبضه لانه حينئذ يصح ان يكون رهنا  
 بثمنه ولو قبضه لا يكون رهنا لانه محبوس بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع مما يفسد بملكه  
 كالحم وحده فابطل المشتري وخاف البايع تلفه جاز بيعه وشراؤه ولو باع ما يزيد بصدق  
 به لان فيه شبهة رهن رجل عينا عند رجلين بدین لكل منهما صح وكله رهن من كل  
 منهما ولو غير شريكين فان تقابلا فكل واحد منهما في ثوبته كالعدل في حق الآخر  
 هذا لو مما لا يتجزئ وان مما يتجزئ فعلى كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنه خلافا  
 لها واصله مسئلة الوديعة زلت على ولو هلك منى كل حصته لتجزئ الاستيفان  
 قضى دين احدهما فكله رهن للآخر كما مر ان كل العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق وان  
 رهنا رهن رهن واحد بدین عليهما صح بكل الدين ونسكه الى استيفاء كل الدين اذا لا يشوع  
 ولو رهن عديدين بالف لا يأخذ احدهما بقضا حصته كبس الكل بكل الدين كالمبيع في يد بايع  
 فان سعى لكل واحد منهما شيئا من الدين له ان يقبض احدهما اذا ارى عاين له خلاف البيع  
 لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن المبيع هو الاصح وبطل بيعة كل منهما اي من رجلين  
 على رجل واحد اي ان كل واحد رهنه هذا الشيء كعبد مثله عنده وقبضه لا يستحالة كون كله  
 رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في آن واحد ولا يمكن تنصيف للزوم الشيوع فتها تترنا وحيد  
 فيهلك امانة اذا باطل الحكم له اذا لم يورحا فان ارها كان صاحب التاريخ الاقدم اولى وكذا  
 اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذوالبدن الحق لقرينة سبقه ولو مات رهنه اي راهن العبد  
 مثلا وكما ان الرهن معهما اي في ايديهما او لا اي اولى من العبد معهما فان الحكم واحد زلت على  
 فبرهن كل ذلك كما وصفنا كان في يد كل واحد منهما نصف اي العبد رهنا بحقه استحقاقا  
 لا نقلا به بالموت استيفاء والتابع يبقوله اخذ عمامة المديون لتكون رهنا عنده لم تكن  
 رهنا واذا هلكت بملك هلك الرهنون قال وهذا ظاهر اذا رضى المطلوب تركه رهنا عمارية  
 ومفاده انه ان رضى تركه كان رهنا والا لا وعليه حمل اطلاق السراجيه وغيرها كما افاده المصنف في  
 المجتبى لرب المال منكره المديون رهنا بلاذنه وقيل اذا اسس فله اخذه مكان حقيقته  
 فضا عن دينه واقره لحم دفع ثوبين فقال اخذاهما سبت رهنا بكذا فاخذاهما لم يكن واحد  
 منها رهنا قبل ان يختار احدهما سراجيه فرفع غضب الرهن كهلكه الا اذا غضب  
 في حال استيفاء مرتهن باذن كراهن امره بدفعه لللال فدفعه فهلك لم يضمن حماي وضع



مفتوح  
في حكمه

المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة فالشرب فانضبط الماعل المصحف  
فذلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والنوع لا ضمن كذا فثبت الاجرة الرهن بنفسه  
سلف ببيع الرهن ومات للمرتهن ببيع بلا حضور وارثه غاب الراهن غيبة  
منقضية فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي ان يجوز ولو مات ولا يعلم  
له وارث فباع القاضي داره جازك في متفرقات يتوع الشروفي كذخيرة ليس للمرتهن  
بيع مرة الرهن وان خاف تلفها كان له وكالة البيع ويمكن رفعه الى  
القاضي متى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان بحال قصد قبل ان يرفع  
جازله ان يبيعه المرتهن اذا وضع الرهن على يد عدل او غيره ببيع ولا يباح له اخذه احد  
منه وضمن لورفع الى عدلها لتعلق حقها به فلورفعه فتلصق منه لتعديه واخذ  
منه قيمته وبعلاها عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده لئلا يصير قاضيا  
ومقتضا وهل للعدل الرجوع بسببه في المطولات واذا هلك هلك من ضمان المرتهن  
فان وكل الراهن المرتهن او وكل العدل او غيره ببيعه عند حلول الاجل صح توكيله لو اوكيل  
اهل الذك اي للبيع عند التوكيل والا يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة وحسب  
فدوكل ببيع صغير لا يحفل فباعه بعد بلوغه لم يبع خلافا لها فان شرطت الوكالة  
في عقد الرهن لم ينعزل بفعله ولا يموت الراهن ولا المرتهن للزومها للزوم العقد  
فهي تخالف الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا والثاني ان الوكيل هنا جاز على بيع  
عند الاقتناع وكذا لو شرطت بعد الرهن في الراجح يكتفي على خلاف ظاهر الرواية وان صح  
قاضي خان وغيره على ما نقله الفتاوى وغيره فتنبه بخلاف الوكالة المفردة وان كان  
انذ يملك بيع الولد والارثس والرابع اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى جنس  
اي الدين بخلاف الوكالة المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله عبدا فذبح  
بالحجارة كان له بيع بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله ببيع بعينه ورثته اي  
ورثة الراهن كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضرة الراهن وتطل  
الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعن الثاني ان وصيه خلفه لكنه خلاف جواب الاصل  
ولو اوصى الى اخر ببيعه لم يبيع الا اذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك الراهن  
ولا المرتهن ببيع بغير رضا الاخر فان حل الاجل وغاب الراهن اوكيل على بيعه كما هو  
الحكم في الوكيل بالخصوصية اذا غاب موكله واباه فانده بغيره بان يحبسها ايا ما  
بيعه

من  
مفتوح

بيعه فان جازك باع انقاضي دفعا للفر وان باع العدل فالمرتهن الرهن كالمؤمن  
في ملكه فانه او في يده بعد بعه المرتهن فاستحق الرهن وصح فان  
كان المبيع هاتيا في يد المشتري ضمن المستحق الراهن ان سئلانه غاصب  
وحسب ذبح البيع والقبض لملكه ضمانه او ضمن المستحق العدل لتعديه  
باجب ثم هو اي العدل ضمن الراهن وصحا ايضا او ضمن المرتهن ثم  
الذي اداه اليه وهو اي التمن له اي العدل لانه بدل ملكه ويرجع المرتهن على رهنه  
بدينه ضرورة بطلان قبضه وان كان الرهن قايما في يد مشتري اخذه المستحق  
من مشتري ورجع هو اي المشتري على العدل ثمته لانه العاقد ثم يرجع هو  
اي العدل على الراهن به اي ثمنه واذا رجع عليه صح القبض ولم التمن للمرتهن او رجع  
العدل على المرتهن بتمنه ثم رجع هو اي المرتهن على الراهن به اي بدينه زاده  
في الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على الراهن فقط  
سوا قبض المرتهن بتمنه او لا فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق الرهن وضمن  
الراهن بتمنه هلك لرهن بدينه وضمن المرتهن القيمة يرجع على الراهن بقيمته  
التي ضمنها الغرم وبدينه لا انتقاض قبضه فان رجع في يده ذهبت  
عين دابة الرهن يسقط ربح الدين ويبقى  
اي الرهن توقف ببيع الراهن رهنا  
على اجازة رهنه او قضا دينه فان وجد احدها غدا وصار ثمنه رهنا في صورة  
الاجازة وان لم يجز المرتهن البيع وفتح ببيع لا يفسخ استخذه في الراجح وادبني  
موقوف فاستتري باختيار ان شاصر الى فكل الرهن او رفع الامر الى القاضي لبيعه  
البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باع الراهن من رجل ثم باع  
الراهن ايضا من رجل خر قبل ان يجز المرتهن البيع فالثاني موقوف ايضا على اجازة  
اذا الموقوف لا يمنع توقف الثاني فاما اجازة لم ذلك وجل الاخر ولو باع الراهن  
ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجازة او الرهن او الهبة  
جازا ببيع الاول حصول النفع بخول حقه للثمن على ما تقر في محله ثم رد وغيره  
من العقود المذكورة اذا لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لمقتضى فزال  
المانع فينفذ البيع وفيه شبه باع الراهن الرهن من زيد ثم باع من المرتهن  
انفسخ الاول وصح اعتاقه وندينه اي نفذا عتاق الراهن رهنه فان كانت

داستيلاد



غنيا وكان دينه أي المرتهن حالا أخذ المرتهن دينه من الراهن وإن موجلا أخذ قيمته  
للمرتهن بده إلى زمان حلوله فإذا حل استوفى حقه لو من نفسه ورد الفضل وإن كان  
الراهن معسرا ففي حق سعي العبد في الأقل من قيمته ومن الدين ورجع على  
سيده غنيا وفي التدبير وإن استلاد سعي كل الدين بلا رجوع لأن كسب المدير  
وم الولد ملك للمولى فإذا تلف المرتهن الرهن فحكمه حكم ما إذا اعتقم غنيا  
كما مر والرهن إن اتلفه اجنبى أي غير الراهن فالمرتهن يصومه أي المتلف قيمته  
يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده كما مر وما ضامنه على المرتهن فتعثر قيمته  
يوم انقضت لأنه مضمون بالقبض السابق زكعي وباعارته أي المرتهن الرهن  
من رهنه يخرج من ضمانه ستمينها عارية مجاز فلو هلك الرهن في يد الراهن  
هلك مجازا حتى لو كان إعطاه كفلا لم يلزم الكفيل شيء بخروج الرهن ثم لو كان  
أخذه بخير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل تارة خائفة فاد عاد قبضه عارضا أنه  
ولمرتهن استرداده منه إلى يده فلو مات الراهن قبل ذلك أي قبل الاسترداد  
فالمرتهن أحق من سائر العرفاء بقا حكم الرهن ولو عاره أو أودعه أحدهما  
اجنبيا بأذن الآخر سقط ضمانه ولكل واحد منهما أن يعيده رهنا كما كان بخلاف  
الأجارة والبيع والهبة والرهن من المرتهن أو من جنبى إذا باسرها أحدهما  
بأذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود إلا بعقد متدا لا بها عقود لازمة  
بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتهن من الراهن لعدم لزومها بقى لومات  
الراهن قبل رهنه تأييدا كان المرتهن أسوة العرفاء ولو أذن الراهن للمرتهن  
في استعماله أو عاره للعمل فملك الرهن قبل أن يشرع في العمل أو بعد الفراغ  
منه هلك بالدين لبقا عقد الرهن ولو هلك في حالة العمل والاستعمال هلك  
أمانة لبثوث بدل العارية حينئذ ولو اختلفا في وقت هلكه فقال  
المرتهن هلك في حالة العمل وقال الراهن في غيرها فالقول للمرتهن لأنه منكروا كسبه  
للراهن لأنها اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن في عبوده  
الأنحة بزارية وفيها أذن للمرتهن في لبس ثوب الرهن يوما فيأبى  
المرتهن متخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته  
فيه ولا تخرق فيه فالقول للراهن وإن أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال  
تخرق قبل لبسه أو بعده فالقول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان **فروع**

رهن

دهن الأب من مال طفله يساوي دين على نفسه جاز فلو الرهن قيمته أكثر من كدين  
فحكمه ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فإنه ضمن قيمته  
والفرق أن للأب أن يبتفع به مال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو أدركر  
الأب ومات الأب ليس للأب أخذه فبطل القضا الدين ويرجع الابن في مال الأب  
إن كان رهنا لنفسه لأنه مضطر كغير الرهن ولو رهن شيئا ثم أقر بالرهن  
لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضا الدين ورده إلى المقر له ولو رهن  
دار غرة فجاز صاحبها جاز وبينة الرهن على قيمة الرهن أولى وصر استعارة  
شيء لرهنه في رهنه بما إذا أطلق ولم يفتده بشئ وإن يده بقدره وجب  
أو مرتهن أو يلد بقتل دبه وحينه فان خالف ما فتده به المعير ضمن المعير  
المستعير والمرهن لتعدي كل منهما إلا إذا خالف الجربان عن له أكثر من  
قيمته فله باق من ذلك لم يضمن لمخالفته إلى خرافان ضمن المعير المستعير  
عقد الرهن لتملكه بالضمان وإن ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالدن على الراهن  
كما مر في الاستحقاق فان وافق وهلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفيا لدينه  
ووجب مثله أي مثل الدين للمعير على المستعير وهو الراهن لقضا دينه إن كان  
كله مضمونا والابن كله مضمونا ضمن قدر المضمون والباقي أمانة وكذا لو تعيب  
فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله للمعير ولو افترقه أي الرهن المعير جاز  
على القول ثم يرجع المعير على الراهن لأنه غير متبرع لتخلص ملكه بخلاف الاجنبى  
بما أدى أن ساوى الدين القيمة وإن الدين أزيد فالراهن تبرع وإن أقل فلا جبر  
درر لكن استشكله الزيلعي وغيره وقره لهم فلذا لم يخرج عليه في مثله مع متابعة  
لدرر فتدبر ويوهلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه أو بعده فلم يضمن  
وإن استخذه أو ركبته ونحو ذلك من قبل لأنه من ماله من ماله إلى الوفاق فلا يضمن  
خلافه السابق لكن في كسر يلائمه من العارية المستأجرة والمستعير إذا خالف ثم  
عاد إلى الوفاق لا يبرأ من ضمانه على ما عليه الفتوى انتهى بقى لو اختلفا فالقول  
للراهن لأنه ينكر الألف بآله ولو اختلفا في قدر ما أمره بالرهن به فالقول  
للمعير هدية اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين  
وقيمة الرهن سرح شكلة ولومات مستعير مفسدا مدبونا والرهن باق على  
حاله فلا يباع إلا برضا المعير لأنه ملكه ولو أراد المعير بيعه وأبى الراهن البيع

به  
نق



بيع بغير رضا أن كان به أي بالرهن وفا والا لبيع الأبرياء ولومات المعسر فليس عليه  
 دين امر الرهن بقضائهم وإذا رد الرهن أصل كل ذي حق حقه وإن عجز لفقره  
 فأرهن عليه كماله كالوكان المعرجيا وورثته أي ورثة الميراثية أي الرهن بعد  
 قضاء دينه لمورث فإن مات غريبا لمير من ورثته ببيعها فإن به وقا ببيع والا فلا يبيع  
 الأبرضا المرتهن كما مر وأعلم أن جناية الراهن على الرهن كالأبعضا بصوتة جناية  
 المرتهن عليه وسقط من دينه أي دين المرتهن بقدرها أي الجناية لأنه لا تلف  
 ملك غيره فلزمه ضمانه وإذا لزمه وقد حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي  
 بالانقلاف لا بالرهن وهذا لو الدين من حسن النعمان واللام يسقط منه شيء والجناية  
 على المرتهن والمرتهن أن يستوفي دينه لكن لا يجوز عليه سقط نصف دينه غلته  
 قفستائي وبرجندي وجناية الرهن على أي على الرهن والمرتهن وعلى ما قلنا  
 هدر أي باطل إذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس دون الأطراف  
 إذا قود بين طرفي حر وعبد وإن كانت موجبة للقصاص فعترة فيقتص منه  
 ويبطل الدين خاتمة وعبرة الفقهاء تاني وشرح المجمع يبطل الرهن بجنايته  
 أي الرهن على ابن الراهن أو على ابن المرتهن فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها  
 أو يدفعها وإن كانت على المال مبنية كالموحي على الجاني أذهوا جاني لتبائن  
 الأملال زلتى ولور من عبد ساء الف بالالف موجب فرجت قيمته إلى مائة  
 فقتله رجل وعرقه رجل أو حل الأجل فالمرتهن يقبضها أي المائة قضا لحقه ولا يرجع  
 على الراهن بسبب كونه بلا قتلا والأصل أن نقصان السرق لا يوجب سقوط الدين  
 بخلاف نقصان العين فإذا كان الدين باقيا وريد المرتهن يد الاستيفاء فيجب  
 سقوط الكرم من الاستدأ ولو باعته أي العبد المذكور بمائة بامر الراهن فبطل  
 المائة قضا لحقه ورجع بتسليمه لأنه لما كان له ببيعها باعها بدين الراهن فصار  
 كأنه استرده وباعه بنفسه لأنه لما كان الدين باقيا وقدر أن يبيعه بمائة كانت  
 الباقي فبطلت ولو قتلته عبد قيمته مائة فدفع به افتكه الراهن وجوبا بكل الدين  
 وهو لا ف لقيام الثاني مقام الأول كما هو ما دقاه محمدان ساء افتكه بكل دينه أو تركه  
 بغيره فإن على المرتهن بدنيه وحواله مختار كما في الرهن بالبيع عن المواهب لكن عامة  
 المتون وشروع على الأول فإن جنى ترك التفريق إلى الرهن خطأ فذاه المرتهن  
 لأنه ملكه ولم يرجع على الراهن بسبب ولا يملك أن يدفعه إلى أي الجناية لأنه لا يملك التملك

مائة  
ص

لا يملك الرهن  
 جناية كان الباقي في ذمته كأنه استرده  
 ولو كان الرهن باقيا وفداً كان يبيعه

فإن

فإن أي المرتهن من الفداء دفعه الراهن أن ساء أو فذاه وسقط الدين بكل منهما ولو اقل  
 من قيمة الرهن أو مساويا ولو أكثر يسقط قدر قيمة الفداء فقط ولا يسقط  
 الباقي من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق رقبته فذاه المرتهن فإن أي باع  
 الراهن أو فذاه ولو قتل ولد الرهن انسانا واستهلك ما لا دفعه الراهن وخرج  
 عن الرهن أو فذاه وبقي رهنا مع امه وامها جناية الدابة فهدر وبصر كانه  
 هلك باقية مساوية ونماه في الجناية مات الراهن باع وصيه رهنا بآذن  
 مرتهنه وقضى دينه لقيامه بمقامه فإن لم يكن له وصي نصيب القاصي له  
 وصيا وامره ببيعه لأن نظره عام وهذا لو ورثته صفارا فلو كبارا خلفوا الميت  
 في المال فكان عليهم تخليص جوهرة فإن رهن الوصي بعض  
التركة لدين على الميت عند غزيم من غريمه توقف على رض أسفينة ولم يردده فإن قض  
 دينهم قبل الرد نفذ ولو أخذوا غزيم جازد ببيع في دينه وإذا أرتقن بدين الميت  
 على آخر جازد رر وفي معنى المفتي للمص لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت  
 المرتهن ولا بموته ويبقى الرهن رهنا عند الورثة فإن رهن  
العشرة رهنا قيمته عشرة بعشرة فتمت ككل وهو يساوي  
العشرة فهو رهن بعشرة كما كان ثم المحترفة في الزيادة والنقصان القدر لا  
 القيمة على ما افاده ابن الكمال وعليه فإن انتقص شيء من قدره سقط بقدره ولا  
 فلا ولو رهن سائة فتمت عشرة بعشرة هذا فند لا بد منه لأنه لو كان قيمتها  
 أكثر من الدين يكون الجدل أيضا بعضه امانة بحسابه فتمت فماتت بلا ذبح  
 فدفع جلدها بملا قيمته فلوله فتمت ببيت المرتهن حق حبسه بما زاد باع وهل  
 يبطل الرهن قولان وهو أي الجدل يساوي درهما فهو رهن به بخلاف ما إذا  
 ماتت السائة المبعة قبل القبض فدفع جلدها حيث لا يعود البيع بقدره على  
 المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالملك والبيع قبل القبض يفتخ به ولو  
 انق عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الرهن خلافا لفرق وغانا الرهن  
 كالولد والمروءة والبن والصوف والوبر والأرض ونحو ذلك للرهن لولده من ملكه  
 وهو رهن مع الأصل يتعاله بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالسب والاخترة وكذا  
 الحبة والصدقة فانها غير داخلية في الرهن وتكون للرهن الأصل كل ما يتولد  
 من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وعلا فلا يجمع الفناوي وأداهلك النما

الدين



المذكور هلك بجانا لانه لم يدخل تحت المقصود او اذ بقي النماي ولو حكما بان اكل بالاذن  
فانه لا يسقط حصته قائل منه ونرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فان  
يقسم الدين على قيمتهما لستان كما ذكره بقوله بعد هلاك الاصل فذكر حصته من الدين  
لانه صار مقصودا بالفساد وتبع يقابله شي اذا كان مقصودا وحسب نقض  
الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم قبض ويسقط من الدين حصته  
الاصل وفك النماي بحصته كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة  
وقيمة النماي يوم الفكاك خمسة فثلثا العشرة حصته الاصل ويسقط وثلث العشرة  
حصته النماي ففكر به ولو اذن الراهن للمرتهن في كل الروايد اي كل روايد الراهن  
بان قال له مما زاد فكله فاكلها ظاهره نعم اكل ثمنها وبه افتى المص قال الا ان يوجد  
نقل تخصيص حقيقة الاكل فيبيع فلا ضمان عليه اي على المرتهن لانه ان لم يباذن  
المالك والاطلاق يجوز تخليقه بالشرط وان خطر بخلاف التملك ولا يسقط شي من  
الدين قال في الجواهر رجل رهن دارا وابع السكنى للمرتهن فوقع بسكناه خسر وخرب  
العض لا يسقط شي من الدين لانه لما ابيع له السكنى اخذ حكم العارية حتى لو اراد  
منعه كان ذلك وفي المفردات ولو رهن سائقا فقال له الراهن كل ولدها واشرب  
لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له في عمرة البستان فصارت اكله كاكل الراهن ثم نقل عن  
التهذيب انه يكره للمرتهن ان يتفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المص وعليه  
تجراعي عن محمد بن اسلم انه لا يجعل للمرتهن ذلك ولو بالاذن لانه ربما قل  
وتقبله ينفذ انما يخرج منه وان لم يفتك الراهن الرهن بل بقي عند المرتهن على حاله  
حتى يهلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة النماي الزيادة التي اكلها المرتهن  
وعلى قيمة الاصل ما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه المرتهن من  
الراهن كما في الجردية والكافي والحاشية وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الاتلاف باذن  
الراهن كان تلأف الراهن بنفسه لتسليمه وفيها ابيع للمرتهن نفقه  
هل المرتهن ان يوجع قال لا فيل فلو اوجع ومضت المدة فلا جرة له ام الراهن قال  
له ان اجره بلا اذن وان باذنه فلا يملك وبطل الرهن وفيها رهن كرايا لم المرتهن  
ثم دفعه للراهن لسقيه ويقوم بمصاكه لا يبطل الرهن رهن كرايا لم وابع ثم  
ثم باع الكرم فقضى المرتهن الثمن ان ثم حصل بعد بيع فلم يثري وان فكه  
فللراهن ان يقضى دين المرتهن والا يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة  
فانها

فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها ذرع المرتهن ارض الرهن ان ابيع لم الانتفاع لا يبي شي وان لم  
يبيع لزمه نقصان الارض وضمان المالمون قناعة مملوكة فليحفظ رزعا الراهن او غيرها  
باذن المرتهن ينبغي ان يبي رهنا ولا يبطل الرهن قنينة استحق الرهن ليس  
للمرتهن طلب غيره مقامه استحق بقضه ان سائقا يبطل الرهن وان مفرزا  
بقي فيما بقي ويجب على كل الدين لكن هلكه حصته اجره له لغيره ثم رهنا منه صح  
وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم اجره من رهنه فلا جارة باطلة البق الرهن  
سقط الدين كماله فان عاد سقط بحساب نقضه لان الا باق عيب حدث  
فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصديه فقال والزيادة  
في الرهن نعم وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا وفي الدين لا تصح خلافا للثاني والاصل  
ان الحاكم باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في مقصوده او عليه والزيادة  
في الدين ليست منها وان رهن بنسخ المتي وكسح بالفايع انه يبي في سرح  
على انه انما عطفها بالواو لا بالفالفيد انما مسئلة مستقلة لا فرع للاولى عيدا  
بالف دفع عيدا اخر رهنا مكان الاول وقيمة كل من عدى من الف فالاول رهن حتى  
يرده الى الراهن والمرتهن في الاخر من حتى يجعل مكان الاول بان يرد الاول  
الى الراهن فحينئذ يصير الثاني مضمونا لبر المرتهن الراهن عن الدين او وهبه  
منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بعرضي استحسانا لسقوط الدين  
الا اذا منعه من صاحبه فصير غاصبا بالمنع ولو قبض المرتهن دينه كله او بعضه  
من رهنه او غيره كمنطوع او شري المرتهن بالدين عينا وصاح عنه اي عن  
دينه على شي لانه استيفاء احوال الراهن مرتهنه بدنيه على اخر ثم هلك  
رهنه نعه اي في يد المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادى في صورة  
ايفاراهن او منطوع او شرا او صلح ونطقت احوالة وهلك الرهن بالدين لانه  
في معنى الابرا بطريق الاداهديه ومفاده عدم بطلان كصلح وان الدين ليس  
بكثر من قيمة الرهن والا ينبغي ان لا تبطل احوالة في قدر الزيادة في لستان  
ولذا اي كما يملك المرتهن بالدين في الصور المذكورة يملك ايضا لو باع قاعا على الا  
دين عليه ثم هلك الرهن بالدين لتوهم وجوب الدين بتصادقهما على قيامه  
فتكون المطالبة به باقية بخلاف الابرا فانه يسقط الدين اصلا كل حكم عرف في  
الرهن لصح فهو اكم في رهن الفاسد كما في العارية قال وذكر الكرخي ان المقبوض

فيما يبي

فيما يبي







أولي ص

وشره انما السهولة لولادته ومكلا في قوله قتلته فقتله بينهما كما سيجي فيقتل الحر بالحر  
 وبالعبد غير اوقف كما مر خلافا للسافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه  
 ناسخ لقوله تعالى ان النفس بالنفس كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن الحسن بن عمار  
 على انه يخص بالذكر فلا يفتي ما عداه كيف ولو دل لوجب ان لا يقتل الذكر بالانثى  
 ولا قال به قتل ذكره بالانثى والعبد وحره وهو مرد بدخوله بالاولى والمسلم بالذمي  
 خلافا له كاهما مستان بل هو مثل قاتل المسلم والمساواة لا يستبان القام المبيع هدية  
 ويجزي ودرر وغيرها قال المصنف ينبغي ان يعول على الاحتياط لتضمنهم بالعرب  
 الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقمتم مثلا خسر وفي مقتله على القياس  
 انتهى فتعنه المصنف على عاداته فلتت - وبجسده عامة الشون حتى يلتقي ويقتل  
 العاقل بالجنون والبالغ بالصبي والصبي بالاعمى والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأه  
 بالاجماع والفرع باصله وان علا لا يقتل خلافا لما ذكره اذا ذبح ابنه ذبحا لا يقتل  
 الاصول وان علوا مطلقا ولو انما من قبل الام في نفس اطراف بغير وعهم وان سقطوا قوله  
 عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف معلل بالجزية فتعدي لمن علا  
 لانهم اسباب حيايه فلا يكون سببا لانها لم وحسب فوجب الدية في قتال الاب في ثلث  
 سنين لان هذا عهد والعاقلة لا تحفل بالعهد وقال السافعي بوجوب حيايه كيد العاص  
 زلعي وجوهه وسيجي في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص على شريك الاب او المولى  
 او المخطي او الصبي والجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من عدمه في تحري  
 القصاص فلا يقتل العاقل عندنا خلافا للسافعي برهانه لا سيد بعبد اي عبد  
 نفسه ومديره ومكاتبه وعبد ولده هذا اخل تحت قوله من ملك وقفا صاعدا اليه  
 سقط كما سيجي ولا بعبد بملك بعضه لان القصاص لا يتحري ولا بعبد الرهن حتى  
 يجمع العاقلين وقال محمد لا قود وان اجتماع جواهرهم وعليه محله في الدرر معزيا للمصنف  
 كما في نسخ لكن في سريته من الظاهر انه اقرب الى الفقه بغير اختلاف في القيمة تكون  
 بها مكانه وبقتل عبد الاجارة فالقود للموخر واما المبيع اذا قتل في يد بايعه قبل القبض  
 فان اجازته المشتري المبيع فالقود له وان رزقه فللبايع اسقود وقيل القيمة جوهرة  
 ولا مكاتب وكذا ابنه وعبد سريته قتل عبد الاجارة لعند التمدد لانه سره  
 في كافتود عن وفا ووارث وسيد وان اجتمع اختلاف الصحابة في موته حر او رق  
 فاستنبه الولي فانرفع القود فان لم يدع وارثا غير سيدة سوانك وفا ولا او ترك وارثا  
 ولا وفاء

ولولادته  
 وبالعبد غير اوقف  
 ناسخ لقوله تعالى  
 على انه يخص بالذكر  
 ولا قال به قتل ذكره  
 خلافا له كاهما مستان  
 ويجزي ودرر وغيرها  
 الا في مسائل مضبوطة  
 انتهى فتعنه المصنف  
 العاقل بالجنون والبالغ  
 بالاجماع والفرع باصله  
 الاصول وان علوا مطلقا  
 عليه الصلاة والسلام  
 لانهم اسباب حيايه  
 سنين لان هذا عهد  
 زلعي وجوهه وسيجي  
 او المخطي او الصبي  
 القصاص فلا يقتل  
 نفسه ومديره ومكاتبه  
 سقط كما سيجي ولا بعبد  
 يجمع العاقلين وقال محمد  
 كما في نسخ لكن في سريته  
 بها مكانه وبقتل عبد  
 فان اجازته المشتري  
 ولا مكاتب وكذا ابنه  
 في كافتود عن وفا  
 فاستنبه الولي فانرفع  
 ولا وفاء

ولا وفا اقاد سيدة لتعنه وفي صور الاربع خلاف محمد وسقط قود قدرته على  
 ابيه اي اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيما  
 اذا قتل الاب اب امراة مثلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه ترك  
 القود الواجب على ابيه فسقط طاهرنا واما تصوير صدر السريفة فنبوته  
 فيه للابن ابتداء لارثا عند ابي حنيفة وان اتخذ احكامه كما لا يخفى وفي جوهرة نوعي  
 الخروج او وارثه قتل موته صح استحقاقا لا انعقادا السب لهما لا قود يقتل  
 ثم سلماته مشتركا بين الصنفين لما مر انه من الخطا وانما اعاده ليعين  
 موجب بقوله بل القاتل عليه كفارة ودية قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في  
 صف المشركين لا يجب شي لسقوط عصيته قال عليه الصلاة والسلام من كثر  
 سواد قوم فهو منهم قلت - فاذا كان مكثر سوادهم منهم وان لم يترى  
 بزيهم فكيف بمن تريا قاله الزاهد قال المصنف لو تشكك في بياض قتله فقتله  
 فينبغي الاقدام على قتله ثم لا يبين انه جني فلا شيء على القاتل وانه علم ولا عقاد  
 ايا بالسيف وان قتله بغيره خلافا للسافعي وفي الدرر عن الكافي واكراد بالسيف السلاح  
 قلت - وبه صرح في المصنفات حجة قال والتخصيص باسم العدة لا يمنع الحاق  
 غيره به الا ترى انا الحقنا الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف  
 فاف في السراية من لم قود قد يحتمل بالسيف فلو لاقاه في بيرو قتلته بخر او بنوع اخر غير  
 تركان مستوفيا حمل على ان مراده بالسيف سلاح واسه علم ولا يبي المحقود تشفيا  
 للصدر واذا ملكه ملك الصلح بالاولى لا العمول بقطع يده اي يد المحتوم وقتل اوله لانه  
 ابطال حقه ولا ملكه ونقد صلحه بقدر الدية او اكثر منه وان وقع باقل منه لم ينجح صلح  
 ووجب الدية وقلة لانه انظر للمعتوم وانقاص كالب في جميع ما ذكرنا في الاصح  
 قتل ولا ولي له للحاكم قتله والصلح لا العفو لانه ضرر للعامة والوصي كالاخ يصالح  
 عن القتل فقط بقدر الدية وله القود في الاطراف استحقاقا لانه سلك بها فسلك  
 الاموال والصبي كالمعتوم فيما ذكره ولكن القود قتل الصغار خلافا لها والاصل ان  
 ما لا يتحري اذا وجد سببه كما ملئت لكل على الكمال كولاية النكاح وامان الا اذا  
 كان الكبير احببا عن الصغر فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زلعي فلا يخط ولو  
 قتل القاتل حتى وجب القصاص عليه في القتل العمد لانه محققون الدم بالنظر لقاتله  
 كما مر والدية على عاقلة اي القاتل في الخطا ولو قال ولي القاتل بعد قتل اي بعد

فوقه

اجن



قتل الاجنبى كنت امرته بقتله ولا يسنه له على مقاتلة لا يصدق ويقتل الاجنبى درر  
 بخلاف من حفر قبره في دار رجل قاتل فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته  
 بالحفر صدق كجبتى يعنى لانه يملك استناده لبحال فصدق بخلاف الاول لغوات  
 المحل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق كسيفه راسا كالموت القاتل حنف  
 انقه ولو استوفاه بعض الاوليا لم يضمن شيئا وفي الدرر والمجتبى دم بين اثنين  
 فغنى احدهما وقتله الاخران علم ان عقوبتهم سقط حقه بقاد ولا فلا  
 والدية في ماله بخلاف مسك رجل ليقول عمدا فقتل ولي القتل للممسك فعليه  
 القود لانه مما لا يسكل على الناس جرح اسنانا ومات المجروح فاقام اوليا  
 المقتول بسبب انهم مات بسبب الجرح واقام الضارب بسبب انهم ترى من الجرح  
 ومات بعد مدة فبينة ولي المقتول اولى كذا في معنى احكام معزى للمحاوى  
 اقام ولي المقتول البينة على انه جرح زيدا واقام زيد البينة على ان المقتول قال  
 ان زيدا لم يخرجني ولم يقتلني فبينة زيد اولى كذا في مقتل تهزيبا جمع الفتاوى  
 قال المجروح لم يخرجني فلان ثم مات المجروح ليس لورثته الدعوى على الجراح بهذا  
 السبب بطلقا وقتل ان جرح معروف عند القاضي او الناس قتل قبيح وفي الدرر  
 من المسعودية لو عفي المجروح او اوكيا بعد الجرح قبل الموت جازا لعفوا حسنا  
 وفي الوهبانية جرح قال قتلني فلان ومات فبهن ابنه على ابن اخر انه جرح خطأ  
 قتل لقيامها على حرمانه الارث سقاه سما حتى مات ان دفعه اليه حتى اكله  
 ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه كبس وبغز ولو اوجره السم اوجب  
 الدية غير عاقلة وان دفعه له في سرية فشر به ومات منه فكالاول لانه  
 شرب باختياره الان الدفع خدع فلا يلزم الا التعزير والاستغفار ركانته وان  
 قتله ثم يفتح الميم ما يعمل به في الطين يقتص ان اصابه جدا كديد او ظهره وجرح  
 اجماعا كما نقله المصنف عن المجتبى ولا يجب محله بل قتله بظهره ولم يخرج لا يقتص  
 في رواية الضحاوي وظاهر الرواية انه يقتص بل الجرح في جديد ونحاس وذهب  
 ونحوها وعزاه في الدرر لفاضل خان لكن نقل المصنف عن الخلاصة ان الصحيح اعتبار الجرح عند  
 الامام لوجوب القود عليه جرى اكل الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في غدة في رق  
 السيف الغد وقتله فلا قود عنه في حنيفة كالحنق والتعريف خلافا لها  
 والسنانى ولو ادخله بيته لمقات فيه جوعا لم يضمن شيئا وقالوا يجب الدية ولو دفعه

الولى

قتله

فهو من دار له على اخر  
 انه قتله لم يسمع ربه  
 حتى لم يرب او ربه  
 مولى السبع حنيفة  
 قتله ومات صح

حيا

حياتها عن محمد بقلابه مجتنبى بخلاف قتله بمولات ضرب السوط كما سيجى وفيه  
 لو اعتاد الحنق قتل سياسة ولا تقبل ثوبته لو بعد مسكه كاسا حروفيه لمط  
 رجلا وطرحه قدام اسد وسبع فقتله فلا قود فيه ولا دية وبغز ويضرب وكبس  
 حتى يموت زاد في البرازيه وعن الامام عليه الدية ولو قسط صبيبا والقاء في الشمس  
 او ابر دخن مات فعلى عاقلة الدية وفي الخا منه فطر رجلا والقاء في البحر فرب  
 وغرق كالمقاء فعلى عاقلة الدية عند ابي حنيفة ولو سبع ساعة ثم غرق  
 فلا دية لانه غرق بعجزه وفي الاول غرق بطرحه في الماء فقطع عنقه وبقي من  
 الحلقوم قليل وفيه الروح فقتله اخر فلا قود فيه عليه لانه في حكم الميت ولو  
 قتله وهو في حالة النزح قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخا منه  
 وفي البرازيه سبق بطنه كبدية وقطع اخر عنقه ان توهم بقاءه حيا بعد  
 الشق قتل قاطع العنق ولا قتل الشاق وغزر القاطع ومن جرح رجلا عمدا  
 فصار ذافرا ومات يقتص منه الا اذا وجد ما يقطع كخر الرقبه والبرصه  
 وقد من انه لو عفي المجروح او اوكيا قبل موته صح استحسانا وان مات شخص  
 بفعل نفسه وزيد واسد وحيه ضمن زيد تلك الدية في حاله ان كان لقتل  
 عمدا ولا فاعلى عاقلة لان فعل الاسد وكبته جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل  
 زيد معتبر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدارين لا العفى حتى ياتم بالاجماع فصارت  
 ثلاثة اجناس ومفاده ان يعتبر في المقتل التكليف ليكون فعله جنسا اخر غير جنس  
 فعل الاسد وكبته وان لا يزيد على ذلك لو تعدد قاتله لان فعل الكل جنس واحد  
 ابن كمال في مجتبى قتل من شهريفا على المسلمين يعنى في كمال كمانض عليه بن  
 الكمال حيث غير عبارة الوقاية فقال ويجب رفع من شهريفا على المسلمين واو قتله  
 ان لم يكن رفع ضرره الا به صرح به في الكفايه اى لانه من باب دفع الصائل صرح  
 به الشافعي وغيره وباتى ما يوجب ولا شي بقتله بخلاف اكل الصائل ولا يقتل من شهري  
 سدا على رجل ليلا او بهارا في قصر او غيره او شهريفا على غصن ليلا في قصر او بهارا في غيره  
 فقتله المشهور عليه وان شهريفا على غصن سدا فقتله المشهور عليه  
 عمدا يجب الدية في ماله ومثله العصى والاداة الصائلة وقال الشافعي لا ضمان في الكمال  
 لانه لم يقع لشر ولو ضربه الساهر فانصرف ولف عنه على وجه لا يبريد ضرب  
 ثانيا فقتله الاخر ابي المشهور عليه او غير كذا عمه ابن الكمال بتعالم كما في قتل القاتل

منه الى ان

والكفايه



لانه بالانصراف عادت عمنته فمخرانه مادام ساهر السيف له ضربه  
والا فلا يحفظ ومن دخل عليه عزم ليل فخرج السرقة من بيته فابتعد ربه  
فقتله فلا شيء عليه لقول الله عليه وسلم قاتل دون مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا فقد  
اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدق ربيعة وفي كصغري فقد ماله ان عسرة  
او اكثر له قتله وان اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كما به ان بينة نعم والا  
فال مقتول مع وفاء السرقة وكسر لم يقتص بحسبنا والدية في حاله لو رتبته المقتول  
بترابه هذا دام يعلم انه لو صاح عليه صرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب  
القصاص لقتله بغير حق كما يعصوب منه اذا قتل الغاصب فانه يحب القود لقتله  
على دفعه بالاستغاثه بالمسلمين والقاضي مباح الدم النجالي كحرم يقتله حلقا  
للساغي ولم يخرج عنه المقتول لمن يبيع عنه الطعام وسراب حتى يصطد فخرج من  
احرم فحسد بقتل خارجة وما قبل دون النفس فيقتص منه في حرم اجماعا ولو  
انما القتل في حرم قتل فيه اجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المص في ك ولو قال  
اقتلني فقتله بسيف فلا قصاص وجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تخفى  
في لا نفس وسقط القود لسببه الاذن وكذا لو قال اقتل اخي وابني او ابني فقتلهم  
الدية اسحبنا كما في البرازية عن الكفاية وفيها عن الوقعات لو ابنته صغيرا  
يقتص وفي الخائيه بعتك في بفس او يالف فقتله يقتص وفي قتل ابني عليه  
دية لابنته وفي قطع يده فقطع يده يقتص وفي شح ابن فشم لا شيء عليه فان مات  
فعليه دية وقيل لا يجب الدية ايضا وصح ركن الاسلام كما في العارضة واستظهر  
الطرسوسي لكن رده ابن وهبان كما لو قال اقتل عبدي او قطع يده ففعل فلا ضمان  
عليه اجماعا لقوله قطع يدي ارجلي وان سري لنفسه ومات لان الاطراف كالاموال  
فصح الامر ولو قال قطع يدي ارجلي اقطع يدي ارجلي او قطع يدي ارجلي اقطع يدي ارجلي  
المدة القود وبطل الصلح روى عنه القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه  
لا يخفى فيه استملاك عضو الولي عن القاتل افضل من كسح الصلح افضل من القصاص  
وكذا عضو الجرح لا يصح توبة القاتل حتى يمس نفسه بالقتل وهبانه الامام شرع  
استنفا القصاص كالحودود عند الاصوليين ووفق الفقهاء استنفا وفيها قاعدة  
الحودود تدبر بالشبهات القصاص كالحودود في سبع تجوز القضا بعله في القصاص دون  
الحودود القصاص يورث وانما لا يصح عضو القصاص لا احد التقدم لا يبيع السهادة

سراج

نحو  
لفود

بالمقتل

بالمقتل بخلاف كحد سوى حد القذف ويثبت باشارة اخرين وكاتبته بخلاف كحد  
بحوز الشفاعة في القصاص لا احد السابعة لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف  
احد سوى حد القذف انتهى وفي القذف نظري باب دار رجل فقهاء عنه  
لا يضمن ان لم يهكمه يمكنه تحيته من غير فقيها وان امكنه ضمير وقال كسافع  
لا يضمن فيها ولو ادخل راسه فرماه بغير فقهاها لا يضمن اجماعا بخلاف  
فمن نظر من خارجها القود في ماله في النفس وهو في كل  
ما لم يكن فيه رعاية حفظ المماثلة وحسب فيقاد فاصع اليد عدا من الفصل ولو  
القصاص من نصف ساعد او ساق او من قضية الف لم يقدل متناع حفظ المماثلة  
وهي الاصل في جريان القصاص وان كانت به الرتبة لا اتحاد المنفعة وكذا الحكم  
في الرجل ولما رن والاذن وكذا عن ضربت فزال صوفا وهي قايمة غير منخسفة فعمل  
على وجهه ومن ركب وتقابل عينه بمره لجماعة وبوقاوت لا قصاص لتعذر  
المماثلة في المجتبى فقا يمين ويسرى الفاني ذاهية اقتص منه وترك اعيم ومن  
الشاني لا قود في عين حولا وكذا هو ايضا في كل نسخة برعي وتحقق فيها المماثلة  
كموصحة ولا قود في عظم السن وان تقاوت اطولا او كبر الما مر فتقطع ان قلعت  
وقيل يرد الى اللحم موضع اصل السن وسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ من تقا  
لهاته وبه احد صاحب الكافي قال المجتبى وبه يفتي كما يرد الى ان يتساوا  
كسرت وفي المجتبى ويوجب حولا فان لم تثبت يقتص وقيل يوجب القبي لا الباع  
فلومات الصبي في كحول بر او قال ابو يوسف فيه حكومة عدل وكذا بخلاف  
اذا اجل في تخريكه فلم ينفذ فغدا في يوسف تحب حكومة عدل الام اي اجر تعلق  
والطبيب انتهى وتحقق ونوح الشية بالشية والنا ببالاب ولا يوجب  
الا على بالاسفل ولا الاسفل باله على مجتبى وما اصل انه لا يوجب عضو المماثلة ولا قود  
عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي خرو عبد وطرفي عبدتين لتعذر المماثلة بدليل  
اختلاف ديتهم وقيمهم والاطراف كالاموال قلت هذا هو المشهور  
كن في الوقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكمال  
اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين خرو عبد ولا بين عبد من واقره القهستاني ولا جند  
وصرف الما وكافريين لتساوي في الارش وقال السافعي كل من يقتله بغيره  
وماله فلا ولا في قطع يد من نصف لسا عدا لما روي في جايبة بريث فلولم يترافان

المهم وفي



سارية يقتض والابتطال والسرية ابن كمال ولسان وذكر لو من اصلها به نفي  
شرح وهما منه واقره الم لا ينقبض وينبسط قلت لكن جزم قاضي  
خان بنزوم الفصل وسجله في المحيط في الامام ونصه قال ابو حنيفة ان قطع ذكرا  
من اصله او من كسفة اقتض منه اذ له حد معلوم واقره في السر بلاله فيلحظ  
الا ان يقطع كل كسفة فيقتض ولو بعضها لا ويسجى ما لو قطع بعض اللسان  
وتجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع لا تكون المائلة ولا يستقصاها  
لا يقتض محتى وجوهرهم وفي لسان اخرس وصبي لا يتكلم حكومة عدل وان كان  
القاصع اسلا او باقص الاصابع او كان راس الشاح الرمي المشجوع غير المحنى عليه  
بن الفتود وخذ الارش وغير هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف  
اضارب بعيا بخير المحنى عليه بن اخذ المعجب والارش كما قال برهان كرس  
هذا لو اسلا ينتفع بها فلو لم ينتفع بها لم تكن محل للقتل فله دية كامة بلا خيار  
وعليه الفتوى محتى وفيه لا تقطع الصحيحة بالشل وسقط الفتود لموت  
القائل لفتوات المحل وبعض الاله ويا وبصلهم على مال ولو قليلا وتجب حالا عند الاطلاق  
وبصل احداهم وعصوه ولم يبق من الورثة حصته في ثلاث سنين على الصحيح وقتل على  
العاقلة ملكي امراة القاتل وسيد العبد القاتل رجلا بالصلح عن دمه الذي  
اشتركا فيه على الف ففعل المامور الصلح عن دمه فالالف على المحر والسيد الامرين  
بصناد لانه مقابل بالقتل وهو عليهم ما سوية فبدله كذلك ويقتل مع بغير  
ان جرح كل واحد جرحا مهلكا لان زهوق الروح يتحقق بالمشاركة لانه غير متجزئ  
بخلاف الاصراف كما سيجي والا كما في تصحيح العلامة قاسم وفي المجنبي انما يقتلون  
اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانا نظارة او مجزئين او معينين  
بامساك واخذ فلا قود عليهم والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا  
جمع احدهم ابوه او محبوه سقط القود فمستثنى ويقتل فردا جمع اتفاقا به  
للباقين خلافا للشافعي ان حضر وليهم فان حضروا في واحد قتل له وسقط غدا  
حق بنية موت القاتل حثف انفه لفتوات المحل كما مر قطع رجلا فكثر بد رجل  
او رجلة او قلعا سنه ونحو ذلك مما دون النفس جوهرهم بان احذا سلسا وامراها  
على بيز حتى انفصلت ولا قصاص عندنا على واحد منهما او منهما لا بغير المائلة  
لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان شرطا

في قطع

القاتل هو

فيها

فيها المساواة في العصمة فقط ودرر وضنا او ضنوا ديتها على عددهم بالسوية وان قطع  
واحد يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودية يميني ما ان حضر افعا وان حضر  
احدهما وقصه فالاخر عليه اي على القاص نصف الدية لما مر ان الاطراف  
ليست كالنفوس وتوقضي بالقصاص بينهما ثم على حدتها قبل استيفاء الدية  
فلاخر الفتود وعند محمد بن الارش ويقاد عبد اقر يقتل عدا خلافا للزفر ولواقر  
كصا او مال لم يبعد اقراره على مولاه بل يكون في رقبته الى ان يعتق كما نقله المص  
عن جوهرة قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا اصلا يعني لا في حقه  
ولا في حق سببه وخوفه في الحكم العبد من الاسباه معلل بان موجه الدفع اولها  
انتهى فتاخره لكن علله الترتيب بان اقراره بالدية على العاقلة اشترى فتدبره  
اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه صلاة واسلام لا تقبل العواقل عدا ولا عدا  
ولا صلا ولا اعترا فاحتى لو اقر الجرح بالقتل خالصا لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة اي الا ان  
يصدقوه وكذا اقرروا الترتيب في العاقل فتنبه روي رجلا عدا فبعد السهم منه الى حرس  
فما يقتض لا ولا انه عدا ولتالي الدية على عاقلة لانه خطأ ووقت حية عليه وفيها  
عن نفسه فسقطت على اخيه فاما عن نفسه فوفقت عن نالك فليسته اي  
الثالث فملك فعلى من الدية هكذا سئل ابو حنيفة رحمه الله تعالى بحضرة جماعة فقال لا  
يضمن الا ان كان كحة لم يضر الثاني وكذا لا يضمن الثاني والثالث لو كثر واواما الاخر فالت  
سعة مع سقوطها فورد من غير مهلة فعلى الدافع الدية لو رثة المالك ولا تسعه  
فورا الا يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من مناقبه رضي الله تعالى  
عنه صيرفيه وتجمع الفتاوى قال المصوب وهذا التفصيل اجبت في حادثة الفتوى  
وهي ان كل باعقور وقع على اخر فالقاه على الثاني والثالث على الثالث والله اعلم فروع  
القيحة وعقربا في طريق فلدرع رجلا ضمن الا اذا انحوت ثم لدغته وضع سيفا في  
الضرب فغزبه انسان ومات وكسر السيف فديته على رب السيف وفترته  
على عاثر ثور نوح سيرة المرمي فخط ثور غير فمات ان اشهد عليه ضمن ولا لاوقار  
البيع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون في الحياطة في الحيوانات تاجيه واعلم انه اذا اشرك  
قاتل اعمد مع من لا يجب عليه الفتود كما جني شارك الاب في قتل ابنه وكما جني شارك  
الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وكما ادمع مخطي وعاقلا مع مجنون وبائع مع  
صغير وسريك حية وسبع كما في كاسية فلا قود على احد من الاقصاص على واحد



منهما فيما ذكر دخل رجل بيته فراه رجل مع زوجته او جارته فقتله حياء ذلك ولا  
 قصاص عليه هذا باق من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح معزيا الشرح وقد حققناه  
 في باب التعزير فروع صبي مجبور قال له رجل ستد فرسي فاراد ستدها فرسته  
 فمات فديته على عاقلة الامر وكذا لو اعطى صبياعلى وسلاحا وامره بمحاربي او كسر  
 حطب وكذا ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح ولم يقل امسكه فقولان صبي  
 على حياصاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال له  
 تقع فوقع ضمن به يفتي وفيه الا ضمن مطلقا تاجيه ل  
الامر ان قصي يد رجل ثم قتله اخذ بالامر من اي بالقتل والقتل ولو كانا عديين  
 او كانا خطيين او كانا مختلفين اي احدهما عمدا والاخر خطأ فقتل بينهما براء ولا فوطخذ  
 بالامر من في الكل لا ندخل الا في خطيين لم يتخلل بينهما براء فانهما يتداخلان فيجب  
 فمهادية واحدة وان تخلص براء لم يتداخل كما علمت فالماصل ان القطة اما عمدا او خطأ  
 والقتل اذا صار ربعة ثم اما ان يكون بينهما براء او لا صار ربعة وقد علم حكم كل منها  
 لمن ضرب به مائة سوط فبر من سبعين ولم يبق اثرها اي اثر الجراحة ومات من عشرة  
 فيه دية واحدة لانه لما بر من سبعين لم يبق معتبرة الا في حق التعزير وكذا كل التعزير  
 جراحة انذمت ولم يبق لها اثر عند اي حليفة وعن اي يوسف في مثله حكونة عدل  
 ومن لم يجد بجراحة الطبيب وعن الادوية دبر وصدر شربة وهدية وغيرها  
 وجب حكونة عدل مع دية النفس في مائة سوط جرحته وبقي اثرها بالاجماع لبقا  
 الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر هدية وغيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا  
 فعجز الجرح عن الكسب بجميع الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل جرح رجلا فاجل  
 فضربه العوان وعجز عن الكسب فمداواة المضروب ونفقته على الذي جاب العوان  
 انتهى قال نعم وظاهره مفرع على قول محمد قلت وقد منا غريبا  
 للمجتبي عن اي يوسف ختم و حققه في الشجاع ومن قطع اي عمدا او خطأ  
 بدليل ما يأتي وبه صرح في البرهان كما في السر بلاية لكن في القريب الثاني عن شرح  
 الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطا ومن ظن انها على القاطع في الخطا فقد  
 احطأ وكذا لو شج اوجرح بعفا عن قطعه او شجته او جرحته فمات ضمن قاطعه  
 الدية في حاله خلافا لما قلنا انه عفى عن القطع وهو غير القتل ولو عفى عن الجناية  
 او عن نقص وما يحدث منه فهو عفو عن النفس فلا يضمن شيئا وحيد فاقطاع

الوصاية

وقرئتم

الخطب و هذا باق من نسخة الشرح

مضروب جرح رجلا  
بجرحه والمداواة النفقة

يعتبر

يعتبر من تلك حاله فان خرج من البيت فيها والا فلي العاقلة تلك الدية كما في شرح  
 الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد احطأ وقطعا ومفاده ان عفو الصبي لا يعتبر  
 من الثلث ذكره القريب الثاني والحمد من كله لتعلق حق الورثة بالدية كما ان مقتضى ذلك انه  
 ليس ثمان والسبعة مثله اي مثل القطع حكما وخلافا فقتلت امرأة يد رجل عمدا  
 اي او خطأ ما يات فلواطلق كما سبق وكما للفقهاء ومن كان اولى فتأمل فتاحها  
 المقتطوع يد على يد ثم مات فلوم يمت من كسرية فمهرها الارش ولو عمدا اجماعا  
 يجب عند اي حليفة مهر مثلها والدية في ما لها ان سمحت وتقع المقاصة  
 بين المهر والدية ان شأ وبيا والا تراها الفضل وعلى عاقلة ان احطأت في قطع  
 يد ولا تنقصان لان الدية على العاقلة في الخطا بخلاف العمد فان الدية عليها  
 والمهر على الزوج فتنقصان قلت وقال صاحب الدرر ينبغي ان تقع  
المقاصة في الخطا ايضا لانها عليها دون العاقلة على القول المختار في الدية كذلك  
 ليس على طلاقه بل في العجم ولعله اصله لانه لم يمسكها وان نكحها على  
 اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات منه وجب لها في العمد مهر المثل ولا شيء  
 عليها لرضاه باسقوط ووجوب دفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم  
 اي للعاقلة فان خرج من الثلث سقط والا سقط ذلك المال فقط ولو قطعت  
 يد فاقصص له فمات المقتطوع الاول قبل الثاني قتل الثاني به لسرايته وعن اي  
 يوسف لا فوطدانه لما اقدم على القطع فقد ابراه عما وراءه وظاهره شكك ان المال  
 يفيد تقوية قول اي يوسف قال نعم ولو مات المقتص منه فديته على عاقلة  
 المقتص له خلافا لما قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بل احكام وامام  
 احكام واجام واختان ومضاد وانزاع فلا يتقيد ففهم بشرط السلامة وتامه في الدرر  
 قلت والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد  
ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا او الام الوصي ومن الاول ضرب الاب الوصي او المعلم  
باذن الاب يعلم فمات الايمان فضرِب التاديب فمقتد لانه مباح وضرب المعلم لانه  
 واجب وخلفه في ضرب المعتاد وامامه فوجب للضمان في كل وتامه في التاديب وان  
 وضع ولي القاتل يد لقاتل وحده ذلك عفا عن القاتل ضمن القاطع دية اليد لانه استوفى  
 غرضه لكن لا يقتصر للشفقة وقال لا شيء عليه وضمان اصبي اذا مات من ضرب  
 ابيه او وصية تاديبا اي للتاديب عليها اي على الاب والوصي لان التاديب يحصل

ن  
تعدت



بالزجر وتعرىك وقال لا يضمن لو معتادا او ما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقا لضرب  
 معلم صبي او عبد بجراح ابيه ومولاه ف ونشر مرتب فاضمان على المعلم اجماعا  
 وان اضرب باذنهما الاضمان على المعلم اجماعا فقتل هذا رجوع من ابي حنيفة  
 الى قولهم وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تاديبا لان تاديبها للولي كذا غراه المص  
 بسرح المجمع للعيني قلت وهو في ابيه وعزها كما قد مناه في ديوات  
 اجبى الزوج والوصى كالأب تفصيلا وخلاقا فعليه المدية وكفارة وقبل رجوع  
 الامام الى قولهم وتامة ثمة فروع وضرب امرأة فاضاها فان  
 كانت تستبد بولها ففيه ثلث المدية والافضل المدية وقد اقتضى بكر بالزنا فان عطا  
 حدا ولا عزم وان شتره فاعليه الحد ورش الافضل العقر حاوي القدسي قنع اجماع  
 لهما من عيشه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف المدية اساه وفي القضية  
 سيل محمد عن صبية سقطت من سفح فانقع رأسها فقال كثير من الجراحين ان  
 سقطت رأسها ماتت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم يموت وانا اسقته وابريها  
 فسقته فماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فتأمل مليا ثم قال اذا كان السق  
 باذن وكان السق معتادا ولم يكن فاحسنا خارج الرسم قبل له فلو قال ان ماتت فانا  
 ضامن هل يضمن قال لا قلت انما يعتد بشرط الضمان لما تقررت  
 شرطه على الاقرب اصل على ما عليه الفتوى وانه اعلم

**باب في حالة القتل القود يثبت للورثة ابتداء طريق**  
 اخلافه من غير سبق ملك المورث لان شرعية القود لتشفى الصدور ودرك الآثار  
 وامست ليس باهل له وقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا نص فيه وقال لا طريق  
 الارث كما لو قتل مالا ومرة اخلاف ما افاده بقوله فلا يصير حدهم اى احد الورثة  
 حصما عن بقية في استيفاء القصاص خلافا لها والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق  
 الورثة فاحدهم خصم عن الباقيين وقايم مقام الكل في الخصومة وقا يملكه الورثة  
 لا طريق الورثة لا يصير حدهم حصما عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله ولو اقام  
 حجة بقتل ابيه عمد مع غيبة اخيه يريد القود لا يقيد اجماعا حتى يحضر الغائب  
 لكن يحبس لانه صار منهما فان حضر الغائب بعبدها انما يقتل القاتل وقال  
 لا جحد وفي اقتل خطا واد من لا يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع لما مر في برهن  
 القاتل على عضو الغائب فانما خصم لا انقلابه مالا وسقط القود وكذا لو قتل عبدا

نتمى

عدا

عمدا وحضا والاحمال ان السيدين احدهما غائب فهو على اتفصال السابق ونواجر وليا قود  
 بعفو جبرهما الثالث فهو اى اجماعا بعفو بقصاص منهما عملا برغمهما وهو رابع فالاول  
 ان صدقهما اى المجترين القاتل والاحمال السرب فلا شئ له اى الشريك عملا بتصديقه وكما  
 ثلث المدية والساي ان كذا باهما فلا شئ للمجترين ولا حصر ما ثلث المدية والثالث ان  
 صدقهما القاتل وحده فكل منهم ثلثها والرابع ان صدقهما الا ففقه فله ثلثها لان اقرار  
 ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث المدية ولكنه يصرف ذلك الى المجترين استحسانا  
 وهو الاصح ذلك لانه صار مقرا بما اقر به القاتل وان شهد انه ضربه بشئ خارج  
 فلم يزل صاحب فرس حتى مات يقتضى لان البينة بالبينة كالبينة معاينة ولا  
 يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من جراحته برأيه وان اختلف شاهدان في الزمان  
 او في المكان او في اية او قال احدهما قتله بعصا وقال الاخر لم ادر بما قتله او شهد احدهما  
 على معاينة القتل والآخر على اقرار القاتل بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا يبطل الشهادة لو  
 كل انصاب في كل واحد منهما ليتقن القاضى بكذب احدهما ليقين ولا اوى به ولو كل احد  
 لفريق دون اخر قبل الحكم من عدم المعارض وان شهدا بقتله وقالوا جهلنا الله  
 بحب المدية وقاله في ثلث سنين سر بلالة استحسانا عملا على الادب وهو المدة وكانت  
 في حياته لان الاصل ان تغار الجرح وان اقر كل واحد منهما اى رجلين انه قتله وقال لولى  
 قتلناه جميعا فقتلها عملا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار والسئلة محالها شهادة  
 لغت الشهادة لان التكذيب تقضي وفسق الشاهد يبطل شهادته اما وفق  
 المقر يبطل الاقرار ويوفى الولى في صورة الاقرار السابقة صدقما ليس له ان يقتل واحدا  
 منهما لان تصديقه بافراق كل يقتله وحده اقرار بان الاخر لم يقتله بخلاف قوله قتلنا  
 لانه دعوى القتل لا تصديق فيقتلها باقرارهما ذلك لى ولو قرر رجل بانه قتله وقامت  
 البينة على اخرانه قتله وقال الولى قتله كلاهما كان له الحق في قتل المفردون المشهود عليه  
 لان فيه تكذيبا لبعض موجه كما لو قال الولى لا احدا منكم صدقت انت قتله  
 وحده كان له قتله لقصاصهما على وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلك لاحد  
 المشهود عليه كان له قتله لعدم تكذيبه شهوده عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم  
 في الخطا في كل ما ذكره الزيلعي شهد على رجل بقتله خطا وحكم بالدية على العاقلة في  
 المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة الولى لقتضيه المدية بلا عوق او شهود ورجعوا  
 اى المشهود عليه على الولى لتمككهم المضمون الذي في الولى وشهادة على القتل

د

روى



العبد في هذا الحكم كما خطا فاذا اجابا بخير الورثة بين تضييق الولي الدية او السهو والاف  
 الرجوع فلا رجوع للشهود على الولي لانها وجوب له القود وهو ليس بما قالوا يرجعون  
 كالخطا وبشهادته على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا او اقراره ثم جاحيا او شهدا  
 على شهادته غيرهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جاحيا لم يضمن اذ لم يظهر  
 كذبهما في شهادتهما وضمن الولي الدية في صورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها  
 منهم بخير حق والمعتبر حاة الرمي في حق الكار والظمان لا الوصول وحسب مقتضى الدية  
 في ماله وسقط القود للشيء برده المرمي اليه قبل الوصول وقال لا شيء عليه لا تحت  
 دية المرمي اليه ما سلمه بالاجماع وتجب القيمة بعنفه بعد الرمي قبل الاصابة وتجب  
 الحزم على المرمي حتى يسد الحاق فوصله على حال رماه فاحرم فوصل ولا يحسن من رمي حقيقة  
 عليه برحم فرجع ساهه فوصل وحل صدمه ما لم يمتحس فوصل لا يجزأ ما رماه  
 بجوى فاسلم فوصل لما عرفت ان المعتر حاة الرمي لغزاي جان لومات بحنيه  
 فعله نصف الدية ولو عاش فالدية فقل حتان قطع كسفه باذن ابيه اي انسان  
 يقطع اذنه تحت الدية ويقطع راسه نصف عشرها فقل حنين خرج راسه  
 فقيه العرة اي شيء يجب باطلاقه دية ولائحة احماسها فقل دية الاسنان  
 الدية في شرع اسم للماء الذي هو في النفس  
 لاسمية للمفعول يا حيدر لان من المنفولات الشرعية والارث اسم للواجب فيها  
 دون النفس دية شبه العدم مائة من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون  
 وحقه الى جذعه بارخال الغاية وهي الدية المحلظة لا غير دية الخطا احماس منها  
 ومن ابن مخاض او الف دينار من الذهب او عشرة الاف درهم من الورق وقال السانف  
 اثنا عشر الفا وقالوا منها ومن البر ما تاقم ومن الخنم الفاساة ومن اكل ما يتا  
 حله كل حلة عوبان الزر دا هو المختار وكفارهما اي الخطا وسبه العمد عتق  
 من مومن فان عجز عنه صام شهرين ولا ولا اطعام فيهما اذ لم يزد به النص  
 والمقادير توقفيه ومع اعتاق رضيع اجد ابوية فله ان يملك بغيره  
 ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما روي في ذلك  
 عنه على رضى الله تعالى عنه بوقوف او مرقوعا والذمي والمستامن والمسلم في الدية  
 سواء خلا للسنانى ومع في كونه في الدية في المستامن واقره في كسر بلايه  
 ولكن بالتسوية حزم في الاختيار وصحح الزيلعي وفي النفس خبر المستد وهو قول

دية دينا  
 اي شقار منقروا  
 مدني

الالف الدية والالف ومارنه وارسته وقيل غارسته حكومة على الصحيح والذكر وكسفة  
 والعقل والسهم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق اذ ان في لسان  
 الاخرى حكومة جوهر وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنه او منع اداء الالف  
 الحروف ورفعت الدية على عدد الحروف الالف والالف والعشرين او حروف  
 اللسان الستة عشر تصححان فما اصاب الفات الدية وتام في الشرح الوهبة  
 وغيرها وكحية خلقت فلم تنبت ويوحل سنة فان مات فيها راي ونصفها  
 بنصف الدية وفيما دونه حكومة عدل كسارب وكحية عبد في لصيح وكاشي  
 في كحية كوسج على ذقنه شقرات معدودة ولو على خده ايضا ولكنه غير متصل  
 فحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية وسجعر الراس كذلك اي اذا خلق ولم ينبت  
 لذاروي عن علي بن ابي لهبه عنه وعند السانف فيهما حكومة واعلم انه لا قصاص  
 في كسر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كسر صدر وساعد  
 وساق والعينين وكشفيتين وكاحجين والرجلين والاذنين والاكيتين اي  
 الخصيتين وتدي المرأة وحميتيها والاكيتين اذا استأهرا والا فحكومة عدل  
 وكذا في قرح المرأة من كاحبين الدية وفي تدي الرجل حكومة عدل وفي كاح واحد  
 من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية وفي اسفار الحيين الاربعة جمع شفرم  
 يضم السن وتفتح الجفن او الهرب الدية اذا قطعها ولم تنبت وفي احدها  
 ربعها فلو قطع جفون اسفارا فدية واحدة لا يهاكشي واحد وفي جفن لا شفر  
 عليه حكومة عدل لكن المعتمد ان في كل دية كاملة جفنا او شفر وفي كل اصبع من  
 اصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها ففصل في احدها ثلث دية الاصبع  
 ونصفها اي نصف دية الاصبع لو فيها ففصل كالا بهام وفي كل سن يحن من  
 الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهر خمس من الابل او خمسون  
 دينارا او خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام وفي كل سن خمس من الابل يعني  
 نصف عمر رسته لو حرا او نصف عمر قيمته او عبد فان قلت تزيد  
 حينئذ دية الانسان على دية النفس بثلاثة احماسها قلت نعم ولا بأس  
 فيه لانه ثابت بالان على خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية وليس في  
 البدن ما يجب بتفريقه اكثر من قدر الدية سوى الانسان وقد يوجد لو اجد اربعة  
 فتكون اسنانه ستا وثلاثين فقلت ان قلت وتزيد فلكل وسج

عبد







او امر يا غير بعدكم بل دية السن اذا فات مسفعة المضع والافلو مما يرى فالدية  
ايضا والافلو مئة عدل زكعي فقول الدرر والافلاشي فيه فيه ما فيه ثم اصل  
ن اجمالية متى وقعت على محلي متاكين حقيقة فارس احدها لا يمنع  
قود الآخر متى وقعت على محل واتلفت شيتين فارس احدها يمنع القود ويجب  
الارض على من اقاد سنة بعد في الجول ثم بنتت بعد ذلك لبنين احدهما حينئذ وسقط  
القود للشيعة وفي الملتقى يستائي في اقتصاص والموضع حولا وكذا لو ضرب سنة  
فتمتكت كن في اجمالية الكبير الذي لا يرجي بناته لا يوجب له دية قلت  
وقد يوفق بما نقله الم وغيره عن النهاية الصحيح تاجيل بالغ لير لا سنة لان بناته  
نادرا او قلها فودت اي ردها صاحبها الى مكانها وبنيت الحكم عليها اعم عود  
العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حاشتها الاولى في  
المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو بنتت وكذا الادب اذا الصفا فالتحت بحب  
الارض لانها لا تقود الي ما كانت عليه درر الان قلعت السن قبئت اخرى  
فانه يسقط الارش عنه كمن الصغر خلا قالها ولو بنتت معوجة فمكودة عدل  
ونوبنتت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شيء في ظفر بنت كما كان او النجم شجرة  
او النجم جرح حاصل ذنن ضرب ولم يبق له اثر فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف  
عليه ارض الام وهي حكومة عدل وقال محمد قدير ما حكمه من النفقة التي ان  
يسر من اجرة الصيب ومن دو وفي سر الطحاوي فسر قول اي يوسف ارض  
الام باجرة الصيب والمدواة فعليه خلاف بينها قاله الم وعزم قلت  
وقد قدما نحوه عن المجتبى وذكره ههنا عنه روايتين فتنبه ولا يقاد جرح  
الابعد بربيه خلا قال السافعي وعمد الصبي والمجنون خطا بخلاف السكران والمغني  
عليه وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف النفس فكثر ولم يكن من العجم والاف في حاله درر  
وكذا قاربه فيه ولا حرمان ارض خلا قال السافعي ولو جن بعد القتل قتل وقتل لا  
وتماه فيما خلقته على الملتقى صبي ضرب من صبي فانترعها ينتظر بلوغ المفروب  
ان بلغ ولم يبت فعلى عاقلة الدية ولو من العجم ففي حاله درر وسحق في المعاقلة  
بمهمة حكومته العدل لا تحملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير كباير  
معزيا للثنا تاريخه صبر بطن امرأة حرة  
حامل خراج الامه وكسبه حمة وسيجي حكمها قلت بل لشر خارية الجنب دون

سنة

والا

امه كامة غلقت من سدها ومن المغرور ففيه الغرة على العاقلة درر عن الزيلعي فالتجب  
من المص كيف لم يذكره ولو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زوجة قالمت حسنة  
ميتا حرة وجبت على العاقلة غرة غرة الشهور اوله وهذه اول مقادير الزيات  
نصف عشر الدية اي دية الرجل لو اجنب ذلرا وعسر دية المرأة لو انثى وكل منهما  
حسنة درهم في سنة وقال السافعي في تلك سنين كالدية وقال مالك في حاله  
ولنا فعل صل اسم عليه دم فان القته حيا ماتت فدية كاملة وان القته ميتا ماتت  
الام فدية في الام وغرة في الجنب لما تقر ان الفعل يتعد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد  
اغرة لو ميتين فاكثر انتهى قلت وظاهر تعدد الدية ولم اره فليراجع  
وان ماتت قالمت ميتا فدية فقط وقال السافعي غرة ودية وان القته حيا  
بعد ما ماتت بحب عليه ديتان كما اذا القته حيا وماتا وما يجب فيه من غرة او دية  
يورث عنه وترث منه امه ولا يرث صا ربه منها ولو ضرب بطن امرأة قالمت  
ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها لانه قاتل وفي جنين الامه الرقيق الذكر  
نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى لما تقر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم  
زيادة لانثى لزيادة قيمة الذكر غابا وفيه اشارة الى انه اذا لم تكن الوفوف على كون  
ذكر او انثى فلا شيء عليه كما اذا القى بلاراس لانه انما يجب القيمة اذا بلغ فيه الروح ولا ينبغي  
من غراس ذخيرة في مال كضارب للامة حالا ولو القته حيا وقد سقطت عنها الولادة فعليه  
قيمة الجنب لانقصا لثا لو بقيتمته وفاهه والا فعليه اتمام ذلك بحتمى وقال ابو يوسف  
فيه نقصا لثا كالبهمة وقال السافعي عشر قيمة الام صدر لشرعية فان حرره اي جنب  
سده بعد ضربه ضرب بطن الامه قالمت ففيه قيمته حيا ولو لم يلد دية  
ون مات بعد اعتق لان المعتق حالة الضرب وعند الثلاثة تحت دية وهو رواية عن  
وكالفارة في جنب عندها وجوب بل يدباز يلقي ان وقع ميتا وان خرج حيا مات  
ففيه الكفارة كذا صرح به في كحاوي القدسي وهو مفهوم من كلامهم لتضرعهم بوجوب  
الدية حينئذ فيجب الكفارة فيه كما لا يخفى فيلحفظ وما استبان بعض نظر وشعر  
كتام فيما ذكر من الاحكام وعدة ونفاس كما في بابة وضمن الغرة عاقلة امرأة حرة في سنة  
واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي حاله في سنة ايضا صدر شرعية ولم تأثم ما لم يستين  
بعض طاقته ومرفى في كذا سقطت ميتا عمدا بدوا او فعل كضربها بغير اذن زوجها  
فان اذن او لم تتعد لا غرة لعدم التعدي ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن المأمورة واما

شعور

ولا يخفى انها  
الروي

صلى



ام الولد اذا فعلته بنفسه باحتي اسقطته فلا شيء عليه لا سخطه المدين على مملوكه  
 ما لم يستحق فحينئذ يجب للمولى العزة لانه مغرور وفي الوقعات مشربيت  
 د والتمسقطه عدا فان القته حيات فاعليه الدية والكفارة وان ميتا  
 فالعزة ولا ترث في الحالين ويجب في جنين البهيمة ما نقصت الام ان نقصت  
 وان لم تنقص الام لا يجب فيه شيء **سراج** في البرازيه  
 مشرب بعض امراته بالسيف فقتل بعض ووقع احد الولدين مبروحا بالسيف  
 والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت ايضا يقتض لاجل الزوجة لانه عمد  
 وعلى عاقلته دية الولد الحي اذ مات ويجب عزة الولد الميت لانه لما ضرب  
 ولم يعلم بالولدين في بطنها كان لضرب خطا بار  
**الرجل في طريق وغيره** لما ذكر القتل ما سرقه سرع فيه شيئا فقال  
 اخرج الى طريق العامة لينفذ وهو بيت الجلا ومزاجا او حرسا كبح وجذع وممر  
 علو وحوض طاقة ونحوها عني اود كانا احدهما ان لم يضربا العامة لم يكن منه فان  
 ضرب لم يجل كما ينبغي لكل احد من اهل الخصومة ولو ذميا مع ابتداء ومطالبة  
 بنقصه ورفع بعد اي بعد لنا سوا كان فيه ضرر اول وقيل انما ينقص الخصومة  
 اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان تغتاز بك هذا كله اذا ابتى لنفسه بغير اذن  
 الامام زاد الصغار ولم يكن للمطالب مثله وان بنى للمسلمين مسجد وكنس  
 او بنى باذن الامام لا ينقص وان كان يضربا العامة لا يجوز احدا ان يقول عليه  
 الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والعود في الطريق ليس وشر  
 يجوز ان لم يضربا احد والا على هذا التفصيل السابق وهذا في النافذ وفي  
 غير النافذ لا يجوز ان يتصرف باحداث مصلحتا اضربهم ولا الابادتهم لانه  
 كما ملك الخاص لا يملك الاصل فيما جمل حاله ان يجعل حديثا لوفى الطريق  
 العامة وقد عا لوفى طريق الخاصة بترجيزي فان مات احد من الناس  
 بمخطوطها عليه فدينه على عاقلته اي عاقلة الخنزير لتسببه كما تدرى عاقلة  
 لو حفر يرا في طريق او وضع حجرا او ترابا او طينا مكنت في قتل به انسان  
 لانه سب فان تلف به اي بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في مال ان لم ياذن  
 به الامام فان اذن الامام في ذلك او مات واقع في طريق جوعا او عطشا  
 او غما لا ضمان به يفتي خلاصة خلافا لمحمد ولو سقط الثياب فاصاب ما كان  
 في الداخل

في الداخل جلا فقتله فلا ضمان اصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا وان اصاب  
 الخارج او وسط برزازه قاله ان على واضعه لتعديده ولو مستاجرا  
 او مستعيرا او غاصبا ولا يبطل ضمان بالبيع لبقا فعله وهو الموجب  
 للضمان بخلاف الحايطة الماييل كما بسطه الزيلعي ولو اصابه الطرفان من المزاب  
 وعلم ذلك وجب على واضعه النصف وهدر النصف ولو لم يعلم اي طرف  
 منهما اصاب ضمن النصف استحسن زيلعي ومن وضعه اخر فعطبت به  
 رجل ضمن لان فعله لا والانتسخ بفعل الثاني كمن حمل على راسه او ظهره شيئا  
 في الطريق فسقط منه على اخر او دخل حصرا او قذيل او حصاة في مسجد  
 غيره اى جعل فيه حصا او بوارى اى كمال او جلس فيه للصلاة ولولقران  
 او تعليم فعطبت به احد كما عني ضمن خلافا لما لا يضمن من سقط منه  
 رد البسه عليه او ادخل هذه الاشياء المذكورات في مسجد حريم اي محلة لان  
 تدبير المسجد لاهله دون غيره ففعل الغرماء فينتقيد بالسلامة او جلس  
 فيه للصلاة كما حصل ان الجالس للصلاة في مسجد حريم او غرض الضمن ولغير الضمان  
 يضمن مطلقا خلافا لما واستظهر في كثر من ابيه مغزيا للزيلعي وغيره قوله  
 وقد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استاجر له يبنى او يحفر له في فناء  
 حاوثة او داره فقتل به شيء ان قبل فراغ فعله الاجير وان بعد فعل الامر  
 كما لو كان في غرفنايه ولم يعلم به الاجير فان علم فعله كما لو امره بالبناء في وسط  
 الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو من مالي وليس لي حق احفر ففعل الاجير  
 قاتل اي لعلمه بفساد الامر في امره وعلى المستاجر استئنا انتم قلنت  
 وقد قدم هو وغيره القاس هنا وظاهره ترجيح سما على اداب صاحب الملتقى  
 من تقديمه القول فتأمل ومن بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه  
 او وضع شيئا فيها اي لطريق او بقطعة بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل بطريق  
 العامة فتعذر جمل المرور عليها لم يضمن لان الاضافة للمباشرة والى من  
 المتسبب وهذا بين ان المتسبب انما يضمن في حفر البير ووضع الحجر اذا لم  
 يتعمد الواقع المرور كذا في الجحى وفيه حفر في طريق ملكه او غيره من القبا في  
 لم يضمن بخلاف الامصار قلنت عرف ان المراد بالطريق  
 في الكسب الطرق في الامصار دون القبا في الفجاري لانه لا يمكن العدول عنه

نحو حجر

فما في



في الامصار والبادون الصماري واواستلج رجل اربعة لحفر بئر فوقف كبر عليهم جميعا من  
حضرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية وسقط ربعها لان كبر  
وقع فعليه فمات من جنابته وجنابة اخيه فبسط ما قابل فعله حايته  
وعبرها في جواهر وهذا بئر في كطريق فلو ملك المستاجر فينبغي ان لا يتجسس  
شي لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى قلت **ويؤخذ منه**  
جواب حادثة هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وعليها اخراج كراخي  
بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يد مدية طويلة يودي خراجها ويملك الانتفاع  
بها بغرس وغيره فيستاجر هذا الرجل جماعة لحفر بئر له يربا بغرس فيه اشجار العنب  
وغيره فتسقط على احدهم هل لورثته مطالبة بديته قال المصنف واحكم فيها وسببها  
عدم وجوب شيء على المستاجر وكذا على الاجر كما يفيد كلامهم ويجعل اطلاق الفتاوى  
على ما وقع مفيد الاتحاد الحكم وحداثة واسم علم **وروع لو استاجر رب**  
الدار الفعلة لاخراج جناح او طلة فوقع فقتل انسانا ان قبل فزاعهم من عمله فالضمان  
عليهم لانه حينئذ لم يكن مال الرب الدار وضمن لورثته المات حيث يزلق واستوعب  
الصريق ولورثته فماتت باذن صاحبه فالضمان على الامر احتسنا وتام  
في الملتقى **باب ما يجب على حايطة الى طريق العامة ضمن ربه**  
اي صاحب ما يلف به من نفس انسان او حيوان او مال ان طالب ربه حقيقته  
او حكمه كالواقف والقيم ولو حايطة المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الوالي  
والراهن والمكاتب والعبد الناجر وكذا احد شركاء ولو الورثة استحقاقا نعم في  
الظهير لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق مع الاستشهاد على الابن وان لم  
ملك الدار برجتي وبيع بمقتضى مكلف او ذمي يعني من اهل الطلب فيسقط  
في العبد اذن وليه ومولاه بالخصوصية حر ومكاتب وان لم يشهد ولا يبيع  
الطلب قبل الميل لعدم التعدي واحكام انه لم ينفذ وهو عليك بقبضه في حقه  
تقدر على قبضه فيها لان دفع الضر العام واجب ثم ماتت به النفوس  
فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تقبل المال والضمان الا بالاشهاد  
على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له  
اي من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال ولو تقدم الى من لا يملك بقبضه  
من سكتها بجارة او عارة او الى المرقن او كودع لا يعتد به لعدم قدرتهم على التصرف

وحينئذ

في

سريع

من

وحينئذ فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر والتلف الاضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج  
الحايطة من ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوي القدسي وكذا لو جن مطبقا وارثا وحكم  
بالحاقه ثم عاد او افاق خانيه بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته بالبيع وخوف  
وان عاد ملكه بعد حاوي وخانيه بخلاف نحو جناح لبقا فعله كما مر وان مال الى  
دار انسان من مالك او ساكن باجارة او غيرها فالاضافة لا الى ملائمة قهرا  
فالطلب اليه لان الحق له فيبيع تأجيله وبراءه منها اي من الجنابة وان مال الى طريق  
فاجله القاضي او من طلب النقض لا يبرأ لانه حق العامة وتصرف القاضي في حق  
العامة نافذ فيما يفهم لا فيما يضرهم وتخرج بخلاف تأجيل من بالدار ولو مال بعضه  
للصريق وبعضه للدار فاي طلب مع الطلب لانه اذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل  
برجتي فان بني ما لا ابتدأ من بلا طلب كما في سراع الجناح ونحوه كمنزلة لتعدي  
به حايطة بن خمسة اشهد على احدهم فسقط على رجل من عاقلته خمس الدية  
اي خمس ما يلف به من نفس او مال تمكنه من اصلاحه ثم ادفعته للحاكم دارين ثلثة  
حفر احدهم فيها بر او بني حايطة فغضب به رجل من ثلثة الدية لتعديته في الثلثين وقد  
حصل التلف بعلة واحدة فيقسم بالحصة وقالوا ايضا فالان التلف قسمان معتبر وهما  
الاشهاد على الحايطة اشهاد على النقض بالكر ما ينقض من الجدار وحينئذ فلو وقع  
الحايطة على الطريق بعد الاشهاد فقتل انسان بنقضه فمات ضمن لان النقض ملكه فتفرغ  
عليه وان عثر رجل بقتيل مات بسقوط اي حايطة لا يضمنه لان تفرغه للاوليا لا اليه  
بخلاف الجناح حيث يضمن ربه القاتل الثاني لقاجنابته فيلزمه تفرغ الطريق  
عن القاتل ايضا بويده انه لو باع الحايطة او النقض برفي ولو باع الجناح لا يبيع ولا يبيع  
الاشهاد قبل ان يهتي الحايطة لا يقدم التعدي ابتداء وانتهى وتقبل فيه شهادة  
رجل وامرأتين لانه شهادة على التقدم لا على القتل **وروع بعض صحيح**  
وبعض واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحايطة طويلا فينقض  
ما صاب الواهي فقط لانه حينئذ كما يظن فالاشهاد يبيع في الواهي لا في الصحيح حايطة  
احدهما مالا والاخر صحيح فاشهد على المايل فسقط الصحيح فالتلف شيكان هدر اخصه  
مسجد مال حايطة فالاشهاد على من بناه والدية على عاقلة من بناه وحايطة الوقف  
على المساكن على عاقلة الواقف وحايطة العبد الناجر على عاقلة مولاه ولو بغير تفرقا  
احتسنا قال ولي القاتل اذا جاز عفو عن القصاص لا يبيع لانه يملك دل عليه

حايطة



وعلية

مسألة الأصل جارية قتل رجل عير فزنا بها ون القتل قبل ان يقتل لا يحل لها نصيب  
 مملوكة <sup>الأصل ان المورث طريق المسكين</sup>  
 مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ضمن الركب في طريق العامة ما وصيت  
 دابته وما أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت بفمها أو خبطت بيدها  
 أو صدمت قلو حدثت المذكورات في السير في ملكه لم يضمن ربه الا في الوطى  
 وهو ركبها لانه ما سرة لقتله بشقه فيسبب الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه  
 فهو مملوكة فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها فقتلها ولا يكن باذنه  
 ممن ماتلف مطلقا لتعدي لا يضمن الركب ما لم تحت برجلها أو ذنبها سائرة خلافا  
 للسافعي وعط انسان بما رايت او بالث في الطريق سائرة او واقعة لأجل ذلك  
 لان بعض الدواب لا يفعل الا واقفا فلو واقفها لغيره فبالت ضمن كعدمه بايقافه  
 الا في موضع اذن الامام بايقافها فلا يضمن ومنه سوق الدواب واما باب المسجد  
 فكما الطريق الا اذا اعد الامام لها موضعا فان اصابته بيدها أو رجلها حصاة  
 او نواة او اثار ت عنار او حجر اصغر ففقا عينا او انسدرتوبالم ضمن لعدم  
 اسكان الاحتراز عنه ولو اكل كبر ضمن لا مكانه وضمن لسابق والقايد ما ضمنه  
 الركب ومع في الدرر انه مضطرد ومنعكس والركب عليه الكفارة في الوطى كما لا عليها  
 اى على سابق وقايد ولو كان سابق وركب لم يضمن السابق على الصحيح خلافا لما  
 جزم به القسستانى ويبره لان الاضافة الى المباشرة من المتسبب كما مر اى اذا  
 كان سببا لا يعمل بانفراده اتلافا كما هنا ما في سبب يعمل بانفراده فيترك ان  
 كما بات في مسألة نخس الدابة باذن ركبها فيلحفظ وضمن عاقلة كل فارس او راجل  
 دابة الاخر ان اصطدم او مات منه فوقع على القفا لو كانا حرس ليس من العير ولا  
 عامدين ولا وقع على وجهها ولو كانا عيرين او وقع على الوجه تهدر دمها في عمد  
 واخطا شربلانية وغريها ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كما مر مرارا ولو كانا عامدين  
 فعلى كل الدية ولو وقع احدهما على وجهه تهدر دم فقط والواحد حرا والاخر عبدا  
 فعلى عاقلة احدهما في الخطا وضمن في العمد كالو تجادب رجلان حولا فانقطع  
 كحل وسقطا وماتا على القفا تهدر دمها الموت كل بقوة نفسه فاذا وقع على الوجه  
 وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الاخر لموت كل بقوة صاحبه فان تعاكسا فوقع احدهما  
 على القفا والاخر على الوجه فدية الواقع على الوجه على عاقلة الاخر لموت بقوة صاحبه

وهدر

نصف

وهدر دم من وقع على القفا لموت بقوة نفسه ولو قطع انسان كحل بينها فوقع كل  
 منها على القفا فماتا فزنتها على عاقلة القاطع لتسببه بالقطع وعلى سابق دابته  
 وقع اذا اتى الا في كسرح ونحوه على رجل مات وقايد وقطار بالسر وقطار الابل  
 وحى غير منه رجلا الدية وان كان معه سابق ضمن الاستوايهما في التسبب  
 لكن ضمان النفس على عاقلة وضمن المال في قتاله هذا والسابق من جانب من الابل فلو  
 توسعها واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمن ما قدمه وراكب وسطها يضمنه  
 فقط مام باخذ بزمام ما خلفه فان قتل بعير ربط على قطار سائر بلا علم قايد رجلا  
 مغرور قتل ضمن عاقلة القايد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرباط لانه دية لا خسران  
 كما توههم صدر السريعة فلوربطا والقطار واقف ضمنها عاقلة القايد بل رجوع لقوة  
 بلا اذن ومن ارسل بجمعة او كلبا ملكتي وكان خلفها سابقا لها فاصابت في فورها  
 فمن لانه كمالها وان لم يمس خلفها فمادت في فورها فماتت حكا وان تراخي انقطع السوق  
 فالمراد بالسوق المسمى خلفها والمراد بالدابة الكلب زبتي وان ارسل طراسا فاولاد او دابة  
 او كلبا ولم يكن سابقا له او انفلتت دابة بنفسها واصابت مالا او آدميا بها راو ليل لا  
 ضمان في كحل لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبارى المسفلتة هدر كما لو جمحت  
 الدابة به اى بالركب ولو سكران ولم يقدر الركب على ردها فانه لا يضمن كالمسفلتة  
 لانه حينئذ ليس بمسير كما فلا يضاف سببها اليه حتى لو انفلت انسانا فدم هدر عما ديه  
 ومن ضرب دابة عليها ركب او تحسها بعود بلا اذن الركب فنضحت او ضربت بيدها  
 شخص اخر غير الطاعن او نقرت فصدته وقتلته ضمن هو اى الناحس لا الركب  
 وقال ابو يوسف يضمنان يضمن كالموت كان موقفا دابته على الطريق لغيره بالانفاق  
 ايضا وكما لو كان باذنه ووصيت واحدا في فورها فدمه عليها ولو لم تحت الناحس فدمه  
 هدر ولو اقلت الركب فقتلته فذمت على عاقلة الناحس ثم الناحس انما يضمن  
 لو الوطى فور الناحس والا فالضمان على الركب لا يقطع اثر الناحس في ركبها وضمن في  
 فتي عن دها جنة او ساءه قصاب او عير ما نقصها لاسيما اللحم وفي عينها فخر ربه ان  
 شاربها على انفاقى وضمنه قيمتها او امسكها وضمنه النقصان زبتي وفي عين  
 بقرة جزار وجزر دهر اى ابله فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد اللحم في الحكم الا في ان  
 كمال وعمار فبعل وفرن ربع القيمة لان اقامة العيرها انما يكن بربع اعين عينها وعينا  
 مستعملها فصارت كالبها ذات اربع وقال الشافعي رضي الله عنه كالتاة

انما هو الناحس  
 فماتت دابة  
 على عاقلة الناحس  
 لا يضمن الناحس  
 الا في الوطى



والفرق ما قد ما لكن يدعي عليه انه لو فقا عيني جازيلا ان يضمن نصف قيمته وليس كذلك  
كما مر في الاولى المتسكك بما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى في عين الدابة بربع القيمة  
والتقيد بالعين انه لو قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذلك لسان الثور والجمار  
وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اي  
لو غرما كوكب وان ماله خير كما مر في العين لكن في العيون ان امسكه لا يضمن بشا  
عند اي حنيفة وعليه الفتوى اي وجرهما كقطعها وروي نقل المص  
عن الدرر له كلب باكل غيب الكروم فاستهد عليه فنه فلم يحفظ حتى اكل الغيب لم يضمن  
وانما يضمن فيما شهد عليه فيما يخاف تلف بني ادم كما كايط المايل ونحو الثور وعقر كلب  
عقور قضى ان لم يحفظه انتهى قال المص ولكن حمل التلف في قول الزبيدي وان اتلف  
الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كما كايط المايل على  
الادمي فيحصل التوفيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن له خل يضمن  
في ستانه فخرج فاكل غيب الناس وفواكههم هل يضمن بب الخال ما اتلف النحر من  
الغيب ام لا وهل يومر بتحويله عنهم الى مكان اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن به شيئا  
مطلقا شهدوا عليه ام لا اخذ من مسئلة الكلب بل اولى وكذا ذكره المص في معينه  
لكن رأت في فتاواه انه افق بالضمان في مسئلة الخال فراجعه عند الفتوى واما  
حقوله من ملكه فلا يومر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المسأله  
فيستحق ان يومر بتحويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي نص فيه جاز  
ياكل حنطة انسان فلم يضمن حتى اكل الصحيح فانه ادخل غنما او ثورا او فرسا او جمارا  
في زرع او كرم ان سابقا ضمن ما اتلف والا لا وقبل يضمن وتمامه في النزاع  
باب سبب ائمة الامم في ائمة الامم باب سبب ائمة الامم في ائمة الامم  
اما اول لا توجب الادفع او احد لو محلا والافقة واحدة ولو فالفن ثم خني فكالاول  
ثم وثم بخلاف المدبر واخته فانه لا تجب الا فقة واحدة ويستفح حتى عبد خطا  
التقيد باخطاها انما ينفذ في النفس لان بعد يقتص واما فادونها فلا ينفذ  
لاستوا خطايه وعمره فيما دونها ثم انما يثبت الخطا بالبينة وقرار مولاه وعلم القاضي  
لا باقراره اصلا بدعي قلت لكن قوله ادع علم القاضي على غير المفتي به فانه لا عمل  
بعلم القاضي في زماننا سريلا من سباه وتقدم دفعه مولاه ان شأ بها يملكه  
وليسها وان ساقده بارشها حالا لكن الواجب الاصل هو الدفع على الصحيح ولذا سقط  
الواجب

في قوله

الواجب بموته بخلاف موت محرم وغيره لكن في سريلا من سباه وتقدم دفعه مولاه ان شأ بها يملكه  
ان الصحيح انه انفذ حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعليه  
الزبيدي وغيره بانه اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد عند اي حنيفة انتهى وفقاده  
ان الاصل عنده الفد لا الدفع وافاد سراج المجمع في تعليل الامام ان لو اوجب احدهما  
وانه من اختار احدهما يضمن لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب  
دلالة عليه فان قداه فحني بعده فحني كالأول حكما فان حني جانيته دفعه بها الى  
وليسها او قداه بارشها فان وهبه المولى او باعه او عتقه او بده او استولد لها غر  
عالم بها باجانبه ضمن الاقل من قيمته والاقل من الارش وان علم بها غرم الارش فقط  
اجامعا كبسعة غلاما بها وكعتق عتقه بقتل زيد او مريم او شحم ففعل العبد  
ذلك كما نصير قال بقوله ان مرضت فانت طالق ثلاثا فان قطع عبد يد حر عدا  
ودفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صليح بها باجانبه لان عتقه دليل على  
الصليح وان لم يعتقه وقدرى بردي سيرة فيقتل او يعق لبطان الصليح فان حني  
ما دون له مديون حطافا عتقه سيده بلا علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن  
دينه وغرم بوليها الاقل منها اي القيمة ومن درس ولو اتلفه اي لعبد احماني اجني  
فقيمته وحده مولاه لا غير فان ولدت ما ذونة مديونة بيعت مع ولدها في الدين  
ان كانت ابلا ذرة بعد حقوق الدين فلو ولدت ثم كحقها الدين لم يتدقق حق العرفا بالولد  
بخلاف اكسابها وان جنت فولدت لم يدفع الوارثه اي لولي اجنبية لتعلقا بذمة  
المولى لادمتها بخلاف الدين عبد لرجل زعيم رجلان سيده حرره فقتل العبد المعتق  
ولييه اي ولي الزعيم عتقه حطافا فلا شيء عليه للحرم لانه برع عتقه افرانه لا يستحق  
العبد بل الذمة لكن لا يصدق على العاقلة الا بحجة فان قال معتق رقه معروف لرجل  
قتلت اخا كان مخاطب به مولاه الذي اعتقه حطافا فقتل عتق فقال الاخ الذي هو المولى  
لا يلجده صدق الاول لانه منكر للضمان وان قال لها قطعت يدك وانت امي وقالت هي  
لا بل فعلته بعد العتق فاقول لها لانه اقر بسبب كضمان ثم ادعى ما يريه فلا يكون  
القول له وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها من المال لما ذكرنا استحسان الاجماع  
والغلة والقول له لاسناده كالكه معهودة منافية للضمان عبد محجور او صبي امر صبا  
بقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة القاتل لان عبد خطا ورجل فو على عبد بعد عتقه  
وقيل لا على الصبي الامر بدلتصور اهليته فان كان مامورا عبد عبد فقتله دفع كسيد

نصبي



القاتل او فداه في الخطا وارجوع له على الامر في الحال ورجع بعد العتق بالاقرب من الفداء وقيمة  
 العبد لانه مختار في دفع الزيادة لمصنعه وكذا الحكم في العبد ان كان العبد القاتل  
 صغيرا لان عمده خطا فان كبر اقتصر منه عبد حرييرا فاعتقه مولاه ثم وقع منها  
 انسان او اكثر فهلك فلا شيء عليه لان جناية العبد لا توجب عليه سببا ويجب  
 على المولى قيمة واحدة ولو الواقع الفاضل في قتل عبد عمدا رجلين حريين  
 لكل منهما وليان فمقتضى حدولي كل منهما دفع السيد نصفه الى الاخيرين اللذين  
 لم يعفوا او فداه بدية كاملة لانه بذلك يعفو سقط القود وانقلب مالا وهو  
 ديتان وقد سقط دية نصيب الغافلين وفي دية نصيب الساكنين او يدفع  
 نصفه لهما فان قتل العبد احدهما عمدا والاخر خطا وعفى احد ولي العبد قد رى  
 بديه الخطا ونصفها لاحد ولي العبد الذي لم يعف او دفع اليهما ونفس اللان  
 غولا عنه واربا عامنا رجة عندهما فان قتل عبدهما قريبا وعفى احدهما بطركه  
 وقال يدفع الذي عفا نصف نصيبه للاخر او يفديه بربع الدية وقيل لمحمد مع  
 الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا  
 تخلفه الورثة فيه **في جناية العبد على العبد** دية العبد  
 قيمته فان بلغت هي دية الحر وبلغت قيمة الامه دية الحرة بنقص من كل من دية  
 عبد وامة عشرة دراهم اظهر الاخطا رتبة الرقيق عن الحر وتعين العشرة  
 بالبر ابن سعود درهم منه وعنه من الامه خمسة وتكون على العاقلة في  
 ثلاث سنين خلافا لابي يوسف وفي الغصب تحت القيمة بالغة ما بلغت بالاماع  
 وما قدر من دية الحر قدر من قيمته وحينئذ ففي يده نصف قيمته بالغة ما بلغت  
 في الصحيح درر وقيل لايزاد على خمسة الاف الخمسة وحزم به في الملتقى وتجب حكمة  
 عدل في حكمته في الصحيح وقيل كل قيمته وقطع يد عبد حر سيدة فمات منه وله  
 للعبد ورثة غير المولى لا يقتصر الاستثناء من له الحق والا يكن له غير المولى اقتصر  
 منه خلافا لمحمد قال لعبدية احد كما حرقت جاني المولى العتق في احدهما بعد البيع  
 فارتسها للسيد لان البيان كالاستاء ولو قتل اذ دية حر وقيمة عبد لو القاتل واحد  
 معا وقيمتها سوا وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم يدبر الاول فقيمة  
 العبدان رتبتي وقار جل عيني عبد خير مولاه ان ساد دفع مولاه عبده المفقو للفاقي  
 واخذ منه قيمته كاملة او امسكه ولا يأخذ النقصان وقال له اخذ النقصان  
 وقال

لولي

حينئذ

وقال لسافعي ضمنه القيمة وامسك بكمه العيا ولوجي مدر اوام ولد ضمن السيد الاقل  
 من القيمة ومن الارش لقيام قيمتها مقامها فان دفع القيمة بقضا محي المدر اوام  
 الولد جناية اخرى يشارك الثاني الاول اذ ليس في جنياته كلها الاقيمة واحدة  
 ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع ولو دفع القيمة لولى الاول بقضا  
 اتبع السيد بحصته من القيمة ورجع بها على الاول لانه قبضه بغير حق  
 لان المولى لا يجب عليه الاقيمة واحدة او اتبع ولي الجناية الاول وقال لا شيء  
 على المولى وان اعتق المولى المدر وقد جنى جنيات لم يلزمه اي المولى الاقيمة  
 واحدة علم بالجناية قبل العتق او لا لان حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن يفتا  
 بالاعتاق وام المدر فيما مر افر المدر اوام الولد بجناية توجب المالك لم يجر اقراره  
 لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمدا فانه يصح اقراره على نفسه  
 فيقتل به ولو جنى المدر خطا فمات لم يستقط قيمته عن مولاه ولو قتل المدر مولاه  
 خطا سعى في قيمته ولو عمدا قتله الوارث واستسعا في قيمته ثم قتله درر  
**في جناية العبد على العبد** قطع يد عبده فقصبه رجل وري  
 فمات منه ضمن الغاصب قيمته اقطع وان قطع يده وهو في يد غاصب فمات منه  
 يد الغاصب لصيرورته متلفا فيصير مستردا غصب عبد مجبور من فمات  
 في يده ضمن لان المجبور مواخذ بافعاله لا باقواله الا بعد عتقه مدر جنى عند غاصبه  
 فرد ثم جنى عند سيده اخرى ضمن السيد قيمته لهما نصفين ورجع المولى بنصف  
 قيمته على الغاصب ودفعه اي دفع المولى نصف قيمته الى ولي الجناية الاول لان حق  
 لم يجب الا والمزاحم قائم ثم رجع المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند  
 الغاصب وبكسبه بان جنى عند مولاه ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب به  
 ثانيا لان الجناية الاولى كانت في يد مالك والحق في الفصلين كما مدر غير ان المولى يدفع  
 العبد نفسه هنا ونحوه اي في ادبر القيمة كما مدر جنى عند غاصبه فرد  
 فقصبه ثانيا جنى عند كان على سيده قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب لكونها  
 عنده ورجع المولى بنصفها اي القيمة الماخوذة ثانيا الى ولي الجناية الاول ورجع  
 المولى بذلك النصف على الغاصب وام الوارث في كل ما مدر غصب رجل صيا حرا  
 لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن وليه فمات هذا الحر في يده  
 فجاة او نجى لم يضمن وان مات تصاعقة او شمش حية فماتت على عاقلة الغاصب

الولد



استحسانا لتسبب بنقله لكان الصواعق او احيات حتى لو نقل لموضع يغلب فيه  
والامراض ضمن فحجب الدية على العاقلة لكونه قتلًا تشبها به دابة وعثرها قللت  
بقي لو نقل الحرك لكانت هذه الاماكن تعديا ان مفيدا ولم يكن التحيز عنه ضمن وان لم  
يمنعه من حفظ نفسه لانه بتقصيره فحلم صغير ككبر مفيد عنه ولو عصب  
صبيا فغاب عن يد حبيب الغاصب حتى يفي به او يعلم موته خانت  
كما لو خدع امرأة رجل حتى وفقت الفرقة بينهما فانه يحبس حتى يردّها او تموت  
خلاصه ام حننا بالحنن صبيا ففعل اختان ذلك فقطع حشفته ومات  
الصبي من ذلك فعلى عاقلة اختان نصف دينه وان لم يمت فعلى عاقلة كلهما  
وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي معاملة الوصاية  
ومن ذا الذي ان مات فحسبه مائة عليه اذا مات بالموت بشرط  
كن حمل صبي على دابة وقال امسكها لي فسقط الصبي ولم يكن منه تشيير فمات  
كان على عاقلة من حمله دية اي دية الصبي كان الصبي ممن ركب مثله او لا  
يركب وتماه في الخيانة كصبي اورد عيدا فقتله اي قتل الصبي العبد المودع  
ضمن عاقلة الصبي قيمته وان اورد عطا بلا اذن وليه وليس ما ذواته في  
التجارة فاكله لم يعثر لانه سلط عليه وقال ابو يوسف يضمن وكذا لو اورد  
عبد محجور مالا فاستهلكه ضمنه بعد دية وعند اي يوسف والسافعي  
في كمال وكذا الخلاف لو اقرض او لو كان باذن او ما ذواته ضمن بالاجماع  
كما لو استهلك الصبي مال الغير بلا ودية ضمنه للمحال قلت  
وهذا كله لو الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالاجماع وتماه في الخيانة وكسر بلاليه  
عن السبلي وسكن على خلاف ما في التلق والهداية والزبلي فيلحفظ  
مطلقا وشرا اليه باسم تعالى بسبب مخصوص وعدا لمخصوص على  
شخص على وجه من وجهي بيانه ميت حر ولو ذميا او مجنونا شربا  
به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه او وجد في محلة  
او وجد بدنه او كثر من اي جانب كان او نصف مع راسه والنض وان ورد  
في البدن لكن لا كثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه  
لا لبلا يودي لتكرار القسامة في قتل واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله  
اذ لو علم

والسافعي

مخصوص

اذ لو علم كان هو اخصم وسقط القسامة وادعى وليه القتل على اهلها اي الحلة كلهم وادعى  
على بعضهم حلف فسون رجلا منهم تختارهم الولي باسمه ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا  
بان يحلف كل منهم باسمه ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا يحلف الولي وقال السافعي ان كان  
مئة لوك استخلف الاوليا ثمنين يمينا ان اهل الحلة قتلوه ثم يقضي بالدية على  
المدعي عليه وقضى اكل بالقد لوالد دعوى بالمدعي ثم قضى على اهلها بالدية لا مطلقا  
بل ان وقعت الدعوى بقتل عمه وان وقعت الدعوى بخطا فعلى اي يقضي بالدية  
على عواقلهم كما في شرح المجمع معزيا للذخيرة والخاتمة ونقل ابن الكمال عن المسوط  
ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل الحلة والدية على عواقلهم اي في ثلاث  
سنتين وكذا قيمة الفقه توضح في ثلاث سنين سريلا وان لم يتم العدد كسر  
احلف عليهم لستم حسين وان تم العدد واراد الولي تكراره لا ومن نكل منهم حبس  
حتى يحلف على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد اما في الخطا فيقضي بالدية  
على عاقلتهم ولا يحسبون ابن كمال معزيا للخاتمة ولو اقر على نفسه او عبده قبل اقراره  
ولو على غيره فصدقه الولي سقط التحليف عن اهل الحلة ولا قسامة على صبي ومجنون  
وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به لانه ليس بقتيل لان القتل عرفا  
هو فايت الحياة بسبب مباشرة الحي وانه مات حشف انفه والغرام تتبع فعل  
العبد او يسيل دم من فمه وانفه او دبره او ذكره لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد  
بخلاف الاذن والعين او نصف منه اي ولا قسامة في نصف ميت سبق طولا او اقل  
منه اي من نصفه ولو وقع الراس لما راو على رقبته اي الميت حية ملفوفة لان كظاهر  
انه مات بها برأيه وما تم خلقه ككبراي وجد سقط تام اخلق به اثر الضرب  
وجبت القسامة والدية وفي التلق ما يخالفه فان ادعى الولي على واحد من غيرهم  
كان ابراهمه لاهل الحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم  
لا تسقط وقبل تسقط قتل على دابة معها سابق او قايده او ركب قد يمتد على عاقلة  
دون اهل الحلة لانه في يد فصار كانه في داره ولو اجتمع فيها سابق وقايده وراكب  
فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم فلا يردم وقيل القسامة والدية على مالك  
الدية كالدار وقيل لا يجب على السابق الا اذا كان يسوقا محتفيا وبه جزم في كجوهرة  
وان لم يكن مع احد فالدية والقسامة على اهل الحلة التي فيها القتل على الدابة  
وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين او قبيلتين فليس الا بينهما لما روي انه سريلا

يمينا

ساقية



ولم امر في قتل وجدي قريتي بان يذرع فوجد الى احد القرب بشير فقضى  
عليهم بالقسامة ولو استر يا فاعلمها وقيت الدابة انفا في قهتاني بتر  
سماع الصوت منهم هذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرهما منه وعبارة البرجدي  
نقل عن كذا لا يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير  
وه في كسر والابان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا تزمهم نصرتة فلا  
ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا او راعي حلال المكان الذي وجده  
القتيل فان ملوكا يحب القسامة على الملك والدية على عاقلتهم وكذا الموقوف على ارباب  
معلومين لان العزة للملك والولاية كما افاده المص مستند للولوية والبرازية قلت  
كسبحي التصريح به في المتن بنحو الدرر وغيرها وحسن فاعلة للقرب الا اذا وجد  
في مكان مباح لا ملك لاحد ولا يد ولا فعل ذي الملك واليد والمراد بالولاية واليد  
الخصوص ولو لجماعة يخصون فلولعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد  
بذبح لكن سبي وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد المحقة واما الاراضي  
التي لها مالك اخذها والظالم فيسبغ ان يكون القتل فيها هدر لانه ليس على  
الفاصل قهتاني عن الكرماني فيلزم وان مباحا لكنه في ايدي المسلمين يحب  
الدية في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان حال يسمع منه الصوت يحب عليه الغوث  
كذا في الولوية وفيها ولو وجد قتل في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب  
الارض منها اي من اهل القرية فحق عليه على رب الارض لا على اهلها اي لقرية  
لان العزة للملك والولاية انتهى قلت فهذا صريح في ان القرب انما يعتبر  
اذا وجد في ارض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة لان تديره لادبا به كسبحي متناقضة  
وان وجد في دار اشان فعليه القسامة ولو عاقلته حضورا دخلوا في القسامة  
ايضا خلافا لابي يوسف ملكتي والدية على عاقلته ان ثبت انها له بالحق كما سبج  
وكان له عاقلة والافعله وهي اي الدية والقسامة على اهل الحقة الذين خط  
هم الامام اول الفتح ولو بقي منهم واحد دون السكان والمشتريين وقال ابو يوسف  
كلهم مستركون فان باع كلهم فعلى المشتريين بالاجماع فان وجد في دار بين قوم  
لبعض الكرماني على عدد الروس كالشفعة وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها  
قتيل فعلى عاقلة الباع وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد خلافا لهما ولا تغفل  
عاقلته حتى يسردا شيئا اي الدار الذي فيها قتل الذي اليد ولو هو لقتل

كما سبج

كما سبج ولا يكتفى مجرد اليد حتى لو كان به لم تد عاقلته ولا نفسه درر معللا بان لا  
يمكن الايجاب على الورثة للورثة لكن فيه حث لما تقرر ان الدية للمقتول حتى تقبض منها  
ديونه وان لم يسبق الورثة شي ثم الورثة جلفونه فيكون الايجاب على الورثة للث  
لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو لنفسه لا يكتفى فغرم بالاولي  
لفوق السبغة فتأمل وان وجد في الفلن فالقسامة والدية على من فيها من الركاب  
والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا العجلة حكمها كفلن وفي مسجد  
محلة وسائر عمارات خاص كما افاده ابن الكمال مستند للبدايع وقد عطفه من لا خسرو  
واقره المص على اهلها وسبق فلول على الملك عند ابي يوسف على ان كان ملكا وفي غيره  
اي غير المملوك ارباب اعظم هو النافذ والسجين واجماع وكل مكان يكون التوقف  
فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يخصون لا قسامة ولا دية على احد  
ابن كمال واما الدية على بيت المال لان الغرم بالغنم ثم انها تحب الدية فيما ذكر على  
بيت المال اذا كان نائبا اي بعيدا عن المحلات والا يكن نائبا بل قريبا منها فعلى ارباب المحلات  
اليه الدية والقسامة لانه محفوظا بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة  
وكذا في السوق الناي اذا كان من سكنها في البالي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة  
والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير  
كما في العناية معزيا للنهائية قلت وبه افنى المرحوم ابو السعود مفتي الروم  
واعتمده المص وان خلا عنه المتون لانه مصرح به في غاي الفتاوى وكسروح فيلزم  
ويجدر لو وجد في برية او وسط الفرات اذا كان يمر به المالا محتسبا كما سبج اذا لا بد  
لاحد وقتل اذا كان موضع اشحات ما به في دار الاسلام يحب الدية في بيت المال لانه في ايدي  
المسلمين ابن الكمال وفي غير صغير هو ما استحق به الشفعة على اهل الاختصاص  
به ولو كانت البرية مملوكة او وقف لاحد كما مر او كانت قرية من القرية والاجنية  
او انقطاع بحيث يسمع منه الصوت يحب على المالك اودي اليد او على القرية او اقرب  
الاجنية زيلعي ولو محتسبا بالسط او بالحقيرة او مربوطا او ملقى على شط فاعلى اقرب  
المواقع اليه من القرى والافصار زاد في الحاشية والاراضي واقره المص اذا كان يصل صوت  
اهل الارض والقرى اليه والا كما مر وان التقي قوم بالسيوف فاجلوا اي تفرقوا عن  
قتيل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان يدعي الولي على اوليك او يدعي على بعض معين  
مهم فلم يكن على اهل المحلة شي ولا على اوليك حتى يبرهن ان مجرد الدعوى لا يثبت الحق

باعتبار

عالم

اهل



وبراهل المحلة لان قوله حجة عليه ومختلف على صيغة اسم المفعول قال قتله زيد  
 حلف بابه ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد والقبول قوله في حق من يزعم انه قتله  
 وبطلان شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيره خلافا لما اوجبوا بقتل واحد منهم بعينه للشبهة  
 ومن جرح في قتل من قتل منه بقتل افراس حتى مات قاتله وكفى بقاءه على ذلك الحى خلافا  
 لابي يوسف فلو معه جرح به رفق فحمله اخر لاهله فمات حلة لم يضمن الحامل عند ابي  
 يوسف وفي قياس ابي حنيفة يضمن وفي رحل بل لا ثالث وحدثهما احدهما  
 قتلا ضمن الآخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه ذنبه عند ابي يوسف  
 خلافا لمحمد وفي قتل قرية لامرأة كثر الحلف عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف  
 القسامة على عاقله ايضا قال المناخرون والمرأة تدخل في النجاسات العاقلة في هذه  
 المسئلة كذا في الملتقى وهو الاصح ذكره الزيلعي وان وجد قتيلا في دار نفسه  
 فالدية على عاقلة ورشته عند ابي حنيفة وعندهما وزفر لاش فيه اي في القتل  
 المذكور وبه يفتي كذا ذكره من لا خسر وبني عالم ربح صدره ربيعة وبشرها المصروف  
 ابن الكمال فقال لها ان الدار به حين وجد الجرح فيجعل كانه قتل نفسه فيكون  
 هدر اوله ان القسامة انما تجب بظهور القتل وحال ظهوره الدار ورشته فذنبه  
 على عاقلته لا يقال العاقلة انما تجتاز ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب  
 على الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى تقضى منه ديونته  
 وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظرا لصي والمعتق ان قتل ابيه  
 تحت الدية على عاقلته وتكون ميراثه فتنه ولو وجد في ارض موقوفة او دار  
 كذلك يعني موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيره  
 السهم وان كانت اوالدار موقوفة على المسجد فهو كالوحد فيه اي في المسجد زيلعي  
 وذكره سراجيه وغناه وقد قدماه قلت والتقسيد يكون الارباب  
 الموقوف عليهم معلومين لخرج غير المعلومين كما لو كان وفقا على الفقهاء والمساكين  
 فان لظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه حينئذ يكون من جملة ما اعد لصالح  
 المسلمين فاسته الجامع قال المصنف ولو وجد في عسكر في فلاة غير مملوكة فعلى  
 الكفاية والفسطاط على من يسكنها وفي خارجها اي الكفاية ان كانت اى ساكنيها  
 قبائل فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما مر بين القريتين  
 ولو نزلوا جملة مختلفين فعلى كل العكر ولو كانوا قد تلاقوا عدوا فلاقامة ولا دية

قول

الارض م

ملتقى

ملتقى ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك بالاجماع لانهم سكان ولا زامن  
 المالك في القسامة والدية ودر ذلك في الملتقى لا قال ابي يوسف فتنه وفيها لو وجد في  
 قرية لا تمام لم يكن على اليتام قسامة وهي على قتلهم لانهم ليسوا من اهل البيت ولو كان منهم  
 مدرك فعليه لانه من اهل البيت ولو احميه فروع لو وجد في دار صبي او موقوف  
 فعلى عاقلتها ولو في دار ذي حلف حسن ودي من ماله ولو تعاقلوا فعلى العاقلة ولو مر رجل  
 في محلة فاصابه سهم او حجر ولم يدر من اتى ومات فعلى اهل المحلة القسامة والدية  
 سراجيه وفي غايته وجد رمية او دابة تقتولة فلا يضمن فيها وان وجد مكات او مدبر  
 او ام ولد قتل في محلة فالقسامة والدية على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد كافر  
 قتيلا في دار مولاه فهدر الامد بويافته على مولاه لخرمايه حالة وانما كانت اقيمته على  
 مولاه موهلة ولو وجد المولى مقتولا في دار مولاه مديونا او لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد  
 الكافر قتيلا في دار ابيه او امه او امرأته في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا  
 يحرم من الميراث **باب القسامة** **فصل** بفتح فسكون  
 فقه **قوله** وشي عقلا لانها تعقل الدمان ان استفك اي عتسكه ومنه العقول لانه يبع  
 البقايا والعاقلة اهل الدبوان وهم العسكر وعند سافعي اهل العسيرة وهم العصبات  
 لمن هو منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل خرج ما انقلب ما لا يصح او يبيته  
 كقتل الاب انه عمدا فديته في ماله كما مر في الكتابات فتؤخذ من عطائهم او من ارضهم  
 وان فرق بين العصاة والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية  
 مساهرة اوساوية والعطا ما يفرض كل سنة لا بقدر الحاجة بل ابعده وعنايه في امر  
 الدين في تلك سنين من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القاتل عمدا بان قتل الاب  
 ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند سافعي فيجب حالا فان خرجت العطايا  
 في اكثر من تلك او اقل تؤخذ منه كحصول المقصود وان لم يكن القاتل من اهل الدبوان  
 فعاقلته قبيلته واقارباه وكل من يتناصر هو به تشويرا لصار وقسم الدية  
 عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث ولم يزد على كل  
 على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة اضع ثم سنين بمعنى العطايات  
 فستاتي فليست فان لم تسع القبيلة لذكرهم ليهم اقرب القبايل شبا على ترتيب  
 العصبات والقاتل عندنا كما حددهم وتوافق امرأته او كسبها او مجنونها فبشره على  
 الصحيح زيلعي وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل من مولى المولاة مولاة وقبيلة مولاه

س



وان لم لا يعقل عاقلة جناية عبد ولا وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عدا  
كأمر ولا ما لم يصح او اعترف ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يعقل العواقل عدا عبد ولا صبي ولا اعترافا ولا ما دون ارض الموضع بل محاي  
الا ان يصدم في اقراره او تقويمه وانما قلت البينة هنا مع الاقرار بها لان  
 معه لا تثبت ما لم يثبت باقرار المدعي عليه وهو الوجوب على العاقلة  
 ولو بصادق الاوليا لقتول والقاتل على ان قاضي بلد لا يفتي بالدية على عاقلة  
 بالدية وكذا على العاقلة فلا تثبت على اي عاقلة لان تضاد قولهما ليس بحجة عليهم  
 ولا عليه في ماله الا حصته لان تضاد في حجة في حقها لا يكتفي واعلم ان الخصم في  
 ذلك هو محاي لان الحق عليه ولو كان صبيا فادهم ابو حاشه قلت  
 يؤخذ من قوله الخصم هو محاي لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان  
 صبا فعا عين صبية لما كانت فاراد وليها تخلف العاقلة على نفق محاي الصبي  
 والجواب انه لا خلاف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة  
 وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقرت بغير محاي هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم  
 حتى يفتي عليهم بالدية ام لا فان قلنا نعم ينبغي ان يحرف الحلف في حقهم  
 لظهور قاعدته قاله الله تعالى في خبره وان جنى على نفسه عبدا خطا  
 فمضى على العاقلة يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل اضرار العبد وقال السامع  
 لا تتحمل النفس ايضا ولا بدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة اذا لم يتناصروا  
 يعني لو اتا ثلغ غيرهم ولا يندخلون على الصبي كما مر ولا يعقل كما فرغ من حكم  
 ولا يعكسه لعدم التناصر والدفع يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت  
 مللهم لان الفرق كلها ملة واحدة يعني ان تناصروا والافق ماله في ثلاث سنين  
 كما لم كما سطر في المجتبى واذا لم يكن للقاتل عاقلة كلقت وحزى است  
 فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر وبرز  
وجعل الزبلي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر  
 ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصروا قد انعدم وبيت المال قد انعدم بخرج وجوبها  
 في ماله فتدري في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن ابي  
 قال وهذا حسن لا بد من سنة واقره الله فيلحفظ فقد وقع في كثير من المواضع  
 انها في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي ماله اجماعا

والله المقتل

برزانية ومن له ورك معروف مطلقا ولو بعد او بعد وما برق او كفر لا يعقله بيت المال  
 وهو تصحيح كما سطر في الحاشية ولا عاقلة للمجتم وبه جزم في الدرر قاله الله لعدم تناصرهم  
 وقبل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالا سكتة ومصادرين والصرافين والسراجين  
 فاهل محلة القاتل او صنعتهم عاقلته وكذا طلبة العلم قلت وبه ائني  
اعلوان وعزم حاشية زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى  
 التناصر انه اذا حزن به امر قاموا معه في كفايته وتأييده وفي تنوير الصابرين  
 معز بالحق فيه وحق ان التناصر فيهم بالعرف فهم عاقلته الى اخره فيلحفظ واقره  
 الله تعالى في سبح سبحنا كما يوثق ان تناصر منتف ان لعله احسد  
 والبعض وعنى كل واحد لكونه لصاحبه فتبته قلت وحيت لا قبالة  
ولا تناصر فالدية في بناء او بيت المال كتاب الوصايا  
 نعم الوصية والوصية يقال اوصى الى فلان ان يجعله وصيا والامم منه الوصاية وسيجي  
 في باب مستقلا وهي فلان يعني ملكه بطريق الوصية فحينئذ هي ملكك مضاف الى  
 ما بعد الموت عينا كان او دينيا قلت يعنى بطريق التبرع يخرج نحو الاقرار  
بالدين فانه نافذ من كل المار سبح ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى وهي على ما في  
 المجتبى اربعة اقسام واجبة بالزكاة والنفقات وفدية الصوم والصلاة التي فرض  
 فيها ومباحة لغني ومكرمة لاهل فسوق والافسحة ولا تجب للوالدين والاقرين  
 لان اية المقرقة منسوخة بآية النساء سبها ما هو سبب الشراعات وسبب  
كون الموصى اهل التملك فلم يختر من صغر ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعقته كما  
سبحي وعدم استغراقه بالدين لتقدمه على الوصية كما سبجي وكون  
 الموصى له حيا وقتها تحقيقا او تقديرا يشمل اكل الموصى له فان به  
 سقط ايراد استرلابه وكون غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهل يشترط كونه  
 معلوما قلت نعم كما ذكره ابن سليمان وعزم في الباب الرابع وكون الموصى  
 قابلا للملك بعد موت الموصى الحق في ماله او نفعا موجودا او معدوما وان  
يكون بمقدار ثلث ورثتها قوله اوصيت بكذا لفلان وما يحرم مجراه من  
 الالفاظ المستعملة فيها وفي البدايع رثتها الايجاب والقبول وقال زفر الاحب  
 فقط قلت والمراد بالقول ما يحرم الشرع والدلالة بان موت الموصى له  
بعد موت الموصى بلا بد كما سبجي وحكي كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له كافي

في



الهبة فيلزمه استنزال جارية الموصي وتجاوز بالثالث للاجتناب عند عدم المانع وان لم  
 تجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا ان يجزى ورثته بعده فلا يعتبر جاز في نفسه  
 خارجاته اصلا با بعد وفاته وهم كبار يعني جبركونه وارثا او غير وارث وقت الموت  
 لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث ونذبت باقل منه ولو عند غنى ورثته  
 او استيفاءهم حصته تركها اي كما نذب تركها بلا احد هما اي غنى او استغنا لانه  
 حينئذ ضلقة وصلة وتوخر عن الدين لتقدم حق العبد وصحت بالثالث عند  
 عدم ورثته ولو صحت الاستان لعدم المانع ولم يملكه بثلث ماله اتفاقا وتكونت  
 وصية بالعنق فان خرج من الثلث فيها والا يسقط في بقية قيمته وان فضل من  
 الثلث شي ففوله او بدنايز او دراهم مرسلة لا تصح في الاصح كما لا تصح بعين من اعيان  
 ماله له وصحت المكاتب بثلثه او بغيره او لام ولله استحسانا للمكاتب وارثه  
 وصحت للمكاتب به كقوله وصيت بثلث جاري اود ابنتي هذه لفلان ثم انما تصح ان  
 ولد الحمل لا قل من ستة اشهر لوزوج الحمل خيا ولو ميتا وهي معتدة حين الوصية  
 فلا قل من سنتين بدليل بثبوت نسبه اختار وجوههم ولا فرق بين الادنى  
 وغيره من الحيوانات فلو اوصى لها في بطن دابة لينفق عليه صح ومدة الحمل  
 للادنى ستة اشهر للفيل احد عشر سنة وللابل والحمير والاربع سنين وللقر ستة  
 اشهر وللشاة سنة اشهر وللنور شهران وللكل اربعون يوما وللظلم  
 احد وعشرون يوما فتأتي بعزى باللاستيفاء من وقتها اي وقت الوصية  
 وعليه المنون وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي الحال في ما يفيدانه من الاول ان  
 كان له ومن الثاني ان كان به زاد في الكفر ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية  
 لاحد عليه ليقبض عنه ربيعي وغيره فلو صاح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية  
 للاب على الجنين ولو اوصى بثلثه وبه علم جواب حادثة النون وهي  
 انه ليس للموصي ولو مختار التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولي عليه  
 وصحت بالامة الا حملها لما تقر ان كل واحد من افرادها بالعقد صح استثناء منه وما لا  
 فلا ومن اسلم للذمي وبالعكس لا حربي في داره قيد بداره لان المستامن كالذمي  
 كما افاده الخلاف قلنا وبه صرح محمد بن ابي والزيدي وغيرهما وسيجي  
 متنا في وصايا الذمي ولا لوارثه وقائله مباشرة لا تسببا كما امر الابا جازة ورثته  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يجزى الورثة يعني عند وجود

٢٤  
 او استيفاءهم  
 حصته

مطلق  
 مدة حمل  
 الحيوانات

وارث

وارث اخر كما يفيد اخر الحديث وسحققة وهم كبار عقلا فلم تجز اجازة من ومجنون  
 واجازة المريض كما بتد وصيته ونواجار البعض ورد البعض جاز على المجنون بقدر  
 حصته او يكون القاتل صبياد مجنونا فتجوز بلا اجازة لانها ليسا اهلا للعقوبة  
 او لم يكن له وارث سواء كما في الخاية اي سوى الموصي القاتل او الوارث حتى لو  
 اوصى لزوجته او همل له ولم يكن ثمة وارث اخر تصح الوصية اجماعا كما زاد في حجية  
 ولو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجة  
 لان غيرها لا يحتاج الى وصية لانه يترك الكل بدارهم وقد قدمناه في الاقرار  
 بعزى بالشرع عليه وفي تناوب النوارل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا  
 الا امرته فان لم تجز فلها الثلث والباقي للموصي له لان له الثلث بلا اجازة  
 فبقي الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكافها زوج فان لم تجز  
 فله الثلث والباقي للموصي له ولا من صبي غير محرم اصلا ولو في وجوه الخلاف  
 لكافي وكذا لا تصح من مملوك في بطنه وامرؤ فنه فيجوز استحسانا وعليه  
 تجز اجازة عمر رضاعه عنه لو صيته يافع يعني المراهق وان وصية مات بعد  
 الادراك او اضافها اليه كان ادركت فتأتي لفلان لم تجز لقصور ولاية فلا يملكه تميزا  
 او تعليقا كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبد ومكاتب وان ترك  
 المكاتب وقا وقيل عند فانه في صورة ترك الوفا درر الا اذا اضاف كل ضمها وعبرة  
 الدرر اضافتها الى العنق فتصح لزوال المانع وهو حق المولى ولا من معتقل اللسان  
 بالاسارة الا اذا امتدت عقلة حتى صار له اشارة معهودة فهو كافر وقد اختلف  
 سنة وقيل ان امتدت لموت جاز اقراره بالاسارة والاستيفاء عليه وكان كافر من  
 قالوا وعليه الفتوى درر وسيجي في سائر كتبي وانما يصح بعد موته لان اوان  
 بثبوت حكمها بالموت فبطل قولها وردها قتله وانما تلك بالهتول الا اذا مات موصيه  
 ثم هو بلا قبول فهو اي المال الموصى به لورثته بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو اوصى  
 لجنين يدخل ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه كما مر وله اي  
 للموصي الرضوع عنه بقول صريح او فعل يقطع حق المالك عن المقصوب بان يزيل  
 اسمه واعظم منافعه كما عرف في العصب او فعل يزيل يد الموصي به فانه يمنع تسليمه  
 الابه كملت السويق الموصى به بيمين والينا في الدار الموصى بها بخلاف تخصيصها  
 وهدم بناي لانه تصرف في التاج وتصرف عطف على بقول صريح وعطف ابن السج

قبولها



تعالى ربا و عليه فهو اصل ثالث في كون فعله بفيد رجوع عنها كما يفيد متى لم  
 فتبين ربا ملكه فان رجوع عاد ملكه ثانيا ام لا كما يشاء و كذا اذا اخلط بغيره  
 بحيث لا يمكن تميزه لا يكون رجعا بفعل ربا اوصى به لانه تصرف في النفع واعلم  
 ان التفرع بعد موت الموصي لا يضر اصلا ولا يجوز له ان يرجع ربا في المجموع يفتي  
 ومثله في العيني ثم نقا عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي سراجيه وعليه  
 الفتوى واقره المص و كذا لا يكون رجعا بقوله كل وصية او وصيت بها اثم اوريا  
 او اخرتها بخلاف قوله تركتها بخلاف قوله كل وصية او وصيت بها والذلي  
 اوصيت بطلان ربا فهو لغيره او لفلان وارثي فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون  
 لوارثه بالاجازة كما مر ولو كان فلان الاخر ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين كالحا  
 لبطان ثانياه ولو حيا وقتها مات قبل الموصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية  
 بالموت وتنظر هيئة المريض ووصيته لمن يكرها بعدها اي بعد الهبة ولو وصية  
 لما تقرر انه يعتبر بجواز الوصية كون الموصي له وارثا او غير وارث وقت الموت  
 لا وقت الوصية بخلاف الاقرار لانه يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار  
 فلو اقر لها فنكحت فمات جاز ويطل قراره ووصيته وهبته لانه كما فرأ  
 او عبدا او مكاتبان اسم او عتق بعد ذلك لقيام البتة وقت الاقرار فيورث  
 نفقة الابن و هبة مقعد ومفلوج وسئل ومسلول به علة السل وهو قريح  
 في الرثة من كل ماله ان طالت مدته سنة ولم يفت موته منه ولا ينظر وخيف  
 موته فمن ثلثه لانها امراض مرمية لاقالة قتل مرض الموت ان لا يخرج حوائج نفسه  
 وعليه اعتد في الجريد بترابيه والمختار انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن  
 صاحب فراش قمتان من هبة الذخيرة واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان اخره  
 الموصي وان تساوت قوة قدم مقدم اذا ضاق الثلث عنها قال الزيلعي كفاية  
 قتل وظهار ودين مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكتاب دون الفطرة ونسطة  
 على الاضحية لوجوبها لاجتماعها دون الاضحية وفي القسمة ثانيا في الظهيرة عن  
 الامام هبة الطواويبي يبدأ بكفاية قتل ثم يمين ثم طهارة ثم افطار ثم الذر  
 ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العسر على الخراج وفي البرجندى مذهب اي حليفة  
 اخرا ان في النفل افضل من الصدقة اوصى بها الى حجة الاسلام ارجع عنه ربا فلولم  
 تبلغ نفقة من بلكه فقال رجل ان ارجع عنه بهذا المال ما سبلا لا يجوز

باطلة

مطلب  
 في تقدم بعض  
 الوصايا على  
 بعض

فتى عن ارجح المذهب  
 الفصل من الصدقة

فتى

فتى ثانيا معز بالتمتع من بلكه ان كفى نفقته ذلك والا فمن حيث تكفى وان مات  
 حاج في طريقه واوصى باج عنه حج من بلكه ركب وقال من حيث مات استحق  
 هداية وتجبتى وملتقى قلت ومفاده ان قوله قناس وعليه المتون  
 فكان القناس هنا هو المحدث فافهم ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث يتكفى  
 ومن لا وصى له من حيث مات اجماعا اوصى بان يشتري بكماله عبد فيعتق عنه  
 عن الموصي ولم يجر الورثة بطلت لدا اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم  
 وراد الف على الثلث وقال لا يشتري بكمال الثلث في المستلزم فجمع مريض  
 اوصى بوسا يا سم بري من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية  
 ان لم يقل ان مات من مرضي همد فقد اوصيت بذلك في حياته اوصى بوصية  
 ثم جن ان ادلت بمجنون حتى بلغ ستة اشهر بطلت والا وكذا لو اوصى ثم  
 اخذ بالوسوس فصار معنوها حتى مات بطلت خاتمه اوصى بان يعار بيته  
 من فلان او بان يسقى عنه الماشي في الموسم اوصى سبيل له فهو باق في  
 قول اي حليفة رحمه الله تعالى خاتمه كما لو اوصى بهذا الثلث لدواب فلان فأت  
 الوصية باطلة ولو قال يعلف بها دواب فلان جاز ولو اوصى بان يفتق على فرس  
 فلان كل شهر كذا جاز وينظر بيعها ولو اوصى بكنى داره لرجل ولا مال له سواها  
 جاز وله سكنها مادام حيا وليس للوارث بيع ثلثها وقال ابو يوسف له ذلك  
 وله ان يقاسم الورثة ايضا ويغز الثلث للوصية خاتمه ولو اوصى بقطعة لرجل  
 ويحبه لادم او اوصى بلحم ساة بعينة لرجل ويحدها لآخر او بكنية في سبيلها  
 لرجل او بالثمن لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان يدوس ويسلخ الساة اوصى  
 بثلث ماله لبنت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس في سراجيه  
 وكحوص قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد على قناديلهم وسرجه  
 وان يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل في رمضان خاتمه وفي الحق اوصى  
 بثلث ماله للكنيسة جاز ويصرف لفقر الكنيسة لا غير وكذا المسجد والقدس وفي الوصية  
 نفقة الكوفة جاز لغفرهم وفي خاتمه اوصى بخدم المسجد ويوزن فيه جاز  
 ويكون كسبه نوارك الموصي ولو اوصى بثلث ماله لادم لا يصرف ثلثه لبنت  
 السجين لان اصلا على اسمها اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة  
 ايام فالوصية باطلة في الحياية عن اي بكر التلخي وفيها عن اي جعفر اوصى بان يتخذ

الوصية



الصيام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويجل من طال مقامه  
او مسافته كما لم يعل ولو فضل طعام ان كثير يصح والالا انتهى قلت  
وتحمل المص الاور على طعام يجمع له السابحات بقتيد ثلاثة ايام فتكون وصيته  
لهن فصلت واما في مكان اخرهن فـ روع اوصى بان يصلي عليه  
او يحمل بعد موته الى بلد اخر ويكفن في ثوب كذا او بطن قتره او يضرب على  
قبره قبة او لمن يقرأ عند قبره سبى معنى فهي باطلة شرعية وسحقته  
اوصى بثلث ماله لثلاث فمضى باطلة وقال محمد بن صرف لوجه البر قال  
اوصيت لفلان بالالف وهو عشر مائة لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع  
ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودناير وجواهر فكله ان خرج  
من الثلث محتى قال لم يدرى اذ امت فانت برى من ديني عليك صحت  
وصيته ولو قال ان مت لا ير الا طرة يدخل المحزون في الوصية للمرضى وفي  
الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد حوازم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء  
يصرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في حقيقة فتنبه واعلم ان الوصية  
في يد الموصى او ورثته غير ان يكونا رجلا راج  
اذا اوصى بثلث ماله لزيد واثرب بثلث ماله ولم يجر الورثة فثلثه  
لها نصفين اتفاقا وان اوصى بثلث ماله لزيد والاخر سدس ماله فثلث  
بينهما اتفاقا وان اوصى لاحد جميع ماله والاخر بثلث ماله ولم يجر الورثة  
ذلك فثلثه بينهما نصفان لان الوصية بالثمن الثلث اذا لم يجر تقع باطلة  
فيجعل كانه اوصى بالثلث فينصف وقال اربا عا لان ابا طر ما زاد على الثلث  
فاضرب السكاه الثلث يحصل اربعة تحت ثلث المال ولا يضرب الموصى له باكثر  
من الثلث عند اي حصة المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعنده سهام  
الوصية الثمان فا ضرب نصف كل في الثلث تكن سدسا فلكل سدس الما وعندهما  
اربعة فما قدما الا في ثلث مالا وهي الحجابة والسعاية والدرهم المرسله اي المطلقة  
غير ثمانية بثلث اوصى بثلثه وخمسة اوصى بثلثه ان يوصى لرجل بالالف  
درهم مثلا او بثلثه في بيع بالالف درهم او بثلثه بثلثه الف درهم وهي  
ثلث ماله ولم يجر فثلث بينهما اثلثا اجماعا ومثل نصيب ابنه صحت له  
ابن اوكا ونصيب ابنه لاوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عتابة

في

والاخر شانه

وجوه

وجوه زاد في شرح النكحة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي  
المجتهى ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المص عن  
السراج ما يحل له فتنبه وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصى مع ابنين  
ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب  
بعض الورثة يراد مثله على سهم الورثة محتى ويجزأ سهم من ماله قال بيان  
الى الورثة يقال لهم اعطوه ما شئتم ثم التسوية بين الجرا والسهم  
عرفنا واما اصل الرواية فمخلافه وان قال سدس ماله له ثم قال ثلثه له واجازوا  
له ثلث اي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مقدما  
كان او موخر اخذ بالمستحق وبهذا يدفع سوال صدر الشريعة واسكال ابن الكمال  
وفي سدس ماله مكررا له سدس لان المعرفة قد عبت معرفة وثلث دراهمه  
او غنمه او ثيابا متفاوتة فلو متحدة فكل درهم او عبيد ان هلك بثلثه فله جميع  
ما بقي في الاولين اي الدرهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصناف ماله اخرج  
وثلث الباقي في الآخرين اي الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال  
وكالاول كل متماثل من كميل ومزود وثياب متحدة وضابطه ما يقسم  
جبرا وكالباقي كل مختلف من خمس وضابطه ما لا يقسم جبرا وبالف وله من  
من خمس الالف وعن فان خرج الالف من ثلث الحين دفع اليه والاخر فثلث  
الحين يدفع اليه وكلما خرج شيء من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو  
الالف وثلثه لزيد وعمر وهو اي عمر وميت لزيد كله اي كل الثلث والاصل ان  
الميت او المعدوم لا يستحق شيئا فلا تراجم عمر وصار كما لو اوصى لزيد وصار  
هذا اذا خرج المزاج من الاصل فاذا خرج المزاج بعد صحة الايب يخرج حصته  
ولا يسمي الاخر كل اثلث لثبوت الشبهة كما لو قال ثلث مالى لفلان وفلان بن عبد الله  
ان مت وهو فقير فمات الموصى وفلان بن عبد الله غنى كان لفلان نصف الثلث  
وكذا لو مات احدهما فمات الموصى وفروعه كثر واصله المعول عليه انه متى دخل في  
الوصية ثم خرج لفقد شيء لا يوجب الزيادة في حق الاخر ومتى لم يدخل في  
الوصية لفقد الاهلية كان الكل للاخر ذكره الزيدى وقيل العرق لوقت موت الموصى  
واليه يشير كلام الدرر يتعالم كما في حيث قال او له ولولد بكر فمات ولد قبل موت  
الموصى الى اخره لكن قول الزيدى فيما راها اذا خرج المزاج بعد صحة الايب الى اخره صريح



في عتار حالة الإيجاب وقيل فيه روايتان ولو قال بن زيد وعمرو وهو ميت لم يرد  
نصفه لأن كلمة بن توجب النصيب حتى لو قال ثلثه بن زيد وسكت  
فله نصفه أيضا وثلثه وهو أي الموصي فقير وقت وصيته له ثلث ما له عند  
موت سوا النسب بعد الوصية أو قبلها لما تقر بأن الوصية إيجاب بعد الموت  
إذا لم يكن الموصي به عينا أو نوعا معينا أما إذا أوصى بعين أو نوع معين من ماله  
ثلث غنم فمكنت قبل موته بطلت لتعلقها بالعين فبطلت بقوايتها  
وإن النسب عندها ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها أي العنم  
ثم ماتت صحت في الصحيح لأن تضافها بالنوع كتعلقها بالمال ولو قال له سائة من ماله  
وأسن له غنم يعطى قيمة السائة بخلاف قوله له سائة من غنمي ولا غنم له يعني  
أسن له فأنها تبطل ولو لم يصفها بماله ولا غنم له وقيل نعم وكذا الحكم في كل  
نوع من أنواع المال كالنقر والكتوب ونحوها زكعي وثلثه لأمهات الأولاد  
وهو ثلث وللفقراء والمساكين يعني أي أمهات الأولاد ثلثه أسن من  
خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد يقسم أسن على أن  
لفظ الفقراء والمساكين جمع وأقله اثنتان قلت إن الحنفية تبطل الجموعة  
وسئل بن زيد والمساكين لزيد نصفه وكهم نصفه وعند محمد اثلاثا فما مر  
ولو أوصى سئل بن زيد وللفقراء والمساكين قسم اثلاثا عند الإمام وأضا فاعند  
عند أبي يوسف وأجاسا عند محمد اختيار ولو أوصى للمساكين كان له صرفه إلى مسكين  
وأحد وقال محمد لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال للمساكين كالأمنيت  
عنده والخلاف فيما إذا لم يشر للمساكين فلو أوصى لجماعة وقال ثلث مالي لهنه المساكين  
لم يحرص فيه لواحد اتفاقا ولو أوصى لفقراء بلغ فأعطى غيرهم جاز عند أبي يوسف  
وعليه الفتوى خلاصته وشربلالية وبما يه لرجل وبما يه لآخر فقال آخر شركتك  
مع ما له ثلث كل مائة ثلثا أو نصفها فأمكن المسألة فلكل ثلثا المائة ولو بار بمائة  
مئالا وبما ين لآخر فقال آخر شركتك نعم ماله نصف ما كل منها لتفاوت  
نصيبها فبناوى كلامهم وثلث ماله لرجل ثم قال آخر شركتك أو شركتك  
مع ما لثلث بينهما لما ذكرنا وأن قال لورثته لفلان علي دين فصدقهم فإنه  
يصدق وجوبا إلى الثلث استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى على سيفا فاعطوه  
لأنه خلاف الشرع ألا يقول إن رأى الوصي أن يعطيه فيجوز من الثلث ويصير

وصية ولو قال ما دعي فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى في شيء معلوم فهو له  
والألا يجزي فلان أوصى بوصايا مع ذلك أي مع قوله لورثته لفلان علي دين فصدقهم  
عزل الثلث لأصحاب الوصايا وثلثان للورثة وقيل لكل من أصحاب الوصايا والورثة  
صدقهم فيما سبقتهم وما بقي من الثلث للوصايا والدين وأن كان فقدا على الكفتين  
ألا أنه مجهول وطريق تخمينه ما ذكره فخذ الوريثة بثلثي ما أقروا به والموصي لهما  
بثلث ما أقروا به وما بقي فهو لهما ويحلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت  
بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله أم بقدر الوصايا أم اريد وبقي أيضا هل  
يلزمهم أن يصدقوه في أكثر من الثلث يرجع إلى المكان به ولا جني ووارثه أو قال ثلثه نصف  
الوصية وبطل وصيته للورث والقاتل لأنها من أهل الوصية على ما مر ولذا يقع بإجازة الورثة  
بخلاف ما إذا أوصى لورثته ولا جني حيث لا يصح في حق الأجنبي أيضا لأنه إقرار  
بعقد سابق بينهما فإذا ألقى بعضه لغيره بغيره فبطل هذا إذا انقضت فان أنكر أحدهما  
شركة الآخر صح إقراره في حصة الأجنبي عند محمد تبطل في الكل لما قلنا زكعي ولو أوصى ببيتين متفاوتة  
جيد ووسط وردى لثلاثة أنفس كل منهم ثوب فصاع منها ثوب ولم يدري هو والوارث  
بقول كل منهم هل كل حقك بطلت الوصية لجماعة المستحق كوصيته لأحد هذين الرجلين  
الأن يسامحوا ويسلموا ما بقي منها فتعود حصة لزوج المانع وهو الجوز ولو لم ينع  
وهو الجوز فبقسم لذي الجيد ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل واحد  
منهما لأن التسوية بقدر المكان ولو أوصى أحد شركتين ببيت معين من دار مشتركة  
مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للموصي له والاتبع في حظه فله مثل درهم صرح صدر  
الشرعية وغيره يوجب القسمة فلو قال قسم فان وقع إلى آخره لكان أولى والأقرار  
ببيت معين من دار مشتركة فلهما أي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عن أي  
معين بأن كانت وديعة عند الموصي من مال آخر فأجاز رب المال الوصية بعد موت  
الموصي ودفعه إليه صح وله المانع بعد الإجازة لأن إجازته تبرع فله أن يتنعم من التبرع  
وأما بعد الدفع فلا رجوع له بشرط تكملة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو لفلان  
أو لورثته فأجازتها الورثة حيث لا يكون لهم المانع بعد الإجازة بل يجوز وأعلى التسليم  
لما تقر بأن المأزلة يملكه من قبل الموصي عندنا وعندنا فغني من قبل الجوز ولو أقر أحد الابنتين  
بعد كسمة بوصية أبيه بالثلث صح إقراره في ثلث نصيبه لأن نصيبه استحقاقا  
لأنه أقر له بثلث سابع في كل التركة وهي معها فيكون مقر بثلث فامعه وبثلث ما مع

وعند محمد



اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين على اسمهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث  
 وبأمة فولدت فولدت بعد موت الموصي ولد او كلاهما يخرجان من الثلث فيهما للموصي  
 والا يخرج احدا الثلث منها ثم منه لان السبع لا يترام الاصل وقالوا ياخذ  
 منها على سوا هذا اذا اولدت قبل الفسمة وقبل الموصي فلو بعد فله الموصي لانه لما  
 ملكه وكذا لو بعد القول وقبل الفسمة على ما ذكره القدوري ولو قبل وعنه ولو قبل  
 موت الموصي فله الوتر والكسب كالولد فيما ذكرنا  
**في المرض** يعجز حال العقد في تصرفه فيخرج هو الذي اوجب حكمه في الحال فان كان  
 في الصحة من كل ماله والا من ثلثه والمراد بالتصرف الذي هو ان يشاء ويكون فيه  
 معنى يتبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والشكاح فيه ينفذ  
 بقدر مهر المثل من كل المال والمضام الى موته وهو ما اوجب حكمه بعد موته  
 كانت حرة بعد موت او هذا الزيد بعد موت من الثلث وان كان في الصحة ومرض  
 صح منه كالفسحة والمفعد والمفلوج والمسلول اذا تناول ولم يقعده في الفراش  
 كالصبي حتى يتم من حد التطاول سنة وفي المرض المعبر المبيع لصلاته  
 قاعدا اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وضمانه كل ذلك حكمه حكم وصية  
 فيعتبر من الثلث قد من في الوقف ان وقف المريض المديون محظا باطل فيلحقها  
 ويخرج من اموال اصحاب الوصايا ولم يسع العبد ان اجبر عتقه لان المنع يحكمهم  
 فيسقط بالاجازة فان حالي فخر وضاق الثلث عنها في اى الحيازة احق  
 ويعكسه بان حرر فحالي استويا وقالوا عتقه اولى فيها ووصيته بان يعتق  
 عنه بهذه المانة عدا لا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم لان القرية تتفاوت  
 بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج وقالوا سوا وينظر الوصية بعقود عده  
 بان اوصى بان يعتق الورثة عده بعد موته ان جنى بعد موته ودفع بالجناية  
 كما لو بيع بعد موته بالدين وان قدي الورثة العبد لا ينظر وكان الفدا في اموالهم  
 بالترتيب لهم ولو اوصى بثلثه اى ثلث ماله ليكره وترك عدا فله فاقدر كل من الوارث  
 ويكره ان الميت اعتق هذا العبد فادى بكر عتقه في الصحة لينفذ من كل المال  
 وادى الوارث عتقه في المرض لينفذ من الثلث ويقدم على بكر قالوا للورثة  
 مع اليقين لانه ينكر استحقاق بكر ولاشئ يزيد كذا في نسخ المتن وشرح قلت  
 صوابه ليكر لانه المذلول والاعانة الامران القوم مثلوا بزيد فيغير المظالمون

ما يار الله

ما يار الله

ما يار الله علم الا ان يفضل من ثلثه من قيمة العبد او تقوم حجة على دعواه فان الموصي  
 له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد ولو ادعى رجل دينا على الميت وادعى العبد  
 عتقا في الصحة ولا ماله غيره فصدقه الوارث يسعي في قيمته وتدرج الى الغريم  
 وقالوا يعتق ولا يسعي في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والنف درهم قادهما رجل  
 دينا واخر ورثة وصدقه الا ان قالوا الف بينهما نصفان عنده وعندهما سوا  
 والاصح ما ذكرنا في الكافي وتمامه في الشرع لايه فيلحقها ما  
**في النكاح** جاره من لصق به وقالوا من سكن في محلة ونكحهم  
 مسجد المحلة وهو استحسن وقال السافعي الجار الى اربعين دارا من كل جانب وصهر  
 كل ذي رحم محرم من عرسه كبايها وعمامها واخوانها واخواتها وغيرهم بشرط موته  
 وهي منكوحته او معتدة من رجعي فلو من باين لا يستحقها وان ورثت منه قال  
 اكلوا في هذا في عرفهم اما في عرفنا فيختص بابويها عناية وغيرها واقرة القهرتاني  
 قلت لكن جزم في البرهان وعزم بالاول واقرة في الشرع لانه يتم نقل من الجاني ان  
 قول الهداية وغيرها انه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية صوابه جويرة بنت الحارث  
 قلت فلحقها هذه الفاقدة وختمه روج كل ذي كذا الشيخ قلت  
 الموافق لقاعدة الكتب ذات رحم محرم منه كزوج بانه وعماته وكذا كل رحم من ازاوجهن  
 فيلهن في عرفهم وفي عرفنا الصهر ابوا لراة وامها والختن روج المحرم فقط ويتبع وعزم  
 زاد القهرتاني وسبغ في ديارنا ان يختص الصهر بابي الزوج والختن تزوج البنت  
 لانه المشهور واهله وحنه وقالوا كل من في عياله ونفقته غير مملوكه وقولها استحسن  
 شرح تكملة قال ابن الكمال وهو موقود بالنص قال تعالى فنجيناها واهله الامانة انتهى  
 قلت وجوابه في المطولات والاهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها  
 وحسين بدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى اقصى ابيه في الاسلام سوى الاب  
 الاقصى لانه مضاف اليه فقراى عن الكرماني الاقرب ولا بعد والذكر والاتي والمسلم والكافر  
 والصغير والكبير فيه سوا ويدخل فيه الغني والفقير ان كانوا لا يحصون في الاختيار ويدخل  
 فيه ابوه وجده وابنه وزوجته كذا في شرح التكملة يعني اذا كانوا لا يرثونه ولا يدخل فيه اولاد  
 البنات واولاد الاخوات ولا حد من قرابة امه لان الولد انما ينسب لابيها لا لامه وحنه  
 اهل بيت ابيه لان الانسان يتجنس بابيه لا بامه ولا اهل بيته وحنه كذا  
 وجنسه فحكم حكمه وواو صت امرأة لجنسها واهل بيتها لا يدخل ودها اي ولد المرأة لانه ينسب

قالوا الورثة اقوى  
 قلت وعكس في  
 الهداية فقال عنه  
 الورثة اقوى

قوله لما تزوج  
 صفية



الى ابيه اليها الا ان يكون ابو اى الولد من قومه ابيها فحينئذ يظل له من جنبها  
 ذكر وكافى وغيره قلست ومفاده ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في  
 او خرفناوى ابن نجيم وبه افقينا نحن الرولى نعم له منية في الجملة وان  
 اوصى لا قاربه اولدى قرابته كذا النسخ قلت صوابه لذوى اولاد  
 او لا نساه ففى القرب فالاقرب من كل اى رحم محرم منه ولا يدخل الوالدون قتل  
 من قال للوالد قريبا فهو عاق والولد ولو عن نوعين بكم اوراق كما يفيد عموم قوله  
 والوارث وما اجد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقبل لا واختاره في  
 الاختيار ويكون للامتنين فصاعدا يعنى اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث  
 فان كان له للموصى عان وحالان ففى لعمري كالارث وقال ارباعا ولو لم يعم وحالان  
 كذا له النصف ولها النصف وقال اثنان ولو لم يعم وحالان ففى لعمري كالارث وقال ارباعا ولو لم يعم وحالان  
 الاخرى الورثة لعدم من يستحقه ولو لم يعم وعمة استويا لقرابتهما ولو لم يعم محرم  
 بصلت خلافهما ولو لم يعم فلان ففى الذكر والانثى سواء كان اسم الولد مع الكل حتى الحمل ولا يدخل  
 ولد بن مع ولد صلب فلوله بنات كصلبه وبنوا بن فمع البنات عملا بالحققة فلو تغذرت  
 صرف للمجاز تحرز عن التعطيل ولا يدخل او كذا البنات وعن محمد يدخلون اختيار  
 ولو رتبة فلان للذكر مثل حظ الانثيين لانه اعتبر الورثة بشرط صحته اى كوصية  
 هذا اى في الوصية لورثة فلان وما في معناها لعقب فلان موت الموصى لورثته  
 او لعقبه قبل موت الموصى لان الورثة والعقب اما يكون بعد الموت ثم ان كان  
 معهم موصى له اخر قسم بينهم وبينه على عدة الروس ثم ما اصاب الورثة  
 يقسم بينهم للذكر كانشين كما مر فلو مات الموصى قبل موته اى الموصى لورثته او عقبه  
 بطلت الوصية لورثته او عقبه ثم ان كان معهم موصى له اخر كقوله وصيت لفلان  
 ولورثته او عقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى له دون ورثته وعقبه لان  
 الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتامه في سراج وفيه عقبه ولده من الذكور  
 وبنات فان ماتوا فولد ولده كذلك ولا يدخل ولد الاناث لانهم عقبه لا بايهم  
 لاله وفي ايتام بنيه اى بنى فلان واليتيم اسم لمن مات ابو قبل اكله قال صليلا  
 اسم عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ وعما بهم وزنا بهم واراملهم الارامل الذي  
 لا يقدر على شئ رجلا كان او امرأة ويؤوبه قوله دخل في الوصية فقيرهم وغيرهم  
 وذكرهم وانما هم وقسم سوية ان احصوا بغير كتاب وحساب فانه حينئذ

يكون

يكون تملكهم والالفقر ايهم يعطى الوصى من سائرهم سكر التهمة لتعذر  
 التملك حينئذ فبراد به القرية وفي بنى فلان يخص بذورهم ولو اغنيا الا اذا كان  
 فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم محذوفين او الاناث لان المراه حينئذ  
 مجرد الانتساب كما في بنى ادم وهذا يدخل فيه ايضا مولى العتاقة ومولى المولاة  
 وحلفاءهم يعنى وهم يحصون والا فالوصية باطلة والاصل ان الوصية متى وقعت  
 باسم بنى عن الحاجة كما يتام بنى فلان نصح وان لم يحصوا على ما مر لوقوعها به تعالى  
 وهو معلوم وان كان لا ينسب عن الحاجة قال احصوا صحت ويجعل تملك والابطلت وتامه  
 في الاختيار اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم  
 له عندنا ولا قرينة تدل على احدها ولا فرق في ذلك عند عافة اصحابنا بين النفي والاثبات  
 واختار شمس الائمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النفي وحينئذ فقولهم  
 لو حلف لا يكلم مولى فلان يعم اه على ولا سفلا لوقوعه في النفي بل لان الحمل على اليقين  
 بغضه وهو غير مختلف عنه وقره انصر الى اذ اعينه اى الاعلى او الاسفل قيل  
 موته حينئذ نصح لزوال المانع ويدخل فيه اى في المولى من اعتقه في صحة ومرضه  
 لا يدخل فيه مدبره وامهات اولاده وعن ابي يوسف يدخلون اوصى بثلث ماله  
 الى اسفها دخل فيها من يدق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع الستر  
 كذا في بقية قال حتى قيام حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية اوصى بان  
 يصني قرة او يضرب عليه قبة فم باطلة كما في نكاحه وغيرها وقدماه عن كسراجيه  
 لكن قدماه عنها في الكراهية انه لا كره في تعيين الفتور في المختار فينبغي ان يكون القول  
 بطلان الوصية بالتعيين مبني على القول بالكراهية لانها حينئذ وصية بالكره  
 قال المص قلت ولذا ينبغي ان يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند  
 قمره بنى على القول بكراهية القراءة على الفتور او بعدم جواز الاجارة على الطائعات اما على  
 المفتى به من جوازها فينبغي جوازها مطلقا وتامه في جوازها من الوقف  
 وحرر في تنوير البصائر انه يتعين المكان الذي عينه الوقف لقراءة القرآن وللتدريس  
 فوم بيا سرفيه لا يتحقق شرطه لما في شرح المنظومة يجب اتباع شرط الوقت  
 وبالبا سرفه في غير المكان الذي عينه الوقت يفوت عرضه من احيا تلك البقعة قال  
 وتحقيقه في الدرر اسنيه في مسألة استحقاق الكفاية  
 وصحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة



معلومة وايد ويكون محسوسا على ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما يستفي في الدرر ويعتبر فان خرجت الرقعة من الثلث سلمت اليه اي الى الموصي له لهما اي لاجل الوصية والا تخرج من الثلث تنقسم الارث ثلثا اي في مسألة الوصية بالسكنى اما في الوصية بالغلة فلا تنقسم على الظاهر كما في ونهايا العبد في ربهم اثنان هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمته العبد وقسمته الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر شريعة وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها غير ان ظاهر لثبوت حقه في سكنى كلها بظهور دال اخر انكر ان ما في يده فحسب ذراهم في باقيةا وليس بناؤه فمنعوا عنه وعن ابي يوسف لهم ذلك وليس للموصي له بالخدمة او السكنى ان يوجر العبد او الدار لان المنفعة ليست بمال على اصلا فاذا ملكها بعوض كان ملكا اكثر مما ملكه يعني وهو لا يجوز ولا للموصي له بالغلة مخدومه او العبد او سكنها اي الدار في الاصح وحصله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح وهما ينفذه لان حقهم في المنفعة لا عين وقد علمت الفرق بينهما ولا يخرج الموصي له العبد الموصى بخدمته من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلك مكانه واهله في موضع اخر ان خرج من الثلث والا فلا تخرجه الا باذن الورثة لبقا حقهم فيه وموتة اي الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية وبعد موته يعود العبد او الدار الى الورثة اي ورثة الموصي بحكم الملك ولو تلفت الورثة ضمنوا قيمته ليست ترضى بها عبد يقوم مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع بالكر من الثلث كما ذكره المصنف في الرهن ولو اوصى بهذا العبد لفلان ونحوه لآخر وهو يخرج من الثلث مع تمامه في الدرر وفي الشربلاية ونفقته اذا لم يطق الخدمة على الموصي له بالورثة الى ان يدرك الخدمة فيصير كالكيبر ونفقة الكيبر على من له الحق فيه وان ابي الانفاق عليه ردة الى من حوله كما يستعير مع المعير فان جنى فالفدا على من له الخدمة واي الى الانفاق فداه صاحب الرقعة او يدفعه ويطلت الوصية وبثمة بستانه ثبات واما ان فيه ثمرة له هذه الثمرة فقط وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل كما في الوصية بغلة بستانه فان له هذه وما يحدث ضم ابداء وان لم يكن فيه اي البستان والمسئلة نحالها ثمرة حين الوصية فهي كالوصية بالغلة في تناولها الثمرة المدة ما عاش الموصي له زكيا وفي العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المستفيع به

المستفيع به فصار كالنفقة في فضل الخدم تبيينه الغلة كل ما يحل من ربح الارض وكرايتها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول من يحوز دخوه في الغلة فيحوز وبصوف غنمه وولدها وبناتها ما بقي في وقت موته سواء قال ابداء ولا ان المردوم منها لا يستحق شي من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدل صحة المساقاة اوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا جعل مسجدا لزوايا المانع باجازتهم وان لم يجزوا جعل ثلثها مسجدا رعاية لحاجب الوارث والوصية وبظهر مركبه في سبيل الله بطلت لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندها يجوز ان يدرر قال المصنف وفيه نظرون الوصية تقع حيث لا يقع الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والبصوف ونحو ذلك كما مر اوصى ببيت المسجد لم يجز الوصية لانه لا ملك وجوزها محمد قال المصنف ويقول محمد في قولنا صاحب البحر الا ان يقول الموصي يفيق عليه فيحوز انفا قال اوصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت عند ابي حنيفة كجهالة الموصي له وعند ابي يوسف لها ان يعطى على هذا الثلث وعند محمد تجزى الورثة فايها ساوا اعطوا

في وصايا الذمي

اوصيت نارية صخرة فمات في ميراث لا تدك وقف لم يسجل واما عندها فلانه معصية وليس هو كالسجدة لا لهم يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير محررا خالما به تعالى وان اوصى الذمي ان يبني داره بيعة او بيعة لمعينة فهو جائز من الثلث ويجعل ثلثا وان اوصى بداره ان تبني كيسة او بيعة في القرى فلو في كصر لم تجز اتفاقا لقوم غير مسلمين صحت عنده لا عندها لما مر به معصية وله انهم يتركون وما يدعون فتصح كوصية حر في مائة من لاوارث هنا بكل ماله لم اودى كذا في الوقاية ولا عبرة بمن عنه لانهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفذ ورثته لورثته لا ارثا بل لانه لا ماسحق له في دارنا وكذا الوارث يستامن مثله ولو اعتق عبده عند الموت اودى ونفذ من الكمال ما قلنا ولو اوصى له مالا اودى جاز على الاظهر زكيا وصاحب الهوى اذا كان لا كفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية لانا امرنا بسداد الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان لا كفر فهو بمنزلة المرتد فتكون موقونة عنده نافذة عندها شرح الجمع والمردة في الوصية كذا عرفت في الاصح لا ينفذ الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي او ثلث مالي لا يحل للفقير لا صدقة وهي على الغني حرام وان عمت كقوله يا كل منها الفقير والغني لان اكل الغني

وصية



منها ما يصح بطريق التملك والتملك انما يصح لمعين ولا معين ولو وصفت  
الوصية به اي بالغنى كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني او بقوم  
د. لغنى محصورين حلت لهم وصية تملكهم وكذا الحكم في الوقف كما حرره فلا خسر  
وفي جامع الفصولين المتولي على الوقف كالوصي فسر اوصى بثلث ماله  
للمصلوات جاز للوصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولد فمضى يجوز  
صرف الكفاية اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها يجوز لكل ورثته  
واحدهم يعني لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو فيه صغر او غيب  
اوها ضر غير راض لم يجوز اوصى بكفاية صلاته لرجل معين لم يجوز لغيره به  
يفتي لفساد الزمان اوصى لمصلواته وثلث ماله ديون على المفسرين فتركها  
الوصي لم عن القديرة لم تجز ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو امر ان يتصدق  
بثلث مات فخصب غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فتركه صدقة عليهم  
وهو عسر تجز به لمصور قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من لقينة وفي  
ابوها اوصى لرجل بعقار ومات فقسفت الزكاة والموصى له في البلد وقد علم بالقمة  
ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسع ولا يتطال بالتأخير ان لم يكن رد الوصية اوصى له  
بدار فباعها بعد موته قبل القبض مع جواز التصرف في الوصى به قبل قبضه  
وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد متوليا للولد اب فامتولى اولى من  
الاب سري دارا ووصى بها لرجل فاخذها الشفع من يد الموصى له يؤخذ العين  
ولو استحق الدار لا يرصع الموصى له على الورثة بشئ لانه ظهر انه اوصى بمال الغير  
باب في وصية الموصى له اوصى الى زيد اي جعله وصيا  
وقبل عنده مع فان رده اى جعله يرثه والا لا يصح الرد بعينه لئلا يصير مورا من  
جهته ويصح اخراجه عنها ولو في عينه عند الامام خلا فالسابق بتراربه فان  
سكت الموصى اليه فان وصية فله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شئ من  
الزكاة وان جهل به اى يكونه وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط في صحة  
تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة شرط فان سكت ثم رده بعد موته ثم قبل  
مع الا اذا نفذ قاض رده فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو اوصى الى صبي وعبد غيره وكافر  
وقاسق بدل اى بدلهم القاض بغيرهم انما بالنظر وللفظ بدل يفيد صحة الوصية  
فلو تصرف قبل الاخراج جاز سراجيه فلو بلغ النبي وعق العبد واسلم الكافر او المرتد

وقاب الفاسق مجتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي مع استحسانا لم يخرجهم القاض عنها  
اي عن اوصار الزوال الموجب للعزل الا ان يكون غرامين اختار والى عبده والى حال ان  
ورثته صغار مع كايصا به الى مكاته او مكات غيره ثم ان رث في الرق فكا الهد والالا  
وقال لا يصح مطلقا در ومن عجز عن القيام بها حقيقة لا مجرد اخباره مع القاضى المعتبر  
رعانة بحق الوصى والورثة ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا استبدل غيره ولو لم يزل اى  
الوصى المختار القاضى مع اهليته كما نفذ عجزه وان جاز القاضى وانتم في الاستباه  
اختلفوا في صحة عجزه والاكتر على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم  
الصحة كما في الفصولين واما عزل المحارم فواجب انتهى قلت وعبارة  
جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميت لو عدلا كافا لا ينبغي  
للقاضى ان يعزله فلو عزل قبل ينزل اقول الصحيح عندي انه لا يعزل لان الوصى  
استفق بنفسه من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يفتي به لفساد قضاة الزمان  
انتهى قال المصنف قال سبخنا فقد تزجج عدم صحة العزل للوصى فكيف بالوطايف  
في الاوقاف وبطل فعل اخذ الوصيين كالقولين فانها في الحكم كالموصيين استأد ووقف  
القبض وفقاده انه لو اجر حدهما ارض الوقف لم تجز لاراي الاخر وقد صارت واقعة  
الفتوى ولو وصليه كان ايصاوه لكان منها على انه فراد وقيل ينفرد قال ابو الليث وهو  
الاصح وبه فاحذ كن الاول صحة في المبسوط وجزم به في الدرر وفي الفهستان انه  
اقرب الى اصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين او متولين من جهة  
انتهى او لوقف او قاض واحدا مالوكا من جهة قاضيت من بلدتين فينفرد احدهما  
بالنصرف لان كلا من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه قلنا ناييه ولو اراد كل من القاضيين  
عزلا منصوص القاضى الاخر جاز ان راي فيه المصلحة والا لا وتامه في وكالة سوير البصاير  
معزيا للمصلحة وعزها فلم يحفظ وفي وصايا السراج ولو لم يعلم القاضى ان للميت  
وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصى فاراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب  
القاضى الاخر لا يخرج الاول الا بشرأ كفته وتجهيزه والخصوصية في حقوقه وسرا حابة  
الصغر والتهاب اه واعتاق عبد معين ورد ودبغة وتنفيذ وصية معينتين  
زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى منها رد معصوب ومشتري سراقا سر  
وقسمة كيلي او وزيف وطلب دين وقضا دين بحسن حقه وبيع ما كانت تلفه  
وجمع اموال من ابيغة وقال ابو يوسف كل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على الانسداد



او الاجتماع استعانة شرع وجب وان مات احدهما فان اوصى الى الحي او الى اخر  
 فله التصرف في التركة وحده ولا يحتاج الى نصيب القاضي وصيا ولا يوصى ضم لقاض  
 اليه غير درر وفيه شبهة مات احدهما اقام الاخر حقا له اوصى اليه اخر ولا يتصل  
 الوصية الا اذا اوصى لها ان يتصدق بثلثة حيث شاء انتهى وقاد في سره  
 الوهبانية وهل فيه خلاف ابي يوسف فاذن وعنه ان المشرق ينفرد دون الوصي  
 كما حررت فيما علقته على الملتقى وياي ووصى الوصي سواء اوصى اليه في ماله او في مال  
 موصيه وقاد وصي في تركته خلافا لثاني دفعي وتصح تسمية اي الوصي جاز كونه  
 نائبا عن ورثة كبر عيب اوصاف مع الموصي له بالثلث ولا رجوع للورثة عليه  
 اي الموصي له ان صاع قسمهم معه اي الوصي لصحة قسمته حينئذ واما قسمته  
 عن الموصي له الغائب او الحاضر بلا اذنه معهم اي الورثة ولو صغار ذلعي فلا تصح  
 وحينئذ يرجع الموصي له بالثلث ما بقي من المار ان صاع قسمته لانه كالشريك  
 معه اي مع الوصي ولا يضمن الوصي لانه امين وصح قسمه القاضي واخذة قسما  
 الموصي به ان غاب الموصي له فلا شيء له ان هلك في يد قاضي وامينه وهذا في المكمل  
 والموزون لانه اقرار وفي غيرها لا يجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع ما لا يجوز  
 فلهذا القسمة وان قاسمهم الوصي في الوصية يخرج عن الميت بثلث ما بقي ان  
 هلك المالك في يده او في يد من دفع اليه لبيع خلافا لها وقد تقر في المناسل ولو  
 اقر الميت شيئا من ماله لم يجز فصاع بعد موته لا يحج عنه بثلث باق لانه  
 عينه فاذا هلك بطلت وصح بيع الوصي بعد من التركة بعينه العرفا للفرع الملتقى  
 خفرهم بالماليه وصح بيع الوصي ببيعته وتصديق بيمينه فاصح  
 العبد بعد هلاك ثلثه اي صبا عنه لانه العاقد فالعهد عليه ورجع  
 الوصي في تركته كلها وقال محمد في الثلث قلنا انه مغرور فكان دينه حتى لو هلك  
 التركة او لم تنف فلا رجوع وفي المنتقى انه يرجع على من تصدق عليهم لان غنم  
 لهم وغرهم عليهم كما يرجع في مال الطفل وصح ما اصابه اي الصغار من التركة  
 وهلك عنه معه فاصح حق المالك المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصة  
 لا يتفاضل القسمة باستحقاق ما اصابه وصح احبها له مال الميثم لو جربان  
 يكون الثاني اولى ولو ماله لم يحزم منه وصح بيعه وشراؤه من اجبي بها  
 يتعابن الناس لا يابا يتعابن وهو الفاحش لان ولايته نظرية فلو باع به

كان فاسد

كان فاسدا حتى يملكه المشتري باقتضافه فاستأنف وهذا اذا تابع الوصي للصغير وحسب  
 وان باع الوصي واشترى مال اليتيم من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك  
 مطلقا لانه وكيله وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير وهي قدر  
 النصف زيادة او نقصا وقال لا يجوز مطلقا وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز  
 عند القيمة وما يتعابن فيه وهو اليسير والا لا وهذا كله في المنقول اما العقار  
 فيجوز ولو زاد الوصي على نفسه مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع  
 الهالك له وحينئذ ضمن ما دفعه من مال الميت ولو اوجب وبيها لودع المار اب  
 اليتيم قبل ظهور ورثته بعد الادراك فصاع ضمن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه  
 وجاز بيعه اي الوصي له الكبير الغائب في غير العقار الا لمن او خوف هلكه ذكره عزني  
 زاده معزبا بالخانية قلت وفي الزيلعي وانفقه الثاني الاصح لانه نادر وجاز  
 بيعه عقار صغير من اجبي لان نفسه بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت  
 او وصية مرسلة لا نفاد لها الا منه او لكون غلابة لا تزيد على موته او خوف خرابه  
 او نقصانه او كونه في يد متغلب درر وساء ملخصا قلت وهذا لو باع  
 وصيا لان قبل ام اذخ فانها لا يمكن بيع العقار مطلقا واشترى طعام وكسوة  
 ولو باع ابا فان محمود عند الناس او مستورا الحال يجوز ان كمال ولا يتجر الوصي في  
 ماله اي اليتيم لنفسه فان فعل تصدق بالربع وجاز لو اخرج من مال اليتيم لليتيم  
 وقامه في الدرر قلت وفي الاشباه لا يملك الوصي بيع شي باقل من ثمن المثل الا في  
 مسألة اوصية ببيع عبده من فلان وفيها في الكلام في المثل المتولى بعد قتل عبده  
 فلم يعمل الاجر له واما وصي ميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضي للمتولى  
 فان لم يعين فيه سنة فلا شيء له وعزاه للقيمة ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر في كوقف  
 واما وصي لقاضي فان نفسه باجر مثله جاز انتهى وفي القهستاني معزبا بالذميرة لو كان  
 جارا وبار باع حصته اصغارا كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفضل ونقل عنgear ربة  
 ان في بيعه للعقار وفاة اختلاف المسايخ وجوز صاحب الهداية لانه فيه استيفاء  
 ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصي التصرف خوف منقلب وعليه الفتوى وقامه  
 فيما علقته على الملتقى ولا يجوز اقراره على الميت ولا شيء من تركته انه لفلان الا ان يكون  
 المقر وارثا فيصح في حصة ولو اقر الوصي بعين لآخر ثم ادعى اليه الصغير لاستمع درر  
 ووصي اب الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجد كما تقر في محج وفي

٢  
 ٢  
 يوسف  
 وصي



الميت ليس للمجدد بيع العقار وكعروض افضا الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان  
 له ذلك سواء في الاول والثاني وبطلت شهادة الوصيين  
 لو ارتكبا صغرا مطلقا او كبرا لميت وصحت شهادتهما بغيره اي بغير الميت  
 لا بقطع ولا بغيره فلا نفقة حينئذ كسهادة رجلين لاخرين بدین الف  
 على ميت وشهادة الاخرين للاولين بمثلته بخلاف شهادة كل فريق بوصية  
 الف وقار ابو يوسف لا يقتل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات او شهادة  
 الاولين بعد والاخرين بثلث حاله او الدرهم المرسله لا بثلثا للشركة فتبطل  
 ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين كعبد وشهد المشهود  
 لهما لساكنين بالوصية بعين اخر لا لا شركة فلا نفقة ذلكي شهد  
 الوصيان ان الميت اوصى اي زيد معهما لعت لا بثلثا لهما لانفسهما معيا وحيد  
 فيض القاضي لهما لثا وجوبا لاقرارهما باخر فيمتنع بصفتهما بدونه كما تقرر  
 الا ان يدعي زيد ذلك اي يدعي انه وصى معهما حينئذ تقبل شهادتهما استحسانا  
 لانهما اسقطا موثقة التبعين عنه وكذا ابن الميت اذا شهد ان اباها اوصى الى رجل  
 خرها نفعها لصب حافظ للتركة وهذا هو بنكر ولو يدعي تقبل استحسانا  
 بخلاف شهادتهما بان اباها وكل زيد يقتض بدونه بالكونه حيث لا تقبل مطلقا  
 ادعي زيد الوكالة ام لا لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن ابي بطلبها ذلك  
 بخلاف الوصية وشهادة الوصي تصح على الميت لاله ولو بعد العزل وان لم ينهى صم منتهى  
 وصى انفذ الوصية من مال نفسه رجوع بطلانها وعلته الفتوى درر كوكب ادى ائمن  
 من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق  
 عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا شهد على ذلك في البرازيه وانما شرط الاستهاد لان  
 قول الوصي في حق الاتفاق يقبل الا في حق الرجوع بلا استهاد انتهى فلم ينفذ قلت  
 ليس في النفقة والحلاصة وانما نفقة له ان يرجع باليمن وان لم يشهد بخلاف الاولين  
 كسبحي ما لعينه فتنه او قضى دين الميت اثبات سرعا وكفنه اداى خراج  
 اليتيم او عسره من مال نفسه واشترى الوارث الكبير طعاما وكسوة للصغير  
 او كفن الوارث الميت او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا  
 ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه قتله هو مستدرك بقوله  
 او كفنه ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه بالترما باعه رجوع افاض

فيه

فيه الى اهل البصرة والامانة ان اجزء انسان منهم انه باع بيمينته وان قيمته ذلك لا تلتفت  
 القاضي الى من يريه وان كان في كرايه يستري بالبر في السوق باقل لا يتقص ببيع الوصي  
 لذلك لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع رجلان منهم على ان يوحدا  
 بقولهما عند محمد وكفى قول واحد في ذلك عندهما كما في التركة وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر  
 مستغل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الاجر اكل في الدرر معزيا بالخباية فروع يقبل  
 قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بيعة الا في ثني عن مسئلة على ما في الاسماء  
 ادعي قضادين الميت او ادعي قضاء من ماله بعد بيع التركة قبل قبض منها وان اليتيم  
 استتمه مال اخر فذفع ضمانه او ذن له بتجارة فركبه بدون فقضاها عنه او ادى خراج ارضه  
 في وقت لا يصلح للزراعة او جعل عبده الابن او ذن عبده الابن او الاتفاق على محرمه او على  
 دينته الذين ماتوا والاتفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله وراى  
 الرجوع او انه زوج اليتيم امرة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الثانية عشر  
 الخروز ثم ادعى انه كان مضاربا والاصل ان كل من كان مسلما عليه فانه يصدق فيه  
 وما لا فلا ينصب القاضي ومبا في سبعة مواضع مبسوطة في الاسماء منها اذا كان  
 له دين او عليه اول تنفيذ وصية وزاد في الزوهر موضعين اخرين سري الاب من طفله  
 سيا فوجهه معيا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه واذا احتاج لاثبات حق صغير  
 ابو غايب غيبة منقطة ينصب والا فلا وعزها لجمع الفتاوى وهي القاضي  
 كوصي الميت الا في ثمان ليس لوصي القاضي السر لنفسه ولا ان يبيع من لا تقبل شهادته  
 له ولا ان يقبض الا باذن مبتد من القاضي ولا ان يوجر الصغير لغيره ولا ان يخلع وصا عند  
 عدمه ولو خصصه القاضي تخشى ولو نهاه عن بعض البصرفات مع نهيته وله عزله  
 ولو عدل بخلاف وصي الميت في ذلك كله وفي اخره وصي وصي القاضي كوصيه لوالوصية عامة  
 انتهى وبه يحسم التوفيق وفي الفتاوى الصغرى تبرع في فرضه انما ينفذ من الثلث عند  
 عدم الاجازة الا في تبرع في المنافع فينفذ من الكا بان اجر باقل من اجر المثل لانها تبطل  
 بكونه فلا اضرار على اوريته وفي حياته لا ملك لهم لكن في العارية انما من الثلث فله  
 روايتان باع مال اليتيم او صبيته واشترى مطلقا بوجله ثلاثة ايام فان نقد والا  
 فسخ فلو انكر الشرا وقد قبض يدفع الوصي الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما بيع فقد فسخته  
 قبل الوصاية ثم اراد عزله نفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع اليتيم ماله بعد بلوغه واسهده  
 اليتيم على نفسه انه لم يبق له من ثروة والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه

وعلى القاضي ان يوقف  
 اذا اجر الوقف  
 ما اخبر به



من تركه اي وبرهن شمع للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان  
فقرا فلما كان معروف وله ان ينفق في تعليم انقران والادب ان تاهل لذلك والا فلينفق  
عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في صلاة مجتدى وفيه جعل للوصى مشرفا لم يتصرف  
بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه لادب اعارة طفله اتفاقا لاماله على الاكثر  
وفيه ملك الاب لا احد عند عدم الوصى ما يملكه الوصى يملك الاب فسمي مال مستترك  
بينه وبين الصغير بخلاف الوصى يملك الاب واحد يبيع مال احد طفله للاخر بخلاف  
الوصى ولو باع الاب او احد مال الصغير من اجبى بمثل قيمته جازا لم يلبس فاسد  
الراي ولو فاسده فان باع عقاره لم يجوز في المنقول روايتان ولو استترك لطفله ثوبا  
او طعاما او شهدا لم يرجع به كوله مال والا لوجوبهما عليه حينئذ وبمثل لو اشترى  
له دارا وعبد يرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن ابي يوسف  
وهو حسن يجب حفظه **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء**  
وجوده ذكرنا دار الوجود هو ذو وفتح وذكرنا من عرى عن الاثنين جمع فان بال من الذكر  
فعلام وان بال من المرح فاني وان بال منها فالحكم للاسبق وان استويا فمتساويان تعتبر  
الكثرة خلافا لها هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحبته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتمل  
الرجل فرجل وان ظهر له ثدي او لبن او حاض او حبلا او امكن وطئه فامرأة وان لم تظهر  
له علامة اصلا او تغارضت العلامات فمتساويان المرح وعنه الحسن انه بعد اصلا  
فان ضاع الرجل تزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وحسب في اخذ في امره بها هو  
الاحوط في كل الاحكام قلت **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء**  
يتعلق التحريم ببلوغه فتنه فيقف بين صف الرجال والنساء اذا بلغ حد شهوم  
تتباع له امة تحتنه من ماله لتكون امة او مملوكه ويكره ان تحتنه رجل وامرأة  
احتناطا ولا ضرورة لان احتنان عندنا سنة وان لم يكن له مال فمن بيت المال يتم  
تباع او يزوج امرأة خاتنة تحتنه لانه ان ذكر اصح النكاح وان انثى فنظر الحسن  
اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلاها احتناطا ويكره له لبس الحرير والكمالي ولا يخلو به  
غير محرم وان قتله رجل ثبتت حرمة المصاهرة ولا يسافر بغير محرم لاحتمال انه امرأة  
وان قال ان الرجل وامرأة لا عرق به في اصح لانه دعوى بلا دليل وقيل يعتبر لانه لا يقف  
عليه غيره لكن في المتن بعد تقرر استكمال الاقبل وقبله يقبل قلت  
وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني عن شرح الفرائض للسيد وغيره

عليه يرجع به

الان

الان يحل على هذا فتنه ولومات قبل ظهور حاله لم يغسل وبهم بالصعيد لتعذر  
الغسل ولا يحصر حال كونه مراهما غسل ميت ذكر او انثى ونذبت تسجئة قبره وبوضع  
الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية حق الترتيب وتام فروع  
في احكامه من الاستباه بل عندي فيه تاليف محمد صيف وله في ميراث اقل النصيب  
يعني اسوا الحالين به يعني كما تحققت وقال ان نصف النسيب ولومات ابوه  
وترك معه ابنا واحدا له سهمان وللخنثى سهم وعند ابي يوسف له ثلثا  
من سهم وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند ابي حنيفة له سهم من ثلاثة  
لانه الاقل وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الاقل  
تقدّم ذكره قدرا بيا كزوج وام متفق هي خنثى فله السدس على انه عصبة  
لانه اقل ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان محروما على احد  
التقديرين فلا شيء له كزوج وام وولدها وشقيق خنثى فلا شيء له لانه عصبة ولو  
قدر انثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولومات عن عمه وولد اخيه خنثى قدر  
انثى والمال للعم واسه علم **مسائل** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء**  
وهو من داب المصنفين لندرك ما لا نذكر فيما كان بحق ذكره فيه قلت  
وقد حكقت غالبها بحالها وبه الجرح عرق مدين الحارح بحسن هذه مقدمة صغرى  
في تبينها كلام قد وعدتكم به في تواقض الوضوء والحارح بحسن يقض الوضوء هذه  
مقدمة كبرى وهي مسئلة عندنا فتتبع ان عرق مدين الحارح يقض الوضوء لكنه يحتاج الى اثبات  
الصغرى وحاصله ما في الخبر الاستشرف لانه كسجد يغري بالمجئ عرق الدجاجة  
الكلاية بحسن قال وعليه عرق مدين الحارح بل اولي ثم قال وما سجد من كان عرقه كعرق الكلب  
والخنزير قال ابن كعب فحينئذ يقض الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف  
ولظهره عونا عليه قلت **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء** **باب** **الاستيفاء**  
عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا رواية اما الاولى فظاهر انه لم يرو عن احد من  
يعتمد عليه واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لبطاها مسئلة  
الحديث اذا غزى بلبن الخنزير فقد عللوا حله بصيرورة مستهلك لا يبقى له اثر  
فكذلك نقول ان عرق مدين الحارح وكفينا في ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرده  
عن مسرج من متن وتخرج خنزير وحده في خاله خنزيرة فان كان الخنزير صلبا رمي به  
واكل الخنزير لا يفسد خرا الفارة الدهى والماء كخطة للضرورة الا اذا ظهر طهره اولونه

٢١٢

اول  
ت  
بحسن



في الدهن ونحوه لم يثبت وامكان التمرز عنه حينذاك في السنن الروات لا يصلي  
ولا يستفتح تقدم في باب الوتر الدعوى المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا على  
قوله عاتق مستأجنا قلست وقد مناه في الجمعة عن التاخر عنه الخروج من  
الصلاة لا يتوقف على قوله عليكم وحينه فلو دخل رجل في صلاته بعد لا يصير  
داخل فيها قد مناه في صفة الصلاة ألف نوب بحسب رطب في نوب طاهر يابس  
فظهر رطوبته على نوب طاهر كذا الشيخ وعبارته أكثر على النوب الطاهر لكن لا  
يسئل لو عصر لا يتجسس قد مناه في كتاب الصلاة كما لو ستر النوب المسلول  
على رجل بحسب يابس او غسل رجله ومشي على ارض خضرة او نام على فراش بحسب غرق  
ولم يظهر أثره لا يتجسس خاتمه نوى الزكاة الا انه سماه فرضا حازم الاصح لا لسان  
من له حظ في بيت المال كالعالم اظهر ما وجهه ليست قلله اخذ ديانة قد مناه في كتاب  
باب المصروف افطر في رمضان في يوم ولم يفر حتى افطر في يوم اخر فغلبه كفارة واحدة  
ولو في رمضان على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم  
صح ولو عن رمضان كقضاء الصلاة صح ايضا وان لم يوفى الصلاة او صلاة عليه او اخر  
صلاة عليه كذا في أكثر قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي  
رمضانين الى اخره قلست وهكذا قدمت في باب قضا الفوائت بتعادل الدرر  
وغيرها ثم رأت في البحر في باب اللعان مانصه وبينة التيقين لم تشرط باعتبار  
ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاته  
الا ببينة التيقين حتى لو سقته الترتيب بكثرة الفوائت بكفيرة بينة الظهارة غير كذا في  
المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظ انتهى ثم رايته نقله عنه في  
الاشباه في بحث التعيين المنوي ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحاب كفاي خات  
وغيره خلافة وهو المعتمد كذا في الشين انتهى بحروفه فليتبينه لذلك رأس فليطع بدم  
احرق الرأس وزال عنه الدم فالتحذيره مرقه حاز استقامتها وكرق كالغسل  
وقد مناه في المطهرات سلطان جعل الكراج لرب الارض حاز وان جعل له العشر لا  
لانه زكاة قلست وقد قدم في الجهاد وقد مناه في الزكاة مخز اصحاب الكراج  
من راحة الارض واداء الكراج ورفع الامام الاراض الى غيرهم بالاجرة ليعطوا الكراج من  
اجرتها المستحق حاز فان فضل من اجرتها دفعه لملكها رعايته للحقنين  
فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها القادر واخذ الكراج الماضي من الثمن لو عليهم

لان العرق  
للقلب

خراج

خراج ورد الفصل لاربابها ينبغي قلست وقد مناه في الجهاد ترجع سقوط  
بالله اخل فخرج على الرجوع او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط عزم مدونة  
وميتة فان كانت المذبوحة الترخري واكل والا بان كانت الميتة اكثر واستويا لا  
يتخري لو في حالة الاختيار بان يحد ذلك ولا يتخري واكل مطلقا كمر اياما الاخرس  
وكتابه كالبان بخلاف معتقل اللسان وقال السافعي عما سوا في وصية وبكاه  
وطلاق وبيع وشروطه وغيرها من الاحكام اي اياما الاخرس فيما ذكره معتقل ومثله  
معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتنعت عقلته الى موته به يفتي قلست  
ومنه الوصايا وذكر هذه الامور وان الكمال والزيلعي وغيرهم هم مفاد كلامهم انه لو اقر  
بالاشارة او طلق مثلا لتوقف فان مات على عقلته نفذت استندا والا او عليه  
فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من  
تركته قال المصنف لكن ذكر ابي في الزواهر عند ذكر الاشباه الاحكام الاربع في السابقة ان  
قولهم والناس بطل للمقتصر المستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصر او لا يصح  
تعليقه يقع مستندا في البحر من باب التعليق بخلاف ذلك اذ مقتضاه وقوع الطلاق  
والعتاق ونحوهما فاي صح تعليقه بالشرط مقتصر ان تبينه لا تكون اشارته وكتابته  
كالبان في حدة لا ينفذ في بال شبهة تكونها حق الله تعالى ولا في شهادة ما منية  
وهل يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم اره من سبب اشباه ان يلعن الصائم  
بصاقي محبوبه بفضي ويكره والا يكن محبوبه لا يكره ومرة الصوم فتل بعض الحجج  
عذر في ترك الحج مرفي الحج معها رويها من الدور عليها وهو سكن معها في بيتها  
نسوز حكما كحزناه في باب النفقة ولو كان المنع ليقطعها الى منزله فليست  
ناشرة لوجوب السكنى عليه او كان يسكن في بيت الغصب فامسعت منه لا  
تكون ناشرة لانها محقة اذ السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه سيرة قالت لا يسكن مع  
لا امتك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك وكذا في ام ولد وكلمة في النفقة قال العبد  
يا مالكي او قال لامته انا عبدك لا يعتق لانه ليس بصريع ولا كناية بخلاف قوله لعنه  
يا مولاي لانه كناية على فامرته فحله العفار كشارع فيه لا يخرج من يد ذي كيد  
علم يبرهن المدعي على وفق دعواه بخلاف المنقول او يعلم به القاصر ولا يكفي تصديق  
المدعي عليه انه في يده في صحيح لا ختم المواضع قلست قد مناه في اخرها  
في باب جناية المملوك ان المفتي به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا اذا ادعاه

البيان



مما مطلقا

مما مطلقا اما اذا ادعى كسر من ذي اليد واقراره في يده فانك المشر او اقر بكونه  
 في يده لم يجز له ان على كونه في يده لان دعوى الفعل لا تقع على ذي اليد تقع على غيره  
 ايضا كما بسط في البرازية عقار في ولاية عقار في ولاية القاضي يصح قضاء  
 فيه كنفول هو كهي وتقدم في القضاء ان المصلح بشرط فيه به يفتي ويكتب  
 بالحكم القاضي تلك التاجية ليا مده بالتسليم وقيل لا يصح ومضى عليه في الكثر  
 والملتقى قضى القاضي بسببه في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي او بدلي غير ذلك  
 او وقعت في تلبس الشهود او اطلت حكمي ووجود لك لا يعتبر قول القاضي  
 في كل ذلك ليقول حق الغريم وهو المدعي والقضا ماض ان كان بعد دعوى صحيحة  
 وسهادة مستقيمة الا في ثلاث مرت في القضا لوبعيله او بخلاف مذهبه  
 او ظهر خطا او اذا قال الشهود قضيت وانك القاضي فالقول له به يفتي قاله  
 ابن الغرس في النواك البدرية راد في البرازية خلافا لجملة راد في البرازية فاض اخر  
 فحينئذ لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به قال المص وهو في  
 من لم اقف عليه لغير صاحب البر شرط نفاذ الحكم القضا في المجتهدات من  
 حقوق العباد ان يصير حكم في حادثة بان يتقدم به دعوى صحيحة من خصم على خصم  
 حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على اخر عند قاض فقضى به ببرهانه بدون  
 منازعة ونخاصة شرعية وشراعه بينهما لم ينفذ قضا له فقد شرط وهو  
 التذاعي خصوصية شرعية وكان افتنا في حكم مذهبه لا غير كما قدمناه في القضا  
 وافاده بقوله فلورع اليه اي الى الحنفى قضا ما ملكي بلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل  
 الحنفى بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يثبت من ذلك لخروج قضا المالكى بخروج الفتوى  
 لعدم تقدم الخصوصية الشرعية التي هي شرا انعقاد القضا في حقوق العباد اذا  
 ارتاب القاضي في حكم القاضي الاول لم يطلب شهود الاصل مرة القضا قد يارتابه  
 في حكمه او لفاد انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال في الفواكه البدرية قالوا قضا  
 الاول العالم لا ينقض ويحل على السداد بخلاف قضا غيره يعني اذا ثبت وجه  
 فساده بطريقة فلذلك ان نقضه اذا ثبت بيع التعاظم على بيع باطل  
 او فاسد لا ينفذ مرة اول كسبه عن الخلاصة والبرازية والبحر حيا قوما ثم  
 يقال رجلا عن شي قاربته وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت  
 شهادتهم عليه بذلك الا فرار وان سمعوا كلامه ولم يرونه لا يجوز شهادتهم عليه  
 لان كونه

مما مطلقا  
 في نقض القاضي  
 حكم القاضي الاول  
 و غيره

في يده لم يجز له ان على كونه في يده لان دعوى الفعل لا تقع على ذي اليد تقع على غيره ايضا كما بسط في البرازية عقار في ولاية عقار في ولاية القاضي يصح قضاء فيه كنفول هو كهي وتقدم في القضاء ان المصلح بشرط فيه به يفتي ويكتب بالحكم القاضي تلك التاجية ليا مده بالتسليم وقيل لا يصح ومضى عليه في الكثر والملتقى قضى القاضي بسببه في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي او بدلي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او اطلت حكمي ووجود لك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك ليقول حق الغريم وهو المدعي والقضا ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وسهادة مستقيمة الا في ثلاث مرت في القضا لوبعيله او بخلاف مذهبه او ظهر خطا او اذا قال الشهود قضيت وانك القاضي فالقول له به يفتي قاله ابن الغرس في النواك البدرية راد في البرازية خلافا لجملة راد في البرازية فاض اخر فحينئذ لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به قال المص وهو في من لم اقف عليه لغير صاحب البر شرط نفاذ الحكم القضا في المجتهدات من حقوق العباد ان يصير حكم في حادثة بان يتقدم به دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على اخر عند قاض فقضى به ببرهانه بدون منازعة ونخاصة شرعية وشراعه بينهما لم ينفذ قضا له فقد شرط وهو التذاعي خصوصية شرعية وكان افتنا في حكم مذهبه لا غير كما قدمناه في القضا وافاده بقوله فلورع اليه اي الى الحنفى قضا ما ملكي بلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يثبت من ذلك لخروج قضا المالكى بخروج الفتوى لعدم تقدم الخصوصية الشرعية التي هي شرا انعقاد القضا في حقوق العباد اذا ارتاب القاضي في حكم القاضي الاول لم يطلب شهود الاصل مرة القضا قد يارتابه في حكمه او لفاد انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال في الفواكه البدرية قالوا قضا الاول العالم لا ينقض ويحل على السداد بخلاف قضا غيره يعني اذا ثبت وجه فساده بطريقة فلذلك ان نقضه اذا ثبت بيع التعاظم على بيع باطل او فاسد لا ينفذ مرة اول كسبه عن الخلاصة والبرازية والبحر حيا قوما ثم يقال رجلا عن شي قاربته وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الا فرار وان سمعوا كلامه ولم يرونه لا يجوز شهادتهم عليه لان كونه

ان الخعة تشبهه فتقع كسبهه الا اذا اخلوا ان ليس فيه عزم بان دخلوا البيت  
 ثم خرجوا وحسنوا على بابه ولا مسلك له غير ثم دخلوا على من سمعوا اقرار  
 ولم يرون وقتها باع عقار او حيوانا او ثوبا او ماله او ماله او ماله او ماله  
 اقراره حصره ثم ادعى الان مثلا انه ملكه لا يسمع دعواه كذا اطلق في  
 الكثر والملتقى وجعل سكوتة كلافصاح قضا لئلا يروى ويكيل وكذا لو ضمن الارز  
 او قاضي انمن وقالوا فيمن زوج بلا جهاز ان سكوتة عن طلب جهاز عند  
 الرفاف رضى ولا يملك طلب الجهاز بعد سكوتة كما مر في باب الخلاف  
 الاجبي فان سكوتة ولو جاز اليبون في الا اذا سكنت اكار وقت ابيع وكسبه  
 ونصرف المشرى فيه رعا وبنا لحسنه لا يسمع دعواه على ما عليه الفتوى  
 قصدا لمرط الفاسدة وخلاف ما اذا باع الفضول ملك رجل والمالك ساكت حيث  
 لا يكون سكوتة رضا عندنا خلافا لابي ليلى بوزية اخر الفصل الخامس عشر  
 وغير باع ضيعة رضى لها وقف عليه او جازى كذا او كنت وقتها واراد  
 تحصيل المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقا لئلا تقضى وان اقام بينة تقبل على الاصح  
 لا سيما ان دعوى قبل القبول البينة في الوقف بلا دعوى خلافا لما صوبه الزيلعي وقد  
 قضا في الوقف وباب الاستحقاق فبهر الزوجه ما كانت وطابت ورثتها  
 بغيرها وقالوا كانت الحبة في مرض موتها وقاله بالفي نسخة فالقول للورثة هذا  
 ما اعتمد في كتابه بتعالرواية جامع بعد نقله لما في فتاوى النسخي ان القول للزوج  
 فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم قد ادعوا على وجوب المهر والتنفوا في اسقوط  
 فالقول لك في اخره قلت واقره في تنوير اصحاب الرواية بخلاف  
 ما حرم به الملتقى كالكثر من ان القول للزوج وان جزم به شرا كما في البيع وابن سلطان  
 بانه الاستحقاق فتنه قلت واستظهر ابن اكلهم في اخر المهر  
 فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعون لا عزمه والزواج ينكر  
 فالقول له وكذا حلاق لا ان غيره لانهم من جهة وكلتلك بكذا على اي متى  
 عزلتك فانت وكنتي فطريقة ان يقول في عزلة عزلتك ثم عزلتك لان متى تقوم الاوقات  
 واما كما قلتم يوم الانهار فلو قال كما عزلتك فانت وكنتي يقول في عزلة رجعت  
 عن الوكا في المعلقة وعزلتك عن الوكا في المعلقة كما قلنا فحينئذ ينقول  
 قبض يدك كصلى شرط ان كان دينا بدنيا بان صاح على درم عن رنا او عن شئ

في يده لم يجز له ان على كونه في يده لان دعوى الفعل لا تقع على ذي اليد تقع على غيره ايضا كما بسط في البرازية عقار في ولاية عقار في ولاية القاضي يصح قضاء فيه كنفول هو كهي وتقدم في القضاء ان المصلح بشرط فيه به يفتي ويكتب بالحكم القاضي تلك التاجية ليا مده بالتسليم وقيل لا يصح ومضى عليه في الكثر والملتقى قضى القاضي بسببه في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي او بدلي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او اطلت حكمي ووجود لك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك ليقول حق الغريم وهو المدعي والقضا ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وسهادة مستقيمة الا في ثلاث مرت في القضا لوبعيله او بخلاف مذهبه او ظهر خطا او اذا قال الشهود قضيت وانك القاضي فالقول له به يفتي قاله ابن الغرس في النواك البدرية راد في البرازية خلافا لجملة راد في البرازية فاض اخر فحينئذ لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به قال المص وهو في من لم اقف عليه لغير صاحب البر شرط نفاذ الحكم القضا في المجتهدات من حقوق العباد ان يصير حكم في حادثة بان يتقدم به دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على اخر عند قاض فقضى به ببرهانه بدون منازعة ونخاصة شرعية وشراعه بينهما لم ينفذ قضا له فقد شرط وهو التذاعي خصوصية شرعية وكان افتنا في حكم مذهبه لا غير كما قدمناه في القضا وافاده بقوله فلورع اليه اي الى الحنفى قضا ما ملكي بلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يثبت من ذلك لخروج قضا المالكى بخروج الفتوى لعدم تقدم الخصوصية الشرعية التي هي شرا انعقاد القضا في حقوق العباد اذا ارتاب القاضي في حكم القاضي الاول لم يطلب شهود الاصل مرة القضا قد يارتابه في حكمه او لفاد انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال في الفواكه البدرية قالوا قضا الاول العالم لا ينقض ويحل على السداد بخلاف قضا غيره يعني اذا ثبت وجه فساده بطريقة فلذلك ان نقضه اذا ثبت بيع التعاظم على بيع باطل او فاسد لا ينفذ مرة اول كسبه عن الخلاصة والبرازية والبحر حيا قوما ثم يقال رجلا عن شي قاربته وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الا فرار وان سمعوا كلامه ولم يرونه لا يجوز شهادتهم عليه لان كونه



اخرى زمت وربك يدين لا ينبغي ان يصح ان يقع على عيني ثقتين لا يبقى  
دينا في الزمة في الاثر اقنعتم قال المذبحي لا ينبغي ان يبرهن ولو بعد خلفه  
جوهرا متاوي وكذا لو كان عند حليته لم يمينه اذا حلفت فانت بري من المال الذي  
لي عليك وحلفتم برهن على الحق فبر وقضى له بالمساخنة او قال اسأهد لاسهادة  
ي فشهد بقتل الامكان استوفيق بالنسيان ثم انتدركه وقال له من عند فلان  
شهادة ثم جابه فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بها بالحجة فانها تقبل  
لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تقبل لتناقض للامام الذي رواه  
كلمة ان يفتع من الاقصاد اسنانا من صرق محارة ان لم يصير بالمارة لان للامام ولاية  
ذلك فكذا نأيه صادره اسلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فمكره الا ان ياخذ  
البيع جوعا فباع ماله بسبب المصادرة مع بيعه لانه غير مكره كما مر في الاكره كذا ابن ابي  
حسب بالدين فباع ماله بفضاية ثم اجتمعوا خوفها زوجها او غيره باع ضرب حتى  
وهبت مهرها لم يبع ان قدر على الضرب لانها مكرهة وان الرهها على علم وقع  
الطلاق ولا سقط المال لان طلاق المكره وقع ولا يلزم المار به لما قلنا ولو كانت اسنانا  
على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يبع قالوا وهو احوالة قلنا انما يقيم  
فنعلم حينئذ ان يقار ان يتمكن الحال من مطالبة برفعه ان لا يستطع جنوله  
اتخذ بيرة ملكه وبالوعة فزمنها حارة حارة وحلب حارة حارة لم يجر  
ومفاده انه يوم يارفق دفعا لا اذى وان سقط ما يطم منه لم يضر لعدم تخرجه  
اذ حفر في ملكه فكان نسبيا ومرة في خراجة ان تدوس في ارضه سقيا لا يحمله فتدري  
جاره ضمن عمر دار جاره وروحه جاله باذنه فاجارة لها والنفقة دين عليها له  
امرها ولو عمر نفسه بلا ادبها فاجارة له ويكون غاصبا للعرصة فيومر بالتفريغ  
بغيرها ذلك ولا يلاذ بها فالعارة لها وهو مستقوع في ابناء فلا رجوع له ولو خلتا  
في الاذن وعدمه ولا يمينه فاشهر انكره بيمينه وفي ان العارة هي اوله فاقوله لانه  
هو المملوك كما افاد شيخنا وتقدم في نصب قاتل هذه ريشة في ثم اعترف  
بالخطا وصدقته في خطابه فله ان يزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال افاد انه  
لا يثبت الا بالقول كقوله هو حق او صدق او كما قلت او شهد عليه بذلك  
شهود او ما في هذا من انبئات اللفظي لان على انبئات النفسى وهذا يكون  
تكرار اقراره بذلك بآثاره في بسوءه وحاصله ان تكرار لا يثبت

تسمع  
صادره احد  
حاله

به الاصل ولو بعد جرح غيركم فزعم اسنان من يبرهن لم يمين لانه شتيب ويد اذن السارق  
على ما عزم او اسكرها بامني عدو حتى قتله عدوه لما قلنا في بيان انسان فقار  
له سلطان ادفع الى هذا المار ولا تدفعه الي قطع يرك او اضربك حسن فدفعه  
لم يمين الدفع لانه مكره قال تربت دعوى على فلان وقضت امرها الى الامم لا تسمع  
دعواه بعد اى بعد هذا القول ذكره في القينة الاجازة تلحق الاقرار على الصحيح ولو  
عصب عينا لانسان فاجاز المار بغيره مع اجازته وعينه في غير ما عصب عن  
الضمان ولو انتفع به فامر به بالحفظ لا يبرأ عن ضمان مالم يحفظ وتامه في الجارية  
وضع مجالا في مهر الصيد به عمار الوحي وسمى عليه في اليوم الثاني قد اتفقا في  
اذ لو جده ميتا من ساعته لم يحل زبلي ووجد الجار بغيرها ميتا لم يوط لان شرط  
الان يتركه انسان او يكرهه والا فهو من نصيبه مكره عزما وقيل تزويها والا و  
وجه من لسان سبع ميا وحشية وانفة والمكانه والمكره وادب المسفوح  
ويذكر الاثر لو رد في ذلك كراهة ومقتضاها عصبها في بيت واحد فقال  
فقالوا لا نرى شيئا من ذلك كذا كذا دم ثم المزة وانفرد عزم  
ادامد كيت سائة فكلها سوى سبع ففهم الوبال  
في انتم خاتم عنى وذا لثم فمان ودال  
للغرض قراض حار القاييب ولطفوا بشفقة بسروط تقدمت في القضا بخلاف الاب  
ووصى وملكته الا ان شترها حتى ساغ تصدقه فاقضيه اولى زبلي قال ان كان  
اسه يعذب المسكين فامرته طالق لا يطلق امرته لان من المسكين من لا يعذب  
كذا في كتمانها وظاهر توجيهه ان المرد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة  
بان يكون مشركا في عمره ثم يحتم له بالكنى او اصفال المشرك فانهم مشركون  
شرعا واذا ثبت ان بعض لا يعذب وهي سابعة جزئية لم يصدق بالوجبة  
الكلمة القايلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد ورد هذا المقتضى على غير هذا الوجه ابن  
وهبان فقال وهل قاييل لا يدخل النار كافر وكلفها بالثمين بغيره قال  
وبعضه ان الكفار لما يرون اننا يؤمنون بالله تعالى ويروونه ولا ينفقهم قال تعالى  
فلم يك ينفقهم ايمانهم لما راوا باسنا ولعجز الميت معنى اخر وهو ان خزنتم ايمانهم  
بامرهم وهم مؤمنون ففي البيت سوا لان قال ابن السخنة وعندي ان هذا مما يكره  
وتتفقد به ولا ينبغي ان يدون وسيرو ولا يقبل تاويل قاييله انتهى فاست



هذيع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رايته سبحا قال قد  
 قضى نطقه على نفسه بالانكار وانه ما كان ينبغي له ان يدونه وبالله التوفيق  
 صي حشفه ظاهرة تحت سواه انسان ظنه مخنونا ولا تقطع حبله  
ذره الا بتدبيره ترك على حاله الشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطيقان  
 ترك ايضا ولو خفن ولم تقطع كلها ينصرفون قطع التوفيق كات  
 حقا ما وان قطع النسب فما دونه لا يكون حقا ما يعتد به لعدم الاحتات  
 حقيقة والاصح ان الاحتات كات في تحريم هومن شعار الاسلام  
 وخصايصه فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حارهم الامام ولا ينكر الانعذر والنعذر  
 لا يستحقها هو ووقته غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في الملتقى وقيل عشر  
 وقيل اقصاه التي عشر وقيل اجرة طاقته وهو انفسه وقال ابو حنيفة لا يعلم  
 في توفيقه ولم يرد عنها شي فلذا اختلف المسايخ وختان المراه ليس  
 بكملة بل حجاب وقيل سنه وقيل اربع سنين او سوطي من ولد مخنونا من الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام فقال وفي انفسه خلت في اثنان وتسع طيور كاد  
 وهم زكريا شيت ادرين يوسف وحفظه عيسى وهو وادم وهو فيجب  
 سام لوط وصالح سما يحيى هوديا سما خاتم ويحوز في الصفر ويط  
 قرحة وعمره من المداواة للصحة ويحوز قصد انبهايم وكسها وكل علاج فيه منفعة  
 لها وجاز قتل ما يضر من عقور وهرقة تقرب يدك من اي امره ذبا ولا  
 يضر حاله لانه لا يضر ولا يضرهما وفي المني يكره احرار جراد وقلة وعقرب ولا بأس  
 بالمرأى فبها عطر والفا القلة ليس بآداب وجازت المسابقة بالمرس والابل  
 والارجل والري يترى من جهاد وجرم جعل شرط من الجاهل اذا اذلا بملا بصره  
 كما من لا حرم من جحد الجاهل سما لا يجوز الاستباق في غزوة الاربع  
 كما بطل باطل وقيل لا يجوز في كل شيء وتمامه في الزيلعي ولا على غير الانبياء  
 ولا على غير الملائكة الا بطريق استبح وهل يجوز ان يرمي النبي قولان قلت  
 وفي الخبر انه يكره وجوه السوطي بنفعا لا يستغفلا لا فليكن التوفيق وبالله  
 التوفيق ويستحب ان يرضى بالصحابة وكذا في اختلاف في نبوته كذا في بعض  
 وثقان وقيل نقابا على اسم علي الانبياء وعليه لم كافي شرح القدح في الزمان والترم  
 للتابعين ومن بعدهم في رايته من اعلم والعباد وسائر الاحبار ولذا يجوز عكسه

وهو

شام  
 سوطي

وهو يرضى للصحابة والتابعين ومن بعدهم على الرخ ذكره القرماني وقال الزيلعي الاوي  
 ان يدعو للصحابة بالترضى وللتابعين بالرحمة ولين بعدهم بالمعزة واستأوز والآصا  
 باسم اميرور والمهرجان لا يجوز اي احد يا باسم هذين اليومين حرام وان قصد تعظيمه  
 لا يحط بالمسكون يكفر قال ابو حنيفة الكبير لو ان رجلا عبد الله عشرين سنة  
 ثم هدى لمسرك يوم اميرور بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى  
 ولو هدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يعلم  
 قتله او بغيره نفسا تشبه ولو شري فيه ولو شري عالم يستتره قتله ان قصد تعظيم  
 كفر وان اراد الاكل والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي ولا بأس بلبس القلاش غير حرير  
 وكرباس عليه ابرسيم فوق اربع اصابع سما رعيه وجهه انه عليه كالم اسما وندب  
 لبس اسود وارسل عذبة العامة بين كنفه الى وسط الظهر وقيل لموضع الخوس  
 وقيل شبر ويكره اي للرجال كما مر في باب الراهية لبس المعصر والمزعر لقول ابن عمر  
 رضي الله عنهما في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبس المعصر وقالوا يا امير فانيها  
 راي اسطوان ويستحب الجمل واباح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي  
 اخرج لعباده والحيات وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ردا فتمتة انفس دينه  
 زيلعي وللبس الاحكام ان يتقدم على الشيخ بجاه او لوزنيا قال تعالى والذين اوتوا  
 احكام درجات فالرافع هو الله فمن ضعه يضعها به في هم وهم او الامر على الاصح وورث  
 الانبياء بالاخلاف اختص لاجل التزين للنبأ ويجوز في الاصح ويكره بالحداد  
 وقيل لا ومرت في خمر كما يجوز ان ياكل متكيا في الصحيح لما روي انه صلى الله عليه وسلم اكل متكيا فجمع  
 الفتاوى اخذته الزينة في بيته فخر ان الشيخ لا يكره بل يستحب لفرار النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن كياط المايه واذا خرج من بلدة بها طاعون فان علم ان كل شيء بقدر الله تعالى  
 فلا بأس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج كما لو دخل ببلتي به لكره له ذلك فلا  
 بأس ولا يخرج صيانة لا اعتقاده وعليه حمل النبي في الحديث الشريف فجمع الفتاوى  
 فيه في بلدة من فيها عمة امته سما يريد ان يفرز وليس له ذلك بزيادة وغيرها  
 فضي المديون الدين الموجل قبل المجل او مات قبل موته فاخذ من ترثه لا يأخذ من المراجعة  
 التي حرت بينها الا بقدر ما مضى من الايام وهو جوب المتأخرين قتله وبه اتم  
 المرحوم ابو اسعود افندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانبين وقد قدسته قبل ان يرضى  
 في رايته زيلعي كما فظ القرآن في كل حين يوم ان يختم



موتی

[illegible]

من الموالاة كما مر في كتاب الموالاة الباقى بعد فرض احد الزوجين ذكره كسدم المقر له  
 بنسب على غيره لم يثبت فلو ثبت بان صدقة المقر عليه او اقر بمنزلة اقراره او شهد  
 رجل اخر ثبت بنسبه حقيقة وزاحم الورثة ونرجع المقر وكذا لصدقة المقر قبل  
 رجوعه وتماه في شروع السراجيه سماروع اشروع وقد خصته فيما علقته  
 عليها ثم بعد ذلك الموصى به بما زاد على الثلث ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه  
 نوع قرابة بخلاف الموصى له ثم يوضع في بيت امار لا رتباً بل بنسب المسلمين ومواقع  
 ما هنا اربعة الرق وبونا قصا لكاتب وكذا بعض عند ابي حنيفة وكرارهما  
 اسم تعالى وقالاهو حر فيرث ويحب وقال السافعي لا يرث بل يورث وقال احمد يورث  
 ويورث ويحب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكرنا فاعبه  
 مسألة يورث فيها الرقيق مع رقه كله سورتها مستان من جنى عليه فالحق  
 بدار الحرب فاسترق ومات رقيقا برأية تلك الجناية فذيتة لورثته ولم اره  
 لا يعتنا فليس ويورث الموجب للفقود او كفارة وان سقطت بحرقه الا ان على ما مر  
 وعند السافعي لا يرث انما تلوطقا ولو مات انما تلوطقا لفقود ورثته المقتول اجماعا  
 واختلاف المكنين اسلافا وكما قال محمد اذا سلم الكافر قتل فتمت التركة ورثت واما  
 المرتد فيورث عندنا خلافا للسافعي قلت وقد ذكرنا فاعبه مسألة  
 يورث في الكافر صورته كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت  
 ورث الولد ولم ره صريحا لا يعتنا والرابع اختلاف الدارس فيما بين الكفار عندنا  
 خلافا للسافعي حقيقة كحرب وذمي او حكا كتمان وذمي وكحربين من درسن  
 مختلفتين كتركى وهندى لا تقطع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت  
 وبقي من الموانع جهالة تاريخ الموت كالعرقى وخرقى وكهدى وكقتلى ثم ما يبيح ومنها  
 جهالة الورث وذلك في صور او تر بسوطة في اجتهاد منها ارضفت شيئا  
 مع ولدها وجره ولدها فلا تورث وكذا الواسثية ولدها من ولد نصراني عند  
 الضر وكبر فيها فلان ولا يرثان من ابوينهما زاد في المسئلة الا ان يسلط عليها ان  
 ياخذ ميراث بينهما ثم يتن ذوى القربى مقدما للزوجة لانها اصل اولاد اذ من  
 تتولد الاولاد فقال في فرض للزوجة فصاعد الثمن مع ولد او ولد ابن وان سقط  
 والرابع لها عند عدمها فلزمزوجات حالتان الربع بلا ولد واسمن مع اولد واربع للزوج  
 فانكر الاولاد على جلال وانكرنا كاهنيتة ويرثان ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل



هذا هو الميراث في كل حال  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال

فانهم يقسمون ميراث زوج واحد لعدم الاولوية مع احد هاتين الولدان والبن والنصف له  
 عند عدمها فالزوج حلتان النصف والربع والاب وحده ثلاثا خوال الفرض المطلق  
 وهو السدس وذلك مع ولدا وولدين وانقصيب المطلق عند عدمها والفرض والنصيب  
 مع ابنت او بنت الابن فالتسعة وفيه سباه بعد كلاب الا في ثلاثة عشر  
 عشرة عشرة الفرض وباتفاقها في غيرها وادان المص في واهه اخرى من الفصول  
 فمن الاب مخرجيه فادى ربع لورثه والا لورثه واما في او وصيا رجوع مطلقا انشئ  
 فقولوا اوليا غيرهم بعد الرجوع كالوصي بخلاف الاب وللأم ثلاثة احوال **السدس**  
 مع احد هاتين من البنات او من الاخوات فصاعدا من اي جهة كانا ولو مختلفتين  
 وانك عند عدمهم وثلث الباقي مع الاب واحد الزوجين والسدس لجهة مطلقا كما  
 ام وام اب فصاعدا يشتركون فيه اذا كن ثلثات او حصة كالمثلوثين فان  
 الفاسدة من ذوى الارحام كما سيجي في محاذيات في الدرجة لان القريب يحجب البعيد  
 مطلقا كما سيجي والسدس لبنت الابن فالتر مع البنت الواحدة ثلثة الثلثين  
 والسدس للاخت لاب فالتر مع الاخت الواحدة لابوين ثلثة الثلثين والسدس  
 للواحد من ولد الام وانك لاثنتين فصاعدا من ولد الام ذكورهم كانوا ثلث  
 للام عند عدم من لها معه السدس كما مر ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين  
 كما قدمنا وذلك لوجه وابوين وام فلها حينئذ الربع او زوج وابوين وام فلها  
 حينئذ السدس وسبب ثلثها بامع قوله تعالى وورثه ابواه فلان الثلث والثلثان  
 لول اثنتين فصاعدا من فرضه النصف وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت  
 لابوين والاخت لاب والزوج والا الزوج لانه لا يتعدد **والعصبة**  
 العصبات النسبية ثلاثة عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره يجوز  
 العصبة بنفسه وهو من ذر فالان لا تكون عصبة بنفسها بل بخيرها او مع غيرها  
 لم يدخل في بنته اي الميت انشئ فان دخلت لم يكن عصبة كولد الام فانه ذو فرض  
 واما اب وام البنت فانها من ذوى الارحام فلا يفتقر الفرائض اي جنسها  
 وعند الافراد يجوز جميع المال بجهة واحدة ثم العصبات بانفسهم اربعة اصناف  
 جزا الميت ثم اصله ثم جرحه ويقدّم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب  
 فيقدم جزا الميت كالاب ثم امه وان سفل ثم اصله الاب وابوين مع البنت  
 فالتر عصبة وذاتهم كما مر ثم الجد الصحيح وهو اب الاب وان علا واما اب الام فما

ابيه ثم جرحه

من

من ذوى الارحام كما مر ثم جرحه اب الام ثم ابوين ثم اب ثم ابنته ابوين ثم اب وان سفل  
 تاجر اخوة عن جد وان عدل في حصة وهو اختار للفتوى خلافها ونسأفي قرا  
 وعليه الفتوى ثم جرحه العمل ابوين ثم اب ثم ابنته ابوين ثم اب وان سفل ثم  
 عم الاب ثم ابنته كذلك وان سفل فاسبابها اربعة بنوة ثم ابنة ثم اخوة ثم عم  
 وبعد ترجيحهم بقرب الدرجة عند التفات ابوين واب كما مر يرحلون بقوة البنت  
 فمن كان ابوين من العصبات ولو انشئ كما سبق في البنت تقدم على الاخ لان مقدم  
 على من كان اب لاب لقوله صلته عليه وان اعيان بن الام ينوار بنون دون بن ابلا  
 والحاصل انه عند الاستواء في الدرجة تقدم ذوات الفرائض وعند التفاوت فيها تقدم  
 الاصل ثم سرق في عصبة بغيره فقال **ويصر عصبة بغير البنات بالابن وببنات**  
**الابن بابن الابن وان سفلوا واخوات ابوين او اب باصتهن فمن اربع ذوات نصف**  
**والثلثين بصرن عصبة باخوتهن ولو حيا كان ابن ابن يعصب من قبله او فوقه ثم**  
**سرق في العصبة بغيره فقال ومع غير الاخوات مع البنات او بنات الابن لقول**  
**الفرضين احفظوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد من اجمعين هنا بنين وعصبة**  
**ولد الزنا وولد الملاعة مولى الام المراد بالمولى ما يقع المعنى وعصبة ليع مالومات الام فخر**  
**الاصول كما بسطنا علانية قال سبب لانه لا اب لها ويفترقان في مسألة واحدة وان ولد**  
**الزنا يرث من توفقه ميراث الام وولد الملاعة يرث من توفقه ميراث الابن ابوين**  
**وتحتم العصبات بالعصبة النسبية اي المعق ثم حصة بنفسه على الترتيب المتقدم**  
**لقوله صلته عليه ولم يول الحمة طهمة النسب واذا نزل المعق اب مولاة وان مولاة**  
**فالكل لابن وقال ابو يوسف للاب السدس او ترك جده اي جده مولاة واحاه فهو لجد**  
**على الترتيب المتقدم وقال سببها كما يكره وليس هنا عصبة بغيره ولا مع غيره**  
**لقوله صلته عليه ولم يكن للابن الا ما اعتقن حديث وهو وان كان فيه**  
**شكوك لانه تأكد بكم كبار العجانة وضار عن ترك المشهور كما سطر لسد واقره المص**  
**ثم سرق في كبح فقال ولا يحرم ستة من الورثة بحال ان اب وام والابن**  
**والبنت اي الابوان والولدان والزوجان وفريق يرتون بحال ويجوزون بحال**  
**بحال اخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات او ذر وفروض وهو مني على اصله**  
**احدها انه يحجب الاقرب ممن سواه الا بعد لما مر انه يقدم الاقرب فالاقرب اتحادا في**  
**اسباب ام لا وان شائي من ادبي شخص ايرت معه ثابن الابن لا يرث مع الابن الاول**

هذا هو الميراث في كل حال  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال



الأدوية مع عدم استغراقها للزينة بحجة واحدة والمحرم كإبراهيم قال لا يجب  
عندنا أصلاً ولا يجب تحريم اتفاقاً كما لا يجب بالآب والمحرم كإبراهيم قال لا يجب  
والأخوات قالهم يجبون بالآب يجب حرمهم والمحرم كإبراهيم قال لا يجب  
يجب نقصان واختصاص يجب النقصان خمسة بالأم وبنت الابن والاخت لاب وبنت  
ويستقر بغير إيمان وهم الأخوة والأخوات والآب وأم بثلاثة بالابن وابنه وآب  
يسفل وبالآب اتفاقاً وبالحج عند أبي حنيفة وقالوا قاسمهم غير أصول زيد ويقضي  
بالأول وهو السقوط كما هو مذهب أبي حنيفة وأصول زيد مبسوطة في الأصولات  
وفي الوهبانية وما سقطوا ولأدعي وعلة أو قد سقط النعمان وهو المحرم وعليه  
الفتوى كما في الشقي وكراجه وإن قال بمصنفها في شرحها وعلى قولها الفتوى ويسقط  
بتوابعات وهم الأخوة والأخوات والآب بنهم أي بنين الأعيان أيضاً وبهؤلاء الآب  
بالابن وابنه وبالآب واحد وكذا بالاخت لا يكون إذا صارت عصبة كما علمته ويسقط  
بغير إيمان وهم الأخوة والأخوات كما لا يكون ولد وولد الابن وإن سقط والآب والمحرم كإبراهيم  
بالإجماع لأنهم من قبل الكهنة كما بسط كسيد وتسقط الأحداث مطلقاً ابويات فاقه  
أم أميات بالأم والابويات بالآب وكذا بالجد الأم والآب وإن علت فإنها تترث مع الجد  
لأنها ليست من قبله بل هي زوجته فكانا كالأبوين ويجب القرى من أي جهة  
كانت السورى كذلك وإن كانت القرى أو تجوينة فما قد مضى وإذا اجتمعت  
وكانت أخذها ذات قرابة واحدة كام الآب كذا في نسخ المتن وشرح والصواب  
الموافق لأبي حنيفة وغيرها كما لا يجب والآب وقد قدم أن القرى يجب بعد مطلقاً  
فإنهم والآخرى ذات قرابتين أو أكثر كما لا يجب والآب أيضاً أم الآب بنهم الصورة  
وتوضيحها أن امرأة زوجت ابن أخيها بنت زوجها فولد  
بها ولد فله أمه زوجة لأبويه ثم محمد السدي  
بها ثلاثاً باعتبار الجهات وهما أبو حنيفة وأبو  
يوسف أيضاً باعتبار الأبدان وبه قال مالك والشافعي  
وبه جزم في أكثر فئات وذات جهتين كذا جهة وإذا  
لأبوين فرضهن وهما ثلاثان تسقط بنات الابن وتسقط الأخوات والآب  
الآن تعصيب ابن ابن في الصورة الأولى أو في الثانية موازاً لما إذا نزل أي  
سافر فحينئذ يعصبهن ويكون الباقي للذكر كما نثبت قاله لهم في شرح قلت

الحمد لله الذي جعل

اب  
ام زادت قریب

ای  
مت

وفى

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

من مثله  
او فوقه من

فَعَلِمَا مِنْ  
النَّصَفِ

تكملة الثلث  
مع واحدة

من لا تكور  
وشرح  
الافرز وحاو

ارته بهما  
الابواب و  
بهما

المحارم وبتو  
الفرايض

احذ الزود  
ولم يبق  
يفرض على

فتقول الى  
وحاصله

الفروض علی

363

فأعيا من الفرق الأول وأبوازيها أحد دلهما  
النصف وأوسط من الفرق الأول وأبوازيها  
العليان من الفرق الثاني فيكون لها السدس

تكملة الثلاثين وراثة السلفيات الان يكون بنت  
مع واحدة منهم غلام فيعصبها ومن يجازيها ومن فوقها  
من لا تكون مصاحبة فوضو من خط السلفيات ويا خرايم عبد الله

والشرح وبعبارة أسيد وغيره وبأخذ أحد بني عم هو أعمام السدس بالفرض وكذا  
الأخرز وجافله النصف ويقتسمان الباقي بينهما نصفين بأصوبة حيث لا

الا اناب وابوعقل وقديح جمع جهنم اعميب كان هو ابن ابن عم بانه  
 قتل ابنا وكان هو معتق وقديح جمع جهنم اعميب كان هو ابن ابن عم بانه

المحارم وسوارثون بها جميعا عندنا وعند السادة باقون الجتهين وغناهم في ك  
الغرائب وتاتي الاسارة اليه في الغرقى ولو تزلت زواياها او حصر واسوم لام واحو  
اخذ الزوج النصف والام واحدة السدس وولد الام الثلث والام للاخوة اربع

ولم يبق لهم شيء عند مالك وأثافي يشارك بين الصنفين الآخرين كان أم لا أولاد  
يفرض مالك ذلك أثافي للاخت لابوين أولاد الصنف والجد كدس مع زو  
فتعول إلى تسعة وعند أبي حنيفة واحد شقيق الاخت قلت

وحاصله انه ليس عند الحقيقة مسئلة الشركة ولا مسئلة الأثرية على الم  
العلم وضمه الرد كما ينبغي هو زيادة السهام  
 اذ هو علمه وانما هو علمه على ما هو عليه وانما هو علمه

میرزا کا یہ کھوج انگریزوں کے ہاتھوں سے ہوئی تھی۔ ان کے ہاتھوں سے ہی میرزا کا یہ کھوج ہوئی تھی۔

من المصنف

قوله حيث لا مانع  
اذ لو ماتت عن زوج  
ابن عم واخت تسق  
لكل النصف فافهم

ت

اي بالجد







هذا هو المتن  
في الميراث

هذا هو المتن  
في الميراث

واختلفت الجهة قدم ولد الوارث فلو اختلفت فلقاربة الأب الثلثان ولقاربة الأم الثلث  
وعند الاستواء فان اتفقت صفة الأصول في الذكورة والانوثة اعتبر ابدان الفروع  
اتفاقا وما اذا اختلفت الفروع والأصول كانت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر  
محمد في ذلك الأصول وقسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو  
هذا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمخدا عتر صفة الأصول في  
البطن الثاني في قسمة ثلثاتهم عليهم اثلاثا واعطى كل من الفروع نصيب  
أصله فحينئذ يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب أبيها وثلثه لابن بنت  
البنت لأنه نصيب أمه وثانها في السراجيه وسروها وهما عتر الفروع  
فقط لكن قول محمد السهر الرازي عن أبي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه  
الفتوى كذا في شرح السراجيه لمصنفها وفي المتن ويقول محمد يفتي سئل  
عن ترك بنت شقيقه وابن بنت شقيقته كيف لقسم فاجبت بأنهم قد  
سوطوا عدد الفروع في الأصول فحينئذ نصيب الشقيقة كشقيقتين ونقسم  
المال بينهم بنصفين ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اثلاثا

**فصل في العرق والحر في وغيرهم**

الاذا علم ترتيب المولى فترت المتأخر فلو ظهر عليه اعطى كل باليقين ووقف المشكوك  
فيه حتى يثبت او يصطحوا سرج مجمع قلت واقره المصنفين  
تقبل يتخاضع عن ضوالسراج معزيا محمد انه لو مات احدها ولم يدريها هو وجعل  
كانها ماتا معا لتحقيق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فتدبروا ذالم يوم  
ترتيبهم بقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء اذ لا توارث بالشكر والحقا فترت  
بالنسب والسبب كما لم ولو اجتمع له قرابتان لولى شخصين يجب احدهما الا  
فان يدرك بالحاجب وان لم يجب احدهما الاخر يرت بالقرابته عندنا كما قد مضاه  
ولا يرتون بالكنة مستحالة عندهم اى يتخلو بها كزوج محوسى امه لان النكاح  
الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المحوس كذا في الجوهرة قال  
دكل كالحا لو ان الميراث عليه وما لا فلا انهن وصي في الظاهر ويرث ولد  
الزنا واللعان بجهة الام فقط لما قد مضى في العصبية انه لا يورث بها ولا يورث  
حدا ابن واحد او بنت واحدة ابهما كما في الفتوى لانه الغالب ويقتلون  
احدا كما لو ترك ابوين وبنتا وزوجا جعل في المسئلة من اربعة وعشرين

هذا هو المتن  
في الميراث

توارثان

ان فرض

هذا هو المتن  
في الميراث

ان فرض المال ذكر ونحو السبعة وعشرين ان فرض انى لان البنات الثلثين قلت  
هذا على كون الحمل من الميت والامثلة كسرة كما لو تركت زوجا وامه جلي فالزوج النصف وللأم  
الثلث والحمل ان قدر ذكر السدس لانه عصبه فيقدر انى ليقض له النصف ونقول الثانية  
كما لا يخفى قلت ولم ارها لو كان على احد التقديرين يرث وعلى الآخر لا يرث  
واخون لام فان قدر ذكر لم يبق له شئ فينبغي ان يقدر انى ونقول السبعة احتياطاً  
وفي الوهبانية وحاملة ان تاتى ابن فلم يرث وان ولدت انى لها الثلث يقدر

**فصل في الناسخ**

المسئلة الاولى واعطيت سهام كل وارث ثم الثانية الا اذا اتخذوا كان مات  
عن عيرة بنى ثم مات احدهم عنهم فان استقام نصيب الميت الثاني  
على تركته فيها ونعت وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومثلته موافقة  
صريت وفق التصحيح في كل التصحيح الاول والا يكن بينهما موافقة بل مباينة صريت  
كل الثاني في كل الاول يحصل مخرج السكيتين فمضرب سهام ورثة الميت الاول  
في المضروب اى في التصحيح الثاني او في وفقه وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده  
او في وفقه من التصحيح الاول وان كان فيهم من يرث من الميتين صريت نصيبه من  
الاول في الثاني او وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني او وفقه  
ولو مات ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الاول وجعل الثالث مقام  
الثاني في العمل وهذا كما مات واحد لقيمة مقام الثاني والمبلغ الذي قتله مقام الاول  
الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل فلا تغفل

**المخارج الفروع المذكورة في**

القران نوعان الاول النصف ومخرج كل كسر سمية كالربع من اربعة الا النصف فانه  
من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث والثلثان كلاهما من  
ثلاثة والسدس من ستة على التضعيف والتقصيف فتقول مثلا الثلث والثلثان وضعفه  
وضعف ضعفه او تقول النصف ونصفه ونصفه نصفه قلت  
واخضر الكمال يقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه فاذا حاق في المسئلة من هذه  
الفروض احاد فخرج كل فرض منفرد سمية الا النصف كما مر واذا جافتنى او ثلث وهما  
من نوع واحد فكل عدد يكون مخرج الجز فذلك العدد ايضا يكون مخرجها لضعفه واضعافه  
كاسته هي مخرج السدس والضعفه والضعف ضعفه فاذا اختلف النصف من النوع  
الاول بكل النوع الثاني اى الثلاثة العر وبعضها فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان

هذا هو المتن  
في الميراث



وثلاث وسدس كزوج وشقيقتين واختين لام وام من ستة تركبها من ضرب اثنين في  
 ثلاثة او اختلط الربع من النوع الاول بكل الثاني او بعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن  
 ذكر من اثنين عشر تركبها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف  
 او اختلط الثمن من النوع الاول ببعض الثاني واما بكل فخر متصور الاعلى اى ابن  
 مسعود او في الوصايا فليحفظ من اربعة وعشرين كزوجة وبنتين وام لتركبها  
 من ضرب الثمانية في الثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا  
 يحقق اكثر من اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس  
 طوائف ولا يتكسر على اكثر من اربع فرق واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم  
 في اصل المسئلة وعولها ان كانت عابلة كامراة واخوين للمرأة لربع يبقى لهما  
 ثلاثة كما تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة فتضع من ثمانية وان وافق  
 سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في اصل المسئلة وعولها كامراة وست اخوة  
 فلهم ثلثه توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فتضع من ثمانية ايضا فان  
 انكسر سهام فريقين او اكثر وعدد رؤسهم متماثلة ضربت احد الاعداد في اصل  
 المسئلة وعولها لثلاث بنات وثلثة اعمام فتكتفي باحد التماثلين فاضرب  
 ثلاثة في اصل المسئلة تكن شعبة منها تضع وان انكسر على ثلاث فرق او اربع فاطب  
 الماركة اولاً بين سهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت  
 في الفريقين في الداخل والخارج والموافقة والمباينة فما حصل يسبي جز السهم  
 فاضرب في اصل المسئلة اشارة بقوله وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة  
 زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما ضربت اكثر الاعداد لتدخلها في اصل  
 المسئلة وهو اثنى عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تضع وان وافق  
 بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر جدات وثمان عشرة بنت وستة  
 اعمام ضربت وفق احدها اى احد الاعداد في جميع الاخر والخارج في الثالث ان  
 وافق والا في جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجتمع وهو جز السهم وهو في مسئلتنا  
 مائة وثمانون في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف  
 وثلثة مئة وعشرون منها تضع وان بتايت اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم  
 كامراتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها احد الاعداد  
 في جميع الثاني والخاص في جميع الثالث والخاص في جميع الرابع يحصل جز السهم  
 وهو هنا

وفقه  
 ٩

وهو هنا مائة وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها  
 في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة الاف واربعون ومنها تضع  
 وتستقيم واذا اردت معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العديدين  
 هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة فاما كل العديدين كون احدهما مساويا  
 للآخر كثلثة وثلثة وتداخل العديدين المختلفين باحد امرين على ما هنا اما بان  
 يعد اقلهما الاكثر اى يفنيه او يكون اكثر العديدين منقسمين على الاقل قسمه صحيحة  
 بلا كسر قسمه الستة على ثلاثة او اثنين وتوافق العديدين ان لا يعد اي لا يفي  
 اقلهما الاكثر لكن بعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعدهما اربعة فينتوا  
 بالربع وتباين العديدين ان لا يعد العديدين المختلفين معا عدد ثالث اصلا  
 كالثلاثة مع عشرة واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين العديدين  
 المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانين مرارا حتى اذا التقى في درجة واحدة  
 قال توافقا في واحد بتاينا ولا وفق وان توافقا في اثنين فبالنصف او ثلاثة فالثالث  
 هكذا الى عشرة وتسمى السور المنطقة او احدى عشر فيجز من احدى عشر وهكذا  
 وسي الاصم واذا اردت معرفة نصيب كل فريق كالبات والجدات والاعمام وغيرهم  
 من التصحيح الذي استقام على الكل فاضرب ما كان له اى لكل فريق من اصل المسئلة  
 في اى في جز السهم الذي ضربته في اصل المسئلة يخرج نصيبه اى ذلك الفريق  
 ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق واذا اردت قسمة التركة بين الورثة ولغيرها  
 في جز السهم المضروب يخرج نصيبه والافضل طريق السببة وهو ان تنسب  
 سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم وخدم ثم تقطع مثل تلك النسبة  
 من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق واذا اردت قسمة التركة بين الورثة ولغيرها  
 يعني كلا وجهي مع التقدم الغرض على قسمة الموارث كما في شرح السراجي كحدر  
 فان كان بين التركة والتصحيح مماثلة فظاهر او موافقة ضربت سهام كل وارث  
 من التصحيح في جميع التركة كذا نسخ المتن وشرح والموافق للسراجي وعرضها  
 في وفق التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة وهذا المعرفة نصيب كل  
 فرد وتعمل لذلك معرفة نصيب كل فريق منهم وانما قضا الديون فان وقع  
 فيها وان لم ينف وتعدد الغرض بتزل مجموع الديون كالصحيح للمسايل وينزل كل دين

فقان

٩١٥



غريم كسها وارت وتعمل كما مر ثم سرع في مسئلة التنازع فقال ومن صالح من الورثة  
 والعرا على من فيها طرح اي طرح سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه  
 قسم الباقي من التصحيح او الديون على سهام من بقي منهم فتصح منه زوج وام وعم فصالح  
 الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بيت فاطمة سهمه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم  
 باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلثا بقدر سهامها من التصحيح قبل  
 التنازع وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كانه لم يكن  
 ليلا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه حينئذ يكون للام سهم  
 وللعلم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وعنه قلت وهذا هو  
 الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين  
 وغيرها على ما عندي من النسخ فانها قسموا الباقي للام سهم وللعلم سهمان وقد علمت  
 انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكلت وقوله  
 فاجعله كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرى فتدبر **قال مولفه** الجيد  
 الفقير العاجز الحقير محمد على الدين بن كسيح على الخطني اخفى العباسي الامام جامع  
 بني امية بدستور المحمية قد فرغت من تأليفه في اواخر المحرم الحرام سنة احدى وسبعين  
 واثم هجرية على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية وقد بالغت في تلخيصه وتحريره  
 وتنقيح ونبهت المصير في تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه ونهت  
 عليها غالباً وعلى مواضع هو احرز وبالحيلة قال لامة من هذا الخط امر بعز علي البسر  
 فستره عن من شروعه عن غفران خذ عيباً فسد الخلا جلم من لافيه عيب وعلا  
 كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن بلاد والاهلاد والافوان والاصفاد  
 عذبت الابد فرحم الله الشفاعة حيث اغتدر واجاد يوماً مري وبوماً بالعقيق  
 عذبت يوماً وبوماً بالخلصا لكن الله ارحم الراحمين واخر باطنا وظاهراً فلقد من  
 هذا تيسير نخاه وجه صاحب الرسالة والقدر المنيب ونختمه بخاته قر صاحب  
 هذا المتن الشريف فلعنه علامة القبول والتشريف

معالم

الورثة

المطهر



يا شرفي ان كنت زلي فليته وان كان كل الناس ردوه عن حذر  
 فتقبلني مع ماتن واسانتذ وتحتسنا جميعا مع المصطفى احذر  
 واخوات المسدي لنا اخدايما وولدا داء لنا طالب الرشد  
 وقد وافق الفواع من تمام هذه السنخ المباركة ليلة الاثنين واسطاسم المحرم الحرام سنة  
 احدى وثلاثين ومايه والف من الهجرة النبوية على صاحبها  
 الف الف صلاة ونختمه على يد عبد الفقير محمد بن محمد  
 الشهابي كسبه في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة  
 القادر على طريقه انظر اليه بلدا



